هيلين كارير دانكوس

الأمبراطورية السوفياتية الجديدة

لا سلام ولا حرب

او في حسن استخدام الإنفراج

ترجمة :
د. محمد عرب صاصيلا

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الامبراطورية
السوفياتية
الجديدة

الطبعة الأولى

1407 هـ ـ 1987 م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ـ الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام

هاتف ٨٠٢٤٢٨ ـ ٨٠٢٤٠٧ ـ ٨٠٢٢٩٦

بيروت ـ المصيطبه ـ بناية طاهر هاتف ٣٠١٠٣٠ ـ ٣١١٣١٠

ص . ب ١١٣/٦٣١١ تلكس LE ٢٠٦٦٥ ـ ٢٠٦٨٠ لبنان

هذا الكتاب ترجمة

Ni paix , Ni guerre

Par

Hélène CARRERE D'ENCAUSSE

Ed.

Flammarion

فهرست

الموضوع	الصفحة
مقدمة	9
الجزء الأول : بريجنيف الافريقي	
الفصل الأول : الفتح بالوكالة	13
الفصل الثاني : السلام السوفياتي في البحر الأحمر	51
الفصل الثالث : كوبيو الصحراء	89
الجزء الثاني : اللعبة الكبرى	
الفصل الرابع : حصان طروادة	129
الفصل الخامس : بولونيا الشرق	163
الفصل السادس : الشيطان الأحمر : الطريق الضيق	205
الجزء الثالث : المجرة السوفياتية	
الفصل السابع : فيالق الامبراطورية	243
الفصل الثامن : امبراطورية من خلال المعاهدات	281
الخلاصة	314
الملاحق	332
المراجع	335

« عنـدما كـان عمري ست سنـوات رأيت مرة صـورة رائعة في كتـاب عن الغابـة العـذراء كـان يُسَمّـى « قصص مُعـاشة » . كـانت الصورة تمثـل أفعى البوا وهي تبتلع حيواناً أشقر . (. . .)

قيــل في الكتـاب : « إن أفــاعي البـوا تبتلع فريستها بكاملها ، دون أن تمضغها . وبعد ذلك لا يعود باستطاعتها أن تتحرك ، وتنام لمدة ستة أشهر من هضمها » حينذاك فكرت كثيراً في مغامرات الغابة وبدوري نجحت بقلم تلوين في تخطيط أول رسم لي . (. .)

أَرَيْتُ تحفتي لأشخاص كبار ، وسألتهم عمَّا إذا كان رسمي يخيفهم .

أجـابـوني : « ولمـاذا تخيف القبعـة ؟ » . لكن رسمي لم يكن يمثل قبعة . بل كان يمثل أفعى البوا وهي تهضم فيلاً

لقد نصحني الأشخاص الكبار بأن أترك جانباً رسومات أفاعي البوا المفتوحة أو المغلقة وأن أهتم بالأحرى بالجغرافيا والتاريخ » . . .

أنطوان دو سان ـ أكزوبيري
(Antoine de Saint- Exupéry)
(Le petit Prince) الأمير الصغير

مقدمة

« بريجنيف مات ، عاش غورباتشوف » ـ وبين الإثنين ، لم تكن هناك إلاّ فترات إنتقالية قصيرة . عندما دوّت هذه الصيغة التقليدية ، كانت ساعة كشف الحساب ما زالت قائمة . وكان باستطاعة الوريث حينذاك أن يُقدر ما أورثه إياه سلفه من مكتسبات ونقاط ضعف . لقد عرف التاريخ السوفياتي ، ثلاث مرات ، وراثات حقيقية مع ما يواكبها من صراعات لا ترحم ، ومن محاضر ضبط مذهلة . إن لينين وستالين وبريجنيف ، هم الرجال الثلاثة الذين ، في فترات حكم طويلة تقريباً ، غيّروا ، بعمق ، قوة وحجم بلادهم ، وبالتالي توازن القوى في العالم . إنها إذن الوراثات الثلاث التي يجب أن نأخذها بالحسبان ونقارن فيها بينها .

لقد أتى لينين للسلطة عام 1917 في أمبراطورية كانت الحرب ، ودعوته لتدمير « سجن الشعوب » ، قد فكّكَتْها . ولم يكن نفوذه يتجاوز في البداية القلب المديني لروسيا القديمة . وبعد سبع سنوات ، عندما توفي ، إستحق أن يُحَيَّا ، كما حدث في الماضي لألكسندر نفسكي (Alexandre Nevski) ، بلقب « مُجَمِّع الأراضي » . فباستثناء بولونيا وفنلندة والدول البلطيقية وبيسارابيا استعاد لينين ، باسم الثورة ، كل ما كان تابعاً لامبراطورية القياصرة وكان قد سُلخ عنها .

أما خليفته ستالين ، سيد المدى الجغرافي المطابق تقريباً لمدى القياصرة ، فترك لخلفائه ، بعد سيطرة دامت زهاء ربع قرن ، إرثاً بارزاً أيضاً . لقد لعب ستالين ، الذي لم يكتفِ بإكمال الفتوحات الامبراطورية للينين (الذي لم تفلت منه إلاّ فنلندة وبولونيا التي بُتِرَ منها مع ذلك جزء من أراضيها) ، لعب دور « دركي أوروبا » ، ووضع تحت نفوذ بلاده نصف القارة الذي قادت الحرب اليه جيوشه . إن إرثه يتمثل في الكتلة المتراصة التي تكوّن منها في عام 1953 الاتحاد السوفياتي وبلدان شرق ووسط أوروبا ، والتي تكرر فيها النموذج السوفياتي إلى ما لا نهاية على صعيد النظم السياسية والقادة . ولم يستطع ورثته الذين تذرعوا ، مثله ، دورياً ، بالتاريخ من أجل تأكيد شرعيتهم ، تجاهل استمرارية المخطط الامبراطوري الذي نجح ستالين في تنفيذه بعد ثلاثين سنة من وفاة لينين ، مُكملاً بذلك عمل هذا الأخير .

وبعد ذلك بثلاثين سنة أيضاً ، تُمَثِّلُ الحيز الزماني لجيل آخر ، جاء دور بريجنيف

لِيَمْثُلَ أمام حكم خلفائه . إن إرثه لم يكن أقل مجداً من السَّلَفَين حتى وإنْ بدا في البداية أكثر تبايناً ، وأقل خضوعاً للتقاليد التاريخية لبلاده . لقد أحلَّ بريجنيف محل الرؤية القارية والتقدم المجاور لكل أسلافه ، من ملوك وشيوعيين ، مفهوماً عالمياً للقوة ، مفهوماً يُوجِّه الجهد في كل الجهات . إن هذا « الباني للامبراطورية » ، هكذا يجب أن يُدرج اسمه في عداد عظماء الفاتحين السوفيات ، لم يُبدع كلياً . لقد أخذ على عاتقه تحقيق أحلام بعيدة لم تخرج مطلقاً من حيز الأفكار . إنها أحلام انتزاع روسيا من قدرها القاري وانغلاقها وسط البحار المُجمَّدة أو المُغلَقة ، وإعطائها مدخلاً للبحار الدافئة والمحيطات المفتوحة ، والمناطق البعيدة التي استهوت ، على مَرِّ العصور ، كل الفاتحين . لقد وضع بريجنيف هذا الحلم ، الذي نطق به كل أولئك الذين سبقوه ، موضع التطبيق ، ونجح في ذلك جزئياً . واكتشف العالم بأسره ، أكثر من ورثته ، فجأة وبشكل متأخر جداً وبذهول ، أن الشيخَ صاحب المظهر الهادىء والمُتْعَب الذي كان يمد لجميع مُحدِّثيه غصن الزيتون، كان فاتحاً مخيفاً . لقد كان يتحدث عن السلام والأمن ، ويوقّع بنشاط « قوانين حسن السلوك » الدولي مع الولايات المتحدة ، في هلسنكي ، وكان في نفس الوقت يغرس العلم السوفياتي في بلاد بعيدة لم يتخيل أحد مطلقاً أن يراه يخفق فيها .

وحين وفاته ، اغتنت « المَجَرَّة » السوفياتية بدائرة جديدة من الدول الصديقة ـ انجولا ، موزمبيق ، أثيوبيا ، اليمن ـ الجنوبي ، أفغانستان ، فيتنام ، كمبوديا ، اللاوس ـ. وهذا دون حسبان العدد الذي لا يُحصى من الحلفاء والزبائن غير المضمونين ولكن المفيدين جداً كليبيا . إن إرث بريجنيف ، من سواحل الأطلسي لسواحل الهادىء ، يؤكد يقينين كان لينين يُرَدِّدهما في زمن الفشل وتثبيط الهمة . أنّ الحرب هي الحظ الكبير للثورات ؛ وأن صعود « مئات الملايين من الأسيويين (والأفريقيين) على مسرح التاريخ » هو حظها الآخر . لقد أمَّنَتْ حربان عالميتان نجاح المشاريع الأوروبية الصرفة للينين وستالين . أما بريجنيف فقد بنى ، بالعكس ، أمبراطوريته وأمَّن قفزة جديدة للأمام للمدى السوفياتي خارج أوروبا ، بإدخاله فيه « عشرات الملايين من الأفريقيين والأسيويين » ، في زمن السلم . لكنه سلم غريب ، رُحِّبَ به بهذه الصفة على الصعيد العالمي ، حتى ولو تضاعفت في فجواته الحروب المحلية التي لم تُعتبر مطلقاً كحروب حقيقية بشكل كلي والتي سيلعب فيها بريجنيف بدأب دور « المستفيد من خصومة عَدُوَّين » .

إن عالم انتصار بريجنيف هو بالاجمال عالم بلا سلام وبلا حرب(*) .

(*) كان بريجنيف بدون شك الممثل لسياسة قُرِّرَت جماعياً أكثر مما كانت حال سياسة أسلافه لكنه حَشَّدَها شخصياً ، ولهذا السبب وُضِعَت هنا تحت رعايته .

الجزء الأول

« بريجنيف ، الأفريقي »

الفصل الأول

الفتح بالوكالة

لم يعر الاتحاد السوفياتي ، الوريث في آن معاً للتقاليد السياسية للامبراطورية الروسية ولفكر كارل ماركس ، طويلاً إفريقيا إلا إهتماماً عرضياً وسطحياً . لقد كان بُعد أفريقيا ، بالنسبة لهذه الدولة ـ القارة ذات الحدود التي لا تنتهي ، حجة كافية للتحول عنها . إن تصفية الاستعمار المتأخرة ، والتعقد العرقي والاجتماعي ، والتأثير الحصري للمستعمِرين الآتين من غرب أوروبا ، ساهمت كلها في بقاء إفريقيا ، بنظر موسكو ، بعيدة عن المسرح الذي كانت تلعب فيه الثورات والمّجابهات الكبرى . ومع ذلك فقد كانت هناك استثناءات لهذه اللامبالاة التي اختلطت فيها المواقف السابقة للثورة واللاحقة لها .

لقد اهتمت أمبراطورية القياصرة ، في بعض اللحظات ، ببلدين يقعان في أقاصي هذه القارة المهملة من قبل استراتيجييها ، وهما : أثيوبيا وجنوب إفريقيا . في أثيوبيا ، كان الملوك الروس ، حُماة العالم الأرثوذكسي ، موسوسين بمصير هذه الدولة المسيحية المُحَاصَرة من قبل الاسلام . ولقد تعددت الاتصالات السياسية والدينية والحملات العلمية على مَرِّ العصور . وتشهد المحفوظات الروسية بغزارة على هذه الصلات المتميزة(1) . إن مما له دلالة رمزية عالية هو أن بوشكين (Pouchkine) ، الذي يُعتبر في بلاده الممثل الأكثر صفاءً للعبقرية الشعرية للأمة الروسية ، ينحدر من جَدٍّ حبشي . إن نفس الأمر ينطبق أيضاً ، لأسباب أخرى ، أكثر تأخراً مع ذلك ، على جنوب إفريقيا . هنا كانت حرب البوير نقطة الإنطلاق للاهتمام الروسي بأفريقيا . لقد رأى النظام الامبراطوري فيها مناسبة لمعارضة توسع منافسه البريطاني الأبدي ، في حين أن الأرستقراطية الروسية اكتشفت أنها تستطيع أن تجعل من نفسها بطلة للمستوطنين المضطَهدين والمهدَّدين من قبل ارادات أمبراطورية متنامية . ففي وقت كانت فيه

---

(1) أنظر : أ غروميكو (A Gromyko) = «Sovetsko- efiopskie Sviazi» ، Narody Azii i Afriki ـ 1980-
1 ص ، 1 -6

النخبات الروسية تواجه صعود أفكار الانعتاق ، ويستبد بها الشعور بالذنب تجاه الضعفاء ، وكان فيه النظام الروسي يتصلب بعد أن أُصْلِحَ ، كانت مساعدة البوير تقدم متنفساً للضمائر المضطربة . إن المتطوعين في سبيل جنوب افريقيا لن يُفْتَقَدُوا . وبفضلهم سيصبح هذا الجزء البعيد من العالم ، المجهول من قبل الروس ، جزءاً من سياسة الامبراطورية(1) .

ويمكن بسهولة الافتناع بالاهتمام المحصور تقريباً بهاتين الدولتين من خلال مقارنة الكتابات ـ المؤلفات والمقالات ـ المنشورة في روسيا قبل عام 1917 عن افريقيا . إن أكثر من 90% منها مُكرَّس لأثيوبيا ولجنوب إفريقيا . أما بقية القارة فغير موجودة فيها(2) . هل يمكن لهذا أن نندهش لكون لينين وخلفائه لم يُديروا ، بعد الثورة ، أنظارهم أكثر نحو هذا العالم البعيد والمعقد . إن شيئاً لم يكن يُعِدُّهم لذلك . لقد كانت تنقصهم الفضولية والمعلومات . إن الكوكبة البارزة من المستشرقين الذين أورثتهم إياها الامبراطورية لم تكن تضم مختصين في الشؤون الافريقية باستثناء أولئك الدين كان باستطاعتهم بلا نهاية معالجة قضايا الثقافة أو التاريخ في إثيوبيا . فبالنسبة لأولئك الذين جعلوا من الاتحاد السوفياتي الثوري دولة في البدء قابلة للحياة ثم قوية ، أي للينين وستالين ، وبالنسبة للأممية الثالثة التي سيطرا عليها ، كانت قضايا إفريقيا جنوب الصحراء تنتمي لمستقبل غير مُتَوَقَّع . إن حظوظ الثورة كانت في مكان آخر . هناك حيث الصراعات ضد المستعمرين قد أصبحت على جدول الأعمال

« نشوة النجاح »

لقد تغير كل شيء فجأة في نهاية الخمسينات لأن ـ تحيَّة لحكمة لينين ـ تصفية الاستعمار في إفريقيا بَشَّرت على ما يبدو بساعة الانقلابات الجذريةفي تنظيم المجتمعات . لقد تغير كل شيء بشكل خاص لأن خروتشوف، خليفة ستالين، أوحى لأترابه المُجَمَّدين في الأفكار المكتسبة، بمخيلة سياسية وبرؤية غير متفقة ومجرى التاريخ، لم يكن أحد ينتظرها. فبنظر هذا الرجل غير المتوقَّع، الذي تكوَّن مع ذلك في المدرسة الستالينية المحافظة القاسية، كان العالَم في طريقه للتأرجح. لقد عارض الرؤية المانوية (manichéenne)(*) لسلفه التي ينتظم فيها كل شيء حول الانقسام المتعذر تخفيضه

---

(1) شيفمان (A.I Chifman) «Lev Tolstoi: anglo- Burskai Voina» (Narody Asii i Afriki) ـ I -1969 ص : 76-86

(2) م . شارل (M. Charles) · (The Soviet Union and Africa, the history of the involvment) Un. Press of America- 1980- PP. 6- 7

(*) نسبة لمذهب ماني الفارسي صاحب عقيدة الصراع بين النور والظلام (المترجم) .

للعالَم بين الامبريالية والاشتراكية ، بين واشنطن وموسكو ، بعالَم أكثر تعقيداً ومرونة(1) . ومثل لينين قبل ذلك بأربعين سنة(2) رأى أن « مئات الملايين من البشر أخذوا يصعدون على مسرح التاريخ » الذي كانوا مُستبعَدين منه حتى ذلك الحين . إن هذه الحركة التي كان لينين قد أدرك بشائرها ، رأى خروتشوف حقيقتها وسببها : تصفية الاستعمار السريعة في القارتين الافريقية والآسيوية .

إن التاريخ ، برأيه ، لم يعد يُلعب ، من الآن فصاعداً ، بين طرفين وإنما بين ثلاثة أطراف . فبين معسكر الامبريالية ومعسكر الاشتراكية أخذت البلدان التي حصلت على الاستقلال تتصرف بإرادات مستقلة . ولأن استقلالها اكتُسِبَ على حساب الامبريالية ، فقد أتت ، بوجودها ذاته ، لتقوي بلدان الاشتراكية . وبعكس ستالين الذي لم يكن يتخيل وجود طريق متوسط بين الثورة الاجتماعية المباشرة أو الاندماج المُحتّم في المعسكر المعادي(3) إقتنع خروتشوف بأن الأمر الحاسم في مصير الشعوب التي خَلّصت نفسها من النفوذ الاستعماري ، إنما هو وجودها السيد ، وقدرتها على أن تختار لوحدها الطريق الذي ينبغي اتباعه .

إن القرار بعدم العودة للدخول في « الفلك الامبريالي » ، يعني متابعة السير في طريق التقدم التاريخي . وانطلاقاً من هذه الرؤية المرنة لتطور الشعوب دعا خروتشوف كل الشعوب « التي دخلت إلى مسرح التاريخ » لتؤكد إرادتها بالاستقلال التام تجاه المعسكر الامبريالي ، وعرض عليها كضمانة دعم الاتحاد السوفياتي . **دعم غير مشروط** يفصل ـ وهذا أيضاً شيء جديد ـ بين الاختيارات الداخلية ، **وإرادة الاستقلال** ، كأساس للسياسة الخارجية . ونظراً لوعيه لكون الفِرَقِ التي أتت للسلطة في أثناء التحرر الوطني ، سواءً كان سلمياً أم عنيفاً ، قد تبوّأت المسؤوليات بناء على أفكار وطنية ، وأنها تحملت، في هذه المرحلة ، مهمة تمثيل ، بل لحم إنسجام الأمم التي ما زالت قليلة الثقة بنفسها ، حرص خروتشوف على عدم ذكر الآفاق المستقبلية للصراع الاجتماعي . لقد حَفِظَ الاتحاد السوفياتي من تاريخه الخاص بأن أي مجتمع لا يستطيع أن يتعاطى ألعاب الصراعات الاجتماعية ، دون أن يُعرِّض للخطر وجوده نفسه ، طالما أنه لم يحلّ نهائياً قضاياه الخاصة بالسيادة والوعي والتكامل الوطني(4) إن **عدم الانحياز**(5) الذي دعا له

---

(1) الرافدا = 18 -2 -1956 . أنظر أيضاً = هـ كارير دانكوس : السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ـ باريس ـ Presses F N S.P ـ 1975 ـ ص : 46 -61 .

(2) لينين = Polnoe Sobranie Sotchinenii - T. XVII ـ ص : 174 -183

(3) في . «Informatsionnoe sovechtchanie predstavitelei nekotoryh Kompartii» Moscou-Ogiz-1948 ـ ص · 13 -49

(4) «Pervoi s'ezd narodov vostoka, Bakou- 1 8 sentiabr' 1920 g, Petrograd, 1920, p- 179.

(5) أنظر مقالة . A. Leontiev في مجلة Kommunist ـ العدد 13 ـ 1954 ـ ص : 43 -58

خروتشوف ، كوسيلة لضمان استقلال الدول الجديدة وكسب الدعم اللا مشروط للاتحاد السوفياتي ، لم يبتدعه هو بالحقيقة . لقد فَهِمَ ، بصفته صاحب روح عملية (Pragmatique) ، الرسالة التي أطلقتها من باندونغ الأمم التي اكتشفت في 1955 وجودها وقوتها المحتملة ، وأرادت اتباع طريق خاصة ، مستقلة عن ضغوط الأمم الكبرى المُصنِّعة . لقد تَعَلَّم الاتحاد السوفياتي ، في باندونغ ـ درساً قاسياً ـ بأنه لم يكن بالنسبة لهذه البلدان ، التي كانت مستعمرة منذ أمد قليل ، حليفاً طبيعياً ، بالرغم من رسالته المعادية للامبريالية . إن الماركسية ، في نظرهم ، لم تكن بالنسبة لهذه البلدان الأيديولوجية والطريق الملكي للتحرر مثلما أكد ذلك لفترة طويلة الاتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعية . إنها ، بكل بساطة ، الايديولوجية التي تنادي بها أمة صناعية كبرى ، هي لذلك غريبة عن قدرهم المتمثل في اضطهادهم وتأخرهم في ميدان التنمية . لقد تجلت عبقرية خروتشوف في فهمه أن الاتحاد السوفياتي لم يكن ، في عام 1955 ، وفي العالَم الثالث ، محمياً بأيديولوجيته ، وإن عليه ، إذا ما أراد أن يجد مكاناً له في هذه الثورة التاريخية الضخمة التي كان لينين قد أعلن عنها ، أن يعيد النظر بعقائده وأن يُعَدّل استراتيجيته .

إن إعادة النظر بالأيديولوجية التي تَمَّ القيام بها منذ المؤتمر العشرين ـ بعد أشهر قليلة من باندونغ ـ تشهد على أن المسؤولين السوفيات ، الذين يُعتَبَرون عموماً بطيئين في ردود فعلهم ، عرفوا بالمناسبة كيف يستجيبون بسرعة لتحديات كبيرة إن عبارات إعادة النظر هذه كانت بسيطة كما رأينا . عدم الانحياز ، واحترام الاتحاد السوفياتي لكل الفرق الوطنية التي تتولى السلطة في العالم الثالث ، وتأجيل الانقسامات الاجتماعية لمستقبل بعيد ، هذا التأجيل الذي عَبَّر عن نفسه بتقليص نشاط الأحزاب الشيوعية حيث كانت توجد ، أو دمجها في فرق وطنية . لقد كَفَّ الاتحاد السوفياتي ، في العالَم الثالث ، عن الإخافة لأنه كان يدعو لاستقرار النظم السياسية مهما كان لونها ، طالما أنها كانت غير منحازة ، أي بعيدة عن العَالَم الغربي . لقد اختُزِلَت الأيديولوجية الماركسية ، والنموذج السوفياتي ـ اللذين عُرِضَا ولم يُفرضا مطلقاً ـ لطريق سريع في التنمية ، يوفِّق بين التطلعات للتقدم وإرادة حفظ الهوية الثقافية . إن بإمكان الاتحاد السوفياتي مع ذلك أن يُبيِّن للعالَم الثالث مثالاً عن هذا الطريق ، مثال مؤثر لأنه يُشَكِّل جزءاً منه ويتمثل في جمهورياته الحدودية الجنوبية وفي مقدمتها آسيا الوسطى الاسلامية .

لقد فتحت هذه المرونة المفاجئة للاتحاد السوفياتي أبواب العالم الثالث أمامه فجأة . ووسعت ميدان عمله . لقد كان من نتائج النجاحات الأولى المُتحققة بين 1956 و1958 في الشرق الأوسط ، الميدان الأول لتطبيق الاستراتيجية الجديدة ، أن وسَّعَت طموحات خروتشوف(1) . إن ما كان قد نجح بشكل جيد وسريع في العالم العربي القريب يمكنه إذن

(1) أنظر . هـ . كارير دانكوس = السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ـ المرجع السابق ذكره ـ ص 84-101

أن يُطَبّق في كل مكان آخر ! إن الظروف الخارجية تُفسِّر هذا التوسيع الجغرافي للتطلعات السوفياتية بقدر ما يُفَسّره ما يمكن تسميته بعبارات ستالينية « بنشوة النجاح »(1) . ففي عام 1958 بلغت تصفية الاستعمار افريقيا وأُنجِزَت فيها بسرعة فائقة . وكان خروتشوف في آن واحد مجذوباً لهذا الميدان الجديد الذي ينفتح للتغلغل السوفياتي ، ومدفوعاً ، بسبب الصين ، للقيام بذلك بعجلة . فقد كانت الصين ، التي أتت للاشتراكية في عام 1949 ، حليفاً مزعجاً بشكل مرعب . لقد كانت تُثْقِلُ على الاتحاد السوفياتي بحاجاتها الاقتصادية والتقنية ، وكذلك بأحقادها ومتطلباتها . إنها لم تنسَ لا سوء نية ستالين في مساعدته للمشروع الثوري في الماضي ، ولا الطريقة التي دُفِعَت بها في حرب كوريا(2) . وفي حين أن أياً من الخلافات الأساسية بين الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين لم يكن قد تمَّ الإقرار به رسمياً بعد ، إلّا أن الصين كانت تحكم بقسوة على الاستراتيجية السوفياتية في العالم الثالث . لقد اتهمت الاتحاد السوفياتي بأن يفكر بمصالحه كدولة أكثر مما يشجع الثورة حيث يمكن أن تتطور في عالم الدول المحرومة(3) . ومنذ ذلك الحين بدأ يرتسم ، بين السطور ، المفهوم الصيني للشيوعية المزدوجة ، شيوعية الدول المُصَنِّعة التي يعتبر الاتحاد السوفياتي طليعة لها ، وشيوعية العالَم الثالث الذي كان يقتفي أثر الصين . وإذا كان الشرق الأوسط الذي بدا أن الاتحاد السوفياتي قد انغرس فيه جيداً في أواخر الخمسينات ، يقدم نسبياً قليلاً من الحظوظ للمشاريع الصينية ، فإن إفريقيا ، التي أحدث فيها اختفاء الاستعمار فراغاً ، تبدو المكان المثالي لانتشار النموذج الصيني للشيوعية . لقد ساهم كل شيء إذن في دفع الاتحاد السوفياتي باتجاه افريقيا جنوب الصحراء ، لأن حرب الجزائر التي كانت تجري حينذاك كانت تجعل مثل هذه المحاولات صعبة وسابقة لأوانها في الشمال .

وباندفاعة واحدة سعى المسؤولون السوفيات ـ وعلى رأسهم خروتشوف ، مُلهم السياسة الخارجية ، الذي كان يتمتع حينذاك بوزن كبير جداً ـ لتجميع الأدوات التي تسمح لهم بفهم إفريقيا ، وأعدوا لذلك استراتيجية . ونظراً لأن المعلومات عن هذه القارة كانت سابقاً شبه معدومة في الاتحاد السوفياتي ، وكذلك المعطيات ـ السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ من كل نوع ، فقد بدأت ، فور حدوث تصفية الاستعمار ، عملية تخطيط حقيقي للدراسات الافريقية . لقد عُبِّئت فِرَق من كل الميادين العلمية ،

---

(1) عنوان المقالة التي نشرها ستالين في البرافدا في 2 آذار 1930 من أجل التنديد بافراطات التجميع السريع جداً

(2) حول هذه القضايا : أنظر : جوايو (F Joyaux) « المسألة الجديدة للشرق الأقصى » (La nouvelle ques- tion d'Extrême- orient) المجلد الأول ـ عصر الحرب الباردة (L'Ere de la guerre froide) باريس ـ Payot ـ 1985 ـ ص ، 227 .

(3) أنظر : «Iz materialov plenuma Tzk Kommunistitcheskoi Partii iraka»- Kommunist- 12- 1959- P 104 à 109

من أجل أن تقدم للسلطة السياسية ، وبأسرع وقت ممكن ، أدوات تحليل للواقع الافريقي »(1) . أما الاستراتيجية التي أعِدَّت فترتكز كلياً على اليقين بأن الفراغ ملائم للتغلغل السوفياتي ، وعليه فإنه يجب النطلع قبل كل شيء للدول التي كان انقطاع صلاتها بالعالم الاستعماري أكثر عنفاً . وبنفس الوقت الذي كان فيه الميدان الجغرافي للمصالح السوفياتية يتسع ، كانت الاختيارات تتجه لأن تتجذر . إن سببين يفسران هذا التطور . الضغط الصيني الذي تمت الاشارة اليه والذي أجبر الاتحاد السوفياتي على تبني لغة أكثر نضالية . وفي بعض الحالات ، كالعراق على سبيل المثال ، ملاحظة وجود تجذير في الأفكار . وإذا كان المسؤولون السوفيات قد سعوا للتعقل في العالم العربي - من أجل تجنب ردود الفعل الامريكية ، وعدم إخافة جيرانهم الماشرين كإيران التي بدأوا بالضبط بالتقرب منها ، ومن أجل عدم إفساد حظوظهم حيث كانوا يواجهون محاورين رصينين كما في مصر - فإن افريقيا ، التي لم يتم القيام فيها بعد بأي لعبة ، كانت على ما يبدو المكان الملائم لأكثر الاستراتيجيات تنوعاً وتباعداً .

في هذه المرحلة الأولى من اكتشاف القارة الافريقية ، سيضع الاتحاد السوفياتي قيد العمل طريقتي عمل تتطابقان أحياناً وتتعارضان أحياناً أخرى . فانطلاقاً من ملاحظته لتخلف الدول الافريقية ، وضخامة حاجاتها ، يقدم الاتحاد السوفياتي نفسه ، بصفة عامة ، كبلد مستعد ، إذا ما استشهدنا بالكلمات التي وجهها لها خروتشوف في الدورة الـ 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، « لتقديم كل المساعدة التي ستُطلَب منه »(2) . لكن استراتيجية أكثر نضالية هي التي ستسود في جنوب الصحراء ، إضافة لهذا المفهوم العام الذي تُرجِمَ باتفاقيات اقتصادية ومساعدة تقنية مُبعثرة وذات أهمية ضئيلة . لقد اكتشف الاتحاد السوفياتي أوضاعاً اعتقد خبراؤه أنهم وجدوا فيها احتمالات ثورية من نوع جديد . ففي غينيا ، في البدء ، جعل الانفصال القاسي عن فرنسا من سيكوتوري محاوراً متعطشاً لإيجاد مساندات دولية . وفي بداية العقد التالي أوحى بَلَدَان آخران للاتحاد السوفياتي بأوهام مماثلة ، وهما · غانا ومالي لقد نظرت موسكو لكوامي نكروما وموديبو كيتا ، كما نظرت سابقاً لسيكوتوري ، واعتبرتهما سادة سلطة تقدمية ذات طبيعة غير معروفة في أي مكان آخر .

إن خروتشوف ، المأخوذ بحماساته ومراجه المفرط ، سيصنع فضيلة مما كان يُشكل ، من وجهة النظر الماركسية الصارمة ، سبب ضعف إفريقيا . إن إفريقيا بالتأكيد

---

(1) أنظر . «S S S R ı strany Afrıkı, 1946- 1962, Dokumenty ı materıaly, Vol II- Moscou, 1963, p 50

(2) من الملاحظ أن المؤلمات المنشورة حديثاً في الاتحاد السوفياتي عن إفريقيا تتحاهل هدا المسعى ، أبطر على سبيل المثال الكتاب المشور باشراف ا عروميكو «Vnechnıaıa polıtıka stran Afrıkı, Moscou, 1981, pp. 70»

كانت بعيدة عن أن تضم دولاً قومية متجانسة وجماعات بشرية مستقرة ومُنظَّمة وفق خطوط اجتماعية واضحة . ومع ذلك فما هي أهمية الانشقاقات القبلية ، والولاءات المتعددة ، والعلاقات السلطوية التقليدية ، والنظم الطغيانية . لقد قرر خروتشوف أن يطبق على هذه القارة ، التي يعتقد أنها مفتوحة والتي يبدو له أن كل شيء ممكن فيها ، النزعة الارادية (Volontarisme) للينين التي قد تسمح بدفع المجرى الطبيعي لتاريخ المجتمعات بقوة . واستوحى أيضاً من الجدل القديم الذي كانت الماركسية قد شرعت به ، وهي بصدد التفكير في مستقبل روسيا ، حول المعنى الحقيقي للتخلف(1) . ألا يمكن هنا أيضاً اعتبار أن التخلف الاجتماعي والاقتصادي يشكل حظاً للثورات في إفريقيا وليس مكبحاً لها ؟ فهنا حيث لا وجود لطبقات اجتماعية متصارعة ، لن يكون هناك أيضاً ، بعد كل شيء ، وجود لمعارضة حازمة للاختيارات الاشتراكية . وألن تشكل السلطة الكلية لزعيم ـ كوامي نكروما ، موديبوكيتا ، سيكوتوري ـ المستندة على قناعة اشتراكية وعلى المستعجلات الاقتصادية (الانتصار على النخلف بوتيرة سريعة بشكل غير عادي) وعلى الدعم والخبراء السوفيات ، ألن تشكل مجموعة من الشروط المواتية لتنمية اشتراكية ؟ ولأن افريقيا ما زالت بعيدة جداً عن المرحلة الرأسمالية ، أمِلَ خروتشوف بأن بإمكانها أن تتجنب هذه المرحلة لتنتقل مباشرة الى الاشتراكية(2) . في هذه الفترة من الأوهام حول فضائل « خصوصية الطريق الافريقي » ، وجد خروتشوف أيضاً أسباباً للأمل بتسريع مجرى التاريخ من خلال تحليل شروط التحرر الكونغولي . إن النهاية السابقة لأوانها والمأساوية للامبراطورية البلجيكية والشخصية البرّاقة لباتريس لومومبا تفسر الافتتان السوفياتي الفجائي « بالاشتراكية الكونغولية » . إلّا أن خيبة الأمل التي تلت ستكون معادلة للأوهام الأولية . لقد لاحظ الاتحاد السوفياتي أن الصراع الذي زَجَّ نفسه فيه في الكونغو بشكل غير متعقل لم يكن له أي علاقة بصراع الطبقات . وانتصار كازافوبو في أواخر 1960 بَيَّنَ له الطابع العرضي لنفوذه .

وبعد عدة أشهر ساهم العداء الذي أبداه سيكوتوري فجأة تجاه أصدقائه السوفيات أيضاً في تضييق ميدان عملهم في افريقيا . ولم يبق من الفترة الأولية هذه إلّا بعض العناصر المبعثرة : أسطورة باتريس لومومبا ، التجسيد المثالي لافريقيا الثورية التي سيعرضها الاتحاد السوفياتي كنموذج على الطلاب الذين سيُكَوِّنهم في موسكو ؛

---

(1) رسالة من ماركس الى المجلة الروسية Otetchestvennye Zapıski في . K. Marx, F. Engels, Werke, Berlın, Dıetz- 1962- p 108

(2) حول أوهام تلك الفترة ـ إقرأ : م براحنسكي (M Braginskıı) «O polejenıı ıabotchego klassa v profsoıuznom dvıjenii v kolonıal'nyh stranah Afrıkı» Problemy Vostokovedenııa, 1959, pp. 104- 111

والعلاقات المتميزة مع غانا ومالي ، الدولتان اللتان قُدِّمَتا كنماذج للتقدم في إفريقيا ؛ وأخيراً ، الاهتمام بإقامة علاقات دبلوماسية ومساعدة مع أكبر عدد ممكن من دول القارة ، من دون إدخال أي معايير سياسية أو أيديولوجية في ذلك ، ومن دون إدعاء المساهمة في تحولاتها العميقة . إن سياسة الحضور هذه ، المشابهة لسياسة كل دولة كبرى ، والمختلفة فقط بالآمال التي بقيت معقودة على مالي وغانا ، كانت في آن معاً مُكْلِفَةً ومطبوعة بخيبات الأمل . مكلفة طالما اكتفى الاتحاد السوفياتي باستراتيجية حضور غير أيديولوجية .

في أواخر العقد أقامت موسكو علاقات طبيعية مع 26 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء . وشهد نحو 1600 تقني مدني وألف من المستشارين العسكريين على إرادتها بتجاوز مجرد مرحلة التبادل الدبلوماسي . وركزت بشكل خاص على تكوين الأطر المحلية ، أمينة في ذلك للاعتقاد القديم جداً القائل بأن التأثير يُمارَس قبل كل شيء من خلال نخبات يمكن أن تستخدم كواسطة بين الدولة الكبرى والدولة الزبون(1) . وفي أواخر الستينات كان يتسجل سنوياً نحو 6000 شاب إفريقي في جامعات الاتحاد السوفياتي ، وفي مقدمتها **جامعة الصداقة بين الشعوب** التي أنشئت في موسكو عام 1959 ، وتحمل رمزياً اسم باتريس لومومبا(2) . أما المبادلات التجارية مع افريقيا فقد كانت تتقدم بوضوح بالنسبة لتيارات المبادلات السوفياتية بالرغم من أنها كانت لا تُذْكَر بالمقارنة مع التجارة التي كان العالم الغربي يقيمها مع هذه القارة . إن إفريقيا جنوب الصحراء التي كانت غائبة حتى عام 1958 من سجل العلاقات التجارية للاتحاد السوفياتي مع العالم الثالث ، كانت تتجه لأن تأخذ مكاناً لها فيه . وقد مَثَّلَت هذه المبادلات تقريباً نحو 8% في الستينات(3) . في تلك الفترة كان الشركاء الرئيسيون للاتحاد السوفياتي هم : غانا التي تأتي في المرتبة الأولى ، بالرغم من أن المبادلات معها أخذت بالتناقص بعد 1966 (حيث تجاوزتها في نهاية العقد نيجيريا التي كانت حتى ذلك الحين بعيدة عن المبادلات مع الاتحاد السوفياتي . إن هذا التقارب الاقتصادي يُفَسَّر بالتسليح الذي قدمته موسكو للحكومة النيجيرية عندما كانت هذه تخوض حرباً ضد الانفصاليين في بيافرا) . وغينيا

---

(1) يشير بوتخين (Potekhin) أشهر المتخصصين السوفيات في الشؤون الافريقية ، في مذكراته (Gana segodnia, Dnevnik) ـ موسكو ـ 1959 ، يشير لأهمية هذا التكوين

(2) أنشئت جامعة لومومبا في عام 1959 حول تاريخها وسير عملها ، أنظر مذكرة دبلوم الدراسات المعمقة التي أعدها ب مايغويدي (B Mayinguidi) بعنوان « تكوين الأطر الافريقية في الاتحاد السوفياتي » ـ معهد الدراسات السياسية ـ باريس ـ تشرين الأول 1984 ـ ص 38

(3) أنظر التحليل الممتاز لـ. جـ ويلد (G. Wild) ود بيناي (D Pineye) في مقال · « الحضور الاقتصادي السوفياتي في افريقيا جنوب الصحراء » ـ مجلة . Le Courrier des Pays de l'Est العدد ـ 235 ـ كانون الأول ـ 1979 ـ ص · 3 -16

ومـالي ؛ وفي بدايـة العقد التـالي أثيوبيـا والصومـال . لكن العـلاقـات الـدبلومـاسيـة والاقتصادية المتقدمة لا ينبغي أن تخفي بعض نقاط الفشل المدوية .

فبعد قطع العلاقات مع غينيا ، كان انهيار نظام نكروما في غانـا ، عام 1966 ، أقسى ضربة وجّـهت لما تبقّـى من سياسة افريقية كان يمكن للايديولوجية أن تشارك فيها بنصيب . فحتى سقوطه كان نكروما بتصرف بـالفعل كحليف حقيقي ، معلنـاً بصوت عالٍ قناعاته الاشتراكية ـ المتجسدة في الحقيقة بسلطة شخصية كلياً ـ وإخلاصه للاتحاد السوفياتي ، وتاركاً موسكو تقيم في أكرا مستشارين وتسهيلات بحريـة . إن سقوطـه ، وتحول السياسة الغانية يُبيّـنان مرة أخرى كم أنَّ نظرية الاشتراكية الخصوصية (التي تضع ثقتها في زعيم له طابع سحري وليس في حزب شيوعي حقيقي) ، التي كانت تبرر ، من ناصر الى نكروما ، المجاملة السوفياتية ، كانت واهية الأساس .

والحقيقة أن السلطة السوفياتية لم تنتظر سقوط نكروما ، ثم سقوط موديبو كيتا في مالي ، عام 1968 ، من أجل أن تعيد النظر في السياسة التفاؤلية التي كانت تتبناها غداة تصفية الاستعمار . ففي 14 تشرين الأول 1964 قام أولئك الذين طردوا خروتشوف من السلطة باتهامه « بالذاتية » و« الخداع » سواء في السياسة الخـارجية أم الـداخلية . وإذا كانوا قد اختاروا في البدء الابتعاد عن ممارساته الخارجية فلأن الاستياء الأشد قـوة كان متركزاً عـلى الصعيد الـداخلي . لكن خلفـاءه ما لبثـوا ، بعد تنـديدهم بنقـاط الفشل الاقتصادي وأخطاء الادارة السياسية ، أن اتخذوا إجراءات ضـد مساوىء الاختيـارات الخروتشوفية على المسرح الدولي(1) . واستنتجـوا من كشف الحساب الـذي قامـوا به في أواخر الستينات أن الميدان الوحيد الذي سجل فيه سلفهم نجاحات من الممكن تدعيمها كان السياسة الشرق أوسطية . أما في المناطق الأخرى من العالم ، ولا سيما في افريقيا التي أثبتت نكبة غانا فيها تشخيصهم ، فقد قوَّمـوا السياسـة المتبعة فيهـا بعبارات الارتبـاك وبعثرة الوسائل والكلفة المفرطة . ومع انتهاء العقد كانت الاستراتيجية المُحدَّدة من قبل الفريق الحاكم ـ بـريجنيف وكوسيغـين وبودغـورني ـ ترتسم بـوضوح . وتضمنت هـذه الاستراتيجية ثلاثة أهداف لها طابع الأولوية : تجميـع دول شرق أوروبـا حول الاتحـاد السوفياتي ووضع حد للانشقاقـات التي أبرزتهـا الأزمة التشيكـوسلوفاكيـة لعام 1968 ؛ وتسوية المشاكل المُعلّـقة في أوروبا الغربية ؛ وحماية المصالح السوفياتية في الشرق الأوسط التي زعزعتها حرب 1967 ، وبدا أن وفاة ناصر هددتها . وقد انضـوت هذه الأهـداف بداخل مشروع جمعها كلها وأعطاها الانسجام والمغزى ؛ مشروع إقامة عـلاقة متميـزة

---

(1) أنظر مقالة ايروداسكي (V.B. Iordanskıı)
«Protivoretchie nekapitalistitcheskogo puti razvitia» Narody Azıı ı Afrikı- 3- 1968- p 45- 56.

ومتكافئة مع الولايات المتحدة ، علاقة جَعَلَهَا وصول الاتحاد السوفياتي للتساوي الاستراتيجي ممكنة .

مقابل هذا الهدف السامي المتمثل بالانفراج بين القوتين العظميين اللتين اعترفتا ببعضهما كمتساويتين ، واللتين أكّدتا من خلال قوتهما المتساوية حقهما الشرعي في إدارة الحياة الدولية بصفة مشتركة ، أصبحت الأعمال المنبعثرة ، المكلفة بشكل غير مفيد والقليلة المردودية ، أصبحت قليلة الأهمية . وهكذا سقطت افريقيا ، في كشف الحساب هذا ، وفي هذا الأفق الشمولي الى مرتبة منخفضة جداً في سلم الأولويات السوفياتية .

وعندما كان الانفراج في ذروته ـ التي كُرِّسَت في عام 1972 بقمة بريجنيف ـ نيكسون وباتفاقية سالت ، ثم في حزيران 1973 بالاتفاقية حول مراقبة الأزمات(1) ـ بدا أن الاتحاد السوفياتي يدير ظهره لكل سياسة العقد السابق . وهكذا حَلَّت رؤ ية عقلانية للعلاقات الدولية محل الرؤ ية العاطفية تقريباً لافريقيا ، بل وللعالَم الثالث ، التي كان يتبناها خروتشوف الواثق من صلاته الشخصية ببعض القادة ، والمقتنع أيضاً بالطابع الحتمي للانقلابات في هذا العالَم المحروم . وقد عُرِّفت الرؤ ية الجديدة ، في عام 1970 ، في الاتحاد السوفياتي بعبارات القوة والسباق للتحديث والمنافسة والتعاون مع الولايات المتحدة . إن العالم الثالث ، بالنسبة للقادة السوفيات لم يَعُدْ يشكل المكان الذي يُلعَب فيه التاريخ ، وإنما هو مجرد قوة ارتكاز في هذه المنافسة . وهكذا استبعدت افريقيا ، بسبب بؤ سها وعدم استقرارها ، أكثر من أي منطقة أخرى . وقد سَهَّل بروز هذا المفهوم ، المتمحور كلياً حول العلاقات بين الشرق والغرب ، أي حول العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، الإنمحاء الدولي للصين في سنوات الثورة الثقافية والصراعات الداخلية التي رافقت فيها بعد انحطاط ماو . إن أي دولة شيوعية لم يعد بمقدورها أن توجه نقداً للامبالاة النسبية للاتحاد السوفياتي تجاه العالم الثالث أو أن تقترح حلاً بديلاً من شأنه تهديد نفوذ موسكو . وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد استمر في كونه حاضراً في إفريقيا ، وفي بيعه الأسلحة لها وتكوينه لأطرها ، فقد كان ذلك نتيجة لوزن الأوضاع القائمة ، وليس تبعاً لاستراتيجية منسجمة كانت تعتبر إفريقيا ميداناً للعمل يستحق الانتباه .

من هذه المراجعة الاستراتيجية التي تركز كل الجهود السوفياتية على تنمية الانفراج والحوار مع الغرب ، سيستخلص الغربيون وفي مقدمتهم المسؤ ولون الامريكيون نتيجة متسرعة وخاطئة . لقد اعتقدوا أن الاتحاد السوفياتي خرج أخيراً من العصر الثوري

---

(1) ر ادموندز (R. Edmonds) . « السياسة الخارجية السوفياتية . سنوات بريجنيف » ـ Oxford- Un. Press 1983 ـ ص : 117 .

ليدخل في عصر الدولة . وأن الانفراج والاعتراف به كدولة كبرى وبحاجاته الاقتصادية والتكنولوجية سيلهمه سلوكاً شبيهاً بالسلوك الذي يعتبره المجتمع الدولي طبيعياً . إنه سلوك الدولة ـ التي تتحدد فيه طموحاتها للنفوذ تبعاً للقوة التي تمتلكها بدون شك ـ ولكن التي تستبعد النزعة النضالية الثورية . إن الانفراج لا ينقسم ، برأي الغربيين ؛ الأمر الذي يعني بالنسبة لهم أن زمن الفتوحات أو التدخلات في حياة الدول قد انتهى بالنسبة للاتحاد السوفياتي . إن الخلط بين غايات الدولة وغايات الحزب ، الذي لا يعترف بالحدود الدولية نظراً لنزعته العالمية ، هو أمر لا يتفق ، برأي الغربيين ، وروح الانفراج ولهذا ارتاح العالم ، بعد قيام الانفراج وتكريسه في اجتماع هلسنكي ، المنعقد في تموز 1975 ، ارتاح للفكرة المطمئنة القائلة بأن مفهوم الاستقرار الدولي أُقِرَّ على الأقل بشكل متساوٍ من قِبَلِ العملاقين ، إن لم يكن قد تحقق نهائياً

« الحظ الثاني » لموسكو

في 25 نيسان 1974 استولى الجنرال سبينولا على السلطة في لشبونة وقرر وضع حدٍ للعصر الاستعماري الذي استمر خمسة قرون . إن تصفية الامبراطورية الأخيرة في إفريقيا سيفتح مجدداً أمام الاتحاد السوفياتي إمكانيات العمل في العالم الثالث ، التي كان يبدو أنها كفّت عن الوجود منذ عدة سنوات ، وذلك في وقت كان فيه كل شيء يدعوه للتفكير ثانية مرة أخرى باستراتيجيته . إن هذا التحول سيجري في خريف 1975 . وإذا كانت آثار الثورة البرتغالية لم تظهر إلاَّ في وقت متأخر ، فذلك لأن استقلال المستعمرات لم يُعلَن إلاَّ في خريف 1975 ، ولأن الاتحاد السوفياتي لم يصبح حراً في حركاته إلاَّ بعد صيف 1975 ، أي بعد توقيع **الوثيقة الختامية** لهلسنكي ، التي كانت تمثل بالنسبة له أولوية مطلقة .

لقد توفر هذا الحظ في أنغولا ، البلد الذي لم يكن للاتحاد السوفياتي فيه حتى عام 1975 أي وسائل رسمية للعمل . لكن ، موسكو ، بالمقابل ، كانت تقيم منذ أمد طويل علاقات متميزة مع إحدى الحركات المناضلة في سبيل تحرير أنغولا ، وهي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (M.P.L.A) . لقد شدت هذه الحركة ، التي كان يقودها أوغستينو نيتو (Agostino Neto) ، انتباه خروتشوف بواسطة الحزب الشيوعي البرتغالي الذي كان يعمل حينذاك بسرية ، ثم بواسطة فيديل كاسترو . وقد تلقت الحركة الشعبية ، برعاية رئيس الحزب الشيوعي البرتغالي الفارو كانهل (Alvaro Cunhal) ، الدعم من خروتشوف الذي اعتقد بأنها قادرة على قيادة أنغولا نحو الاستقلال(1) .

---

(1) أنظر جـ. ماركوم (J. Marcum)
(The Angolan Revolution: Exile politics and Guerilla Warfare)
Cambridge, Mass. M.I.T Press, Vol 1- 1969- p 380; Vol 2- 1978, p 473

واستُقبل رئيسها بحفاوة بالغة في موسكو عام 1964 . وباختياره مساندة الحركة الشعبية ، ابتعد الاتحاد السوفياتي عن الحركتين الأخـرتين اللتـين كانتـا تناضـلان أيضاً من أجـل القضاء على الاستعمار ، وكانتا ، مثل الحركة الشعبية ، تبحثان في الخـارج عن الدعم السياسي والأسلحة وهما : حركة يونيتا (U.N.I T A) بقيادة جوناس سافيمبي (Jonas Savimbi) الـذي تلقى في وقت مبكر دعم الصينيـين ، وكان يلهم لـذلـك المسؤ ولـين السوفيات الكثير من عدم الثقة(1)، وجبهة التحرير الوطني الأنغولي (F L.N A.) بقيادة روبيـرتو هـولدن (Roberto Holden) الـذي سانـدته عـلى التوالي إدارة كينـدي ، ثم الصينيين . وقد وقعت هذه الجبهة في عام 1973 اتفاقية للمساعدة العسكريـة مع إدارة كيندي ، ومع ذلك فقد قدَّم الصينيون لها أيضاً المساعدة . إن اختيـار السوفيـات دعم إحدى حركات التحرير الوطني الثلاث ، الأقل انتشاراً بين السكـان الأنغوليـين خلال السنوات التي سبقت الاستقلال ، والتي كانت ، علاوة على ذلك ، ضحيةً للانقسامات النـاشئة عن العـداوات بين الـرؤ ساء ، لا يمكن تفسيـره بسهولـة إلاَّ ببعض الـظروف الثانوية . إن الخطاب الماركسي لنيتو لم يستطع ، في تلك الفترة ، التي لم يكن أحد يتوقع فيها انقلاب 1975 ، إخفاء عدم الوضوح الايديولوجي الذي لا جـدال فيه من وجهـة النظر السوفياتية . إن المطلب الحقيقي الوحيد للحركة الشعبية كان الاستقلال ، وهـذا المطلب كان مشتركاً بين الحركات الثلاث .

وحينما كان الانفراج ، في بداية السبعينات ، يتقدم وكان المسؤ ولـون السوفيـات ينظرون بعين الشك لمستقبل افريقيا ، كان النضال من أجل تحرير أنغولا ، أو بالأحرى الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، غير مشمول بهذه اللامبالاة . لقد تلقت الحركة حينذاك من موسكو الأسلحة ووسائط النقل ، وتَمَّ تكوين عدد من أُطرها العسكريـة في الاتحاد السوفياتي(2) ، في حين أن المستشارين الصينيين كانوا يُدَرِّبون قوات الجبهـة الوطنيـة في معسكرات في زايير . لقد كانت كل من موسكو وبكين تنـظر لأنغولا بـاعتبارهـا المكان المميز للنضالات المستقبلية في القارة الافريقية . ألم يكن من الحكمة أكثر المراهنة مجدداً عـلى نضالات التحـرر الوطني، التي كـان دعم البلدان الشيـوعيـة يـدفعهـا لتبني لغـة ماركسية ، في الوقت الذي تبين فيه أن الحكومات الشرعية كانت غير ثابتة وغير مستقرة في تحالفاتها ؟ هكذا بـدأت ترتسم في أنغـولا في بدايـة السبعينات استـراتيجية زعـزعة

---

(1) أنظر : جـ. ف اسطافيف (G V ASTAFIEV) وا. م. دوبينسكي (A.M Dubınski)
VnechnaiaPolıtıka ı mejdunarodnye otnochenıa Kıtaıskoı revolıutsıı, II, 1963- 1973- Moscou, 1973- p 185

(2) أنظر : س. كابلان (S. Kaplan)
«Diplomaty of Powe1, Sovıet armed forces as a political instrument»- Washington- 1981- p. 583.

الاستقرار التي كان الاتحاد السوفياتي قد تخلى عنها منذ الخمسينات . وإذا لم يجر إدراك هذه الاستراتيجية جيداً ، فلأنَّ العالَم كان يدير عيونه نحو الحوار بين الشرق والغرب ، الأمر الذي أنساه هذه المنطقة البعيدة . أما الولايات المتحدة فقد أبدت ، بعد أن دعت في وقت ما لإنهاء الاستعمار في افريقيا ، تشدداً أقل تجاه البرتغال ، العضو في حلف شمال الأطلسي ، وقَدَّمت لها تسهيلات بشأن استعمال المحطة الحاسمة استراتيجياً في جزر الأسور (Açores) وقد ساهم تطور الموقف الامريكي ، من معاداة الاستعمار الى اللامبالاة ، أيضاً في تجذير لغة حركات التحرر الأنغولية قبل عام 1974 ، لأنها وعت أن المساعدات التي تحتاج اليها بشكل عاجل يمكن أن تأتيها فقط من العالَم الشيوعي .

الاتحاد السوفياتي في البلبلة الأنغولية

إن هذا الوضع الذي ساد لحين قيام ثورة القرنفل يفسر ، جزئياً ، انقسامات حركة الاستقلال في أنغولا والصعوبات التي واجهتها حين زال الاستعمار . إن المستعمر ، بذهابه ، لم يكن لديه وريث يستطيع أن يستمد شرعيته من واقع عدم وجود خصم له . وفي حين أن جبهة الفريليمو (Frelimo) ، في الموزمبيق ، كانت تستطيع بشكل طبيعي أن تطالب بالسلطة باسم النضال الذي قامت به قبل عام 1975 ، كانت الفئات المتخاصمة في أنغولا لا تتشاجر فقط فيما بينها ، وإنما كانت كلها أيضاً تابعة لقوى كبرى متنافسة ، وتتمتع ، علاوة على ذلك ، بدعامات إفريقية متناقضة . وعندما أعلن الجنرال سبينولا أن الاستقلال سيدخل حيز التطبيق في تشرين الثاني 1975 ، عَمَّ الاضطراب كل هذه الحركات . وأبدت الدول الافريقية الأخرى ، ولا سيما المجاورة كزايير وزامبيا ، قلقها من الانقسامات التي ستؤدي لقيام حرب أهلية تهدد كل التوازن في المنطقة ، وتشكل دعوة لضغوط ، بل ولتدخل الدول الأجنبية ، بدل حدوث نقل سلمي للسلطة من المستعمِر الى القوى الوطنية . وكان الأكثر قلقاً ، في هذا الصدد ، رئيس زايير موبوتو الذي يحفظ ذكرى حَيَّة من النشاط السوفياتي في الكونغو ، في عام 1960 ، والذي يريد منع الاتحاد السوفياتي من إيجاد مبرر لتكرار هذه التجربة على حدوده .

ولكي نفهم ما كان يمثله التدخل السوفياتي ـ الكوبي في أنغولا ، وندرك أسبابه وأهدافه ، من المهم أن نتتبع باختصار التاريخ المعقد لصراع لم تكف أطرافه وأبعاده عن التحول ، منذ القرار البرتغالي باعطاء الاستقلال لهذه المستعمرة(1) .

فأمام الصراعات الداخلية للوطنيين الأنغوليين ، وارتباكهم قررت السلطات

(1) حـ. ماركوم : المرجع السابق ذكره ـ ص . 182 -240

البرتغالية تنظيم وساطة بين القوى المتخاصمة من أجل أن تؤمن مسبقاً شروط نقل السلطة . وكانت هذه المبادرة تلتقي بأمنيات منظمة الوحدة الافريقية التي كان كل أعضائها متفقون على نقطة واحدة هي منع ضغوط القوى الأجنبية على أنغولا ، وتدخلها فيها وقد تَولَّد عن هذه الرغبة بتسوية مشكلة السلطة الأنغولية المستقبلية بين الأفارقة ، اتفاق الفور (Alvor) ففي 15 كانون الثاني 1975 وقَّعت، الفئات الوطنية الثلاث (الحركة الشعبية ويونيتا والجبهة الوطنية) ، المجتمعة في جنوب البرتغال تحت رعاية السلطة البرتغالية ، وقعت اتفاقاً يجبرها على التعاون في حكومة انتقالية مؤقتة تعمل حتى الاستقلال . وحُدِّد موعد هذا الاستقلال في 11 تشرين الثاني 1975 ، حيث سيتم سحب آخر القوات البرتغالية . وفي الفترة من كانون الثاني الى تشرين الثاني ، ينبغي على السلطات البرتغالية ، التي تعهدت باحترام الحياد المطلق تجاه الأطراف الثلاثة الذين تتكون منهم السلطة الانتقالية ، أن تسهر على الابقاء على التوازن الذي تَمَّ الاتفاق عليه . وبالرغم من أن عواطف العسكريين البرتغاليين كانت تميل بالأولى للحركة الشعبية(1) ، فإن الدور المُعَدِّل الذي لعبوه يجب أن يُشار اليه .

ومع ذلك فإن من الممكن ملاحظة هشاشة اتفاق الفور فور التوقيع عليه . لقد وُجِّهت الضربات الأولى له بسبب العداوات الداخلية في الحركة الشعبية(2) ، ثم ، في وقت لاحق ، بسبب اتساع الصراع ليطال الجبهة الوطنية التي تصدت ، بقوة السلاح ، للحركة الشعبية من أجل السيطرة على الأراضي . وخلال مدة ثلاثة أشهر ـ من كانون الثاني الى نيسان 1975 ـ فَقَدَ اتفاق الفور كل حقيقته ، وأخذ الوطنيون الأنغوليون يتقاتلون فيما بينهم في الميدان . وفي هذه المرحلة الأولى ، لم يكن تدخل الاتحاد السوفياتي ملحوظاً . فقد حافظ على حياد ظاهري حتى الربيع ، بعد أن كان قد رَحَّبَ باتفاق الفور(3) . لكن موسكو عَدَّلت موقفها في نيسان 1975 ، أمام القطيعة العلنية بين الحركة الشعبية والجبهة الوطنية ، والضعف المريب للحركة بالرجال والتجهيزات (كانت قوات الجبهة مجهزة بالأسلحة القادمة من الزايير والصين ، ومُدَرَّبة على يد ضباط زاييريين) . وتلت عمليات نقل الأسلحة المتواضعة والخفية عن طريق الدول الافريقية (كتنزانيا ـ وليبيا) قوافل كثيفة من التجهيزات المتنوعة ـ أسلحة ، مؤن ووسائط نقل عسكرية . ولم يكن الاتحاد السوفياتي الجهة الوحيدة التي دَلَّلت عن تضامنها مع الحركة الماركسية الأنغولية ، وإنما شارك في ذلك العالَم الاشتراكي الأوروبي وهكذا بدأت البواخر السوفياتية والبلغارية والألمانية الشرقية واليوغسلافية تفرغ حمولتها من التجهيزات في

---

(1) أنظر . كاللان : المرجع السابق ذكره ـ ص : 583 .

(2) س لوغوم (C. Legum) وت هودجز (T Hodges) «After Angola The war over southern Africa» - Holmes- 1976- p 28.

(3) البرافدا · 9-9-197

مرافىء كابيندا ولواندا أو أيضاً في مرافىء غينيا والكونغو . وضاعف جسر جوي من المواد المُسَلَّمة عن طريق البحر . وأصبح الكونغو - برازافيل مركز عبور نشيط جداً . ولم تستخدم الأسلحة السوفياتية فقط في تجهيز قوات الحركة الشعبية ، وإنما وُزِّعت أيضاً على السكان المُنَظَّمين في ميليشيات شعبية . وفي نفس الوقت ظهر المستشارون العسكريون و« المتطوعون » الكوبيون في أنغولا(1) . ونتيجة لدعم الاتحاد السوفياتي وكوبا تمكنت الحركة الشعبية من مواجهة خصومها مع حظوظ جديدة بتعديل التوازن القائم حتى ذلك الحين ، وبخلق وضع سياسي مواتي لها تدريجياً بوسائل عسكرية .

وكان هدف الحركة الشعبية منذ تلك اللحظة السيطرة على العاصمة ، وعلى مرفأ كابيندا الذي كانت أهميته الاقتصادية حاسمة بالنسبة لأولئك الذين يسيطرون عليه . لقد كانت هذه المراكز ، ولا سيما العاصمة ، تتحكم الى حد كبير ، كأهداف استراتيجية ، بالاختيارات السياسية المستقبلية . وكانت عملية نقل السلطة التي نظَّمها البرتغاليون تتضمن ، بالفعل ، إجراء انتخابات عامة حين الاستقلال . وقد رأت الحركة الشعبية أن الانتخابات تجازف بوضع حد لكل أمل بلعب دور سياسي حاسم طالما أن الأفكار الماركسية كانت قليلة الانتشار بين السكان ، في حين أن السلطة الشخصية لسافيمبي ، زعيم يونيتا ، والشعبية الواسعة لحزبه وللجبهة الوطنية كانت معروفة جيداً(2). ولهذا سعت الحركة جاهدة ، ولكن بدون نتيجة ، لإقناع الفئات الوطنية الأخرى بأن الانتخابات غير مفيدة وسابقة لأوانها ، ودعت لتنظيم نظام سياسي ينشأ عن توازن القوى وليس عن الاقتراع الشعبي . وأمام رفض هذه الفئات لهذا المشروع ، سعت الحركة لخلق وضع يجعل من المستحيل إجراء الانتخابات أو يُعطيها - من خلال مراقبتها لمراكز السلطة - اليد الطولى في تنظيمها . لقد فهم هذا الحزب الماركسي ، بشكل بديهي ، الدروس التنظيمية للينينية ، ولكيفية الاستيلاء على السلطة وفق مناهجها .

إن هذا الأمر يفسر استبسال الحركة الشعبية في القتال في العاصمة من أجل إبعاد خصومها عنها .

لقد أرعب اتساع مدى هذه الصراعات الضارية قبل أن تكتمل عملية الاستقلال ، والتدخل الذي أصبح ملحوظاً للدول الاشتراكية ، أرعب منظمة الوحدة الافريقية التي شرع رئيسها جومو كينياتا في التوفيق بين المتحاربين من خلال اتفاق ناكورو (Nakuru) الموقع في 21 -6 -1975 . ولكن اتفاق ناكورو ، لم يكن له ، مثل اتفاق

---

(1) البرافدا . 22 -9 -1975

(2) ن . دافيز (N. Davies) . (The Angolan decision of 1975) مجلة «Foreign Affairs» - 57 - العدد 1 - 1981 - ص 110 - وازفستيا . 5 -8 -1975

الفور ، أي تأثير على مجرى الأحداث . فقد استؤنفت المعارك سريعاً على نطاق واسع ، وخلال عدة أسابيع - من حزيران الى أيلول - كانت الحركة الشعبية ، التي جُهِّزت بشكل جيد ودُرِّبت على يد خبراء كوبيين ، وتمرست على أسلوب حرب العصابات ، قادرة على توجيه ضربات خطيرة جداً لخصومها . ومنذ أواخر شهر آب ، سيطرت كلياً على العاصمة وعلى منطقة كابيندا النفطية والمرافىء الكبرى كلوبيتو وبنغويلا وثلاثة أرباع عواصم الأقاليم . وكان من نتائج انتصاراتها ، علاوة على إعطائها وضعاً سياسياً مركزياً ، القضاء على اتصالات يونيتا والجبهة الوطنية بالخارج ، أو على الأقل جعلها صعبة جداً ، الأمر الذي يعني حرمانها من إمدادات الأسلحة . فنظراً لإبعاد هؤلاء عن المرافىء الرئيسية والمطارات اضطروا للاعتماد على وسائلهم الخاصة فقط ، في حين أن الحركة الشعبية أخذت تتمتع بشكل متزايد بالمساعدة السوفياتية .

وهكذا أصبحت أنغولا ، أمام يأس الدول الافريقية ، المكان المميز لكل التدخلات الخارجية . فالولايات المتحدة التي خصصت اعتمادات مالية لدعم القوى المعادية للحركة الشعبية ، أرسلت لها الأسلحة بواسطة الزايير . كذلك فعلت الصين نفس الشيء . وفي آب 1975 ، عَبَّرت جنوب افريقيا عن قلقها ونيتها بالتدخل اذا قطعت عن اقليم ناميبيا إمدادات الكهرباء التي يؤمنها مُرَكَّب نهر كومين ، الواقع وسط منطقة المعارك . وقد قاد الاتحاد السوفياتي حملة نقد كبرى ضد التدخلات الجنوب افريقية في أنغولا ، وحَذَّرَ عالياً من خطر تدخل واسع النطاق تُعِدُّ له جنوب افريقيا(1) إضافة لاستنكاره لما أسماه « بالتواطؤ الامريكي - الصيني » .

ومن أزمة خطيرة ، بالتأكيد ، ولكن مصنوعة من معارك محلية ما زالت محدودة في بعض المناطق ، تحول الوضع الأنغولي ، في أيلول 1975 ، الى حرب أهلية شاملة ومواجهة دولية . وحاولت منظمة الوحدة الافريقية ، في أيلول ، القيام بجهد أخير للتوفيق في كمبالا بالأراضي الأوغندية . لكنها اضطرت للإقرار بعجزها على حصر الصراع بين القوى الأنغولية . وأمام الحركة الشعبية التي أصبحت من الآن فصاعداً مُهَدِّدة ، تحالفت الفئتان الأخرتان ، وسعتا علناً للحصول على مساندة جنوب إفريقيا . وقد ساهم هذا التحالف ، الذي كانت الخصومات العرقية قد منعته لمدة طويلة ، ودعم جنوب افريقيا ، وإسهامها بالأسلحة والخبرة ، ساهم فجأة في قلب مجرى الأمور ، مرة أخرى ، وفي دفع الحركة الشعبية من وضع مريح وشبه منتصر نحو الدفاع . وحين اقترب موعد الاستقلال وكانت كل الأطراف واعية لأن السلطة ستعود لأولئك الذين سيكونون في موقف القوة يوم 11 تشرين الثاني ، رأت الحركة الشعبية فجأة أن مرتكزاتها

(1) البرافدا : 18-8-1975

الاقليمية تقلصت بحيث لم تَعُد تسيطر إلاَّ على شمال البلاد والعاصمة وكابيندا . هل كان يعني هذا أن ساعة الثورة قد مَرَّتْ ؟(1) .

من الغموض الى « المساعدة الأخوية »

في الوقت الذي كانت فيه منظمة الوحدة الافريقية تحاول ، في 30 أيلول ، للمرة الأخيرة ، أثناء لقاء كمبالا ، تهدئة وحصر الصراع الأنغولي ، كان الوضع يتغير بشراسة في موسكو وفي الميدان . لقد أعلن الاتحاد السوفياتي أن المجلس العالمي للسلام سيدعو لأسبوع تضامن مع أنغولا ، أي ، كما أوضحت وسائل الاعلام ، مع الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(2). وقد تخلت موسكو بذلك عن التعقل الذي كانت تحرص على مراعاته في أحاديثها الدولية عندما كانت تسعى للإبقاء على وهم وجود اتفاق ما مع خط منظمة الوحدة الافريقية . وأعلنت أن وريث السلطة البرتغالية في أنغولا ، هو بنظرها الحركة الشعبية فقط . وقد أكد المجلس العالمي للسلام على هذا الاختيار وأضفى عليه طابعاً رسمياً في الاعلان الذي نشره بعد ذلك بأسبوعين . وتتطابق هذا الاختيار مع التدخل العلني ، من الآن فصاعداً ، للسوفيات والكوبيين . لقد وصلت القوات الكوبية في البدء عن طريق البحر حيث حملتها سفن تحمل الأعلام السوفياتية والألمانية . ومن جهة أخرى ، رمت جنوب افريقيا قواتها في الميزان ، مُدَرِّبة قوات يونيتا والجبهة الوطنية ، ومُسَلِّحة إياها بكثافة ، وملحِقة بها وحداتها الخاصة . ومن زايير أيضاً أتت النجدات التي ستضخم صفوف أولئك الذين يقاومون الحركة الشعبية والكوبيين . ومن خلال الزايير شاركت الولايات المتحدة فيما سيُصبح صراعاً ضد الاتحاد السوفياتي . وقد أدى تدويل الصراع لانخراطٍ متنامٍ للحماة من الجانبين ، بحيث أن اللعبة السياسية كانت ، مع اقتراب ساعة الاستقلال ، في قلب كل القرارات . حينذاك نظم الاتحاد السوفياتي جسراً جوياً متواصلاً وأَمَّنَ الغطاء لحضور بحري قوي في المياه الاقليمية الأنغولية . وقد استُخْدِمَت الجزائر والكونغو ـ برازافيل كمرتكز للنقل في تلك العملية .

وعندما أُعلن الاستقلال في 11 تشرين ثاني ، كحل سياسي ، أخذ الصراع العسكري ينتشر بدل أن يتوقف . وولدت من المستعمرة البرتغالية القديمة دولتان : **جمهورية أنغولا الشعبية** التي تولت السلطة فيها الحركة الشعبية ، المقيمة في لواندا ، **وجمهورية أنغولا الاشتراكية الديمقراطية** التي اتخذت يونيتا والجبهة الوطنية ، الحليفتان ، من هوامبو عاصمة لها . ولم يكن بين الجمهوريتين مساواة في الوضع القانوني ولا سلام

---

(1) لقد تجلى القلق السوفياتي في العديد من المقالات المشورة في الحريف ، منها مقالة . ف. ايارماكوف (V Iarmakov) «Portugal and Angola's hour of trial»- New-times ـ العدد 37 ـ أيلول 1975 ـ ص : 14 -15 .

(2) تاس ، 29-9-1975

ممكن . لقد اعترف بالدولة الأنغولية ، التي قادت الحركة الشعبية مقدراتها ، العديد من الدول الافريقية وكل بلدان الكتلة السوفياتية الأوروبية وكوبا . أما جمهورية انغولا الاشتراكية الديمقراطية فلم تدخل ، بالعكس ، لميدان الشرعية الدولية . وهكذا ربحت الحركة الشعبية رهانها السياسي بالرغم من مظاهر ضعفها والتحفظات التي تثيرها . إن هذا الاعتراف يُفَسَّر بالوزن الذي ألقاه بجانبها العالم الاشتراكي ، إضافة لأن المسؤولين المقيمين في هوامبو كانوا مُلَطَّخين ، في أعين أشقائهم الأفارقة ، بالعار الذي يمثّله دعم جنوب افريقيا لقضيتهم . وعلاوة على هذا فإن أحداً لم يكن يتمنى رؤية تكرر تجربة تقسيم أمة واحدة بين دولتين ـ على الرغم من انقسامها في الحقيقة الى عروق معادية لبعضها البعض ـ الأمر الذي برهن كل التاريخ العالمي منذ 1945 على مساوئه . وأخيراً فإن منظمة الوحدة الافريقية التي ناضلت كثيراً من أجل فرض حل توحيدي في أنغولا بعد تصفية الاستعمار ، كانت ترفض أن تقبل فجأة أن يأتي القانون ليُثَبِّت انقسام الفئات السياسية .

إن هذا الحل القائم على تقسيم الأمة ، الذي أدانته جماعة الدول ، لم يقبل به أحد أيضاً في الميدان . فبعد 11 تشرين الثاني ، بلغت المعارك ، وانطلاقاً من ذلك الانخراط السوفياتي ـ الكوبي فيها ، مستوىً لم يكن معروفاً حتى ذلك الحين . وكما أن أفق موعد الاستقلال والضرورة الملحة لأن يجد كل طرف نفسه في موقف قوة كانا يستنهضان همة الزمر المتخاصمة خلال عام 1975 ، كان هناك بعد 11 تشرين الثاني موعد مقدر آخر يحض على الصراع ويفسر التصعيد المتواصل . فلقد كان على منظمة الوحدة الأفريقية بالفعل أن تعقد قمة استثنائية في كانون الثاني 1976 ، بأديس أبابا . وكانت الحركة الشعبية تعتزم توسيع الاعتراف الذي حصلت عليه من جانب عشر دول افريقية في تشرين الثاني ، ليشمل كل القارة ؛ كما كانت تريد أن تُثَبِّت منظمة الوحدة الافريقية ، الهيئة التي ما زالت معنوياً هامة جداً بالرغم من تراجعها في الأزمة الأنغولية ، هذا الاعتراف . ولهذا ، عرف نيتو أن عليه أن يحقق انتصارات حاسمة ، وأن يبرهن بأن منافسيه ليسوا إلاّ متمردين مُحَاصَرين في بعض الجيوب ، وليسوا الناطقين باسم جزء هام من السكان . وكان يجب أيضاً أن يظهروا « كعملاء » لجنوب افريقيا ، وأن بقاءهم مرتبط بالأطماع الجنوب افريقية وبمسألة ناميبيا . ولأن الأمر يتعلق هذه المرة بتركيز شرعية الحركة الشعبية ، بطريقة حاسمة ، وبتقرير التوجهات السياسية المستقبلية للبلاد ، أخذ الكوبيون والسوفيات على عاتقهم ضمان النصر لزبونهم . وفي كانون الثاني 1976 أصبح الكوبيون بالحقيقة هم الذين يقاتلون في أنغولا من أجل تحطيم مقاومة قوات الجبهة الوطنية ويونيتا ، المدعومة ، هي أيضاً ، بنجدات خارجية هامة . وقد اتفقت كل التقديرات(1) على القول بأن 15 ألف جندي كوبي ، على الأقل ، كانوا موجودين في

(1) ب . فانمين (P. Vanneman) وم . جيمس (M. James)

أنغولا في الأيام الأولى من عام 1976 . إن جهد الدعم السوفياتي أخذ حينذاك نسباً كبيرة . فقد حملت ناقلتان سوفياتيتان ضخمتان من طراز اليوشن 62 يومياً 200 كوبي من كوبا الى لواندا في الفترة من 7 إلى 21 كانون الثاني .

واستؤنفت هذه الرحلات الجوية ، التي توقفت في نهاية كانون الثاني، بوتيرة أقل انتظاماً وبعدد أقل من الجنود . وأُكْمِلَت عملية النقل الجوي بحركة مشابهة أمَّنها الأسطول السوفياتي . وعلاوة على هذا الجسر الجوي كانت المساهمات السوفياتية بالتجهيزات ضخمة جداً ولا سيما انتشار القوات الجوية والبحرية المهيأة لتأمين غطاء استراتيجي للجهد العسكري الكوبي في الميدان . وزُوِّدت الحركة الشعبية ، أو بالأحرى حُماتها الكوبيون ، بشكل واسع بطائرات ميغ 21 ، التي لم يكن ممكناً بالتأكيد إسناد قيادتها لطيارين أنغوليين ، وبدبابات ت 340 وت ـ 54 ، وصواريخ سام 7 وبنادق أتوماتيكية من طراز AK 47 ، ودبابات برمائية من طراز PT 76 ، وطائرات مروحية ، وقاذفات 122 ملم ، الخ . . . وكانت مجموعة الأسلحة والتجهيزات المُقَدَّمة كبيرة بكمياتها ونوعيتها . وأصبح الاهتمام الاستراتيجي السوفياتي جلياً منذ نهاية عام 1975 ـ بعد الاستقلال ـ عندما بدأت سفينة برمائية من طراز اليغاتور تقوم بأعمال الدورية في عرض السواحل الأنغولية ؛ ثم لحقت بها مدمرتين وقطعتين أخرتين سُحِبَتا من أسطول البحر المتوسط . وقد أخذ الحضور السوفياتي في عرض السواحل الأنغولية حجماً مُقلِقاً بحيث أثار احتجاج الولايات المتحدة(1) . وزاد الجنوب إفريقيون بدون شك أيضاً بطريقة ملحوظة حضورهم في الرجال والتجهيزات ؛ ولكن لم يكن هناك ما يعادل ، من جانب الولايات المتحدة التي ساهمت بشكل خفي في الصراع من خلال الزايير وجنوب افريقيا ، الانتشار البحري المدهش للاتحاد السوفياتي أو الجسر الجوي الثقيل الذي نظمه .

ورغم المساعدة التي تلقاها تحالف يونيتا والجبهة الوطنية ، ورغم القلق الذي عبَّرت عنه باستمرار منظمة الوحدة الافريقية ، أصبحت أنغولا مركزاً لمناورة قوة استراتيجية للاتحاد السوفياتي وحلفائه . ومع ذلك فإن الانتصار السياسي للحركة الشعبية في نهاية 1976 ـ بالرغم من عداوة العديد من أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، ازدادت أعمال الاعتراف القانوني بنظام لوندا لم يُوقف الصراعات الداخلية ، ولا

«The Soviet intervention in Angola: intentions and implications»- Strategic review- IV- 3- =
Summer 1976- p: 92- 103.

ـ جـ. فالنتا (J. Valenta)

«The Soviet Cuban intervention in Angola» Studies in comparative communism- Vol. XI- N°
1- 2, Spring - Summer - 1978- p 3- 34.

(1) س. باترسن (C Patersen) و و درتش (W. Durch) في : ب ديسموك (B. Dismukes) وجـ ماكونل
«Soviet Naval Diplomacy- Pergam on Press- 1979- p: 144 (J Mc Connal)

انتشار القوات الأجنبية . لقد تمركزت كوبا في أنغولا ، لكن مستقبل البلاد ما زال يُلهم . مستشاريها المدنيين والعسكريين شكوكاً عديدة .

ولم يهمل الاتحاد السوفياتي شيئاً في مجال الجهد العسكري الضخم ، والجهد الدبلوماسي أيضاً من أجل أن يضمن لنفسه أن يكون تدخله في أنغولا مجدياً . ولهذا كان عليه أن يعمل لتحسين وضعية الحركة الشعبية ويتغلب على تحفظات الافريقيين تجاه هذه الحركة التي كان مرتكزها الشعبي محدوداً وكانت أيديولوجيتها الملتزمة تَلْقَى القليل من الترحيب من قِبَلِ دولٍ حريصة على وقاية القارة من التدخلات الخارجية ، ومتعلقة بشموخ بعدم الانحياز . لقد كان تحويل الحركة الشعبية من مجرد فئة وطنية مساوية للفئات الأخرى ، الى الفئة الوحيدة المُمَثِّلة للنضال الوطني ، والتقليل من قيمة خصومها ، وتأمين شرعية لها ، ولها فقط شرعية كانت منظمة الوحدة الافريقية تعتبرها الخير المشترك لكل الفئات المناضلة في سبيل الاستقلال ؛ إن كل هذا كان من قبيل المراهنة ؛ لأن النصر العسكري المكتَسَب بفضل الجهود المتضافرة للاتحاد السوفياتي وكوبا لم تكن كافية لضمان هذه الشرعية الحصرية ، ولا لتحطيم كل مقاومة داخلية . لقد كان حظ انصار الحركة الشعبية يكمن في تدخل جنوب افريقيا الذي استغله الاتحاد السوفياتي بدون تحفظ ، وبشكل يتجاوز أهميته العسكرية الحقيقية .

وكان الحظ يكمن أيضاً ، بعد فترة من التردد ـ وفور الانحدار الذي حدث في الفيتنام ـ في قرار الولايات المتحدة تقديم المساعدة للحركات التي كانت جنوب افريقيا تدعمها . لقد كان تضافر الجهود الامريكية والجنوب افريقية أضيق بكثير من التعاون السوفياتي الكوبي ، ومع ذلك فقد استخدمته الدعاية السوفياتية بلا حدود . لقد كانت مقولة « الأمبريالية التي تهب لنجدة الأبارتيد » (أي نظام التمييز العنصري) البسيطة ، ولكن الفعَّالة جداً ، تشكل الحجة المركزية لكل التعليقات السوفياتية بعد صيف 1975 . وقد مارس الاتحاد السوفياتي ضغوطاً على الدول الافريقية الميَّالة للبقاء على الموقف الأصلي لمنظمة الوحدة الافريقية ، وذلك من أجل ثنيها عن موقفها . و منذ شباط 1976 ، تمكن الاتحاد السوفياتي من ملاحظة انتصاره السياسي الذي كان حاسماً أكثر من انتصاره في الميدان الذي ما زال ضعيفاً . فقد اعترفت منظمة الوحدة الافريقية بالأمر الواقع ، وقَبِلَت بجمهورية أنغولا الشعبية ، أي بسلطة الحركة الشعبية ، كوريث شرعي للبرتغاليين . ولَئِن استمرت يونيتا بالقتال مُبَرِّرة بذلك طوال السنوات التالية بقاء القوات الكوبية في أنغولا ، ولئن لاحظ الاتحاد السوفياتي سريعاً أن المساعدة التي قدمها لن تضمن له في أنغولا ، كما حدث ذلك قبلاً في مصر والصومال على سبيل المثال ، علاقات متميزة دائمة ، فهذا ما كان أقل أهمية من الواقع السياسي الذي عرفت موسكو وكوبا كيف تفرضه في 1975 -1976 . فقد كانت الفئة التي دعماها هي التي ربحت

بالنهاية معركة الاستقلال واستبعدت خصومها من عملية خلق الدولة الجديدة ، بالرغم من أنها كانت غالباً الأضعف عسكرياً والأقل شعبية . وهكذا تُعتبر الحركة الشعبية ، بعد 1976 ، مدينة بوضعها كسيدة للدولة الأنغولية لكوبا وللاتحاد السوفياتي . إن أي أزمة أو أي تغيير في الاتجاه لا يمكن أن يمحو هذا الواقع التاريخي .

أسباب الحملة الأنغولية

في أواخر السبعينات بدا أن تحول أنغولا لدولة تابعة لموسكو كان يُبرِّر خيار 1975 ويكرس سياسة نبيهة . لقد أعلنت جمهورية أنغولا الشعبية حينذاك إرادتها بأن تكون دولة اشتراكية من النمط التقليدي ، وأكدت فرضية أن مرحلة الاشتراكيات المتأقلمة مع ثقافة القارة قد تَمَّ تجاوزها في إفريقيا لصالح انحياز حقيقي للنموذج الذي يُقدِّمه الاتحاد السوفياتي . وفي 1976 ، وقع الاتحاد السوفياتي مع الجمهورية الشعبية معاهدة صداقة وتعاون لعشرين سنة . وساهم المستشارون الكوبيون والألمان الشرقيون والسوفيات في التنظيم السياسي والاداري للدولة ، وساعدوا الحركة الشعبية في تَحوِّلها لحزب حاكم . ومع ذلك فقد كان الاتحاد السوفياتي قليل التحكم ، منذ بدايات النظام ، بالصراعات الفئوية داخل الحركة الشعبية .. ولم يستطع منع أزمة أيار 1977 التي حاول فيها نيتو الفيز (Neto Alves) ، وزير الداخلية في الحكومة الأولى ، الاستيلاء على السلطة ، ولا هزيمة أكثر المقربين لموسكو من بين خصوم أوغستينو نيتو . إن هذه الأزمة التي ساهم الكوبيون فيها ، على الأرجح ، في إنقاذ نيتو ألقت بيوم غامض على العلاقات السوفياتية الكوبية في أنغولا . لقد بدا بالفعل أن الاتحاد السوفياتي يميل لدعم الفيز ، النصير المتحمس لتحويل الحركة الشعبية لحزب ماركسي أرثوذكسي ، في حين أن نيتو كان أكثر تردداً بالنسبة لضرورة تجذير سريع لحزبه

وبالرغم من تحطيمه ، فإن إنقلاب أيار سيكون من نتائجه تسريع انحياز الحركة الشعبية التي ، قررت ، في مؤتمرها الذي انعقد بعد ذلك بفترة وجيزة ، أن تُعرِّف نفسها « كحزب طليعي للبروليتاريا » . كما أن خلق نخبات جديدة من نمط الانسان الجديد في المجتمعات الشيوعية كان أيضاً من الأمور التي أعطت مضموناً « سوفياتياً » لتطور الحزب . فقد أرسل نحو 2000 شاب الى كوبا ليجري تكوينهم فيها . وإذا كان الاتحاد السوفياتي حتى ذلك الحين يمثل المركز المميز لتكوين الأطر الافريقية ، فإن كوبا، بعد الحملة المشتركة في أنغولا ، أكدت نزعتها لتربية الأجيال الافريقية الشابة . هل هو تنافس أم تعاون مع الاتحاد السوفياتي ؟. إن الجواب ليس سهلاً وسنعود إليه فيما بعد . وفي كل الأحوال ، كان من نتائج هذه الاختيارات للنظام السياسي الأنغولي بعد 1976 ، التي كانت كلها تُوَجِّه تنظيمه ونشاطاته نحو المعسكر الاشتراكي ، رؤية الاتحاد السوفياتي ينمي ليس فقط نشاطه في ميدان المساعدة السياسية لأنغولا ، وإنما أيضاً صلاته

الاقتصادية . فبعد أن كانت غائبة من جدول المبادلات مع الاتحاد السوفياتي حتى عام 1975 ، أصبحت أنغولا الشريك الاقتصادي الخامس في إفريقيا جنوب الصحراء في عام 1978 (10% من المبادلات) : والمستورد الثالث للمنتجات السوفياتية بعد نيجيريا وأثيوبيا ، ولكن فقط المُصَدِّر السادس . لقد كان عدم التوازن بين الواردات (17%) والصادرات (3,4%) كبيراً إذن(1) . وعلاوة على ذلك ، أشرك الاتحاد السوفياتي بشكل واسع حلفاءه من منظمة الكوميكون (C A.E M.) في المبادلات مع أنغولا ، وأمّن بذلك نوعاً من إدماج هذا البلد في تجارة العالم الاشتراكي(2) . وإذا كانت موسكو قد أبدت رغبتها في عدم قطع الجمهورية الشعبية عن الاقتصاد الغربي ، فإنها لم تقلل من تقويمها للنفوذ المُكْتَسَب بعبارات سياسية . فمنذ عام 1978 عُرِّفَت أنغولا بأنها **دولة ذات اتجاه اشتراكي**(3) ، الأمر الذي يضعها نسبياً في مرتبة عالية في سلم الحركة الشيوعية العالمية .

هذه الأحكام وهذه العلاقات المميزة شجعت الفكرة القائلة بأن الاتحاد السوفياتي ، بدعمه للحركة الشعبية ، حقق مخططاً بارعاً وقاد بلا عجز عملية دقيقة مُراقَبة جيداً . وهنا من المهم التساؤل في آن واحد عن مشاريع ومصالح الاتحاد السوفياتي ، وعن انسجامها ، وعن التحكم السوفياتي بالعملية . الأمر الذي يقود لطرح قضية التعاون السوفياتي ـ الكوبي في هذا المشروع .

هل أنجز الاتحاد السوفياتي في عام 1975 مشروعاً إفريقياً ؟ هل حقق مخططاً موضوعاً بشكل مسبق ، تبعاً للمكانة التي تحتلها إفريقيا في نظراته الدولية ؟ لكي نحاول الاجابة على هذه الأسئلة يجب التفكير في اللحظة التي جرت فيها الأزمة الأنغولية ، في سياقها وفي الطريقة التي عَبَّر فيها الاتحاد السوفياتي عن إرادته بالتدخل . في اللحظة ، أولاً ، التي كانت خصبة بالأحداث ، على مسارح عديدة ومستويات مختلفة جداً . فعلى صعيد العلاقات السوفياتية الامبركية كان هناك أمران يفرضان نفسهما دفعة واحدة على المراقب . فالانفراج ـ الذي أراده الاتحاد السوفياتي وقَدَّم له أحياناً ومحلياً بعض التضحيات (في الشرق الأوسط في أواخر 1973 بشكل خاص)ـ كان يتضايق بشكل رصين . فسواء تعلق الأمر ببند الأمة الأكثر رعاية أم بالمرحلة الثانية من المفاوضات الاستراتيجية ، كانت الولايات المتحدة تنفر ، منذ عام 1975 ، من تطوير الانفراج . وإذا كانت سياسة الانفراج ما تزال ، رسمياً ، الإطار للعلاقات الدولية ، فإنها عملياً

---

(1) جـ . ويلد ـ المرجع السابق دكره ـ ص 5 -7

(2) المرجع السابق : ص 16 و17 .

(3) أ . بريماكوف (E Pımakov) «Nekotorye problemy razvıvaınchtchihsia stran» Kommunıst, N° 11- (Juillet) - 1978 - p. 81.

تذبل وقد استخلص الاتحاد السوفياتي منها أحد المكاسب الرئيسية التي كان يتطلع اليها ، ألا وهو الاعتراف بالوضع القائم في أوروبا . وضمن إطار علاقاته مع الولايات المتحدة أيضاً ، لاحظ الاتحاد السوفياتي الاضطراب الأمريكي ، وبعد الكارثة الفيتنامية ، تراجع الرأي العام أمام أي التزامات خارجية جديدة . ولم يكن مطلقاً ، منذ الحرب العالمية الثانية ، سيد المسرح الدولي بمثل هذا الشمول وعلاوة على ذلك خلقت تصفية الاستعمار البرتغالي في إفريقيا وضعية فراغ . وكان المذهب السياسي السوفياتي منذ عام 1956 يؤكد دائماً أن الفراغات المفاجئة ، في البلاد المتحررة من السيطرة الأجنبية ، لا يمكن أن تدوم ، وأن على المعسكر الاشتراكي ، من أجل الحيلولة دون تدفق المتدخلين الأجانب ، واجب تأمين حماية السيادات القائمة أو التي هي قيد الإعداد . وفي أنغولا كانت انقسامات حركة التحرر الوطني(1) التي تفتح الطريق لكل التدخلات تزيد من خطورة الفراغ .

واستشف الاتحاد السوفياتي أيضاً ، في فصل إمكانيات العمل ، أن الوضع المحلي كان مواتياً لاستثمارات خفيفة من شأنها أن تكفي للتأثير على مجرى الأحداث . لقد كانت الأطراف الحاضرة في عام 1975 ضعيفة عسكرياً بما فيه الكفاية ، ورديئة الانتشار والتنظيم بحيث أن دعماً ، ولو كان محدوداً جداً ، لإحداها سيغير بطريقة حاسمة ميزان القوى إن هذا التقويم لنقاط الضعف المتتالية للفئات المتخاصمة ، ولحاجاتها أثّر بدون شك ، بشكل كبير في الاختيارات السوفياتية . وحين نظرت موسكو للفئات المتصارعة ، لم يكن بإمكانها إلاّ أن تختار الحركة الشعبية ، بسبب الايديولوجية التي كانت هذه الحركة تعلنها ، وكذلك بسبب صلاتها مع الحزبين الشيوعيين السوفياتي والبرتغالي . لكن هذا الاعتبار كان ثانوياً . إن الاتحاد السوفياتي ، بالفعل ، لم يتردد ، عندما كان يرى ذلك مفيداً في التخلي عن الأحزاب الشيوعية لصالح حكومات كانت ترفض الايديولوجية الشيوعية ، وتعلن معاداتها للدول الشيوعية وتقمع الأحزاب الشيوعية فيها . والمثال المصري في أواخر الخمسينات كان موضحاً في هذا الصدد ؛ وهو ليس المثال الوحيد . إن ما كان يصنع فضيلة الحركة الشعبيه في عام 1975 ، إنما هو أنها كانت ، في وضع الضعف العام لحركات التحرير ، أكثر تنظيماً من خصومها ، فقد استعار مسؤولوها على الأقل من الأحزاب الشيوعية إرادة الانضباط والتسلسل والبنى الصارمة والقهرية التي تسمح بالأمل بأنها ستكون أداة نضالية أكثر فعالية وأكثر ليونة من يونيتا أو من الجبهة الوطنية . وزيادة على ذلك ، كان العسكريون البرتغاليون يبدون تجاهها مزيداً من التعاطف أو من مجرد الحياد بالنسبة للمنظمات الأخرى . وإذا أخذت بالحسبان اللعبة

(1) لـ بريجنيف (L. Brejnev) «O Vnechnei politiki K P S S i sovetskogo gosudarstova» Moscou- 1978- p: 661

السياسية للصراع المتمثلة بوراثة المستعمِر البرتغالي من خلال الاستفادة من الاعتـراف العام ، بدت الحركة الشعبية في النهاية الأفضل ترتيباً في نظر البرتغاليين من أجل بلوغ هذا الهدف . ويمكن القبول بأن اختيار الحركة الشعبية لم يتم دفعة واحدة ، وأن الاتحاد السوفياتي ، بنظرته العملية ، اعتبر بأنه لم يكن مرتبطاً بها باتصالاته السابقة . أما القرار بتقديمها كرمز للأمة الأنغولية فكان ثمرة لتفكير ناضج . ومع ذلك فإن هذا الاختيار لم يكن مباشراً ، لأن موسكو دعمت في البداية أطروحة منظمة الوحدة الافريقية المُجَسَّـدة باتفاق الفور الذي كان يدعو لتحالف يضم الحركة الشعبية والفئات الأخرى على قـدم المساواة .

إن تطور الاتحاد السوفياتي في هذه النقطة ليس مدهشاً . إنه يحتل مكانه في التطور المستمر للموقف السوفياتي من أنغولا . فعندما أعلن البرتغاليون مخططهم للاستقلال ، واقترحوا مـرحلة انتقاليـة مُنظَّـمـة ـ إتفاق الفـور في كانـون الثاني 1975 ـ دعم الاتحـاد السوفياتي المفهـوم البرتغـالي وأبدى اهتمـامه بـاحترام الارادة التي عَبَّـرت عنهـا منظمـة الوحدة الافريقية ، الداعية لامتناع كل الدول الأجنبية عن إفريقيا عن التدخل في المسألة الأنغولية .

في ربيع 1975 ، وجَّـهت الحركة الشعبية ، التي أضعفتهـا انقسامـاتها الـداخلية ومجابهتها للجبهة الوطنية ، نداءً ملحاً جداً للاتحاد السوفياتي وكوبا طلباً للمساعدة . في تلك اللحظة ، كان موقف موسكو متحفظاً جداً . لقد أرسل الاتحاد السوفياتي ، بدون شك ، الأسلحة . لكنـه قام بـذلك بـدون دعايـة ، لكونـه ما يـزال يسعى لخلط آثار الاقدام . وأخذت البواخر والطائرات السوفياتية تفرغ الأسلحة في برازافيل حيث كانت تُوَجَّـه من هناك الى لواندا على يد الكوبيين الذين كانوا يلعبون في ذلك الحين بنشاط دوراً من الدرجة الأولى . وفي صيف 1975 ، بدأت مرحلة جديدة من التدخل السوفياتي في الأزمة . فقد بدأ فيه سباق السرعة الذي خاضته القوى المتخاصمة من أجل الحصـول على نجاحات حاسمة قبل الاستقـلال . وقد أجبـر هذا الاتحـاد السوفيـاتي على تـأكيد تفضيلاته بوضوح أكثر . ومع ذلك ، عانت الحركة الشعبية ليس فقط من حاجة ملحة لدعم عسكري متزايد ، وإنما أيضاً للحاجة لكسر انعزال سياسي يتناقض مع المساعدات المفتوحة التي يستفيد منها خصومها . المسـاعدات من زايـير أولاً ، ثم المساعـدات التي خططت لها فيما بعد جنوب إفريقيا التي أكدت عدم قدرتها على البقاء في موقف اللامبالاة أمام التهديدات التي تتعرض لها المنشآت الكهرمائية في جنوب البلاد . وهكذا أخـذت القوات الكوبيـة تتزايـد والأسلحة السـوفياتيـة تتضاعف بنسب هـامة . وعَبَّـر الاتحـاد السوفياتي بضجيج عن قلقه من المناورات الجنوب إفريقية ، والأمريكية والصينية ، ونَدَّد بالإساءات الى أمنيات منظمة الوحدة الافريقية . ومع ذلك فإن هذا النشاط السيـاسي وهذه المساعدة العسكرية المتنامية لم يكن بإمكانها إخفاء أن موقف الاتحاد السوفياتي بقي

حتى ذلك الحين مطبوعاً بطابع التعقل ، والاهتمام بتجنب التدخل الظاهـر . واكتفت مـوسكو بـالبقاء وراء الستـار تاركـة للكوبيـين القيام بـالاجـراءات الأكـثر استحقـاقـاً للمشاهدة . وتاركة لهم أيضاً البرهنة على أن المعسكر الاشتراكي (كانت الصين بأعين الاتحاد السوفياتي تقع في المعسكر المعادي) ليس أصماً إزاء نداءات التضامن . واعتباراً من تشرين الثاني 1975 ، مثلت المرحلة الأخيرة بالمقابـل بدايـة تغيير كـامل في المـوقف السوفياتي الذي انتقل فجأة من التدخل المتزايد ولكن الخفي الى تدلبل ساطع للقوة . إن الجسر الجوي والبحري المذهل ، والانتشار في عرض السواحل الانغوليـة ، وتحركـات السفن السوفياتية نحو الأطلسي ، والوصول الكثيف ، والعلني هذه المرة ، للتجهيزات والمستشارين السوفيات ، إن كل هـذا يؤكد أن الاتحـاد السوفيـاتي يعتزم أن يجعـل من مساعدته لأنغولا ليس مجرد عملية عسكرية محلية ، وإنما برهاناً على قدراته على العمل في العالَم ، ودليلاً على أنه أصبح قوة عالمية

قبل محاولة تفسير هذا التحول في سلوك موسكو ، يجب التفكير بالمصالح التي أدت لمثل هذه القرارات . لقد كان بإمكـان الاتحاد السـوفياتي ، بـالفعل ، بـدءاً من صيف 1975 ، وخـاصة في الخـريف ، إبقاء تـدخله في مستوى ضعيف وخفي ، وتـرك مهمة السعي لتأمين انتصار أتباعه لكوبا . لكن هذا الاختيار الأخير كـان يعني تفويض أمـره للقدر ، والتخلي عن الحركة الشعبية ، لأن الكوبيين كان عليهم ليس فقط مجابهة أعداء الحركة الشعبية وإنما القوات المحاربة والمُجَهَّـزة تماماً لجنوب افريقيا وزايير ؛ ولهذا لم يكن بإمكانهم الاستغنـاء عـن التجهيزات ووسائط النقل السـوفياتيـة وعـن انتشـار القـوة السوفياتية التي من شأنها ، على الفور ، عدم تشجيع العديد من التدخلات الأخرى . لقد كان اختيار التدخل الثقيل ، الذي حدث في الجزء الثاني من عام 1975 ، يوحي إذن بأن مصالح الاتحاد السوفياتي أصبحت فجأة أكثر وضوحاً بكثير في أنغولا وكما يحدث دائماً تقريباً في أوضاع الأزمة الدولية ، يكون من الصعب استخلاص سبب وحيد لتفسير سلوك دولة ما . وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، من المهم فهم كم كان سلوكه في أنغولا عام 1975 مُجَدِّداً ، وكم يثير إذن من تساؤلات . لقد عَوَّد القادة السوفيـات العالَم حتى ذلك الحين على : 1 ـ عدم التدخل عسكرياً إلاّ في أقاليم مجاورة لبلادهم أو قريبة منها ؛ 2 ـ على تجنب الأعمال العسكرية الجذابة خارج العالَم الشيوعي(1) طالما استطاعوا ذلك ؛ 3 ـ وأخيراً على فكرة أن إفريقيا كانت تقع في مستوى متدني جداً من سلم أولـوياتهم ، وأنهم بالتالي لن يتدخلوا فيها إلاّ بطريقة معتدلة . إن سلوك الاتحاد السوفياتي في أنغولا في الجزء الأول من الأزمة بدا أنه يؤكد هذه العناصر التقويمية لسياسته الخارجية . كما أنه يسمح أيضاً بقياس التغيير المفاجىء في نهاية عام 1975 .

---

(1) برافدا : 24 -4- 1975.

هل تحوَّلت المصالح السوفياتية في أنغولا بغتة ؟ أم أن مصالح خفية منذ أمد طويل كانت وراء التحول المفاجىء في سلوك موسكو؟ إن ما تفرض نفسها على الذهن ، عند التحليل ، إنما هي ، مع ذلك ، العناصر الظرفية .

إن العنصر الأول من بينها إنما هو الثورة البرتغالية[1] . ففي 1975 ، قدمت البرتغال ـ للمرة الأولى منذ الثورة الاسبانية لعام 1936 ، وباستثناء شرق أوروبا ـ صورة ثورة في مجتمع أوروبي . وللمرة الأولى منذ عدة عقود ، بدا أن بإمكان ثورة أن تذهب حتى النهاية ، وتصل لحد إقامة نظام شيوعي يأتي الى السلطة بقواه الخاصة وليس عن طريق عملية خارجية . إنه ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، وفي آن معاً ، الأمل ـ هل آن الأوان للثورات التي تأخرت طويلاً أن تبلغ أخيراً أوروبا ؟ـ والإثبات ، شبه المباشر ، لوجوب التخلي عن الأمل ، وعن التضحية مرة أخرى بالحلم الثوري . إن القادة السوفيات يعلمون بأن قرار دفع حزب كانهال للسلطة يتعلق بالعلاقات الدولية وليس بالاستراتيجية الثورية . إن المخاطَب أو الخصم ، هنا ، ليس البرجوازية البرتغالية ولا المجتمع ، وإنما الولايات المتحدة التي طرحت بوضوح منذ 1945 ، أن أوروبا الغربية يجب أن تبقى مستقرة ، وخارج نطاق المشاريع الثورية للاتحاد السوفياتي . إن البرتغال عضو في حلف شمال الأطلسي ، وقاعدة جزر الأسور لها بالنسبة للولايات المتحدة وللحلف الغربي أهمية استراتيجية حاسمة . إن القبول بانزلاق البرتغال لفلك الشيوعية المؤسسية ، يعني القبول بفكرة أن أوروبا الغربية ، قابلة لأن تكون موضوعاً للتفاوض . وحتى لو أن نظرية الدومينو لم تَعُد نافذة رسمياً ، فإنها كانت كذلك في التطبيق . ألم يكن القبول بمثل هذا الانزلاق يشكل فرضية مثيرة للقلق وحاملة للمخاطر في وقتٍ كانت فيه القابليات الأوروبية للأعطاب حلية ـ في إسبانيا حيث يجري الانتقال من الفرانكوية للديمقراطية ، وفي إيطاليا وألمانيا حيث يمكن للارهاب في كل لحظة أن يُحَيِّد النظام السياسي ـ وفي وقت كانت فيه الأزمة الاقتصادية تَحِلُّ ، وتثير الحرمانات لدى المجتمعات المعتادة على تقدم متواصل ؟

لقد عَرِفَ الاتحادُ السوفياتي دائماً ، ومنذ الخطوات الأولى للنظام الذي أسسه لينين ، إلى أي حَدّ لا يستطيع ، على المسرح الدولي ، أن يذهب بعيداً . ومهما كان الإغراء بدعم ثورة حقيقية ، ولو لمرة واحدة ، فإنه يعلم هنا بأنه يجازف بمجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة . ولهذا لم يتردد في القول بوضوح بأن قدوم الشيوعيين للسلطة لم يكن ممكناً في البرتغال . ولكن هل كان بإمكان القادة السوفيات أن يتخلوا ، مقابل هذه التضحية أمام الواقع الدولي الراهن ، عن استخلاص بعض المزايا من الحركة الثورية

---

(1) بريتفوروف (A. Pritvorov) ـ «Ekonomia Angoly» ـ Narody Azii i Afriki ـ 3 آذار 1975 ـ ص . 130- 122

البرتغالية ؟ لقد كانت زعزعة الاستقرار مستحيلة في لشبونة ، أما الثورة فكانت ممكنة في ـ لـواندا . لقـد بدت كتعـويض ـ الاختيار الأفضـل الثـاني ـ عن الثـورة التي أوقِفَت في البرتغال . بهذا كانت موسكو تشير للشيوعيين البرتغاليين أن لديهم دوراً تاريخياً حقيقياً ؛ وأن شيئاً ما كان يتغير في التوازن السياسي القائم . بهذا أيضاً ، أدخل الاتحاد السوفياتي الثورة البرتغالية في **إرتباط القوى المتبادل** . لقد كان هذا الارتباط يتطور لصالح الاتحاد السوفياتي ، ليس في أوروبا بدون شك ، وإنما في إفريقيا ، حيث كانت تسود منذ بعض الوقت السيطرة الأوروبية . وبفضل ثورة القرنفل ، ربح الاتحاد السوفياتي ما كان العالَم الغربي يخسره . وإذا أخذنا بالحسبان الموقع الاستراتيجي لأنغولا ـ سواحل مفيـدة لكل حضـور حقيقي في هذا الجـزء من الأطلسي ؛ القربِ من زايـير حيث لم يكف الاتحـاد السوفياتي عن مضاعفة محاولاته لبسط نفوذه فيها ، مُدَلِّـلاً بذلك عن اهتمامه المتميز بهذه البلاد ؛ والقرب ، بشكل خاص ، من ناميبيا التي يمكن من خلالها بلوغ جنوب افريقيا الهدف الحقيقي للاتحاد السوفياتي في إفريقيا جنوب الصحراء ؛ وإذا أخذنا بالحسبان أيضاً الثروات المحتملة لباطن الأرض الأنغولية التي قَدَّرها الاتحاد السوفياتي بعناية(1) ، فإننـا ندرك بسهولة بأن الأمر لم يتعلق هنا بتعويض لا يُعتدُّ به لقاء التخلي عن الآمال السياسية لألفارو كانهال .

إن عاملاً هاماً آخراً في الاختيار السوفياتي يكمن بدون شك في المنافسة الصينية ـ السوفياتية(2) . فمنذ 1973 ، ظهرت الصين مجـدداً في إفريقيـا ، وأقامت بشكـل دقيق حيث أظهر الاتحاد السوفياتي الجَلَـدَ الأكثر في سياسته . في الزايير التي منذ 1960 ، ومنذ دعم لومومبا ، اعتبرها المسؤولون في الاتحاد السوفياتي إحدى البلدان الأكثر تبشيراً بالخير في القارة . وهل كـان بإمكـان الاتحاد السـوفياتي ، الـذي يحكم على زبـائنه المحتملين بعبارات الاستراتيجية والقوة ، أن يتجاهل مثل هذا البلد الذي يقع في موقع مركزي على حدود العديد من البلاد ، الشاسـع ، والكثير السكان والغني بالمعادن ؟ وبالرغم من كل النكسات التي تلقاها منذ بداية الستينات ، لم يكف الإتحاد السوفياتي مطلقاً عن اعتبـار الزايير كأحد المفاتيح التي تسمح بالدخول للقارة . ولدى ملاحظة إعادة إقامة العلاقات المشتـرك الذي بـدلته الـدولتان لصـالح الجبهـة الوطنية ، أبدى الاتحاد السوفياتي قلقه من حَلٍّ أنغولي يتم على حساب الحركة الشعبية ، ويؤدي لدخول الصينيين الى لواندا . وبدعمه لشرعية الحركة الشعبية فقط باعتبارها قوة

---

(1) س لوغوم (C. Legum) «The Soviet Union, China and the west in Southern Africa»- Foreign Affairs, vol 54- N° 4- 1976- p 745- 762.

(2) البرافدا . 22-9-1975

حكومية كان الاتحاد السوفياتي يستبعد الصين من التسوية التي تم التوصل اليهـا . لقد كان يبرهن أيضاً أن التحالف السوفياتي كان أكثر فعـالية من التحـالف الصيني ، وكان هذا الأمر عبارة عن رسالة باتجاه الدول الافـريقية الأخـرى . إن الرغبـة في تدارك نمـو التأثير الصيني الذي لم يكن لديه بعد الوقت الكافي للانتشار بشكل حقيقي ، وفي إفساد صـورة الصينيين كحُمـاة أو حلفاء محتملين ، وفي فـرض نفسه كَحَكَم في الصـراعـات المحلية وكضامن وحيد للمصالح الافريقية ضد الصين ، كانت بدون شك باعثاً حاسماً على تغيير الموقف السوفياتي .

لماذا هذا التغيير المتأخـر ؟ في حين أنـه لم يكن هناك ، بـين آذار وتشرين الثـاني 1975 ، من مبادرة صينية بارزة من أنغولا في شأنها تعديل الموقف نوعياً . إن الجواب لا يُستمد من سلوك الصين ، وإنما من الامكانيات التي انفتحت أمام الاتحاد السوفياتي في هذه الشهور المضطربة . إن خط الاتحاد السوفياتي سيكون في أن العداوة للحركة الشعبية ستجمع اعتباراً من الصيف كلاً من الصين والزايير والولايات المتحدة وجنوب افريقيا لقـد التقت جهود هـذه البلدان من أجل دعم الجبهـة الوطنيـة ، وهكذا تمكن الاتحـاد السوفياتي من أن يطرح نفسه ، في أعين الدول الافـريقية السـوداء ، كمدافـع عن فئة مُهَـدَّدة من قِبَل جنـوب افريقيـا ، ومن قِبَل أولئـك الذين وجـدوا أنفسهم في مـواقـع مُشابهة . وبهذا تمكن الاتحاد السوفياتي من معـارضة مـوقفه بمـوقف الصين التي اتهمهـا بالتواطؤ مع جنوب إفريقيا ، ومن تبرير تـدخله العلني الذي قَـدَّمه كـرد على التهـديد الجنوب افريقي . وراء هذا التبرير ، كان التقدم المحتمل للصين في إفريقيا هو الـذي يأمل بـإيقافـه . وحتى لو أن الاتحـاد السوفيـاتي تجنَّـب مهاجمـة الصين صـراحة ، فـإن انخراطه المتزايد في الأزمة الأنغولية كان يُعَلِّـلُه الى حد كبير العامل الصيني .

في المقام الثالث ، يجب أن نضع هنا العامل الامريكي بتحديد موقعه ضمن أفق العلاقات العامة بين البلدين أكثر مما هو ضمن أفق المنافسة بين الدولتين العظميـين في إفريقيا .

في 1975 ، لم يكن لدى الولايات المتحدة سيـاسة إفـريقية نشيـطة . لقد كـانت تعيش تحت تأثير الصدمة الفيتنامية . لقد وَضَعَ النظام السياسي الامـريكي الذي كـان المسؤولون السوفيات منذ عدة عقود يحـاورون فيه السلطه التنفيـذية القـوية ، صـانعة العلاقات الدولية ، وَضَعَ فجأة في المقدمة ، وكنتيجة لفضيحة ووترغيت ، كونغرساً أكثر تنـوعاً في أرائـه ، وأكثر تحسسـاً أيضاً تجـاه الرأي العـام . إن هذا النـطور ـ وإن كان ظرفياً ـ، الذي لاحظه الاتحاد السوفياتي بمرارة في تردد الكونغرس في اعتماد وعود الرئيس في ميدان التعاون مع الشرق ، يعني أيضاً ، في نطره ، أن الولايات المتحدة لن تتورط على وجه الاحتمال في المغامرة الأنغولية . ولهذا فإن الفراغ السياسي كان مواتياً له . إن الاتحاد السوفياتي ، المعتاد على تقرير أعماله من خلال تقدير المجازفات والأخطار بشكل

دقيق ، كان يستشف أن مجازفات هامة ـ حتى ولو لم تكن حاسمة بالنسبة له ـ كان يمكن ، في تلك اللحظة ، بلوغها من خلال تحمل القليل من الأخطار . إن الصمت الطويل للولايات المتحدة أمام تدخله غير المباشر كان يرسخ لدى المسؤولين السوفيات الفكرة القائلة بأن القوة الامريكية ليست منورطة في إفريقيا ، وأن اللعبة السوفياتية ـ الكوبية لن تؤدي الى مجابهة بين الدولتين العظميين .

إنطلاقاً من هذا الحساب الذي ستؤكده الأحداث رأى الاتحاد السوفياتي الأرباح الملازمة للعبة التي يقوم بها في أنغولا لقد كان لهذه الأرباح بُعْد تاريخي مرتبط بالماضي ، وبُعْد سياسي متصل بالحاضر والمستقبل

لقد ارتبط البُعْد التاريخي بماضي بعيد ، يتمثل بالخزي الذي لحق به عام 1962 في كوبا . ففي الأزمة الخطيرة للغاية التي قامت في ذلك الحين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كان على خروتشوف أن يرضخ لانذار كيندي ، لأنه لم يكن بإمكانه أن يتصرف بشكل مغاير . إن هزيمته ـ التي جعلها الزمن نسبية ـ تعود للمعاينة التي جرت حينذاك والقائلة بأن الولايات المتحدة كانت قوة عالمية ، في حين أن الاتحاد السوفياتي لم يكن إلاّ قوة إقليمية . ولهذا فإن قيامه بمغامرة خارج منطقة عمله ، التي تسمح بها قدراته الاستراتيجية وتحالفاته ، كان يعني أنه سيكون عرضة لمظاهرة قوة من جانب دولة عالمية حقيقةً . إنها قصة الضفدعة والثور . ولم يغفر الرأي العام السوفياتي لخروتشوف ما وصفه زملاؤه بالنزعة المغامرة والتبجح منذ تلك اللحظة حكم عليه رفاقه بالادانة . وسيبقى طويلاً كأساس للعلاقات السوفياتيه الاميركية التي ستنمو فيها بعد ، الشعور بهذه اللامساواة في القوة . إن أحد المظاهر السلبية لأزمه 1962 بالنسبة للاتحاد السوفياتي هو أن مسؤوليه سيكونون بدون شك مستعدين لاستخلاص الدروس منها ، ولتقرير أن عليهم ، من أجل أن يكونوا قوة حقيقية كبرى ، أن يمتلكوا الوسائل اللازمة لذلك . إن البحرية السوفياتية ، وسباق التسلح ، والأحلاف التي سعى لها بصبر هي كلها من منتجات هذا الوعي بضرورة بذل جهد لا بد منه من أجل « اللحاق بالولايات المتحدة ، بل وتجاوزها » .

لقد تخلى خلفاء خروتشوف عن هذا الشعار كبرنامج إقتصادي . ووضعوه بالمقابل قيد التطبيق ، بصمت ولكن بتصميم ، كبرنامج سياسي ـ استراتيجي .

وقد قدمت لهم أنغولا ، في عام 1975 ، الفرصة لتقويم نتيجة جهودهم ، وإصلاح خزي 1962 ، وإثبات ما هو الاتحاد السوفياتي للعالَم . إن التدخل الكثيف في نهاية 1975 و1976 هو أولاً برهان للقوة العالمية لقد قَدَّم الاتحاد السوفياتي حينذاك الدليل على أنه يستطيع ، في كل لحظة ، وبفعالية وتقنية ملحوظتين ، أن يتدخل في كل مكان ، ومهما كان بعيداً عما كان يُعتقد حتى ذلك الحين أنه يشكل « المحيط الدائري لعمله » . لقد

أظهر أنه المساوي للولايات المتحدة على هذا الصعيد . إنه ثأره من كينـدي . واللحظة لأخذ هذا الثأر اختيرت بشكل جيد ، لأن أمريكا ، مريضة الفيتنام ، لا تستطيـع ولا تريد أن ترد .

وبالاضافة لهذا البرهان على صعوده لمرتبة الدولة العالمية ـ الذي كان موجهاً ، على حد سواء ، للعالَم الغربي وللعالَم الثالث وللصين ، العاجزة عن القيام بجهـد عسكري مماثل لصالح البلاد المحرومة ـ نجح الاتحاد السوفيـاتي أيضاً عبـر المغامـرة الأنغوليـة في البرهنة على انغراسه في العديد من البلدان التي قيل حتى ذلك الحين أنها شديدة التأييد لعدم الانحياز . أو أيضاً في أن يفرض على عدد من البلدان التي كان يقيم معها علاقات صعبة ، درجة إضافية من الانحياز . وبصفة عامة ، سمح له تدخله في أنغولا بقيـاس مدى ومستوى نفوذه في جزء من العالم الثالث . لقد لعب الكونغـو ـ برازافيـل ، الذي كان المركز الحقيقي لعبور المعدات السوفياتية ، وغينيا ، وغينيا بيساو ، دوراً حاسـماً في الأزمة الأنغولية . من خلال التسهيلات التي أعطوها للاتحـاد السوفيـاتي . وقد أصبـح خليج غينيا عملياً **بحراً سـوفياتيـاً** تنتشر فيـه البواخـر السوفيـاتية وتتحـرك بينها كـانت الولايات المتحـدة تحتج في كـانون الثـاني 1976 ضد وجـودها في الميـاه الأنغوليـة . لقد استخدم نظام التغطية الجوية السوفياتيـة أيضاً تسهيـلاتِ كونـاكري التي أصبحت مـع برازافيل مركزاً للتدخل . إن طريق نقل القوات الكوبية كان يتجه من لاهافانا الى أنغولا مروراً ببرازافيل أو بكوناكري وبرازافيل ، وكـانت الطائـرات تزود بكـامل طـاقتها من الوقود في كوناكري أو بيساو .

وعلاوة على التسهيلات التي وجدهـا الاتحاد السـوفياتي بشكـل طبيعي في الدول الصديقة ، طُـرحت أيضاً مشكلة الـطيران فـوق الأراضي الواقعـة على طـريق الجسور الجوية . لقد كشفت الحملة الأنغولية التقدم الـذي أحرزه الاتحـاد السوفيـاتي في بعض البلدان أو أيضاً ذكاء الحجة السوفياتية إن الجزائر ، الشديدة الحرص على استقلالها ، كانت المثال البارز الأفضل على ذلك . فبالرغم من إرادتهـا المستمرة بـأن تطرح نفسهـا كدولة غير منحازة ، وذلك غالباً على حساب الاتحاد السوفياتي، قبلت الجزائر بالطيران فوق أراضيها في عام 1975 . صحيح أن الاتحاد السوفياتي كان يقدم عمله كجواب على التدخل الجنوب إفريقي ، والتـدخل الأكـثر تستراً للولايـات المتحدة . لقـد امتزجت التسهيلات الاستراتيجية ، وحق الطيران فوق الأراضي ولـو بصفة عـرضية ، لتعـطي للاتحاد السوفياتي وسائل عمل سريعة وواسعة ، تتناقض مع الموقف في الستينات .

وأخيراً بينت العملية السوفياتية ـ الكوبية في أنغولا فائدة وفعالية السياسة الطويلة في تقديم الأسلحة التي مارسها الاتحاد السوفياتي لدى حلفائه ، الدائمين أو الظرفيين ، في كل القارات . لقد كانت القوات الكوبية وقوات الحركة الشعبية ، منذ أمد طويل ،

مزودة بنفس الأسلحة الآتية من الاتحاد السوفياتي. كما كان من الممكن، في الوقت الذي تنامى فيه التدخل، سحب أسلحة من نفس الطراز من البلدان القريبة أيديولوجياً - كالكونغو وغينيا - لأن الاتحاد السوفياتي كان يقدم لها منها بشكل واسع بكل الطرق المستعملة. إن أي مشكلة تكييف تقني لم تكن موجودة حينذاك بالنسبة لأنغوليي الحركة الشعبية وشركائهم من المقاتلين أو المستشارين الكوبيين الذين كانوا جميعاً معتادين على الأسلحة التي قُدِّمت لهم. وبالعكس، فإن الجبهة الوطنية ويونيتا والوحدات الزاييرية أو الجنوب إفريقية كانت مجهزة بأسلحة من مصادر مختلفة، الأمر الذي لم يَسِر دائماً دون خلق صعوبات

إن المصالح السوفياتية الدائمة أو الظرفية، وشروط تلك اللحظة، والاستثمارات السابقة أيضاً كلها تتضافر لكي تجعل الاتحاد السوفياتي في 1975 -1976 يعتبر أن من الضروري دفع مشاركته في حَلّ القضية الأنغولية بعيداً. إن المجازفة لم تكن عديمة الأهمية، حتى ولو أن أنغولا كانت نسبياً بعيدة عن مراكز الاهتمام السوفياتي. لقد كانت المكتسبات، في المدى القصير، حقيقية. أما الأخطار المحسوبة والمُلاَحَظة فكانت ضعيفة. لقد قَوَّم الاتحاد السوفياتي بشكل صحيح غياب رد الفعل الغربي الواسع النطاق، وقدرته الخاصة على عدم الاصطدام بالحساسيات الافريقية كما كانت تُعبِّر عن نفسها داخل منظمة الوحدة الافريقية. وإذا كان بإمكان الاتحاد السوفياتي أن يعتبر أن العملية نجحت، فإنه يبقى علينا أن ننظر لمظهر جديد من السياسة الخارجية السوفياتية، ولمغزى العملية المشتركة مع كوبا.

كوبا: شريك؟ أم أداة للسياسة السوفياتية؟

حتى عام 1975، كان الاتحاد السوفياتي دوماً الصانع الرئيسي لعلاقاته الدولية. لكن حلفاءه أشركوا بدون شك في الأعمال السياسية. فالصين لعبت دوراً هاماً في حرب كوريا. لكنها أخذت دائماً على الاتحاد السوفياتي أنه استخدمها لأهدافه الخاصة(1). وفي عام 1955، عندما التزم الاتحاد السوفياتي بسياسة نشيطة في الشرق الأوسط، ودخل اليه استجابة لرغبة مصر في الحصول على الأسلحة التي كان الغرب قد رفض تزويدها بها(2)، كانت تشيكوسلوفاكيا هي التي استُخدمت كوسيط. ان من الممكن مضاعفة الأمثلة على مشاركة البلدان الشقيقة في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي. لكن كل هذه الأمثلة تشترك في أنها تبرهن على الدور المركزي للاتحاد

---

(1) اسطافيف - المرجع السابق ذكره - ص 187

(2) تاس. 2 -10 -1955 - وأنظر أيضاً د دالآن (D Dallın) «Soviet foreıgn polıcy in the Mıddle East after Staline» Phıladelphıe- Lıpincott- 1961- p· 389

السوفياتي . ففي موسكو يتم صنع الاختيارات السياسية ؛ والدول المشاركة في وضعها موضع التطبيق ليست إلّا أدوات منفِّذة يحرص الاتحاد السوفياتي ، بصفة عامة ، على الإشارة لخضوعها تجاهه . أما في عام 1975 ، وللمرة الأولى ، فقد بدا أن بلداً ، هو كوبا ، يتصرف كشريك كامل للاتحاد السوفياتي ، بل كمُحرِّك لبعض الاختيارات إن مفهومين لدور كوبا في سياسة الاتحاد السوفياتي سيتجابهان منذ 1975 : شريك ؟ أم أداة ؟ فأين تقع الحقيقة التاريخية ؟

إن فكرة خضوع كوبا تجاه الاتحاد السوفياتي التي تطبع كل السياسة الخارجية الكوبية كانت منتشرة بشكل واسع ، خاصة لدى المتخصصين في السياسة السوفياتية(1) . وبالعكس ، فإن أنصار فكرة الاستقلال المطلق لكوبا تجاه الاتحاد السوفياتي، فيما يتعلق بالسياسة الافريقية ، يبررون هذا اليقين بالاستناد للنزعة النضالية الثورية لفيديل كاسترو ، أو أيضاً بضرورة تعبئة المجتمع الكوبي المنشغل بالصعوبات اليومية التي يتخبط فيها . إنها بشكل ما صورة أخرى للثورة الثقافية الصينية(2) . بين هذين الوضعين الأقصيين المتمثلين بإعطاء كوبا الصفة التي لم تستطع الصين بلوغها في زمن الصداقة الصينية ـ السوفياتية ، أو بإرجاعها لدور التابع الوديع يبدو من الملائم أكثر النظر للنشاطات الافريقية لكوبا قبل 1975 ، ولامكانيات العمل المتوفرة لديها ، ولمصالحها ، من أجل صياغة فرضية ما .

إن عدة عناصر تؤدي هكذا للتخفيف من حدة الاطروحات القصوى .

فهناك أولاً الأيديولوجية الثورية التي نمّاها فيديل كاسترو ورفاقه بعد قدومهم للسلطة . فحتى لو أن كاسترو لم يكن بالأصل شيوعياً ، وحتى لو أنه استلم السلطة بدون أي مشروع أو دعم شيوعيين ، فإن تطوره ، الذي يُفسِّره الموقع الجغرافي لكوبا والظروف ، أدى به سريعاً لأن يطرح نفسه كشيوعي حقيقي ، ولأن يتبنى أهداف ولغة الايديولوجية التي يدّعي أنه يستمد منها شرعيته . لقد طرحت كوبا نفسها ، أكثر من أي دولة شيوعية أخرى ـ باستثناء الصين ـ كممثلة للنزعة النضالية الثورية التي جسّدها سابقاً شي جيفارا ، والتي تستهدف أولاً العالم الامريكي اللاتيني . لكن فشل المحاولات الثورية دفعت كوبا تدريجياً لتوجيه نظراتها نحو نزعة نضالية غير منحازة ـ سنعود

---

(1) ا أولام (A. Ulam) ـ «Dangerous relations» ـ المرجع السابق دكره ـ ص 138
وأيضاً حـ د يترجي (James. D. Theberghe) «Russia in the caribbean»- Washington- Georgetown Center for Strategic and international Studies- 1973- p 54

(2) كول بليرر (Cole Blaiser) . «Cuba in the World» Un. of Pittsburgh- Pittsburg ـ 1978 ـ ص . . 37

لدراستها فيما بعد ـ دون أن تتخلى مع ذلك عن طموحها لدعم الثورات حيث وعندما تكون ممكنة ، في العالَم الثالث .

لهذه النزعة النضالية ، ولهذه الخطب الثورية التي تمثل جزءاً هاماً من شرعية السلطة الكاسترونية ، يجب إضافة النشاط الذي قامت به كوبا ، منذ أمد طويل ، في القارة الافريقية . ففي الفترة التفاؤلية التي تلت الاستقلالات الافريقية ، التي كان خروتشوف في موسكو يتخيل فيها سلسلة من الثورات في القارة السوداء ، إنخرط القادة الكوبيون ، الأقوياء بالنزعة الثورية التي يعلنونها ، بالفعل في سياسة دعم لحركات التحرر التي يبدو أن بإمكانها أن تتطور الى ثورات . إن استمرار الاستعمار البرتغالي في إفريقيا التي تمت فيها تصفية الاستعمار على نطاق واسع ، جذب جهود الكوبيين ، في حين أن الاتحاد السوفياتي ، من جهته ، تطوع للعمل في الدول التي أصبحت مستقلة . لقد كانت حركات التحرير في أنغولا ـ حيث كانت الحركة الشعبية الشريك المميز لكوبا ـ وجزر الرأس الأخضر ، وغينيا بيساو ، بالنسبة لكوبا فرصاً ينبغي استعمالها لزعزعة الاستقرار . إن كوبا لم تهمل ، بدون شك ، مع ذلك العلاقات مع الدول « التقدمية » الافريقية ، وجنباً الى جنب مع الاتحاد السوفياتي ، ضاعفت ، أحياناً بشكل أكثر توفيقاً منه، الروابط مع دول مثل غينيا ، والكونغو ـ برازافيل ، وتنزانيا وليبيا . . . فبين موسكو ولاهافانا نجد على الأرض الافريقية تقسيماً ، في آن معاً ، للمهام والسياسات المتجهة نحو هدف واحد . وعلى كل حال ، كان لدى كوبا ، عندما بدأت القضية الأنغولية تظهر في عام 1974 ، معلومات عن القارة الافريقية أكثر عمقاً بالتأكيد من الاتحاد السوفياتي ، واتصالات أكثر ثباتاً وتضامنات أكثر رسوخاً . لقد قدَّمت القضية الأنغولية لكوبا الفرصة لفرض نفسها على الاتحاد السوفياتي كشريك استثنائي ، ولا بد منه ، وعلى اكتساب وزن إضافي لدى موسكو يسمح لها برفع مستوى متطلباتها ومشاركتها في بعض الاختيارات . لقد أعطت هذه القضية ، بالاتجاه المعاكس للاتحاد السوفياتي ، ومن خلال استخدام الورقة الكوبية ، الوسائل للقيام بعملية محدودة في البدء ـ وكان ذلك بمثابة اختبار لمقاومة الغرب لاستغلال موسكو لوضع مواتٍ ـ ومتنامية فيما بعد ، بحيث لا تُعَرِّض نفسها إلَّا للقليل من المخاطر ، لأن الاتحاد السوفياتي ، كما يقول الخبير الامريكي بالشؤون السوفياتية أدام أولام ، كان يتقدم وهو « مُقَنَّع »(1) .

إن المصالح السوفياتية والكوبية لم تكن متطابقة كلياً في هذه القضية . فكوبا تأمل ـ والوقائع أكدت هذا الأمل ـ أن تبرر في أنغولا إدعاءاتها الثورية ، وأن تكسب بذلك مزيداً من النفوذ ، وأن تعدل لصالحها علاقات التابع بالسيد التي تقيمها مع الاتحاد

(1) المرجع السابق ـ ص · 139

السوفياتي . ألم يكن مثال عبد الناصر حاضراً هنا ليبين ما يمكن لدولة متوسطة أن تفرضه على حاميتها الكبرى إذا عرفت كيف تلعب بذكاء بالمزايا التي تقدمها لها ؟(1) .

لكن نتيجة هذا التمييز في المصالح المتباعدة جزئياً هي سياسة مشتركة كانت مكاسب السوفيات في ترك كوبا تتصرف فيها ككشاف ، في حين يكتفون هم بدعم هذا العمل من بعيد ، كانت تبدو بديهية جداً . إن الدور الذي تلعبه كوبا ، حتى ولو كان وهم الحياد أو المسافات المتخذة من قِبَل الاتحاد السوفياتي في أنغولا ، قليل الإقناع ، يحدُّ أولاً من مخاطر مجابهة سوفياتية أمريكية . وفي حال الفشل أو صدور إنذار أمريكي ، يمكن للالتزام الكوبي المنظور أن يوفر على الاتحاد السوفياتي خزياً مشابهاً لذاك الذي عرفه في الماضي ، في كوبا بالضبط . لكن العلاقات السوفياتية مع الدول الافريقية هي بشكل خاص التي توفر لها الشاشة الكوبية الوقاية . لقد ألحّت منظمة الوحدة الافريقية بما فيه الكفاية على إرادتها بإبقاء الدول الكبرى بعيدة عن الصراعات المحلية ، وقد أبدت عدة دول إفريقية بثبات حساسية كبيرة في هذا المجال ، بحيث أن الاتحاد السوفياتي لم يكن بإمكانه أن يكون لا مبالياً إزاءها . إن كوبا التي تتصرف هنا كدولة ذات أغلبية سكانية سوداء ، لديها قدرة مختلفة كلياً على التذرع بتضامنها العرقي مع حركات التحرر الافريقية ، مما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفياتي . فحيث يريد فيديل كاسترو إيجاد مصدر إضافي للشرعية في نوع من النزعة الافريقية المُسْتَرَدَّة ، لم يكن بإمكان الاتحاد السوفياتي إلا أن يظهر كدولة كبرى متعطشة لتوسيع مجال عملها الدولي ، وتصفية حساباتها أيضاً في إفريقيا مع الصينيين والامريكيين .

وأخيراً ، وكما قيل أعلاه ، فإن الوضع العسكري في أنغولا ، في بداية عام 1975 ، كان يكفيه مساهمة عسكرية خارجية ضعيفة من أجل ترجيح كفة إحدى الاطراف بوضوح . لقد كانت المساهمة العسكرية التي يمكن لكوبا أن تقدمها بالأسلحة والمستشارين ، مُتَكَيِّفَة تماماً وحاجات الحركة الشعبية . وعندما سيُولِّد تصعيد وتصميم الصراع حاجات عسكرية ذات بُعد مختلف ، سيكون بإمكان الاتحاد السوفياتي أن يزيد من جهده ويكشف لعبته ؛ ولكن في تلك اللحظة جعلت الظروف ـ المتمثلة بالانتصار السياسي للحركة الشعبية في لواندا والتدخل الجنوب افريقي ـ توسيع الدور السوفياتي أقل تعرضاً للخطر ، على الأقل فيما يتعلق بردود فعل الدول الافريقية .

هل كان الكوبيون ، الشركاء في العمل ، مجرد منفذين لمشروع أُعِدَّ من قبل الاتحاد السوفياتي ؟ إن الاتحاد السوفياتي لم ينتظر ، بدون شك ، مقترحات كوبية من أجل استشفاف الامكانيات التي كانت تفتحها في أنغولا نهاية الامبراطورية البرتغالية ،

---

(1) روا (I. Roy) · «The limits to power, Soviet policy in the Middle East»- Londres- Crom Helm-1979 - p. 181-213

وثورة عام 1974 . ولكن إذا تفحصنا سير الأحداث في الفترة الزمنية الأولى ـ من كانون الثاني الى تموز 1975 ـ فإنه يمكن أن نلاحظ ، في آن معاً ، التعقل السوفياتي والاهتمام بإدراج الأحكام والاجراءات ضمن إطار السياسة التي تدعمها منظمة الوحدة الافريقية والبرتغال . لقد دعم الاتحاد السوفياتي حينذاك فكرة تحالف القوى الأنغولية ، في حين أن الكوبيين اصطفوا فوراً بجانب الحركة الشعبية . هل هو تقسيم حكيم للعمل بين الكوبيين الذين كانوا يمثلون الطليعة ، والاتحاد السوفياتي المعتدلُ ؟ إنها فرضية معقولة ظاهرياً ، وتتفق مع العادة السوفياتية بالحفاظ على حديدتين في النار .

لكنه يجب هنا إدخال فرضية إضافية . ففي النصف الأول من عام 1975 ، كان الاتحاد السوفياتي بالحقيقة مشغولاً في مكان آخر ، ولم تكن أنغولا تجد إلاَّ مكانة محدودة في برنامج سياسي مُثْقل جداً . فيجب أولاً الوصول الى توقيع النص المشترك في هلسنكي . وقد أراد الاتحاد السوفياتي ، بما فيه الكفاية ، هذا المؤتمر ، وكان مُنْشغِلاً ، بما فيه الكفاية ، بقضية الضمانات التي ينبغي إعطاؤها للأمر الواقع الأوروبي ، بحيث أنه من الممكن القبول بعدم وجود تدبير مشترك في تمييزه للأهداف التي ينبغي الوصول اليها بين هذه الأولوية وما يجري في أنغولا . وعلاوة على ذلك ، لم يكن مصير الثورة البرتغالية قد تقرر كلياً قبل صيف 1975 (1) . وحتى لو أن الاتحاد السوفياتي كان قد كَفَّ ، منذ أمد طويل ، عن إثارة الثورات في أوروبا ، فإن هذه الثورة الممكنة أولاً ، التي ستفتدي الكثير من الثورات الخائبة ، هي التي ستشُدُّ انتباهه . لقد أعطت الاستراتيجية السياسية السوفياتية ، دائماً ومنذ عام 1917 ، الأولوية لثورات البلدان المتقدمة (على الأقل في المناقشات) على حساب ثورات المستعمرات . وهكذا ، ترك الاتحاد السوفياتي ، المُنشغل بأولويات أخرى ، الميدان حراً ، أو جزئياً حراً ، للمبادرات الكوبية وذلك خلال هذه الأشهر القليلة التي نشبت فيها قضية الاستقلال الأنغولي والصراعات التي رافقته . إلاَّ أن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك مشاورات ، وإتفاق بين موسكو ولاهافانا ، وإنما ببساطة أن كوبا في تلك الفترة كانت تستقطبها أنغولا ، في حين أن الاتحاد السوفياتي لم يكن كذلك ، وإنما كان يستقطبه أمر آخر . وإنه في تلك الفترة الوجيزة من الزمن التزمت كوبا بشكل واسع في أنغولا ، بحيث أصبح بإمكانها أن تنتظر من الاتحاد السوفياتي أن يلتفت نحو ميادين أخرى ، وأن تحثه على دعم سياستها ، عندما بدا أن التطور في الميدان يتطلب استثمارات استراتيجية ووسائل متنامية ، وأن الاتحاد السوفياتي ، في نفس الوقت ، أصبح متحرراً من هَمِّ هلسنكي لأن جهوده انتهت لتوقيع الصك الختامي ، وأن الآمال الثورية في البرتغال ضُحِّيَ بها مقابل نظرة واقعية للتوازن

---

(1) هـ. عيلمان (H Gelman) : «The Brejnev Politburo and the decline of detente»- Cornell Un. Press- 1984 p. 162- 165

الدولي . إنطلاقاً من ذلك ، أصبح الجهد المشترك للكوبيين وللاتحاد السوفياتي هو الذي يميز عملهم في أنغولا ، سواءً على الصعيد العسكري أم على صعيد الاختيارات السياسية . لقد أصبحت الحركة الشعبية تحت حمايتهم المشتركة ، وأدار الاتحاد السوفياتي ظهره لأوهام التحالف .

لكن علامات الاختلاف في وجهات النظر لم تكن غائبة كلياً عن هذا التعاون الوثيق . ففي 1977 ، وأثناء انقلاب الفيز الفاشل ، دان نيتو الى حد كبير بخلاصه لدعم الكوبيين : في حين أن خصومه كانوا يعلنون بوضوح عن مواقف أكثر تأييداً للسوفيات . ولئن كان المتمردون مدعومين أم لا من موسكو فهذا ما لم يتم التحقق منه ، لكن يبقى أن الكوبيين لم يترددوا في التدخل لصالح ذاك الذي كان لديه الموقف الأكثر تحفظاً إزاء موسكو .

لقد كان التعاون السوفياتي ـ الكوبي في أنغولا بالنهاية إشارة لعلاقة هي ، على الأقل ، معقدة . فإذا ما نظرنا للعلاقات بين البلدين في مجملها ، فإنه لا يمكن ، بدون أي شك ، أن ننكر بأنها كانت علاقات تبعية نظراً لأن المساعدة الاقتصادية والعسكرية السوفياتية لكوبا ، والموقع الجغرافي لهذه الدولة بالنسبة للولايات المتحدة ، يُخضعان كوبا لتحالف غير متكافىء حتماً . لكن النشاط الكوبي ، في نفس الوقت ، في العالم الثالث ، وأولاً في الكاريبي وأمريكا الوسطى حيث اختار الاتحاد السوفياتي موقفاً متعقلاً بشكل استثنائي بغية تجنب مخاطر مجابهة مع الولايات المتحدة ، جعل من كوبا عنصراً ضرورياً لسياسته . وعلاوة على ذلك ، فإن فيديل كاسترو كان ـ وعلى الأرجح بحق ـ يبني القليل من الأوهام حول النجدة التي قد يقدمها له الاتحاد السوفياتي في حال هجوم أمريكي عليه إن اليقين بأن التحالف لا يعني الحماية العسكرية في الحالة الكوبية أعطى لهذا البلد هامشاً ما من المناورة إزاء الاتحاد السوفياتي ، وأكره موسكو على تعويض مثل هذا التخلي المحتمل بتنازلات . وبرفع وضعية كوبا لمنزلة الشريك الحقيقي ، بدل التابع أو المنفِّذ الأعمى ـ حتى ولو كانت المساواة هنا نظرية أكثر مما هي حقيقية ـ أعطاها الاتحاد السوفياتي بعض الإرضاء . ومثل مصر في السابق ، ولكن بدرجة أقل ، سعت كوبا جاهدة لأن تصمد في وجه حاميها ، ولأن تؤكد استقلالها بل وتشير الى أن تحقيق أهداف الحامي الكبير ، في بعض الحالات ، يتعلق بها . لقد كان من مصلحة الاتحاد السوفياتي القبول بهذا الادعاء ، لأن هذا يسمح له باستعمال الاداة الكوبية لمصلحته ، حيث لا يمكن له أو لا يريد أن يتقدم بشكل مكشوف ، مثلما حدث في أنغولا على سبيل المثال ، أو أيضاً ، كما سنرى ، في حركة عدم الانحياز . إن الصيغة القديمة الموروثة عن لينين ، «Kto Kogo» ، صيغة مَنْ يلعب بمَنْ ، ومَنْ يلتقط مَنْ ، تُطَبق كلياً على هذه العلاقات التي ليس من السهل تعريفها بين موسكو وكوبا . لقد كانت أنغولا ، التي تدخلت كوبا فيها بشكل حقيقي بالأول ، وبشكل كبير ، وتحملت الجزء الأساسي من المخاطر ،

كانت بالنسبة لها ميدان المعركة الذي ربحت فيه رُتَبها كدولة حليفة للاتحاد السوفياتي ، مختلفة عن الآخرين ، شريك وليس تابع أو خاضع . لكن الاتحاد السوفياتي سيمضي للأمام في حالة أثيوبيا ، الأمر الذي سيؤدي قريباً لتناقص الوزن السياسي بكوبا .

* * *

لقد كان للثورة البرتغالية ولتصفية الاستعمار نتائج خَيِّرة جداً بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، إذا ما حاولنا تقويم نتائجها ، حتى ولو وضعنا أنفسنا من أجل الحكم على ذلك في نهاية السبعينات . لقد عاد الاتحاد السوفياتي إلى إفريقيا ، وكسب فيها حليفين كُرِّست علاقاتها به بمعاهدات صداقة : إنهما أنغولا وموزمبيق المستعمرة البرتغالية الأخرى التي ارتبطت به بمعاهدة عام 1977 . إن التصريحات الماركسية للقادة الحاكمين في هذين البلدين والاصلاحات البنيوية التي قاموا بها من أجل الوصول للاشتراكية بطرق سريعة ، يمكنها بأن تزرع الأمل في الاتحاد السوفياتي بأن هذا التقدم هو نوعياً مختلف عن الاندفاعات المتحققة في الستينات ، لأن مفهوماً أكثر أرثوذكسية للتغيير السياسي والاجتماعي حَلَّ محل الأحلام الغامضة للاشتراكية الخصوصية . لقد كان العداء لجنوب افريقيا يستقطب بشكل خاص السلوكات السياسية ، كما كان الاستثمار العسكري السوفياتي ـ الكوبي في هذين البلدين ـ بالمستشارين والتجهيزات ـ يبدو ، بالنهاية ، كضمان لمرحلة استقرار في التحالفات .

وبغض النظر عن هذه الآمال التي أوحت التجارب الماضية أيضاً بهشاشتها ، كان بإمكان الاتحاد السوفياتي أن يقيس المزايا المكتسبة في إفريقيا من دون أن يكون الثمن المدفوع كبيراً . لقد أظهرت موسكو أولاً إرادتها وقدرتها على التدخل في الصراعات المحلية ، وبرهنت أن دعمها كان فَعَّالاً وأدى لرجحان الميزان لصالح الذين كانت تحميهم . لقد كبرت مصداقيتها وسمعتها ـ على الأقل لدى الدول التي لم تكن معادية لها صراحة ـ من جراء ذلك بشكل ملحوظ . وبغض النظر عن المزايا السياسية ، لم تكن المزايا الاستراتيجية أقل حقيقة . لقد حصلت موسكو على تسهيلات في مرافىء تقع على جانبي افريقيا ، وتمكنت من الاقتراب جغرافياً من جنوب إفريقيا ، الموضوع الحقيقي للأطماع السوفياتية . إن الاتحاد السوفياتي لم يحقق مطلقاً في السابق مثل هذا التقدم في القارة .

لقد ترافق هذا التقدم البارز ، المُتحقِّق بدون مخاطر ، الأمر الذي يعتبر بحد ذاته مُلفِتاً للنظر ، بإبداعين هامَّين في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي :

1 ـ الارادة العلنية بالتدخل عسكرياً في الصراعات المحلية . فحتى عام 1975 ، كان الاتحاد السوفياتي قليل الاستعداد لتحمل مخاطر مثل هذه المشاريع إن اتساع مدى التدخل المشترك في أنغولا يمكن أن يوحي بأن السياسة المتعقلة تقليدياً للاتحاد

السوفياتي أخذت بالتحول ؛ وأن مشاريع المناورة السياسية المستوردة بمهارة يمكنها أن تَدَعَ المكان تدريجياً لنزعة تدخلية عسكرية ، ستكون نتائجها غالباً أكثر بروزاً .

2 ـ دخول كوبا الى المسرح كصانع ، بشكل كامل ، لسياسة ، يُقال عنها أنها مشتركة . ألم تفتح « المشاركة » الممتدة لمناطق أخرى ، أمام الاتحاد السوفياتي ميداناً للنشاط لم يكن مطروقاً قبل ذلك ، وبشروط من الفعالية أكبر ؟

وإذا أمكن للاتحاد السوفياتي أن ينخرط في المغامرة الأنغولية بمثل هذا النجاح ، فقد كان ذلك أيضاً لأنه فهم ـ أفضل من دول أخرى أحياناً ـ إحدى المعطيات الهامة للتطور السياسي لافريقيا ما بعد الاستعمار . ففي هذه القارة ، التي لا تتطابق فيها حدود الدول ، الموروثة عن الاستعمار ، دائماً مع حقيقة التاريخ السابق للاستعمار ، والتي تُمزِّق فيها الصراعات العرقية والقبلية والمحلية بشكل مأساوي المجتمعات الوطنية ، يشق الوعي الوطني لنفسه رغم كل شيء طريقاً ، حتى ولو لم تكن أشكاله متفقة دائماً مع أفكار الغربيين . لقد تعلقت الشعوب الافريقية بعمق بسلامة دولها وسيادتها . والصراعات الداخلية التي يمكن أن تقسمها لم تمنعها ، تجاه العالم الخارجي ، من إمتلاك هذا الوعي الحاد لوجودها الوطني . ونظراً لادراكه لهذا التطور عرف الاتحاد السوفياتي كيف يكيف معه سلوكه في أنغولا . وعندما انخرط بشكل حقيقي وعلني في الصراع الأنغولي كانت الحركة الشعبية التي دعمها على رأس الدولة ، وبدأ الاعتراف في إفريقيا بشرعيتها ، كشرعية للسلطة في لواندا . وهكذا طرح الاتحاد السوفياتي نفسه كبطل لأولئك الذين ستعتبرهم أغلبية الدول الافريقية ، طواعية أو كرهاً ، الممثلين للشرعية والوحدة الأنغوليتين . وبالعكس ، فإن الولايات المتحدة ، بالرغم من تدخلها القليل ، ستضع نفسها في جانب من يضع موضع التساؤل الوحدة والشرعية . ألم يُمثّل هذا القلب للمواقف إنتصاراً سياسياً كبيراً بالسبة للاتحاد السوفياتي وكوبا ، الدولتين الشيوعيتين اللتين تدعمان الانقلابات ؟

الفصل الثاني

السلام السوفياتي في البحر الأحمر

« كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالنسبة لأثيوبيا مرحلة مأساوية . . . . ففي هذا الصراع (من أجل حماية استقلالها) تمكنت إثيوبيا من الاعتماد على روسيا ، التي ساهم موقفها في تلك الحقبة من الزمن ـ الأمر الذي اعتُرِفَ به اليوم بالاجماع ـ موضوعياً في حفظ سيادة هذه البلاد »(1) .

حلم إثيوبي

لقد أنقذت روسيا إثيوبيا في القرن التاسع عشر ؛ إن أناتول غرميكو هو الذي يتذكر ذلك ؛ وكلماته يجب ألاّ تُهمل . فهو مدير معهد إفريقيا في أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفياتي ، وابن وزير الشؤون الخارجية . وعندما يُعبِّر يُلزِم أكثر من مجرد شخصه . وما يقوله يُعتبر هاماً . إن إثيوبيا ، كما يذكر ، ليست فقط مجرد اهتمام قديم جداً لروسيا . إنها بلد يقع في وسط منطقة تعتبر أهميتها الاستراتيجية عنصراً مستمراً في الحياة الدولية . إن إثيوبيا هي البلد الأكبر مساحة والأكثر سكاناً من بين بلدان القرن الافريقي إنها البلد المِفْصَل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي ؛ فهي تقع على ملتقى الطرق البحرية التي اعترفت دائماً بأهميتها كل البلاد المتطلعة لامتلاك القوة . إنها أخيراً البلد المِفْصَل بين إفريقيا السوداء والعالم العربي. إن إثيوبيا لم تَغِبْ عن أي من المجابهات التي استقطبت بشكل واسع انتباه الدول ، الكبيرة والمتوسطة ، في الحياة الدولية المضطربة في النصف الثاني من القرن العشرين ، كالمنافسات الدولية من أجل السيطرة على الطرق البحرية ، والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، والنزاعات المحلية . وإذا كان

(1) أ. غروميكو : «S S S.R Efiopia, traditsiia i Sovremennost», Aziia i Afrika segodnia, N° 10- Octobre 1979, p. 3

هناك من بلاد نجدها حاضرة باستمرار في العلاقات الدولية ، فإن إثيوبيا تأتي في مقدمتها . إن التاريخ لم يُبْقِهَا مطلقاً بعيدة عن أزماته وخصوماته ، بينما استبعد فجأة خارج المسرح الكثير من الدول الأخرى التي اعتادت على استقطاب الانتباه . ولنفكر في هذا الصدد باليونان ، على سبيل المثال . وبالاضافة لهذا الوضع الجغرافي المتميز ، تأتي الخصوصية الثقافية لتدعم أيضاً من الفائدة التي تجدها فيها الدول المتعطشة للقوة . فبين العالَم الاسلامي وعالَم المعتقدات المتنوعة المنتشرة في إفريقيا ـ التي تمثل مع ذلك الآن مكاناً لتقدم الاسلام ـ تُعتبر إثيوبيا الدولة المسيحية الوحيدة . فقد انتشرت المسيحية فيها منذ وقت مبكر جداً ، وأصبحت لذلك مغروسة بعمق في الوجدان الجماعي . وليس من قبيل الصدفة أن تدخل جورجيا وأرمينيا ـ البَلَدَان المَهْدَان للمسيحية في وقت كان فيه مذهب تعدد الآلهة مسيطراً في العالَم الغربي وروسيا ـ في علاقات ، منذ القرن السادس ، مع الحبشة الشبيهة بهما فيما يتعلق بالانغراس المبكر للديانة التوحيدية ، التي بَشَّر بها المسيح(1) .

لقد بذلت روسيا الامبراطورية ، المشغولة أبداً بمشكلة الوصول للبحار الدافئة ، جهوداً مضاعفة من أجل الاقتراب من هذه البلاد التي بدا أن التضامنات الدينية معها ستفتح لها الطريق لإقامة روابط سياسية . لكن نتائج هذا الاهتمام المستمر بأثيوبيا كانت ، في المقام الأخير ، ضئيلة . ومع ذلك فقد بقي هناك دوماً ، في سياسة روسيا ، القارية بصفة رئيسية ، يقين غامض بأن أثيوبيا تشكل جزءاً من دائرة نفوذ الامبراطورية(2) .

إن الدولة السوفياتية ستحاول ، بدورها ومنذ السنوات الأولى لوجودها ، التقرب من إثيوبيا . لكن يقظة الدول الكبرى في ذلك الحين منعتها باستمرار من ذلك . ولم تقم العلاقات الدبلوماسية أخيراً بين الدولتين إلاَّ في 21 نيسان 1943 ، بفضل الحرب والتحالف مع الديمقراطيات الغربية والانهيار الايطالي . إن هذا التسرع لاستخلاص النتائج من الظروف المواتية آنياً ـ حيث لم يكن بإمكان الحلفاء معارضة القرار السوفياتي ـ في وقت كان فيه الاتحاد السوفياتي يقوم بجهد عسكري خارق على الجبهة الأوروبية ، يشهد على ثبات مصالحه في هذه البلاد إنه ثبات بديهي بشكل خاص في ساعة النصر . فعندما بدأ الكبار نقاشهم حول مصير المستعمرات السابقة للدول المهزومة ، عرض ستالين على محاوريه المنذهلين طموحاته الاقليمية . وطالب بالانتداب على إرتيريا(3) . إن

(1) أ. غروميكو · «Sovietsko- ehopskic sviazi»- Narody Azii i Afriki - N° 1- 1980- p 4

(2) المرجع السابق . ص 5

(3) جيمس د. بيرنيس (James D. Byrnes) «Speaking frankly» نيويورك ـ Harper ـ 1947 ـ ص · 92- 95- 127

ما يُدهِش ويصدم إنما هو تحوُّل بطلِ معاداة الاستعمار ، في الكلام أكثر مما هو في الواقع ، المفاجىء والصريح ، الى مُتَطَلِّعٍ لدور المُسْتَعْمِر . إلاَّ أنَّ ستالين ما لبث أن تخلّى سريعاً عن هذه المطالبة المُدهشة . وقد فعل ذلك ليس بسبب معارضة حلفائه ، وإنما لأنه أدرك أنه قام بخطوة من شأنها أن تُفْسِدَ سمعة الاتحاد السوفياتي « كمدافع عن الدول المُضْطَهَدة » في العالَم المستعمَر أو الخاضع لنفوذ الأوروبيين . لقد كان بإمكان ممثلي الاتحاد السوفياتي في العالَم العربي ، وفي شمال ايران ، حيث استفاد بشكل أفضل من « التحالف » المعادي للفاشية » من أجل الدخول اليهما ، أن يقيسوا فوراً الآثار المُفجعة للطلبات الطائشة للسيد المطلق للكرملين وبالرغم من التراجع الفوري لستالين ، فإن الريبة حَلَّتْ في كل مكان ، واضطر الاتحاد السوفياتي « لتحميد » علاقاته تدريجياً مع بلدان الشرق التي سمحت له الحرب بالدخول اليها .

إن خروتشوف ، الصانع الذي لا يتعب للانفتاح على البلدان الحديثة الاستقلال ، هو ، مرة أخرى ، الذي سيُجدِّد عقد الصلة بتقاليد السياسة الأثيوبية . ففي عام 1956 سيرتفع مستوى البعثات الدبلوماسية القائمة في البلدين لمرتبة السفارة ؛ وفي تموز 1959 سيجلب اتفاق اقتصادي وتجاري الى إثيوبيا قرضاً بتسعين مليون روبل ، بفائدة ضئيلة جداً ، وفقاً للاجراءات السوفياتية في ذلك الحين . وفي عام 1962 نص اتفاق على قيام الخبراء السوفيات ببناء مصفاة للنفط في عصب (Assab) . وقد صحب برنامج ثقافي هذا التغلغل الاقتصادي . وارتكز على الاتفاق ـ الإطار الموقع في عام 1960 ، والمُنظِّم للتعاون الثقافي بين البلدين ، ثم على البروتوكولات السنوية التي تُكْمِلُ وتكرر البرامج . إن هذا التراكم للنصوص ، الذي يتضمن اتصالات متكررة ، ووجود المستشارين التقنيين في إثيوبيا يوحي ، للوهلة الأولى، بأن الدولة السوفياتية حققت في النهاية طموحات الامبراطورية ؛ وأن إثيوبيا أصبحت مفتوحة لها . لكن هذه الاتفاقات ليس لها ، في الواقع ، إلاَّ أهمية محدودة لأن الثغرة التي فتحها الاتحاد السوفياتي في أواخر الخمسينات ، في إثيوبيا كما في كل افريقيا ، انتهت في ساعة كشف الحساب الختامي لفشل ذريع . فالأثيوبيون كأشقائهم الغينيين والماليين أو الآخرين ، شُدِهوا ، بعد انقضاء لحظة الغبطة التي فُتِنوا فيها بالمعدلات المنخفضة جداً للقروض السوفياتية ، وبِقِدَمِ المعدات السوفياتية وإهمال المتعاونين الذين أرسلتهم موسكو ، وموقفهم المتعجرف تجاه شعوب القارة الافريقية . إن الشيوعيه، كما نُظِرَ إليها في إفريقيا ، لم تبدو لهم أخوية ولا حديثة .

من هنا نفهم لماذا تحولت إتيوبيا سريعاً نحو الولايات المتحدة التي ارتبطت معها باتفاقية عسكرية ، وطَوَّرت معها روابط إقتصادية كانت فعاليتها ونوعيتها ملحوظة بالمقارنة مع المساعدة التي قدمتها موسكو . وإذا كانت إثيوبيا في عام 1958 ثالث شريك إقتصادي للاتحاد السوفياتي في إفريقيا ، فقد تراجعت منذ عام 1963 للمرتبة الخامسة ،

وأصبحت المبادلات معها عملياً غير موجودة إذا ما حُسِبَت بالقيمة المطلقة(1) . وحتى أواسط السبعينات لن يتغير هذا الوضع ، وبدا أن إثيوبيا تحولت بتصميم نحو العالَم الغربي .

المراهنات الاستراتيجية

إن من العسير فهم العلاقات السوفياتية ـ الأثيوبية في العصر الراهن ، خارج سياقها العام ، سياق المراهنات الاستراتيجية الاقليمية والعالمية ، سياق الصراعات القريبة أو البعيدة ، سياق الموقع المِفْصَلي لهذا البلد .

المراهنات الاقليمية ، أولاً ، المرتبطة بالمنافسات بين الدول المجاورة وبعملية تصفية الاستعمار . إن البحر الأحمر هو ، بالنسبة لكل الدول المُطِلَّة عليه ، مكان للطموحات والمخاوف . لقد سيطرت عليه لمدة طويلة الدول الكبرى الغربية عن المنطقة ـ انجلترة الموجودة في مصر والسودان ، وفرنسا في جيبوتي ، وإيطاليا في ليبيا ـ وكانت أهميته حاسمة بالنسبة لمواقعها ولاتصالاتها مع أوروبا والمحيط الأطلسي . لكن البحر الأحمر ، في بداية الستينات ، تخلَّص من القوى الاستعمارية المختفية . وبقي الوجود الفرنسي لوحده ، في جيبوتي ، ليذكّر بالماضي . لكن قدرة فرنسا على التأثير على مستقبل المنطقة كانت ضعيفة جداً ، ولهذا حَلَّت الدول المُطِلَّة عليه محلها في تحمل المسؤولية . وظهرت الولايات المتحدة ، بدورها ، في المنطقة . حيث أمَّن لها دعمها العسكري والاقتصادي لأثيوبيا ، وتحالفها مع العربية السعودية ، ومساندتها لاسرائيل ، أمَّن لها الوسائل لحضور بحري في البحر الأحمر ، الأمر الذي أراح وضعها المتفوق في البحر الأبيض المتوسط . ففي سنوات الستينات التي فقد الاتحاد السوفياتي فيها كل نفوذه في إثيوبيا ، مارس الخصم الامريكي على ضفاف البحر الأحمر تأثيراً بدا أن من الصعب زعزعته . ومع ذلك فقد رفضت دول المنطقة ، منذ ذلك الحين ، ما اعتبرته من بقايا العصور البائدة . لقد كان ناصر أول من فتح النار على الوجود الجلي والمُزعج للدول الأجنبية ، واستفاد من الاندثار البريطاني ليعلن أن البحر الأحمر بحر عربي(2) . وقد أقنع هذا التعريف الدول المُطِلَّة عليه ، بغض النظر عن اتجاهاتها ، لأن الوقت كان وقت بحث العالَم العربي عن رموز لوجود الوحدة العربية .

لقد أشار ناصر ، من بين حجج أخرى ، لضرورة سيطرة العرب على البحر الأحمر

---

(1) ويلد ـ المرجع السابق دكره ـ ص : 5 .

(2) لقد شعر الاتحاد السوفياتي بالنتائج السلبية لهده الدعوة بحيث أوضح ، في نفس الفترة وللمرة الأولى ، أهمية قدراته البحرية وورها في استراتيجيته   أنظر ملاحطات الاميرال غورتشكوف (Gortchkov) في . Morskoı sboınik ـ 2-1967 ـ ص : 20 ومقالة بعس المؤلف في البرافدا : 14-2-1968

من أجل منع إسرائيل من دخوله ، بحيث يحمل ذلك ، في الحرب الدائـرة بينهم وبين الدولة الصهيونية ، وسيلة رصينة لتحطيم العدو نهائياً . ورغم عداء العربية السعودية للنزعة التقدمية الناصرية ، فقد إنحازت لمشروع البحر العربي ، بدافع التضامن مع المعسكر المعادي لاسرائيل ، ولأنها كانت ترى أن الطموحات السوفياتية في البحر الأحمر ، المعروفة منذ وقت طويل ، والتي بُعِثَتْ بعد عام 1967 ، يمكن احتواؤها من خلال هذا التعريب للطرق البحرية . لقد وعت العربية السعودية تماماً ملاءمة مثل هذا الاختيار . ولم تجهل موسكو أن حضورها في الشرق الأوسط ، في عام 1967 وبعد العديد من الانتكاسات الافريقية ، كان مشروطاً برغبة الدول العربية ، ولهذا كان على المسؤولين السوفيات أن يداروا الحساسيات العربية أكثر مما كان عليهم أن يتحملوا التفوق الامريكي في البحر الأحمر . وقد أيد شاه إيران نفسه ، بطواعية ، أطروحة البحر العربي الذي تسيطر عليه الدول المحاذية له ، والمُستبعِدَة للأجانب من المنطقة ، بالرغم من أن بلاده بعيدة عن البحر الأحمر ، وذلك لأن هذا البحر يُعتبر طريقاً مميزاً لوصول الاتحاد السوفياتي ، الموجود في مصر ، الى المحيط الهندي الذي تهتم به الطموحات السوفياتية . أما الخصمان الوحيدان لهذا المشروع فكانا بشكل طبيعي إسرائيل ، التي يستهدفها « تعريب » البحر الأحمر بالذات ، وإثيوبيا التي يُقلقها صعود العروبة التي تتشارك فيها دولة تقدمية مثل مصر ، ودولة محافظة كالسعودية .

إن هذا التجاوز للانقسامات السياسية لمصلحة التضامن الثقافي والديني يكرّس غُربة إثيوبيا وعزلتها . لهذا لم يكن من المدهش ، في هذه الظروف ، أن يشعر هيلاسلاسي بأنه قريب من إسرائيل ، الدولة الأخرى المطلة على البحر العربي ، والمعزولة هي أيضاً . إن تعاونهما ، الذي شجعتهما عليه الولايات المتحدة ، التي قدمت المساعدة العسكرية لهما ، سيساهم في تكريس الاتحاد السوفياتي بطلاً للقضية العربية . إن الموقف السوفياتي والحالة هذه لم يكن ساذجاً ولا قصير النظر . صحيح أن مشروع البحر العربي ، الذي قدَّمه حليفه ناصر كان ، للوهلة الأولى ، غير مواتٍ له . لكنه كان يشهد أيضاً ، وقد أثبت ذلك تاريخ الحوار بين ناصر وحُماته السوفيات ، على أن مصر كانت تريد ، في آن معاً ، الحصول على مساعدة هامة من الاتحاد السوفياتي ، والبقاء متميزة عنه باستمرار من أجل الحفاظ على استقلالها . لقد كان المشروع لغماً بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، الذي طالب بعد 1967 ـ من أجل أن يحمي بفعالية حلفاءه العرب من دولة اسرائيل المنتصرة والتي جعل منها غزو سيناء دولة كبرى محاذية للبحر الأحمر ـ بوسائل وجود بحري .

لكنه لغم يجب إعادته الى أبعاده الحقيقية . فبقدر ما تصرَّف الاتحاد السوفياتي بخفة وبعدم كفاءة في إفريقيا السوداء ، بقدر ما كانت سياسته في الشرق الأوسط موزونة ومحسوبة وموازنة باستمرار بين المدى القصير والطويل . فهنا كان الاقتراب من الاتحاد

السوفياتي يتم عبر حلفائه ، وكانت المراهنات أكثر أهمية بكثير . إن الاتحاد السوفياتي لم يرفض الأمنية المصرية بتأمين السيطرة العربية على البحر الأحمر . وقد وجد لها حتى بعض الشرعية(1) . إن الاهتمام بمجاملة ناصر لا تكفي لتفسير هذه الدماثة . لقد كانت موسكو تستشف الفوائد التي ستأتي مما كان يعارض، في الحاضر، طموحاتها . إن الاتحاد السوفياتي، الموجود في مصر التي، بعد هزيمة حرب حزيران والانحياز الامريكي لاسرائيل، أصبحت خاضعة للدعم السياسي والعسكري السوفياتي أكثر مما كانت في السابق ، سيحاول أيضاً وبحظوظ مختلفة ، أن يدفع للأمام بيادقه في السودان . إن اللعبة المصرية يمكن ، في النهاية ، أن تكون لعبة سوفياتية .

من كان يتخيل بالفعل ، في نهاية الستينات ، أن خليفة ناصر سيتخلص بشكل مدوٍ ، بعد وفاة هذا الأخير ، من السوفيات ؟ إن هذا التغيُّر المفاجىء كان حينذاك غير قابل للتمييز ، ولهذا كان الاتحاد السوفياتي يأمل أن يفتح له الدور القيادي الذي لعبته مصر في البحر الأحمر ، الباب للدخول في النهاية الى هذه المنطقة . لقد كان للتفاؤ ل السوفياتي أيضاً مصدر آخر مرتبط باستقلال الصومال المُكْتَسَب في عام 1960 . وهنا كانت الخلافات الاقليمية ، والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بالنسبة للسياسة السوفياتية التي تميل دوماً للاستفادة من الصراعات من أجل أن تتقدم(2) ، تمثل حظاً استثنائياً . إن الصومال ، الدولة السيدة ، لن يقبل بأن يُبتَرَ منهُ إقليم يسكنه صوماليون ، هو إقليم أوغادين ، الذي ضُمَّ الى الامبراطورية الأثيوبية . ومرة أخرى ، استند صراع إقليمي لخلفية من العداء التاريخي الثقافي فالصومال ، كعضو في جامعة الدول العربية ، كان يتبنّى عدداً من مواقفها وكانت أثيوبيا العدو المشترك لهما . وقد تعززت الكراهية بين الدولتين المتخاصمين نتيجة الدعم الذي قدّمه الصومال لرغبة أرتيريا بالاستقلال ، تلك الرغبة التي كانت تُعبِّر عن نفسها أيضاً على حساب إثيوبيا . لقد كان من الطبيعي ، في هذا السياق ، أن يلتفت الصومال ، الباحث عن الدعم اللازم لجعل مطالبه في أوغادين تنتصر ، نحو الدولة التي كانت إثيوبيا تحرص على استبعادها ، والتي كانت ، في كل مكان ، تؤكد تضامنها مع مطالب العرب . لقد أدرك الاتحاد السوفياتي بحساسية هذه الفرصة بحيث أن الفترة التي استشفها فيها كانت مطبوعة تماماً بتغيرات كبرى في وضعية القوى الدولية في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن

ففي عام 1967 أنجزت بريطانيا انسحابها من المنطقة ، وحصلت اليمن على استقلالها . وبدأت مرحلة من عدم الاستقرار على جانبي مضيق باب المندب . وأصبح

---

(1) أرفستيا 28 -9 -1968

(2) «Sovremennoe Revoliutsionnoe dvijenie i natsionalizm, Moscou, 1973- p: 293

المحيط الهندي ومراقبة الطريق المؤدية اليه موضوعاً للعبة . ونادراً ما فتحت للاتحاد السوفياتي مثل هذه الامكانيات الاستراتيجية ، في مثل هذه الفترة الزمنية الوجيزة . ففي نفس اللحظة ، كَفَّ الاتحاد السوفياتي ، فرضياً ، عن أن يكون قوة قارِّية لأنه قرر حينذاك ، وكنتيجة للأزمة الدولية الكبرى لخريف 1962 ، بذل جهد في بناء بحرية ذات بُعد عالمي ، وأسند هذا الأمر للاميرال غورتشكوف الذي تابعه بلا كلل ؛ ويمكن من الآن رؤ ية نتائجه الأولى . فكيف لا يُمسك الاتحاد السوفياتي ، الذي زَوَّدَ نفسه بأسطول يمكن أن يُؤَمِّن حضوره عبر العالَم ، بهذه الفرصة التي سنحت له فجأة فيملأ الفراغ الذي لاحطه ، ويلعب ورقة الصراعات القائمة ، من أجل الدحول للبحر الأحمر ، والمشاركة من خلال ذلك ، في مراقبة هدا الطريق الملوكي الذي يُوحِّد إفريقيا بآسيا ، ويُعتبر حاسماً جداً بالنسبة لتموين العالَم الغربي بالطاقة .

الصومال : رأس جسر

أقيمت العلاقات السوفياتية ـ الصومالية منذ عام 1963 ، حين منح الاتحاد السوفياتي ، الذي برهن في مصر ، في السنوات السابقة عن إرادته الطيبة ، ولبى الاحتياجات العسكرية لدول المنطقة ، الصومال قرصاً بثلاثين مليون دولار من أجل تحديث جيشه . وقد كان على هدا القرض ، المتواضع بالحاصل ، ولكن المهم بالنسبة لوضع واحتياجات البلاد ، أن يُستخدَم لزيادة عدد أفراد القوات المسلحة من ألفين الى عشرة آلاف رجل مُجَهَّزين من قبل الاتحاد السوفياتي . وكان الاتفاق ينص ، من بين بنود أخرى ، على تسليم دبابات ت ـ 34 وطائرات ميغ 15 . وإذا كانت المساعدة السوفياتبة تمثل ، بالنسبة للصومال ، مساهمة ، وبالتالي دعماً ، لمشاريعها الرامية لتجميع الأراضي التي يسكنها صوماليون ، فإن الاتحاد السوفياتي الذي قَدَّم بدون أي تحفظ التجهيزات المطلوبة ، حرص جداً على عدم التعبير عن دعمه الصريح لفكرة « الصومال الكبير » . إن من السهل فهم التعقل السوفياتي. فمنظمة الوحدة الافريقية كرَّرت باستمرار تعلُّقها بثبات الحدود القائمة في إفريقيا . وقد أدركت بالفعل أن الابتعاد عن هذا المبدأ سيؤدي لفتح بابٍ لبروز عدد لا محدود من الصراعات والمطالب التي من شأنها أن تحكم على إفريقيا بعدم استقرار دائم وكان الاتحاد السوفياتي يقبل من جهته أيضاً مبدأ احترام الحدود القائمة ، حتى ولو كان من المقبول به أن عدداً منها إصطناعي وغير مُتَّفِق مع الحقائق التاريخية والبشرية ، لأنه كان يتطابق بشكل أفضل مع وضعه الخاص بالنسبة لهذه القضية . وقد عبَّرت مؤلفات القانون الدولي أو العلاقات الدولية السوفياتية عن هذا الموقف العام الذي أكَّدَ باستمرار منذ الحرب العالمية الثانية(1) .

وعندما تجابهت في عام 1964 الصومال وأثيوبيا في صراع وجيز المدة لكنه موح

(1) «Diplomatitcheskii slovar»- t. 2- Moscou- 1961- p 583

بمدى اتساع الخلاف الحدودي ، تبنّى الاتحاد السوفياتي موقف حياد دقيق ، وعرض المساهمة في جهود الوساطة التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية إلاّ أن هذا الاعتدال، الذي . سيزيد ، كثيراً فيما بعد ، من رصيد الاتحاد السوفياتي في إتيوبيا ، لم يكن ، بالتأكيد ، ليُرضي الصومال ، ذاك أن الذي كان يُحافظ على الصلات بين موسكو ومقديشو ، كما في أي مكان آخر ، إنما كان الارادة السوفياتية الطيبة في تقديم التجهيزات العسكرية ؛ فالعلاقات كانت حينذاك تجارية أكثر مما هي صراحة سياسية . إن الصومال ، الشريك التجاري الرابع للاتحاد السوفياتي في إفريقيا ، لم يكن ليبرز في سجل المبادلات السوفياتي إلاّ بسبب ما يسورده من أسلحة(1) أما بصفته مُصَدِّراً للسلع نحو الاتحاد السوفياتي فكان يقع في أسفل سُلّم شركاء موسكو . الأمر الذي يعني أن خضوع الصومال تجاه من يُوَرِّد له الأسلحه كان كبيراً جداً ، إن لم يكن محصوراً ، على الأقل بالاتحاد السوفياتي الذي يحتل المكانة الأكبر في هذا المجال .

في عام 1969 تغيرت فجأة نبرة العلاقات بين البلدين ـ التي كانت حذرة من كلا الجانبين ـ. ففي 21 تشرين الأول حمل انقلاب عسكري للسلطة ، سياد بري (Siad Barre) الذي كان لديه عن الاتحاد السوفياتي معرفة قديمة. فقد تعلّم في الجيش السوفياتي المهنة العسكرية بحيث حصل على رتبة جنرال التي كانت مؤهلاً كافياً لكي يستفيد من الانقلاب الذي قام به الجيش . ويبدو أن التكوين السوفياتي ، في حالة سياد بري ، كان له نتائج بارزة بحيث لم يكن بإمكان الاتحاد السوفياتي إلاّ أن يرحب به . فقد أعلن بري على الفور عن جودة النموذج السوفياتي ، وعن إرادته بانتزاع الصومال من براثن تقاليد الفساد ، ودفعه في طريق « الاشتراكية العلمية » . وقد أدى التطبيق المباشر لبرنامج مُستوحى من السياسة التي فرضتها موسكو على دول شرق أوروبا في أواخر الاربعينات ـ تأميم المصارف الأجنبية ، وشركات النفط ، والتجارة الخارجية ، وتطوير شبكة من التعاونيات واحتكار الدولة للتربية ـ لمكافأة بري بدعم سوفياتي متزايد بشكل ملحوظ وبوضع سياسي مميز . فقد قدِّمَ كمثال لطريق نوعي للتقدم في العالم الثالث . وتلقّى سياد بري ، الذي حُيِّيَ « كقائد بارز »(2) ، في السنوات التالية ، مساعدات عسكرية تجاوزت قيمتها بكثير الكمية التي تَمَّ التفاوض بشأنها في الماضي ، ومكنته في أواخر السبعينات من التصرف بأحد أقوى الجيوش في المنطقة .

فقد أُضيفت للميغ 15 ، الميغ 17 ، وحتى بعض الميغ 19 وهكذا وضعت خمسون طائرة تحت تصرف الجيش الصومالي الذي حصل في نفس الفترة على 250 دبابة (ت 35 و54) ومدفعية حديثة ووسائط نقل تؤمن له حركية لم تكن متوفرة له قبل ذلك .

---

(1) ويلد ـ المرجع السابق ذكره ـ ص . 6-7

(2) البرافدا . 22-3-1973

وسمح هذا الجهد بمضاعفة عدد أفراد القوات المسلحة التي قام بتدريبها نحو 2500 مستشار سوفياتي . وقد زاد العدد عشرة أضعاف بين 1969 و1976 ، وتَمَّ تدريب عدد هام من العسكريين الصوماليين في الاتحاد السوفياتي على غرار سياد بري(1) . ودعمت مساعدة إقتصادية متنامية هذا التعاون(2) . وأصبح الاتحاد السوفياتي ، بدون شك ، أقل ميلاً ، في أواخر الستينات ، للعب دور اللامبالاة الذي كان يقوم به في العقد السابق . فقد طالب مقابل مساعدته العسكرية والاقتصادية بمزايا استراتيجية ؛ وكانت المطالب التي تقدم بها إزاء الصومال تشكل جزءاً من مخطط عام للتمركز على سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر .

لقد أدت نفس سياسة الدعم لزبائن حَوَّلَهم انخراطهم في صراعات إقليمية الى طالبين دائمين للتجهيزات العسكرية ، أدت لحصول الاتحاد السوفياتي على تسهيلات بحرية في بربرة ، كما حصل في السابق على ذلك في الاسكندرية بمصر وفي اللاذقية بسورية . وكما في الشرق الأوسط كان الأساس لهذا التبادل ـ الأسلحة مقابل التسهيلات البحرية ـ التوتر المتنامي بين الدول . فمقابل الصراع العربي الاسرائيلي يوجد هنا العداء المتزايد الشدة بين الصومال وإثيوبيا . لقد كانت هذه الصراعات بالنسبة للاتحاد السوفياتي مناسبة كبيرة لتقديم خدماته وتلقي الثمن مقابل ذلك .

لقد ساهم التطور الجذري للصومال في عام 1969 ، بالحاصل ، في تغذية التفكير السوفياتي حول فضائل النظم العسكرية في العالم الثالث . فبعد أن تردد طويلاً في الاعلان عن موقفه من النظم المُنَظَّمة أو المُرَاقبة من قِبَل الجيش ، لاحظ الاتحاد السوفياتي في أواخر الستينات أن العسكريين ، المنطلقين من مواقع محافظة، كانوا مُكَرَهين، في جهدهم للتحديث، على تبنٍّ مناهج وخطب مستعارة من النموذج السوفياتي أو من أحد نماذج الاشتراكية . من هنا بدأ التطور النظري ، أو الرغبة بإعطاء إطار نظري لهذه الأوضاع ، بتبرير العلاقات المتميزة التي أقامها الاتحاد السوفياتي مع العديد من النظم العسكرية في العالم الثالث . لقد تفرغ جورج ميرسكي (G. Mırski) أحد أفضل الخبراء السوفيات في هذه القضايا ، في تلك الفترة ، ليعرض ، في العديد من المؤلفات ، لماذا يمكن للجيش ، ويجب عليه غالباً ، أن يُعتَبر الحظ الأكثر ضماناً للتقدم السياسي وللتحديث في العديد من البلدان الساعية للنمو(3).

---

(1) من عام 1955 الى 1979 قُدِّرَ عدد العسكريين الصوماليين المؤَهَّلين في الاتحاد السوفياتي بـ 2500 كحد أدنى

(2) في عام 1975 بلغت قيمة القروض المقدمة للصومال نحو 60 مليون دولار

(3) جـ ميرسكي . «Polıtıtcheskaıa rol'armıı v stranah azıı ı Afrıkı» - Narodny Azıı ı Afııkı- 6- 1968- p. 3- 14

ـ جـ ميرسكي . «Armııa ı polıtıka v stranah azıı ı Afrıkı- Moscou- 1970.

واعتباراً من عام 1972 تطورت العلاقات بين إثيوبيا والصومال سريعاً نحو عنف متزايد عَبَّر عن نفسه بمجابهات متكررة أكثر فأكثر . وقد أدَّى اكتشاف آبار الغاز الطبيعي (القليلة الأهمية ، بالحاصل ، لكنها مثيرة لآمال كبيرة) ، والنفط في أوغادين لإلهاب إرادة الصوماليين ، من جهة أولى ، باستعادة هذا الاقليم المفقود وربطه مجدداً ببلادهم ، وإرادة الأتيوبيين ، من جهة أخرى ، بالمحافظة عليه . وهكذا تضخمت العداوة العرقية السياسية بمراهنة إقتصادية ؛ الأمر الذي دفع الدولتين العدوتين أكثر فأكثر للتطلع لحلول عنيفة من أجل حَلٍّ خلافاتها . وقد حَثَّ هذا أيضاً الصومال على أن يطلب من حليفه السوفياتي دعماً أكثر صراحة لمطالبه . ومثل ناصر في زمانه ، كان سياد بري يعرف ثمن الصومال بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي ، بدونه ، لن يستطيع تحقيق طموحاته في البحر الأحمر : وهكذا بدا أكثر إلحاحاً ، وأكثر صعوبة ، مُكْرِهاً إياه على زيادة مساعدته له من أجل تعويض التزامه السياسي الذي لم يكن الاتحاد السوفياتي يريد أن ينحلّ . وتدعم موقف سياد بري بسبب أن الاتحاد السوفياتي ، في تلك الفترة ، كان قد تلقَّى بعض الانتكاسات البارزة في العالَم العربي ـ الافريقي .

ففي 1972 ، قام السادات ، خليفة ناصر ، الذي كان عداؤه للاتحاد السوفياتي معروفاً دوماً في موسكو ، بطرد عشرين ألف مستشار سوفياتي كان ناصر قد وافق على وجودهم في مصر . وفي أواخر 1973 ، وبالرغم من المساهمة التي قدمها الاتحاد السوفياتي في مجال تنمية القوة العسكرية المصرية ، وتدعيم موقف مصر الدولي ، التحق السادات بكيسنجر في سعيه لاستبعاد الاتحاد السوفياتي من دائرة المفاوضات مع إسرائيل ومن عملية السلام . وبدا الحليف الصومالي ، أكثر من أي وقت مضى ، ضرورياً للوجود السوفياتي الذي تزعزع في العالم العربي بسبب الردة المصرية ، والسياسة النشيطة لكيسنجر . ولم تكن الولايات المتحدة ، بالاضافة لذلك ، الوحيدة التي تُهدِّد الموقع المميز للاتحاد السوفياتي في هذه المنطقة . فالصين ، المنافسة الأبدية ، والناقدة الأبدية لكل السلوكات السوفياتيه في العالَم الثالث ، كانت كالعادة دوماً ، وبعد فترات من الغياب ، تجد هي أيضاً فائدة في هذا البحر الأحمر الذي يتأكد فيه الوجود السوفياتي . ففي 1971 ، عقد الصينيون إتفاقية للمساعدة الاقتصادية مع الصومال ، كانت تتجاوز المساعدة السوفياتية المتجهة بوضوح شديد نحو الميدان العسكري . ورغبة من سياد بري في اللعب بورقة التنافس الصيني ـ السوفياتي ، فإنه لم يحرم نفسه حينذاك من الاشارة لأهمية المساعدة الصينية ، ولعمق التضامن الذي يجمع بين بلاده والصين . إن كل هذا ، بدون شك ، يعود جزئياً للعبة التوازن البارعة والابتزاز التي تلجأ لها الدول المتوسطة المغتاظة من التبعية التي يعتقد الاتحاد السوفياتي أنه يُخضعها لها . فبدون مثل هذه اللعبة تصبح العلاقات بين الدول القوية جداً والدول التابعة ذات القوة الضئيلة غير محتملة .

ويُكمل سياد بري هذا التوسيع للدعم الذي يجده في العالَم الشيوعي باستراتيجية أخرى . إنها استراتيجية الاندماج في العالم العربي والتقارب مع الدول المحافظة التي كانت تقلقها راديكاليته المُعْلَنة . ففي شباط 1974 إنضم الصومال للجامعة العربية . وأظهر هذا الانضمام تقدم العروبة على الاختلافات الايديولوجية . وقد أحسّ الاتحاد السوفياتي بأن هذا التطور ليس طارئاً ، وأنه يشكل جزءاً من اتجاه واسع الانتشار بين صفوف حلفائه العرب ، يرمي لاعادة تفويم الصلات المتميزة مع موسكو . إن التحول المصري لم يكن فقط إشارة لهذا التطور ؛ فقد أيقظ شكوكاً في دول أخرى ، وأوحى لها بأن تحولاً نحو بلد غني وقوي متل أمريكا يمكن أن يكون مُربحاً لقد حَثَّ الانفراج ، الذي كان حينذاك في أوجه ، موسكو على التعقل ، ومنعها من كل رد فعل دفاعي أو عدائي - وموقفها في مصر يُظهر ذلك ؛ وقد وَلَّد هدا إنطباعاً بالضعف السوفياتي الذي لم تكن ضربة السادات في 1972 إلاّ بداية له(1) .

إن سنة 1972 كانت بشكل خاص سنة شؤم بالنسبة للاتحاد السوفياتي على طول مجرى نهر النيل . فالسودان ، الذي شهد في عام 1971 فصلاً شيوعياً قصيراً ، قطع في السنة التالية الصلات العسكرية الوثيقة التي كانت تربطه بالاتحاد السوفياتي . وعُزِلَ المستشارون السوفيات الذين بقوا في البلاد ، بدون قدرة على العمل أو التأثير . ومن السويس الى خليج عدن أشار خط من الدول المعادية للاتحاد السوفياتي لمدى العداء الذي كانت تواجهه طموحاته في البحر الأحمر . وكما فعل في مصر في عام 1971 ، حيث سعى المسؤولون السوفيات جاهدين لابقاء السادات بجانبهم من خلال إحاطته بصلات تعاقدية أكثر إحكاماً - معاهدة الصداقة الموقعة في أيار 1971 - رفع الاتحاد السوفياتي تعاونه المرن مع الصومال الى مستوى التحالف من خلال استجابته بدون تردد لطلباته المتكررة بتزويده بالتجهيزات العسكرية . ووقع معه ، في 11 تموز 1974 ، معاهدة للصداقة والتعاون مشابهة للمعاهدات التي وقعت مع مصر والهند قبل ذلك بثلاث سنوات(2) . إنها المرة الأولى التي يُوَقَّع فيها هذا النموذج من المعاهدات ، التي كانت مقصورة حتى وقت قليل على الدول الاشتراكية ، والتي دشنت فيها بعد في مصر ، مع دولة إفريقية . هل هي إشارة للعلاقات الوثيقة بشكل خاص بين موسكو ومقديشو ؟ أم هي ، كما في مصر ، محاولة لكبح التقهقر في العلاقات السوفياتية - الصومالية ؟ إذا نظرنا عن قرب لحالة العلاقات بين البلدين ، فإن الافتراض الثاني هو الذي يجب الأخذ به . لقد كان الصومال في عام 1974 أقل بُعداً بكثير عن الاتحاد السوفياتي ، مما كانت عليه مصر ما بعد عبد الناصر . فسياد بري استمر في الاعلان عن معتقداته الاشتراكية . ولم

(1) أنظر حديث السادات لصحيفة انترناسيونال هيرالد تريبيون في 31-7-1972 .

(2) نص المعاهدة في الرافدا . 30-10-1974

يكن هناك بين البلدين، بشكل خاص ، قضية مُتنازع عليها أو ضغائن عميقة كتلك التي كانت تشعر بها مصر لكون الاتحاد السوفياتي قد تخلى عنها ـ كما كان يقول كل المسؤ ولين فيها ـ في الساعات المأساوية من حرب 1967 . فإزاء المطالب الاقليمية للصومال التي لم يُساندها بوضوح ، لم يُعبر الاتحاد السوفياتي مطلقاً عن موقف مؤ يـد لأثيوبيـا . وعلاوة على ذلك ، لم تتوفر لديه ، حتى ذلك الحين ، الفرصة لإظهار كم كان قليل الاستعداد للتدخل مباشرة في صراعات مسلحة يشارك فيهـا حلفاؤ ه أو محميـوه . إن حقيقة دعم الاتحاد السوفياتي المباشر للصومال في حال صراع مسلح كانت ما تزال في عالم المجهول .

وإذا كانت موسكو ومقديشو قد التزمتا بالتأكيـد على الـطابع المميـز لعلاقـاتهما ، فذلك لأنهما كانتا بحاجة لهذا الالتزام في صيف 1974 فالمعاهده السوفياتية الصوماليـة كانت ، بالنسبة لموسكو ، رداً على الاستقبال الحماسي الـذي خصت مصر بـه الرئيس نيكسون . لقد كـان الاتحاد السـوفياتي ، الـذي لديه بعض الأسباب للشـك في قيمة المعاهدات ـ بَيَّـنَ السادات أنه حيث لا يُرسِل الاتحاد السوفياتي الدبابات من أجل حماية التحالفات ، لا يكون لهذه من قيمة إلاَّ بقدر ما يقرر ذلك الشركاء ـ كان يحتاج بالمقابل ليبين للعالم العربي أنه جدير ، كالولايات المتحدة ، بـإحياء الصـداقات . أمـا بالنسبـة لسياد بري ، فقد كان لديه ، من جهته ، أسباب رصينة لرغبتـه بإعـطاء وضع رسمي لعلاقاته الجيدة مع الاتحاد السوفياتي . فالوضع الاقليمي أخذ ، بالفعل ، يتغير بعنف . ففي شباط 1974 ، أعلن الانقلاب العسكري في إثيوبيا عن نهاية عهد هيلاسـلاسي ، الذي ، وإنْ لم يُجرَّد من وظائفه رسمياً إلاَّ في أيلول ، لم يعد له أي سلطة . لقد عرف سياد بري بالتجربة كم كان المسؤولون السوفيـات مستعدين لـلامساك ، في مثـل هذه الظروف ، بكل الامكانيات من أجل تحسين مـواقعهم وكان عليـه أن يتوقـع تقارباً محتملاً بين العسكريين الأثيوبيين والاتحاد السوفياتي خاصة وأنه كان يعلم الحكم الإيجابي للاتحاد السوفياتي على الانقلابات والنظم العسكرية ، لأنه أوحى به له جزئياً ـ. وكان عليه أن يمنع الاتحاد السوفياتي من أن يُمارس ، بدوره ، في علاقاته مع إتيوبيا الثورية والصومال ، الذي بدا بالنسبة له كحليف صعب ، لعبة التوازن التي مارسها هو باستمرار في علاقاته مع موسكو . وعلاوة على ذلك ، لم يكن باستطاعة سياد بري أن يتجاهل السحر الذي مارسته إتيوبيا دائماً على الاتحاد السوفياتي ، ولا سياسة الاغواء التي قامت بها موسكو في الخمسينات ولم تلقِ حينذاك تشجيعاً من قبل هيلاسلاسي .

لقد كان للمعاهدة فضائل مباشرة وكبيرة بالنسبة للطرفين. فالاتحاد السوفياتي التزم ـ ونَفَّـذ الالتزام ـ بأن يقدم للصومال طائرات ميغ 21 واليـوشن 28 ودبابـات ت 54 ، مُسَرِّعَاً بذلك عملية تحديث جيش هذا البلد . ومن جهته ، بدا سياد بري أقل إلحاحاً بـالنسبة لتـأييد السـوفيات الصـريح لأفكـاره الاقليمية ، ووافق عـلى أن يبقى المـوقف السوفياتي غير دقيق .

وبعد مرور عامين ، سيلاحظ الاتحاد السوفياتي أن الوضع السياسي في القرن الافريقي تغير كلياً ، وإنه إذا عرف كيف يستخلص من ذلك الدروس ، فإن البحر الأحمر ، الذي كان من الصعب الوصول اليه ، سينفتح أمام طموحاته .

إنقلاب التحالفات

في عام 1976 ، واجه الاتحاد السوفياتي ، في آن معاً ، مهمة تحقيق آماله القديمة والتحقق من مخاوفه .

لقد كان بإمكانه ، في إثيوبيا وعلى المسرح الدولي ، أن يُقدِّر آماله . ففي إثيوبيا كَرَّست نهاية النظام الامبراطوري تغييراً جذرياً . لقد حَلَّ مجلس عسكري مؤقت (Le Dergue) ، في 12 أيلول 1974 ، محل ملك الملوك . وأعلن المجلس عداءه للعالم الغربي ، وتأييده للعالم الشيوعي ، وللاتحاد السوفياتي بشكل خاص . وامتزجت هذه الراديكالية الدولية مع عنف داخلي جعلت النظام الجديد قليل الجاذبية بالسبة للادارة الامريكية ، المعتادة على الدفاع عن هيلاسلاسي . لقد كان على المجلس العسكري ، القاسي على مواطنيه الذين فرض عليهم مراقبات وتصفيات رفعته فوراً لمرتبة النظم الأكثر إرهاباً ، كان عليه أيضاً أن يُجابه إرتيريا الثائرة من أجل استقلالها أما الولايات المتحدة ، وهنا تتجلى السمة الجديدة الأخرى لِلَّوْحَة التي كان الاتحاد السوفياتي يتأمل بها ، فلم تكن ميّالة لدعم المجلس العسكري وللاستجابة لطلباته العسكرية . لقد كان كل شيء يساهم في تحويل الولايات المتحدة عن إثيوبيا . فبعد حرب الفيتنام ، كانت فكرة التدخل في كل ما يمكن أن يصبح دوامة جديدة ـ وإرتيريا تُهَدِّد بأن تكون كذلك ـ تثير النفور لدى إدارة فورد والرأي العام الذي كان يضغط بقوة لصالح عدم التدخل . وعندما أصبحت التصريحات الماركسية والمضادة للغرب والممارسات الارهابية للمجلس العسكري معروفة جداً ، في عام 1976 ، لم يكن بإمكان كارتر ، الذي جعل من احترام حقوق الانسان مبدأً رئيسياً في سياسته ، إلاّ أن يلاحظ أن الولايات المتحدة لم يعد لديها ما تفعله في إثيوبيا(1) .

لهذه العناصر التي تُعَدِّل ترابط القوى باتجاه ملائم جداً للأماني السوفياتية ، يجب أيضاً أن نضيف ، في عام 1976 ، ذهاب الفرنسيين من جيبوتي فبالرغم من الحفاظ على حد أدنى من الروابط العسكرية مع فرنسا ، أصبحت جيبوتي أيضاً إحدى هذه الفراغات السياسية التي اعتاد الاتحاد السوفياتي على الاندفاع اليها . لقد كان إنقسام السكان في جيبوتي بين عفاريين (Afars) وعيساويين (Issas) ، المرتبطين عرقياً على

---

(1) جـ. بويربيل (J Bowyer Bell) - «Strategic implications of Soviet presence in Somalia»- Orbis - Summet 1975- p. 403

التـوالي باثيـوبيا والصـومال ، يـوحي للاتحـاد السوفيـاتي بأن هـذا الاختلاف يمكن أن يُستغل ، وأنه يضع الجمهورية الصغيرة في وضع عدم استقرار يمكن أن تُستخلص منه فوائد كبرى .

تجاه هذه الآفاق المُسنَحَبَّـة رأى الاتحاد السوفياتي أيضاً أن قلقه فيما يتعلق بصلابة صلاته مع الصومال سيتثبت يوماً بعد يوم . لقد بدا سياد بري ، بالتأكيد ، أكثر حرصاً من السـادات على مـداراة حساسيـات موسكـو . فعلى المسـرح الدولي ، دعم بـطريقة تفاخرية المواقف السوفياتية من مواضيع كانت مصالح الاتحـاد السوفيـاتي فيها كبيـرة : فاعترف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وصَوَّتَ مع المعسكر الاشتراكي في قضايا الشرق الأوسط ، وطرح نفسه ، مثل السوفيات ، كبطل للفيتنام .

وكرر ايضاً باقتناع أن الاشتراكية هي الأيديولوجية التي تضم آراءه . لكن سيـاد بري بعد أن ضُحِّـيَ به أمام التضـامن الدولي الضـروري لأصدقـاء الاتحاد السـوفياتي والخطاب الماركسي ، كَذَّبَ بكل سلوكه هذا التوجه المؤيـد للسوفيـات . وعلاوة عـلى التعاطف المُعلَن مع الصين ، التي تشكل تحدياً للاتحاد السـوفياني ، عَسْكَـرَ سياد بـري بصلابة في مواقع عدم الانحياز لقد أكد أن السياسة الخارجية لبلاده تُحدِّدها إرادتها بأن تقف في طريق وسط يزول منه كل تأثير للقوى الكبرى وعَبَّـر بشكل خاص عن تعلق عميق بالقيم الخاصـة بالعـالم العربي ـ الاسـلامي . وقد قـام بدلـك وهو يشـير إلى أن الماركسية لا يجب أن تمر من خلال استبعاد الاسلام ، وإنما من خلال القبـول بالتقـاليد الثقـافية والسيـاسية للصـومال . إن هـذه الارادة « بتكييف » الاشتراكيـة وفق « ألوان الصومال » لم تكن مجرد كلام لفظي . فقد أكد سياد بري تفضيلاته من حلال الريبة ، بل العداء الذي أبداه تجاه الأطر الشابة التي تكوىت في الاتحاد السوفياتي ، ونَدّد بما لديها من آثار ضالّـة للتربية المُكتسبة ، أي لتبني أفكار غريبة عن الثقافة الوطنية . إن ما يمكن أن يُقلق الاتحاد السوفياتي إنما هو واقع أن سياد بري أخذ يقيم علاقات إقتصادية متنامية مع دول أخرى غير الاتحاد السوفياتي ، الأمر الذي يُكسبه تدريجياً بعض الاستقلال الذي لا يمكن ، إدا ما ترسَّـخ ، إلاَّ أن يمتد للميدان السياسي . لقد أقلق هدا الأمر الاتحاد السوفياتي أكثر مما أقلقه الغموض في السياسة الخـارجية والخـطب الداخليـة التي كانت الماركسية فيها تتراجع لصالح قيم أخرى . هنا لم تكن العلاقات مع الصين هي المُهدِّدة ، لأن القدرة الصينية على الاستجابة بصفة دائمـة للطلبات الصـوماليـة يمكن أن توضـع موضع الشك .

لكن الدول المحافظة في العالَم العربي التي التقى بها الصومال في الجامعة العربية ، هي بالمقابل التي ستكون المنافس الخطير جداً للاتحـاد السوفيـاتي . فمنذ 1974 ، تلقى سيـاد بري مسـاعدات من العـربية السعـودية والكـويت وأبو طبي . ولم تكن العـربية

السعودية ، زعيمة الدول المحافظة ، تتصرف بشكل غير مدروس ، وإنما كانت تَتَّبع مخططاً دقيقاً . لقد أرادت ، بحلولها إقتصادياً وعسكرياً ـ حيث يمكن هنا أن تُستخدم كوسيط أو كدافع للحساب ـ محل الاتحاد السوفياتي، أن تقنع الصومال بالالتحاق بالمعسكر العربي المعتدل ، والخروج من الفلك السوفياتي . وإذا كان من الصعب إدراك وسائل إنجاز هذا المخطط في عام 1974 (بسبب المنافسة مع إثيوبيا والدعم الأمريكي لأثيوبيا الذي يدفع الصومال نحو الاتحاد السوفياتي) فإن المشروع السعودي أصبح واقعياً منذ 1975 -1976 عندما تَحدَّدَ بدقة مسار التطور الأثيوبي ، وارتخت الروابط بين واشنطن وأديس أبابا . فقد أخذت المساعدة السعودية للصومال تتنامى ، وبدأ الصومال ينزلق خارج الفلك السوفياتي . إن شيئاً لم يتغير حينذاك ظاهرياً في العلاقات بين موسكو ومقديشو ، لكن كلاً من الجانبين كان يشعر بأن التحالف يقترب من نهايته .

في عام 1976 كان الاتحاد السوفياتي يأمل مع ذلك باستخلاص إمكانيات جديدة معروضة عليه في المنطقة ، وتمكنه ليس فقط من توسيع نفوذه فيها ، وإنما أيضاً من تثبيط همة الصومال فيما يتعلق باجراء تَحوُّل نحو العالَم الغربي . لقد توهّم المسؤولون السوفيات ، خلال فترة وجيزة ، أن بإمكانهم ، بفصل تطور داخلي مشابه ـ تَمَرْكُسْ كل دول القرن الافريقي ـ ، أن يُؤَطِّروا الصومال ضمن مجموعة إقليمية يقومون هم بقيادتها وتأمين الحماية لها   وإذا كان التقارب المتسارع مع أديس أبابا قد أعطى بعض الأسس لهذه الأوهام ، فقد نسوا قليلاً وبسرعة الصراعات الاقليمية ، والطريقة التي تدخلوا بها فيها . ففي إثيوبيا ، حيث كان عداء هيلاسلاسي يَحْكُمُ عليهم بأن يتفرجوا بشكل سلبي على تطور العلاقات الامريكية الأثيوبية ، وضع القادة السوفيات آمالهم في حركات المقاومة بأرتيريا لاعتقادهم أنهم بذلك سيُزعزعون السلطة المركزية   وخلال نحو عشر سنوات قَدَّمَ الاتحاد السوفياتي ، وكوبا في إثره ، مساعدة عسكرية لمختلف حركات المقاومة المسلحة في إرتيريا(1) وكان دعمهم ـ السياسي قبل كل شيء بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، والعسكري أكثر بالنسبة لكوبا ـ مُبَرَّراً ، بالمنظور السوفياتي ، ببواعث استراتيجية وعملية . فالاتحاد السوفياتي لم يكن باستطاعته أن يقبل بأنْ يُستبعد من المنطقة ، لكن النزعة المتشددة في عدائها للسوفيات لدى هيلاسلاسي كانت تفتح أمامه قليلاً آفاقاً مواتية . وبالمقابل ، فإن الاتحاد السوفياتي ، بدعمه لثوار إرتيريا ـ العرب المسلمين المعادين لدولة ذات أغلبية مسيحية ، ومتورطة ، علاوة على ذلك ، بعلاقة تعاون وثيق مع إسرائيل ـ كان يجد نفسه متفقاً مع موقف العالم العربي ، وبإمكانه مرة أخرى أنْ يطرح نفسه في المنطقة كبطل للعروبة . لكن موسكو ، بعد ثورة 1974 ، ستغير فجأة من موقفها ، وستقدم للعسكريين الأتيوبيين الأسلحة التي كانوا بحاجة لها

(1) كاللان ـ المرجع السابق ذكره ـ ص 610

من أجل تحطيم الثورة في إرتيريا . لقد تغلبت إذن الأهمية الاستراتيجية لأتيوبيا ، في نظر بريجنيف ورفاقه ، على الاحتجاجات المؤيدة للعروبة ولقضية التحرر الوطني ؛ وهذا بالرغم من الخطب الماركسية لأغلبية الفئات الأرتيرية .

إن الاتحاد السوفياتي لم يتردد مطلقاً ، بدون شك ، أمام مثل هذه التحولات التي تخلّى فيها عن حلفاء أو أتباع حينها كان يرى إمكانية لاكتساب مواقع أقوى نتيجة لذلك . وإذا كان تحول الموقف السوفياتي لم يُؤدِّ لشيء يذكر في 1974 ، فذلك لأن المجلس العسكري كان ما زال يعمد على متابعة الدعم الامريكي ، ولأنه كان يرفض أن يخضع في مصادر تسليحه للدولة الحامية للصومال ، الذي يعاديه بسبب الصراع المعقّد على أوغادين . . . هنا أيضاً ، نسي الاتحاد السوفياتي ، في محاولته غير الناضجة للدخول إلى اثيوبيا ، نسي أن تحالفه مع الصومال لا يمكن إلاَّ أنْ لا يشجع المجلس العسكري على القبول بعروضه .

بعد ذلك بسنتين ، غَيَّر المسؤولون الاثيوبيون موقفهم . فالتردد الامريكي في الاستجابة لطلباتهم ، والطابع المستعجل لحاجاتهم في إرتيريا ، والنطور الماركسي للنظام ، كل ذلك تضافر لجعلهم يقبلون بما كانوا في عام 1974 يرون أنه غير مقبول . وهكذا عُقِدَ في كانون الأول 1976 إتفاق سري كبداية للتعاون العسكري السوفياتي - الأثيوبي . وكان اتفاقاً محدوداً في حجمه لأنه نص على تقديم أسلحة غير حديثة نسبياً بقيمة 100 مليون دولار(1) . لكن التحول بدأ يأخذ مجراه . فعندما تولى الكولونيل منغستو (Mengistu) ، في 3 شباط 1977 ، رئاسة المجلس العسكري ، وَجَدَ الاتحاد السوفياتي ، أخيراً ، في إثيوبيا محاوراً مُحَبِّذاً لمقترحاته ، يُعلن منذ وصوله للسلطة إرادته بتسريع المسيرة الثورية والتوجه الاشتراكي لأثيوبيا وسعى الاتحاد السوفياتي ، نظراً لصلاته التي ما زالت قائمة مع الصومال ، وتَشَجُّعِهِ بسبب دخوله إلى إتيوبيا ، واحتلاله لموقع المحاور شبه الوحيد للدولتين المتنافستين ، سعى في ظل لا مبالاة الولايات المتحدة التي كانت حينذاك في أوجها - لفرض حَلٍّ إتحادي ، كان يأمل بأن يُغرِقَ الصراعات القائمة في تنظيم سياسي جديد .

وهكذا أُعَدَّ الاتحاد السوفياتي ، في شباط 1977 ، **مخططاً لاتحاد كونفدرالي ماركسي لينيني** يضم الصومال وإثيوبيا وجيبوتي واليمن الجنوبي والتزمت موسكو بتقديم مساعدة إقتصادية وعسكرية للاتحاد الذي كَلَّفَ فيديل كاسترو نفسه بمهمة نشر فكرته لدى قادة كل دولة وكانت الأطروحة السوفياتية أن ترتيباً من هذا النمط فقط من

---

(1) أ . ك . داويشا (A K Dawisha) «The Soviet Union in the Middle East policies and perspectives, Londres, 1982- p: 43

شأنه أنْ يُجنِّب الدول الانحلال ـ الذي كانت إثيوبيا مُهدَّدة به في مطلع عام 1977 بسبب الاتجاهات الانفصالية الموجودة في كل مكان ـ والمواجهات الدائمة ، واللجوء للتحالفات الخارجية التي ستؤدي لفقدان البلاد لاستقلالها ، لقد كانت الوساطة السوفياتية ، بعبارات أخرى ، تقدم نفسها كأفضل طريق لالغاء التدخلات والصراعات ، بالرغم من أن موسكو لم تكن أبداً توحي بأنها ستنسحب من المنطقة . بل بالعكس ، لأن ضمانتها وأسلحتها ومساعدتها هي التي يجب أن توفق بين الأعداء ، وتسمح بتجاوز مرحلة المعارك من أجل حدود مُتنازع عليها . وبالرغم من كل سعيه لأن يكون مُقْنِعَاً ، فشل فيديل كاسترو في إثبات فعالية المشروع . فقد رفضه سياد بري بعنف ، مؤكداً أن الصومال لا يمكن أن يدخل في أي مفاوضات أو تنظيم إقليمي طالما أن مبدأ عودة أوغادين للصومال لم يصبح مقبولاً .

وأدركت موسكو ، منذ ربيع 1977 ، إن من غير الممكن ، في القرن الافريقي ، تكرار العملية التي حققتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قبل ثلاث سنوات ، وتمكنت بموجبها من إقامة علاقات مساعدة مع إحدى الاطراف المتصارعة في نزاع محلي في الوقت الذي احتفظت فيه بصداقة الطرف الآخر . لقد كان لدى سياد بري في العالم العربي ما يكفي من نقاط الدعم ومصادر المساعدة التي تمَّ التفاوض بشأنها أو كانت قيد التفاوض ، بحيث يتمكن من عدم القبول بالتحول السوفياتي وبمشاريع الاتحاد .

وفي 2 نيسان ، وصل رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الاعلى في الاتحاد السوفياتي ، نيقولا بودغورني ، إلى مقديشو في زيارة مرتجلة . وكانت هذه الرحلة الخاطفة ، التي أتت في ختام زيارة رسمية الى موزمبيق حيث وقع على معاهدة صداقة لمدة عشرين سنة ، دليلاً على القلق السوفياتي(1) . فمرحلة مقديشو لم تكن مُدْرَجة في جدول الجولة الافريقية لبودغورني . وقد كُرِّست لاجراء محادثات تهدئة مع سياد بري . فقد تخوَّف هذا بالفعل مس شحنات الأسلحة الموعودة لأثيوبيا ، ومن حرارة التعليقات السوفياتية حول منغستو، والتوجه الراديكالي للمجلس العسكري . ولكن ما أن عاد بودغورني الى موسكو حتى كان باستطاعة سياد بري أن يقيس مدى صدقه . ففي موسكو كان فيديل كاسترو ، الذي أعلن منذ إنقلاب شباط ، بضجيج أن إتيوبيا تُقَدِّم للعالَم صورةً لأول ثورة ماركسية حقيقية على الأرض الافريقية ، يجري محادثات مع كل المكتب السياسي حول الوضع الافريقي(2) .

مَنْ كان يشك ، لدى قراءة الكشف الختامي لرحلته ، أن الدعم لأثيوبيا كان في

(1) البرافدا . 24-4-1977

(2) البرافدا : 5 و9-4-1977

قلب هذه « القمة » . وبالاضافة لذلك ، تطابقت هذه الزيارة تقريباً مع مرور سريع وخفي لمنغستو في العاصمة السوفياتية ، حيث أظهر التركيز على « دوره الثوري الحاسم » ، مرة أخرى ، أن محاوريه السوفيات قاموا باختيارهم لصالحه ، وأن هذا الاختيار يمكن بصعوبة أن يوضع موضع الاتهام . وقد شجعهم على هذا الاختيار التباعد بين إثيوبيا والولايات المتحدة الذي أخذ يتحدد بدقة منذ عام 1975 . وفي نيسان ، عندما كان منغستو يتهيأ للقيام بزيارة رسمية ، هذه المرة ، لموسكو ، طرد مسبقاً كل المستشارين الأمريكيين من إثيوبيا ، مُدَلِّلاً بذلك على أنه لم يبق هناك شيء من التاريخ الطويل المشترك بين البلدين . لقد أحيطت هده الزيارة ـ التي جرت في 4 -8 أيار ـ ببريق خاص ، فَوُقِّعَ خلالها عدد كبير من النصوص المنظِّمة للعلاقات بين الدولتين في مختلف الميادين . إلاّ أن هذه النصوص لم تكن معادِلة ، بدون شك ، لمعاهدة الصداقة السوفياتية الصومالية . ومع ذلك فإن نصين منها ـ البيان المشترك ، و« الاعلان حول مبادىء العلاقات الودية والتعاون بين الاتحاد السوفياتي وإتيوبيا الاشتراكية »(1) ـ كانا يُبشِّران بالمرحلة القادمة ، مرحلة معاهدة الصداقة . وقد غَيَّرَ الاتفاقُ العسكري الذي أكْمَلَ هذه المفاوضات، أيضاً من طبيعة العلاقات بين البلدين . فقد وصلت قيمته لـ 400 مليون دولار ، ونص على تقديم ، ليس أسلحة قديمة نسبياً ، وإنما 48 طائرة ميغ 21 ، وسام 3 و4 ، وصواريخ مضادة للطائرات وللدبابات ، ودبابات ت 54 وت 55 . وهكذا التحقت إثيوبيا بركب الدول التي جهَّزها الاتحاد السوفياتي عسكرياً بشكل جيد ، والتي فرض عليها هذا التحديث للتسلح اللجوء أيضاً للمستشارين ، بل وللطيارين السوفيات أو القادمين من بلاد حليفة للاتحاد السوفياتي .

بهذا الاتفاق ـ الذي بقيت بنوده العسكرية في الظل ، لكن الأسلحه التي بدأت سريعاً بالوصول الى مرفأ مصوع الأثيوبي ، مع المستشارين الكوبيين ، كانت تؤكد صحة الاشاعات التي انتشرت حوله ـ أدار الاتحاد السوفياتي ، بنظر سياد بري ، ظهره لتحالفه ولالتزاماته السابقة . ولم يقبل بري بالتطمينات التي أغدقها عليه الاتحاد السوفياتي حول دوره المُهَدِّىء ، ولا بفكرة التضامن الأيديولوجي الذي يربط بين موسكو ومقديشو وأديس بابا (فقد كان منغستو ، في نظره ، « فاشياً » وليس ماركسياً ، وتسخصاً قلبل الجدارة بالاحترام) ، ولا بالتأكيدات التي كررتها موسكو وكوبا ، والقائلة بأن الدول الاشتراكية ، بتسليحها لأثيوبيا ، كانت تُعدُّ تسوية للصراع الاقليمي الصومالي الأثيوبي ، وأن هذه الأسلحة لن تُستخدم مطلقاً ضد الصومال .

ولم يكتف سياد بري باحتجاجات لفظيه . ففي الوقت الذي عارض فيه السياسة السوفياتية بالمعاهدة التي تربط الاتحاد السوفياتي بالصومال ، استمر بالسير في الطريق التي

---

(1) البرافدا : 4 و9-5-1977

ستسمح له بوضع حد للمعاهدة وباثبات عدم فائدتها . وبدأ ، بواسطة العربية السعودية ، محادثات مع الولايات المتحدة من أجل الحصول على الأسلحة . واندمج بشكل حقيقي في السياسة المشتركة التي تجمع بين الدول العربية المعتدلة . وشارك منذ شهر آذار بمؤتمر القمة الذي انعقد في شمال اليمن ، وضمّ ممثلين عن اليمنين والسودان والسعودية من أجل إعداد برنامج « للأمن في البحر الأحمر » ، الأمر الذي يعني استبعاد الاتحاد السوفياتي وإسرائيل . وقد صَفَّقَ سياد بري لهذا التعريب للبحر الأحمر ، كما سيصفق في 19 أيار 1977 لطرد المستشارين العسكريين السوفيات من السودان . وعاد عليه دعمه النشيط لكل المساعي المعادية للسوفيات ، بعرض جديد للمساعدة من السعودية .

وأصبح الموقف صعباً جداً بالنسبة للاتحاد السوفياتي عندما تحول النزاع بين الصومال وإثيوبيا الى صراع مسلح . فقد حضر محمد علي سامنتار ، وزير الدفاع والنائب الأول لرئيس الجمهورية ، الى موسكو في 1 حزيران 1977 ، ليطلب علناً من ليونيد بريجنيف امتناع الاتحاد السوفياتي عن تسليح إثيوبيا[1] .

« التكنيك الأنغولي » في القرن الافريقي

قبل اندلاع حرب الأوغادين ، كانت موسكو تسعى للإبقاء على حياد ظاهري بين الصومال وإثيوبيا ، أو على الأقل ، لإخفاء الدعم المُقَدَّم لمنغستو . وكان من الممكن التضحية بإرادة التحرر لدى إرتيريا إذا ما اقتضت ذلك أسطورة المصلحة العليا للاشتراكية . لقد كانت هذه الارادة شرعية في عهد هيلاسلاسي المحافظ والمؤيد لأمريكا . إلاَّ أنها لم تَعُد كذلك في حال معارضتها لدولة اشتراكية ، هي تحررية من حيث تعريفها ، وللممارسة التي أعلنها الاتحاد السوفياتي دائماً فيما يتعلق باحترام وحدة أراضي الدول . ورغم أن الصداقة المتنامية بين الاتحاد السوفياتي وإثيوبيا كانت تعتبر هجومية ، في نظر سياد بري ، إلاَّ أنها لم تكن تتضمن ، كما تؤكد موسكو بتصميم ، أي ضرورة للاختيار بين دولتين صديقتين . ولكن ، عندما بدأ الصومال هجومه في الأوغادين ، إنهار الوهم السوفياتي بامكان الالتزام بموقف الحياد . إن ما يهاجمه الصومال إنما هو إقليم إثيوبي بالرغم من أن كون أغلبية السكان في أوغادين صومالية كان يُعطي بعض الحق لادعاءات الصومال . وكان من أولى نتائج الحرب وضع حدّ لغموض المواقف السوفياتية ذلك أنها قدمت الفرصة للتدليل بطريقة واصحة على تفضيل الاتحاد السوفياتي لأثيوبيا . ولم يكن التعليق السوفياتي على الأحداث خالياً من الفوارق : فالمعتدي هو الصومال ، والاقليم المتنازع عليه يعود لإتيوبيا . وليس هناك أي عذر -

---

(1) البرافدا : 2-6-1977.

حتى ولو كان العذر يتمثل بإرادة السكان الصوماليين بالانضمام ، أي بحق الشعوب في تقرير مصيرها ـ من شأنه أن يُبَرِّر العدوان(1) .

لقد كان هذا الموقف المعادي بحزم للصومال مثيراً للملاحظة لسببين : أولاً ، لأنه في اللحظة التي عُبِّرَ فيها عنه كان سياد بري ما زال يؤكد بأنه ليس موضع اتهام ، لأن صوماليي الأوغادين هم الذين كانوا يقاتلون من أجل استقلالهم ، وأن الأمر يتعلق إذن بصراع من أجل تقرير المصير بين إثيوبيا المتمسكة بالمركزية والشعوب التي تمثل الأقلية . وقد استخدم سياد بري مثال شعب إرتيريا الذي دعمته موسكو باستمرار كشاهد ، بالرغم من أنها تخلت عنه في عام 1977 . وثانياً ، لأن بدايات صراع الأوغادين شهدت نجاحات صومالية لعب فيها السلاح السوفياتي الذي قُدِّم في الماضي للحليف الصومالي دوراً لا يمكن تجاهله . فبفضل هذه التجهيزات تقدم الصوماليون ـ أو رسمياً جبهة تحرير الصومال الغربي ـ بسرعة في الأوغادين وبدوا لبرهة من الزمن أن بمقدورهم السيطرة التامة على الاقليم . وتجاه العداء المُعلَن ، الذي ما زال لفظياً بشكل أساسي ، للاتحاد السوفياتي ، سعى سياد بري ، لفترة من الوقت ، لتجنب القطيعة مع موسكو مخافة التعجيل في الالتزام السوفياتي بالصراع الى جانب الأثيوبيين . وبعد زيارة غير مثمرة لموسكو في الأيام الأخيرة من آب 1977 (2) ، إتجه نحو طلب نجدات خارجية ، في الوقت الذي سعى فيه جاهداً للحفاظ على صلاته مع موسكو . وعندما حَلَّت القطيعة في 13 تشرين الثاني 1977 ـ بإعلان سياد بري عن إلغاء معاهدة الصداقة الموقعة في 1974 ـ كانت ثمرة الوضع العملي غير المواتي للصومال ، والمواقف السوفياتية والصومالية التي لم تكف عن التباعد .

لقد أصبح وضع الصومال غير مواتٍ في بداية الخريف ، بعد الحملة العسكرية الخاطفة التي كان يبدو أنها تُبَشِّرُ بالنصر . فبعد فترة النجاحات الأولية التي أُعلن فيها عن مشروع إعلان استقلال الصومال الغربي ودمجه في الوطن الصومالي ، إستعادت القوات الأثيوبية المبادرة . فقد حققت هذه القوات ، التي كانت تقاتل في أراضيها ، والتي تشجعت بوصول التجهيزات السوفياتية الجديده ، والمستشارين السوفيات والكوبيين ، سريعاً تفوقاً على القوات الصومالية البعيدة عن قواعدها ، والمرتبكة بسبب طول خطوط مواصلاتها ، والمبعثرة جداً من أجل السيطرة على كل الاقليم ، وغير المجهَّزة دائماً بما فيه الكفاية وحتى لو أن « الوحدات » الكوبية ، التي ندَّد سياد بري بوجودها في إثيوبيا كانت لا تتعدى ، في تلك الفترة ـ تشرين الأول 1977 ـ بضع عشرات

---

(1) إزفستيا : 16 -8 -1977 و17 -8 -1977

(2) لم يستقبل سياد بري خلال هده الزيارة من قبل ليونيد بريجنيف وإنما من قبل كوسيجين وغروميكو وسوسلوف ، البرافدا ، 1 -9 -1977

من التقنيين الذين تولوا قيادة الدبابات القادمة من الاتحاد السوفياتي ، فإن التهديد بتدخل أشد وطأة لكوبا ، وذكرى التصعيد الذي حدث في أنغولا ، كان يُثقل الأذهان . وبالفعل فقد بدأ الجنود الكوبيون ، بعد عدة أسابيع ، بالوصول بأعداد ، للالتحاق بالمستشارين الذين كانوا موجودين في الميدان ، الذي ظهر فيه أيضاً يمنيون جنوبيون .

ونتيجة لانزعاجه في الميدان حيث بدأ يخشى إنقلاباً في الموقف استدار سياد بري ـ الذي لم يتلق فقط انتكاسات في الأوغادين ، وإنما كان عليه أيضاً أن يواجه اندفاع القوات الأثيوبية في الأراضي الصومالية ـ نحو الغرب والعالم العربي . وإذا كانت الدول العربية ، أو بشكل أوسع الاسلامية ، المحافظة أو المعتدلة ، كالسعودية وإيران ومصر والسودان ، قد عبّرت عن قلقها إزاء مصير الصومال ، وسعت لتحديد سياسة مساعدة عسكرية مشتركة لهذه الدولة ، فإن غموض الموقف الامريكي ساهم بقوة في تشجيع موسكو على انتهاج سياسة تدخلية متنامية . وقد تفاوضت « الكتلة الاسلامية » التي تشكلت بقيادة السعودية وإيران والباكستان ، مع واشنطن حول سياسة دعم للصومال ، وسعت للحصول من الحكومة الامريكية على موافقة لارسال تجهيزات عاجلة اليه ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ومع ذلك ، فقد طال انتظار جواب واشنطن الذي جاء مخيباً للآمال . فأحياناً كانت الحكومة الامريكية تؤكد رغبتها بتحرير الصومال من الوصاية السوفياتية ، من خلال الحلول محل الاتحاد السوفياتي ، كموردة للأسلحة ، وتطالب باعلان صريح عن فسخ التحالف السوفياتي ـ الصومالي ؛ وأحياناً يعلن الرئيس كارتر ، بالعكس ، أنه يتخلى عن هذا المشروع ويفضل البقاء بعيداً عن حرب الأوغادين . وقد رفض حينذاك ليس فقط تسليم الأسلحة للصومال . بل أنكر أيضاً على حلفائه المسلمين حق لعب دور الوسيط لمثل هذا التسليم . وقد أدى هذا الموقف لاثباط همة الصومال ، وأثار البلبلة لدى الدول المعتدلة في المنطقة ، التي أصبح بإمكانها أن تقيس مدى التقلبات السياسية للرئيس كارتر . صحيح أن حلفاءه في حلف الأطلسي شجعوه على رفضه لمساعدة الصومال ؛ فرنسا لأنها لا تتمنى أن تسيء لوضعها الضعيف جداً في البحر الأحمر من خلال انحيازها لبلد ضد آخر ؛ وبريطانيا ، لأنها كانت حساسة تجاه قلق كينيا التي كانت حدودها تضم أقلية صومالية كبيرة ، والتي لم تكن تريد أن تُشَجِّعها نجاحات الأشقاء في أوغادين على المطالبة بالاستقلال .

من هذه المصالح المختلفة التي كانت تلتقي كلها في نقطة واحدة لتشجع نزعة الانتظار الغربية ، تُستخلص نتيجتان : 1 ـ أن الدول المعتدلة وضعت موضع الشك ، منذ تلك اللحظة ، ثبات وأمان التحالف الغربي . فهل يمكن التحالف حصراً مع هذه الدولة الامريكية الكبيرة التي تتراجع عن التزاماتها ؟ أو التي تتردد في الالتزام ؟ 2 ـ أن

القادة السوفيات فسّروا ، كما فعلوا في أنغولا عام 1975 ، هذا التحول في موقف الرئيس كارتر ، بعبارات الضعف . واستخلصوا من ذلك أن بإمكانهم أن يكونوا الحُكّام الوحيدين في الفراغ الذي اكتشفوه على ضفاف البحر الأحمر .

لقد ذَكَّرَت حرب الأوغادين ، في الكثير من النواحي ، بالوضع القائم في أنغولا قبل عامين ، بالرغم من أن صانعي اللعبة كانوا يتوزعون فيها الأدوار بطريقة مختلفة . فبعد أن تخلّى الاتحاد السوفياتي عنه قبل نحو شهر من فسخه للتحالف ـ أعلنت موسكو منذ 19 تشرين الأول أنها لن تجهز الصومال عسكرياً ، في حين أن المعاهدة لم تلغَ إلاّ في 13 تشرين الثاني(1) ـ وجد سياد بري نفسه معزولاً من كل الجهات. فالجامعة العربية ، التي وهنت عزيمتها بسبب نزعة الانتظار الامريكية ، تخلت عن كل فكرة لتقديم مساعدة نشيطة للصومال ، لكنها سعت للحصول ، بالمقابل ، من الدول الأجنبية على وعد بالبقاء بعيداً عن الصراع . وحاولت منظمة الوحدة الافريقيّة بدون جدوى، كما حدث في أنغولا ، فرض وساطتها السلمية . ففي أواخر الخريف ، حين كان التصعيد جارياً ، لم يكن بإمكان منظمة الوحدة الافريقية إلاّ أن تلاحظ عجزها . ومقابل سلبية أو فشل أولئك الذين كان يمكن أن يهبُّوا لمساعدة الصومال ، نجد هناك ، في نفس الوقت ، نشاطاً لدى المعسكر المؤيد لأثيوبيا ، والذي كان يضم بشكل غريب ، علاوة على السوفيات وحلفائهم الكوبيين ، الأمر الذي كان متوقعاً ، إسرائيل التي قادتها مصالحها الأمنية وعداء العالم الإسلامي ، لأن تقف في صف المدافعين عن منغستو . لقد أبقى الاسرائيليون ، الذين درَّبوا الوحدات الأثيوبية المتخصصة في قمع الارهاب بالمدن ، في إثيوبيا خبراء في قمع حركات التمرد . وبنفس الوقت كانت السفن الاسرائيلية تقوم بأعمال الدورية في عرض السواحل الأثيوبية ، وتفرغ المعدات العسكرية في ميناء مصوع .

إن التدخل السوفياتي ـ الكوبي سيتنظَّم على أساس هذه الخلفية من نصف ـ الدعم ونصف ـ التخلي الذي تبناه أنصار كل من الدولتين المتحاربتين(2)، والذي كان السبب الداعي له يكمن ، بدون أي شك ، في تقلبات مختلف أطراف الصراع ، وفي الصعوبات الهامة التي كان الأثيوبيون يواجهونها ، والتي كانت ناشئة عن تعدد الخصوم الذين كان على إثيوبيا أن تجابههم ، وعن عدم قدرتها على استخدام الأسلحة المُقَدَّمة من الدول الكبرى . فمن إرتيريا الى الأوغادين كان على الجيش الأثيوبي أن ينتشر على كل حدود البلاد تقريباً ، وأن يواجه خصوماً مُجَرِّبين للقتال وكثيري العدد ؛ وكان على منغستو

---

(1) الرافدا : 14-11-1977

(2) أنظر مقالة : سرغييف (Sergneiev) في 15-13 Mejdunarodnaia jizn- 4- 1- 1979- p

أن يُركِّـز جهوده علـى كل جبهة من أجل أن تصبح ضعيفة بشكل حاسم(1) . وبالرغم من حضـور المستشارين العسكـريين السـوفيـات والكـوبيـين لم يتمكن الأثيـوبيـون من التحكُّـم بشكل جيد بالأسلحة ذات المصادر المتنوعة جداً . وكما حدث في أنغـولا قبل عامين ، بالنسبة لخصوم الحركة الشعبية ، فإن تعدد مصادر التجهيزات العسكرية ساهم في تضليل القوات التي تستخدمها . وتوجَّـه منغستو حينذاك الى موسكو وكوبـا ليطلب تكرار الجهد المبذول في أنغولا في إثيوبيا . وشجـع نجاح العمليـة الأنغوليـة ـ سياسيـاً وعسكـرياً ـ بـدون أي شك ، الاتحـاد السوفيـاتي على تـطبيق نفس التكنيك في جبهـة الأوغادين .

فمنذ كانون الأول 1977 بدأ جسر جوي وبحري بدعم القوات الاثيوبية بالتقنيين والوحدات المحاربة والتجهيزات الراقية تكنولوجياً . وفي نهاية 1977 ، احتلت إثيوبيا ، بنوعية الأسلحة التي قدمتها لها موسكو ، نفس المرتبة التي احتلتها دول حلف وارسو ، ومصر الناصرية والهند . وأصبح الاتحاد السوفياتي ، بوضوح ، مَعْنياً بـانتصار منغستـو أكثر مما كان معنياً بانتصار الحركة الشعبية لتحريـر أنغولا ، ووظَّـف مـزيداً من الجهـد وبشكل أفضل من أجل تأمين هذا النصر. وقد تميز الجسر الجوي والبحري الذي استمر نحو شهرين ـ كانون الأول 1977 ـ كانون الثاني 1978 ـ مثل الجسر الذي أمَّـنَ النصـر للحركة الشعبية في أنغولا ، تميز بتعدد الـوسائـل التقنية والسيـاسية المستخـدمة فيـه ، وباتساعه ، وبالأسئلة التي أثارها .

فبالنسبة لتعدد الوسائل لوحظ أن نحو 15% من عمليات النقل العسكري الجوي السوفياتي خُصِّـصت ، في الفترة التي كان فيها التدخل في أوجه ، لرحلات شبه متواصلة إلى إثيوبيا ، في حين كانت السفن السوفياتية والبلغارية تكمل عملها . واستُخدمت في هذه العملية كل طرق المرور الممكنة . فالطائرات كانت تقلع من المطارات السوفياتية في طشقند وجيورجفيسك ، وأيضاً من كوبا ومن المطارات التي يسيطر عليها الكوبيـون في أنغولا . وكانت تطير فوق أراضي بلغاريا ويوغسلافيا(2) وتمر بطرابلس لتصل الى أديس أبابا . كما كانت تطير أيضاً فوق طرق أقل سهولة رسمياً ، فتمر فوق إيران والعراق أو أيضاً فوق أفغانستان وباكستان(3) . وكان الاتحاد السوفياتي يطلب من مختلف هذه الدول الإذن لمرور الرحلات الجوية الضرورية . وكان الإذن يُعطى له أحيـاناً ، لكنـه كان في بعض الأحيان مصدراً لحوادث عديدة ناشئة عن إجبار الطائرات على الهبوط في مطارات هذه الدول أو عن طلب تفسيرات لا نهاية لها ، وذلك عندما كانت سلطات دول المرور

(1) أنظر بيان وكالة تاس المشور في البرافدا 14-8-1977

(2) حول موقف يوعوسلافيا أنظر الفصل الثامن

(3) أنظر : كابلان : المرجع السابق دكره ـ ص . 621

تكتشف ، بشكل مؤكد ، زيف وجهة السفر المُعلن عنها ، أو تمويه الطائرات العسكرية بشكل طائرات تجارية . ولم تؤد هذه الحوادث المتكررة ، في المقام الأخير ، لانقاص فعالية الجسر الجوي ، لكنها أكدت بالعكس ، وكما حدث في أنغولا ، قدرة موسكو التقنية على القيام بمثل هذه العمليات ، وعلى أن تفرض ، على بعض الدول المترددة ، وسواء بموافقتها أم بدون ذلك ، إرادتها باستعمال مجالها الجوي . وتنطبق نفس هذه الملاحظة على الطرق البحرية حيث تصرف الاتحاد السوفياتي كسيد بلا منازع في المضائق وفي قناة السويس . وقد كانت عدن وطرابلس ، في هذا المجال ، المراكز الرئيسية لعبور ولتموين الأسطول البحري السوفياتي بالنفط ، الأمر الذي يبين مدى النفوذ الذي يتمتع به الاتحاد السوفياتي في هذين البلدين .

وإذا كان من المعروف ، منذ تلك الفترة ، كم كان العتاد العسكري المنقول بهذه الطريقة مُعتبراً ، كمياً ونوعياً ، فإن التساؤل حول الوسائل البشرية الموضوعة تحت تصرف أثيوبيا يبقى قابلاً للجدل(1) . فللمرة الأولى ، في مثل هذه الأشكال من التدخل ، يُرسل الاتحاد السوفياتي الى الميدان قادة عسكريين من رتب عالية جداً . فقد أتى الجنرال بتروف (V. I. Petrov) ، القائد المساعد للقوات البرية للاتحاد السوفياتي ، والجنرال بوريسوف (Borisov) (المُكَلَّف حتى ذلك الحين بتنظيم المساعدة العسكرية للصومال) ، والجنرال الكوبي أرنالدو أوشوا (Arnaldo Ochoa) ، للاشراف على القيادة العليا الأثيوبية . كم من الرجال أتى معهم من الاتحاد السوفياتي ومن كوبا من أجل تدعيم الوحدات الأثيوبية(2) ؟ الجواب يختلف حسب المصادر ، لكن من الممكن القبول ، بدون أي شك ، برقم متوسط ، هو على الأرجح ضئيل جداً ، يتراوح بين 10 و15 ألف كوبي مُنَظَّمين في وحدات مقاتلة ، وبضع مئات من السوفيات . لقد أُضيف هؤلاء « المتطوعون » للمستشارين العسكريين من كِلَا البلدين ، الذين كانوا موجودين في الميدان . إن المعسكر الاشتراكي بأسره ، ساهم ، بالحاصل ، في إرسال القوات ؛ ويمكن لأثيوبيا في بداية 1978 أن تفتخر بأنها تلقت المساعدة من « كتائب دولية » نجد فيها ، الى جانب القوات الكوبية الضخمة ، ممثلين عن كل بلدان حلف وارسو ، وعلى رأسهم الألمان .

وإذا كانت الأرقام متغيرة ، فإن أمرين يستحقان هنا أن يُشار إليهما الطابع « الأممي الاشتراكي » الذي أراد الاتحاد السوفياتي بوضوح أن يُعطيه للحملة الأثيوبية . فحلف وارسو ، الذي يضم جماعة من الدول ، والذي لم يظهر حتى ذلك الحين إلاّ في

---

(1) أنظر س. لوغوم (C. Legum) وب لي (B. Lee) : «Conflict in the Corn of Africa», New York, Africana- 1977- p: 95

(2) انترباسيونال هيرالد تريبيون : 27-2-1978

حملة أوروبية ـ تشيكوسلوفاكيا ، 1968 ـ كان حاضراً في الميدان . ومن جهة أخرى ، بدأ يتكون هنا « متخصصون » في التدخل الأجنبي . فالألمان أخذوا على عاتقهم النقل الداخلي والأمن ، والبلغار تحملوا عبء التموين .

إن الجهد المكثف السوفياتي ـ الكوبي في أوغادين لم يدع لسياد بري أي حظ في النجاح بالعملية التي بدأها في ربيع 1977 . ففي آذار 1978 ، أي بعد أقل من عام على بدء الصراع ، كان على القوات الصومالية أن تنسحب من الاقليم بعد أن تلقت فيه سلسلة من الهزائم المفجعة . إن الهزيمة لم تكن فقط عسكرية ، بل كانت أيضاً وبالأخص سياسية . فقد كان على سياد بري أن يعترف ، في 9 آذار 1978 ، بأن وحداته تراجعت الى الصومال ، في حين أنه كان يسعى دائماً للابقاء على وهم أن الحرب يقودها صوماليو الأوغادين لوحدهم ، وأنه لا دخل للصومال بها . وقد أضاف لهذا الاعتراف المتأخر بتدخله بأنه حصل على ضمانة دولية بأن الانسحاب الصومالي سيُعوَّض باحترام الأمن المطلق لحدوده . وبالفعل فإن القوات الأثيوبية لم تدخل الى الأراضي الصومالية ، كما قامت كل الوحدات الأجنبية الموجودة في أوغادين بمغادرته سريعاً[1] . إن قيمة مثل هذه الضمانة ستظهر سريعاً للعيان . فبالرغم من انتصاره في الأوغادين ، بفضل القوات والأسلحة السوفياتية ـ الكوبية ، لم يستطع منغستو أن يتخلص من قلقه لأن الجبهة الارتيرية بقيت غير مستقرة كما في السابق . لقد كان من الواضح ، بالنسبة لموسكو ، أن القوات الأثيوبية كانت غير قادرة في إرتيريا على السيطرة (كما حدث في الأوغادين) على وضع تمردي عام ، من الصعب أن تُطبَّق فيه تقنيات الحرب التقليدية[2] .

وإذا كانت الإرادة السوفياتية في مساعدة منغستو في إرتيريا جلية ، فإن الحرج الذي يرافق هذه الارادة لم يكن أقل جلاءً . لقد كانت موسكو تفتخر منذ أمد طويل بدعمها لقضية حركة التحرر الوطني في إرتيريا ، بحيث لم يكن من السهل عليها القيام بعملية تحول كامل في موقفها . إن هذا الحرج يُفَسِّر الطابع الأكثر اعتدالاً للتورط السوفياتي ـ الكوبي في هذه الجبهة ، والطابع غير الكامل للنتائج التي تمَ الحصول عليها . إن النصائح والتدريب والأسلحة لم تنقص ، بالتأكيد ، الأثيوبيين هنا ، كما في الجبهة الشرقية . وبعد فترة وجيزة من الانتصار المتحقق في الشرق ، نُقلَ الجنرال بتروف ، الذي ساهم كثيراً في هذا الانتصار ، الى أسمرة ، حيث التحق به سريعاً أحد زملائه القادمين من الاتحاد السوفياتي . وقد قام ضباط سوفيات كبار ، تحت إمرتها ، بتدريب الوحدات الاثيوبية ، كما تولى طيارون سوفيات قيادة طائرات الميغ 21 و23 والطائرات المروحية ميل 4 و8 ، في حين نُشِرت قوة كوبية هامة في أسمرة . ومع ذلك ، فإن

---

(1) نيويورك تايمز . 11-2-1978

(2) لوعوم ولي : المرجع السابق ذكره ـ ص 123

الكوبيين ، بخلاف ما حصل في حملة الأوغادين ، لم يشتركوا في المعارك ، واكتفوا بتأمين الحماية للقواعد الجوية . أما التأطير السوفياتي فقد كان هو أيضاً أقل نشاطاً وأكثر تكتماً مما كان بالجبهة الشرقية ، بالرغم من قيامه بتأمين الادارة الاستراتيجية للعمليات . وأخيراً ، فإن « المساعدة الأخوية » كانت أكثر تواضعاً ، فاليمنيون ، المتكتمون هم أيضاً ، كانوا المُمَثِّلين الوحيدين لها . إن هذه المشاركة المحدودة في المعارك تُفَسِّر على الأرجح لماذا لم تكن النجاحات المتحققة في إرتيريا حاسمة . ومع ذلك فإنه عندما كان بالامكان ، في بداية 1979 ، تقويم المساعدة التي قدمتها كوبا وموسكو لمنغستو في هذه الجهة ، لم تكن النتيجة سلبية بدون شك(1) .

لقد تم إحلال السلام في إرتيريا ظاهرياً . فالمدن الكبرى كأسمرة ومصوع خُلِّصت ، وطريق السكة الحديدية بين جيبوتي وأديس أبابا أُعيد للعمل ، ومرفأ عصب عاد تحت السيطرة الأثيوبية . ومنغستو الذي كان ، قبل عام ، قد فقد كل سلطة له في إرتيريا ، أصبح في 1979 ، قادراً على إعادة بسط نفوذه في المراكز الحيوية للإقليم ، وعلى طرق المواصلات . ومع ذلك ، فإن الوضع الذي استتب فيها بعد بَيَّن بوضوح أنه لم يكن هناك ، في التحليل الأخير، غالب حقيقي ولا مغلوب حقيقي . فجبهة التحرير لم تنجح في فرض الاستقلال ، وكان عليها أن تنكفىء نحو بعض المناطق الحدودية من أجل إعادة بناء قواتها ومناوشة السلطات الأثيوبية في عمليات حرب عصابات مستمرة . ومن جهة السلطة ، لم تكن الحقيقة سهلة كذلك . فبالرغم من أن إرتيريا بقيت أثيوبية إلَّا أن الأمن فيها كان مُهَدَّداً باستمرار . وكان على منغستو أن يبقي فيها بصفة دائمة قواتٍ ، كان رجال حرب العصابات يحبطون من معنوياتها . فقد كان على هذه القوات ، من فترة لأخرى ، أن تواجه « هجومات » جبهة التحرير ، التي ، بالرغم من فشلها ، كانت تخلق حالة توتر ، وتُدَلِّل على ضعف نفوذ السلطة المركزية في هذه المنطقة . لقد كان كل شيء يُساهم إذن في تغذية الارادة الانفصالية للشعب الارتيري ، كما يساهم أيضاً في وضع منغستو في حالة تبعية تجاه حُماته السوفيات والكوبيين .

لماذا ، في هذه الظروف ، لم تُقَدَّم له مساعدة أقوى ، تسمح له بتسوية مصير الانفصال مرة واحدة والى الأبد ؟ إن ما يفرض نفسه على الملاحظة في القضية الارتيرية ، إنما هو إجماع المعسكر الاشتراكي على عدم القبول إلَّا بالتزام محدود فيها . فالقضية هنا مختلفة عن قضية الأوغادين . وإذا كان الالتزام ، في الأوغادين ، كلياً فلأن الاتحاد السوفياتي ، بعد فترة من التردد ، اختار بوضوح إثيوبيا ضد الصومال . لقد اعتبر أن

---

(1) جرت الاشارة لمراحل هذا التقويم خلال زيارة منغستو لموسكو في صيف 1978 ـ البرافدا : 7-4-1978 ، وفي الخريف حين زيارة الوفد الحكومي السوفياتي لأديس أبابا ـ البرافدا · 7-11 و21-9-1978

الأمر يتعلق بنزاع بين دول يمكن له فيه أن يختار معسكره ، وأن يحدد المعتدي والمعتدى عليه . أما في إرتيريا فالنزاع ، بالعكس ، كان بين فئات مختلفة من المجتمع الاثيوبي . لهذا اتفق السوفيات والكوبيون ، من أجل إعطاء ميزة لمظاهره السياسية ، على اقتراح حَلّ سياسي ، واستبعاد فكرة حلّ يمكن الوصول اليه بقوة السلاح(1) . إلاّ أن من المهم أن نشير للمسافة التي تفصل هنا بين التفسيرات الكوبية وتلك التي قدّمها الاتحاد السوفياتي . فكوبا تذرعت ، من أجل عدم مشاركتها مباشرة في المعارك ، بتضامنها القديم مع المقاومة الارتيرية . أما الاتحاد السوفياتي ، الذي كان لديه نفس موقف التضامن ، فقد قدَّم ، من أجل تبرير الدعم المقدم لمنغستو ، الحجة القائلة ، بأن أي دولة لا يمكن أن تقبل بقيام تمرد في أراضيها . وبالرغم من أن موسكو وكوبا كانتا تدعوان لحل سياسي - يتمثل بسياسة تنازل لمطالب الاستقلاليين - فإنهما كانتا متفقتان على أن كل حَلّ من هذا النموذج يمر عبر الاعادة المسبقة للنظام ، أي عبر تجريد جبهة التحرير من كل المواقع الاستراتيجية الحساسة

إن ما يمكن أن يُدهش ، بل ويعتبر مضحكاً ، إنما هو الحجة التي تتعلق بالدعم المقدّم سابقاً لحركة التحرير الارتيرية . لقد قبلت كوبا ، الشريك الكامل للاتحاد السوفياتي ، تماماً ، على جبهة الأوغادين أن يصبح حليف الأمس ، أي الصومال ، عدو اليوم . وكان الاتحاد السوفياتي معتاداً على مثل هذه التقلبات عندما يجد فيها مصلحة له . فلماذا لم يُطَبَّق التحول المشؤوم الذي كان الصومال ضحية له على إرتيريا ؟ إن التفسير الأكثر قبولاً هو أن الاتحاد السوفياتي ، في عام 1978 ، بلغ بشكل واسع الأهداف التي كان يسعى لها في القرن الافريقي ، وخزّن المكاسب ، وقدّر بدقة الجهد الضروري للإبقاء على سلطة منغستو في هذا الاقليم ، بحيث لم تكن هناك حاجة للمبالغة في إنفاقاته . وعلاوة على ذلك ، لم تكن إرتيريا تهم الكثير من الناس على الصعيد الدولي ، فالولايات المتحدة قلّما اهتمت بها . ولهذا لم يكن منغستو بحاجة لمساعدات كبيرة فيها .

إن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في الأزمة الأثيوبية كان هاماً جداً ، لأنه يوضح تطور السلوك السوفياتي والتحليل السوفياتي للأوضاع .

فبعد أن أعلنت ، في الفترة الأولى ، فترة بدايات حرب الأوغادين ، أنَّ الصومال سيُجهز بالأسلحة ثم قامت فيما بعد ليس فقط بالتراجع عن وعدها ، وإنما بالضغط أيضاً على حلفائها الغربيين والمسلمين من أجل البقاء بعيداً عن الصراع ، قام الرئيس كارتر بعملية تحول سياسي جديد في أواخر عام 1977 (2). فبعد أن اطلع

---

(1) كانلان المرجع السابق ذكره ص 630

(2) الواشنطن بوست : 5-3-1978

باندهاش على مدى التدخل السوفياتي ـ الكوبي الذي كان يكـرر ، على نـطاق أوسع ، العملية الأنغولية ، لم يعُد بإمكان رئيس الولايات المتحدة الاستمرار في تجاهل الضغوط التي مُورست حينذاك عليه . لقد أثبت له مستشاروه أن العملية الأنغولية لم تكن « مجرد حادث عابر » وإنما هي نقطة انطلاق لاستراتيجية سوفياتية من طراز جديد: استراتيجية التدخل المكثف في أمكنة بعيدة وبوسائل خفيفة . إن المزايا الجوهرية ـ قواعد ، ووسائل ضغط عـلى النظم المدعومـة أو المُستحدثـة ـ التي سيجنيها الاتحـاد السوفيـاتي من هذه الاستراتيجية هي مزايا مؤكدة بشكل واضح . لقد أشار المستشارون الامريكيون الى أن ميزان القوى بين الشرق والغرب سيتأثر من جرائها . لقد أصبح على الرئيس كارتر أن يُدخِل مفهوم **ترابط القوى** ، العزيز على المُنظِّرين السوفيات ، في حسابـاته . ولم يكن المحيطون به فقط هم الذين يُلِحُّـون عليه لادراك الوضع المتحوّل . فالرئيس الامريكي كان محاصراً حينذاك بالطلبات المتكررة لحلفائه المعتدلين في الجامعة العـربية ، ولايـران والصين التي عادت ، بعد وفاة ماوتسي تونغ ، للاهتمام بالقضايا الـدولية . إنَّ البعـد المضـاعف للنشاط السـوفياتي في إثيـوبيا لم يكن يخفى عـلى أي من الـدول التي عبّـرت حينذاك عن قلقها فالآثار الاقليمية لهذه السياسة زادت ، بالفعل ، من حدة خطورة النشاط السوفياتي في إفريقيا بما له من مغزى استراتيجي ـ القدرة السوفياتية على التصرف كقـوة عالميـة . فمن كان يستـطيع ، عـلى ضفاف البحـر الأحمـر ، أو من بـين الـدول الأوروبية ، أن ينظر بعين صافية للتغلغل السوفياتي في هذه المنطقة الحاسمة بالنسبة لأمن الدول المطلة على سواحله أو القريبة منه أو بالنسبة للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الغربية ؟ لقد أسهم الطابع الفجائي للتغلغل السوفياتي في إثارة القلق . صحيح أن الاتحاد السوفياتي كان موجوداً منذ عدة سنوات في الصومال ، لكن الجامعة العربية ، والتضامن الاسلامي ، وقـوة العربيـة السعوديـة ، كانت تشكـل أثقالاً مـوازنة للنفـوذ السوفياتي الكبير في هذا البلد(1) . أما تغلغله في إثيوبيا ، المعزولة عن العالَم الاسـلامي والجذرية في اختيـاراتها السيـاسية الـداخلية ، فبـدا ، بالعكس ، وللوهلة الأولى أكـثر تبشيراً بالخير . إن ضخامـة الوسـائل التي وضعهـا الاتحاد السـوفياتي في خـدمة الحملة الأثيوبية ـ قيل ، دون أن يُبَرهَن على ذلك ، أن الماريشال أوستينـوف أتـى شخصياً الى أديس أبابا في فترة الذروة من التدخل ـ تشهد على الأهمية الاستثنائية التي أولتها موسكو لأثيـوبيا . وأخيـراً ، فقد كـانت هناك حجـة أخيرة تُغَـذّي الشغف الذي أحـاط بهذه الأزمة . فبعكس ما حصل في أنغولا ، حيث دعم الاتحاد السوفياتي تدخلاً كوبياً ، كانت

---

(1) أنطر · د. البرايت (D Albright) ، «The U S.S R. and Subsaharan Africa ın the 1980 ıes», Pra-ger- 1983- p 128 '

وريتشارد رمنيك (Rıchaıd Remnek) في دونـالدسـون (R. H. Donaldson) «The Sovıet Unıon and the third world - Successes and faılures» - Boulder, Colo , Westvıew, 1980, p 135- 149

إثيوبيا ، بكل تأكيد ، الأرض المميزة للاتحاد السوفياتي ، ولم تكن كوبا حاضرة هناك إلّا من أجل تقديم المساعدة للمخططات السوفياتية .

وبالرغم من الضغوط ، والبديهيات ، كان رد الفعل الامريكي ، طوال الأزمة ، يفتقد للانسجام وللفعالية . لقد سعت الحكومة الامريكية ، بدون شك ، وبعد انقضاء فترة اللامبالاة ، لكبح جماح النشاط السوفياتي ، وذلك من خلال تنبيه موسكو علناً لاهتمامها بأمن الصومال ،واحتجاجها على انتهاكات السوفيات للمجالات الجوية المحظورة أثناء قيامهم بالجسر الجوي .

وفي عام 1978 ، عندما أصبح مصير الأسلحة غير مواتٍ بشكل واضح للصومال ، ضاعف الرئيس كارتر من مبادراته الدبلوماسية الساعية للتوصل لحل سلمي . فدعا لاجتماع الدول الأعضاء في حلف الأطلسي ، في كانون التاني 1978 ، بواشنطن ، للتباحث في شروط التوصل لمثل هذا الحل ؛ ووجه النداءات للاتحاد السوفياتي ؛ ولمنظمة الوحدة الافريقية من أجل تنظيم حل سلمي للأزمة ؛ ووجه تحذيرات لإثيوبيا من نتائج هجوم ضد أراضي الصومال . لقد سعى الرئيس كارتر ، بذلك وبدون شك ، لتوفير ضمانة دولية للصومال ، وأمِلَ بذلك أنْ يُؤَمِّـن الأمن له . لكن هذه المساعي ، والارادة الطيبة التي ألهمتها ، بقيت دون جدوى تجاه الالتزام النشيط والثقيل للاتحاد السوفياتي في إتيوبيا . ولم تقترح السلطة التنفيذية الامريكية في أي لحظة جهداً عسكرياً لصالح الصومال . وعندما توجه بالنداء إلى إثيوبيا ، وطلب اليها عدم انتهاك الحدود الصومالية اكتفى رئيس الولايات المتحدة بالقول بأن هذا الانتهاك سيشكل حدثاً خطيراً جداً في نظر الولايات المتحدة . لقد كان التهديد بالفعل غير دقيق ، وأكد العزلة الواقعية للصومال . وعلاوة على ذلك ، فقد كان الحل الذي اقترحه الرئيس كارتر ـ إنسحاب القوات الصومالية من أوغادين ، وانسحاب كل القوات الأجنبية ، والاعتراف بالحدود القائمة ـ مُستلهماً جزئياً من منغستو . فقد وضع هذا كشرط مسبق لكل الترام باحترام وحدة الأراضي الصومالية انسحاب القوات الصومالية أولاً من أوغادين ، كما اشترط وجوب قبول الصومال بالحدود القائمة ، أي تلك التي ندمج إقليم أوغادين ، الذي يسكنه صوماليون ، في إثيوبيا .

أما التعويض الذي طالب به سياد بري ورئيس الولايات المتحدة مقابل التنازلات التي يجب على الصومال أن يقدمها أولاً ، فكان يتمثل بانسحاب القوات الأجنبية ، أي السوفياتية والكوبية . وإذا كانت موسكو وأديس أبابا قد قبلتا بسرور الالتزام بما جاء في النقطة الثالثة ، أي بعدم اجتياح الأراضي الصومالية . فذلك لأن هذا الوعد لم يكن يُكَلِّفهما شيئاً . أولاً لأن منغستو وحلفاءه كان عليهم الاهتمام بأمر إرتيريا المتمردة ، ولأن دخولهم في صراع يمتد للأراضي الصومالية سيكون ، في هذه الظروف ، عملاً

أحمقاً . وزيادة على ذلك ، كان الاتحاد السوفياتي حريصاً دائماً على حفظ صورته كدولة مسؤولة ، تحترم حدود الدول القائمة . فبقدر ما كان بإمكانه أن يُبرِّر إرادته بأن يهب لنجدة منغستو في أوغادين ـ الجزء الذي لا يتجزأ من الأراضي الأثيوبية والذي كانت تُعَسْكِرُ فيه الجيوش الصومالية ـ بقدر ما كان من الصعب عليه دعم اجتياح حليفه الأثيوبي للصومال . لقد كان هذا صعباً على صعيد المبادىء ، وتجاه الجامعة العربية والعالم الاسلامي . إن المراهنة ـ المتمثلة بالاحتلال الصعب للصومال ـ لم تكن تساوي في شيء مثل هذه الأخطار . خاصة وأن بند احترام الحدود القائمة كان مواتياً قبل أي شيء لإثيوبيا . فهو يتضمن أن يتخلى الصومال للأبد عن الأمل باستعادة إقليمٍ تسكنه أغلبية صومالية . إن الحساب الامريكي كان هنا حساباً على المدى القصير . فخشية حدوث تحرك لقوات منغستو باتجاه الصومال ، قَلَّل الرئيس كارتر من تقديره للصعوبات العامة التي كان هذا يتخبط فيها في بلاده ، وضمن له ، بالنسبة للمستقبل ، استمرارية سلطته على إقليم أوغادين ، هذه السلطة التي كان الصومال يرفضها . كذلك كان من باب الحساب القصير المدى ، الذي كانت خِفَّتُه تُبهر النظر مباشرة ، ما جاء في البند الثاني المتعلق بانسحاب القوات الأجنبية . فالاتحاد السوفياتي وكوبا لم يَعِدَا في أي لحظة بسحب قواتها ـ أما الشركاء الآخرين في « الكتائب الدولية » فلم تكن هذه المسألة مطروحة بالنسبة لهم أبداً ـ.

وهكذا ، ومن أجل التوصل الى إتفاق يخفي ما هو أساسي ـ غياب الولايات المتحدة في أزمة سياسية خطيرة تصيب منطقة حاسمة استراتيجياً ـ فرض الرئيس كارتر على سياد بري إنسحاباً بلا مجد ولا ضمانات حقيقية . وبانسحابه ضمن هذه الشروط ، اعترف سياد بري بوجود قواته في إثيوبيا ، وأضفى طابعاً شرعياً على الأطروحة السوفياتية بشأن « العدوان » الصومالي . وزيادة على ذلك ، فعندما أكد أنه حصل على ضمانة أمريكية لانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة ، كان سياد بري ضحية لوهم : فقد كَذَّب الاتحاد السوفياتي سريعاً هذا الوهم ، بتوجيهه لجهوده نحو أرتيريا ، بدل التعبير عن أدنى نية له بتخفيف نشاطاته في إثيوبيا . فالاتحاد السوفياتي الذي التزم بقوة في هذه البلاد ، لم يقطع صلاته مع الصومال ليخرج من هذا الموقف بدون تحقيق أي مكسب . لقد كان من السذاجة الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي سيقبل بسحب قواته من بلاد يؤمن له وجوده فيها الوصول للبحر الأحمر والنفوذ فيه . إن من غير الممكن الشك بأن رئيس الولايات المتحدة كان بمثل هذه السذاجة .

إنَّ تفسيراً أكثر معقولية لسلوكه يكمن في رغبته بإرضاء أولئك الذين طلبوا اليه عدم ترك الصومال لوحده في وجه القوة السوفياتية ؛ ولكن في نفس الوقت ، في عدم قبوله بأخطار التزام حقيقي ، ووجوب الاكتفاء بحلول شكلية تُعطي ، في المقام الأخير ، كل المزايا للمعسكر الخصم .

تغلغل بتكاليف قليلة

هل كان السلام السوفياتي ، الذي تتضمنه وساطة كارتر ، يمثل بـالنسبة لـلاتحاد السوفياتي انتصاراً كاملاً ؟

لقد طُبعت نهاية السبعينات ، بدون أي شـك ، بتغير في التـوازن الاستراتيجي الاقليمي والعالمي ، احتلت فيه المغامرة الاثيوبية مكاناً بارزاً فحتى عام 1977 ، لم يكن الاتحاد السوفياتي حاضراً في القرن الافريقي إلاّ من حلال حليف كان أكثر فأكثر تردداً في إعطائه مكانة فريدة في نظام تحالفاته ، إصافة لانغلاقه أمـام نفوذه السيـاسي إن هذا التضييق الدائم هو ما كان يميز التحالف بين الاتحاد السوفياتي والصومال . لقد ساهم كل شيء ، بالفعل ، وعلى مَرِّ السنين ، في قَرْضِ الصلات التي لم يكن باستطاعة معاهدة الصداقة ، لعام 1974 ، أن تكفي لضمانها(1) . فالدول الاسلامية المجاورة لم تقبل مطلقاً أن تندمج دولة يسكنها مسلمون ، وتنتمي للعالَم الثقافي العربي ، كليـاً في نظام تحـالف مُعارض لها لقد وعى الاتحاد السوفياتي دائماً المسافة التي تفصله عن الصومال ، ولهذا فإن الصلات التي عقدها معه كانت لأسباب ظرفية ، وضمن أفق توسع باتجـاه أهداف حاسمة أكثر . إن الهدف الذي يحتل مكان الصدارة بالنسبة للاتحاد السوفياتي كان دوماً إثيوبيا ، البلد الـذي يقع عـلى مفترق الـطرق بين العـالَم الافريقي ، والعـالَم العربي ، والذي يمكن فيه بشكل ملائم تـنظيم الصغوط أو التـوسعات . لقـد سمحت المغامـرة الاثيوبية في 1977 -1979 للاتحاد السـوفياتي ببلوغ مـا كان يشكـل بلا جـدال ، وضمن نظراته البعيدة المدى ، هدفاً ثابتاً . إن التعلغـل في إثيوبيـا ، الذي تحقق في حَمْـأةِ ثورة سياسية جذرية ، تعلن تبنيهـا للايـديولـوجية المـاركسية ـ اللينينيـة ، يُمثّـل أيضاً مـزايا كبيرة . فهناك القليل من بلدان العالَم الثالث التي توفرت فيها للاتحاد السوفياتي مثل هذه الحظوظ لقد أقام منغستو ، من تلقاء نفسه ، نظاماً سياسياً وأيديولوجياً ، يضعه على الفور داخل دائرة التبعية السوفياتية .

لقـد التقى الاتحاد السـوفياتي في كـل الأمكنة الأخـرى تقريبـاً بقوى مُقـاوِمـة ، أيديولوجية وثقافية ، كالاسلام ، والعداء للشيوعية ، والارادة القومية . أما في إثيوبيا ، فقد كانت هذه العوامل غائبة ، أو على الأقل خفيفة جداً . فالثقافة المسيحية ، أولاً ، التي تُعطي قيمة سامية للفرد كانت تقدم حججاً أقل من الاسلام في معارضتها للنـظام الأيديولوجي الكلي المتمثل بالماركسية . والسياسة التي اتبعهـا منغستو ، والقـائمة عـلى تدمير النخبة والرعب ، كانت ثانياً تمهّـد الطريق لأي نظام فكري ؛ وأخيراً فإنَّ الاتحاد

(1) حول فسخ المعاهدة السوفياتية الصومالية ، وطرد المستشارين السوفياتي ـ أنظر . تصريح تاس في 16 -11 -1977 في الرافدا 16 -11 -1977

السوفياتي استطاع أن يُقدِّم نفسه كضامن للمصالح القومية الاثيوبية . إن حظه هنا ، وسواء في أوغادين أم في إرتيريا ، يكمن في أن وحدة أراضي اثيوبيا هي التي كانت قيد اللعبة . فبدعمها لأطروحة وحدة أراضي الدولة الاثيوبية ـ حتى ولو حصل هذا الأمر متأخراً ـ التقت موسكو ، في هذا الميدان على الأقل ، بطموحات القسم الأعظم من سكان البلاد . وأخيراً ، فإن الاضطرابات المستمرة في المناطق المضمومة كانت تضع منغستو في موقف ضعف فبدون الدعم السوفياتي ، وبدون التوريدات الثابتة للتجهيزات كان من الصعب على نظامه أن يجابه مناوشات مختلف حركات المقاومة .

هل يعني هذا القول أن الاتحاد السوفياتي عسكر ، هذه المرة ، في مواقع حصينة ؟ وأنه ليس عليه أن يخشى في أديس أبابا تحولات من النمط المصري ؟ إن هناك بالفعل ، الكثير من الظلال في هذه اللوحة . هناك أولاً منغستو نفسه وأسلوبه في الحكم(1) . فالثورة وقطيعاتها هي التي فتحت أمام الاتحاد السوفياتي أبواب إثيوبيا . فإذا ما غاب منغستو ، فلن يكون لدى الاتحاد السوفياتي أي ضمانة بأن خليفته سيحافظ على اختياراته . إن الكثير من الأمثلة الحديثة ـ في مصر وفي إفريقيا السوداء ـ تقنع الاتحاد السوفياتي بالخطر المتمثل بالارتياح لمواقع مرتبطة بشخص أو باختيارات زعيم سياسي . إن العالم الثالث بدون شك يتميز ، تقريباً في كل مكان ، بواقع أن السياسات فيه تقرَّر من قبل ذاك الذي يوجد في قمة السلطة ، وأنها لذلك تكون غير ثابتة . والاتحاد السوفياتي ليس هو الوحيد الذي يكسب أو يخسر الحلفاء ، نتيجة لتغير القادة . وقد ترافق عدم ثبات التحالفات(2) ، في إثيوبيا بالقلق الذي يمكن أن تثيره السياسة الداخلية لمنغستو . فقد حافظت هذه السياسة ، العنيفة كلياً ، على الهدوء في المجتمع بواسطة الرعب وحده ، ودون أن يساهم أي عنصر إيجابي في ذلك . وقد حَثَّتْ الصعوبات الاقتصادية المتنامية منغستو على الاستجابة للحاجات غير المُلبَّاة بمزيد من العنف .

وفي نهاية السبعينات لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفياتي إلاَّ أن يلاحظ حقيقة قليلة الجاذبية . لقد دعم حكماً طغيانياً متخفياً في ثنايا العلم الأحمر ؛ ولكن خلف العلم ، لم يكن هناك أي شيء يُذكَر بالشيوعية أو بتنظيم سياسي(3) أو بمشروع اقتصادي واجتماعي . هل يمكن للظل المرعب لمنغستو أن يحلّ لمدة طويلة محل نظام سياسي غير موجود ؟

---

(1) حول الخلافات بين منغستو والاتحاد السوفياتي بشأن التنظيم السياسي ـ أنظر البرافدا : 18 -11 -1978

(2) وقعت المعاهدة السوفياتية ـ الاثيوبية في تشرين الثاني 1978 ـ أنظر البرافدا : 15 و27 -11 -1978

(3) لم يتأسس حزب طليعي في اثيوبيا إلاَّ في 15 -9 -1984 ، وقد حضر رومانوف (G. Romanov) ، عضو المكتب السياسي ، اجتماع التأسيس على رأس وفد للأحزاب الشقيقة ـ تاس : 15 -9 -1984 ـ حول تطور العلاقات السوفياتية ـ الاثيوبية على أثر هذا الحدث ، والمساعدة الاقتصادية المتنامية للاتحاد السوفياتي ـ أنظر . البرافدا ٠ 1 -11 -1984 ، و3 -11 -1984 ـ وأزفستيا . 21 و23 -11 -84

إن فقدان الصومال يمكن أيضاً أن يُحسب من بين خسائر هذه المرحلة ، بالرغم من أن فقدانه كان ، منذ أمد طويل ، مُدْرَجاً في أساس العلاقات السوفياتية ـ الصومالية . لكن هذه الخسارة تكرس أيضاً فشلاً مُضَاعفاً فالاتحاد السوفياتي أثبت ، في هذه المناسبة ، أنه كان غير قادر على أن يقدم خدماته كوسيط بين دول المنطقة ، وعلى أن يقترح حلولاً تسمح بتجاوز الصراعات الاقليمية وبتنظيم كيانات إقليمية جديدة إنطلاقاً من هده الصراعات . إن فشل مشروع اتحاد القرن الافريقي الذي دعت اليه موسكو يُظهر جيداً أن التقدم السوفياتي لا يمكن أن يتحقق إلاّ في جو الصراعات ، ومن خلال المراهنة على دولة ضد أخرى أو التحالف مع هذا الطرف أو ذاك ، الأمر الذي يستبعد كل وضع إحتكاري في المنطقة . أما الفشل الثاني الذي لا يقل أهمية فهو الذي كَرَّسه التقارب بين الصومال والدول المعتدلة في المنطقة ـ كالسعودية وإيران ، ومصر والسودان .

لقد بدأ نوع من التحالف الاقليمي يرتسم حينذاك ، ويستمد صلابته من الرغبة في تأمين الأمن الاقليمي ضد الدولة الأجنبية التي اعتُبرت الأكثر تهديداً في الوقت الراهن ، أي الاتحاد السوفياتي .

لكن الاتحاد السوفياتي لم يكن الوحيد الذي عليه أن يُدخِل في حسابه أفكاراً تشاؤمية[1] . فكم كان أكثر مرارة ، في تلك اللحظة ، كشف الحساب الامريكي ! فلو تأمل الرئيس كارتر ، في ختام عهده ، خارطة للمنطقة ، لكان بإمكانه أن يقيس مقدار سياسة الهزائم التي اتبعها . لقد سيطر الاتحاد السوفياتي على أكبر بلد في القرن الافريقي . وكم كان مرفأ مصوع وعصب أكثر أهمية من بربرة ومقديشو . لقد سعى الاتحاد السوفياتي دوماً للسيطرة على بلاد تفتح أمامه أفاقاً متعددة للعمل ، وليس مجرد طريق واحد . إنها حالة إثيوبيا ، التي يمكن انطلاقاً منها ، ومن خلال البحر الأحمر ، ممارسة ضغط على الدول المعتدلة في الشرق الأوسط والخليج ، والتي يمكن للاتحاد السوفياتي أن يأمل يوماً بمد نفوذه منها الى جيبوتي ، وبالتقدم أخيراً نحو إفريقيا السوداء . في هذا الصدد كان الصومال يعرض آفاقاً أقل ، ولم يكن لديه من قيمة غير السماح للاتحاد السوفياتي بأن يكون حاضراً في البحر الأحمر ويمكن للرئيس كارتر أيضاً أن يضيف لهذا الميزان السلبي عنصراً سياسياً حاسماً ! فالدول المعتدلة التي ارتبطت بالسياسة الامريكية والتي شكلت في الشرق الأوسط والخليج متراساً في وجه تقدم الاتحاد السوفياتي

---

(1) أنظر م اوتاواي (M Attaway) . «Soviet and American influence in the horn of Africa - New -York Praeger - 1982

ـ ومساهمة ب هنز (P Henze) في مؤلف والتر لاكور (W Laqueur) . «The pattern of Soviet Con- duct in the third - world»- New York Paerger - 1983- p 150- 186

ـ كالسعودية وإيران ومصر ـ كان لديها كل الوقت للتفكير بعدم إتّساق هذه السياسة ، وبأخطار الانحياز للولايات المتحدة . لقد زعزعت هزيمة الفيتنام الثقة العامة في قوة الولايات المتحدة ، وفي قدرتها على دعم حلفائها بشكل فَعّال وثابت . وفي عام 1978 ، ساهمت أحداث اثيوبيا في نسف يقين حلفاء واشنطن في أنهم يستطيعون ، في حالة أزمة ما ، أن يستندوا على دعم حاميتهم الكبرى . مقابل هذا النفوذ المخدوش وهذه القوة غير المُسْتَعملة ، كان النشاط وروح القرار ، اللذين عَبَّرت عنهما موسكو ، يغذيان الشكوك ، ويحضّران الطرق لإعادة تقويم الالتزامات .

وإذا كان على الإتحاد السوفياتي ، في نهاية العقد ، أن يوازن رضاه ببعض الأفكار المتعقلة حول استقرار مكتسباته ، فإنه يستطيع مع ذلك ، في كشفٍ عام ، أن يعتبر نفسه راضٍ جداً ، حين يضيف لهذا الكشف مدى الأخطار التي تجنبها ، وحجم المزايا التي وَفَّرهاً له تطور تكنيك التدخلات العسكرية .

ففي فصل الأخطار ، لاحظ الاتحاد السوفياتي أنه إذا أحسن اختيار اللحظة والظروف التي يتدخل فيها ، فإن الأخطار ستكون ضئيلة جداً ، إن لم تكن معدومة . إن من الواضح أن التحذيرات التي أطلقتها الحكومة الامريكية أثناء التصعيد الذي حدث في كانون الثاني 1978 ، كانت في نظر موسكو مجرد عبارات شكلية موجّهة بشكل خاص من أجل تغطية تردد وسلبية الرئيس كارتر . وكما في أنغولا ، اعتبر الاتحاد السوفياتي أن الولايات المتحدة كانت خارج اللعبة وأن أي رد فعل دولي رصين لن يأتي ليعاكس مخططاته .

إنَّ الأخطار ، إذا ما وُجِدَتْ ، ستكون في القارة الافريقية   ولقد كان سن المحتمل أن تكون حقيقية فيما لو تَنَبَّهت الدول المجاورة للقرن ، أو حتى منظمة الوحدة الافريقية ، لأن الاتحاد السوفياتي إعتاد على المناورة في قارتها بحرية كما يفعل في منطقة نفوذه بأوروبا الشرقية . ولكن هنا أيضاً كانت الحسابات السوفياتية دقيقة ، لأن الاتحاد السوفياتي كان يعلم ، أكثر مما كان الحال في أنغولا ، بأن القضية التي كان يُدافع عنها كانت تَضَعُهُ في وضع آمن جداً. فالدول الافريقية ومنظمتها اختارت، من أجل أمنها المشترك ، إعتماد فكرة **عدم المساس بالحدود** . ولو أن الاتحاد السوفياتي لم يكن قد غيَّرَ حليفه أثناء الطريق ، ولو أنه بقي مرتبطاً بالصومال ، لكان موقفه تجاه منظمة الوحدة الافريقية صعباً سواء في أوغادين أم في إرتيريا . فلو دافع الاتحاد السوفياتي ، في الحرب الصومالية ـ الاثيوبية ، عن الأطروحة الصومالية ، لكان وجد نفسه في تعارض مع منظمة الوحدة الافريقية ، ومع زعمه الخاص باحترام وحدة أراضي الغيردائماً ؛ وهو الزعم الذي كُرِّسَ منذ عام 1977 في الدستور السوفياتي ، في فصل المبادىء التي تفوم عليها سياسته الخارجية .

لقد استغل الاتحاد السوفياتي ، في إرتيريا ، ولمدة طويلة ، طبيعته المزدوجة ، وتذرَّع في هذه الحالة بواجباته النوعية كمدافع عن حركات التحرر الوطني في البلدان النامية . ولكن في سنوات 1970 ، وغداة التوقيع على الصك الختامي في هلسنكي حيث قَدَّمَ الاتحاد السوفياتي نفسه بحزم كدولة من النمط التقليدي ، كان التذرع بمثل هذه الطبيعة الثانية قليل الملاءمة ، لأنه يُزعج ويُقلق كل الدول ذات الحدود المتنازع عليها ، والتي تضم سكاناً يطالبون بالانفصال . لقد تخلص الاتحاد السوفياتي ، بتغييره للحليف ، ودفعة واحدة ، من هذه الصعوبة ، ووجد نفسه متفقاً مع فلسفته الرسمية ومع متطلبات الدول الافريقية . واستطاع ، في الأوغادين كما في إرتيريا ، أن يؤكد أنه إذا التزم بتدخل عسكري ثقيل ، فلأن وحدة أراضي إثيوبيا كانت مُهدَّدة من قبل معتدٍ خارجي ، هو الصومال ، ومن قِبَل الانفصالية الداخلية للأريتريين . وبتدخله اعتباراً من ربيع 1978 في أرتيريا ، بشكل أخف بكثير مما حصل في الأوغادين ، قدَّم البرهان على أنه يكتفي ، حين يتعلق الأمر بصراعات داخلية ، بمساعدة حليفه على إعادة النظام ، ودون أن يحلّ محلّه في ذلك . وقد بَرَّر فيها بعد الإبقاء على المستشارين ، والإرسال المستمر للأسلحة ، بطلبات المساعدة التي قَدَّمَها منغستو ، الذي يواجه تمرداً مُقَنَّعاً يتلقى مساعدة دائمة .

وبدل قيامه بالدفاع عن فعاليته ، بادر الاتحاد السوفياتي ، المدعوم بموقفه المطابق لمطالب منظمة الوحدة الافريقية ، لاتخاذ موقف المُتَّهِمْ . فالمعتدي الصومالي ، وأصدقاؤه العرب الذين يسعون لتفتيت هذه الدولة الافريقية ليسوا ، في الواقع ، كما يقول ، إلاَّ أدوات الامبريالية الغربية ، التي أُبعِدَت عن المنطقة ، والتي تحاول بذلك العودة إليها . إن هذه الحجة السوفياتية ، التي تضع الولايات المتحدة ، التي لم تُشْفَ بعد من الصدمة الفيتنامية ، في وضع المُتَّهَم ، تتميز أيضاً ، بنظر رؤساء الدول الافريقية الذين تُقلقهم النزعة المتطرفة لمنغستو ، بتخفيفها من أهمية الروابط الايديولوجية التي يمكن أن تُوحِّد بين موسكو وأديس أبابا . إن ما تستهدف الأسلحة والقوات السوفياتية الحفاظ عليه ، إنما هو ، كما تدَّعي موسكو ، وحدة أراضي دولة سيدة ، هي إثيوبيا ، التي تُهددها التمردات الداخلية والغزو الخارجي . إن التصاريح الرسمية السوفياتية لم تُشِرْ أبداً للنظام الذي يقول عن نفسه أنه شيوعي ، ولا لتضامنه الايديولوجي مع الاتحاد السوفياتي . إن الاتحاد السوفياتي يريد بذلك أن يُقدِّم نفسه كضامن للأوضاع التي تزعم منظمة الوحدة الافريقية أيضاً أنها تضمنها ، وبالتالي كدولة تحترم سيادات الدول ، وتزعم أنها تقف على النقيض من الولايات المتحدة ، المُتَّهَمة بتوجيه سياساتها وفق تطلعات أيديولوجية وشخصية . إن حظ الاتحاد السوفياتي في العملية الاثيوبية مُستمد من هذا الوضع الدولي المواتي له . كما أنه مُستمد أيضاً من الشلل الذهني للمسؤولين الامريكيين العاجزين عن تفكيك منطق الخطاب السوفياتي ،

والذين يقبلون بهذا التوزيع للأدوار الذي يلبسون فيه ، مرة أخرى ، الوجه القبيح .

وهكذا أتقن الاتحاد السوفياتي ، في 1978 ـ 1979 ، في أثيوبيا ، تكنيك التدخل العسكري الذي أوضحه قبل ثلاث سنوات في أنغولا . وإذا ما استطاع أن ينطلق في هذه العملية ـ إن البحر الأحمر منطقة حساسة استراتيجياً أكثر بكثير من السواحل الأطلسية لأفريقيا ، الأمر الذي يتضمن مقدماً مزيداً من مخاطر ردود الفعل الاقليمية والعالمية ـ فذلك لأنه أصبح ذا خبرة في الوسائل الضرورية ، وفي مقدراته التقنية ، وأيضاً في ردود الفعل المتوقعة وقدرته على تقويمها بدقة وإتقائها . وعلاوة على الخبرة المكتسبة في الماضي القريب في الطرف الآخرمن إفريقيا ، يمكن للاتحاد السوفياتي أن يعتمد، في اثيوبيا ، على المزايا التي توفرها له سيطرته على أنغولا . لقد كان الكوبيون موجودين بالفعل على الأرض الافريقية ، كما أن قسماً من القوات الكوبية التي أتت لتقاتل في الأوغادين نُقِلَت بكل بساطة من أنغولا الى أثيوبيا . إن هذا الانزلاق للقوات في داخل المجال الافريقي ساهم في تبسيط الموقف ، وفي إخفاء مدى المشاركة الكوبية . وكما في أنغولا ، تَذَرَّع الاتحاد السوفياتي في إتيوبيا بنداء المساعدة الذي أطلقه حليف مُهَدَّد ؛ ولكن ، بخلاف ما حصل في أنغولا حيث كان عليه ، أثناء تدخله ، أن يُؤَمن الشرعية للحركة الشعبية ، كانت الحكومة الشرعية في إثيوبيا ـ حكومة منغستو ـ موجودة بالحقيقة ، كما كانت كذلك الأرض المُهَدَّدة بالانفجار إن الحجة المُبَرِّرة للتدخل كانت إذن سهلة التفصيل في عام 1978 ، أكثر منها في عام 1975 . وكما في أنغولا ، وضع الاتحاد السوفياتي في خدمة تدخله التحالفات أو الروابط المعقودة في الماضي من أجل تأمين تحليق الطائرات وعبورها لبعض الدول . وقد أضيفت، أنغولا بالذات في 1978 ، لقائمة الدول الصديقة المعروفة سابقاً .

إن هذا يُثبت كيف وَسَّع الاتحاد السوفياتي ، من مرحلة لأخرى ، وسائل عمله . فكما في عام 1975 أيضاً ، سمح تدخل عام 1978 باحداث توازن في الأحكام المُغَالية حول الفشل أو الخيبات التى لقيها الاتحاد السوفياتي في علاقاته مع الدول التي كانت قريبة منه . إن الإذن بالتحليق فوق أراضيها الذي أعطته ، في عام 1975 ، الجزائر التي اعتبرت دوماً حصناً معادياً للسوفيات ، يشهد على أن عداء بعض الدول للاتحاد السوفياتي يمكن ، في بعض المناسبات ، أن يَتَّصِف بالتساهل . إن نفس الأمر ينطبق في عام 1978 على العراق ، الحليف الشكلي للاتحاد السوفباتي ، والدي كانت علاقاته مع موسكو تتميز دوماً بتوتر خفي ، وكان قادته يعربون صراحة عن أمنيتهم بسلوك الطريق الذي شَقَّته مصر في عام 1974 ، أو على الأقل ، بعدم الانغلاق في علاقة مباشرة محصورة بموسكو وعندما احتجَّت الولايات المتحدة في عام 1978 ، ضد انتهاك المجال الجوي لدول مختلفة ، من بينها العراق ، قامت هذه الدولة بفعل نفس الشيء . ولكن بعد أن لاحظ العراق أن الأسلحة السوفياتية تعبر اليمن ، أصبح من الصعب جداً عليه

أن يملي على بلد صديق سلوكاته ، وبالتالي ، أن يرفض السماح للاتحاد السوفياتي بالتحليق فوق أراضيه وباستخدام بعض التسهيلات فيه . إن هذه المواقف الغامضة تُظهِر جيداً أن الاتحاد السوفياتي نسج نظاماً من التحالفات التي كان يعرف مدى عدم ثباتها وضعفها ، لكن الجانب الأساسي فيها ـ إمكانية استخدام تسهيلات استراتيجية في حال الضرورة ـ بقي ، بصفة عامة ، مُصَاناً عبر الأزمات وتَقَلُّبِ الاتجاهات .

في هذا الصدد ، لا تعتبر مصر مثالاً يوضح مجمل علاقات الاتحاد السوفياتي مع الدول التي تمثل بنظره أهمية استراتيجية حقيقية . كذلك فإن سابقة التجارب الفاشلة التي خاضها الاتحاد السوفياتي في العديد من الدول الافريقية في الستينات ، تعتبر غير ذات مغزى ، لأنها كانت تُمَثِّل بالنسبة له فائدة ضعيفة . لقد غار فيها حينذاك ، لأنَّ الظروف كانت مناسبة . لكنه وَظَّفَ فيها القليل من المال ، وبذل القليل من الجهد من أجل البقاء فيها . إن استمرارية اهتمامه بأثيوبيا ، وأهميتها الاستراتيجية ـ على المستويين الاقليمي والعالمي ـ والدور المفتوح والأساسي الذي لعبه الاتحاد السوفياتي فيها ، حيث لم يترك هذه المرة للكوبيين إلّا دوراً ثانوياً كحليف ـ تابع مثل الألمان أو اليمنيين ، إن كل ذلك يشهد على أن الاتحاد السوفياتي لم يكتف ، في إثيوبيا ، بدفع بيدق الى الأمام لأن الظروف كانت مناسبة ، وإنما على أن إثيوبيا كانت تجد مكانها الطبيعي في لعبة نضجت منذ أمد طويل . إلَّا أن هذا لا يعني أن النجاحات المتحققة لا يمكن أن توضع موضع التساؤل . وإنما أنَّ هذا يتضمن بالعكس أن الهدف الاثيوبي ، حتى في حالة فشل متكرر ، لن يكون مستعداً للاختفاء من الأفق السوفياتي . إن أصحاب القرار الامريكيين ، بالرغم من أنهم تأثروا بعمق بمدى اتساع الوسائل التي استخدمها الاتحاد السوفياتي في إثيوبيا ، وبالوعد القاطع الذي برهنت موسكو عليه في هذه المرحلة، لم يستشفوا ربما بما فيه الكفاية ، بماذا كانت المغامرة الأثيوبية ، التي كانت ظاهرياً إمتداداً للمغامرة الأنغولية ، عملية متميزة نوعياً ، ومُدْرَجَة منذ مدة طويلة في سجل مشاريع الاتحاد السوفياتي . إن مناورة القوة التي جرت في عام 1978 ، طَمَسَتْ قليلاً المغزى الخاص لهذا المشهد ، ونتائجه الدائمة . إن إثيوبيا ليست أنغولا ولا الموزمبيق . فعلى هذه الأرض التي يعرفها جيداً ، راهن الاتحاد السوفياتي بأكثر من سمعته بكثير ، لقد راهن بمكانته العالمية .

الفصل الثالث

« كوبيو » الصحراء

إن النجاحات والانتكاسات هي العناصر التي لا يمكن فصلها عن بعض في السياسة السوفياتية بالعالم الثالث . فعلى إثر النجاحات المذهلة يأتي عموماً فشل ذريع يُوَلِّد ، بعد فترة وجيزة تقريباً ، استراتيجية بديلة تمحي أثارها الايجابية ، على ما يبدو ، الخيبات السابقة . إن هذا الأمر ، سيعترض البعض ، هو بدون شك من خصائص كل سياسة خارجية . لكن أي دولة كبرى لا تمتلك حالياً مثل هذه المجموعة من الوسائل الواسعة ، وهذه السياسة الطموحة التي يتصرف بها الاتحاد السوفياتي من أجل أن يُعطي لخيبات أمله مظهر التضحيات المحسوبة بعناية والمُصَحَّحة سلفاً . إن كل شيء يجري كما لو أنه مباراة شطرنج لا نهاية لها ـ يجب ألَّا ننسى أن الشطرنج هو اللعبة القومية في الاتحاد السوفياتي ـ بين لاعبين توقَّع كل منهما كل حركة . إن المثال الأكمل لهذه القدرة على تَلَقِّي الضربات ، وعلى اللعب بذكاء بكل الظروف المتوقَّعة وغير المُنتظرة ، إنما هو الاستراتيجية التي نَفَّذتها موسكو في العالم العربي ، والتي تعتبر امتداداً **للاستراتيجية الكوبية** في ليبيا واليمن .

إن الأمور هنا ، بالنسبة للمراقب السطحي ، هي بسيطة فليبيا اعْتُبِرت دائماً وفي كل مكان عميلة للاتحاد السوفياتي ، تقوم لحسابه بأعمال مُزَعْزِعة للاستقرار في العالم العربي ، وتُدرِّب وتَستخدم أيضاً مجموعات إرهابية تُهدِّد بالمقام الأخير العالم الغربي حتى في مراكزه الحيوية . فوراء كل مجموعة أو فرد يضرب ، بشكل مغفل من الاسم ، رجال دولة أو رجال نفوذ ، أو مدنيين عُزَّل من السلاح ، يُتَّهَم القذافي ، وبواسطته ، « يد موسكو » . وينطبق نفس الأمر على الحوادث التي تُغَيِّرُ المنظر السياسي ، كالانقلاب الذي حدث في حزيران 1978 في اليمن الجنوبي ، والذي عزاه المُعَلِّقون ، من تلقاء أنفسهم ، للنشاطات الماكرة للاتحاد السوفياتي ، بغية إقامة مراقبة صارمة على هذا البلد . ولأنَّ مواقف القذافي ومواقف موسكو تلتقي معاً في الكثير من النقاط ، ولأن جنوداً من اليمن الجنوبي أتوا للقتال الى جانب الكوبيين أو الألمان في المعسكر الذي يدعمه الاتحاد السوفياتي ، استنتج البعض أن الاتحاد السوفياتي تنبَّأ بكل شيء ، ونَظَّمَ كل شيء . ونسي هؤلاء بسرعة لماذا وكيف احتلت ليبيا واليمن الجنوبي ، الدولتين

البعيدتين عن مركز العالم العربي ، فجأة ، هذه المكانة المتميزة في الاستراتيجية السوفياتية . ومع ذلك ، فإن مجرى التحالفات ، والدور الذي رسمه لهما الاتحاد السوفياتي ، يستحقان أفضل من هذه التعريفات السريعة ، وذلك من أجل الإنارة التي يلقيانها على عمل بريجنيف

الإرث الغامض لخروتشوف : الفشل على النيل

عندما طردوا خروتشوف من السلطة في 1964 ، وقَوَّمُوا إرثه ، إتفق خلفاؤه على أنهم لم يجدوا فيه إلاَّ عنصراً إيجابياً واحداً ، المواقع المكتسبة في الشرق الأوسط . لقد أصبحت مصر وسورية ركيزتين للوجود السوفياتي في المنطقة ، وطُرُقاً مُحتملة للوصول الى البحر الأبيض المتوسط ، بعد أن كانتا منذ فترة وجيزة ميداناً مفتوحاً حصراً للغربيين ؛ وفي هذا ما يُثلج قلب الاتحاد السوفياتي(1) . ولتبرير الخطوة التي كانت تتمتع بها هذه النظم - ونظام ناصر في المقدمة - التي تتسلط عليها المصلحة القومية ، وليس أبداً أي تعاطف مع الشيوعية ، ضاعف المتخصصون السوفيات في شؤون العالم العربي من الإلتواءات النظرية . لقد قبلوا بكل شيء ، **بالاشتراكية الخاصة** ، والاشتراكية الناصرية المعادية للشيوعية ، واخترعوا لإنصافها نظرية **الديمقراطية الثورية**(2) التي يمكن فيها للعسكريين الطيبين (مثل ناصر) ، بالمقارنة مع **العسكريين السيئين** ، أن يَدَّعُوا شرعياً أنهم يجسّدون المصلحة القومية والثورية ، دون أن يُدْرِجوا فيها الحزب الشيوعي وإنما يعملوا بالعكس ضده ، ويسعون لتدميره . وفي حين أَخْضَعَ للمراجعة كل اختيارات وإنجازات خروتشوف ، جَيَّرَ الفريق الحاكم الجديد ، مع ذلك ، لحسابه مجمل سياسته العربية . لكن عدة سنوات كانت كافية لتبرهن له أن النجاحات هنا أيضاً ، كانت أقل ضخامة للغاية مما كانت تبدو للوهلة الأولى . إن حرب الأيام الستة التي رفض الاتحاد السوفياتي أن يُشارك بها عسكرياً ، والتي عجز فيما بعد عن أن يُعوِّض في الميدان السياسي الكارثة العسكرية التي لحقت بحلفائه(3) ، ستقضي ، في المدى القصير ، على

---

(1) أنظر · هيلين كارير دانكوس «La politique soviétique au Moyen -Orient»- Paris- 1976
- أ وك داويشا (A et K Dawisha) - «The Soviet Union and the Middle East Policies and Perspectives» Londres- 1982

(2) يمكن متابعة هذا الجدل من خلال محاضر الطاولة المستديرة التي نَظَّـمتها مجلة «Mirovaia Ekonomika i Mejdunarodnye otnocchenija» (أو باختصار Meimo) تحت عنوان · «Sotsializm, Kapitalizm, Slaborazvytie strany»- N° 4- 1964- p: 115- 132 et N° 6- p. 62- 82

(3) حـ غولان (G. Golan) - «Yom Kippur and after- the Soviet Union and the Middle East crisis» Combridge Un. Press- chap I

الغزل السوفياتي ـ المصري ، وبالتالي على وضع الاتحاد السوفياتي في المنطقة . لقد لعب ناصر ، وبعد وفاته السادات ، منذ تلك اللحظة ، نفس اللعبة . واستخدما حليفهما القوي ، وأخضعاه لابتزاز دائم من أجل أن يتجهَّزا عسكرياً ، وينهضا سياسياً ، ويستعدا للصراع الذي يُؤَمِّنُ لهما الثأر من إسرائيل ، ويفرضهما كمحاورين على الولايات المتحدة أو بشكل أفضل يفرض على الولايات المتحدة وضعاً أكثر توازناً بين العرب وإسرائيل .

لقد وعت موسكو منذ وقت مبكر جداً هذه السياسة التي تتجه لاعطاء دولة متوسطة الامكانية لفرض اختياراتها السياسية على الدول الكبرى . ولكن بما أن المجازفة كانت كذلك ـ كان اليقين الأكثر دواماً للاستراتيجية الاقليمية للاتحاد السوفياتي يكمن في أنه بدون علاقات متميزة مع مصر ، لن يكون هناك أي موقع نفوذ في الشرق الأوسط ـ فقد قَبِلَت موسكو التحدي ، قبلت الابتزاز والصَدَّ ، من أجل السعي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، أو أيضاً لتأخير المصيبة المتوقَّعة . إن المساعدة المقدَّمة للسودان إعتباراً من حزيران 1967 تدخل ضمن نطاق استراتيجية « إنقاذ ما يمكن » . فالسودان ، الذي يقع على حدود العالَم العربي وإفريقيا السوداء ، وعلى سواحل البحر الأحمر ، الشاسع المساحة ، والذي له حدود مشتركة مع العديد من الدول الافريقية ، كان يمكن أن يكون بلا شك هدفاً هاماً في استراتيجية التقدم نحو وسط القارة الافريقية أو نحو القرن الافريقي . ولكن في عام 1967 ، كان خلفاء خروتشوف حذرين ، ومتيقِّظين لحفظ ما يجب أن يُحفَظَ ولعدم القيام بمغامرة في عمليات مُكْلِفَة وغير مضمونة النتائج . لقد كانت إفريقيا تدخل بالضبط في كشف حسابهم ضمن ما هو مُكْلِف وغير مضمون . وكان يجب عليهم أيضاً متابعة جهود المساعدة للفيتنام ومصر وسورية في وقت كان فيه الانتباه ينصب أيضاً على الجبهة الاقتصادية الداخلية ، الميدان الذي لم يكن فيه تقويم السياسة التي اتبعها خروتشوف أكثر تسامحاً .

وإذا كان التقارب مع السودان قد بدأ يرتسم في الأفق بعد حرب 1967 ، فلأنَّ السودان كان يطلب بشدة تجهيزاتٍ عسكرية(1) . لكن التقارب بقي محدوداً حتى الانقلاب الذي حمل للسلطة ، في 25 أيار 1969 ، العقيد النميري . وفي هذه المرة أيضاً لم تكن المبادرة سوفياتية ، وإنما أتت من الحكومة الجديدة القائمة في الخرطوم ، التي اتخذت فوراً مواقف من شأنها جذب انتباه موسكو : كالاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، والتنديد « بالامبريالية والصهيونية » ، والانفتاح على الشرق ، واتباع سياسة « ناصرية » و« تقدمية » . وبالرغم من أن موقف النميري إزاء الحزب الشيوعي السوداني ـ الذي لم يكُفَّ من جهة أخرى عن النمو ـ إتسم فوراً بالعداء ، فقد استجاب

(1) البرافدا : 30 -10 -1967

الاتحاد السوفياتي بلا تردد لطلباته الملحة بالمساعدة العسكرية . ومن 1969 إلى 1971 ، زوّد الاتحاد السوفياتي السودان بصواريخ أرض ـ جو ، وبطائرات ميغ 21 ، وطائرات مروحية ، وأسلحة متنوعة ذات أهمية أقلّ . وأتى المستشارون العسكريون والطيارون السوفيات ـ نحو 500 ـ لتدريب الجيش السوداني الذي يزيد عدد أفراده على 30 ألف رجل ، في حين بدأ تكوين نحو 500 ضابط سوداني في المدارس العسكرية السوفياتية ، أو في مدارس بلدان حلف وارسو الأخرى . وشاركت مصر ، المتأثرة بتبنّي المسؤولين السودانيين العلني للناصرية ، من جهتها ، بهذا الجهد من أجل أن تعطي لجارها وسائل حَلّ الصعوبات الداخلية البديهية(1) .

وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد التزم بهذه السياسة ، وتناسى تضامنه المبدئي مع الشيوعيين السودانيين ، فقد كان ذلك بسبب استراتيجيته العامة في تلك الفترة ، وصعوباته المتزايدة مع مصر . لقد كان خلفاء خروتشوف ، الذين قاسوا في 1967 أخطار الصراعات الاقليمية التي يمكن أن يتورطوا فيها ، مقتنعين بأن محلى سودان النميري أن يفعل الكثير من أجل إعادة السلام للجنوب ، بحيث لن يترك له ذلك المجال للمشاركة في مغامرة خارجية . إن تقوية رئيس دولة يقول عن نفسه أنه تقدمي في الداخل هو أمر مناسب في آن واحد لحكمة الفريق السوفياتي الحاكم ولمصالحه . وعلاوة على ذلك فإن الاستراتيجية السوفياتية ، التي ما زالت قائمة منذ 1956 ، تحبذ العلاقات فيما بين الدول ، وعدم التدخل في اختيارات الغير ، حتى ولو كان الشيوعيون هم الذين يدفعون الثمن . لقد كان الاتحاد السوفياتي يأمل بأن التعاون بين السودان ومصر ، بشكل خاص ، يمكن أن يخلق مجدداً ديناميكية مؤيدة للسوفيات ، جديرة ربما بتخفيف مزاج السادات المعادي بعمق للسوفيات ضمن هذا الادراك ، كانت فائدة السودان تتجلى ، ليس في حد ذاته ، وإنما في الضغط الذي يمكن أن يمارسه على مصر ، ولأنه يمثل قطباً جديداً للتأثير السوفياتي في هذه المنطقة التي كان هذا التأثير ينخفض فيها .

لكن الثلاثي الذي خلف خروتشوف كان لديه بالواقع القليل من الأوهام ؛ وقد أتت أحداث بداية العقد لتؤكد رؤيته التشاؤمية للتطورات الجارية .

لقد فرض الاتحاد السوفياتي ، في أيار 1971 ، بدون شك ، معاهدة صداقة مع مصر ؛ لكن السادات لم يحرم نفسه من القول بأنه لم يُوَقِّع إلاّ من أجل الحصول على مزيد من الأسلحة ، وأنه لا يشعر أبداً بأنه مرتبط بموسكو . فبالرغم من هذه المعاهدة ، كان وضع الاتحاد السوفياتي يضعف في كل مكان . وفي تموز 1971 ، إنفجر في الخرطوم انقلاب عسكري يدعمه الشيوعيون الموالون للسوفيات ، هل كان الاتحاد السوفياتي

---

(1) الرافدا ، 28-6-1969 و18-7-69 و5-11-1969

يتلاعب ؟ إن أحداً لم يثبت دلك ، لكن عواطفه كانت تتجه نحو منتصر سريع الزوال(1) . فقد استعاد نميري بالفعل السلطة بسرعة بفضل مساعدة مصر التي نقلت القوات السودانية المرابطة على قناة السويس الى الخرطوم ، بطائرات سوفياتية ! إن استخدام هذه الطائرات من أجل سحق محاولة الانقلاب المؤيدة للسوفيات ، لا يمكن إلّا أن يجرح الاتحاد السوفياتي ، كما يجرحه العداء للشيوعية الذي أطلقه النميري ، على إثر ذلك ، من عقاله . وإذا كان المسؤولون السوفيات قد تظاهروا بعدم رؤيه القمع الذي يتعرض له أصدقاؤهم ، في الخرطوم ، فلأنه كان عليهم أن يحافظوا على هذه الورقة الأخيرة في المنطقة . بعد ذلك بعدة أشهر ، طرد السادات ، في تموز 1972 ، العشرين ألف مستشار سوفياتي الذين كانوا يتواجدون في مصر (2) منذ حرب 1967 . وفي الخرطوم ، أنْقَصَ النميري من عددهم . وبعد فترة وجيزة ، بلغت القطيعة السوفياتية المصرية أوجها . وقام الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر بجرٍّ مصر خارج الفلك السوفياتي ، بتبنّيهما لفكرة القادة المصريين القديمة القائلة بأن على الولايات المتحدة أن تكون حَكَماً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وليس ملتزمة بدولة إسرائيل وحدها . إن الجزء الأخير من إرث خروتشوف ، الذي قَبِلَ خلفاؤه به ، والناجم عن عشرين سنة من الجهود الباهظة التكاليف ، اختفى ، هكذا دفعة واحدة .

لقد استغرق النميري وقتاً أطول في متابعته للسير في نفس الطريق . لكن كل سياسته من 1971 الى 1977 ـ لقد طرد آخر المستشارين السوفيات في أيار 1977 ـ تشهد على إرادته بعدم البقاء في دائرة المعسكر الاشتراكي . وكما فعل السادات في مصر ، خَفَّفَ هو أيضاً من الاشارة للاشتراكية لصالح الاشارة للشعارات الوطنيه الديمقراطية ، وتوجه بالنداء لرأس المال الأجنبي ، وارتبط مجدداً مع الدول العربية المعتدلة ، وسعى للحصول على التجهيزات من فرنسا والولايات المتحدة(3) . لقد فقد النموذج السوفياتي والتحالف مع الاتحاد السوفياتي كل نفوذه لهما على طول وادي النيل . إلّا أن الفشلَيْن لم يكن لهما أبداً بالنسبة لموسكو نفس الخطورة . فإذا كانت خسارة السودان تعني قبل كل شيء اختفاء وسيلة لإراحة التحالف مع مصر ، فإن خسارة مصر أدت لانهيار كل سياستها الشرق أوسطية . هل يجب مع ذلك ، أو هل يمكن مع ذلك ، أن تقبل موسكو بهذا الفشل المُفْجِعْ ؟

---

(1) أنظر . و . ا عريمث (W E Grilfith) -«The world and great power triangles»- M.I T Press 1975.

(2) أنطر مقالة ديمتشنكو (Demtchenko) في البرافدا : 23 -7 -1972

(3) ك . بيشتولد (K Bechtold) ; «Politics in the Sudan» Praeger- 1976- p 275

ضمن سياق الكآبة هذا ، إرتسمت في ليبيا بعد فترة وجيزة استراتيجية مختلفة . ففي فترات الشك أو الأزمة ، كان المسؤولون السوفيات يعودون غالباً لدروب مطروقة وقد قادتهم هذه الى ليبيا . لقد سبق لروسيا القديمة ، الدولة القارِّية ، أن اهتمت بهذا البلد في أحلامها المتوسطية . وقد أعاد ستالين الحياة لهذا الحلم ، عندما طالب ، في مؤتمر بوتسدام المنعقد في تموز 1945 (1) ، ثم بعد ذلك بشهرين في لندن(2) ، بحق الوصاية على ليبيا ؛ إضافة لطلب الانتداب على إرتيريا الذي سبقت الاشارة اليه - ألا يجب على غنائم المهزومين أن تخدم أمنيات المنتصرين ؟ لقد احتمى ستالين ، بدون شك ، وراء حجة مُشَرِّفة ودولية ، فالوصاية السوفياتية ، كما قال ، ستكون أفضل طريق لتحضير ليبيا للاستقلال.. إن هذا المطلب ، الذي رفضته الدول المنتصرة الأخرى ، سيؤثر بدون شك ، على ليبيا ويدفعها باتجاه الغرب عندما ستحصل على الاستقلال في عام 1951 (3) . فالملك إدريس ، بالرغم من إقامته للعلاقات الدبلوماسية مع موسكو منذ عام 1955 ، وشروعه في صلات اقتصادية معها ، وإن كانت ضعيفة ، لن ينسى مطلقاً على الأرجح أطماع ستالين في بلاده

وفي عام 1969 ، في اللحظة التي كانت فيها السياسة الشرق أوسطية للاتحاد السوفياتي تتفتت ، بدا أن التطور الداخلي لليبيا يقدّم له ميداناً جديداً للعمل . فالانقلاب العسكري الذي حدث في 1 أيلول 1969 ووضع حداً للملكية ، وأمّن صعود القذافي ، كان بالنسبة لموسكو مصدراً للأمل وللحرج في آن واحد . الأمل إذا ما استندنا للقومية والاشتراكية التي يبدو أنها الكلمات - المفاتيح لفهم النظام الجديد . هل هو طبعة جديدة لحركة الضباط المصريين لعام 1952 التي فتحت الشرق الأوسط للاتحاد السوفياتي ؟ إن سرعة رد الفعل السوفياتية - البطيئة غالباً أمام هذا النمط من التغيرات - تشهد على إرادته بالاستفادة من عدم الاستقرار الذي وُجِدَ على حدود مصر . إن القذافي كالنميري ، يقدم ربما لموسكو فرصة للقيام بعملية تطويق حقيقي لمصر . لهذا اعترفت موسكو بالجمهورية العربية الليبية منذ الرابع من أيلول 1969 ، وعرضت عليها كل مساعدة يمكن أن تشعر أنها بحاجة اليها(4) . واكتفى الاتحاد السوفياتي ، في البداية ،

---

(1) جـ وهيلر - بنيت (J. Wheeler- Bennet) وأ نيشولز (A. Nicholls) -«The Semblance of Peace» Mc. Millan- 1972- p 241.

- وتشرشل (Churchill) . «Triumph and tragedy» Londres- 1953- p 669.

(2) جـ. بيرنز (J. Byrnes) ، (Speaking frankly) New York- 1947- p. 96.

(3) جـ ورايت (J Wright) ، «Libya . a modern history»- Baltimore- 1982- p: 85

(4) المرجع السابق . ص . 147

بعداء النظام الجديد للغربيين . فبعد وصوله للسلطة بفترة وجيزة ، طرد القذافي الامريكيين والانجليز من القواعد التي كانوا يحتلونها ، وأكد عزمه على تأميم النفط وبدا أن هذه القرارات ، المُضافَة الى التنديد الشامل بالامبريالية الغربية ، والتصريحات الداعية لعدم الانحياز ، ستفتح آفاقاً لتقارب مع الشرق . لكن سلوك القذافي كان ، في نفس الوقت ، مصدر سخط وحرج بالنسبة لموسكو . فهو أولاً لم يتحرج من نقد الاتحاد السوفياتي ، والدعوة لتقويض مواقعه في المنطقة . فقد ندد بما أسماه « الامبريالية السوفياتية » أثناء الحرب الهندية الباكستانية عام 1971 ، ثم ساهم في إعادة النميري للسلطة ، ودعم السادات بحدة عندما طرد المستشارين السوفيات ، وهاجم أخيراً العراق عندما وَقَّعَ ، في نيسان 1972 ، مع الاتحاد السوفياتي معاهدة صداقة ، شبيهة بتلك التي كانت مصر قد عقدتها . كما نَدَّد ، في كل أنحاء العالَم ، أيضاً بتأثير الأحزاب الشيوعية وصَفَّقَ لإلغائها أو للقمع الذي كانت تتعرض له .

وأحرج القذافي الاتحاد السوفياتي بإرادته في إقامة إتحاد عربي ، وبالنظام الايديولوجي الذي أراد أن يكون مُخْتَرِعَهُ وناشره ، أكثر مما أحرجه أيضاً بتصريحاته المعادية . إن مشروع الاتحاد بين ليبيا ومصر والسودان كان يبدو للوهلة الأولى أنه موات لمخططات موسكو . ألم تكن إحاطة مصر المتذبذبة بنظامين يُعلنا أنهما تقدميان ، الوسيلة الأضمن لإكراه السادات على القبول بالتحالف السوفياتي بصفة دائمة ؟ ولكن إذا ما نظرنا للمشروع عن قرب أكثر لفَهِمْنَا لماذا لم يلتزم الاتحاد السوفياتي بمباركة إتحاد بمثل هذا العدم التوازن الذي سيكون ، في المقام الأخير ، غير موات له . فالقذافي ، وإنْ كان يُعلن انتماءه للاشتراكية ، كان يُفَسِّرها بشكل إسلامي ومتعصب ، قليل التطابق مع نظرات موسكو(1) . والنميري كان معادياً للشيوعية بلا تمييز ، والسادات معادياً للسوفيات ، بلا تمييز أيضاً . فكيف يمكن للاتحاد السوفياتي أن يتخلص بلباقة من مثل هذه اللعبة ؟ لكن عداءه ، الخفي بالكاد ، لهذا المشروع غذّى بالمقابل أحقاد القذافي .

إن الانزلاق المصري نحو الولايات المتحدة ، في عام 1974 ، يُعتبر ، بالنسبة لليبيا كما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، بداية مرحلة مختلفة جداً ، هي مرحلة التقارب السياسي بالرغم من بُعد المسافات الايديولوجية . إن الوضع يُفْهم إذن بعبارات الفشل الجسيم سواء بالنسبة للقذافي أم بالنسبة للسوفيات . إن عودة الولايات المتحدة للمسرح الشرق - أوسطي ، والاغراء الذي تمارسه على كل الدول في المنطقة كان يقوي الدول المحافظة ، ويضفي السخرية على فكرة عدم الانحياز ، ويعزل القذافي في تطرفه وتصلبه المعادي للغرب ولاسرائيل ، ويرمي الاتحاد السوفياتي خارج المنطقة . ولهذا فإن الغزل السوفياتي

---

(1) حول النظريات الدولية الاسلامية للقذافي أنظر : ب. سكارسيا أموريتي (B. Scarcıa - Amoretıı) في. أ. داويشا «Islam ın foreıgn polıcy, Cambııdge Un Press- 1983- p 54- 67

الليبي الذي بدأ حينداك كان ثمرة لخيبتي الأمل . إنها زواج عقلي ، لأنه كان بالنسبة للشريكين المخرج الوحيد الممكن .

حتى عام 1974 ، سعى القذافي للحفاظ في سياسته العسكرية على توازن متساوي بين مختلف الشركاء . ففرنسا كانت تحتل المكانة الأولى بالنسبة لتوريد التجهيزات العسكرية ، ومصر بالنسبة للمستشارين ، وكان النفط الليبي يُباع في كل مكان . ولأنه كان يندد « بأمركة » السياسة العربية ، كان الغربيون ، وفي المقام الأول الامريكيون ، ينظرون للقذافي كعدو . ومن بعض النواحي ، كان وضع ليبيا في 1974 يُذَكِّر بوضع مصر قبل عشرين سنة . فمصر ، المعزولة لأن نظام الدفاع الامريكي كان يعتمد على العراق وليس عليها ، استدارت حينذاك نحو السوفيات الذين قَدَّموا لها الأسلحة ، وأقاموا بذلك قواعد التحالف الذي سيستمر حتى 1974 . وقد شعرت ليبيا ، في الوقت الذي انهار فيه محور موسكو ـ القاهرة ،مثل مصر في السابق ، بالحاجة لاعادة إقامة التوازن لصالحها ، واتجهت أيضاً نحو موسكو . إن المبادرة ، كما نرى، لم تكن مبادرة موسكو التي أظهرت مرة أخرى ، ببساطة ، قابلية للإمساك بالفرص التي تُعرض عليها في مواقع مُعاكسة ، ظاهرياً ، لمصالحها .

لقد جاء رد الفعل السوفياتي سريعاً . فقد دفع حلفاءه في أوروبا الشرقية ، المُشْتَرين للنفط ، لتفضيل السوق الليبي . وعَرِف ، بشكل خاص ، أن ما يريده القذافي هو : السلاح . لقد وصل رئيس الوزراء الليبي الى موسكو ، في الفترة من 14 الى 20 أيار 1974 ، حيث استُقبِلَ على التوالي من قِبَل الرجال الثلاثة الذين يتقاسمون السلطة : كوسيجين وبريجنيف وبودغورني . وكانت الزيارة قد حُضِّرَت بشكل سري في باريس قبل ذلك بشهر ، حين كان لـ. بودغورني ، رئيس الدولة السوفياتية ، يقوم بزيارتها(1) وكان من نتائج الزيارة ، علاوة على أنها سمحت للطرفين بملاحظة « التشابه المطلق في نظراتهما حول الوضع في الشرق الأوسط»(2) ، تشكيل لجنة سوفياتية ـ ليبية مُكلفة بدراسة قضايا التعاون بين البلدين وتنميته ، والتوقيع ، بشكل خاص ، على أول اتفاق عسكري مهم . حينذاك قطعت ليبيا سياستها القائمة على تنويع مشتريات الأسلحة ، لتشرع في عملية « سَفْيَتَتْ » جيشها . هكذا بدأت الأسلحة المتطورة تكنولوجياً والمستشارون السوفيات يحلّون محل المستشارين المصريين ، ويدخلون على نطاق واسع الى ليبيا وبسرعة فائقة سيخضع الجيش الليبي ، بشكل رئيسي ، للاتحاد السوفياتي ، وسيصبح زبونه الثاني في العالم الثالث بالنسبةلمشترياته من التجهيزات(3) .

---

(1) «Soveteskaia rossia» -8-4-1974

(2) الرافدا 22-5-1974

(3) «World Armements and Disarmement yearbook- SIPRI - 1984- p: 180

وفي السنة التالية ، من 12 إلى 15 أيار 1975 ، جاء رئيس الوزراء السوفياتي ، ا كوسيجين ، بدوره الى ليبيا ، يرافقه وفد ضخم ، وقد دَلَّلَ بذلك على الاهتمام السوفياتي بتوسيع العلاقات بين البلدين ، ولا سيما السياسية منها ، حتى ولو أنها لم تكن خالية كلياً من الخلافات . إن الصياغة الحذرة للبيان المشترك المنشور في ختام الزيارة يسمح باستشفاف هذه الخلافات(1) . فقد اختلف البلدان حول الموقف الذي ينبغي تَبَنّيه إزاء مصر، فالاتحاد السوفياتي كان ما زال يأمل بأن يُشْرَكَ في عملية السلام ، أما ليبيا فكانت تدين كل مفاوضات مع إسرائيل . لكنهما اتفقا ، بالمقابل ، منذ اللحظة التي أصبح الأمر يتعلق فيها بزيادة قوة ليبيا . لهذا وافق الاتحاد السوفياتي على تقديم مفاعل ذري ، تَعَهَّد القذافي بعدم استخدامه لأغراض عسكرية(2) .

وبالرغم من أهميته المحدودة في البداية ، فقد طُوِّرَ المشروع الذري اعتباراً من 1978 . في ذلك العصر ، كانت العلاقات السوفياتية ـ الليبية تأخذ مظهر تعاون مُمَيَّز كانت فيه التقاربات السياسية تمتزج مع المصلحة المتبادلة وفي كانون الأول 1976 ، قام القذافي بأول زيارة له كرئيس دولة للاتحاد السوفياتي ، حيث وقّع على سلسلة من الاتفاقيات ، التي استجابت إحداها ـ وهي حول الملاحة البحرية ـ أخيراً لطلبات الاتحاد السوفياتي ، المتكررة في ألاّ يُستبعد من السواحل الليبية(3) . لكنَّ الاتحاد السوفياتي كان يدين بتسريع التحالف ، الذي لم يُصَغْ شكلياً بعد ، للتدهور المتزايد دوماً في العلاقات بين ليبيا ومصر .

في تموز 1977 ، تحوَّلت هذه العلاقات المتدهورة الى حرب في المنطقة الحدودية ؛ الأمر الذي سمح لمصر بتدمير شبكة الرادار التي أقامها الاتحاد السوفياتي في منطقة بنغازي . ولم يُسَوَّ النزاع إلاَّ بفضل الوساطة الجزائرية التي لم يستطع الاتحاد السوفياتي أن يلعب فيها أي دور إيجابي بسبب قطيعته مع مصر . وبعد ذلك بقليل ، أقنعت زيارة السادات التاريخية للقدس ـ في تشرين الثاني 1977 ـ القذافي بأن عليه رسالة ينبغي أن يقوم بها ألاَ وهي تحطيم ذاك الذي خان علناً القضية العربية ، والقضية الفلسطينية بشكل خاص . لقد قدَّمت له هذه الأحداث أيضاً حُججاً للحصول من الاتحاد السوفياتي دوماً على مزيد من التجهيزات المتطورة ـ كطائرات ميغ 23 و24 و25 ، ودبابات ت 54 و62 ، وقاذفات وصواريخ . ولعِب السعر المرتفع للنفط دوره في الصداقة السوفياتية ـ الليبية . فقد سمح لليبيا أن تصبح قوة عسكرية لا جدال فيها؛ وقَدَّمت للاتحاد السوفياتي العملات الصعبة ، الأمر الذي كانت أغلبية زبائنه في العالم الثالث

(1) البرافدا : 16 -5 -1975

(2) البرافدا : 31 -5 -1975 ـ يجب الاشارة الى أن ليبيا كانت قد وَقَّعَت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية

(3) البرافدا ، 10 -12 -1976

عاجزة عن تقديمها له . وشيئاً فشيئاً ، ضاعفت ليبيا ، لأن الاتحاد السوفياتي لم يرفض لها شيئاً ، من شراء الأسلحة ليس لها فقط ، وإنما لحساب العديد من البلاد العربية أو الافريقية .

إن دور الوسيط هذا كان يُرضِي الطرفين فقد كان يحمل للقذافي نفوذاً دولياً ، وقدرة على أن يلعب لعبته الخاصة ، وأن يضاعف التحالفات لحسابه . وهكذا طرح نفسه - في « جبهة الصمود » ، أو عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي - الاسرائيلي ، أو بشكل أوسع بين الدول الراديكالية في العالم الاسلامي - كمنافس ونِدٍ للعربية السعودية . وكان دور الوسيط مريحاً أيضاً للاتحاد السوفياتي . فهو يستطيع ، بفضل وجوده، أن يُنَوِّع في كل مناسبة من سياسته . فقد عقد مثلاً اتفاقيات مُريحة مع المغرب لشراء الفوسفات ، وترك بذلك انطباعاً لديه بأنه مُتَفَهِّـم لمطالبه في الصحراء الغربية(1) . وبنفس الوقت ، ومن خلال ليبيا ، وصلت أسلحة سوفياتية لجبهة البوليساريو التي صار بإمكانها أن تقاتل ضد المغرب ؛ وهكذا وجدت الجزائر أن الاتحاد السوفياتي يقف بجانبها . وأصبح أيضاً باستطاعة الاتحاد السوفياتي، الذي استُبْعِدَ من كل تسوية سلمية في الشرق الأوسط نتيجة التصميم المشترك للمصريين والاسرائيليين ، أن يعتمد على ليبيا - التي أصبحت قوة عسكرية كبرى في البحر المتوسط - من أجل دعم **جبهة الصمود،** لتقوية معارضتها لكل تسوية ، بل ولاعطائها الوسائل لذلك .

لقد أصبحت المصالح المشتركة حقيقية بحيث تخلّى القذافي شيئاً فشيئاً عن إدعاءاته بعدم الانحياز ، وضاعف من صلاته - الكلامية والشكلية - بالمعسكر الاشتراكي . وفي تشرين الأول 1978 ، أوحى بأن بلاده يمكن أن تنضمَّ لحلف وارسو ، الأمر الذي لم يُقم به أي بلد غير أوروبي ولو كان شيوعياً . إن هذا الكلام لم يتجسد في الواقع ، لكن فكرة عقد معاهدة صداقة سوفياتية - ليبية كانت تُطرح باستمرار(2) . وإذا كانت هذه المعاهدة قبل كل شيء فَزَّاعة يُحَرِّكُها القذافي من أجل التأثير على العالَم الخارجي ، فقد وَقَّع ، بالمقابل سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع الحلفاء الأوروبيين للاتحاد السوفياتي ، كتشيكوسلوفاكيا (1982) وبلغاريا ورومانيا (1983) ، وغير الأوروبيين ككوريا الشمالية (1982) . وشرع ، من جهة أخرى ، في إقامة علاقات تجارية مُتقدمة مع يوغسلافيا في الوقت الذي كانت فيه هذه الدولة تتقرب من الاتحاد السوفياتي ، نتيجة الأزمة الاقتصادية والوضع السياسي الداخلي . وعرض القذافي على

---

(1) ل ديسري (L. Despres) وم لافيي (M. Lavigne) «Les Relations Est-Sud dans l'économie mondiale»- Paris- 1986- T 1- p. 93

(2) ما زالت فكرة المعاهدة تُطرح حتى الآن دون أن تتقدم . أنظر لقاء القذافي وغورباتشوف في موسكو في تشرين الأول 1985 - والبيان المشترك في الرافدا : 16-10-1985

بعض شركائه في شرق أوروبا ـ بلغاريا وبولونيا ـ سوقاً غير مُنتظرة ، هي سوق العمل(1) فقد استوردت ليبيا ، البلد الغني بالنفط ، ولكن الفقير باليد العاملة ، بضع عشرات من آلاف العمال من هذين البلدين وكما يحدث دائماً وفي كل مكان ، وفّر لها المعسكر الاشتراكي تأطيراً عسكرياً . فإلى المستشارين السوفيات يجب أن نضيف الكوريين الشماليين لقيادة الطائرات ، والتشيك لقيادة الدبابات ، والألمان المتخصصين في تدريب أجهزة الأمن . وإذا كانت ليبيا تمتلك قوات مسلحة عديدة ، وتجهيزات حديثة بشكل ملحوظ ، فإنها كانت تخضع بشكل واسع لتأطير المعسكر الاشتراكي . إن من الصعب تحديد عدد مستشاريه وخبرائه بدقة ، فالتقديرات تختلف من مصدر لآخر ؛ لكن من الممكن على الأرجح القبول كحد أدنى برقم 2000 مستشار عسكري سوفياتي وكوبي ، ويمثل هذا العدد من الألمان .

لقد عبّر الانحياز الليبي ، إذا كان بالامكان استخدام هذا التعبير ، عن نفسه من خلال رفض إدانة اجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان ، بعد مرور لحظة الانفعال الاجماعي في العالَم الاسلامي ؛ وحتى من خلال الدعم الذي قَدَّمه القذافي تدريجياً للموقف السوفياتي من هذه المسألة . وبنفس الوقت تقريباً ، هوجمت السفارة الامريكية في طرابلس تعبيراً عن التضامن مع الثورة الاسلامية الايرانية . إن ليبيا لم تتردد أبداً بين واشنطن وموسكو وقد تمثلت إحدى التنازلات ذات القيمة الكبيرة حينذاك بالإذن الذي أُعطِيَ لوحدة من الأسطول السوفياتي بالرسُوِّ في طرابلس ، في تموز 1981 . لقد كان هذا الاذن استثنائياً بدون شك ، لأن القذافي كان شديد التردد في إعطاء تسهيلات في المرافىء الليبية . وفي عام 1982 ، قام السوفيات والليبيون بمناورات بحرية مشتركة في البحر المتوسط ، أقلقت بشدة المسؤولين السياسيين الامريكيين . لقد أخذ التعاون بالفعل مظهراً استراتيجياً .

عندما يجري ، في نهاية عهد بريجنيف ، كشف حساب ختامي للأزمات السياسية التي تورَّط فيها الاتحاد السوفياتي ، عن قرب أو بُعْد ، تقع المراقب ، في كل مكان تقريباً ، على « السلسلة » الليبية . فليبيا هي التي تشحن ، أو تضيف الى الشحنات السوفياتية ، الأسلحة القادمة من الاتحاد السوفياتي الى سورية وإيران وإثيوبيا أو نحو العديد من البلدان الأخرى . كما يتواجد الجنود الليبيون في ساحات المعارك في إفريقيا . وقد كان أولئك الذين ساروا ، في عام 1980 ، نحو تشاد برفقة مستشارين سوفيات . هل أصبح القذافي إذن عميلاً سوفياتياً ؟ أو هل أصبح الليبيون أيضاً كوبيّي الاتحاد السوفياتي ؟ هل هذا هو التعريف المناسب للقذافي ولشعبه ؟

---

(1) ل اندرسون (L. Anderson) , «Qadhafi and the Kremlin »- Problems of communism - sept- oct 1985- p 41

في تلك السنوات التي وَجَّه الاتحاد السوفياتي ، المُسْتَبْعَد من الشرق الأوسط ، جهوده نحو أفريقيا ، كان القذافي مفيداً له ، بدون أي شك ، بشكل مزدوج . فمن خلال تأكيده لنزعته العربية والافريقية ، أو بتعبير أفضل ، من خلال الانزلاق من النزعة الأولى الى الثانية ، كان بالنسبة للاتحاد السوفياتي « رأس جسر » ملائم في القارة الافريقية . لقد حَوَّلَت الظروف ـ استحالة بناء وحدة عربية ، التأثيرُ المُسْتَرَدُّ للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، العداء لمصر ، وأطماع إسرائيل في إفريقيا ـ لفترة من الوقت انتباه وفعالية مَدَّاح الوحدة العربية نحو قارة يُشكِّل العرب فيها أقلية(1) . فبطرد اسرائيل من افريقيا ، كان القذافي يخدم ، كما يقول ، القضية الفلسطينية ، أي الجزء الأساسي من القضية العربية . وزيادة على ذلك ، كان هذا المسلم ، الذي يمثل الاسلام بنظره مركز كل سياسة ، يرى أن هذا التوجُّه سيفتح أمامه مجالاً ضخماً لنشر الاسلام إن طموحاته السياسية ، وتديُّنه كان يتلاءم ، في نفس الوقت ، مع النزعة العملية الضرورية لمصالح الاتحاد السوفياتي . فعندما وجد الاتحاد السوفياتي نفسه في حالة صراع مع دولة إسلامية ، هي الصومال حليفه السابق ، حيث دعم ضدها أثيوبيا المسيحية ، تكيَّف القذافي ، دون تردد ، مع ما كان يجب ، للوهلة الأولى، أن يُحْدِث لديه تمزقاً . لقد تَقَدَّم السياسي هنا على المؤمن . فأثيوبيا تقدمية ، أما الصومال فقد سقط ، كما يظن ، في معسكر أعدائه ، أغنياء الامارات المحافظين ، والتحق بمصر الخائنة ونظراً لعدم تمكنه من تحقيق حلمه القديم ، حلم الوحدة العربية ، اتجه ليلعب ، بالمناوبة ، ورقة تحالف بين الدول التقدمية القريبة ، أو أيضاً تحالف الدول الافريقية الاسلامية التي أراد أن يكون الموحِّد لها والمُرشد . لقد امتزجت هذه الواقعية السياسية بشكل عجيب مع واقعية الاتحاد السوفياتي ، وسَهَّلت على موسكو القيام بإنزلاقٍ موازٍ من طموحاتها العربية الى طموحات إفريقية .

وبنفس الوقت ، كانت ليبيا ضرورية للاتحاد السوفياتي من أجل التخفيف من الفشل الذي لحق به في مصر . إن الصانع الحقيقي لجبهة الصمود هو ليبيا فهل كان باستطاعة الاتحاد السوفياتي، بدون عنادها ومساعدتها، إدانةمشروع المصالحةالذي تورط فيه السادات ؟ أو الحكم على مصر بعزلة ستُصبح يوماً لا تُطاق ؟ لقد كان بإمكان ليبيا أن تُضْعِفَ من مقاومة الدول العربية المحافظة ، بسبب قدرتها على الإثارة وعلى مضاعفة المؤامرات والمشاريع التي من شأنها زعزعة الاستقرار في هذه الدول . إن الاتحاد السوفياتي ، المُسْتَبْعَد من الشرق الأوسط ، كان يُخلي ميداناً ملغوماً أكثر فأكثر ، سيكون محكوماً فيه على جهود السلام والمساعدة التي تبذلها الولايات المتحدة ، أن تبقى لمدة

---

(1) سكارسيا أمورتي ـ المرجع السابق ذكره ـ ص ٠ 64

طـويلة ، وطويلة جـداً ، غير مُتمـرة . إن ليبيا تُمثـل إذن بالنسبـة للاتحـاد السـوفيـاتي « التحالف البديل » الأفضل ، الذي سيسمح لها بالتخفيف من الهزيمة الشرق أوسطية ، والذي سيساهـم ، في نفس الوقت ، في فتح إفريقيا لـه . وبفضـل ليبيـا أيضاً سيتمكن الاتحاد السوفياتي من زيادة تواجده في البحر المتوسط ، بالرغم من رفض القذافي إعطاءه تسهيلات منتظمة في المرافىء الليبية .

إن إرادية القذافي ، ونشاطه المتعدد الأشكال ـ تـدريب المجموعـات الثوريـة في ليبيا ، وتوزيع الأسلحة القادمة من الاتحاد السوفياتي في كل النزاعات ، والتدخل المباشر في إفريقيا (وفي تشاد على سبيل المثال) ، والجسر الممتد باتجاه الثورة الاسلامية في إيران ـ كان مفيداً للاتحاد السوفياتي الذي لم يكن باستطاعته أو لم يكن يريد القيام بمثل هـذه الأعمال بنفسه . فهو كدولة كبرى لم يكن حراً في إتباع كل السلوكات التي تمليهـا عليه مصالحه . لهذا كانت ليبيا القذافي ، وحتى أكثر من كوبا ، حليفاً لا بد منه في سيـاسة كانت تتقدم أكثر فأكثر في أراضٍ بعيدة وأوضاع معقدة .

لكن الحليف الليبي ، مهـما كـان مـلائـماً ، كـان أيضـاً أصعب الحلفـاء الـذين استخدمهم الاتحاد السوفياتي . فقد كان يزعم أنه يختلق شكلاً من الايديولوجيا الثورية كان ، في نظر الاتحاد السوفياتي ، غير مقبول كلياً . **فالكتاب الأخضر** ، المنشور في نهاية العقد ، يؤكد أن نظرية الثورة العالمية التي ينادي بها لا تدين في شيء للماركسية ، مثلما أنّـها لا تدين للرأسمالية . إن الاسلام وحده هو قلب نظامه الخاص بتفسير التاريخ ؛ ونشر الاسلام هو غايته السامية . إن ما يجعل الاتحاد السوفياتي أكثر قلقاً ، إنما هو تطلع القذافي لحمل رسالته إلى كل مكان يوجد فيه الاسلام . فخلال زيارته الرسمية للاتحاد السوفياتي ، في عام 1981 ، التي استقبله فيها ليونيد بـريجنيف استقبالاً حمـاسياً(1) طلب القـذافي أن يُعامـل أيضاً كمسلم ، وأنْ يـذهب للمسجد ليصـلي فيه . كـما طلب فتح قنصليات ليبية في آسيا الوسطى ، وأراد أن يعطي رأيه في كل السياسة السوفياتية في العالم الاسلامي(2) .

إن النشاط الليبي يمكن في النهاية أن يكون خطيراً . فالاتحاد السوفياتي كان يخشى أن تجرُّه ليبيا لصراع محلي ؛ وكان ينظر بقلق للمناوشات على الحدود الليبية ـ المصرية ، أو أيضاً لحركات القوات باتجاه السودان . إن الاستراتيجية السوفياتية تكمن في استخلاص الفوائد من الصراعات المحلية ، لا في المشاركة فيها . فالاتحاد السوفياتي يعـرف أخطار الصراع الذي يمكن أن يقوده لمجابهة مع الولايات المتحدة ، ويخشى كل تحرك مباشر في مناطق استراتيجية حاسمة ـ والبحر المتوسط هو منها بدون أي شـك ـ يمكن أن يثير رد

(1) البرافدا : 27 -5 -1981

(2) أندرسون ـ المرجع السابق ذكره ص . 38

فعل أمريكي . لكن الاتحاد السوفياتي ، المُصمِّم على ألّا يتحمل مطلقاً خطر مثل هذه المجابهات ، كان يعرف أيضاً أنه ، برفضه لدعم أصدقائه أو بتخلّيه عنهم في منتصف الطريق ، سيعرض نفسه لخطر آخر ، خطر فقدان ماء الوجه ، أو أيضاً الخطر الأجسم المتمثل بفقدان حلفائه . إن الحقد المصري ، ومصير خروتشوف ، المُتّهَم بأنه وضع بلاده في موضع السخرية في كوبا ، لم يكُفّا عن وسوسة ذاكرة القادة السوفيات لقد كان للقلق السوفياتي من مبادرات الحليف المتهور وغير القابل أبداً للمراقبة ، ما يُبَرِّره إذن . لهذا لم يكن الاتحاد السوفياتي يعتزم حتى إدعاء تبنيه الواضح لهذا الحليف ، لأنه لا يستطيع بأي حال القبول بأن يُعتبر متواطئاً معه في نشاطاته « غير السياسية » - في ميدان الارهاب ، وتدريب رجال حرب العصابات من كل صوب ، ودعم الحركات الانفصالية من إيرلندة الى لبنان مروراً بافريقيا - حتى ولو كانت هذه النشاطات مفيدة له .

ثم إن المصالح تتغير تبعاً للوضع العالمي ، ولارتباط القوى ؛ وتقدير هذه المتغيرات لم يكن دائماً هو نفسه في موسكو وطرابلس . إن هذه الصعوبة في العيش مع بعض ، الممتزجة بضرورة القيام بذلك ، تُفَسِّر بدون أي شك ارتباك المسؤولين السوفيات في تعريفهم ، بوضوح ، للنظام السياسي القائم في طرابلس . فخلال السبعينات ، اغتنى علم المصطلحات السوفياتي ، المُطبَّق على تطور دول العالَم الثالث ، وعلى مكانهم في النظام الشيوعي العالمي ، بفئة جديدة ، هي فئة الدول ذات الاتجاه الاشتراكي - فهذه الدول كانت تتميز باحتكار السلطة التي يتولّاها حزب ثوري ديمقراطي ، يتقدم نحو الشيوعية . ولا يهم إنْ بقيت فيها لفترة من الوقت بعض « الاتجاهات ما قبل الاشتراكية » : كالاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي الذي ما زال موجوداً بشكل جزئي ؛ والايديولوجية التي تمزج الماركسية اللينينية بدرجة ما من القومية ، بل من الدين ، والتي تترك للحزب الواحد إمكانية تمثيل تحالف بين عدة طبقات ، وليس فقط طبقة البرولتاريا . إن ما يهم بالدرجة الأولى إنما هو الحزب الواحد ومشروعه الراديكالي .

في هذه النقطة توحي حالة ليبيا بالصعوبات التي يخلقها هذا البلد لحليفه الكبير . فإذا كانت بلدان مختلفة في درجة علاقاتها بالاتحاد السوفياتي ، مثل الجزائر وبينين والكونغو ومدغشقر وأنغولا وتنزانيا ، قد أدرجت ، بصفة عامة ، في قائمة الدول ذات الاتجاه الاشتراكي ، فإن ليبيا كانت أحياناً تدرج فيها وأحياناً أخرى تُستبعد منها ؛ أو بشكل أدق إنها أدرجت فيها في البداية ثم استبعدت منها سراً . ففي عام 1978 ، أشار مؤلف لا جدال فيه في المجلة النظرية للحزب الشيوعي السوفياتي ، الكومينيست (Kimmunist) ، الى أن ليبيا هي بالفعل دولة ذات اتجاه اشتراكي(1) . وبالمقابل ، أغفل

---

(1) أ . بريماكوف (E. Primakov) «Nekotorye problemy razvivauchtchihsia stran»- Kommunist- 1978- pp 81-82

مؤلَّـف طُبِعَ في عام 1981 ، برعاية أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفياتي ، ليبيا من الذكر في قائمة مشابهة لتلك التي أدرجت فيها أسماء نفس الدول في القائمة السابقة[1] . إن هذا النسيان لم يكن غير مقصود ، وإنما هو تعبير عن الصعوبة الدائمة في العيش مع ليبيا كحليف . فإذا كان القذافي مفيداً لموسكو كفيديل كاسترو ، وإذا كان حليفاً بنفس المستوى من الأهمية الدولية ، فإنه كان أيضاً حليفاً مُـرْبِكاً جـداً . فليبيا ، البعيـدة عن الأرض الامريكية ، ليست كوبا التي يضعها موقعها الجغرافي تحت التهديد الامريكي ، ويجعلها لذلك شديدة التبعية لموسكو . إن ليبيا لا تخضع لأحد .

إن على الاتحاد السوفياتي أن يتكيف مع هذا الواقع ، وأن يعرف أن بإمكان هذا الحليف ، في كل لحظة ، أن يتخلص منه ، وأن ينقلب ضده . إن عليه أيضاً أن يتكيف مع الاختلافات المزاجية التي تُميِّـز الأفراد ، ومع وزن هذا العامل في السياسة الدولية . ففيديل كاسترو عندما استولى على السلطة لم يكن شيوعياً في شيء ، ومشروعه ، المتمثل في تحرير كوبا والقضـاء على النـظام الفاسـد فيها ، لم يكن يؤدي بشكـل خط مستقيم لإعـلان الاشتـراكيـة . ومـع ذلـك فقـد انتهـج هـذا الـطريق ، وأصبحت الـروابط الايديولوجية التي تجمعه ، من الآن فصاعداً ، مع المعسكر الاشتراكي ، لا تقبل الجدال إلَّا بصعوبة . أما القذافي ، الشخصيـة البَرَّاقـة ، فإنـه لم يتنازل مـطلقاً عن معتقـداته الاسلامية . وإذا أراد ، مثل فيديل كاسترو ، أن يكون بالنسبة للاتحاد السوفياتي، حليفاً بحصـة كاملة ، فـإنـه ادعى أيضـاً الحفـاظ عـلى استقـلال كـلي ، في ميـدان الأفكـار والمخططات . إن « الطريق الكوبي » يُختزل بـالنسبة لـه في « فكر القـذافي » وفي مفهوم شخصي كلياً حول نشر الاسلام بمساعدة القوة السوفياتية .

إن هذا الحليف الذي لا يُحْتَمَل ، ولكن الضروري جداً ، والذي كانت موسكو تخشى أن تُفسِد علاقتها به ، وتسعى في نفس الوقت للاحتفاظ به ، كان يُعامل من قِبَلها معاملة خاصة. فقد أُدْخِل ، هذا الحليف الـذي لا يحق له الانضمـام لنظام التحـالف السوفياتي ، بكل ما لديه من وزن اقتصادي وعسكري ، في حلف إقليمي يرعاه الاتحاد السـوفياتي ، وتـأمل مـوسكو أن بـإمكانـه أن يبقيه في الـطريق المستقيم . ففي 20 آب 1981 ، وُقِّـعَت معاهدة بين ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنـوبي وكان البلدان الأخيـران قد سبق لهما أن كَرَّسَا ، بمعاهدة ثنائية ، وحدة نطراتهما ومشاريعهما . هكذا وجدت الأحلام التوحيدية للقذافي مخرجاً غريباً لم يكن إتحادياً ولا عربياً ولا إسلامياً بتشكـل تام ومـع ذلك ، فإن ليبيا ، بعد العديد من المحاولات غير الناجحة ، وجدت نفسها وسط نظام تحالف وأمِلَت موسكو بأن القذافي ، بالرغم من عدم وجود أيديولوجية مشتركه بينه وبين حلفائه الماركسيين ، سيجد بما فيه الكفاية مصالح مشتركـة في هذه « الجبهـة التي تضم

---

(1) | | غروميكو : «Vnechnaia politika stran Afriki» موسكو ـ 1981 ـ ص ٠ 78

أصدقاء الاتحاد السوفياتي » ، بحيث يتمكن هذا الأخير من الحفاظ على وجود له على شواطىء البحر المتوسط . لقد دلَّلَ هذا الشكل من التحالف ، بالرغم من أنه لم يكن كاملاً ومضموناً كالتحالف مع فيديل كاسترو ، على مخيلة المسؤولين السوفيات ، حينما يتعلق الأمر بتدعيم المواقع المُكْتَسَبَة .

ماركس ولينين في العالَم القبلي

يعتبر اليمن الجنوبي ، المستفيد الثالث من هذا البناء ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، حليفاً لا يقل غرابة ، وخروجاً عن قواعد النظام الشيوعي ، من ليبيا القذافي . إنه بدون شك ليس دولة إفريقية ، ويمكن بحق التساؤل حول إدماجه في نظام تحالف تعتبر افريقيا مركزاً له . لكن فضيلة اليمن بالنسبة للاتحاد السوفياتي هو أنه أيضاً من تلك الدول المِفْصَلية التي تفتح المجال لألعاب مختلفة . فهو يكمل الجهاز السوفياتي في البحر الأحمر الذي تعتبر إثيوبيا مفتاحاً له ، ولهذا فهو يقوي الحضور السوفياتي في القرن الافريقي . ويكمل أيضاً جهاز مراقبة مضيق باب المندب ، الممر بين البحر الأحمر والمحيط الهندي . ويساهم اليمن الجنوبي ، بتقويته لنظام التحالف السوفياتي ، أخيراً في إضعاف الدول المعادية لموسكو . فمصر والسودان ، العَدُوَّان اللدودان للشيوعية ، يجدان أنفسهما محاصَرين في الكَمَّاشة المُشَكَّلَة من ليبيا وأثيوبيا ، ومراقَبَيْن ، علاوة على ذلك ، من قِبَلِ زبوني الاتحاد السوفياتي ـ إثيوبيا واليمن الجنوبي ـ اللذين يُراقبان المدخل الى المحيط الهندي

لكن اليمن الجنوبي ينتمي جغرافياً لشبه الجزيرة العربية ، ودوره ، هنا ، لا يقل فائدة بالنسبة لموسكو . فهو يمارس على الخطوط الخلفية للعالم العربي المحافظ والمؤيد للغرب ، ضغطاً أو تهديداً مستمراً ، وبذلك يشكل حليفاً بديلاً عزيزاً على الاستراتيجية السوفياتية . هكذا فإن الأردن والسعودية والامارات العربية المتحدة والكويت ، وهي الدول التي تُحِبُّ أن تسلك طريقاً بعيداً عن موسكو ، تجد نفسها أيضاً مُحاصَرَة من قِبَل نظام للاتحاد السوفياتي فيه من جانب حليفين ، هما العراق وسورية المرتبطان معه بمعاهدتي تحالف ـ موقعتين من 1972 و1979(1) ـ ومن الجانب الآخر اليمن الجنوبي .

إن اليمن الجنوبي ـ أو رسمياً جمهورية اليمن الديمقراطية ـ الذي يقوده ، منذ عام 1978 ، الحزب الاشتراكي اليمني ، هو دولة ماركسية . لقد تمَّ إنجاز هذا الانزلاق في تشرين الأول 1978 على إثر الانقلاب الذي جعل من هذا البلد ، الواقع في أقصى شبه الجزيرة العربية ، أول دولة ماركسيه في المنطقة ، يقودها حزب « طليعي » ، ينقل ، في

---

(1) أنظر الفصل السابع فيما بعد .

كل نقطة ، تنظيمه وفكره من الحزب الشيوعي السوفياتي . هل وجدت ثورات العالم العربي والافريقي ذات النمط اللينيني البحت ، التي طال انتظارها بلا جدوى ـ لم يكن لأثيوبيا وأنغولا حينذاك حزب طليعي مس أجل قيادتها نحو الشيوعية ـ هل وجدت هنا ، وليس بعيداً عن الأماكن المُقَدَّسة للاسلام ، مجالاً مُميزاً للنجاح ؟ إننا إذا نظرنا الى خارطة (الموقع الاستراتيجي لليمن الجنوبي) والى روزنامة (الفراغ السياسي الدولي في عام 1978 ، حينما كانت الولايات المتحدة في عهد كارتر منغلقة على نفسها ، ومهتمة بمناقشاتها الخاصة وعزلتها) لاستخلصنا أن الاتحاد السوفياتي ، بانتهازه للمناسبة ، كرَّر في اليمن العملية الانغولية ، وحَرَّك انقلاباً ، لم يكن إلَّا خطوة تَمَّ اجتيازها بصفة عامة . إلَّا أن هذا كان يعني تجاهل تطور اليمن الجنوبي منذ أكثر من عشر سنوات ، والمواقع التي سبق للاتحاد السوفياتي أن احتلّها في تلك البلاد ، وأخيراً حقيقة المجتمع اليمني القليل التحبيذ لمثل هذا النوع من المناورات .

ولكي نفهم كيفية تغلغل الاتحاد السوفياتي في اليمن ، يجب مرة أخرى العودة للسنة الحاسمة ، سنة 1967 ، عندما بدأ الحضور السوفياتي في مصر ، وروابطه الوثيقة ظاهرياً ، بالتفتت ، وعندما أخذ خلفاء خروتشوف يتساءلون حول سُبل إنقاذ التحالف المتزعزع ، واستبداله فيما بعد . لقد طُبِعَت نهاية العقد ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، بقلق متنامي عَبَّرَ عن نفسه باهتمام مزدوج . فالدول الديمقراطية الثورية ، أو حتى تلك التي شجعتها موسكو على تجاهل مرحلة التطور الرأسمالي ، كالعراق والجزائر وسورية أو القريبة منها كالسودان، كانت ميَّالة كلها ، كما فعلت مصر ، لإعطاء ميزة للفكرة القومية والمصلحة القومية ، ولاستبعاد بل ولتدمير الشيوعيين ، وللبحث ، بشكل خاص ، عن طرق لبلوغ عدم الانحياز الحقيقي الذي لن يجعلهم يخضعون لموسكو .

إن مقاومة البلدان العربية الكبرى لطروحاته أكرهت الاتحاد السوفياتي على التساؤل عن فائدة البلدان الأكثر بعداً والأقل هيبة والأكثر قابلية للعطب . إن التحالف الذي بدأ يرتسم بين الدول التي مالت لفترة من الوقت نحو نموذج التطور السوفياتي ، والامارات المحافظة التي أعطاها الارتفاع المفاجىء في أسعار النفط وسائل تأثير جديدة في كل العالم العربي ، كان مفيداً ، كما تعلم موسكو ، للولايات المتحدة التي أُبْعِدَت لفترة من الزمن عن المنطقة . وقد أُضيفت ، لهذا التأمل التشاؤمي حول مستقبل العلاقات السوفياتية العربية ، انشغالات استراتيجية ، وبحرية قبل كل شيء . فالاتحاد السوفياتي كان يتطلع في أواخر الستينات للحصول على اعتراف بمساواته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة . لكن هذا التساوي ـ أو التكافؤ ـ يمر أيضاً عبر القوة البحرية . ولهذا كان على الاتحاد السوفياتي أن يوفر لأسطوله ، الذي استبسل في بنائه منذ بداية العقد ، القدرة على المناورة ، كما تفعل الولايات المتحدة ، وفي نفس المياه : البحر المتوسط والمحيط

الهندي . لقد جعل مزاج مصر من دخول المرافىء التي يحتاج الاتحاد السوفياتي لها ، كالاسكندرية ، أمراً مشكوكاً فيه ، في حين أغلق التشدد الجزائري أمام الاتحاد السوفياتي أبواب البحر المتوسط الغربي . وأعارت الولايات المتحدة انتباهاً كبيراً للخليج الذي كان تحالفها مع إيران ومع الامارات المحافظة يؤمن لها فيه موقعاً متميزاً . وفي عام 1970 ، استقرت الولايات المتحدة أيضاً في دياغو غارسيا (Diego Garcia) مؤكدة بذلك إرادتها بالحضور في المحيط الهندي . لقد كان من الصعب على الاتحاد السوفياتي أن يربح طريق المحيط الهندي لأنه ، إلَّا إذا مَرَّ بقناة السويس ، كان بعيداً بشكل مُرعب عن القواعد البحرية السوفياتية ، سواءً تلك الموجودة في البحر الأسود وبحر البلطيق أم في الشرق الأقصى . إن القوة الاستراتيجية تمر أيضاً عبر سرعة وسائل العمل . والعداء المتزايد لمصر التي تراقب قناة السويس من شأنه أن يحكم على الاسطول السوفياتي بقطع مسافات لا نهاية لها ؛ ستحِدُّ من مداه وفعاليته في أوقات الأزمات .

وفي بحثه عن بدائل للغزل العربي في بداية الستينات وللتسهيلات البحرية ، الشرط الذي لا بد منه للتكافؤ الاستراتيجي ، برز في طريق الاتحاد السوفياتي بلد كان حتى ذلك الحين غائباً من كل حساباته : إنه اليمن الجنوبي . ففي وقت كانت فيه مكتسبات الماضي توضع موضع التساؤل ، امتزج الوضع في اليمن الجنوبي مع الطموحات السوفياتية المُرتكزة على قوة بحرية لم تكفّ عن التقدم ـ قوة لم تكن تخضع بعكس التحالفات إلَّا للارادة السوفياتية ـ من أجل فتح آفاق جديدة أمام موسكو .

إن ما جرى في اليمن في نهاية الستينات كان مشابهاً ، بطريقة ما ، لما حدث في أنغولا بعد ذلك بعشر سنوات . لقد استتسف الاتحاد السوفياتي فيه فجأة وضعاً لم يخلُقه ولم يتنبأ به ، وإنما كان باستطاعته أن يستفيد منه . ففي تشرين الثاني من عام 1967 ، انسحبت القوات البريطانية من عدن وتَمَّ الحصول على استقلال اليمن الجنوبي نتيجة النضال الطويل الذي خاضته الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن منذ تأسيسها في عام 1963 ضد الانجليز ، ولكن أيضاً ضد خصومها العرب . وقد ناضلت الجبهة ليس فقط من أجل الاستقلال ، وإنما أيضاً ضد مشروعين يستهدفان دمج اليمن في تشكيلات أوسع . ففكرة إقامة اتحاد بين دول حنوب شبه الجزيرة العربية كان يحظى بتأييد أقوى دول شبه الجزيرة ، السعودية ، وبريطانيا ، والنخبة المحلية القريبة من الانجليز ، الحريصة على تأمين الانتقال السلمي من السيطرة البريطانية الى الوضع الجديد . ومن الجهة الأخرى ، كان ناصر ، بطل العروبة التقدمية ، يدعم فكرة إقامة دولة مستقلة ، لكنه كان يمنح تفضيله لمجموعة منافسة للجبهة القومية ، هي جبهة تحرير جنوب اليمن المُحتل(1) . إن من السهولة فهم الاختيار الناصري إذا ما نظرنا للتطور السريع للجبهة القومية .

(1) ا. هاليداي (I Hallyday) «Arabia without Sultans» Londres- 1974

لقد كانت هذه الجبهة ، حين ولادتها ، قريبة جداً من الناصرية ، وتعلن انتماءها لها . لكنها بسرعة بدأت تتجذر واعتنق قسم من كوادرها وقواتها مفهوماً ماركسياً ثورياً ، يتميز ببرنامج تحويل اشتراكي كامل في الداخل وعداء متزايد تجاه مصر في الخارج . ولم يكن هذا التطور الراديكالي طارئاً ، بل ارتبط بتطور الايديولوجية العربية بصفة عامة حيث كانت تتواجه ، بشكل متزايد ، الصيغة المعتدلة نسبياً لناصر ، والنزعة اليسارية التي نمت في لبنان ولدى الفلسطينيين . لقد أخذت الماركسية اللينينية تنزع لكسب الميدان على حساب « الاشتراكية الخاصة » . وفي اليمن نفسه ، اقترحت الجبهة القومية ، بمعارضتها للحل الاتحادي الذي دعا اليه أولئك الذين تعتبرهم محظيين ، اختياراً جذرياً من شأنه إرعاب الدول المحافظة في المنطقة وإضعاف مشروعها الاتحادي . وعندما حَلَّ الاستقلال ، نجحت الجبهة القومية في السيطرة على خصومها ، وخرجت من المنافسة بشكل حزب سلطة ـ إن المقارنة مع الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ليست بدون فائدة ـ. لكنها لم تصل إلى هذه النتيجة إلاّ لقاء تسويات داخلية . لقد أصبحت الجبهة حزباً تتعايش فيه كل الاختيارات ـ إن أفق الاستيلاء على السلطة هو وحده الذي أدى لجعل هذه الانقسامات تصمت مؤقتاً ـ وتستعد فيه الزمر «اليمينية » و« اليسارية » للمواجهة ، وتميل فيه ، مع ذلك ، الشعارات الماركسية ـ اللينينية للهيمنة .

في هذا الصراع الداخلي لصُنَّاع الاستقلال ، وفي مسيرتهم نحو الراديكالية ، لم يكن الموقف السوفياتي سهلاً أبداً . فحتى عام 1967 ، كان الاتحاد السوفياتي مهتماً بما فيه الكفاية بتنمية نجاحاته في قلب العالَم العربي بحيث أهمل المناطق الواقعة على محيط هذا العالم وزيادة على ذلك ، فإن الصلات المتميزة مع مصر ، والاهتمام بعدم الاصطدام وجهاً لوجه مع الغربيين بسبب مصالح كانت تُعتبر ثانوية ، أبعدت الاتحاد السوفياتي عن جنوب اليمن لقد كانت مصر في البداية تعتبر الجبهة القومية تابعة لها . لكنها عندما أخذت تعارضها بطريقة متزايدة ، لم يستطع الاتحاد السوفياتي ، بالرغم من الادعاءات الماركسية للجبهة ، المجازفة بإغضاب ناصر بسبب دعمه للراديكاليين الذين أدانهم . وعلاوة على ذلك فإن هذا الدعم سيؤدي لإلقاء شك على صدق الاطروحة السوفياتية القائلة بالدعم غير المشروط للحركات الوطنية على ألاَّ يؤدي ذلك لدفعها للقيام بثورات غير ناضجة . لقد أدان الاتحاد السوفياتي بما فيه الكفاية النزعة المغامرة الصينية في هذا الصدد(1) ، وكان لديه رغبة كبرى في إقفال مداخل العالم العربي ، حتى الواقعة فيها على

= وـ ف . فورويف (V Vorobev) . «Polıtıtcheskaıa gosudaıstvennaıa sıstema- N.D.R I - Moscou - 1978- ch 1

(1) «Iz materıalov plenuma T.S K Kommunıstıtcheskoı partıı ıraka»- Kommunıst - 12- août - 1959- pp 104- 109

خط المحيط ، في وجه الصينيين ، وذلك من أجل تجنب قيام تغييرات سياسية راديكالية فيه تكون أكثر قرباً من الأطروحات الصينية منها من أطروحاته .

لهذا بقي الاتحاد السوفياتي حَذِراً ، إزاء الزمر المتصارعة قبل الاستقلال ، وسعى غداة هذا الاستقلال للدعوة لمصالحة بين اليسار واليمين. لكن جهده كان عقيماً لأن اليسار انتصر منذ 1968 ، وأكد بأنه سيسير ـ وفاءً لبرنامجه ـ باليمن الجنوبي في طريق « التطور اللارأسمالي » . لقد كانت ، للوهلة الأولى ، فرصة كبيرة للاتحاد السوفياتي . فنموذجه ، الذي رُفض في أمكنة أخرى ، يحتل هنا مرتبة الشرف والدول العربية التي ابتعدت عنه ـ الجزائر أو مصر ـ أخذت تُعَرِّض نفسها لنقد ثوريي الصحراء . لقد دخلت وحدات بحرية سوفياتية في مرفأ عدن . وأصبح الانفتاح على المحيط الهندي أكثر جاذبية لأن مصر ، المُهَانَة والمُوَسْوَسة برغبة الثأر من إسرائيل ، لن تستطيع التصدي لتحركات البواخر السوفياتية. ومع ذلك ، فإن هذا الوضع الثوري لم يكن مواتياً كما يظهر ، ولم يكن باستطاعة موسكو أن تتجاهل أن أنصارها كانوا متورطين في صراعات فئوية . ولم تقبل مصر براديكالية من كانت تحميهم في السابق ، ولهذا دعمت الجناح اليميني ، الذي كانت تشجعه الى حد ما الدول المحافظة باعتباره الورقة الأقل سوءاً . وتمكن هذا الجناح ، بفضل هذا الدعم والتشجيع ، من الانتصار شيئاً فشيئاً بعد أن سعى للحصول على مساعدات من شبه الجزيرة . عندها اضطر « اليساريون » للجوء الى موسكو أو العواصم القريبة في أوروبا الشرقية . وحينذاك فقط انعقدت صلات دائمة بين المعسكر الاشتراكي والراديكاليين الذين كانت موسكو تأمل أن تخفف من غلوائهم .

وفي 22 حزيران 1969 ، أمن انقلاب جديد في عدن النصر المتوالي لقضيتين . قضية يسار جبهة التحرير بزعامة كل من عبد الفتاح اسماعيل وسالم ربيع علي ، اللذين توليا قيادة الحزب والدولة(1) . وقضية الاتحاد السوفياتي أيضاً ، لأن المنتصرين في الانقلاب كانوا يعلنون ولاءهم له ، ويتطلعون لتطبيق « النموذج السوفياتي » قريباً في جنوب اليمن(2) . وبعد بضعة أشهر من نجاحهم ، أمَّمَ القادة الجدد المصارف وشركات التأمين . وفي السنة التالية ، وسَّعوا التأميم ليطال القطاع الصناعي وكل وسائل الانتاج ، وأطلقوا إصلاحاً زراعياً كان يجب ، خلال مدة وجيزة ، أن ينظم الفلاحين في

---

(1) ف هاليداي (F. Hallyday) · «Soviet relations with south yemen»- document de conférence- 1981- ronéoté - p- 16

(2) ف ن. برومستروفا (V.N. Burmistrova) . «Narodnaia demokratitcheskaia respublika Iemen- Moscou - 1981

ـ و · أ. س غسكوف (A S Guskov) : «Natsional'nyi front demokratit- cheskogo Iemena»- 1963- 1975

نظام من المزارع التعاونية أو مزارع الدولة ، منقول عن النظام المُعتَمَد في الاتحاد السوفياتي منذ أربعة عقود . كذلك امتد نفوذ السلطة ، بشكل طبيعي ، للتجارة الخارجية التي أصبحت حكراً على الدولة وفقدت عدن وضعها كمرفأ حر ؛ وطبق اليمن الجنوبي ، كما كان قد أعلن ، « الطريق اللارأسمالي في التنمية » . وكُيِّفَ التنظيم السياسي أيضاً مع هذا المشروع لأن مسؤوليه أعلنوا ، منذ 1969 ، عن ولادة جمهورية شعبية ديمقراطية في جنوب اليمن . وتطورت جبهة التحرير هي أيضاً نحو راديكالية ثبّتها مؤتمرها الخامس المنعقد في عام 1972 : لقد زَوَّد هذا المؤتمر ، الذي يُعتبر مؤتمر انتصار اليسار ، الجبهة ببنية تُذَكِّر ببنية الأحزاب الشيوعية من حيث التسميات ـ اللجنة المركزية والمكتب السياسي ـ والتسلسل الهرمي الصارم والطابع الاستبدادي . وأكد المؤتمر أيضاً الاختيارات الايديولوجية ، وأقرّ سلسلة من التدابير التي ، مثل تنظيم الدولة، لن تمر دون أن تُذكِّر بالتطور الكوبي في بداية الستينات : تطهير الجيش ، إدخال المفوضين السياسيين في الجيش ، إحداث الميليشيات وأخيراً حملة محو الأمية .

وإذا كانت هذه الراديكالية ، بالنسة للاتحاد السوفياتي قد جاءت في الموعد المُحدَّد لتشهد على أن سياسته العربية لم يقضَ عليها ، فإنها كانت مع ذلك تثير بعض الأسئلة . هل « النموذج الاشتراكي » قابل بالحقيقة للتطبيق في بلاد تتميز فيها الولاءات الاجتماعية ، ونظام السلطة بحسٍّ استثنائي للتسلسل ، وفي نفس الوقت بالتبعثر اللامحدود لمراكز السلطة ؟ إن الأسرة والقرية والقبيلة هي الأطر التي تتنظم بداخلها حياة الأفراد ، وتنحفر فيها علاقات السلطة . وإذا كان هناك من عنصر مُوحِّد في هذا المجتمع المُنَظَّم في أوساط ونظم سلطوية محلية ومُقَطَّعة بشكل صارم ، فإنما هو الاسلام الذي يزود كل النظام الاجتماعي بالأعصاب . فهل يمكن تحويل مجتمع يُسيطر عليه زعماء القبائل والسلاطين وفقهاء الاسلام ـ باستثناء عدن التي أدخلت اليها السيطرة البريطانية قيماً إجتماعية وسياسية أكثر حداثة ، ومرتبطة بالعمليات التجارية والاتصالات مع العالَم الخارجي ـ الى مجتمع إشتراكي ، بدون ضغوط مُرعبة يمكنها أن تهدد ، في المقام الأخير ، النظام ذاته ؟

إن المسؤولين السوفيات لم يتجاهلوا صعوبات تطبيق « الطريق اللارأسمالي » في مجتمعات الصحراء[1] لكن من كانوا يحمونهم انطلقوا من دون انتظار ، ومن دون إستشارتهم في سياسة اللوح المصقول ، آملين بذلك القضاء على كل معارضة . لقد أزيلت بقسوة النخبة المحلية ، المُتَّهَمة بأنها تعاونت مع القوى المسيطرة القديمة . وكان الهدف الأول للتأميمات حرمانها من القاعدة الاقتصادية التي كانت تعطيها حتى ذلك الحين بعض التأثير . وكان ينبغي اقتلاع جذور الاسلام بنفس الطريقة ، وتجريده من

(1) ف . ف . نومكين (V.V Naumkin) «Noveichaia istoriia Iemena- Moscou - 1984- p. 211

إشعاعه ، وسلطاته ـ التي أُوقفت أو قنلت غالباً ـ ومؤسساته ، من خلال أيـديولـوجية تتبنّـاها الدولة وتقوم على الالحاد . لقد تَمَّ القيام بكل شيء من أحل تهميش الاسلام ، فصُودِرَت أموال الأوقاف وعُلْمِنَ الزواج والطلاق (فالقاضي لم يعد يتصرف إلَّا بصفته مُمثلاً مأجوراً للدولة) والتعليم . وقـد شكَّـلت هذه المبـالغات المعـادية للدين في اليمن الجنوبي مصدراً للحرج بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي كان يدعو، منذ بداية الستينات، للتـوفيق بين المـاركسية والاسـلام ، وكان يـرسل حُجَّـاجَـة الى مكه للتـدليل عـلى احترامه للعـالَم الاسلامي . فهـذه المبالغـات لم تكن مفيدة لتقـوية نفـود نموذج التـطور اللارأسمالي ، حتى ولو كانت بالنسبة لليسار اليمني الجنوبي مطابقة لرغبتهم بإزالـة كل سلطة منافِسة .

وقـد تَدَعَّمـت هـذه التحفظات بـالريبة التي كان يثيـرها في مـوسكو « الإغـراء الصيني » ، الذي كانت تُسْتَشَف بحق علاماته لدى القادة اليمنيين . فـربيع سـالم علي الذي كان يرأس منذ انقلاب 1969 الجمهورية الشعبية الجديدة ، كـان متأثـراً بالفعـل بالنموذج الماوي أكثر من تأثره بالارادة الصناعية للاتحاد السوفياتي . إن تصلب المشروع السياسي ، وتسريع التحولات الاجتماعية التي اقترحها في المؤتمر الخامس . كانت قبل أي شيء مُستـوحاة من الثـورة الثقافيـة الصينية . لقـد كانت هـذه التيارات « الميَّـالـة للصينيين » وللكوبيين ـ والمُعَبِّـرة دائماً عن الرغبة باتباع طريق البلدان المحرومـة ـ تقلق السوفيات ، لكنها تَحُثّـهم أيضاً على المزايدة ويجب من أحل فهم هذا الأمر تَذَكُّـر أن فيديل كاسترو كان ، في تلك السنوات ، ينتقـد بقسوة مـاو وموفف الاتحـاد السوفيـاتي كدولة كبرى لا نهتم إلَّا بتفضيل مصالحها الخاصة على حساب الثورات الصاعدة ففي بـلاد فليلة السكان كـاليمن الجنوبي ، نحـو مليوني نسمـة ، رأى الاتحاد السـوفياتي أن المساعدة الاقتصادية والتقنية يمكن ألَّا تكون بـاهظة جـداً في حين أن الصـين ، التي قلبتها الثورة الثقافية ، كـانت تفتقد للوسـائل الـلازمة لـلاستجابـة لنداءات المسـاعدة الصـادرة عن أولئك الـذبن يريـدون تقليـدهـا إن المسـاعـدة السـوفيـاتيـة ، الفليلة التكـاليف ، يمكن أن تسمـح بتجنب تغلغـل صيني ممكن . في تشـرين الثـاني 1972 ، وبالرغم من تعاطفه مع بكين ، توجَّه رئيس اليمن الجنوبي الى موسكو ، حيث وقَّـع على الاتفاقيات الأولى للمساعدة بين البلدين(1) . وقد نصَّـت الاتفاقيات على مساعدة متعددة الوجوه إقتصادية وعسكرية وثقافية .

في فترة أولى ـ من 1972 إلى 1977 ، كانت كل الصعوبات المنظورة في تلك البلاد ، وتخلفهـا ، والمعارك الداخلية في الجبهة ، والاهتمامات الدولية الأخرى لموسكو ، وفي مقدمتها العلاقات بين الشرق والغرب ، تم المغامـرة الافريقيـة ، وأخيراً الغيـاب شبه

(1) البرافدا 2-12-1972

الكلي للخصم الصيني المنكفىء باستمرار على أزماته الخاصة ، كانت تدفع الاتحاد السوفياتي لاختيار حضور معتدل في تلك الدولة ، الوحيدة من نوعها في شبه الجزيرة العربية في إعلان تبنيها للماركسية . لقد استمر الاتحاد السوفياتي فيها بشكل معتدل[1] ، وترك المستشارين الكوبيين يحتلون الميدان ، وتجنب طرح نفسه كضامن لاشتراكية ما زالت غير مؤكّدة . لقد كان اليمن الجنوبي الذي يطلب المساعدة بشكل دوري من بكين وموسكو والسعودية ، يحتل مكانة منخفضة جداً في سلّم المصالح السوفياتية . وبالرغم من هذا ، كان الاتحاد السوفياتي منذ عام 1969 يُنادي به كنموذج (بالتناوب مع النموذج الذي تقدمه الصين) وكحامي في عدن . ومع ذلك قررت موسكو أن تترك لبعض الوقت الورقة الجنوب ـ يمنية في حالة رقاد .

وفي عام 1977 ، جاء وقت الايقاظ . وذلك لعدة أسباب . منها العامة التي نجدها خلف كل النشاط السوفياتي في العالم الثالث ، في تلك الفترة ، كشلل السلطة التنفيذية الامريكية ، وبشكل أكثر عمومية عمى الغربيين . ولكن أيضاً لأسباب خصوصية عَدَّلت جغرافية المصالح السوفياتية ، ونقلتها من إفريقية الى ما سُمِّيَ بحق **قوس الأزمات** . لقد انتهى زمن التقدم في إفريقيا جنوب الصحراء ، ولهذا أصبح الآن من الواجب تدعيم المواقع بدل توسيعها . أما في البحر الأحمر ، بالعكس ، فإن الوقت وقت سياسة خيالية بسبب الأخطار والحظوظ التي تتجلى فيه   إن الخطر يأتي من العربية السعودية التي تطرح نفسها كبطلة لسياسة إسلامية تحرر زبائن الاتحاد السوفياتي من تبعيتهم تجاهه . إنها السياسة التي كانت في طريقها للنجاح في الصومال الذي طرد السوفيات منه في تشرين الثاني 1977 . لقد سعى الملك فهد جاهداً ، في جنوب اليمن ، لتطبيق نفس المعالجة على مشكلة التغلغل السوفياتي ، ووجد لدى الرئيس ربيع علي ، الذي خاب أمله بالصين ، ولم يكن مطلقاً مقتنعاً بحق بموسكو ، أذناً صاغية

ولو تمكن ملك السعودية من النجاح في اليمن ، مثلما نجح في الصومال ، لأضعف بشكل معتبر الموقع السوفياتي في إثيوبيا . إن فرص العمل التي كان الاتحاد السوفياتي يستشفها من أجل تعويض هذه الهزائم ، كانت تتجلى في إنقسامات القادة في جنوب اليمن ، وصعوباتهم . فالاقتصاد يسير بشكل سيىء . والنموذج الصيني ـ تعبئة الجماهير ، والدعوة لنموذج أخلاقي ، هو نموذج **الانسان الجديد** ، لم يكن التنظيم الضعيف جداً يسمح بتأطيره وتشكيله ـ كان مرفوضاً من قبل الفئة الميالة للسوفيات التي كانت تدعو لتنظيم دقيق ، وجهاز ذي بنية مُحدَّدة ، وانضباط مفروض على الجماهير ، وفوق كل ذلك تحالف واضح مع موسكو . وتضاعفت المجادلات الفكرية في اليمن

(1) البرافدا ، 28-3-1973 / 25-5-73 / 17-9-74 / 15-6-75 / 2-7-75 / 14-5-1977 وارفستيا ، 11-5-1977 .

بـالنزاعـات القبلية التي كـانت تصيب انسجام الحـزب القائـد . وساهم كـل شيء في تقويض نفوذ رئيس لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي إلاّ ثقة محدودة به . إن الضرورة تصنع القانون . ولهذا كان على الاتحاد السوفياتي ، المطرود من الصومال ، أن ينقل من الميدان الى مكان آخر تجهيزاته ، ولا سيما منشآت قاعدة بربرة . وهكذا قرر أن يضعها في جنوب اليمن ، الأمر الذي كان بنضمن على الفور تغييراً كاملاً في موقفه إزاء هذه الجمهورية . وقد زاد الموقف المتوتر في شمال اليمن ـ اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي في تشرين الأول 1977 ـ والمناوشات بين اليمنين ، والقلق المتزايد للعربية السعودية من جراء الوضع غير المستقر ، زاد كل ذلك مى حاجة الاتحاد السوفياتي لأن يكون حاضراً بشكل أفضل وأكثر في بـلاد كانت مصـالحه الاستـراتيجية فيهـا موضـوعاً للعبـة . هكذا حلّـت الارادة ، المؤكّـدة بوضوح ، في ترسيخ ربط اليمن الجنوبي بالاتحاد السوفياتي بشكل ثابت ، محل اللامبالاة التي كانت سائدة حتى خريف عام 1977 .

في 26 حزيران 1978 ، وضع انقلاب عسكري حداً لعهد سالم ربيـع علي الـذي أعدِمَ . إن التفسير الخارجي للحدث كان يقول بأن الأمر يتعلق بانقلاب دبرته موسكو من أجل أن توصل للسلطة أناساً موالين لها ، وأن تضع لها مواطىء قدم في اليمن . إن هذا القول ينسى أن الاتحاد السوفياتي كان موجوداً هناك منذ عام 1969 ، وأنه كان يعتبر كل أطراف الصراع الذي يقسم الحزب القائد ، حلفاء ممكنـين له ، وأن صعـوبات أو تذبذبات الرئيس المخلوع كانت تعود جزئياً لنقص الاهتمام الذي أبـدته مـوسكو تجـاه اليمن قبل عام 1977 . إن أزمة 1978 ليست نتاجاً لتحول موسكو ، وإنما للصراعـات التي بدأت مع الاستقلال(1) ، والتي استمرت منـذ ذلك الحـين ، دون أن يقوم الاتحـاد السوفياتي بالاختيار بين الزمر المتنافسة . في عام 1978 ، كان المدافعون عن التقرب غير المشـروط من الاتحاد السوفياتي ـ علي ناصر محمد وعبد الفتاح اسماعيل ـ هـم ، بدون شك ، الذين وصلوا للسلطة . في تلك اللحظة كانت العلاقات بين البلدين قد تطورت كثيراً . وحين أتى ، في شباط 1978 ـ أي قبل عدة أشهر من حدوث الانقلاب ـ وفد يمني جنوبي الى موسكو للتفاوض حول زيادة المساعدة السوفياتية ، كان ليـونيد بـريجنيف هو المحاور لعلي ناصر محمـد ، رئيس الوفـد . وقد أشـار البيان الـطويل المنشـور في ختام الزيارة(2) لاتساع التقارب في وجهات النظر بين البلدين حول كـل القضايـا الاقليمية ، وسلّـط الضوء على الموقع الرئيسي لليمن (في الشرق الأوسط والقرن الافريقي) . لقد أشار هذا النص للمصالح المشتركة وللدور المتـزايد لـلاتحاد السـوفياتي في تنـظيم النمو الاقتصادي والعسكري في اليمن . ولَئِنْ تحكَّـم بريجنيف بالحـوار ، ففي دلك مـا يُشير

(1) الرافدا 21 و26-7-1974

(2) الرافدا 5-2-1978

للوضع الجديد لليمن في سُلَّم المصالح السوفياتية . لكن هذا الواقع المتأخر يجب ألاَّ يخفي أن الاتحاد السوفياتي ، منذ 1977 ، كان يهتم بطريقة متنامية بمصير الحزب الشقيق ، الأمر الذي تُدَلِّل عليه سلسلة مُدهشة من الاتصالات بين الحزبين(1) ، الميدان الذي لم يتركه الاتحاد السوفياتي بوراً(2) حتى عندما كان يهتم قليلاً بهذه البلاد . وفي آذار 1978 ، التزم الحزب الشيوعي السوفياتي ، بلسان مسؤول إدارة الاعلام والدعاية باللجنة المركزية ، بحزم بالسير في طريق كان قد تركه حتى ذلك الحين للخبراء الكوبيين ، ألاَ وهو تكوين الأطر الشيوعية وتنظيم الحزب نفسه(3) . وبنفس اللحظة ، أمسكت موسكو بيدها ثانية موضوع تكوين العسكريين الذي كان متروكاً أيضاً للكوبيين ، وأبدت اهتماماً كبيراً جداً بالساحل اليمني . وقد بَيَّنَت زيارة الاميرال غورتشكوف (Gortchkov) ، التي قام بها لعدن في أيار 1978 ، بوضوح أن اليمن أصبح بالنسبة للاتحاد السوفياتي مكاناً ذا أهمية استراتيجية مميِّزة .

واعتباراً من حزيران 1978 ، أخذ انحياز اليمن الجنوبي للاتحاد السوفياتي يتسارع . وفي تشرين الأول ، اتخذت **الجبهة** ، التي كانت بَعْدُ منظَّمة بطريقة غير دقيقة ، بالرغم من جهود 1972 ، لنفسها اسم **الحزب الاشتراكي اليمني** ، وأعلنت إرادتها بأن تكون حزباً ماركسياً لينينياً طليعياً من النمط الكلاسيكي . وكان الحزب بقيادة عبد الفتاح اسماعيل . وفي عام 1979 ، دخل اليمن الجنوبي بالحقيقة في دائرة النفوذ السوفياتية ، بعد أن انضم لمجلس التعاون الاقتصادي (الكوميكون) ، بصفة مراقب مثل كوريا الشمالية ، وانغولا والموزمبيق واللاوس (4) منذ ذلك الحين ، لم يكف النفوذ السوفياتي عن الترسُّخ . فقد زار كوسيجين ، رئيس الوزراء السوفياتي عدن للقيام بسلسلة من المباحثات(5) التي هيأت للخطوة التالية ، المتمثلة بالتوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون(6) . وقد وقِّعت هذه المعاهدة في موسكو ، في تشرين الأول ، من قِبَل عبد الفتاح اسماعيل(7) . وخلال تلك الفترة ، شارك الاتحاد السوفياتي في احتفالات تخليد ذكرى تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني ، للتدليل بذلك علناً على أنه يعتبر هذا التاريخ كمنعطف(8) وعلى أن الحزب هو بالحقيقة حزب شقيق .

---

(1) البرافدا : 15 -9- 1978 / 10 و18 -3- 1978 / 20 -5- 1978

(2) البرافدا · 25 -5- 1976 .

(3) البرافدا : 18 -3- 1976

(4) البرافدا : 27 و30 -6- 1979

(5) البرافدا . 17 و18 و19 -9- 1979 .

(6) البرافدا : 26 -10- 1979 .

(7) البرافدا : 23 و26 و27 -10- 1979 .

(8) البرافدا . 12 و20 -10- 1979 .

كيف يمكن لليمن الجنوبي ، المزوّد بحزب طليعي من النمط السوفياتي ، الذي يُعلن أنه دولة اشتراكية ، المنضم الى الكوميكون ، والمرتبط مع الاتحاد السوفياتي بمعاهدة صداقة تؤكد وحدة المشاريع السياسية الداخلية والمصالح الدولية ، كيف يمكن ألّا يدخل ضمن فئة **الدول ذات الاتجاه الاشتراكي** ؟ هنا أيضاً تفرض ملاحظة تاريخية نفسها ، وتشير لتطور الموقف السوفياتي حتى قبل وصول الميّالين للسوفيات للسلطة. لقد صُنِّفَ اليمن الجنوبي في عداد الدول ذات الاتجاه الاشتراكي في مقالة نُشِرَت بالتأكيد في تموز 1978 ، لكن المجلة كانت قد قُدِّمت للمطبعة في 21 حزيران 1978 ، أي قبل حدوث الانقلاب(1) . وقد استخدم كتاب منشور في نفس الفترة هذا التوصيف أيضاً(2) . إن ما بَرَّر حينذاك ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، هذا التعريف لم يكن تغييراً داخلياً ، وإنما أن جغرافية المصالح السوفياتية تحركت نحو اليمن منذ عام تقريباً . إن هذا يُفسِّر الموقف الغامض للاتحاد السوفياتي من الصراع بين اليمنين . فمثل كل الدول المُقَسَّمَة ـ ككوريا وألمانيا ـ توجد علاقات معقدة بين اليمنين ، ويتشابك أفراد النخبة فيهما ويتواجدون على جانبي الحدود . ولهذا يضعان حلفاءهما أمام اختبارات صعبة .

لقد أقام الاتحاد السوفياتي مع شمال اليمن ، منذ أن أعلنت فيه الجمهورية ، في عام 1962 ، علاقات متميزة . وارتبطت معه منذ عام 1964 ، بمعاهدة صداقة ، قابلة للتجديد ضمنياً كل خمس سنوات . وقدَّمت موسكو نفسها في صنعاء كمُوَرِّدة للأسلحة . وبالرغم من إرادة جمهورية شمال اليمن المعلنة بعدم الانحياز لأي معسكر كان ، وبالعيش بحسن جوار مع السعودية ، فإن علاقاتها مع موسكو لم تتعرض لخسوفات ملحوظة . ولقد سعى الاتحاد السوفياتي باستمرار ، وبالرغم من تحالفه مع جنوب اليمن الماركسي ، المواجه لشمال اليمن المعارض بحزم للتأثير الماركسي ، لعدم قطع صلاته باليمن الشمالي ، فأرسل وفوداً متوالية للبلدين(3) ، واستقبل في موسكو ، بنفس المستوى من الترحيب، مسؤولي الجمهوريةالعربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية(4). لقد عرف الاتحاد السوفياتي أهمية القدرة على لعب دور المُوَفِّق بين المعسكرين ، والمهدِّىء للتوترات ، وذلك عندما اكتشف ، من خلال المثال المصري ، خطر الانحياز ، في حالات الصراع ، لأحد الخصوم . ولم تكن الولايات المتحدة هي التي كان الاتحاد السوفياتي يخشى ، في اليمن ، وساطاتها المُدَمِّرة بالنسبة لمواقعه ، وإنما العربية السعودية التي أخذ نفوذها ، منذ عام 1972 ، يترسخ في العالم العربي . إن جهود

---

(1) بريماكوف ـ المقالة المشار اليها سابقاً ص 82 .

(2) فوروبيف · المرجع السابق ذكره ـ ص . 75 .

(3) البرافدا : 28 -3- 1973

(4) البرافدا : 31 -8- 1973 .

العربية السعودية في شبه الجزيرة العربية كانت تتضافر مع جهود الولايات المتحدة في الشمال من أجل إظهار أن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع إلّا صب الزيت على الحرائق الكامنة ، وليس المساهمة في إطفائها .

وعندما تأكد الاختيار السوفياتي لصالح الجمهورية الديمقراطية ، أصبح من الصعب الابقاء على هدا الحياد الظاهري . إن التحالفات تتطلب التزامات حازمة . وهذا المطلب كان يفرض نفسه في شباط 1969 ، عندما تحول العداء الكامن بين شمال وجنوب اليمن ، والمناوشات الدائمة الى صراع عنيف . لقد استمر الصراع عدة أسابيع ، وبقي الاتحاد السوفياتي أثناءه سلبياً بشكل نسبي ، لأن الجيش الجنوبي ، بدون شك ، كان مجهزاً بأسلحة سوفياتية ، ومؤطراً بمستشارين سوفيات وكوبيين ، وكان بعض السوفيات موجودين في جهاز الدولة .

إن وضع اليمن ، في اللحظة التي نشب فيها الصراع ، كان يُذكِّر بوضع كوريا الشمالية في بداية الخمسينات ، ويثير أسئلة مشابهة ما هي المسؤولية السوفياتية في حركة القوات الجنوبية نحو الشمال ؟ إن الجواب يبدو من نفس طبيعة الجواب في كوريا . إن من غير المعقول القبول بأن موسكو ، التي لديها حضور ثقيل في عدن ، لم تُعْلَمَ أو تشعر بالعملية العسكرية التي كان يجري الاعداد لها . لكن من المعقول أيضاً ، أن الاتحاد السوفياتي ، العاجز عن كبح جماح حليفه ، كان عليه أن يخضع لارادته ، في الوقت الذي كان يعلم فيه أن بإمكانه أن يكون غير ملائم له . إن كل فشل عسكري في جنوب اليمن يمكنه أن يكون بالفعل مفجعاً بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، الذي بعد خسارة قاعدة بربرة الصومالية أصبح محتاجاً للحفاظ على وجوده في عدن . وهكذا يجابه الاتحاد السوفياتي ، مرة أخرى ، مشكلة التحالفات الصعبة . فلكي يصمد التحالف يجب عليه القبول باختيارات حلفائه ، حتى ولو تضمنت أخطاراً . وبنفس الوقت ، لم تكن موسكو تعتزم أن ترمي بثقلها في الصراع الى جانب أولئك الذين تحميهم ، عندما كانت وضعيتهم مُهَدَّدة . ولو تخلّت عنهم في ساعة الخطر ، لوضعت موضع الاتهام مصداقيتها كحليف ، ولدفعتهم للبحث عن تحالفات أضمن . إن هذا المأزق يفسر موقفها أثناء صراع شتاء 1979 ، وهو الموقف الذي سنراه منها غالباً . لقد وقف الاتحاد السوفياتي موقفاً سلبياً ، وترك الميدان حراً لمبادرات الجامعة العربية ، التي أكدت بذلك نزعتها للعب دور الوسيط . وقد أثلج النجاح الذي حصلت عليه الجامعة في مفاوضاتها ، قلب الاتحاد السوفياتي ، وأنقذه من وسواس انهيار جنوب اليمن ، وفتح أمامه الامكانية لاستئناف لعبة نشيطة في الجنوب ، ولتدعيم مواقعها فيه ، وللاستفادة من الوضع الناشىء نتيجة لذلك . وبعد انقضاء الأخطار ، صار بإمكان الاتحاد السوفياتي ، في هذا الجو السلمي ، أن يسترد ثوبه كحليف نشيط .

وإذا كانت موسكو ، أثناء المعارك ، قد اكتفت بالتأكيد ـ كما حصل في كوريا ـ على أن حليفها مُعْتَدى عليه ، وإذا كانت قد قَدَّمت له مساعدة خفية ، مساعدة لوجستية ، إضافة ربما لدعم بعض الطيارين ، فإنها تركت للكوبيين مهمة تأطير المعارك لكنها ، بعد انتهاء الأزمة ، استمدت من هذا الدعم السياسي والعسكري ، المتواضع بالحاصل ، حجة من أجل تدعيم وجودها لقد حَلَّت عدن وسقطرة إذن بشكل حقيقي محل قاعدة بربرة المفقودة . فقد نشر الاتحاد السوفياتي فيها منشآت بحرية وجوية ، كما نشر أيضاً قواته البحرية في المياه الاقليمية لجنوب اليمن بحجة الحاجة لحماية سواحله . لكنه مع ذلك لم ينسَ الابقاء على علاقات صداقة مع الشمال . وقد شجعه الصراع على ذلك ، لأن الجمهورية العربية اليمنية خرجت منه وهي قليلة الرضى عن أصدقائها الآخرين . فالولايات المتحدة ، حامية الشمال ضد الجنوب ، كانت مترددة جداً في الاستجابة لطلبات المساعدة بالتجهيزات العسكرية التي قَدَّمها الشمال . والواقع أن موقف السلطة التنفيذية الامريكية ، في شتاء 1979 ، في كل العالَم الاسلامي بقي مترجرجاً ، وسيطر عليه الخوف من الحركات غير الموزونة . والعربية السعودية نفسها ، التي تعتبر اليمن الشمالي جاراً غير مستقر ومُقلِق ، لم ترد أن ترى قوته العسكرية وقد كبرت . ولهذا ألحت على الولايات المتحدة لكي لا تبالغ في تسليحه . لقد كانت مرارة الجمهورية العربية اليمنية من حلفائها الامريكيين والعرب فرصة غير مُنتظَرَة بالنسبة لموسكو . فالاتحاد السوفياتي ، حليف جنوب اليمن ، كان أيضاً موضوعاً للغزل من طرف الشمال . وفي أيلول 1979 توجّه رئيس الجمهورية العربية اليمنية الى موسكو من أجل التفاوض بشأن الحصول على تجهيزات عسكرية جديدة . وإذا كانت كميات الأسلحة السوفياتية المقدَّمة لشمال اليمن ، في الفترة من 1970 إلى 1979 ، محدودة ـ أقل مما كانت عليه في المرحلة الأولية ـ فإنها زادت بشكل مُعتَبر فيما بعد ، في حين أن التجارة غير العسكرية بين البلدين ، المزدهرة في الستينات ، تقهقرت قليلاً . لقد اهتم الاتحاد السوفياتي بالحضور في اليمن الشمالي ، من خلال الانتقال بنشاطه من ميدان لآخر . أي مرونة بالنسبة لبلاد يُشار دوماً لصلابة سياستها ! هكذا سمح صراع 1969 للاتحاد السوفياتي بتقوية مواقعه في كلا المعسكرين ـ كانت صورة وضعه معكوسة في الصراع العربي الاسرائيلي ـ وبالظهور في نظر الخصمين كحليف ضروري ، بالرغم من أن مستوى تدخله كان متواضعاً جداً(1) .

وإذا كان اليمن الشمالي قد لام الاعتدال المفرط للدعم الغربي ، فإن اليمن الجنوبي لم ينظر بعين الاعتبار بشكل أفضل للدعم السوفياتي والنتائج الناجمة عنه . لقد

---

(1) حول اللعبة السوفياتية بين اليمنين ، أنظر : م كاتز (M Katz) «Sanaa and the Soviets»- Problems of communism- عدد كانون الثاي ـ شباط ـ 1984 ـ ص : 21-35

كان الوضع الاقتصادي في البلاد صعباً ؛ وترددت العربية السعودية في تقديم المساعدة له طالما استمر الانحياز لموسكو . وهكذا وُضِعَ هذا الانحياز المُفرط موضع الاتهام ، بحيث اعتبر مسؤولاً عن صعوبات هذه الدولة الفقيرة للغاية . ولم يُولِ الاتحاد السوفياتي ، المهووس باهتماماته الاستراتيجية ، انتباهاً كافياً للمطالب المتصاعدة . وظَنَّ مرة أخرى ، وكما فعل في أمكنة أخرى ، أن بإمكانه أن يعتمد على نظام سياسي متفق كثيراً مع نموذجه ، وعلى قائد موالٍ بشكل غير مشروط للسوفيات ، هو عبد الفتاح اسماعيل . لقد كان هذا موالياً للسوفيات بدون شك . لكنه كان قليل التمثيل لبلاده . لقد كان عليه ، وهو المثقف جداً والعقائدي جداً ، أن يجابه ، مثل كل قائد يمني جنوبي آخر ، الولاءات القبلية المغروسة بصلابة في الضمائر ، والتي صَمَّمَ على تجاهلها باسم وحدة اشتراكية ليس لها من وجود إلّا على الصعيد النظري .

إن هذا يُفَسّر لماذا طُرِدَ عبد الفتاح اسماعيل ، في 21 نيسان 1980 ، من السلطة بعد أقل من ستين من وصوله اليها . لقد كان هذا الأمر هزيمة لا جدال فيها بالنسبة للاتحاد السوفياتي . إن جهود السفير السوفياتي من أجل انقاذه تشهد على القلق الذي كانت موسكو تحسّ به من جراء الانقلابات المتتالية في بلاد أصبحت ضرورية جداً لاستراتيجيتها(1) . أمام هذه الضربة ، كان رد الفعل السوفياتي مطابقاً لتقليد قديم . فما لا يمكن تجنبه يجب أنْ يُقبَلَ به ، وإنْ أمكن أن « يجري الالتفاف حوله » بمهارة . لقد استقبلت موسكو عبد الفتاح اسماعيل ـ « المستقيل » من رئاسة الدولة وقيادة الحزب ـ كلاجىء لمدة ستستمر خمس سنوات . وقامت في نفس الوقت بالترحيب بالرجل القوي الجديد في اليمن الجنوبي : علي ناصر محمد الذي رَكَّزَ بين يديه كل السلطات . وكان كل من الجانبين يعلم أن الحوار المنميز القائم بين موسكو وعدن يجبُ الابقاء عليه ، لأن هذا الحوار ، في نظر الجانبين ، كان مثقلاً بالأفكار المُسْبقة .

فعلي ناصر محمد كان يعلم أنه لا يستطيع قطع التحالف المعقود ، ولا استبعاد الاتحاد السوفياتي . لقد كان من شأن ذلك أن يُفقده سلطته لأن الحزب الاشتراكي كان قوياً في البلاد بما فيه الكفاية لاغلاق الطريق أمام كل تحول جذري   ولهذا توجه الى موسكو بعد نحو شهر من إقصاء منافسه من أجل تطمين خصومه الداخليين والحليف الكبير . وقد أكد للمسؤولين السوفيات ثبات النظام الاشتراكي وما يرتبط به من صلات مميزة بين الدولتين والحزبين . إن هدا يعني أن المصالح الاستراتيجية السوفياتية ستبقى محفوظة . وبالمقابل ، وبعكس سلفه ، لم يكن الرئيس الجديد لليمن الجنوبي يريد الاكتفاء بتحالف محصور بموسكو . إن مشروعه السياسي الاقتصادي كان يكمن بإجراء

---

(1) ن سيغار (N Cigar) : «State and Society in South Yemen» Problems of communism - mai-juin 1985- p: 57.

تقارب مع الدول المعتدلة في الخليج ومع العالم العربي . إن المرحلة الأولى من هذا المشروع كانت في فتح الحوار مع اليمن الشمالي ليس من أجل تحقيق الوحدة ـ حلم سلفه ـ وإنما من أجل بلوغ تعايش سلمي معه . إن سياسة « الخطوات الصغيرة » ، المعارضة للمشاريع الضخمة لعبد الفتاح اسماعيل ، التي كانت مُستلهمة بأسرها من نزعة واقعية ، أجبرت باستمرار علي ناصر محمد على القتال في كل الجبهات ، وعلى التراجع في كل يوم عما تَمَّ القيام به في العشية . لقد تفاوض مع جيرانه المعتدلين، لكنه، من أجل جعل خطواته باتجاه الغرب مقبُولة ، اضطر للتأكيد على « التحالف الاستراتيجي » المتميز مع موسكو ووقع معاهدة دفاع مشترك مع ليبيا وأثيوبيا ، في آب 1980 ، في الوقت الذي سعى فيه للحصول على الدعم الاقتصادي من السعودية . وإنحاز للموقف السوفياتي في أفغانستان ، عام 1981 ، بعد أن كان قد أدان الاجتياح في إسلام آباد ، مع كل جماعة الدول الاسلامية . لقد كانت مواقفه متناقضة ، وكان يسعى من خلالها لتحقيق التوازن المستحيل ، الأمر الذي ضاعف من الاستياء الداخلي والعزلة الخارجية . فاليمن الشمالي والسعودية قلقتا مما بدا أنه يُمثِّل وضعاً من عدم الاستقرار الخطير على حدودهما . وليبيا زعلت بوضوح في عام 1983 واتهمت اليمن الجنوبي ، بلا نظام ، بتخريب ترشيحها لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية ، وبأنه تحالف مع إثيوبيا في حرب ضد المسلمين ـ نسي العقيد القذافي بسرعة أنه كان بحد ذاته طرفاً في معاهدة الدفاع الموقعة في عام 1980 مع إثيوبيا ـ وبمساعدة عرفات ، وبأنه ماركسي . لقد مَثَّلَت هذه الصراعات بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، المحصور بين الدعائم الثلاث لنظامه الاقليمي ـ ليبيا، واثيوبيا ، واليمن الجنوبي ، معضلة شائكة من المتعذر حَلّها . فمن يدعم دون المجازفة بتقويض قصر الورق الذي يتزعزع كل يوم أكثر فأكثر ؟ ومع ذلك فقد نجح الاتحاد السوفياتي ، عبر ثورات القصر والانقلابات ، في الابقاء على وجوده في عدن ، بل وفي تنميته من خلال القبول بكل التحولات الداخلية .

إن كشف الحساب الختامي في أواخر السبعينات لم يكن غير مهم . فبرضاه أو رغماً عنه ، بقي اليمن الجنوبي رسمياً دولة ماركسية يقودها حزب واحد . والنموذج السوفياتي ، الضعيف في كل مكان ، بدا هنا جديراً بالبقاء على الأقل من حيث الشكل . أما من حيث الأساس ، حيث توجد خلفية مُؤَلَّفة من مجتمع قبلي يُعَبِّر عن نفسه من خلال الصراعات في داخل الحزب ، فإن الاتحاد السوفياتي لم يكن لديه الكثير من الأوهام(1) . إن الشيء الأساسي بالنسبة له هو الحفاظ على مكتسباته . إن قاعدتي عدن وسوقطرة تُقَدِّمان انفتاحاً مريحاً للاتحاد السوفياتي من أجل نشر قواته البحرية في المحيط الهندي . وكانت عدن أيضاً مركزاً لعبور المساعدة العسكرية الى أثيوبيا . ولهذا لم

(1) ا. غسكوف (A. Guskov) ، «in Mejdunarodnaia jizn» تشرين الأول 1983 ـ ص : 24-28

يَعُد بامكان تحركات البحرية الامريكية في المحيط الهندي أن تتخلص من رقابة الاتحاد السوفياتي إن استراتيجية تستهدف القرن الافريقي والمحيط الهندي تمر إذن بالضرورة عبر مراقبة هده المراكز الحاسمة .

لقد كان الاتحاد السوفياتي يعتبر الاستثمار أساسياً ؛ وسمح له ضعف وتأخر حليفه اليمني الجنوبي بالاستجابة بدون عناء كبير لكل طلباته . هكذا جُهِّزَ الجيش اليمني الجنوبي ، الذي يبلغ عدد أفراده ، في بداية الثمانينات ، نحو 22 ألف رجل ، بحوالي 400 دبابة سوفياتية من طراز ت 62 ؛ كما غطت طائرات الميغ 21 والاليوشن 28 مطارات البلاد . وتقاسم السوفيات والكوبيون والألمان مهمة تأطير الضباط وقوى الأمن . إلاّ أن الاتحاد السوفياتي احتفظ لنفسه بالقسم الأعظم من النظام، فعلاوة على الجيش ، أقام مستشاروه في كل وزارة ، حيث راقبوا ووجّهوا كل النشاط الاداري في البلاد ؛ كما قاموا أيضاً بتأطير الحزب . أما الألمان فقد كَرَّسوا أنفسهم بشكل خاص ، وكما في كل مكان ، للأمن ، في حين قَدَّم الكوبيون مشورتهم في مجال تنظيم الميليشيا ، ودعموا القوى الجوية .

إن تخصيص أكثر من 2500 مستشار سوفياتي ، ونحو ألف كوبي ومن 300 إلى 400 ألماني ، لبلاد يبلغ عدد سكانها حوالي مليوني نسمة ، لم يكن يوفر مستوىً تافهاً من التأطير .

لقد صَمَّمت موسكو كلياً وَقَدَّمت نظاماً كاملاً من التغطية الجوية لعدن من أجل حماية المرفأ من هجوم خارجي خطير بالنسبة لتوازن النظام السياسي ، وكذلك قبل كل شيء بالنسبة للمنشآت السوفياتية . إن هذا النظام الدفاعي ، والردعي كان مخصصاً لترسيخ يقين اليمن الجنوبي بأن الاتحاد السوفياتي حليف مُعتَرَف بفضله .

لكن موسكو لم تكتفِ بالتزوّد بالقدرة على مراقبة وتوجيه النظام اليمني الجنوبي فإذا كانت استثماراتها الاقتصادية ضعيفة(1) ـ كان الاتحاد السوفياتي في بداية الثمانينات يتحمل أعباءً ثقيلة في أفغانستان وفيتنام وأثيوبيا ـ فإن الاستثمار الاجتماعي للمستقبل كان بالمقابل هاماً جداً . لقد وَجَّه الاتحاد السوفياتي في البداية جهده نحو الشباب . إن من السهل فهم هذا الاختيار إذا ما تذكّرنا أن اليمن الجنوبي بلد فتي ، تُمثِّل نسبة من هم دون سن الـ 24 سنة ، في عام 1977 ، نحو 64,5% من إجمالي السكان(2) ، وأن المشروع التربوي للنظام الماركسي(3) كان يُقلِّد بشكل واسع النموذج السوفياتي في بنياته

---

(1) 330 مليون دولار من 1954 إلى 1981 ـ «The Soviet Union in the Third World 1980- 85, an imperial burden or a political asset? U.S. House of Congress- 1985- p: 169

(2) ن . سيعار : المرجع السابق ذكره ـ ص : 49 .

(3) المرجع السابق ص 52 .

ومضمونه الايديولوجي . لقد ترك الاتحاد السوفياتي للدولة اليمنية أمر العناية بتدريس الأطفال واليافعين ، وتَدَخَّل في مرحلة التكوين العالي . وهكذا أتى أكثر من 1250 طالب من جنوب اليمن لمتابعة دراستهم ، في بداية العقد ، في جامعات الاتحاد السوفياتي . كما استقبلت لاهافانا أيضاً طلاباً من عدن . ومن جهة أخرى ، تَكَفَّل العالم الاشتراكي بالمساعدة على وضع كل النظام التربوي اليمني ، من حدائق الأطفال التي قام مستشارون ألمان بتأطيرها ـ إن زرع الروح الاشتراكية لدى الطفولة ، ولا سيما في بلد مسلم ، هو من الاهتمامات الثابتة للاتحاد السوفياتي ـ إلى كلية الحقوق بعدن حيث كان 40% من الهيئة التعليمية من أصل أوروبي شرقي ؛ أو أيضاً الى المدرسة العليا للاشتراكية العلمية التي أنشأها الاتحاد السوفياتي في عدن والتي تمتعت ، هي وفروعها المبعثرة في مدن أخرى ، بموازرة أساتذة الماركسية ـ اللينينية الآتين من البلدان الشقيقة . وكَوَّن الاتحاد السوفياتي أيضاً كوادر الحزب الواحد في مدارسه الخاصة بتكوين الكوادر . وسهر ـ أخيراً ، بعناية على تنظيم وسائل الاعلام وكَوَّنَ الصحافيين اليمنيين(1) ، وغمر عبر الأقمار الصناعية اليمن بالبرامج الاذاعية والتلفزيونية من أوروبا الشرقية .

وإذا كان الاستثمار السوفياتي في جنوب اليمن ـ العسكري ، والتربوي والتقني ـ قد اتجه على المدى البعيد ، والبعيد جداً ، لصياغة مجتمع متكيف مع النظام السياسي الماركسي ـ اللينيني ، فإنه لم يكن كافياً ، في المدى القصير ، لسد الهوّة التي تفصل بين المجتمع والسلطة ، وبين مفاهيمها للحياة والنماذج الأخلاقية التي تتضمنانها . وانطلاقاً من ذلك ، لم يتمكن هذا الاستثمار مطلقاً من التخلص من تكرر الأزمات السياسية التي اجتازت بشكل مستمر حياة اليمن الجنوبي . لقد سعى الرئيس علي ناصر محمد ، الواعي لهذا الضعف ، لأن يخلق في الحزب الذي يعتمد عليه أولاً شروط وحدة وطنية إصطناعية في نظر الواقع القبلي للبلاد . فمن أجل التوفيق بين الزمر ـ المتعارضة اصطناعياً بين يمين ويسار . . . ـ التي تغطي ولاءات مختلفة جداً ، قَبِلَ ، في آذار 1985 ، بعودة خصمه عبد الفتاح اسماعيل ، الى اليمن بعد أن نفي الى موسكو على إثر انقلاب 1980 . وقد هيأ لهذه العودة دخول أنصاره الى المكتب السياسي للحزب وهكذا خُلِقَ من جديد ، في داخل اليمن والحزب ، واقع التعارض الذي كان ، لمدة سنوات ، يفصل ـ بين اليمن والمنفى ـ بين الخصوم والأطروحات المتناقضة . فبين الرئيس، المؤيد لاتحاد وطني ، ولتطور تدريجي ، ولموالاة للسوفيات يُخَفِّفها الحوار القائم مع الدول العربية في شبه الجزيرة ، وعبد الفتاح اسماعيل المستبسل في الدعوة للقضاء بالقوة على الواقع القبلي ، ولتبني اشتراكية أكثر راديكالية ، ولانحياز مطلق لموسكو ، كانت المنافسة الشخصية

(1) حول التعاون الثقافي ـ أنظر . سيغار ـ المرجع السابق دكره ص 55

والايديولوجية عميقة بحيث أن وصعها وجهاً لوجه لم يؤد الى التخفيف من هول الأشياء ، وإنما ، بالعكس ، لإلهابها ، كما دَلّت على ذلك أزمة كانون الثاني 1986 التي قلبت ، مرة أخرى ، توزيع اللعبة السياسية(1)

في هذا العالَم القبلي ، وفي هذه الصراعات المتعذر حَلُّها بين يمنين تهدِّدهما المناوشات الحدودية ووجود حركة تمرد ماركسية قوية في الشمال ، هل كانت اللعبة السوفياتية عبارة عن اختيار يوم بيوم ، أم عن لعبة سياسية منسجمة ومستمرة ؟ وما هي بحق المصالح السوفياتية ؟ وأين تقع في الشمال ؟ وفي الجنوب ؟ وفي كلا الجانبين ؟

إن ما يفرض نفسه على الانتباه في البدء ، ولدى تفحص الوصع جيداً ، إنما هو اتساع الاختيارات السوفياتية وحدوثها في آن واحد . لقد سعى الاتحاد السوفياتي باستمرار ، ومنذ وقت طويل جداً ، لأن يكون حاضراً في جنوب شبه الجزيرة العربية ، وقد كشفت الأحداث المأساوية في اليمن الجنوبي منذ عام 1978 بشكل خاص عن سياسة قديمة ومتواصلة في هذا الصدد . وقد وصلت الأسلحة السوفياتية الأولى للمنطقة بواسطة تشيكوسلوفاكيا ، كما كان الحال بالنسبة لمصر ، منذ تشرين الثاني 1956 ، في وقت كان اليمن الجنوبي ما زال خاضعاً فيه للسيطرة البريطانية . وكان المستفيد من هذه المساعدة حينذاك اليمن الشمالي حيث الجمهورية لم تكن مطروحة بعد على جدول الأعمال وحيث تعامل الاتحاد السوفياتي مع الامام أحمد ، المنحدر من سلالة قديمة لأئمة محليين(2) . إن تلك الأسلحة ـ مدافع مضادة للطائرات ودبابات ت 34 بشكل رئيسي ـ لم تكن بدون شك حديثة تماماً . لكن الاتحاد السوفياتي كان يظن بأنه يكفي إعطاء العناصر الأكثر إهمالاً من الأسلحة السوفياتية لملك يريد فقط تقوية سلطته الداخلية . وقد صحب أقل من مائة تقني سوفياتي وأوروبي شرقي هذه التجهيزات . فيما بعد ، كانت سنوات الستينات متميزة بالنسبة لشمال اليمن بحرب أهلية لا تنتهي شاركت فيها بنصيب كل الدول المجاورة أو القريبة ، وعلى رأسها مصر ، الزبون المتميز للسوفيات . هل يجب أن نندهش إذا وجدنا ، في هذا المناخ المضطرب ، عدداً متزايداً من المستشارين السوفيات ـ نحو 500 ـ وإذا استمرت الأسلحة بالتدفق عليه(3) .

وفي فترة تالية أيضاً ، فتحت الثورة التي حدثت في اليمن الجنوبي في عام 1969، أفاقاً جديدة ، ومشكلتين : من تختار من اليمنين ؟ وماذا تُفَضِّل : وحدة الدول المنقسمة أم الصراع المستمر ؟ وفي عام 1967 أضيفت للمشكلتين مشكلة ثالثة . فتجمع

---

(1) أنظر تصريح وكالة تاس : 25-1-1986

(2) م . ونر (M Wenner) ـ .«Modern Yemen 1918- 1966- Baltimore- 1967»

(3) د . أوتاواي (D Ottaway) . .«North Gemen's war» in Washington Post- 21- 4- 1982

المجموعات الصغيرة من المعارضين اليساريين لحكومة صنعاء في جبهة وطنية ديمقراطية ، سيؤدي لتنمية حرب عصابات في الشمال ، مدعومة من قِبَل اليمن الجنوبي . بين كل أصدقائها المختلطين ـ اليمن الشمالي الذي ما زالت تربطه به معاهدة عام 1964 المُتَجَدِّدة ، والجنوب الماركسي ، وحرب العصابات التي تعلن انتماءها للماركسية وتناضل من أجل وحدة اليمن في ظل العلم الأحمر وحماية الاتحاد السوفياتي ـ كان من المغري لموسكو أن تدعم المعسكر المتطرف . ومع ذلك فإن التعقل هو الذي ساد . فمن جهة أولى لعبت موسكو ورقة علاقات الصداقة التي تربطها كدولة مع اليمن الشمالي ، بالرغم من أن العناد الوطني لصنعاء رفض اعطاءها التسهيلات المِرْفَئية المرغوبة جداً . وكان الأثر الوحيد لهذا العناد هو أن توريدات الأسلحة السوفياتية سقطت في تلك الفترة لأدنى مستوى لها(1) ، في حين أن التجارة كانت تتزايد لتوازن هذا التقهقر في المساعدة العسكرية . حينذاك ، كان الجهد العسكري ، بالمقابل ، ينصب في اليمن الجنوبي . وبقيت بين الاثنين ، مسألة حرب العصابات . هنا كان التعقل السوفياتي مثيراً للملاحظة . صحيح أن الاتحاد السوفياتي كان يشير في النصف الثاني من السبعينات لوجود هذه الحرب ، لكنه كان يفعل ذلك ، عموماً ، من أجل اتهام السعودية بممارسة ضغوط لا يمكن التسامح بها على اليمن الشمالي . خارج هذا الأمر ، نسي الاتحاد السوفياتي ، ظاهرياً ، أن الأمر يتعلق بحركة تعلن انتماءها للماركسية ، وتناضل ضد دولة يدينها . إن هذا الاعتدال تجاه مثل هذه الحرب النشيطة جداً يستحق الاشارة خاصة وأن الاتحاد السوفياتي كان في نفس الفترة ـ 1975 -1979 ـ يولي انتباهاً كبيراً جداً لحركات من نفس النمط ، ولكن أضعف ، وكانت تنشط في البحرين وعمان والعربية السعودية .

إن الاتحاد السوفياتي كان يميز ، بوضوح شديد ، في حالة اليمن الشمالي ، العلاقات بين الدول ، ويقوي بذلك الحكومة ، وتوجهها المعادي للماركسية وينسف حظوظ وحدة اليمن ، ومشاريع اتباعه اليمنيين الجنوبيين . إنه موقف غير منسجم ظاهرياً ، ومع ذلك فإنه يتمتع بانسجام مطلق . لقد عَلَّمت التجربة الاتحاد السوفياتي كم كان من الخطير الاعتماد على حليف واحد . وكم كان من الخطير أيضاً الاستناد على « ماركسيات » غير مُتَكَيِّفة مع حالة المجتمعات . إن حظ موسكو ، في جنوب اليمن ، يكمن في قدرتها على القيام في آن واحد بسياستين : علاقة تقليدية بين الدول وتجربة ماركسية . فإذا ما طار اليمن الجنوبي من يدها فسيبقى لها الشمال ذو القيمة الاستراتيجية التي لا تقل عن قيمة الجنوب . ونظراً لأن العربية السعودية تتطلع للهيمنة على الحياة السياسية في شبه الجزيرة ، فإن اليمن الشمالي سيميل بشكل دائم لمتابعة نوع من الغزل

«The military balance 1983- 1984»- I I.S S Londres- 1983- p 64- 65 (1)

مع الاتحاد السوفياتي ، طالما أن ثلاثين سنة قد بينت أنه لم يكن لهذا الغزل من نتائج على الاختيارات الداخلية والدولية للبلاد . إن وحدة اليمن لم تكن مغرية أبداً بالنسبة للاتحاد السوفياتي . ففي المنافسة بين الدولتين يستطيع أن يأمل بالحفاظ على موقع فيها لو افتقد حليفه الماركسي ، أو أدار له الشمال فجأة ظهره . أما لو قام اليمن الموحد فجأة باتخاذ اختيار مضاد للسوفيات فإن كل الاستثمارات الاقليمية ستُفْقَد ، وفي نفس الوقت الانفتاح على المحيط الهندي .

إن هذه الحكمة ، المُسْتَوحاة من رؤ ية واضحة للقيمة الاستراتيجية لليمن ، ترافقت باندفاع نحو الدول العربية المعتدلة . إن مثال اليمن الشمالي الذي حماه الاتحاد السوفياتي من متطرفيه ، والمُعَامَلُ على قدم المساواة مع اليمن الجنوبي ، أوحى لهذه الدول بأن الاتحاد السوفياتي ، الذي تُوجِّهه مصالحه كدولة ، يستطيع أن يمارس تأثيراً يحفظ التوازن والاستقرار بمقدار بل وأحياناً أكثر مما يميل للنفخ في المواقد الثورية . لقد ساهم هذا الموقف قليلاً في تعديل سلوك انحياز دول شبه الجزيرة (السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة) الكلي للولايات المتحدة .

* * *

هل كانت ليبيا واليمن الجنوبي ، واليمن الشمالي عرضياً ، الحلفاء المُعَوِّضين الى حد ما للتحالف العربي الكبير مع مصر ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، مجرد بدائل لسياسة فاشلة ؟ أم أن هذه الصداقات كانت توحي بمشروع أكثر تعقيداً سيطال قريباً جداً كل العالم العربي وسينفتح باتجاه إفريقيا ؟ هل وجد الاتحاد السوفياتي في الأطراف الصحراوية للعالم العربي وافريقيا ، حلفاء يمكنهم ، مثل الكوبيين ، أن يساعدوه على مضاعفة قواه . وعلى أن يلعب لحسابه لعبة صعبة يستخلص فيها أخيراً ، من خلال تعاقب الفشل والنجاح ، بعض الفائدة ؟

إن من الغريب جداً أن نجد بعض عناصر الجواب على هذه الأسئلة في العلاقات مع الدولة الوحيدة ، من بين الثلاث دول ، التي ترفض تقليد كوبا ، وترفض كل تنازل . إن ثبات العلاقات بين موسكو وصنعاء ، وقيامها في وقت كان المسؤولون السوفيات يتقدمون فيه بحذر على المسرح الشرق أوسطي ، يبينان أن البحر الأحمر ، وليس فقط الشرق الأوسط ، كان منذ أواسط الخمسينات بفتن الاتحاد السوفياتي . أما ليبيا واليمن الجنوبي فقد انضمَّتا اليها نتيجة الثورات التي عزلتهما ، وأخافت جيرانهما ، ووضعتهما في موضع الطالب للدعم السياسي والتجهيزات . في مثل هذه الأوضاع التقليدية كان الاتحاد السوفياتي يجد فرصة للتقدم . إن هذه الأوضاع هي أيضاً التي ساهمت في تجذير الدول وفتحت أمام الاتحاد السوفياتي الباب للحصول على مزايا سياسية أو استراتيجية مقابل دعمه . وإذا كانت ليبيا واليمن الجنوبي قد أصبحتا على مر السنين

دولاً تابعة أو دولاً بديلة بالنسبة لسياسة الاتحاد السوفياتي ، فذلك تبعاً لظروف استغلها الاتحادالسوفياتي لكنه لم يتنبأ بها ولم يُثِرْها . إنها سياسات ظرفية جعل منها تدريجياً سياسة مُتَّبعة . أما في اليمن الشمالي فلم يكن أي عنصر ملاءمة خاصة مواتٍ منذ البداية للاتحاد السوفياتي . إن الاضطراب ، والانقلاب ، والحرب الأهلية وكل ما يواتي المشاريع السوفياتية أتى في وقت متأخر . لقد وصل الاتحاد السوفياتي بهدوء لبلد هادىء ، وهذا الأمر ، ربما ، هو الذي يُفسِّر الطابع الدائم ، والخالي بالاجمال من الصدامات ، للعلاقات بين هذين النظامين المختلفين جداً . إن هذا أيضاً هو الذي يوحي على الأقل بوجود سياسة عربية إجمالية ، وليس فقط إقليمية ، هي ممكنة وضرورية بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، هذا إذا كان من الصعب القول بوجود مشروع عربي صاغه الاتحاد السوفياتي بشكل كامل منذ أواسط الخمسينات .

إنها سياسة ذات مدى طويل ، سياسة ملائمة ، تشترك في أن الاتحاد السوفياتي استخدم توريدات الأسلحة ـ وإنطلاقاً من ذلك المستشارين العسكريين ـ كوسيلة دائمة من أجل تدعيم تحالفاته . لقد كان اليمن الشمالي أول مستفيد في المنطقة من الأسلحة السوفياتية التي ساهمت ، منذ عام 1957 ، وبالرغم من قِدَمِها ، في تحديث التجهيزات العسكرية للإمام . ومنذ عام 1979 استفاد اليمن من جهد ملحوظ في هذا الميدان جعل من هذه الدولة الصغيرة قوة عسكرية حقيقية . وتُقَدَّر الترسانة السوفياتية في البلاد، في عام1984 ، بـ 500 دبابة ت 54 و55 و150 ت34 ؛ و10 طائرات ميغ 17 و15 SU 22 وتشكل هذه الطائرات قوة حربية جوية لا يُستهان بها . وهناك أخيراً عدد مرتفع من صواريخ SA2 وSA7(1) . وبالرغم من رغبة صنعاء في تنويع مصادر أسلحتها فإن الميزان بين التجهيزات السوفياتية والامريكية ما زال راجحاً لصالح السوفيات . فالمستشارون السوفيات الذين كان عددهم قد تناقص عادوا ثانية . وهناك أكثر من 700 مستشار يساعدهم نحو 175 مستشار اقتصادي . كما أن نحو 1500 ضابط يمني يجري تكوينهم في المدارس العسكرية السوفياتية .

واليمن الجنوبي أيضاً عُومِلَ بطريقة جيدة ، وكما رأينا فإن السنوات التي تلت انقلاب 1978 طُبِعَتْ بجهد هائل لتجهيز وتنظيم وتدريب الجيش اليمني الجنوبي ، وفق النموذج السوفياتي . وهكذا وُجِدَت نفس الأسلحة على جانبي الحدود . وأحياناً باعداد متماثلة . والفرق بين الاثنين هو أن للاتحاد السوفياتي في اليمن الجنوبي عدداً أكبر من المستشارين في كل الميادين ، وأنه أخذ على عاتقه مهمة إعداد استراتيجية مهيأة لدرء كل هجوم رصين ، لأن عليه هنا أن يحمي ليس حليفه فقط ، وإنما منشآته الخاصة أيضاً . ففي اليمن الجنوبي كان الاتحاد السوفياتي يتعجل في الاستجابة للطلبات المُقَدَّمة له لأن له

1985- 12- 21: The Washington Post (1)

فيها مزايا ، منها التسهيلات في عدن وسوقطرة ؛ أما في اليمن الشمالي فإنه كان يقوم بنفس الأمر بالرغم من الرفض الثابت لاعطائه مثل هذه التسهيلات .

وفي ليبيا لم يكن للتقدم العسكري الذي أُحْرِزَ بفضل الاتحاد السوفياتي أهمية أقل . ففي بداية الثمانينات أصبحت ليبيا بفصل التجهيزات العسكرية السوفياتية المستَوْرَدَة البلد الأكثر تسليحاً في العالم الثالث ، إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد أفراد القوات المسلحة فيها . فخلال نحو عقدين من الغزل العاصف مع طرابلس قدّمت موسكو لها أكثر من 3000 دبابة ، و500 طائرة منها عدد كبير من الميغ 23 و25 ، وصواريخ فروغ وسكود و SS 12 .

وقد أعطت ليبيا الأسلحة لمن تريد بما في ذلك مقاتلي الجبهة الديمقراطية في شمال اليمن ، الأمر الذي أدعى الاتحاد السوفياتي جهله له .

هكذا مُلِئَت بعضُ فراغات السياسة السوفياتية . فحيث كانت العلاقات بين دولة ودولة تمنع دعم الثورات التي بإمكانها يوماً أن تُغَيِّر الدولة ذاتها ، كانت التجارة الثلاثية الأطراف للأسلحة تسمح للاتحاد السوفياتي بألّا يكون غائباً عن أي معركة ، وعن أي افتراض مستقبلي . فالاتحاد السوفياتي يبيع لليبيا ، بلا قيود ، الأسلحة التي تطلبها والتي تدفع ثمنها ـ الأعمال هي الأعمال ـ بالعملات الصعبة . ويتجاهل علانية أن ليبيا تعطي الأسلحة لحكومات ولثوار ولمنظمة التحرير الفلسطينية وللبوليساريو ، ولكن أيضاً لإيران (وهذا ما سنعود له فيما بعد) ، الأمر الذي لا يمر دون أن يطرح أحياناً مشاكل رصينة على الاتحاد السوفياتي . ولقد تضاعف عدد المستشارين العسكريين أيضاً في ليبيا ـ نحو 4000 في بداية الثمانينات . إن ليبيا الحليف الصعب ، اللجوج ، وغير المستقر هي أيضاً حليف لا بد منه . إنها ، مثل كوبا ، تزعم العمل لحسابها ، وأن لها نظرة دقيقة لمصالحها . وإذا لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفياتي أن يفرض عليه انضباطه ، فإنه حتى الآن وبالرغم من التوترات والأعاصير استفاد من هذه الصحبة أكثر مما خسر منها . إن استراتيجيته التي تقوم على أن يكون لديه عدد لا محدود من السيوف الحديدية في النار ، تتطلب وجود مثل هؤلاء الشركاء .

أصدقاء أم حلفاء ، وسواء قَدَّموا له التسهيلات الاستراتيجية التي يحتاج اليها كما فعل اليمن الجنوبي ، أم رفضوا ذلك على غرار ليبيا واليمن الشمالي ، وسواء ارتبطوا به بمعاهدات ـ مثل اليمنين ـ أم لا ـ مثل ليبيا ـ فإن اليمنين الشمالي والجنوبي وليبيا يشكلون بالنسبة للجهاز العام للاتحاد السوفياتي وسائل ثمينة للنجاح ، بالرغم من الفروقات فيما بينهم ، والاختلافات مع موسكو ، وتنوع المشاكل التي تفرضها مساعدتهم . فاليمن الجنوبي قَدَّم مساعدة عسكرية لاثيوبيا في الأوغادين وإرتيريا ؛ إن التضامن بين الدول الماركسية يفرض ذلك ويساعد بالنتيجة اليمن الجنوبي على نسيان التضامن الاسلامي . حول هذه النقطة كان لليبيا واليمن الشمالي موقف مناقض فقد اعتبرا أن ماركسية أثيوبيا

غير مقبولة بالنسبة لهما ؛ وكانت غير مقبولة أكثر في نظرهما فكرة محاربة ارتيريا المسلمة . ولم يهمهما في هذا الشأن إذن موقف حلبفهما السوفياتي المؤيد لاثيوبيا . ولكن هنا أيضاً ومن خلال الأسلحة والأصدقاء ، وضع الاتحاد السوفياتي قَدَماً في كل معسكر . فإن انتصرت إثيوبيا فسيعود الفضل في ذلك له ، وإن انتصرت إرتيريا فإن الأسلحة السوفياتية المُقَدَّمة من قبل ليبيا لن تكون بلا فائدة .

أما القضية الفلسطينية فكانت تجمع كل أصدقاء الاتحاد السوفياتي وتضعه في موقف حرج . فدعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية وعداؤه لاسرائيل كانا كاملين . لكن هذه المواقف المتطرفة ، البعيدة جداً عن مواقف الاتحاد السوفياتي الذي تردد طويلاً في الاعتراف بمنظمة التحرير ، واعترف بحق اسرائيل في الوجود ، كانت مواتية للمصالح السوفياتية . فبتنديدها كلياً بسياسة السلام المصرية ، قوضت دول جبهة الصمود فُرَصَ المفاوضات المباشرة تحت إشراف الولايات المتحدة ، كما قوضت النفوذ المصري ، ودعمت الأطروحة السوفياتية القائلة بأن أي حل لن يتحقق بدون الاتحاد السوفياتي . وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد عاد ثانية لمجال الصراع العربي الاسرائيلي ، فإنه يدين في ذلك لحلفائه ـ الذين انتقدوا ظاهرياً موقفه الرسمي ـ . إن نفس هذا الأمر ينطبق على منظمة التحرير وحركات المقاومة الفلسطينية . إن الحذر الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي ـ كدولة كبرى حريصة على عدم مجابهة الدول وجهاً لوجه فيما يتعلق بهذه القضية الشائكة ـ تجاه المنظمة وحركات المقاومة عُوِّضَ في الميدان بالدعم الذي قَدَّمَه أصدقاؤه للفلسطينيين . فاليمن الشمالي استقبل في عام 1984 عدداً من أنصار عرفات الذين كانوا قد هربوا من لبنان . واليمن الجنوبي قَدَّمَ تسهيلات للتدريب فوق أراضيه لبعض الفئات الفلسطينية . أما ليبيا فقدَّمت لهم الأسلحة . وإذا كان لدولة فلسطينية مستقلة ومناضلة أن ترى يوماً النور ، وتتساءل عن الظروف التي ساعدت على قيام هذا الحدث ، فإن بإمكانها أن تحسب ما تدين به ، ولو بصورة غير مباشرة ، للاتحاد السوفياتي ولأصدقائه . مرة أخرى لم تنقص السيوف الموضوعة في النار .

وأخيراً فإن هؤلاء الأصدقاء العرب الثلاثة للاتحاد السوفياتي ، سواء كان بعضهم معادياً ، بسبب ماركسيته ، للاسلام أم ما زال متعلقاً به ، كانوا مفيدين جداً له في الساعة التي تعرض فيها لأخطر هزة ـ وهذا ما سنعود له لاحقاً ـ . فعندما اجتاح بلداً مسلماً بدا الاتحاد السوفياتي للمرة الأولى على المسرح الدولي كقوة معادية للاسلام . فقوة الصدمة التي سرت في أرجاء العالم الاسلامي والتي بدا لبرهة أنها قضت قضاءً مبرماً على ربع قرن من الجهود السوفياتية في العالم ، خُفِّفَت تم حُيِّدَت بفضل هذه الدول الثلاث . وإذا ما أخذت هذه الخدمة فقط بعين الاعتبار فإن من الممكن بحق اعتبارها مفيدة للاتحاد السوفياتي كما كانت ، وكما هي دوماً كوبا . إن سياسة غير ذكية في ظاهرها ومتناقضة يمكن أن تجد هنا ما يبررها .

الجزء الثاني

« اللعبة الكبـرى »

الفصل الرابع

حصان طروادة

« كوبا الآسيوية » ، بهذا التعبير يصف الصينيون باحتقار ما يعتبرونه خضوعاً كاملاً للفيتنام تجاه الاتحاد السوفياتي ؛ وانضماماً كلياً لهذا البلد للمصالح السوفياتية . لكن الفيتنام تنظر لنفسها بشكل مختلف. إن تعريف «بروسيا آسيا»(1) الخاص بالفيتناميين يأخذ بالحسبان مشروعهم ففيتنام ، الدولة القوية ، المنضبطة ، المدركة لوسائلها ، تعتزم أن تأخذ على عاتقها الدول الأضعف بالمنطقة ، وتُنَظِّم وحدتها ، وتقود قدرها . إن الفيتنام ، كأداة للاتحاد السوفياتي أو كلاعب مستقل ، أخذت تلعب من الآن فصاعداً دوراً مركزياً في السياسة السوفياتية بآسيا ؛ ومساعدتها تعتبر ثمينة لموسكو لأن آسيا ، بعكس إفريقيا ، تقع لأسباب جغرافية وسياسية في المقام الأول من أولوياتها .

إن نصف الاتحاد السوفياتي يوجد في آسيا . وهذه البلاد لها حدود لا تنتهي تفصلها عن العالم الآسيوي الممتد من كوريا الى تركيا ، في حين أن حدودها مع العالم الأوروبي قصيرة جداً . فكيف نندهش إذن للهوس الآسيوي ، أو للحلم الآسيوي حسب الأوقات ، الذي تسلط على مدى التاريخ على وجدان المسؤ ولين الروس ثم السوفيات . إن من الطبيعي أن تحتل أوروبا المكان الأول من الاهتمامات السوفياتية . فالاتحاد السوفياتي دولة أوروبية ، وفي هذا تتجلى إرادة كل أولئك الذين قادوها ، وكذلك إرادة أسلافهم في عهد الامبراطورية ولهذا تمكنت من مَدِّ نفوذها وتأكيد « طابعها الأوروبي » . لكن روسيا فكرت في البدء بآسيا ، بكل آسيا التي تمتد بنظرها من المحيط الهادىء الى البحر الأبيض المتوسط ، بعبارات الأمن الذي ينبغي صيانته . ثم فكرت بها كمجال ينبغي التوسع فيه، وأخيراً كنفوذ ينبغي ربحه .

لقد ضُمِنَ الأمن مبدئياً في القسم الأطول من الحدود في الوقت الذي كان فيه

---

(1) التعبير للدبلوماسي الامريكي و. سوليفان (W Sullivan) وقد نقلته عنه مجلة News Weekly الصادرة في ملبورن باستراليا في 14 -9 -1977 .

ستالين يهيمن على الاتحاد السوفياتي وحيث كان العلم الأحمر يخفق فوق البلدان الحدودية الأربعة : منغوليا التي دخلت منذ بداية العشرينات في فلك الاتحاد السوفياتي ، لحد أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ منه ؛ وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية والصين حيث قامت فيها دول شيوعية سواءً بفضل تدخل الاتحاد السوفياتي أم بدونه . إن هذا التوسع للثورة العالمية كان يجب ، من حيث المبدأ ، أن يضمن قيام علاقات بلا غيوم ولا تعارض في المصالح بين أول دولة إشتراكية في العالم ، وأولئك الذين أتوا لـلالتحاق بها في الرغبة بتأسيس عالم جديد . وإذا أضفنا لاتساع المدى الثوري احتلال الاتحاد السوفياتي ، المستفيد من هزيمة اليابان ، في عام 1945 لأربع جزر واقعة في جنوب أرخبيل الكوريل - وهي : اتوروفو ، وكوناشيري ، وهابوما ، وتسيكوتان ، التي كان الروس واليابانيون يتشاجرون عليها منذ قرن(1) ، - فإنه يمكن إعتبار أن أمنه في الشرق الأقصى وفي جزء كبير جداً من حدوده الاسيوية قد ضُمِنَ أخيراً سواء بواسطة الضَمِّ أم الثورات . إن جزءاً من أحلامه في الانفتاح البحري تحقق بذلك أيضاً . فالكوريل فتحت بالفعل أمام الاتحاد السوفياتي أبواب المحيط الهادىء ، وحَمَتْ بحر أوخوتسك .

إلاَّ أن الآفاق البَرَّاقة التي أورثها ستالين لخلفائه أثارت في آسيا والولايات المتحدة ردود فعلٍ ألحقت ، حتى نهاية الستينات ، بالاتحاد السوفياتي هزائم متكررة . فالصين ابتعدت عنه في البداية ، ثم انفصلت وأثبتت بطريقة ساطعة الطابع الوهمي للتضامن الايديولوجي حين تكون مصالح الدولة قيد اللعبة . واليابان وضعت نفسها تحت حماية الولايات المتحدة ، وبَرَّرت تطلعها هذا برغبتها باحتواء تقدم الاتحاد السوفياتي في آسيا (2). وقامت عدة دول واقعة في المحيط الهادىء ، بدافع القلق من تقدم الشيوعية ، وفي زمن الحرب الباردة بإنشاء منظمة حلف جنوب شرق آسيا (O.T.A.S.E.) ، التي كانت تحظى بحمايه الغربيين . وعندما انهارت فيها بعد الاحلاف التي أمَّنَت الولايات المتحدة الانسجام فيما بين أعضائها، وارتخت الكماشة المعادية الضاغطة على الاتحاد السوفياتي بفعل سياسة الانفتاح السوفياتي في الستينات ، لم يتبدل وضع الاتحاد السوفياتي مع ذلك بشكل عميق . صحيح أن الولايات المتحدة في عهد نيكسون أعلنت في غوام (Guam) ، عام 1969 ، أنها لم تَعُد تتمنى أن تتحمل على نطاق واسع مهمة ضمان أمن المحيط الهادىء . لكن اليابان عَبَّرت عن تضامن لا شائبة فيه مع الولايات المتحدة ، وأدارت الصين المعادية لموسكو ، في عام 1971 ، نظراتها نحو واشنطن . وأصبح على الاتحاد السوفياتي أن يجابه في آن واحد العداء الصيني ، والتجمع المحتمل الذي يضم

---

(1) حَدَّدت معاهدة شيمودا ، الموقعة في 1855 ، الحدود الروسية اليابانية .

(2) ف جوايو (F Joyaux) «La Nouvelle Question d'Extrême Orient» L'ère de la guerre froide, 1945- 1959. Paris 1985.

الولايات المتحدة والصين واليابان ـ لقد خلق العداء لموسكو تضامناً لم يكن باستطاعة الايديولوجية الشيوعية أن تحافظ عليه ـ وأخيراً القلق الناشيء لدى دول المحيط الهادىء التي لم تكن تحبذ مشاريعه . وقامت خمس دول ـ هي . أندونيسيا وماليزيا والفيليبين وتايلاند وسنغافورة ـ بالاتحاد في منظمة جديدة أكثر مرونة هي رابطة أمم جنوب شرق آسيا (A.S.E.A.N.) (1) ، مُعَبِّرة بذلك عن إرادتها بعدم الانحياز ، وفي نفس الوقت ، بالاستفادة من الحماية الامريكية ضد ما يُسَمِّيه الاتحاد السوفياتي أمنه ، والذي يخلق بالنسبة لها حالة من اللاأمن في كل منطقة المحيط الهادىء . وقد اعتبر الاتحاد السوفياتي هذا التجمع القائم في ظل حماية الولايات المتحدة شكلاً آخراً من أشكال الحواجز الامريكية القديمة المهيأة لاحتواء طموحاته وكبتها(2) . وكانت النتائج الاستراتيجية لهذا التجمع كبيرة جداً .

فعلاوة على الخشية من الاتحاد السوفياتي التي تمهد لتحول الرابطة لحلف عسكري ، كانت صلاتها بواشنطن واهتماماتها بالأمن الاقليمي تقيم العقبات في وجه النمو البحري لموسكو . لقد وجد الاتحاد السوفياتي نفسه مُحاصَراً بالفعل في منطقة المحيط الهادىء . وللخروج من هذا الحصار والوصول الى المحيط الهندي ومن هناك الى البحر الأبيض المتوسط وأوروبا كان عليه بسرعة أن يشق لنفسه ممراً ، وإلاّ فإنه لن يجد تحت تصرفه إلاّ طريق المحيط المنجمد الشمالي وسيبيريا ؛ ومعنى هذا أنه سيخضع في تحركاته لعامل المناخ ، وأنه سيكون ، كما كان طوال كل القرون الماضية ، تحت رحمة الجليد . وسيكون أيضاً تحت رحمة اليابان التي بإمكانها أن تغلق تسوشيما ومضائق سويا وكوريا ، وتحصر بذلك أسطول الشرق الأقصى في فلاديفوستك . إلاّ أن الاتحاد السوفياتي استخدم صلاته المتميزة مع الهند ومدغشقر من أجل تسيير سفنه في المحيط الهندي . وأصبحت المشكلة القديمة الخاصة بالوصول للبحار الدافئة أكثر إلحاحاً أيضاً لأن بريطانيا أعلنت من عام 1968 عن إنسحابها من الخليج العربي . ومرة أخرى وَجَّه وسواس الفراغ الذي ينبغي ملؤه ، وإلاّ قام آخرون بذلك ، والفرصة التي ينبغي التقاطها ، أفكار القادة السوفيات . إلاّ أن الطريق الوحيد الممكن من المحيط الهادىء الى المحيط الهندي يَمر عبر مضيق مَلَقّا الذي تراقب دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا مدخله . ولو تمكن الاتحاد السوفياتي من استعمال المضيق بلا قيود ، لاختفى كل ما يَنِبلّ تحوّله من دولة قارِّية الى دولة بحرية . وعلاوة على إمكانية المرور من المحيط الهادىء الى المحيط

---

(1) حول الـ A S.E.A N. أنظر . ا. أوفاتوف (A Usvatov) -«Seato is dead Is it A.S E.A.N now?»
New Times- N° 28- 1977, p: 8 et 9

(2) أنظر حول الرؤ ية السوفياتية مقالة ا علويكنر (E. Gloeckner) في مجلة Osteuropa العدد 9-1984 ـ ص. 701-689

الهندي ، تتمتع مراقبة المضيق بقيمة سياسية لا تُقدَّر. فاليابان التي تَتَموَّن بالنفط عبر هذا الطريق ستفقد من جراء ذلك كل استقلال حقيقي . كما أن مراقبة المضيق ستكون أيضاً وسيلة لدرءِ نمو الحضور الصيني في المحيط الهندي ؛ ولإضعاف الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين . فكيف يمكن الاقتراب من هذا المضيق ذي الفصائل الاسطورية ؟ تلك ستكون المعضلة الكبرى في موسكو ، وهنا سيكون التفسير لمختلف السياسات ولمحاولات التقرب من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الستينات(1) ، ومحاولة معارضة هذا البناء السياسي الاقليمي ببناء ذي إلهام وولاء سوفياتيين .

إن ليونيد بريجنيف سيردُّ قريباً على مذهب غوام (Guam) مقترحاً نظراته الشخصية حول وسائل ضمان الأمن في آسيا . ففي 8 حزيران 1969 ، وأمام المؤتمر الدولي للأحزاب الشيوعية المنعقد في موسكو ، أعلن بريجنيف : « يجب علينا أن نُدرج في برامجنا إحداث نظام للأمن الجماعي في آسيا »(2) .

وسعى رئيس الحزب الشيوعي السوفياتي سريعاً لأن يكسب لهذا المشروع كل دول المنطقة ـ التي تمتد بعبارات الأمن من إيران الى اليابان(3) إنها « اللعبة الكبرى » في نهاية هذا القرن . لكن الفشل الذي لقيته موسكو كان أكثر مما توقعت . فباستثناء منغوليا الخارجية المستعدة دوماً لدعم كل مبادرات حاميتها الكبرى ، رفض كل رؤساء الدول المعنية المفهوم السوفياتي « للأمن الجماعي في آسيا » . سواء باسم عدم الانحياز الذي كان بالنسبة للبعض الأساس لسياستها الخارجية ـ كالهند ـ أم بسبب الرغبة بعدم الانضمام لمشروع فُهِمَ ـ بالرغم من احتجاجات ليونيد بريجنيف في هذا الصدد ـ كوسيلة سوفياتية تستهدف أولاً عزل الصين . وقد رَدَّت دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، المتعلقة بمفهوم لا منحاز للأمن ، بدورها ، بأنْ أعَدَّت في عام 1971 مشروعها الخاص للأمن الذي يستبعد التأثيرات الخارجية من المنطقة . لقد أصبح مطلب تحويل المحيط الهندي لمنطقة سلام اللازمة لكل الدول المطلّة عليه أو التي تتحكم بمداخله . إلاَّ أن هذا البرنامج لم يقوَ على الوقوف ، بالنتيجة ، في وجه الأحداث التي أخذت تتسارع حينذاك في تلك المنطقة الصاخبة ففي 1971 ، اندلعت الحرب الهندية الباكستانية التي اتخذت فيها موسكو ، بالرغم من التقليد الطويل بالتَعَقّل في ميدان الدعم لمطالب ضم الأراضي ، موقفاً مؤيداً بلا غموض للهند ، ولتجزئة باكستان ولاستقلال بنغلادش .

---

(1) أنظر : د راغوريا (D. Zagoria) . «Soviet Policy in East Asia»- New Haven- 1983

(2) البرافدا 9-6-1969 .

(3) حول استعمال تعبير « اللعبة الكبرى » أنظر · لورد كررون (Lord Curzon) : «Russia in central Asia» لندن ـ 1899

وقدمت موسكو للهند مساعدة عسكرية هامة[1] ساهمت في تحطيم الباكستان . إنه حساب حكيم ومعقول .

فالباكستان المُجَزَّأة ، المتذبذبة مرة بعد مرة بين الولايات المتحدة والصين ، بل والمتحالفة مع الاثنتين ، كانت بالنسبة لموسكو خصماً من غير المفيد مجاملته ، ومن الحسن إضعافه[2] . وإن لم يكن هذا إلّا لتتبت له أن تجاهل الاتحاد السوفياتي أو معارضته في آسيا الجنوبية ، لعبة خطيرة تؤدي للتجزئة . إن بنغلادش ، التي ولدت بفضل الاتحاد السوفياتي ستدفع الثمن بصيرورتها ، على شواطىء المحيط الهندي ، دولة مؤيدة ، شاءت أم أبت ، لوجود سوفياتي ما في مياهها الاقليمية . أما الهند ، التي كانت موسكو تنظر لها دائماً كوتد لا بد منه في سياستها الاسيوية ، فكان عليها أيضاً أن تعترف بالخدمة التي قُدِّمَت لها . وقد تَجَسَّد هذا الاعتراف بالمعاهدة السوفياتية الهندية المُوَقَّعَة في آب 1971 [3] . صحيح أن الهند لم تكن الدولة الأولى التي توقع مثل هذا النوع من المعاهدات مع الاتحاد السوفياتي ؛ لكنها الأولى التي أعطت للمعاهدة المدى الأكبر . فأنديرا غاندي التي وقَّعَتها هي وريثة فكرة عدم الانحياز التي كان والدها ، نهرو ، أحد رُوَّادها الرئيسيين ؛ وسياسة الهند كلها كانت مُكَرَّسة للبرهنة على أن من الممكن ، ومن الواجب البقاء في موقع عدم الانحياز .

لقد أساءت الهند ، بتوقيعها على معاهدة الصداقة مع الدولة السوفياتية ، حتى ولو كان ذلك لأسباب ظرفية ، وحتى لو أولتها القليل من الأهمية ، لوضعها كبلاد لا منحازة ، ولمفهوم عدم الانحياز نفسه . لقد كانت المعاهدة بالنسبة للاتحاد السوفياتي نصراً سياسياً حتى ولو أنها لم تكن ، كما ظَنَّ قادته ، مرحلة في بناء نظام الأمن الجماعي في آسيا . لكن الاعتماد على الاتحاد السوفياتي وطلب مساعدته ، والنطلع لإبعاده عن « محيط السلام » باسم عدم الانحياز ، إنما هو تعبير عن مساعٍ متناقضة إن الحضور السوفياتي ـ غير المنتظم والذي ما زال يتجلّى في مجرد تحركاتٍ لوحداته البحرية ـ في المحيط الهندي وجد في ذلك تبريراً شرعياً له . لقد كانت مواقع الاتحاد السوفياتي في آسيا تتطور إذن ببطء في نهاية الستينات . إن هذا التغلغل الحاذق في المحيط الهندي كان

---

(1) ر. هورن (R Horn) : «Afghanıstan and the Sovıet ındian relationshıp»- Asıan Survey - Vol 23- mars 1983- p 244

(2) ر دونالدسون (R. Donaldson) . «The Sovıet Unıon ın South Asıa a frıend to ıely on» Journal of Internatıonal Affairs- Vol 34- N° 2- Fall - Wınter 1980- 1981- p· 244- 245

(3) حول هده المعاهدة ، أنظر : الكولونيل جـ مالينوفسكي (G. Malınovski) · «Natıonal'no -osvobo- dıtel' noedvijcnie na sovremenom etapc»- Kommunıst voorujengh sil- N° 24- décembre 1979- p 33

مرفوضاً بدون شك من قبل الدول المحاذية له ، كما كان غير سهل بسبب غياب نقاط ارتكاز استراتيجية بين أسطول الهادىء والمحيط الهندي . وتضاف الى هذه الصعوبات المراقبة التي كانت الولايات المتحدة تمارسها على ضفاف مضيق مَلَقّا نتيجة حضورها في الفيليبين ، وواقع أن أزمة إقليمية ـ الحرب الهندية الباكستانية ـ هي التي ساعدت على حدوث هذا التقدم النسبي(1) . وإذا حاولنا تقويم الموقف بانصاف لأمكن القول أن الاتحاد السوفياتي كان في وضع أفضل في آسيا في بداية السبعينات عما كان عليه قبل ذلك بعشر سنوات . لكننا ما زلنا بعيدين عن اللوحة ، المُنتصرة بالنسبة لموسكو ، والمُفجعة بالنسبة لبكين ، التي عرضها هوانغ هوا (Huang Hua) ، في عام 1977 ، أمام مجلس الأمن .

« إن الحدود الآمنة للاتحاد السوفياتي نُقِلَت فجأة لكل شبه القارة الهندية الباكستانية وللمحيط الهندي . . . إن ما يحاول القادة السوفيات إقامته اليوم إنما هو الامبراطورية الكبرى التي كان القياصرة يحلمون بها بلا جدوى ؛ إنها الامبراطورية التي تضم كل الأمة الأوروبية ـ الآسيوية »(2) .

لكن الأمر يتعلق بالفعل بنظرة قُصوى وليس بواقع ، نظرة يحدّ منها الحضور الامريكي في الهند الصينية ، والعداء الصيني ، وتردد الهند وأغلبية دول المنطقة . إن الاتحاد السوفياتي ، الذي تتساهل معه بعض الدول ، ليس له من أصدقاء حقيقيين يُحبِّذون مشاريعه .

صديق مُعاند

من الفيتنام ، وبعد نهاية حرب طويلة ، ستأتي الفرصة السوفياتية الحقيقية التي ستسمح « بنسف الحاجز » الذي منع الاتحاد السوفياتي لمدة طويلة من أنْ يكون له طموحات عالمية . لقد كانت هذه الفرصة طبيعية ظاهرياً . ألم يكن الاتحاد السوفياتي المساند الحازم للفيتنام ضد الولايات المتحدة ؟ ألم يسلحها ويساعدها بكل الوسائل ويدافع عنها في المحافل الدولية ؟ إنها اللوحة الغزلية للعلاقات السوفياتية الفيتنامية التي ستُكذِّبها قريباً دراستها الأكثر عمقاً . فالواقع أن الاتحاد السوفياتي ، طوال التاريخ الطويل للصراعات الثورية والمعادية للاستعمار في الفيتنام ، أبدى الكثير من اللامبالاة بهذه الصراعات ، بحيث يمكن لهذه البلاد في عام 1975 أن تُقَوِّم بدقة مدى دَيْنَها تجاه

---

(1) أنطر : ت. كوندراتكوف (T Kondratkov) · «Problema klassıfıkatsiı voin i ec otrajenıa v ıdeologitcheskoı borbe»- Kommunıst voorujengh sil - N° 11- Juın 1974- p. 20

(2) Peking review : 17 -12 -1971 ـ ص 16

موسكو إن قائمة مآخذ هوشي منه مُدهِشة : فالاتحاد السوفياتي تجاهل بمهارة الحزب الشيوعي الفيتنامي حين ولادته في عام 1930 ؛ وتجاهل أيضاً المعركة التي خاضها الشيوعيون ضد فرنسا في الثلاثينات والأربعينات ؛ وتجاهل فيما بعد طوال خمس سنوات جمهورية فيتنام الديمقراطية التي أعلن هوشي منه قيامها في 2 أيلول 1945 . فالاعتراف الرسمي بهذه الدولة لن يحصل إلاّ في 30 كانون الثاني 1950 ، بعد اثني عشر يوماً من اعتراف الصين ! ومع ذلك فإنه اعتراف لم يكن بإمكان الفيتنام أن تفرح به ، لأن الاتحاد السوفياتي لن يرسل سفيره لها إلاّ في عام 1952 . الأمر الذي يعتبر كمؤشر لا يُدْحَض على قلة ثقته في مستقبل الدولة الفتية .

ولم تدعم موسكو ترشيحها عندما طلبت الدخول الى الأمم المتحدة في 1948 و1951 ؛ ومن أجل تسوية القضية في 1956 اقترحت على المنظمة الدولية فتح أبوابها للدولتين الفيتناميتين . وفي هذا كان خلفاء ستالين منطقيين مع أنفسهم . وعندما أرادوا ، في عام 1954 ، البرهنة على إرادتهم بالتعايش مع المعسكر الغربي دفعت الفيتنام التي انتصرت عسكرياً في حربها ضد فرنسا ، تكاليف هذه الأريحية. لقد دعم الاتحاد السوفياتي فكرة عقد مؤتمر في جنيف ، وأقنع هوشي منه بالتخلي عن ثمار انتصاره في الميدان ، وبقبول تقسيم البلاد حول خط العرض 17" الذي تحول الى حدود بين الدولتين(1) . إن الفيتناميين لم ينسوا هذا الانتصار المرّ الذي تَحَوَّل الى هزيمة سياسية ؛ وعلاقاتهم مع الاتحاد السوفياتي الذي بنى حواره مع الغرب على تقسيم الفيتنام ستبقى متأثرة دوماً بهذا الأمر . لقد عرف الاتحاد السوفياتي أيضاً أن حساباً قد فتح مع هانوي وأن خيانة 1954 أتت لتكمل سلسلة طويلة من الاهمالات تجاه هذه الحركة الثورية المقاتلة بشكل غير عادي .

وإذا لم تُعِرْ موسكو ، طوال عدة سنوات ، أي انتباه لهذا النزاع ، فلأن خروتشوف كان يعتقد أن بإمكانه فرض القوة السوفياتية بالاتجاه بشكل مستقيم نحو الهدف : بتركيز جهودها على الولايات المتحدة وأوروبا أو أيضاً على الشرق الأوسط القريب . إن الخزي الذي لحق به في كوبا ، عام 1962 ، كان البداية لنهاية عهده والعلامة أيضاً لوقت التفكير . فلكي يصبح قوة بحرية كان على الاتحاد السوفياتي أن يجد حلفاءً له في المحيط الهادىء . والقطيعة مع الصين جعلت من الملحِّ أكثر البحث عن استراتيجية أسيوية . حينذاك فهم الاتحاد السوفياتي ضرورة الاستثمار في الفيتنام . سياسياً أولاً؛ ثم اعتباراً من عام 1965 ، عندما تدخلت الولايات المتحدة في الفيتنام ، حين قَدَّمَ الاتحاد السوفياتي لها مساعدة عسكرية كانت هذه البلاد المنهكة بحاجة مُلِحّة

---

(1) حول الاعتراف ، أنظر · الرافدا · 31-1-1950 ـ وحول الدور السوفياتي في عام 1954 ـ أنظر · ف جوايو : المرجع السابق دكره ص : 253

لها إلَّا أنَّ هذه المساعدة ، التي ستستمر لمدة عشر سنوات حتى نهايـة الحرب ، والتي كان لها نتائج مؤكدة على نهاية الصراع ، لم تُسَوِّ مع ذلك الخلاف السوفياتي الفيتنامي . لقد عرف الفيتناميون دوماً ـ ورأوا ـ كم كانت هنـاك من خلفيات فكـرية وراء الـدعم السوفياتي لقضيتهم . خلفيات بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة . وإذا كان الاتحاد السوفياتي ، في الفترة التي تلت الأزمة الكوبية ومجيء الفريق السوفياني الحاكم الجديد ، في عام 1964 ، قد أعلن عن إرادته بدعم الفيتنام ، فإن الحماسة المؤيدة للفيتنام بدأت تخف فور ارتسام تقارب مع واشنطن .

في عام 1972 قَدَّم الاتحاد السوفيـاتي برهـاناً سـاطعاً عـلى اتجاهـه دوماً للتضحيـة بمصالح الفيتنام في سبيل الحوار السوفياتي ـ الامريكي . فقـد زرعت الولايـات المتحدة الألغام حول ميناء هايفونغ ، في أيار 1972 ، عشية لقاء القمة بين نيكسون وبريجنيف . إلَّا أن هذا لم يمنع بـريجنيف من إقامـة علاقـات حارة بشكـل استثنائي مـع نيكسون . فالانفراج بين موسكو وواشنطن ينبغي ألَّا يرتبك بسبب المآسي الفيتناميـة . إنه أيضـاً درس لم يَضِعْ في هانوي . إن الفيتناميين يعلمون أيضاً أن موسكو تدعمهم للحد الذي يمكن لمشاريعهم أن تخدم مصالحها . إن إنقسام الفيتنام ، والتردد أمام طمـوح هانـوي لإقامة اتحاد يضم دول شبه جزيرة الهند الصينية كانت عبارة عن نقاط خلاف تجلَّى فيها الموقف السوفياتي بلا ظلال : لقد كانت موسكو تخشى ألَّا تأتي الفيتنـام المتحدة لَتَصُفَّ يوماً تحت راية الشيوعية الصينية . ولم يعتبر الاتحاد السوفياتي أنه اكتسب بما فيه الكفاية نفوذاً في هانوي من أجل منعهـا من الاقتراب من بكـين إلَّا في ختام مـرحلة طويلة من المساعدة العسكرية التي قدَّمها للفيتنام . ولقد تعزز هذا الحساب باليقين ـ المُبَرَّر ـ بـأن الفيتنام تخشى طموحات الهيمنة لدى جارها الصيني الكبير ، وأنها ستفضِّـل أخيراً ، من أجل أن تحمي نفسها ، الحماية البعيدة لموسكو .

إن السنوات الثلاث التي تفصل بين الاستقلال واجتياح الفيتنام لكمبوديـا كانت سنوات يصعب تعريفها . فقد بدت الفيتنام فيها أحياناً كحليف بارز للاتحاد السوفياتي ، وأحياناً كحليف لا يُحتمل . ولم يساعد الاتحاد السوفياني بحد ذاته في البدء على توضيح صلاته بهانوي . ذاك أن توحيد الفيتنام ونهاية الحرب التي استقبلت بشكل مأساوي في الولايات المتحدة ، كانت تتطابق مع الساعات الأخيرة للانفراج لكنها ساعة حاسمة لأنها سـاعـة التجمـع الكبـير في هلسنكي التي وضـع الاتحـاد الســوفيـاني الكثـير من الاستثمارات من أجل الوصول اليها . لقد كانت ، بالنسبة للسياسة السوفياتية ، ساعة مدهشة للرشاقة والتوازن . فكيف يمكن الاحتفال بـالنصر الفيتـامي من دون إحداث قطيعة مع الولايات المتحدة المجروحة بشكل مريع بسبب فشلها ؟ لقد كان على موسكو في آن واحد أن تعالج بحذر موضوع سقوط سايغون وأن تتجنب في تعليقاتها التـركيـز

على الانتصار غير المقبول به في الولايات المتحدة(1) . لقد قام المسؤولون السوفيات بالاشارة للانتصار في فيتنام نفسها ، حين احتفلوا علناً مع حلفائهم بالعيد الثلاثين لتأسيس الجمهورية الديمقراطية ، ودشنوا ضريح هوشي منه الذي بني بمساعدة سوفياتية . إلّا أن الفيتنام التي تنظر بوضوح لحدود الصداقة السوفياتية ، كان لديها نفس الوضوح إزاء ضرورة الحصول على مساعدة سوفياتية من أجل إعادة بناء البلاد . والاتحاد السوفياتية ، البحيل في دعمه السياسي ، لم يكن بإمكانه أن يساوم في مجال تقديم هذه المساعدة الاقتصادية .

في تشرين الأول 1975 ، أتى لي دوان (Le Duan) ، خليفة هوشي مه في رئاسة الحزب الشيوعي الفيتنامي ، إلى موسكو من أجل تحديد شروط ومقدار المساعدة التي كان الاتحاد السوفياتي يعتزم تقديمها لبلاده من أجل الانتقال من متطلبات الحرب الى متطلبات إعادة البناء . وخرج من هذه القمة(2) مخطط لمدة خمس سنوات ـ 1976 / 1980 ـ التزم فيه الاتحاد السوفياتي بأن يقدم للفيتنام التجهيزات والمساعدة التقنية الضرورية . وكانت شروط المساعدة استثنائية لأن الاعتمادات المُسْتَخلَصَة من موسكو كانت مُعفاة من الفوائد . ولقد أكمل تنسيق الخطط الاقتصادية بين البلدين هذا الدعم الذي حُدِّدَ بدقة وَوُسِّعَ باتفاق اقتصادي وُقِّعَ في 18 كانون الأول 1975 . وهكذا أصبحت المساعدة المُحَدَّدة للفيتنام تُمثِّل نحو(3) 500 مليون دولار ، وتضمنت تسليم المشاريع الصناعية بطريقة المفتاح باليد ، أو إعادة بنائها (وتزويدها بمواد التجهيزات والمواد الاستهلاكية) ، وكذلك بناء مشاريع كبرى كالمحطة الكهربائية الواقعة على النهر الأسود ، والتنقيب عن المعادن والنفط والزراعة . وكان على الاتحاد السوفياتي أن يُكَوِّن في كل مبادين المساعدة كوادر فيتنامية كفوءة لتحل ، في النهاية ، محل الخبراء الدين كان قد أرسلهم الى الفيتنام . والواقع أن المساعدة الاقتصادية نمت بشكل كبير نتيجة الاتفاقيات الخاصة التي تفاوضت عليها الوفود الفيتنامية العديدة التي وصلت الى موسكو .

وقد بادل الاتحاد السوفياتي مساعدته الاقتصادية والتقنية بدرجة ما من انحياز الفيتنام لمواقفه . وإذا كانت السلطة الفيتنامية قد أنكرت لفترة ما من الزمن أنها اتخذت موقفاً في الصراع القائم بين موسكو وبكين ، وإذا كانت قد أكدت إرادتها باتباع طريق خاص، فإنها تبنت ، في العديد من النقاط ، ومنذ ذلك الحين أطروحات موسكو . فمنذ

---

(1) أنظر : ب ماسلنيكوف (P. Maslennikov) : «Organizatsiia upravleniia voiskami scha v voine vo vietname»- Voenno, Istoritcheskii jurnal, N° 10 - oct 1975- p 42- 49

(2) البرافدا : 31-10-1975

(3) البرافدا • 20-12-1975

عام 1968 ـ ولكن الحاجـة الملحة تُفَسِّـر هـذا الانحياز ـ دعمت فيتنـام الشماليـة تماماً العملية التي قام بها حلف وارسو في تشيكـوسلوفاكيـا . وفي عام 1975 قـدمت الفيتنام مساعدتها للاتحاد السوفياتي في موضوع الانفراج . فمفهوم الانفراج الذي انتقدته بكين لكونه محاولة لادارة الحياة الدولية بصفة مشتركة وبطريق الهيمنة ، والذي رفضته هانوي لمدة طويلة لأنها تعلم كَمْ كَلَّـفها من إهمال من جانب الاتحاد السـوفياتي ، أصبـح الآن « عملية لا رجعة فيها » ، كما كَرَّر ذلك الاتحاد السوفياتي بعد توقيعه على الصك الختامي لمؤتمر هلسنكي ، وقبلت به الفيتنام « كنظرات مشتركة » مع الاتحاد السوفياتي في البيان الختامي لزيارة لي دوان لموسكو في تشرين الأول 1975 . كذلك قبلت الفيتنام بالعلاقات بين الحزبين وما يتضمنه من تضامنات ـ وهي مفاهيم أراد الاتحاد السوفياتي أن يُعيدهـا بأي ثمن للحركـة الشيوعيـة العالميـة ، في النصف الثاني من السبعينـات ـ ودعمتها ، وقَدَّمَت بذلك لموسكو دعم نفوذهـا الثوري . فـلي دوان هو الـذي قاد شخصيـاً الوفـد الفيتنامي الهام للمؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد في شباط 1976 ؛ وسوسلوف هو الذي سيلعب نفس الدور في المؤتمـر الرابـع للحزب الشيـوعي الفيتنامي في نهاية السنة نفسها .

وبشكل موازٍ للتقارب السوفياتي الفيتنامي ، وبسببـه وكنتيجة لـه في آن واحد ، كانت العلاقات بين الفيتنام والصين تتدهور . وكما بالنسبة للاتحـاد السوفيـاتي ، وإزاء الصين ، أخذت الفيتنام بالحسبان عاملين خارجيين ـ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ـ وتساءلت حول الدعم الذي يمكن لبكين أن تحمله لها . وإذا كانت الفيتنام قد تألمت من التقارب السوفيـاتي الامريكي ، فـإنها أسِفت بنفس المقدار للتقـارب الصيني الامريكي الـذي تلا زيـارة نيكسون للصـين . ولأن الصينيين والامـريكيين تفـاهموا ضـد الاتحاد السوفياتي ، فإن الفيتنام خشيت أن يكون الثمن الذي ينبغي دفعه زيادة في النفوذ الصيني في آسيا الذي ستدفع هي أيضاً تكاليفه . والصين ، مثل الاتحاد السـوفياتي بـالنتيجة ، ستكون قليلة الميل لدعـم أطماع الفيتنـام في الدول المجـاورة في شبه الجـزيرة . فـالهند الصينية المقسَّـمة بشكل دائم تبدو لها أكثر ملاءمة لنفوذها ممـا لو كـانت كتلة منسجمة بزعامة هانوي . كما أن الصين ، بدافع العداء للاتحاد السوفياتي ، منعت أيضـاً خلال الحرب مرور النجدات السوفياتية للفيتنام ، وأجبرت بـذلك أحيـاناً قـوافل النقـل على المرور بالطريق البحري الطويل . وأخيراً ، في الوقت الذي ضُمِنَ فيه النصر العسكري للفيتنام ، لم تقدم الصين لها من أجـل إعادة البنـاء إلاَّ مساعـدة محدودة في مقـدارها ، وعابرة من حيث الزمن .

لقد ساهم كل شيء إذن في دفع الفيتنام شيئاً فشيئاً باتجاه الاتحاد السوفياتي . وفي عام 1977 ، عندما أصبح من الواضح أن مشاريع هانوي في كمبوديا واللاوس لن يجري التخلي عنها ، أخذ الانحياز يتحدد بدقة .

نتيجة لخضوعها الاقتصادي الى حد كبير لموسكو ، وليقينها بأنها ستصطدم مع بكين في شبه الجزيرة ، حين ستشرع في التقدم نحو كمبوديا (كمبوتشيا الديمقراطية) التي تحميها بكين ، قامت الفيتنام في 1978 باختيارات ستدمجها دفعة واحدة في المعسكر السوفياتي . ففي 29 حزيران 1978 ، دخلت في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (C.A.E.M) أو الكوميكون . وقد اتخذ هذا القرار في هانوي بالرغم من الأزمة التي يفتحها مع بكين . وردَّت الصين عليه بإيقاف كل مساعدة للفيتنام ، وبسحب مستشاريها وتعزيز دعمها لكمبوديا . إن التاريخ يعيد نفسه بشكل غريب في آسيا . فالصين التي لم تغفر مطلقاً للاتحاد السوفياتي كونه فرض عليها هذا النوع من المعاملة الراديكالية في بداية الستينات ، طبقت بعد نحو عقدين من الزمن وبدون تردد نفس هذه المعاملة على جارها الفيتنامي الصغير ، الذي تركته أكثر من ثلاثين سنة من الحرب في حالة يرثى لها .

لقد كان انضمام الفيتنام الى الكوميكون يمثل في نظر الاتحاد السوفياتي رمزاً وراحة في آن واحد . إنه رمز لإشعاع النموذج الذي اقترحته موسكو حتى في آسيا . إن الصراع الطويل الصيني السوفياتي ـ هل هناك شيوعيتان ؟ أم مَكّتَان للشيوعية ؟ أو نموذجان ؟ نموذج الفقراء الذين يتبعون بكين ، ونموذج الأغنياء الذين يتبعون موسكو ؟ ـ سيجد هنا نتيجة ساطعة . فحول البناء المشترك الذي اخترعته موسكو يتجمع الفقراء والأغنياء ، الأوروبيون وغير الأوروبيين . لكن الأمر لم يكن مجرد رمز . فالراحة تستمد من أن الفيتنام ، العضو في الكوميكون ، ينبغي أن تتمكن من الاعتماد على مجموع الأعضاء من أجل مساعدتها في رفع أنقاض الحروب التي لا تنتهي . فالاتحاد السوفياتي الذي نسي كلياً ، منذ ذلك العصر ، النفحة الاقتصادية التي تبناها في الستينات ، يريد « أن يلحق بالولايات المتحدة ويتجاوزها »(1) ، ويعيد النظر بحساباته ، ويقلق من مراوحة اقتصاده في مكانه(2) ، ويجد أن أعباء **المساعدة الأخوية** بلغت الحد الذي يمكن تحمُّله . ومن بين هذه الأعباء ، كانت إعادة بناء الفيتنام تحتل مكاناً معتبراً .

فهل هناك من فكرة أكثر إغراءً من توزيع هذه المساعدة « بشكل عادل » بين أعضاء الجماعة الاشتراكية ؟ فهؤلاء سيُطْلَب إليهم برجاء أن يلحظوا دوماً في ميزانياتهم بنداً خاصاً بالاعتمادات المُخَصَّصة لمساعدة العضو الجديد في الأسرة . إن هذه النية ،

---

(1) استخدم هذا الشعار كأساس اقتصادي لبرنامج الحزب الشيوعي السوفياتي الذي أُقِرَّ في عام 1961 من أجل الانتقال للشيوعية . لكنه احتفى منذ المؤتمر الثالث والعشرين للحزب . أنظر تقرير بريجنيف أمام المؤتمر في البرافدا . 30-3-1966

(2) إن ليونيد بريجنيف هو أول من أشار لهذا الأمر في عام 1981 .

التي تريح الاتحاد السوفياتي من جزء من العبء الاقتصادي المتمثل بمساعدة الفيتنام ، لم تخْفَ عن الدول الأعضاء في الكوميكون ولم تغريهم في شيء . ولقد قاومت بولونيا ، أكثر من كل الدول الأخرى ، وأضافت القضية الفيتنامية على اللائحة الطويلة لمآخذها على موسكو .

لكن الاتحاد السوفياتي صمد . فانضمام الفيتنام للكوميكون له ميزة مزدوجة تتمثل من جهة أولى في برهنته ـ القليلة التكاليف ـ على أن الكوميكون مؤسسة ديناميكية ، ومن جهة أخرى ، في إراحته من جزء من أعبائه على حساب « أشقائه الصغار » . كما أن هذا الانضمام يشحذ ، وهذه ميزة أخرى مهمة أيضاً ، أكثر فأكْثر العداء بين بكين وهانوي ، ويُكْرِه الفيتنام ، الحريصة جداً على عدم انحيازها ، على الانحياز أكثر فأكثر لموسكو . وماذا يهم الاتحاد السوفياتي إنْ كان الأصدقاء الذين يُكَوِّنُهم ، إنّما يُكَوِّنُهم بشكل خاص بفضل المبدأ القديم القائل : « إنهم أصدقاؤ نا لأنهم أعداءُ أعدائنا » . إن الصلات التي تتوثق تقوم ، مرة أخرى ، على صراعات وليس على انجذابات إيجابية .

لكن دخول الفيتنام للكوميكون لم يكن إلاّ المرحلة الأولى في منعطف جذري للعلاقات بين البلدين ، تَجَسَّدَ بالفعل بعد ذلك بخمسة أشهر . ففي 5 تشرين الثاني 1978 وقَّعَ الاتحاد السوفياتي والفيتنام معاهدة للصداقة والتعاون(1) . صحيح أنها لم تكن المعاهدة الوحيدة أو الأولى من هذا النوع التي يُوَقِّعها الاتحاد السوفياتي مع بلد من العالَم الثالث ، لكن المعاهدة السوفباتية الفيتنامية تختلف عن أغلبية المعاهدات الأخرى (الموقعة مع مصر والهند والعراق . . .) في أنَّ الفيتنام دولة شيوعية . ولهذا فإن معاهدة 1978 ينبغي أن تُصَنَّف في فئة الاتفاقيات المشابهة المعقودة مع الأشقاء في أوروبا الشرقية ، وليس مع تلك المُوَقَّعة مع الدول غير الأوروبية . إن النقطة الأساسية في المعاهدة هي المادة السادسة التي تنص ، علاوة على البند التقليدي الخاص بالمشاورات المتبادلة في السياسة الخارجية ، على أنه في حالة هجوم أو تهديد ضد إحدى الدولتين المُوَقِّعتين ، ستسمح مشاورات فورية بإعداد جواب مشترك على الأحداث . إن هذه المعاهدة تستحق الانتباه لكل ما تكشف عنه من تعقيدات في العلاقات السوفياتية الفيتنامية ، حتى في اللحظة التي بدا فيها أنها بلغت المستوى الأعلى لها ، مستوى ترسيم مجال صلات دولية ذات طبيعة متميزة ، من خلال الانتماء لأيديولوجية مشتركة . إن المعاهدة نفسها ، المادة السادسة ، والمدة ـ وُقِّعَت لمدة خمس وعشرين سنة ويجب أن تُجَدَّد آلياً لمدد عشر سنوات طالما لم يُقرر أحد الطرفين خلاف ذلك (المادة 9) ـ تدل على تحالف لا شائبة فيه . ومع ذلك ، فإن هناك في المعاهدة إشارة بديهية لاضطراب مهيمن على مثل هذا التحالف

(1) البرافدا ، 4 و10 - 11 - 1978.

فالاتحاد السوفياتي لم يلتزم بدعم الفيتنام عسكرياً في حال الضرورة(1) . والمادة السادسة لا تتضمن أي التزام دقيق من شأنه أن يجبر الاتحاد السوفياتي على أن يهب لنجدة حليفه إن كان هناك لزوم لذلك ؛ وهذا الأمر يجعل من الفيتنام حليف مختلف عن حلفاء حلف وارسو . إن من السهل فهم الأسباب فمن الجانب السوفياتي ، يُلاحظ أنَّه لم يسبق للاتحاد السوفياتي أن التزم بنجدة أراضي غير متصلة بأراضيه عسكرياً . (إنّ مجموع أراضي دول حلف وارسو يمكن أن تعتبر كإقليم واحد) . إن الإسراع لنجدة الفيتنام ليس له بالنتيجة من معنى إذا ما أخذنا المسافات بالحسبان . إن الطريق الصيني ، أو الطريق البحري ، كلاهما طويل . لكن التحفظ لم يأتِ من الاتحاد السوفياتي فقط . فالفيتنام التي ، بانضمامها للكوميكون وبتوقيعها للمعاهدة ، تخلّت عن إرادتها بألاّ تكون منحازة ، لم تعتزم مع ذلك أن تكون منحازة كلياً(2) وبامتناعها عن التفاوض حول بند المساعدة الآلية ، وبرفضها القيام بذلك ، أظهرت أنها تعتزم ، بالرغم من الحروب المنهكة ، أن تُؤَمِّنَ لوحدها أمْنَها ، وأن تكون بذلك الضامنة الوحيدة لاستقلالها . إن الصديق المُعَانِد ، بتحوِّلِهِ لحليف لم يصبح أكثر انقياداً . إن للفيتنام مشاريعها ؛ والتحالف السوفياتي ضروري لها من أجل النجاح فيها ، مثلما أن التحالف الفيتنامي يخدم مخططات موسكو . هنا تتوقف الصفقة .

الهند الصينية ؟ أم الدول الهند - صينية ؟

في 25 كانون الأول 1978 اجتاحت الجيوش الفيتنامية كمبوديا(3) وطردت الخمير الحمر من السلطة ، وأَحَلَّت محلهم حكومة موالية لها يرأسها هنغ سامرين (Heng Samrin) الذي خلف بول بوت (Pol Pot) ، السيء الذكر . وكانت اللاوس قد سيطر عليها قبل ذلك السوفيات والفيتناميون . إن وحدة شبه الجزيرة بدأت هكذا وكأنها ستعود على يد أولئك الذين سبق لهم أن أعادوا الوحدة للفيتنام . وخلف هؤلاء الفاتحين ظهر الحليف القوي الذي وقعوا معه قبل شهرين معاهدة الصداقة . من هنا تبرز للعيان نتيجة مزدوجة : إن المعاهدة كانت « لتغطية » العملية الكمبودية ولدرء رد الفعل الصيني - فالدعم والصداقة بين الصين ونظام بول بوت لم يكونا إلاَّ النظير للصداقة السوفياتية -

---

(1) لان تيك سون (Lan Teik Soon) : «The Soviet vietnamese treaty»- in South East Asian Affairs, 1980- p: 59.

(2) كان الاتحاد السوفياتي يرفض هذا اللاانحياز - أنظر : البرافدا 16 -10- 1977 وا. جـ. هامر (E J. Hammer) : «Indochina Communist but non-aligned» Problems of communism. Nov déc. 1977- p: 1- 12.

(3) ل. زوزنبرغ · (L Rosenberg) «The Soviet vietnamese alliance and Kampuchea»- Survey- Fall- Winter 1983- Vol 27- p. 207- 230

الفيتنامية ؛ إن السيد الحقيقي لعملية التجميع هذه إنما هي موسكو ، ولهذا فإن القول بأن الفيتناميين ليسوا هنا إلاّ كوبيين جدد ، ليس إلاَّ خطوة . وهذه الخطوة تَمَّ تجاوزها بشكل واسع حين هُتِفَ لمكيافيلية الاتحاد السوفياتي وانتصاره . ومع ذلك فإن هذا التفسير يقلل من قيمة الفيتنام نفسها ، ومن مشاريعها ، ومن النظرات السوفياتية للنوازن في المنطقة ، ومن العلاقات بين هانوي وموسكو . إن من الواجب العودة لكل هذه الأمور ، ومحاولة حَلّ خيوطها المتشابكة .

إن من المؤكد أن المشروع الهندصيني كان في هانوي ثابتاً ومُوَحِّداً باستمرار . ففور احتلال الجنوب ، بدأت الحكومة الفيتناميه بالسعي للتقدم في الدولتين الأخرتين في شبه الجزيرة . وهذا الطموح العلني لم يُساهم قليلاً في تسميم العلاقات بين هانوي وبكين . وقد دفع أيضاً الصينيين والكمبوديين للاتحاد ضد ما اعتبره كلاهما هيمنة غير مقبولة .

لكن الاتحاد السوفياتي لم يؤيد دفعة واحدة المشروع التوحيدي للفيتنام . لقد كان يحرص دائماً ، هو وهانوي بصفة مشتركة ، على إبعاد الصين عن شبه جزيرة الهند الصينية ، وعلى منعها من ممارسة أي نفوذ فيها لكن ، خارج هذا القلق المشترك ، اتبع الاتحاد السوفياتي ، في البدء ، تجاه اللاوس، وكمبوديا سياسة شخصية تُدَلِّل على تفضيله للحفاظ على الوضع الراهن وليس على إعطاء ميزة للمشروع التوحيدي . فلقد كان يرى في وحدة شبه الجزيرة خطرين . فهي تعزز طلبات وروح الاستقلال لدى الفيتنام ، التي بعد أن تصبح قوة إقليمية ، سيكون من الأصعب استخدامها في مخططات لا تتطابق كلياً مع مخططاته . وكان يخشى ، في ظل ظروف غير متوقعة الآن ، أن تقع الهند الصينية في فلك الصين وتحمل لها قوة إضافيه معتبرة معنوية على الأقل ، إن لم تكن مادية ، ووسائل للضغط على دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا المجاورة .

ونتيجة لهذا الانشغال بتنويع تحالفاته من أجل الحفاظ على نفوذ مباشر في كل من الدول الثلاث ، نجح الاتحاد السوفياتي في إقامة تعاون هام بما فيه الكفاية مع اللاوس ، بحيث تمكن ، منذ عام 1976 ، من التفاوض معها حول إقامة أجهزة اتصالات ، واستماع الكترونية شبيهة بتلك التي كانت الولايات المتحدة قد أقامتها في تايلاند ، والتي كانت في تلك اللحظة تستعد لسحبها إن الهزيمة الامريكية في الفيتنام كان يعقبها إذن التغلغل السريع للسوفيات في اللاوس ، والضغط الذي يُمارَس على مجموع مواقع الانسحاب الامريكية ، ولا سيما في تايلاند ـ من أجل إزالتها . ولهذا فكما أخذ الاتحاد السوفياتي على عاتقه جزئياً إعادة بناء الفيتنام ، كذلك أراد أن يقوم مباشرة ، وليس بواسطة الفيتنام ، بإعادة بناء التجهيزات العسكرية ، وفي مقدمتها المطارات ، في اللاوس . إن التعاون الذي أخد ينمو حينئذٍ بين اللاوس والفيتنام ـ والذي وصفه رئيس

الوزراء اللاوسي كايسون (Kaysone) « بالعلاقة المتميزة » ـ سيحاول الاتحاد السوفياتي أن يُقَدِّمه كجزء من عملية ثلاثية يمثل هو قمتها ، والجهة المُوَفِّرة لوسائلها المادية . إن هانوي لن تقبل بهذه الصيغة مطلقاً . لكن المسؤولين الفيتناميين لن يستطيعوا ، بسبب ضغط المستعجلات المادية ، رفض هده الرعاية المُفْرِطة علناً . وسيكتفون بمضاعفة الاتصالات المباشرة مع فينتيان ، وهم واعون أن الاتحاد السوفياتي أقام لنفسه هنا موقع قوة لن يكون مستعداً للتفاوض بشأنه .

إلّا أن كمبوديا قَدَّمت بالعكس آفاقاً مواتية أكثر لطموحات هانوي . فالاتحاد السوفياتي فقد فرصته فيها في وقت مبكر ، بحيث ترك الميدان حراً لهانوي وبكين لتتجابها فيها . إن الفشل السوفياتي فيها يرتبط بالعلاقات السيئة بين الاتحاد السوفياتي والصين ، العاجزين عن تجاوز خلافاتهما حتى عندما يتعلق الأمر ببلاد تخوض كفاحاً ثورياً . فلأن الأمير سيهانوك جعل من بكين مقراً لحكومة المنفى التي أسَّسها ، تردد الاتحاد السوفياتي لمدة طويلة في الاعتراف بها . ولم يقم بهذا الأمر إلّا عندما أصبح انتصار الثورة أمراً واقعاً ، أي في وقت متأخر جداً فبالنسبة للكمبوديين الذين كانوا يقومون بالثورة ، كان الدعم يأتي من بكين وليس من موسكو . وزيادة على ذلك فإن بكين هي التي كانت قد قدمت المساعدة المادية الأكثر أهمية للثوريين الذين كانوا يقاتلون في الداخل ضد لون نول (Lon nol) . وفي ساعة النصر ، كانت المعاهدة الأولى التي وقعتها السلطة الكمبودية الجديدة مع بلد أجنبي هي تلك التي كانت الصين شريكاً فيها ، والتي كَرَّست ، حسب تعبير إذاعة بنوم بين ، « نصراً صينياً وليس فقط كمبودياً » إن الاتحاد السوفياتي ، المستبعد من هدا النصر ، كان منذ ذلك الحين يجد مصلحة في دعم كل ما من شأنه أن يضعف التحالف الصيني ـ الكمبودي ، أي طموحات هانوي . إن الاجتياح الفيتنامي في كانون الأول 1978 ، الذي اقتلع جذور التحالف المعقود مع بكين ، كان متفقاً ومصالح موسكو . لقد شارك الاتحاد السوفياتي في هذا الاجتياح من خلال دعم سياسيّ لا جدال فيه فالمعاهدة المُوَقَّعَة قبل شهرين ـ المادة 6 ـ تعني بوضوح أن هانوي كانت تحت الحماية السوفياتية بالرغم من أن أي بند مساعدة لم يكن يُعطي من مضمون لهذه الحماية . لكن الاشارة المُرْسَلة كانت واضحة ، والجهة المُرْسَلَة اليها كانت كذلك . إن من سيهاجم هانوي سيستفز موسكو . ومن الذي كان باستطاعته أن يهاجم هانوي ، للرد على الهجوم على كمبوديا ، غير الصين ؟ لقد أُحِيطَتْ علماً بوضوح بأن التعقل كان مطلوباً ، وبأن من الأفضل ترك الكمبوديين والفيتناميين يُسَوُّون أمورهم فيما بينهم .

لقد كان للمشاركة السوفياتية بُعْدٌ آخر أيضاً . فهجوم كانون الأول 1978 كان متوقعاً منذ أمد طويل . فكل عام 1977 كان متميزاً بتكرر دخول القوات الفيتنامية للأراضي الكمبودية . لقد كانت سنة حرب حدودية . والكمبوديون لم يكفوا عن

التشهير بالمشروع الفيتنامي المتمثل باجبارهم على الدخول في اتحاد هندصيني بقيادة فيتنامية . إن المادة السادسة من المعاهدة التي تشير بدقة لوجود سياسة خارجية مُعَدَّة بصفة مشتركة ، كانت تعني بوضوح أن الاتحاد السوفياتي يتبنى النظرات التوحيدية للفيتنام في كمبوديا ، وتُشْرِك موسكو ، سياسياً ، في تصفية الخمير الحمر(1) . الأمر الذي يظهره بشكل بديهي اعتراف الاتحاد السوفياتي وأغلبية بلدان حلف وارسو ، المباشر - وإقامتهم لعلاقات دبلوماسية - مع جمهورية كمبوديا الشعبية التي ترعاها الفيتنام(2) .

لقد كان كشف الحساب الختامي للاجتياح إيجابياً بالنسبة للحليفين . فهو لم يُكَلِّف الاتحاد السوفياتي إلاّ تجهيزات عسكرية كان قد قَدَّمها على أية حال الى الفيتنام . ونظراً لمعرفته بالتفوق العسكري الذي لا جدال فيه لحليفه على كمبوديا ، فإنه لم ينشغل بتقديم مساعدة مباشرة أكثر له . لقد كان الأمر هزيمة للصين التي فقدت مواقعها في هذه البلاد ، ونصراً لا جدال فيه لموسكو . أما هانوي فقد أصبح لها الحق بالمطالبة بسلطة حصرية في هذه البلاد لمجرد أنها حَطَّمت لوحدها الخمير الحمر واحتلت كمبوديا . إن السير نحو فتنمة شبه الجزيرة كان قد بدأ ، وظهر بشكل جيد . ويمكن للبعض الاعتراض بأن الاجتياح تَضَمَّنَ ثمناً سياسياً هو إدانة المجتمع الدولي . لكن موسكو وهانوي كانا يملكان هنا ورقة رابحة قَدَّمها لهما الخمير الحمر أنفسهم . إن فظاعة نظام بول بوت كانت لحدٍ جعل من غير السهل انتقاد عملية إراحته . يبقى فيما بعد مشكلة الاحتلال المتطاول ، وسيطرة هانوي التي حَلَّت محل الخمير الحمر ؛ وهنا يمكن الرد بأن الشعب الكمبودي ، بعد القضاء على هول النظام الدموي ، سيعتاد خلال ذلك على التفكير بالسيادة . ولكن ألم تكن المزايا التي حصلت عليها موسكو وهانوي تشكل الى حد ما تحدّياً للأساليب الطيبة للمجتمع الدولي ؟

وإذا لم يصدر في عام 1978 عن الصين أي رد فعل ، فإنها أطلقت في ربيع 1979 - شباط وأذار - حملة تأديبية ضد هانوي . ومرة أخرى وجدت دولتان شيوعيتان نفسهما في حالة حرب، لكن الحرب هذه المرة كانت بين داوود وغوليا فأمام عدم التناسب بين الخصمين ماذا كان على الاتحاد السوفياتي أن يفعل ؟هل يهب لنجدة حليفه ؟ هل يتركه ؟ إنها أسئلة خاطئة . ونظرات خاطئة للمشكلة . فأولاً وبالرغم من عدم التناسب في القوى بين الصين والفيتنام ، لم تكن الفيتنام في خطر لأن العملية لم تكن حرباً وإنما « عقاباً » ، انها الثأر للخزي الذي لحق بالصين لكونها لم تفعل شيئاً قبل ذلك بثلاثة أشهر . لكن قواعد اللعبة كانت واضحة منذ الوهلة الأولى . فقد أطلقت الصين عملية محدودة جداً ، وأوضحت أن الأمر كان كذلك . والاتحاد السوفياتي اعتبر

---

(1) أنظر الفصل الثامن - ومقالة رورنبرغ - المشار اليها سابقاً - ص 209
(2) البرافدا ، 17 -7- 1979

أن الفيتنام لم تكن مُهَدَّدة ، وذَكَّرَ علاوة على ذلك بمعنى وحدود واجباته التضامنية تجاهها ، أي أنه ليس عليه واجب تقديم أي نجدة آلية . والفيتنام ، كما هي دوماً ، كانت تتمنى الحد من المساهمه السوفياتية . إنها حرب محدودة ، انتهت بسرعة ، بدون منتصرين ولا مهزومين ، إلَّا أنها لم تكن بلا نتائج .

لقد ساهمت الأحداث مرة أخرى في تقريب هانوي من موسكو ، وفي تعميق الهوة دوماً بين هانوي وبكين ودون أن يدفع أي ثمن لقاء هذا ، استخلص الاتحاد السوفياتي من المجابهة الصينية الفبتنامية فوائد جمّة فحليفه أصبح أكثر قرباً منه مما كان في أي وقت مضى . ومن خلال الفيتنام ، أصبح حاضراً في كمبوديا ؛ كما كان ، من دون أي واسطة ، حاضراً في اللاوس . أما الصين فقد أقصيت عن شبه جزيرة الهند الصينية . وإذا كان أي نمط من توحيد الهند الصينية قد تحقق ، فإنما هو التوحيد من خلال النفوذ ، والاتحاد السوفياتي هو الذي يتمتع بالنفوذ ،في التحليل الأخير، في كل مكان .

ثمن التحالف

إن النفوذ يُكتسب ، أحياناً بسهولة ، بفضل النزاعات الاقليمية ؛ وتجربة الاتحاد السوفياتي في الهند الصينية دليل على ذلك . ولكن من أجل الاحتفاظ به بشكل دائم ، يفترض النفوذ الثبات والاستثمارات . إن منعطف عام 1978 ، العائد لشلال من الأحداث ، والذي جعل من الاتحاد السوفياتي « سيد » شبه جزيرة الهند الصينية ، يمثّل أيضاً نقطة الانطلاق لسياسه حضور تقوم ، كما في كل مكان ، على ثلاثة أركان : المساعدة العسكرية ، المساعدة الاقتصادية ، وتكوين الرجال . المساعدة العسكرية أولاً ؛ فمن أجل دعم احتلالها المرفوض لكمبوديا ، ومن أجل تأكيد قوتها في اللاوس تحتاج الفيتنام لمساعدات عسكرية هائلة . إن جيشاً من 180 ألف رجل بالأرياف ، و40 ألف مكلفين بمراقبة اللاوس ، و600 ألف على الحدود الصينية ، يتطلب تجهيزات ، ومساعدات ، ودعماً مالياً . وكل هذا لا يمكن للفيتنام المُهَدَّمة (انخفض دخل الفرد من السكان من 257 دولار في عام 1978 الى 187 دولار في 1982) أن تنتظره إلَّا من موسكو . ولهذا لم يكن من المدهش أن يتبدل حجم المساعدة العسكريه السوفياتية كلياً .

وعندما زار الجنرال جياب ، وزير الدفاع الفيتنامي ، موسكو في عام 1977 ، كانت الأسلحة التي تَمَّ التفاوض بشأنها تشكل جزءاً من طاقه عسكرية كامنة ما زالت مُمَيَّزَة(1) . وفي بداية 1979 ، استدارت الفيتنام ، بصفتها عضواً في « الجماعة الاشتراكية » التي يقود الاتحاد السوفياتي أخوياً خطاها ، نحو التجهيزات السوفياتية .

---

(1) البرافدا . 10, 22 و29 -3 -1978 .

وخلال النصف الأول من عام 1979 ـ على إثر اجتياح كمبوديا وأثناء الحرب الصينية ـ الفيتنامية ـ تلقت هانوي 90 ألف طن من الأسلحة من موسكو . وبلغت المساعدة المُقَدَّمة في تلك اللحظة مقداراً كبيراً . ففي سنوات 1955 ـ 1975 قُدِّرت هذه المساعدة بمبالغ تراوحت بين 300 و500 مليون دولار بالسنة . وفيما بعد ، حين حَلَّ السلام ، تناقصت المساعدة لتصل الى 100 مليون دولار في عام 1978 . وفي عام 1979 قفزت الى مليار دولار . منذ ذلك الحين ، صار من الصعب تحديد قيمة المساعدة السوفياتية ، لكن من الممكن تقديرها بمبالغ مساوية أو أعلى من مليار دولار سنوياً . إن الفيتنام تمتص 25% من المساعدة الخارجية السوفياتية .

ومع ذلك فإن الأرقام لا تقول كل شيء ، وخاصة فيما يتعلق بالجهد السوفياتي من أجل تجهيز وتحديث كل قطاعات الجيش الفيتنامي . فقد أغنت موسكو واستبدلت الطائرات التقليدية ميغ 21 التي كانت قد عانت من المعارك ، كما زودت سلاح الطيران بطائرات مروحية هجومية من طراز MI24 ، وطائرات هجومية SU22 ، وبنموذجين من الأجهزة التي تسمح للفيتنام بالرد ضربة بضربة على الهجومات الصينية . وكان سلاح البحرية موضوعاً لجهود مشابهة ، فالنماذج الحديثة التي زُوِّدَ بها ، غواصات مزودة بصواريخ مُوَجَّهة ، زوارق دورية لخفر السواحل ، سفن مقاتلة ضد الغواصات ، كانت تمثل بالنسبة للفيتنام تحدياً ضرورياً ، متكيفاً كلياً مع مسرح العمليات . هكذا أُمِّنَت حماية السواحل البحرية الطويلة بشكل حقيقي . وبنفس المقدار لم تُنسَ القوات البرية : فقد ظهرت في الفيتنام دبابات خفيفة ، وصواريخ أرض ـ جو ، ومدافع جديدة ذاتية الحركة ومقطورة . إن نتائج هذه الإمدادات هي من نوعين ، فالجيش الفيتنامي استطاع استبدال أغلبية التجهيزات القديمة ، وتحدث نفسه بشكل حقيقي . لكنه استطاع أكثر من ذلك أن يصبح منسجماً . فعدم الانسجام الناشىء عن تزوده السابق بتجهيزات من مصادر مختلفة ـ سوفياتية وصينية ـ كان يطرح عليه مشاكل معقدة غالباً فيما يتعلق باستعمالها وصيانتها . إن تعليم القوات ، بتجهيزات مُوَحَّدة الطراز ، سيبدو أبسط بكثير . وخاصة أن المستشارين العسكريين السوفيات ـ نحو 7000 في عام 1979 ، ومن 3 الى 4 آلاف منذ ذلك الحين ـ لعبوا دوراً كبيراً في هذا التعليم وفي إعداد الأطر الفيتنامية لاستعمال التجهيزات المتطورة تكنولوجياً التي أخذت موسكو تقدمها من الآن فصاعداً(1) .

لقد كانت المساعدة الاقتصادية السوفياتية لفيتنام حاسمة أيضاً بالنسبة لحياة هذه البلاد . لكنها كانت في نفس الوقت مصدراً لاحتكاكات لا حصر لها بين المُوَرِّد والزبون . ففي اللحظة التي قررت فيها الفيتنام أن تستدير بشكل حقيقي نحو الاتحاد

(1) زاغوريا (D. Zagoria) «Soviet Policy in South East Asia»- New Haven- 1983- p. 159- 160

السوفياتي ، دفع هذا الثمن الاقتصادي لهذا القرار بتخليه عن كل ديون الفيتنام السابقة لشهر آب 1975 . وبعبارة أخرى ، أخذ الاتحاد السوفياتي على عاتقه اقتصاد الحرب وجهد الحرب من أجل السماح للعضو الجديد في الأسرة بأن يستعيد أنفاسه . ولقد تحققت الخطة الخمسية الفيتنامية الثانية ، 1976 -1980 ، بشكل أساسي ، بفضل المساعدة الاقتصادية لموسكو التي قدمت 2,5 مليار دولار من أجل تحقيق 200 مشروع كبير . وكما كانت الحال دائماً تقريباً في العالم الثالث ، تميزت المساعدة السوفياتية بمعدل فائدة متدني جداً . وقد كانت سنة 1979 ، بالنسبة للمبادلات الاقتصادية ، كما بالنسبة للتسلح ، السنة الأكثر لفتاً للملاحظة (بلغت المساعدة حينذاك 1,5 مليار دولار) . فقد تلقت الفيتنام من الاتحاد السوفياتي قبل كل شيء الحبوب والنفط والأسمدة والحديد والفولاذ . ومنذ تلك اللحظة ، أصبحت تبعية الفيتنام إزاء الاتحاد السوفياتي كاملة تقريباً في القطاعات الأساسية الغذائية والخاصة بالطاقة(1) . وراقب المستشارون المدنيون السوفيات (بين 3000 و5000) ، الذين زادوا من ضغط الاتحاد السوفياتي على محميته ، استعمال التجهيزات السوفياتية والتنظيم الاقتصادي .

وإذا كانت الجهود السوفياتية لإعادة النشاط للاقتصاد الفيتنامي لا بد منها ، وإذا كانت قد أمَّنت في موسكو ثبات التحالف الذي وضعت فيه الفيتنام الكثير من الأفكار الخلفية ، فإنها أثارت أيضاً مشاكل وخلافات لا حصر لها . مشاكل اقتصادية أولاً . ففي أواخر السبعينات كان الاتحاد السوفياتي يُجابه مشاكله الاقتصادية الخاصة . وكانت الفيتنام تشكل عبأً عليه . لقد بدت المساعدة هامة جداً . ولا سيما أن المواد التي قُدِّمَت للفيتنام بالدين وبأسعار مميزة(2) يمكن أن تُباع في نفس الوقت في الأسواق الغربية بأسعار أعلى وبالعملات الصعبة ؛ لقد كان هذا الأمر مثيراً للغيظ بالنسبة لبلاد تشكو دوماً من الحاجة للعملات الصعبة وقليلة الحب ، بالنتيجة ، للإحسان . هكذا كان الاتحاد السوفياتي ، الذي أجرى حساباته في وقت كان فيه سعر النفط يرتفع في السوق العالمي ، يتحمل بصعوبة إعطاء النفط بكميات كبيرة لبلاد فقيرة ومديونة ، وبنصف الأسعار المُطَبَّقة في العالَم تقريباً . صحيح أنه كان عليها أن تقبل بهذه التضحيات من أجل الحفاظ على حلفائها ؛ لكن موسكو اعتبرت أنها قَدَّمَت ما فيه الكفاية من أجل الفيتنام . وفي هذا التحالف المُجْبَر عليه ـ لقد كانت الفيتنام معزولة كثيراً بحيث لا تستطيع الانفصال عن موسكو ، كما كانت موسكو تربح الكثير من حضورها في الفيتنام بحيث لا تستطيع التخلي عن التعامل معها ـ كانت الطلبات المُقَدَّمة بإلحاح من جانب ، والطلبات المرفوضة أو المُسْتَجاب لها جزئياً من جانب آخر ، تضاعف الأحقاد . وفي حين أن

---

(1) «The Soviet Union in the Third World 1980- 1985»- p 119

(2) أنظر : روزنبرغ · المقالة السابقة الذكر ص : 214

الفيتنام كانت لديها حاجة ملحة للمنتجات السوفياتيه، كان الاتحاد السوفياتي يحد من تصديرها ، ويرفع أسعارها ، ويُوحي لحليفه بالبحث عن مصادر أخرى للتَمَوُّن بها . وقد وَجَدَ الاتحاد السوفياتي وسيلة أصيلة لتسوية جزء ضئيل من مشكلة الديون الفيتنامية ، من خلال استقدام عمال فيتناميين للعمل في الورشات السوفياتية ، وحسم أجورهم من دين بلادهم(1) .

إنه حَلٌّ مدهش لمشكلة اليد العاملة التي يحتاج الاتحاد السوفياتي لها بشدة في المناطق الغنية بالموارد ـ كسيبيريا على سبيل المثال ـ. إنه حَلّ يجب أن يكون مقبولاً من قبل الفيتنام التي سترتاح قليلاً من أعبائها ، ولكنه سيُشَبَّه بوضوح ، في التحليل الأخير ، بالعبودية لقد أثار الاتحاد السوفياتي ، الذي واجه دوماً حلفاءه في الكوميكون والمتردد في الاستجابة بشكل واسع لطلبات المساعدة المقدمة من قبل هانوي ، فجأة شعوراً ـ نادراً جداً ـ بالتضامن في كل الجزء « الأوروبي » من الجماعة الاقتصادية الاشتراكية . وفي 1980 ، وحين انعقاد القمة في حزيران(2) ، ثم أثناء لقاء بريجنيف لـو دوان بعد شهر واحد(3) ، عرض الاتحاد السوفياتي بلا مراوغة موقفه . إنه لن يساهم في الخطة الخمسية الفيتنامية الثالثة كما فعل في الثانية . إن الحلفاء الأوروبيين لموسكو لن يقبلوا ، مثلها ، بتقديم جهد غير متوازن من أجل نجاح الخطة . فبدل شعار « سنساعدكم جميعاً » القديم ، سيحل الشعار التقليدي جداً « ساعد نفسك ، تساعدك السماء » . إنه تقريباً معنى الرسالة . فالاتحاد السوفياتي يعتبر أنه فعل ما فيه الكفاية من أجل تمكين الاقتصاد الفيتنامي من التقدم . والمشاكل والحاجات التي يتذرع بها القادة يمكن أن تُحَلَّ بشكل أفضل إذا توفرت الارادة والطريقة المنهجية . إن الرسالة كانت تخفي القلق السياسي فالمستشارون السوفيات العاملون في الفيتنام لم يكتفوا بقيادة الأُطر المحلية ـ ولم يكن من مهمتهم بالتأكيد الاكتفاء بدلك ـ. إن ما كانت موسكو تريده إنما هو فرض نموذج ومفهوم ومناهج ، وبالتالي ممارسة تأثير سياسي حقيقي من خلال صياغة الجهاز القيادي على طريقتها .

ولم يكن هناك مجال للشك بأن الفيتناميين سيقاومون الضغوط السياسية . لقد شحذت المشاعر المعادية للسوفيات بسبب موقف المستشارين الذين اتهموا بالعنصرية وبالاحتقار إزاء الأطر التي كان عليهم أن يُكَوِّنوها ، وبسبب مداخلاتهم الدائمة وغير المُبَرَّرة(4) . ولم ينقص السوفيات الانتقادات والمآخذ لقد تقبلوا بصعوبة استمرار

(1) روربرع ـ ص 215
(2) رورسرع ـ ص 216
(3) الرافدا ، 26-7-1980 .
(4) ا الكسيف (I Alexeev) وا . نيمولاييف (I Nikolaev) · «O nekotoryh tendentsiah v politike K.N R»- Mejdunarodnaia jizn»- N° 11- 1984- p. 28- 37

حلفائهم الفيتناميين في تأكيد رغبتهم باتباع طريقهم الخاص ، أي بتفرير اختيارات داخلية ومواقف دولية . إن هده الرغبة ، التي تدلل على إعطاء الأولوية للمصالح الفيتنامية الخاصة على المصالح الأممية، بالرغم مس أنها قريبة بصفة عامة من الخطوط الكبرى للسياسة السوفياتية ، كانت تثير سخط موسكو . ولم يكن القادة السوفيات يجهلون بأن شركاءهم يمكنهم أن يعاندوا إذا تكوّن لديهم انطباع بأنه سيُضَحَّى بهم تجاه مصالح أخرى ، كحوار مع بكين على سبيل المثال إنه لأمر غير مفهوم وغير مقبول ، في نظر الاتحاد السوفياتي ، أن تعجز سنوات من المساعدة ومن تغلغل المستشارين السوفيات في النظام السياسي الفيتنامي ، عن تغيير هذا السلوك القومي إن السخط السوفياتي يعود أيضاً للمطالب الفيتنامية التي تتجاهل عن قصد النصائح المُقَدَّمة ، والمتمثلة في أن الفيتنام يجب أن تكرس جهوداً أقل لقوتها العسكرية ، وأكثر لنموها ، بدل الاعتماد على الاتحاد السوفياتي من أجل التنمية والرغبة دوماً في أن تكون أفضل تسلحاً(1) . وأخيراً ، أخذ الاتحاد السوفياتي على الفيتنام الاهمال وعدم الكفاية ، بل والارتباك في استعمال التجهيزات المدنية السوفياتية ، وكان لديه شعور بأنه سيتكرر في الفيتنام نفس الوضع الذي صادفه في كل مكان قَدَّم فيه مساعدته ؛ الجهد من جانبه ، والاهمال والاتهامات المضادة من الجانب الآخر .

هل هذا ينضمن أن الطلاق ، في الفيتنام كما حدث في السابق في مصر أو في الصومال ، سيكون في نهاية الطريق ؟ لا ، بدون أي شك . لأن الخلافات والخلفيات الفكرية لن تمحي المصالح المشتركة والأرباح التي تجنيها موسكو من هذا التحالف الصعب .

فيما وراء المشاجرات

إن مصير اللاوس وكمبوديا ، ومصير شبه جزيرة الهند الصينية يجب أن يدرجا في الفصل المعقد للمنافسات وللمصالح المشتركة بين الاتحاد السوفياتي والفيتنام . وإذا كانت النظرات المتباعدة قد بدت مُتَغَلِّبة في وقت ما ، فإن توازناً في السياسات إزاء هذين البلدين قد تحقق منذ أن وَحَّدَ التحالف الوثيق بين السوفيات والفيتناميين . لقد أصبحت اللاوس دولة تدور في آن واحد في فلك الفيتنام والاتحاد السوفياتي . فالعلاقات المميَّزة بين فيتنام وهانوي كُرِّسَت في تموز 1977 بالتوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون المعقودة لمدة 25 سنة . إن هذه المعاهدة ـ الأولى من نوعها الموقعة من قبل الفيتنام بعد أن وُحِّدَتْ ـ تتضمن بنداً ، نجده في كل المعاهدات بين الدول الشيوعية ، يضمن

(1) بالرغم من هذا النزاع ، وقع الاتحاد السوفياتي في عام 1980 اتفاقاً جديداً للتعاون مع الفيتنام ، استجابة لمطالبها

للأطراف المتعاقدة المساعدة المتبادلة من أجل الدفاع عن استقلالها ونظامها السياسي[1] (المادة 2 من المعاهدة) . إن معاهدة 1977 التي تجمع بين الفيتنام القومية واللاوس الأضعف بكثير ، تضع على ما يبدو اللاوس تحت السلطة المطلقة لهانوي ، وتُنتج مجدداً على الصعيد الهندصيني نظام العلاقات بين الشقيق الأكبر ـ والأشقاء الصغار الذي أقامه الاتحاد السوفياتي مع حلفائه في أوروبا الشرقية . ومع ذلك ، فإن الاتحاد السوفياتي لم يكن غائباً عن اللعبة وقاد هنا سياسة مزدوجة تُذَكِّر أيضاً بالطريقة التي كانت سائدة في أوروبا ، وساهمت في صياغة النظام الذي يوجد اليوم . إن موسكو تدعم سلطة هانوي على اللاوس ، ودورها التوحيدي ؛ والمعاهدة الثنائية الفيتنامية اللاوسية هي قطعة من جهاز الأممية الاشتراكية في المنطقة . لكن موسكو في نفس الوقت تحتفظ بالعلاقات المميزة مع اللاوس ، وتُدرِج هذا البلد ، كدولة مستقلة ، في جماعة الدول الاشتراكية .

لقد أخذت هذه العلاقات بُعداً ملحوظاً منذ عام 1976 ، في الوقت نفسه الذي كانت فيه هانوي من جانبها تفاوض . فالاتحاد السوفياتي أقام في البدء ، ما لم تكن هانوي تستطيع فعله ، مجموعة من الأجهزة التي ضمنت له تغلغلاً في اللاوس من خلال المساعدة الاقتصادية والتقنية والثقافية . ونص اتفاق أول فقط على الاستجابة للحاجات الأكثر إلحاحاً للاقتصاد اللاوسي في عام 76 -1977 [2]. واعتباراً من تلك اللحظة ، بدأت الوفود اللاوسية تتوالى على موسكو من أجل التفاوض حول تعاون طويل الأجل ومُخَطَّط . وفي نيسان 1976 ، بعد عدة أسابيع من الاتفاق الأول ، وصل لموسكو الأمين العام للحزب الشعبي الثوري ، كايسون فومفيهان (Kaysone Phomvihane) ، ليس بصفته كزعيم للحزب ، وإنما كرئيس للوزراء لأنه يجمع بين الوظيفتين . وحمل ، بعد إقامته الطويلة واستقباله المؤثر بالحقيقة ، لمواطنيه مجموعة من الوثائق المُحَدِّدة لسياسة مشتركة ـ أي مؤكدة لنظرات ولأهداف مشتركة ـ ولكل الميادين التي ستُمارَس فيها المساعدة السوفياتية[3] . لقد تَمَّ استعراض كل شيء في هذه الوثائق : الشروط المالية ، المُدَد والميادين : من توريدات مواد التجهيزات الى إقامة بحوث جيولوجية وتكوين الأطر . إن الأمر المُلْفِت للملاحظة في تلك الفترة هو عدد وتكرر الزيارات اللاوسية لموسكو والاتفاقيات المعقودة[4] ، كما لو أن الاتحاد السوفياتي كان يسعى لخلق صلة دائمة ومُغَطِّية لعدة ميادين بين البلدين . إن تشكيل لجنة حكومية للتعاون[5] ، وفرق عمل

(1) م . ليتون (M. Leighton) : «Vietnam and the Sino-Soviet rivalry»- Asian Affairs an American review - sept- oct 1978- Vol 6- N° 1- p 7- 8

(2) البرافدا : 31-1-1976

(3) البرافدا : 23-4-1976 .

(4) البرافدا · 24-12-1977 / 18-2-1978 / 23-5-1978

(5) البرافدا : 5-7-1979

فنية مُكَلَّفة بمتابعة وتسريع كل المشاريع المشتركة ، يؤكد هذه الارادة . لقد أشار الفيتناميون ، في مرات عديدة ، لاهتمامهم بالعمل كوسطاء بين الاتحاد السوفياتي وأتباعهم ، لكن جواب موسكو كان بلا غموض فالعلاقات الثنائية كانت تتفوق . وكانت تتعزز بالعلاقات بين الأحزاب التي كان الاتحاد السوفياتي يُضفي عليها ، في حالة اللاوس ، الكثير من المظاهر الاحتفالية . فبعد فترة وجيزة من زيارته لموسكو كرئيس للحكومة من أجل التفاوض بشأن المساعدة ، عاد كايسون فومفيهان اليها كزعيم للحزب(1) . حيث أجرى مباحثات مع ليونيد بريجنيف وميخائيل سوسلوف . وقد نَوَّهَت الصحافة السوفياتية ، والبيان المشترك ، بالمساعدة التي قَدَّمها الاتحاد السوفياتي من أجل انتصار الثورة ، وبالمساعدة المنتظرة منه من أجل تعزيزها ، وبحرارة العلاقات بين الدولتين والحزبين .

إن من يعرف قراءة اللغة المستعملة في هذا النوع من النصوص ، يدرك بوضوح أن اللاوس تَهُمُّ الاتحاد السوفياتي بشكل كبير ، وأنه يعاملها بطريقة تختلف تماماً عن طريقة معاملته لأي دولة بعيدة « ذات اتجاه اشتراكي » في إفريقيا . إن انتظام اللقاءات بين رئيس الحزب اللاوسي وليونيد بريجنيف(2) يشير للوضع الخاص لهذه البلاد . فهذا التعاون ، الذي يُذَكِّر كل لقاء قمة وكل زيارة ، بوجوده وبمزاياه من أجل اللاوس ، هو تعاون هام جداً بالنتيجة . فالاتحاد السوفياتي الذي رفض الالتزام كثيراً بدعم الخطة الخمسية الفيتنامية الثانية ، يقبل في نفس الوقت تحمّل عبء الخطة اللاوسية لأعوام 1981 - 1985 (3) . إن هذا الاختيار الذي حدث في عام 1981 ، في الوقت الذي كان فيه المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي يلاحظ احتياجات الاتحاد السوفياتي ، لم يكن أبداً قليل الأهمية . وإذا كان الاتحاد السوفياتي في عام 1980 قد قَدَّم للاوس مساعدة بقيمة 28 مليون دولار، فإن الخطة الخمسية كانت تتطلب 600 مليون ، وتوريد مواد مقطورة وجهداً كبيراً من أجل تحسين وتجهيز طرق المواصلات والقدرة الطاقيَّة للاوس . وكما في الفيتنام ، التزم الاتحاد السوفياتي في اللاوس بتقديم جهد عسكري هام ، فجهَّز جيشها بالميغ 21 ، وبصواريخ أرض ـ جو ، وبأسلحة خفيفة بكميات هامة ، وأقام على الحدود الصينية وحول العاصمة فينتيان قواعد رادار وصواريخ . وسواء بالنسبة للاحتياجات المدنية أم بالنسبة لاحتياجات الجيش ضاعف الاتحاد السوفياتي أيضاً من إرسال المستشارين الذين ارتفع عددهم من أقل من مائة في 1976 الى نحو 4000 ـ منهم أكثر من ألف من العسكريين ـ في بداية الثمانينات .

---

(1) البرافدا : 7-9-1976

(2) البرافدا . 12 و18-5-1977 ـ و22-9-1979

(3) روزنبرغ ـ المقالة المشار اليها سابقاً ـ ص . 223-224 .

وكان الجهد السوفياتي المبذول من أجل تربية الأطر اللاوسية في الاتحاد السوفياتي كبيراً بنتائجه بالنسبة للمستقبل . فالجامعات السوفياتية فتحت أبوابها بشكل واسع للطلاب اللاوسيين الذين وصل عددهم لعدة آلاف ، موزَّعين بين المراكز التقليدية لاستقبال طلاب العالَم الثالث ـ كجامعة لومومبا ـ وبين الجمهوريات الحدودية الأكثر ترحيباً بهم . وقد ظنت موسكو أنها ، بتأطيرها للاوسيين في بلادهم أو بتكوينها لنخبات المستقبل اللاوسية في الاتحاد السوفياتي ، ستخطف من الفيتناميين وسيلة قوية لمزاولة الرقابة على اللاوس . والواقع أن الطلاب اللاوسيين ، في حال تخييرهم بين هانوي وموسكو ، سيُفضِّلون الحل الثاني . ففي موسكو سيربحون الهيبة والشعور والاستقلال .

إن أحد المظاهر الأكثر أهمية في العلاقات السوفياتية اللاوسية هو الترفيع السريع لهذه الدولة لمرتبة العضو في الأسرة الاشتراكية . ففي عام 1978 أعطت عدةً أحداث للاتحاد السوفياتي الفرصة للإشارة للوضع الجديد للاوس فقد انعقدت في موسكو ، في نيسان ، الدورة الـ 47 **للمصرف الدولي للتعاون الاقتصادي** ، وهو هيئة أحدثتها في عام 1963 ثماني دول أعضاء في الكوميكون من أجل حَلّ مشاكلها النقدية الخاصة . وكما كان ينبغي ، حضر الاجتماع وفود الدول الأعضاء ، لكن ممثلي ثلاثة بلدان غير منتمية للنظام ، هي : فنلندة ، ويوغسلافيا واللاوس . شاركوا فيهِ أيضاً(1) . إن هذا الدخول المفاجىء للاوس ـ الى جانب بلدان لم تكن ، لأسباب تاريخية ، غريبة عن النظام الاقتصادي المشترك ـ قد يُعتبر كحدث معزول وطارىء ، لكنه لن يكون كذلك منذ رؤية تجدد هذا الظهور للاوس في الهيئات المشتركة . ففي حزيران 1978 ، بعد ثلاثة أشهر بالكاد ، عقد الكوميكون دورته الـ 32 في بخارست . وحضرت الدورة بالاضافة لوفود الدول الأعضاء ، ويوغسلافيا التي تحتل مقعدها في المجلس كعضو مشارك ، فئة قليلة من المراقبين من الفيتنام وأنغولا وإثيوبيا وكوريا الشمالية واللاوس(2) . وبعد ذلك بعدة أيام ، كانت موسكو مكاناً لاجتماع المؤتمر التاسع لوزراء ثقافة البلدان الاشتراكية ، الذي حضره الى جانب دول أوروبا الشرقية ، ثلاث دول اشتراكية غير أوروبية هي : اللاوس وكوبا والفيتنام(3) . لقد استُخْلِصَت من هذه السلسلة من الأحداث نتيجتان . أولاً ، أنه في هده السلسلة من الاجتماعات المشتركة في تلك المرحلة ، فقط اللاوس والفيتنام حضرتا في كل مرة لكن الفيتنام كان لها منذ أمد طويل ـ والحرب كانت تبرر ذلك ـ هذا الوضع المميز . وفجأة رُفِّعَت اللاوس لمستواها ،

---

(1) إزفستيا ، 13 -4- 1978.

(2) البرافدا 28 و30 -6- 1978 .

(3) البرافدا 8 -7- 1978 .

ومُيِّزَت عن كتلة البلدان الاشتراكية أو ذات الاتجاه الاشتراكي في العالم الثالث التي احتلت أحياناً مرتبة الشرف ونُسِيَت أحياناً أخرى

وعلاوة على ذلك اهتم الاتحاد السوفياتي على ما يبدو لأقصى حد بالاشارة الى أن اللاوس دخلت فجأة في فئة خاصة ، هي فئة الدول المندمجة في النواة الصلبة للنظام الذي يتألف من حلف وارسو والكوميكون . وإذا كان دخول الحلف قد بقي مقصوراً على الأوروبيين ، فإن الدخول في مجموع المؤسسات والاجتماعات التي يُحرِّكها الاتحاد السوفياتي بلا كلل ، سواء من خلال المنظمات الملحقة (كمصرف التعاون العالمي) ، أم من خلال المشاركة بصفة مراقب في الكوميكون ، كان أمراً موحياً ببعض التجديد إن نظاماً للدول غير الأوروبية ، موازياً لحلف وارسو ، ومُجَمِّعاً لدول تابعة عسكرياً للاتحاد السوفياتي ، كان في طريقه للظهور . وهنا تلتحق اللاوس ، منذ 1978 ، بالفيتنام في تَصَدُّر قائمة البلدان الحليفة للاتحاد السوفياتي . إن هذه المكانة والاشارات المتكررة المؤَكِّدَة لوجودها هي عبارة عن تحذيرات مُوَجَّهة لأولئك الذين يريدون أن ينالوا من المكانة التي يحتلها الاتحاد السوفياتي في اللاوس تحذيرات لهانوي المضطرة لأنْ لا ترى في اللاوس دولة بإمكانها أن تخضعها لها وتحتلها كما فعلت في كمبوديا . وتحذيرات أيضاً للصين التي لا تستطيع تجاهل تعدد المنشآت العسكرية على حدودها .

وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد تمكن من « دفع » الأراضي اللاوسية ، فإن الفيتنام احتفظت في كمبوديا بالميزة التي وَفَّرها لها احتلالها للبلاد ، والجهد العسكري الذي قامت به من أجل القضاء على قواعد الخمير الحمر على الحدود التايلاندية . وبعد فترة من التردد ، التي تلت دخول القوات الفيننامية الى كمبوديا ، التزم الاتحاد السوفياتي باتباع سياسة حضور قَوَّتْ من عمل هانوي . ففي تموز 1979 ، أَمَّنَ اتفاق لكمبوديا ـ مساهمة الشقيق الأكبر ـ توريدات لمواد استهلاكية بغية إعادة نوع من الحياة الاقتصادية العادية للبلاد . ولم يكن هذا الانفاق يمثل بعد سياسة مساعدة ، لأن الأمر يتعلق بنجدةٍ أوضح الاتحاد السوفياتي بدقة أنه لم يكن يعتزم أبداً استعادتها(1) . وبنفس الوقت كانت موسكو تشير للنكبات التي أدت اليها السياسة التى كانت بكين تدعمها ، وتُبرِّر الهجوم الفيتنامي الذي وضع حداً لها . ولا يهم كثيراً إن كان الفيتناميون قد تمنّوا ، أكثر مما هو في اللاوس ، إقامة علاقات حصرية مع كمبوديا ، وإنْ كانوا قد طلبوا من موسكو العمل كوسيط حتى بالنسبة لحاجات ملحة جداً . هنا أيضاً لم يكن الاتحاد السوفياتي يعتزم ترك حليفه يحتل كل الميدان ، لكن السياستين تنحهان للالتقاء في نقطة واحدة وتسمحان في المقام الأخير للفيتناميين ، من خلال عدم اهتمامهم كأولوية إلاَّ بتعزيز مواقعهم العسكرية ، بتأمين سلطة عامة على البلاد . إن الزيارة الأولى لموسكو لهنغ سامرين حين

---

(1) البرافدا : 17 -7 -1979

لم يكن إلاّ رئيساً للجنة المركزية للجبهة الوطنية ، فتحت الطريق لمفاوضات أكثر دقة حول الميادين التي يمكن للاتحاد السوفياتي أن يأخذها على عاتقه(1) . وبعد ذلك بسنتين ، انتهت هذه الاتصالات ، العرضية والشاقة بسبب ضغوط هانوي ، للاتفاق على خطة مساعدة لعشر سنوات تغطي ميادين هامة : إصلاح شبكة المواصلات ، والمنشآت المرفئية ، وتشغيل المرافق العامة الرئيسية ، وإعادة فتح المدارس - مع تعليم اللغة الروسية ؛ لقد سعى الاتحاد السوفياتي لتغطية كل شيء .

وحتى في الجيش حيث يسيطر المدربون الفيتناميون ، أخذ الاتحاد السوفياتي مكانه ، ودعا الضباط الشباب للمجيء للمدارس العسكرية للاتحاد السوفياتي . وإذا كان المدنيون والعسكريون الكمبوديون أقل عدداً في الاتحاد السوفياتي من جيرانهم اللاوسيون ، فإن فكرة تلقي تكوين سوفياتي أصبحت منتشرة في البلاد في غضون عدة سنوات . وعندما زار الماريشال أوغاركوف ، في شباط 1982 ، الدول الثلاث في الهند الصينية ، في نفس الوقت ، أشار إلى أنه ليس هناك أي فرق ، في نظر الاتحاد السوفياتي ، بين اللاوس الأكثر خضوعاً لموسكو وكمبوديا الأكثر ارتباطاً بهانوي . وكرر في كل مكان أن عسكريّي المنطقة والمستشارين السوفيات يعملون لتحقيق مخطط واحد ألا وهو ضمان الأمن . صحيح أن المسؤولين السوفيات لم يكونوا سُذَّجاً بالقدر الذي توحي به مثل هذه الكلمات . فهم يعرفون أن هنغ سامرين ، الذي حُمِلَ للسلطة العليا في 5 كانون الأول 1981 ، لم يكن محبذاً لتعاون وثيق مع موسكو بنفس القدر الذي كان عليه سلفه بن سوفان (Pen Sovan) الذي كان يُعلن باستمرار عرفانه تجاه الاتحاد السوفياتي وينسى بطيب خاطر أن القوات الفيتنامية هي التي انتصرت على الخمير الحمر . لقد كان هنغ سامرين بوضوح ممثلاً للاتجاه الموالي للفيتنام في بلاده ، وقد عزز لذلك السلطة التي كانت هانوي تتمتع بها في كمبوديا . إننا ندخل هنا في ميدان الاحتكاكات السوفياتية الفيتنامية ؛ لكنه سيكون من غير المجدي المبالغة فيها . لقد كانت الحملات التي قام بها الفيتناميون ضد الخمير الحمر وحلفائهم على الحدود التايلاندية ، منذ 1983 ، ناجحة بما فيه الكفاية - فقد تمكنوا من إضعاف أعدائهم بشكل رصين وإن لم يصلوا مع ذلك للقضاء عليهم - بحيث أصبح من العسير رفض وزن وحضور الفيتنام في كمبوديا . وقد استطاع الفيتناميون إنجاز هذا الجهد العسكري لأن الاتحاد السوفياتي تَكَفَّلَ بالقيام بمهمات إعادة البناء المدني ، الأمر الذي وَفَّرَ لهم باستمرار السبل لتحسين تجهيزاتهم ومؤهلات قواتهم ؛ ولأن دعمه السياسي أخيراً كان هنا بلا شائبة .

وعندما يتأمَّلَ الصينيون ، من دون أن يردوا ، في انسحاق أتباعهم ، أو يُذَكِّرُوا

---

(1) البرافدا ، 16 و18 -9- 1979

بحذر بفرضيته « عقوبة » جديدة قد يُنْزِلُونها بالفيتنام ، فإن المقارنة تفرض نفسها ، وتكون مُطْرِبَة بالنسبة للاتحاد السوفياتي . فقد سمح التحالف معه ، بالرغم من تَعَثُّره أحياناً ، للفيتنام بأن تصبح قوة إقليمية ، وأن تبدأ ببناء الاتحاد الذي حَلُمَت به منذ أمد طويل . وهكذا نرى أن العلاقات السوفياتية الفيتنامية في شبه جزيرة الهند الصينية هي كعلاقات زوجين تقليديين ، تكتنفها النزاعات والمآخذ والتنافس ، لكنها تنصهر رغم كل شيء بالمصالح المشتركة التي لم يكفّ الزمن عن تقويتها ؛ إنها علاقات تستفيد ، في المقام الأخير ، من كل الظروف ، وحتى من التعارضات التي يبدو أحياناً أنها تدفع التحالف للإفلاس .

إن هذا المزيج من التنافس والتعاون الذي تتضمنه كل السياسة السوفياتية في الفيتنام ، يختفي منذ اللحظة التي نخرج فيها من شبه الجزيرة ، ونتيجة للمنطقة المحيطة بها . فتجاه دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، يشكل الاتحاد السوفياتي والفيتنام كتلة منصهرة كلياً . ذاك أن الوضع هنا لا يمكن أن يكون سهلاً . فإنشاء النظم الشيوعية في دول الهند الصينية الثلاث ، والقوة العسكرية للفيتنام التي يبدو أن أي حرب لم تستنفدها ، واختفاء الولايات المتحدة من ميادين المعركة ، جعل من الاتحاد السوفياتي وحلفائه في المنطقة مواضيع لقلق تشعر به مجموعة البلدان المتجمعة ضمن الرابطة . لقد فهم الاتحاد السوفياتي ، على الفور ، أن مواقعه المستقبلية في المنطقة ستخضع للطريقة التي سيُحَيِّد بها هذا القلق ، وسيضمن بها أيضاً بعض المصداقية للنموذج الشيوعي في الفيتنام . وبالفعل فإن الفيتنام والدول الأعضاء في الرابطة كانا يُنْظَرُ لها ، قليلاً ، كنماذج متقابلة . فمن جهة هناك الشيوعية والانحياز للاتحاد السوفياتي والقوة العسكرية ، ومن الجهة الأخرى هناك اقتصاد السوق المستند لكمية صلبة من العداء للشيوعية، وعدم الانحياز ، حتى ولو أن دول الرابطة تميل بالأحرى نحو الولايات المتحدة ، ونظام للتحالف يغيب عنه العنصر العسكري . ولكي يتجنب المقارنات المؤسفة (فالوضع الاقتصادي للفيتنام لا يمكن أن يُرْبَحَ إذا نُظِرَ اليه على ضوء الوضع القائم في بلدان الرابطة) والبحث عن تحالفات خارجية أكثر حزماً ـ ولا سيما اللجوء للصين(1) ـ دفع الاتحاد السوفياتي الفيتنام في طريق محاولة التقرب من الدول المجاورة .

ففي 1976 ، أقامت الفيتنام المُوَحَّدة علاقات مع كل دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، وضمنت لهم الهدوء باسم المهمات الاقتصادية العاجلة لبلاد أنهكتها الحرب . وقد أوحت الخطوات المتتالية التي قامت بها هانوي لدى الدول الأعضاء في الرابطة ، والمقترحات التي قدمتها لها ، أوحت بأن الفيتنام تحاول خلق وضع يحتاج اليه الاتحاد السوفياتي في المنطقة من أجل الحد باستمرار من فرص الصعود الصيني فيها . لقد سبق

(1) البرافدا : 16 -3 -1978

لموسكو ولفيتنام الشمالية أن أطلقت منذ أمد طويل سهام النقد للرابطة ووصفتها بأنها تحالف إقليمي خاطىء وبأنها عميلة حقيقية للولايات المتحدة ولكن بعد عام 1976 ، تَغَيَّرَ الوضع . فالفيتنام لم تطلب الانضمام لصفوف الرابطة ، لكنها تتطلع لإقامة علاقات ثنائية مع كل دولة من الدول الأعضاء فيها ؛ الأمر الذي يُوَسِّع ضمنياً المنظمة لكي تصل الى الهند الصينية ، ويشير الى أن أي منظمة لدول أسيوية يمكنها أن تلعب دوراً حاسماً في الارتقاء بالاستقلال الحقيقي للمنطقة .

هكذا رُقِّيَت الرابطة لمرتبة المؤسسات « غير المنحازة » التي لا بد منها من أجل أن تُؤَمِّن للبلدان التي تتمنى ذلك الضمانة لمثل هذا الاختيار . لقد كانت حملة الاغراء تتم بإلحاح أكثر قبل اجتياح كمبوديا . إن ما كانت الفيتنام تريد تجنبه ، في مرحلة المجابهات الحدوديه الدائمة ، إنما هو عدم تداخل المسألة الكمبودية في علاقاتها مع دول المنطقة وللوصول الى هذا الهدف ، اقترحت نظاماً للعلاقات بين الدول الأسيوية مشابه لبرنامج منطقة السلام الذي كانت قد اقترحته دول الرابطة . إن منطقة السلام ، في صيغتها الفيتنامية ، التي ستستبعد كل تأثير خارجي ، وتحيّد كل دول المنطقة ، يمكن أن تضم اللاوس وكمبوديا (التي كانت حينذاك بين أيدي الخمير الحمر ، وهذا ما لا يجب نسيانه) وحتى الجزء الجنوبي من الفينام . إن قادة هانوي لم يطالبوا إلاَّ بالنسبة للشمال بمعاملة خاصة تعطيه الحق بالاحتفاظ بعلاقات متميزة مع موسكو . ولدعم هذا المشروع طُرِحَت فكرة مُغرية : فبمضاعفه العلاقات في آسيا وبتوسيع رقعة منطقة السلام ، ستساهم الرابطة في النهاية بزيادة استقلال هانوي إزاء موسكو .

وبعبارة أخرى ، فإن ما تطلبه هانوي من رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، إنما هو الالتزام بالسير بثقة في تَوَجُّه جديد لأهدافها : نحو عدم انحياز لا يثير ظِلالاً في موسكو ، وتخل عن العداء للشيوعية ، ووضع مميز للفيتنام حامية دول شبه الجزيرة الداخلة في منطقة السلام . إن هانوي سنكون بذلك حاضرة في الرابطة من خلال الدول التي تحميها ، وخارجها . وفي نهاية الأمر ، ستوحي بأن إضعاف النفوذ السوفياتي سيُعَوِّض هذا التحول الواثق لدول الرابطة نحو انحياز من نمط خاص .

لماذا فشلت دبلوماسية الابتسام هذه التي نادراً ما طبقتها هانوي ، وكانت لذلك أكثر تأثيراً ؟ لقد ساهم غزو كمبوديا ، وانحياز الفيتنام المتنامي للاتحاد السوفياتي ، والقوة العسكرية المتزايدة للفيتنام ، بشكل واسع في تحطيم هذه المحاولات . فقد تجمعت دول الرابطة لتطرح كشرط مسبق وجوب انسحاب الفيتنام من كمبوديا ، وإجراء انتخابات حرة فيها من أجل تقرير مصير البلاد . إنها مقترحات قديمة ، تُذَكِّر في آسيا بداية الثمانينات ، بشكل مُحزن ، ببرامج محاوري ستالين بشأن شرق أوروبا غداة الحرب العالمية الثانية . لقد فقد أعضاء الرابطة ، بشكل واضح ، الذكرى ، أو تجاهلوا كيف تعامل الاتحاد السوفياتي مع هذه المتطلبات منذ أنْ خَلَقَ وضعاً يستدعيها .

وإذا انصبت المسألة الكمبودية أمام كل محاولة سوفياتية ـ فيتامية لدفع مخطط السلام في آسيا للأمام ، فإن الاتحاد السوفياتي لم يستنفد هنا كل مؤنه إن الفيتنام ، بل وكل الهند الصينية ، تسمح له بالمناورة . فهو يعتمد أولاً على الخوف الذي تثيره لدى جيرانها ـ وفي المقدمة لدى تايلاند ـ هذه الدولة التي لا يمكن لأي عضو في الرابطة أن ينافسها بالقوة العسكرية . لكنه يعتمد أيضاً على الامكانيات اللا محدودة للإقناع التي يوفرها له بالذات الأمر الذي يحول أكثر من غيره دون استجابة الرابطة لهجومات الإغراء التي قام بها ، وهو : سيطرته على شبه الجزيرة وعلى كمبوديا . إن الفيتنام تستطيع أيضاً أن تلعب ورقة المقترحات الداعية لفصلها عن موسكو ، ولجعل آسيا لأولئك الذين يشكلون جزءاً منها . لقد لاقت هذه الحجة بعض النجاح في الفترة الموجزة لدبلوماسية الابتسام التي اتبعتها هانوي ، وكان بإمكانها أن تُستخدم أيضاً . ولقد كان الاتحاد السوفياتي ذكياً حين اقترح ، في هذا المناخ السياسي المتحوِّل ، بأن مصير كمبوديا سيكون قابلاً للتفاوض . وقد ألقى بهذا على المحاورين المعادين مسؤولية الاحتلال المتطاول . حول هذا الموضوع من السهل إثارة نظرات متباعدة داخل الرابطة إن مقترحات من هذا النوع ، تدعمها الأحزاب الشيوعية أو الفئات التقدمية ، من شأنها أن تُندِّد بمسايرة بعض البلدان (ولا سيما الفيليبين) لأمريكا ، وأن تكون فَعَّالة جداً لقد حرص الاتحاد السوفياتي دائماً ، ومنذ عام 1969 حين تقدم ليونيد بريجنيف بفكرة نظام للأمن الجماعي في آسيا ، حرص على اعتبار إحداث منطقة للسلام في جنوب شرق آسيا كحلقة أساسية في مثل هذا النظام . إن السيطرة على الهند الصينية هي بالنسبة له إحدى وسائل صياغة مثل هذه الحلقة تدريجياً ، والفيتنام هي أفضل أداة لذلك .

إن الفيتنام ، التي دعمها الاتحاد السوفياتي ضد الصين في القضية الكمبودية ، لن تكتفي بالاستجابة لهذه المساعدة من خلال لعب اللعبة السوفياتية في جنوب شرق آسيا . ففي كل الحالات التي حصل الاتحاد السوفياتي فيها على دعم حلفائه ، وانحيازهم له ـ حين اجتياح أفغانستان ، على سبيل المثال ـ كان صوت الفيتنام مؤيداً له دون تردد . وقد أعطت شهرتها ، كدولة قومية متشددة ، لانحيازها للاطروحات السوفياتية ، قيمة كبيرة . لكن الميزة الأكبر التي جناها الاتحاد السوفياتي من الأحداث التي قلبت الهند الصينية منذ عام 1975 ، إنما هي الميزة الاستراتيجية والتغيّر الكامل في التوازن الاقليمي الذي يُبَرِّر جهوده وقبوله بالتصرفات المثيرة لحليفه

إن الاتحاد السوفياتي لم يكتف ، بالفعل ، بإدخال الأسلحة والمستشارين للفيتنام من أجل فائدة هذه البلاد . فلقد قايض المساعدة المُقَدَّمة بمزايا استراتيجية . فمنذ عام 1979 ، حصل من الفيتنام على حق الإقامة في قاعدة كام ران (Cam Ranh) التي جُهِّزَت في الماضي من قبل الامريكيين . وقد أصبحت القاعدة الواقعة في شبه جزيرة كام ران ، من الآن فصاعداً ، تحت السيطرة السوفياتية بشكل كامل . وكان على

السكان المدنيين الفيتناميين أن يُغادروا شبه الجزيرة التي أصبحت بعد إعادة النظر بمنشآتها وتوسيعها ، مكاناً للتوقف المنتظم للوحدات البحرية السوفياتية ، المُدعَّمة بمنشآت جوية هامة . وفي نفس الوقت استولى السوفيات على قاعدة داننغ الواقعة الى الشمال من كام ران ، والتي كان دورها يكمن قبل كل شيء باستقبال القوات الجوية ـ لقد تمركزت بها قاذفات TU16 وTU95 وطائرات الباكفاير (Backfire) . واحتل الاتحاد السوفياتي أيضاً مرفأ كومبونغ سام (Kompong Sam) الكمبودي ، الواقع في خليج تايلاند ، وأكمل بذلك الجهاز الاستراتيجي الذي يؤمن له حرية المناورة في كل جنوب شرق آسيا . إن أنظمة التصنت والارسال الالكترونية التي أقامها الاتحاد السوفياتي في الفيتنام تحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بعد تلك المُقامة في الاتحاد السوفياتي وكوبا وعدن . لقد جذبت المنشآت السوفياتية عدداً هاماً من العاملين ، ليس فقط العسكريين وإنما لأشغال الصيانة ، الذين يعيشون كلياً بعيداً عن المجتمع الفيتنامي ، في جزر سوفياتية حقيقية . ولقد كانت هذه القواعد مركزاً لمناورات إما سوفياتية تماماً أو سوفياتية فيتنامية ، سمحت للاتحاد السوفياتي بتوسيع قوته في بحر الصين .

هنا يمكن بشكل أفضل القيام بحساب ما ربحه الاتحاد السوفياتي في المغامرة الفيتنامية . فحين كانت مُحاصَرة منذ 20 عام في فلاديفوستك ، لم تكن البحرية السوفياتية تشكل أي تهديد على اليابان . أما الآن فإن مجال عملها يُغطِّي كل المحيط الهادىء ؛ أما الصين فقد وُضِعَت بين فكي كماشة مرافىء الشرق الأقصى السوفياتي والقواعد الموجودة في الفيتنام . إن مشكلة المرافىء المُجَمَّدة لم تَعُد موجودة . والحد الوحيد لحرية الحركة الكلية لأسطول الهادىء يبقى متمثلاً بإمكانية إصلاح السفن التي لم تُحَلّ حتى الآن في الفيتنام والتي تُكرِه الاتحاد السوفياتي على إعادة كل وحدة بحرية متضررة نحو ورشات فلاديفوستك . ولكن من فلاديفوستك الى مخرج المحيط الهادىء عبر مضيق ملقا لم يعد هناك شيء لا يخضع لمراقبة الاسطول السوفياتي . إن النتائج الاستراتيجية لهذا التقدم السوفياتي عديدة ، وهي تمسّ أمن الاتحاد السوفياتي وأمن الصين وأمن الولايات المتحدة .

فبالنسبة له ، أصبح الاتحاد السوفياتي يعلم أنه لن يُجازف برؤية أسطوله محاصراً في فلاديفوستك في حال وقوع أزمة دولية تتطلب تحريك قوته البحرية أو قيامها بمجرد مظاهرة رسمية . إن وحدات كام ران بإمكانها في كل لحظة أن تتحرك وأن تختصر بشكل مُعتبر مُدَد تدخلها . أما بالنسبة للصين ، فالتهديد أصبح بديهياً . إن مشروع بريجنيف لمحاصرة أو لعزل الصين يجد هنا أحد تطبيقاته ، حتى ولو أنه كان قد قَدَّمه بعبارات سلمية . إن دائرة مراقبة بحرية حقيقية أصبحت تغطي من الآن فصاعداً كل السواحل الصينية . واليابان نفسها ، القليلة الميل لنسيان الجزر المفقودة ولقبول التفاوض مع الاتحاد السوفياتي من أجل توقيع معاهدة صلح من شأنها أن تمكِّن موسكو من إقفال

الجدل وتكريس الوضع الراهن الناشىء عن عام 1945 رسمياً ، هل يمكننا حقيقةً أن تتجاهل القوة الصاعدة للاتحاد السوفياتي في المنطقة ؟ وواقع أن الاتحاد السوفياتي قادر في كل لحظة على نشر قواته البحرية في عرض كل السواحل اليابانية ؟

إن المناورات البحرية ، والطيران فوق المجال الياباني من قبل الطائرات المتمركزة سواءً في الفيتنام أم في الاتحاد السوفياتي ، وهي عمليات أصبحت معتادة منذ بداية العقد ، تدل جيداً على أن الاتحاد السوفياتي يعتزم الاستفادة من وسائل القوة الجديدة التي يتمتع بها من أجل إخافة اليابان . فللمرة الأولى لم تعُد الأطماع السوفياتية في بحر الصين وفي المحيط الهندي قائمة فقط على مشاريع ومناورات سياسية ، وإنما على قدرة مباشرة على العمل البحري . لكن الولايات المتحدة أيضاً ، وبالرغم من الأفضلية الاقليمية التي تحتفظ بها ، يجب أن تحسب من الآن فصاعداً حساب هذا الوضع المُتحوِّل . فبعد أن كانت منذ فترة وجيزة سيدة طرق المرور من الهادىء الى المحيط الهندي ، والمُرَاقِبَة لجوانب هذه الطرق من خلال قواعدها في الفيليبين ، أصبحت من الآن فصاعداً ترى السوفيات في وجهها . إن كام ران التي اكتسبها الاتحاد السوفياتي تُضعف الموقف الامريكي في سوبيك باي (Subic Bay) بالفيليبين . إن عدم الاستقرار السياسي لهذه البلاد والعداء للوجود الامريكي فيها يفتح أمام الاتحاد السوفياتي أكبر الآمال . فلقد تحقق الآن نوع من التوازن ، غير الموجود منذ مدة وجيزة ، من خلال المواجهة بين قاعدتي كام ران وسوبيك باي . وفيما لو أصبح الوجود الامريكي موضوعاً للرفض لبقي الاتحاد السوفياتي سيد منطقة المرور نحو المحيط الهندي .

إن الوضع في الوقت الحاضر لم ينقلب بدون شك جذرياً . فالولايات المتحدة ما زالت القوة الكبرى في الهادىء والمثال السوفياتي نفسه يبرهن على كارثة استراتيجية يمكن أن تُصْلَحَ . إن الاتحاد السوفياتي كان يتمتع ، بالفعل ، قبل 1980 ، بتسهيلات في سنغافورة سُحِبَت منه بعد اجتياح أفغانستان . لكن القواعد في الفيتنام ، التي أقام الاتحاد السوفياتي فيها كما لو كان في بلاده ، تشكل تقدماً واضحاً بالنسبة للتسهيلات العرضية التي كان يتمتع بها في سنغافورة ، والتي كان من الممكن في كل لحظة أن توضع موضع التساؤل .

لقد نجح الاتحاد السوفياتي ، بترديده بلا كلل أنه لا يهتم إلاَّ بتأمين أمنه ، نجح بلا جدال في آسيا ، وفي غضون أقل من عقد ؛ لقد نجح جداً أكثر مما كان بإمكانه أن يتذرع به كمستلزمات للأمن . لقد نجح في خلق توازن استراتيجي جديد يمكنه من الآن فصاعداً من أن يستخلص النتائج السياسية من أجل محاولة تحطيم المقاومات والتقدم . إن الرسالة لم تُوَجّه لغير اليابان . فالاتحاد السوفياتي كان يُقَدِّر بأن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، الواعية للتوازن العسكري الجديد في المنطقة ،

ستستخلص من ذلك الدروس ـ أي أنَّ رابطتها ستنقسم بين الواقعيين الذين سيتجاوبون مع نظرات موسكو من أجل تأمين أمنهم الخاص ، والمتشبثين بموالاتهم لأمريكا ؛ أو أن الرابطة ، ككتلة ، ستحاول الاندماج في هذا التوازن الجديد ، مُبتدئة بقبول الأمر الواقع في كمبوديا إن الاتحاد السوفياتي ، بعد أن قام بتحقيق بعض المكتسبات ، يريد أن يقبل أولئك الذين يرفضونها بشرعيتها كما حدث بالنسبة للجزر اليابانية . لقد فتحت له شبه جزيرة الهند الصينية الشيوعية أبواب المحيط الهادىء ؛ ولهذا فإن ما يعتزمه أولاً إنما هو إقرار دول المحيط الهادىء بهذا الوضع . **إن توازن القوى** ليس فقط مجرد محصر إثبات للتوازنات الجديدة ، إنه أيضاً ديناميكيته الخاصة ؛ إنه يُستَخْدَم لتثبيت وتحضير الطرق لتغييرات جديدة .

* * *

لقد كانت المغامرة الفيتنامية التي انخرطت موسكو فيها ، أحياناً وهي مترددة ، وأحياناً وهي متراجعة ـ كما في 1972 ـ رابحة ، كما رأينا ، بشكل ملحوظ . ومع ذلك فإن السؤال الذي يستحق أن يُطرح هو السؤال المتعلق بديمومة الأوضاع المكتسبة . لقد أصبحت الفيتنام، التي لم تقبل ، بالحقيقة ، مطلقاً بالخضوع الذي فرضه الاتحاد السوفياتي على حلفائه ، أصبحت بفضل هذا التحالف ، وبالرغم من ضعفها الاقتصادي ، دولة عسكرية قوية . ألاَ يمكنها أن تستخلص من ذلك حجة لجعل مصالحها ترجح على المصالح المُحدَّدة في موسكو؟ والى أي حد لا تستطيع ، بشكل خاص ، أن تدفع تكاليف تقارب ما بين الاتحاد السوفياتي والصين ؟ إننا نعلم أن أحد الشروط المسبقة الصينية الثلاثة لكل مصالحة مع موسكو هو بالضبط الانسحاب الفيتنامي من كمبوديا ؛ أي إنهاء الهيمنة الفيتنامية في شبه الجزيرة .

ومنذ أن بدأت تُنسج من جديد صلات بين موسكو وبكين ، أخذت الفيتنام تقلق من جراء ذلك لكن كل شيء يُظْهِرُ أن الاتحاد السوفياتي غير مستعد للتضحية بحليف سمح له ببلوغ درجة جديدة من القوة ، لأن هذا التخلي قد يدفعه باتجاه بكين ، وسيضع هكذا قيد التساؤل كل المزايا المكتسبة . وعندما كان إيفان ارخيبوف (Ivan Arkhıpov) ، النائب الأول لرئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، مُنْتَظراً في بكين ، في أيار 1984 ، في مرحلة هامة من هذا التقارب ، ألغت موسكو فجأة زيارته . إن عدة أسباب تُفسِّر هذا الإيقاف لتطبيع كان يبدو أنه غالٍ على قلوب المسؤولين السوفيات منها ، وهذا ليس أقلها أهمية ، التوتر على الحدود الصينية الفيتنامية الذي تَحَوَّل في ربيع 1984 الى ألعاب نارية إصطناعية . وبالغائه لزيارة بكين ـ التي ستتم بعد ذلك بعدة أشهر ـ كان الاتحاد السوفياتي يدلل على تضامنه مع حليف كان يجد حينذاك أيضاً بعض الصعوبة في التعامل معه . منذ ذلك الحين ، اعتاد الاتحاد السوفياتي ، في كل مناسبة من

مناسبات الحوار مع الصين ، على توضيح بعض معطيات الحوار . فقد أكد ، على لسان كل أولئك المكلفين بالتعبير عن وجهة نظره في بكين(1) ، بأنه لا يعتزم أن تكون علاقاته مع حلفائه موضوعاً للمتاجرة . إنّ الاتحاد السوفياتي ، الهادىء نسبياً عندما يتعلق الأمر بالتوجهات السياسية والاقتصادية الصينية(2) التي يعتبر أنها تتعلق بسيادة البلاد ، كان يتسرع ، بالمقابل ، للتنديد باتجاه الصين الخطير الذي من شأنه تقوية الولايات المتحدة في ميدان السياسة الخارجية .

إن نظام الأمن الجماعي الذي اقترحه بريجنيف هو الذي سيُبعث ضد ما نددت به موسكو كمشروع أمريكي لخلق تحالف جديد في المحيط الهادىء ، تحالف مُقَنَّع بلا شك ، لكنه أكثر خطورة بسبب ذلك ، ويضم الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية . ويشير الاتحاد السوفياتي إلى أن مجموعة دول الهند الصينية المتشبثة بقوة بمعسكر السلام - أي بالاتحاد السوفياتي - هي أيضاً أفضل سد في وجه المؤامرات الامريكية . وعلى الصين أن تفهم ذلك ، وأن تقبل ، في آن واحد ، بالفيتنام المُسَيْطر وبالرفض السوفياتي للتضحية بها . إن المحاكمة السوفياتية تتم هنا بشكل معادلة رياضية . إن الصيغة الجديدة للامبريالية الامريكية تُهَدِّد السلام في منطقة المحيط الهادىء . وقوة الفيتنام هي التي ستجعل الامبريالية الامريكية تترنح ، والتي ستصمد في وجهها . لهذا فإن هذه القوة هي التي يجب على أنصار جعل الهادىء منطقة سَلام أن يقبلوا بها في كل مُرَكِّبَاتها ، بما في ذلك سيطرتها على كمبوديا . إن الاتحاد السوفياتي ، بتبريره لمواقفه من خلال حجة التهديد الامريكي ومشروع منطقة السلام ، يُقَدِّم بذكاء سياسته المُعَقَّدة كثيراً . إن قوته في الهادىء تمارس على حساب الصين بقدر ما تُمارَس ، بل وأكثر مما تُمارَس على حساب الولايات المتحدة . إن التوازن الجديد للقوى الذي قام في الطرف الشرقي الأقصى من قوس الأزمة يكمن قبل كل شيء في نزع يد أو تخفيض القوتين اللتين كان بإمكانها أن يتضافرا ضد الحلم السوفياتي في الهادىء ، وهما : الولايات المتحدة والصين .

إن قوة الاتحاد السوفياتي ، من الآن فصاعداً ، مُستمدة في آن واحد من المواقع الاستراتيجية التي اكتسبها بنفسه ، ومن قوة حليفه وفي حال عدم وجود منطقة السلام ، فإن الهادىء يتضمن « منطقة سوفياتية » . فماذا يهم إن كانت نقطة ارتكازه الرئيسية - الفيتنام - غير سهلة دائماً . إن تداخل المصالح بين موسكو وهانوي يعطي للتحالف صلابة لا علاقة لها بالمشاعر الكامنة تحته . إن حصان طروادة ليس مفروضاً فيه

(1) إزفستيا : 14 -2- 1985

(2) نشرت البرافدا في 5 -8- 1984 مقالة طويلة معتدلة حول السياسة الاقتصادية الصينية . لكن مقالة البرافدا في 25 -10- 1984 كانت أكثر نقداً .

أن يحب من يستخدمه ؛ إن وظيفته هي أن يخدم . ونادراً ما كان أي حصان طروادة بمثل فعالية هـذا الحصان . لقـد سمح لـلاتحاد السـوفياتي أن يصبـح قوة في منـطقة المحيط الهـادىء ، ويجب عليه أن يسـاهم ، إذا استمر بلعب دوره ، في صيـاغة المنـطقة وفق النموذج المُقترح من قبل موسكو .

إن ليونيد بريجنيف ، الذي تنكر له اليوم خلفاؤه ونسوه ، لم يكن على خطأ حين كـان يقول إن المشـاريع السـوفياتيـة يلزمها الكثـير من الوقت من أجـل أن تتحول الى حقيقة ؛ لكن ما تتميز به إنما هو تصميم القادة على القيام بهذا التحويل . إن التحالف السوفياتي الفيتنامي ، إذا ما نُظِرَ اليه بمرآة مثل هذا المشروع ، سيجد أمامه أياماً جميلة . فالقدر « البروسي » الذي رسمته الفيتنام لنفسها هو قدر مقبول بالنسبة لـموسكو ، لأن المسؤولين السوفيات كانوا دوماً واقعيين . صحيح أن الأصدقاء الـطَيِّعين هم المنـاسبين لهم بشكل أفضل ؛ لكنهم يقبلون أيضاً بالأصدقاء المتمردين منذ اللحظة التي يخدمون بها بنفس المقدار مشاريعهم . إن النظام السوفياتي كالجنـة . إنـه يضم عـدة منازل وعـدة بدائل ؛ إن وحدة الشكل فيه ليست إلاّ واجهة . إن ما يصنع وحدته إنمـا هو مشـروع ثابت وغير مُتَبَدِّل : تغيير توازن القوى من دون أخـطار مُفرِطـة . هنا ، عنـد الطرف الأقصى للنظام ، كانت النتيجة مدهشة .

الفصل الخامس
بولونيا الشرق

كان كارل ماركس ، الأب الروحي والمرجع الضروري للنظام السوفياتي ، معتاداً على إبداء رأيه ، بطريقة بارعة ، حول مصير الشعوب الخاضِعَة أو المُهَدَّدة بأن تكون كذلك . إن هذه الشعوب ، في نظره ، كانت تقسم الى فئتين « تاريخية » و« غير تاريخية » ، « مُحارِبة » و« غير مُحَارِبة » . وحسبما كانت تدخل في هذه الفئة أو تلك ، كانت مُهَيَّأة لأَنْ تعيش وتنمو أو لأن تختفي من المسرح التاريخي ومن ذاكرة الناس . وفي حين أنه كان يحكم على العديد من شعوب أوروبا ، ولا سيما السلاف ، والكثير من شعوب القارات البعيدة ، بالبقاء في ظلمات التاريخ ، ساق ماركس ، ومعه صديقه إنجلز ، بولونيا كمثال بارز بشكل خاص على القدرة على الوجود . إن هذا الأمر يُفهَم بسهولة في وقت كانت فيه المقاومة البولونية لروسيا ، المكروهة من قِبَلِهِمَا ، تُلهِبُ كل النفوس وقد اكتشفا ، بإعجاب ، في الطرف الآخر من الامبراطورية الروسية الكريهة ، « بولونيا شرقية »[1] سيُزَيِّنانها تنافسياً بنفس الفضائل ، وهي أفغانستان . إن أفغانستان ، كما كتبا ، « بلاد مُحَارِبَة » ، يسكنها أُناس شجعان ، فخورون بأنفسهم ، مُحِبُّون للحرية ، لا يمنعهم من تكوين أمة قوية إلاَّ ميلهم للحرية الفردية . إن الشعب الأفغاني لهذا عدو مخيف لكل غازٍ مُحتمل .

هل وفاءً للحكم المغالي والعاطفي لماركس حول بولونيا وأفغانستان حَظِيَ هذا البلدان ، كل بطريقته ، بالمحاباة الكبرى لخلفائه ؟ عندما كان ستالين ، في عام 1943 ، يُعِدُّ لاندفاعة بلاده للأمام في فترة ما بعد الحرب ، ويتناقش مع حلفائه حول طموحاته ، تعلَّق ببولونيا ، واعترف بمصلحته فيها كما لم يفعل ذلك مطلقاً بالنسبة لأي بلد آخر . وبعد ذلك بخمس وثلاثين سنة ، سيعامل خلفاء ستالين ، عندما قاموا بقفزتهم الثانية للأمام ، أفغانستان كما لم يعاملوا أي بلد آخر . إنهم سيجتاحونها في زمن

(1) ويرك دياتر (Werke Dietz) ـ Verlag Berlin ـ 1956 -1968 ـ المجلد 14 ـ ص . 73 -72 ـ أنظر م مولنار (M Molnar) -Paris- 1975 «Marx Engels et la politique internationale» ص . 254

سلام وسيحتلونها ، وسيبقون فيها   إن رؤ ية ماركس كانت ـ بمعنى لم يتخيله بالتأكيد ـ تنبُّوئية بشكل ملحوظ .

حقائق وحقائق مضادة حول جوارٍ حساس

في كانون الأول 1979 ، أدى دخول القوات السوفياتية لأفغانستان لقلب الرأي العام ، لكنه في نفس الوقت وَجَدَ أرضاً مهيَّأةً بالاعتقاد الشائع بصفة عامة والقائل بأن أفغانستان كانت تعتبر ، في كل الأزمنة ، منطقة نفوذ روسية   إنها أسطورة غريبة تتجاهل عن قصد الضعف الطويل لروسيا بالنسبة للمسألة الأفغانية .

إن من غير الممكن فهم العلاقات السوفياتية الأفغانية قبل 27 كانون الأول 1979 ، من دون الرجوع لمعطية دائمة : الحدود المشتركة ، وأي حدود !

فروسيا وأفغانستان تفصلهما حدود يزيد طولها عن 2000 كلم ، وهي مقبولة من كلا الجانبين منذ 1873 ، ولم تضطرب مطلقاً لأي سبب غير الحوادث الحدودية التقليدية . إن هذه الحدود تفصل بين شعوب متشابهة يجمع بينها انتماؤ ها للاسلام ومعرفتها لنفس اللغات ولنفس العادات . إن ملاحظة هذا الهدوء الذي دام نحو قرن لا يؤ دي لنسيان أن روسيا لم تستطع التحكم بموضوع تحديد الحدود ، ولا بعلاقاتها مع أفغانستان طوال الفترة التي كانت فيها الامبراطورية البريطانية موجودة هناك . إن مفهوم الأمن والقوة لدى الملوك الروس في القرن التاسع عشر كان يدفعهم دائماً للتقدم نحو الجنوب ، وذلك الى أن يوقفهم حاجز طبيعي أو سياسي . لقد كان الحاجز الطبيعي في أفغانستان موجوداً . إنه سلسلة جبال الاندوكوش (Indukuch) ، السور الحلم الذي كان القياصرة يتطلعون اليه . لكن الامبراطورية البريطانية المهتمة ، من جهتها ، بأمن الهند ، عرفت كيف تفرض مفهومها ، وبدل الاندوكوش ، كان على سان بطرسبورغ أن تقبل بنهر الاموداريا (Amudarya) ، الذي أطلق عليه اليونانيون قديماً اسم أوكسوس (Oxus) ، كحدود وقتية . وفي 1907 ، كانت موازين القوى على هذه الحدود أكثر وضوحاً أيضاً ، لأن الملوك الروس ، المتعطشين لاستمالة الامبراطورية البريطانية في وقت كان عليهم فيه أن يواجهوا بروسيا واليابان ، اعترفوا صراحة بأن أفغانستان تدخل ضمن دائرة النفوذ الانجليزية   هذا بالنسبة للماضي

إن التاريخ الحالي يبدأ في 1919 ، عندما فكر النظام السوفياتي الوليد ، المحتقر من قبل المجتمع الدولي ، بضمان أمنه   لقد كان هذا الأمن بشكل خاص مُهَدَّداً من جانب أفغانستان . فآسيا الوسطى المتاخمة ، المسكُونة من قبل مسلمين وعدتهم الثورة الروسية بأن تعطيهم الاستقلال ، لم تقبل بتغير موقف لينين الذي فرض عليها « الاستقلال ـ المشاركة » ثم « الاندماج» . لقد فُتِنَت بالهيجان الثوري في البلدان المجاورة . تركيا

وأفغانستان . ولم تَنْسَ أنَّ مِنْ أفغانستان انطلق في عام 1913 ، من العنوان الرئيسي في صدر إحدى الصحف ، النداء الكبير للثأر : « آسيا للآسيويـين »(1) . وأنَّ الذي كـان مسؤولاً في الصحيفة ، أصبح في عام 1919 ، وزير خارجية ملك أفغانستان الجديد ، أمان الله (Amanullah) . فبالنسبة للسلطة السوفياتية ، كان يجب منع أفغاستان من أن تصبح مركـز الحلم « الثوري الاسـلامي » أو « الاستعماري »(2) . يجب معهـا من أن تكون مكان ضغط الانجليز على هذه ا المنطقة الحدودية التي يجب أن تكون هادئة إن الخطر حقيقي ، وأمن الدولة السوفياتية يفرض تخيُّـل سياسة ما من أجل تفاديه .

حينذاك عرف الاتحاد السوفياتي كيف يستفيد من حدثَين قدّمتهما انجلترة التي كان على روسيا حتى ذلك الحين أن تقبل بسلطتها عـلى هذه الحـدود . الفرصـة الأولى هي وصول الملك أمان الله ، المعادي بشراسة للانجليز ، للسلطة في عام 1919 . فقـد بدأ هذا الملك عهده بمحاربة الامبراطورية البريطانية ، وبإجبارها على التخلي عن كل تطلع لتحديد سياسة أفغانستان . أما الفرصة الأخرى فكان لها نوابض أكثر بُعداً . إنها عملية رسم الحـدود بين أفغـانستان والهنـد الذي تخيّـله السـير مـورتيمـر ديـران (Mortimer Durand) في عام 1893 ، والذي ، من أجل حماية المصالح الانجليزية ، خلق ، بسبب فصل العروق الذي أدى اليه ، ما سيصبح مشكلة «باشتونيستان»(3) . إن إثارة بـاشتون الهند هي ، بالنسبة للملك أمان الله ، وسيلة للنضال ضد إنجلترة ولكن للقيام بهذه اللعبة ، وحتى لو أصبح الأسد البريطاني مُنهكاً ، كان يجب إيجاد الحلفاء والأسلحة إن المبدأ القديم ـ أعـداء أعدائنـا هم أصدقـاؤ نا ـ سيجمـع حينئذٍ بـين البلشفيك والملك الجديد . إن الاتحاد السوفياتي ، الذي كان حينذاك يُنكر العلاقات الدولية بين الـدول باسم العلاقات الثورية بين الشعوب(4) ، لم يتردد لحظة في نسيان هذا المطلـب المبـدئي والعـودة منـه للواقعيـة السياسية التقليدية لقد كان الدوله الأولى التي أقامت صلات

---

(1) إنها صحيفة السراج الأكبر التي أسسها محمود طرزي الذي سيصبح وزير خارجية الملك أمان الله

(2) أنظر بيلاي (Bailey) «Mission to tachkent» ـ لندن ـ 1946

ـ حـ كـاستاني (J Castagné) «Le Turkestan depuis la révolution russe 1917- 1924»- Revue du monde musulman- 50- 1922- p 48

ـ م . الكسنكوف (M Alexenkov) «Chto Takoe Basmatchestvo»- Tashkent- 1931- p 162

ـ م باري (M Barry) «Le Royaume de l'insolence» Paris- 1984- p 193

(3) ل دوبري (L Dupree) «The Durand Line of 1893 a case study in artificial political boundaries and cultural areas»- in Current Problems in Afghanistan. 13 annual Near East Conference Princeton conference- 1961- p 77- 94

(4) «Sovetsko Afganskie atnochenia 1919- 1968 Sbornik dokumentov- Moscou- 1971- p: 7 (Reconnaissance de l'Afghanistan) Lenine Polnoe Sobranie Sotchinenii- t 50- p 386 (echange de lettres avec Amanullah)

مع أفغانستان أمان الله ؛ فاعترف به في أيار 1919 ووقع معه معاهدة صداقة في 28 شباط 1921 (1) . وفي آب 1926 أضيفت لهذه المعاهدة معاهدة عدم اعتداء ؛ وفي 24 حزيران 1931 و29 آذار 1936 أكدت معاهدتان جديدتان ثانية الاحترام المتبادل بين الدولتين، واهتمام كل منها بعدم الدخول في أي تحالف يُهَدِّدُ الدولة الأخرى ، وإرادتها المشتركة بالأمن

وعلاوة على هذا التراكم في النصوص الذي يُدَلِّل على الأهمية التي يُعلِّقها الاتحاد السوفياتي على جاره في سنوات كان العرب فيها يستحوذ على انتباهه بطريقة متزايدة ، كان هناك عنصر هام يأخذ مكانه في هذا الحوار ؛ إنه الأسلحة . فبالرغم من فقرها بالتجهيزات العسكرية ، وامتصاص الحرب والثورة لكل ما كان متوفراً منها قدمت السلطة السوفياتية لأمان الله الأسلحة والمستشارين من أجل القتال ضد الإنجلير ، ثم من أجل تغذية النزعة الانفصالية لدى الباثان في الهند . إن هذا التعاون العسكري المتواضع ، ولكن المُرَحَّب به في ظروف سنوات 1920 ، لم يجعل مع ذلك من أفغانستان مقاطعة سوفياتية ، ولم يُبرر أكثر من العلاقات التي كانت قائمة في زمن الامبراطورية ، صيغة وضع اليد القديمة جداً . لقد كان ماركس على حق حين أشار لروح الاستقلال الأفغانية فعندما تفرَّغ خلفاء أمان الله ، نادر شاه وظاهر شاه ، لتحديث بلادهم ، في الثلاثينات ، اتجهوا نحو ألمانيا . أما الاتحاد السوفياتي الدي كان يُجابه قضاياه التنموية ، فقد انكفأ على نفسه ونسي جاره القليل العرفان بالجميل ، واكتفى بمضاعفة المعاهدات من أجل أن يقي نفسه المفاجآت السيئة .

وبدل أن تنتمي لدائرة نفوذ مُفترضَة روسية أو سوفياتية ، ابتعدت أفغانستان عنها بشكل دائم ، ولم يُشكِّل غزل سنوات العشرينات في هذه العلاقات إلَّا لحظة عابرة . إن ما مَيَّزَ لمدة طويلة تجاورهما إنما هو بالأحرى المستوى الضعيف من العلاقات بين الدولتين ، وواقع أنَّ هذه العلاقات نادراً ما كانت ثنائية ، وإنما دائماً تقريباً جزءاً من لعبة معقدة بين عدة أطراف ، روسية ـ إنجليزية ، أو إنجليزية ـ ألمانية ، لم يكن الجار الكبير المباشر يُشارك فيها إلَّا بجزء يسير .

الأزمنة الغزلية

إن دخول الاتحاد السوفياتي لأفغانستان اعتباراً من 1955 ، والمكانة التي استأثر بها هذا البلد الصغير في المخيلة السياسية لخروتشوف لا يجب أن تُنسينا مُعطية أساسية ، وهي أن الغزل الدي سيستمر أكثر من عقدين ليس نتاجاً لضربة قوة أو لمبادرة سوفياتية كلياً ، وإنما هو ناتج عن اختيار جرى في كابول . وهدا الاختيار يدين كثيراً ـ مثل اللقاء

(1) أنظر بص المعادة . «Dokumentry Vnechnei politiki SSSR T III- p 550

المختصر الذي حدث في بداية العشرينات ـ لجهل السير مورتيمر ديران في التؤون العِرْقية . إن الاتحاد السوفياتي ، الذي عجز قبل ثلاثين سنة عن استخدام الاحتمالات المتوفرة ، سيقوم في الخمسينات باللعب كلياً بها وبنجاح دائم ففي بداية الخمسينات تغير لاعبو المسرحية الدرامية بغالبيتهم ، كما تغيرت الأوضاع ، فالامبراطورية البريطانية اختفت لكن خط ديران الذي يفصل الباكستان عن أفغانستان ، ما زال قائماً . فإلى الشرق من هده الحدود المتنازع عليها ، كانت الباكستان تمثل أحد ركائز حلف انقرة ـ كراتشي ـ طهران ـ بغداد ، الحلف الذي أقامته الولايات المتحدة ليكون حاجزاً في وجه الاتحاد السوفياتي . لقد تضافر العداء الأفغاني والعداء السوفياتي لباكستان حينذاك من أجل استدارة كل من البلدين نحو الآخر . إن تعاونهما الذي سيزدهر انطلاقاً من 1955 ، سيبدأ مند بداية الخمسينات(1) . لقد كانت أفغانستان الطالبة وقد أرادت في آن واحد مساعدة اقتصادية ، ووسائل عسكرية ، ودعماً لمطالبها في باشتونستان . وفي كل هذه النقاط ، التزم الاتحاد السوفياتي . إن معاهدة الحياد وعدم الاعتداء من 1931 -1936 سيُنفض عنها الغبار ، وستُجَدَّد لمدة عشر سنوات ، أثناء الزيارة الحماسية لخروتشوف وبولغانين لكابول في كانون الأول 1955 (2) . لقد جُدِّد شباب المعاهدة ، بالتأكيد ، لكنها خلقت ، في آن واحد ، وهماً وعوذجاً . وهم تحالف متواصل ، أو بالكاد مند عدة عقود ، ونموذج للامبراطورية التي سيُشَيِّدها الاتحاد السوفياتي بواسطة « المعاهدات » شيئاً فشيئاً .

في عام 1973 ، وعشية انقلاب محمد داوود ، كان كشف الحساب الختامي للصداقة السوفياتية الأفغانية بَرّاقاً بشكل استثنائي . لقد عرف الاتحاد السوفياتي كيف يقدم مساعدة اقتصادية هامة مُتَكيِّفة مع حاجات البلاد ، أكثر كرماً وأكثر مرونة من أي مساعدة قَدَّمها في أي مكان آخر بالعالم الثالث ، إن أفغانستان التي نستها الولايات المتحدة ، أو قليلاً ما ساعدتها ، ستعتمد على المساعدة السوفياتية ، خاصة وأن الاتحاد السوفياتي سيقدّمها لها بمعدلات فائدة ضعيفة جداً ، وسيمنحها مُدَداً إضافية للدفع ، وبالإجمال ، سيُبدي القليل من المتطلبات تجاه هذا البلد الفقير والمتخلف اجتماعياً . إن أفغانستان ستستطيع البقاء وفية لعدم الانحياز الذي أعلنت اعتناقها له لقد بدا كل شيء نموذجياً إذن في هذا التعاون . ومع دلك فإننا إدا نظرنا اليه بشكل أفضل ، سنلاحظ فيه النقطة الضعيفة المتمثلة بالتغلغل العسكرى للاتحاد السوفياتي في البلاد . فلقد خضعت أفغانستان حينذاك بشكل كامل للأسلحه السوفياتية التي قُدِّمت لها للمرة

(1) عقد اتفاق تجاري بين البلدين في 17 -7 -1950 ـ أنظر تيبلسكي (L.B Teplınskıı) ـ «Afganıstan, nach-ıujnoı sosed» موسكو ـ 1955 ـ ص 55

(2) المرافدا 19 -12 -1955

الأولى في آب 1955 بواسطة تشيكوسلوفاكيا، كما حدث بالنسبة لمصر(1) . لكن الاتحاد السوفياتي لم يكتفِ بتقديم الأسلحة بل إنه « سفيت » الأرواح . لقد كَوَّنت المدارس العسكرية السوفياتية الضباط الأفغان بالمئات ، وأحياناً لمدد طويلة جداً وهذا التكوين في الاتحاد السوفياتي ، المُعَزَّز بوجود المستشارين العسكريين السوفيات في البلاد من أجل تأطير الجيش والشرطة ، سيعبر كلياً في أقل من عشرين سنة القوات المسلحه في البلاد . لقد تَحَدَّث الجيش بالأسلحة التي يمتلكها . والتقنيات التي تَعَلَّمها

لكن قناة هذا التحديث كانت سوفياتية ، وشيئاً فشيئاً أصبح هذا الجيش ـ والأمر نفسه ينطبق على قوات الشرطة ـ نسخة مطابقة ، أقل حداثة ولكن غير مُهْمَلَة ، للنظام العسكري السوفياتي إن مثل هذا التطور لا يمكن أن يكون بدون نتيجة في بلاد قليلة النمو يمثل الجيش فيها إجبارياً القسم الأكثر تقدماً في المجتمع ، ومشروع التحديث(2) . لقد أشار مُؤَلِّف سوفياتي بحق لجهد السفيتة من خلال التربيه الذي قامت بلاده بانجازه في أفغانستان ، حتى ولو أنه ذهب ربما بعيداً في إسناد هذا الجهد لإرادة الأفغان(3) . فلقد نُظِّمَت دروس للغة الروسية في كابول خلال سنوات الستينات ، وقد كَوَّنَتْ هذه الدروس بدون أي شك النخبات التقنية وجرى التفاوض حول معادلة الشهادات ؛ الأمر الذي سمح بإرسال الطلاب الأفغان بشكل مكثف للجامعات السوفياتيه ؛ كما قام المستشارون القادمون من الاتحاد السوفياتي أيضاً بتأطير مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي ، من أجل تسهيل الاتصالات بين البلدين .

إن من البديهي ألاّ يميل كل هذا ، بالرغم من التأكيدات المتكررة ، لتنظيم مقابلة في المبادلات ، وألاّ يتردد الطلاب على المؤسسات الجامعيه في كابول ، ويزيدوا من تعلُّمهم للغة الجار في المؤسسات الروسية . لكن المشكله الحقيقية لا تكمن في هذه اللامساواة ، التي يمكن فهمها بسهولة ، وإنّما في السفيتة الزاحفه ، والمُتَخَفِّية وراء علاقات ، محترمة ظاهرياً ، طَمْأَنت دائماً السلطات الأفغانيه . لقد استشفت الولايات المتحدة ، في بعض اللحظات ، مشكلة التواطؤ الوثيق جداً بين الاتحاد السوفياتي وجاره ، وتساءل المسؤولون الامريكيون ، مرات عديدة ، حول إمكانية الدخول في منافسة مع الاتحاد السوفياتي من أجل مساعدة أفغانستان . لقد حمل هذا التفكير بعض الثمار لأنّ مشاريع للمساعدة وُضِعَت موضع العمل ، خلال الستينات ، في الجزء

---

(1) برادشر (H Bradsher) «Afghanistan and the Soviet Union»- Durham, Duke Un Press 1983- p 27

(2) حـ ميرسكي (G Mirskii) وت بوكوتاييفا (T Pokotaeva) «Klassy i klassovaia Bor'ba v razvi- vaiuchtchihia stranah»- Memo2- 1966- p 48- 50 et 3- 1966- p 57- 70

(3) تبلسكي ـ المرجع السابق ذكره ـ ص 191

الجنوبي مس البلاد . وقد حلق هدا المشروع نوعاً من التكامل في حهد التمية الاقتصادية أكثر مما كان محاولة لانتزاع أفغانستان من الاتحاد السوفياتي ، الأمر الـذي ترك لـلاتحاد السوفياتي عـبء الاهتمام بالنواحي العسكرية ، ووفَّر له الامكانية لتـركيز جهـوده على تنمية الجيش والقواعد اللوجسنية لـوجوده ، ولا سيـما في مجال تجهيـز الطرف في شمـال البلاد ؛ وهدا ما أدى لزيادة توجُّـه أفغانستان نحو موسكو(1)

إن ثلاثة أسباب تُفَسِّـر عمى الولايات المتحدة أمام وضع لم يعـد ، منذ 1972 ، يعتبر محايداً تماماً بالرغم من الحياد الأفغاني فالولايات المتحدة ، أولاً ، كانت حينذاك حاضرة في البلدين اللذين يحيطان بأفغانستان ـ إيران وباكستان ـ وهذا الحضور يكفي لإعطائها شعوراً بالأمن وهي ، ثانياً ، تعتبر أفغانستان بلا قيمة ـ بالمقارنة مع جيرانها ـ بسبب مساحتها وتأخّـرها . وأخيراً فإن نـزاع الباشتـون الدى يقسوم بين البـاكستانيـين والأفغان والذي يطلب فيه الأفغـان من أصدقـائهم دعماً مـطلقاً لأطـروحتهم ، كان لا يُشجع مُسْبَقاً أي محاولة أمريكية على التدخل في وضع يخشون فيه إثـارة استياء حليفهم الباكستاني . وبالنهاية ، فقد طبقت على أفغانستان الدرس الذي كَلَّـفها عالياً في الماضي في كوريا ، فحدَّدت موقعها ، بلا غموض ، خارج حدود « محيطها الأمني » . إن هذا يعني ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، وكما في 1950 في كوريا ، أنَّ الطريق حـر ، وأنَّ فيه يجب التقدم .

إن السفيتة المتحفِّـية لأفغانستان ، والبيئة الإقليمية والدولية أدَّتا لإدخال سؤال في الرؤية الغـزلية لعـلاقات مـوسكو بكـابول . إنـه السؤال حول الاستقـلال أو المصدر الخارجي للثورتين اللتين قلبتا المنظر السياسي الأفغاني في 1973 و1978

في 17 تموز 1973 ، قام الأمير محمد داوود زوج شقيقة الملك ، والذي كان رئيساً للوزراء الحين سجينه في 1963 ، بانقلاب عسكري على الملك أعلن على إثره الجمهورية ، ونَصَّـبَ نفسه رئيساً لهـا . وبعد ذلـك بخمس سنوات ، في 27 نيسـان 1978 ، حدث انقلاب جديد ظهر فيه الجيش ثانية على المسرح حيث صَفّـى داوود ، وألغى الجمهورية الاميرية المُقَامة في 1973 ، وأقام عوضاً عنها جمهورية ديمقراطية في أفغانستان . في هـذه المرة ، سقطت السلطة ، التي أكدت مشروعها الثوري ، بين أيدي رجـل غريب كليـاً عن السلالة الحاكمة القديمة ، هو محمد تاراقي (Mohammed Taraki) وبين الثـورة الأولى والثانية كـانت الفروقـات كبيرة بـالتأكيـد فجمهوريـة 1973 تميزت بـالانقطاع الاسمي للنظام ؛ أما الجمهورية الديمقراطية فأعلنت نفسها فوراً شيوعية وقد أكدت الثورتان ، بلسان قادتها ، أنها المسؤولة لوحدها عن التغيير الحاصل والاختيـارات التي

(1) برادشر ـ المرجع السابق ذكره ـ ص 31

جَرَّها معه . فداوود ثم تاراقي سيقولان بأن الثورة مسألة داخلية ، لم تُسْتَشَر بشأنها أي دولة أجنبية . وقبل محاولة النظر بوضوح في السيرورة التي قادت أفغانستان للاجتياح ، من المهم دراسة ومقارنة رد الفعل السوفياتي أمام الحدثين

في 1973 (1) كان رد فعل الاتحاد السوفياتي سريعاً ، فاعترف ورَحَّب بالحكومة الجديدة . وعرض ليونيد بريجنيف بوضوح بعد عدة أشهر التقدم الذي يُمثِّله الانتقال من الملكية الى الجمهورية . ومع ذلك فإن كلماته أشارت جيداً الى أن التقدم هو بالأحرى شكلي ، وأن الطريق نحو التقدم الاجتماعي طويل ، وأن الأمر الأكثر إلحاحاً بالنسبة لأفغانستان هو الالتزام بعدم الانحياز الذي يضمن لها دعم الاتحاد السوفياتي ووسائل التفرغ لمهمات التنمية(2) . هل هو تحذير لرئيس الدولة الجديد ؟ أم معاينة مُتحررة من الوهم ؟ في كل الأحوال أَلَحّ الاتحاد السوفياتي حينئذٍ على إرادته بعدم التدخل فيما دعاه « مسألة عائلية » . وأعلن استعداده لدعم الخطوات الأولى للجمهورية . وبدل أن تتناقص مشاريع المساعدة تضاعفت ؛ ففي كانون الأول 1975 جاء ن. بودغورني بزيارة رسمية الى كابول حيث عرض كشفاً حماسياً لأربعين مشروع جديد قيد الدراسة(3) . وفي خطابه أمام منصة المؤتمر الخامس والعشرين للحزب في عام 1976 ، أشار ليونيد بريجنيف بحرارة « في فصل العلاقات مع آسيا ، لجارتنا الممتازة أفغانستان التي قمنا معها بتمديد معاهدة يعود تاريخها لنحو نصف قرن »(4) . وفي 14 نيسان 1977 ، غطّى اتفاق تعاون وُقِّعَ في موسكو لمدة 12 سنة ، كل ميادين الاقتصاد والبحث والتكوين تقريباً(5) ، ووضع الأفغانستان في وضع تبعية لا سبيل لمقارنته مع الوضع الذي كانت عليه حتى ذلك الحين . وقبل ذلك بفترة وجيزة استُخْدِمَ الخبراء السوفيات كمستشارين من أجل إعداد خطة التنمية السَبْعِيَّة ، ثم جاء اتفاق نيسان ليُكمل هذا الجهاز . لقد حُمِلَت السفينة الزاحفة منذ ذلك الحين لمستوى برنامج رسمي من أجل أفغانستان

ضمن هذه الظروف ، هل كان على الاتحاد السوفياتي أن يفرح في عام 1978 لتلقي مثل هذا الحليف المُساير ، و« الجار الممتاز » ، صدمة جديدة سَنَزُجُّه في طريق - مَرْجُوَّة ، بلا شك ، ولكن كم هي خطرة - ثورة تزعم أنها اشتراكية ؟ ومع ذلك ، فقد كان رد الفعل مباشراً وحماسياً في الظاهر . لقد اعترفت موسكو ، كما في عام 1973 ، بالنظام الجديد ، قبل أي دولة أخرى(6) . وقامت كل الدول الأعضاء في الكوميكون

(1) البرافدا 21-7-1973 .

(2) البرافدا 25-9-1973

(3) البرافدا ، 11-12-1975

(4) Materialy XXV s'ezda K.P S S Moscou- 1976- p 15

(5) البرافدا 15-4-1977

(6) البرافدا · 24-5-1978

بنفس الأمر سريعاً ومند 3 أيار ، أرسل المسؤولون السوفيات رسائل التهنئة لرئيس أفغانستان الجديد ، وشرحت الصحافة السوفياتية أن حالة التخلف في البلاد تتطلب حلاً جذرياً(1) ومع ذلك فإن رد الفعل السوفياتي كان أقل بساطة مما يبدو فيما لو نظرنا اليه عن قرب . فمن جهة أولى نجد أن الدعم والاستقبال الأخوي لكل الجماعة الاشتراكية هو الذي يفرض نفسه على الانتباه . فعندما توقف ، أمين وزير خارجية النظام الجديد ، في موسكو وهو في طريقه الى هافانا لحضور مؤتمر عدم الانحياز ، خَصَّه نظيره غروميكو باستقبال مدهش ، وقليل الاستعمال . فقد رَحَّب به « كرفيق » باسم أعلى سلطات الحزب ، في حين أن الأمر كان يتعلق بلقاء بين مسؤولين في الحكومة(2) .

إن هذا الانزلاق في طبيعة العلاقات ، وحرارة الكلمات ليست ثمرة للصدفة في نظام سوفياتي تُحْسَبُ فيه النعوت ومستويات العلاقات بعناية ، نظراً لكونها مؤشرات للموقف السوفياتي . لقد استخدم الاتحاد السوفياتي أيضاً وسائله التقليدية ففي تموز ، منح لتاراقي قرضاً بـ 250 مليون دولار من أجل شراء تجهيزات عسكرية وإذا علمنا أن الجيش الأفغاني مُجَهَّز كلياً من قبل الاتحاد السوفياتي ، لأدركنا سهولة أن المقصود هنا قبل كل شيء التعبير عن إشارة تُظهِرُ لتاراقي أنه يستطيع الاعتماد على موسكو من أجل تقوية مواقعه . ولقد دعي العالَم الاشتراكي ، المكون من أعضاء الكوميكون ، أيضاً للمشاركة في المساعدة . ففي بضعة أسابيع عقد أكثر من ثلاثين اتفاق بين كابول ومختلف حلفاء الاتحاد السوفياتي(3) ولا يهم مضمون ومدى هذه الاتفاقات التي لم يقم بعضها إلاَّ بتكرار ما سبق الاتفاق عليه ، والتي لم ير بعضها الآخر مطلقاً طريقه للواقع الملموس . إن المهم هو أنَّ هذه المجموعة من الدول الصديقة قد تجمعت فجأة حول النظام الجديد ، كما لو أنها تريد أن تسجل تضامنها معه وتلهفها لمساعدته . إنَّ الاتحاد السوفياتي ليس بالنهاية هو مَنْ يُرْسِل بشكل مُستعجل المستشارين الجدد ، ومَنْ تُعَلِّق صحفه بحماس على التدابير الثورية المتخَذَة ، ولا سيما العناية الموجَّهة للمسألة الأكثر إلحاحاً ، مسألة الفلاحين الفقراء الذين أعفوا من ديونهم ، ووزعت عليهم فوراً ، كما في كل ثورة جديرة بهذا الاسم ، أراضي مُستَغِلِّيهم(4) . إن شيئاً لم يكن ينقص ، في الظاهر ، صورة الثورة الجيدة التي تقوم بشكل طبيعي بإدخال البلاد التي تنجزها في مجال الأممية الاشتراكية

---

(1) Problemy mira i sotsializma- 4- 1980- p 38

(2) البرافدا : 19 -5- 1978 .

(3) ا. ت روبنشتاين (A T Rubinstein) «Soviet policy towards turkey, Iran and Afghanistan»- New York Prager- 1982- p 47

(4) البرافدا 15 -4- 1979

ومع ذلك ، فإن كل شيء لم يكن أيضاً عفوياً من جانب موسكو ، وأولاً ، مسألة تعريف النظام الذي قام في أفغانستان . لقد أدت معانقات غروميكو لتشويش الدروب أكثر مما جعلتها واضحة . صحيح أنه ، كعضو في المكتب السياسي ، كان مؤهلاً للحديث باسمه ولنسيان منصبه الوزاري ، لكن أولئك الدين يتحدثون عموماً باسم المكتب السياسي امتنعوا عن القيام بذلك في الفترة الأولى . إن من السهل فهم دوافع إعطاء الاتحاد السوفياتي نفسه هده المدة للتفكير قبل أن يُصدر حكمه ، ليس على فضائل ثورة الثور (نسبة لاسم الشهر الدي حدثت فيه الثورة) ، وإنما على ما يُمثّله بالحقيقة النظام الناشيء عنها . إن أفغانستان ليست كأي بلد كان ، بعيد ، يسيطر عليه حلفاء الاتحاد السوفياتي ، وليس الاتحاد السوفياتي نفسه . إن أفغانستان تقع على حدود الاتحاد السوفياتي ، وما يجري فيها سيتردد صداه في الجانب الآحر من خط الحدود . هنا لا يوجد كوبيون ليتحملوا مسؤولية الانحرافات فيها لو حصلت ، ولتقع على عاتقهم بشكل محتمل أعباء الفشل .

إنها الثورة الأولى ، بعد ثورات 1945 الأوروبية ، التي تحدث في منطقة جغرافية ملاصقة للاتحاد السوفياتي . إن مصيرها يمكن أن يُستخدم كدرس لكل أولئك الذين يجدون أنفسهم في نفس الوضعية . لهذا ندرك لماذا أخذ المسؤولون السوفيات بعض الوقت للتفكير قبل أن يقرروا ما إذا كان من المناسب أن يروا في ضربة نيسان حركة ثورية من بين حركات أخرى ، وإشارة للتقدم وليس قفزة جدريه في عالم آخر ، أو تورة تستحق بحق صفة الماركسية اللينينية . إن عدم اليقين ـ الذي يخفيه تبادل الزيارات ، وإرسال المستشارين والتصفيق المتزايد للانجازات الثوريه ـ سيستمر حتى نهاية عام 1978 . وسيجري التحول في الموقف في فترتين ، الأمر الذي يُعتبر أيضاً مُؤَشّراً على الحذر المستمر .

في الفترة من 4 الى 7 كانون الأول 1978 ، تَوَجَّه تاراقي الى موسكو في أول زيارة رسمية كانت احتفالية بشكل استثنائي(1) . وجرى ـ كتتويج لهذه الزيارة ـ التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون(2) في الكرملين يوم الخامس من كانون الأول . إننا سنعود لهذه المعاهدة فيما بعد ، أما الآن فإن ما يهم هو تحديد موقعها في سيرورة الاعتراف بالثورة الأفغانية بحد ذاتها . لقد كان ليونيد بريجنيف واضحاً في شرحه لهذه السيرورة : « إن لعلاقاتنا من الآن فصاعداً طابعاً مختلفاً نوعاً ، تطبعه الصداقه والتضامن الثوري »(3) . إن مشاركة بونوماريف (Ponomarev) ، المُكَلَّف بالعلاقات الدوليه في اللجنة

(1) الرافدا 6 و8 -12- 1978

(2) أنطر الفصل الثامن ـ تعليق روبشتاين ـ المرجع السابق دكره ـ ص 166

(3) الرافدا 6 -12- 1978

المركزيـة ، في المباحثـات كان يشـير أيضاً لتـطور الموقف السـوفياتي بعـد زيارة أمـين ، والضمانة التي أعطاها إياه آنذاك غروميكو

إن دخول بونوماريف للمشهد كان يعي ـ إذا ما رجعنا لقانون السلوك السوفياتي ـ أن الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان أصبح يُعتبر من الآن فصاعداً حزباً شيوعياً . وقد تأكد هدا الأمر أيضاً في البيان المشترك المخصص لزيارة تاراقي ، والدي نص على أن الصلات بين الحـزبين سنمـو »(1) . إن هذا الاعنـراف الرسمي بـالحزب الـديمقراطي الشعبي الأفغاني ، وملاحظة أن حزباً شيوعياً وصل الى السلطة في بلاد ملاصقة للاتحاد السوفياتي ، يُلْزِمَان هذه المرة موسكو بالسير في طريق الدعم اللا محدود للنظام القائم في كـابول . لقـد هضم العالم الخـارجي ، المعتـاد عـلى رؤ يـة الاتحـاد السـوفيـاتي يُـوقـع المعاهدات ، والمُغَشّـى بالمثال المصـري الذي كـان قد أظهـر إمكانيـة فعل القليـل من الأشياء بمثل هذه المعاهدات ، هضم في عام 1978 الموقف الذي تبنّـاه الاتحاد السوفياتي فجأة في هذه النقطة من السلسلة الطويلة من المعاهدات المُحترمة الى هذا الحد أو ذاك في العالَم الثالث . لكن هدا العالم الخارحي لم يولِ انتباهاً للعامل الجغرافي الذي ينميـز به الوصع الأفغاني إن التردد والتأخر في قيام الاتحاد السـوفياتي سـوضيح الـوضع الـدي يعتـرف به لأفغـانستان ، سيكـونان عـير ملحُوظـين وغير مفهـومين كـما هو حـال معنى التوضيحات التي قَدَّمها اعتباراً من كانون الأول 1978

وبالرغم من التوقيع على المعاهدة والاعتراف بالحزب ، تـأخر الاتحـاد السوفيـاتي أيضاً في الدهاب لنهاية معايته . ذاك أن ميخائيـل سوسلوف ، الـذي يُوصف تعسفيـاً بالمُنظِّـر ، والمُكَلَّـف بالواقع بقول ما هو حق في الميدان الايديولوجي ، لم يوضح الأمور إلاّ في 28 شبـاط 1979 . فقد أكـد أن أفغانستـان يجب أن تُصَنَّـف بمرتبـة الـدول التي اختارت ، خلال السنوات الخمس الأخيرة ، الاتجاه الاشتراكي(2) .

وفي نيسـان ، عندمـا احتفلت كابـول بـالـذكـرى الأولى للثـورة ، أكـدت كـل التعليقـات : « أن أفغانسنـان بدأت بنـاء الاشتراكية »(3) . وأن ثورة « الثـور » تبنت « الاختبار الاشتراكي » وتلقى هذا التطور تأكيداً سـاطعاً في الشعـارات التي أعدَّهـا الحزب الشيوعي السوفياتي من أجل الاحتفال بثورته في عام 1979 ففي حين أنه لم يكن هناك في تشرين الأول 1978 أي إشارة للحركة الثورية الأفغانية في الوقت الذي كانت فيه اللاوس تستحق شعاراً خاصاً وتُدرج مباشرة بعد الجماعة الاشتراكية كلها والفيتنام(4) ،

(1) البرافدا 8-12-1978

(2) مجلة Memo نيسان 1979

(3) البرافدا . 27-4-1979

(4) البرافدا 14-10-1978

وَضَعَتْ لائحة 1979 الأفغانستان ، مع شعار خاص ، تماماً خلف الجماعة الاشتراكية ودول الهند الصينية الثلاث[1] . وإنَّ مما له دلالة بالنتيجة أن تدخل كمبوديا وأفغانستان بشكل متتالي ضمن فئة البلدان التي يعترف الاتحاد السوفياتي بمزاياها السياسية بطريقة خاصة بالرغم من أن توصيفها مختلف ففي حين أن الشعب الكمبودي حُيِّيَ لإرادته المتحققة « في بناء كمبوديا ، مستقلة ، حرة وديمقراطية » ، وُضِعَ الشعب الأفغاني « في طريق بناء مجتمع جديد » إنه فرق هام يُعبِّر جيداً عن القلق الذي تُوحي به للاتحاد السوفياتي النزعة الارادية للمسؤولين السياسيين الأفغان .

ومهما يكن الأمر ، فإن كشف الحساب الختامي لثورتي 1973 و1978 يبدو ، في ردود الفعل السوفياتية ، إيجابياً بما فيه الكفاية ، بحيث يمكننا العودة مجدداً لطرح السؤال الأولي · هل يتحمل الاتحاد السوفياتي مسؤولية هذه الأحداث ؟ وهل قرر أن يُغيِّر على مراحل النظام السياسي الأفغاني ؟ أم أنه اكتفى ، في كل مرة وبدرجة ما من الحذر ، بالموافقة على التغييرات في النظام التي كانت تجري على حدوده ؟

إن من العسير إيجاد الجواب الذي يتطلب بالتأكيد الفصل بين الحدثين . فعشية انقلاب 1973 كان الهيجان الداخلي ، وبصفة عامة أكثر الوضع في أفغانستان ، صعباً . وليس هنا مجال استعراض التاريخ الداخلي الذي أوضحته بسهولة العديد من المؤلفات التي نذكر من بينها أعمال ميشال بارّي (Michel Barry) [2] . ولكن يكفي التذكير بالعناصر الرئيسية : بمجاعة عام 1972 التي سمحت إرساليات القمح الامريكي ـ وليس السوفياتي ـ بالتخفيف منها ؛ وبالتحريض الشيوعي لحزب منقسم الى جناحين متخاصمين : خلق وبرشام ، بناء على خطوط تمايز عرقية وشخصيه مُعَقَّدة ؛ وكتلة من « المثقفين » المُكَوَّنين في الاتحاد السوفياتي والمدرَّبين على يد المستشارين السوفيات . إن الأمر الأساسي هنا هو أن الوضع في عام 1973 أخذ فجأة منحى أقل مواتاة لموسكو فرئيس الوزراء الجديد المُعين في كانون الأول 1972 ، موسى شفيق كان ذا تربية إسلامية ـ حيث درس في الأزهر ـ وأمريكية في آن واحد . وقد بدا ، بصفته حقوقياً تكوَّن في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا في نيويورك ، قادراً على إنجاز التغيير الضروري على صعيد المؤسسات ، وإيجاد حلّ للأزمة السياسية المتصاعدة التي كان الشيوعيون يُغَذُّون منها مطالبهم . لقد فهم ، بشكل خاص ، ضرورة خلق وضع هادىء على حدود البلاد ؛ الأمر الذي دفعه للبحث عن تسويات مع إيران ـ حول مسألة مياه نهر هلماند الشائكة ـ وباكستان ، بتخفيفه من حدة الحديث عن مشكلة الباشتون .

---

(1) البراهدا ; 14- 10- 1979

(2) ميشال بارّي «Le Royaume de l'insolence» ـ المرجع السابق ذكره ـ ص . 260 -271 و. ل. ديبري (L. Duprée) «Afghanistan under the Khalq» - Problems of communisme- 28- (July - august 1979) p 34- 50

وبمجرد عودة الهدوء للعلاقة بين باكستان وأفغانستان ، أمكن التقليل من الانحياز لموسكو ، أو على الأقل من التبعية القصوى لها . وعلاوة على ذلك ، كانت الباكستان حينذاك تقيم صلات وثيقة مع الصين التي تؤمن لها دعماً إقتصادياً وعسكرياً . إن تقارباً باكستانياً أفغانياً قد يفتح أمام الصين أبواب التخوم المباشرة للجزء الاسلامي من الاتحاد السوفياتي. وإدا كانت هناك من لحظة بدا فيها أن الغزل السوفياتي ـ الأفغاني ، المستمر منذ 1955 ، والذي فرضه كلياً النزاع القديم الناشىء عن خط ديران ، يمكن أنْ يَخُفَّ على الأقل إن لم يكن من الممكن قطعه ، فقد تجلت في الأشهر القليلة التي حاول فيها رئيس وزراء ، غريب كلياً عن نظام القيم السوفياتي ، أن يعمل على كل الجبهات في آن واحد . صحيح أنه لم يقترح ، أو حتى لم يُوحِ بأي تغيير في الموقف تجاه موسكو لكن سياسته كانت تثير الشك في موسكو وفي أفغانستان هل كان هذا سبباً كافياً لأن تُنسب للاتحاد السوفياتي أبوة ضربة القوة التي وضعت حداً للملكية الأفغانية ؟ إن إنكار موسكو بشدة لكل معرفة لها بمؤامرة داوود ، وإظهارها لبعض الاضطراب حين حدثت ، لا يُثْبِتُ أبداً براءتها(1) وبالمقابل ، فإن اللحظة التي حصلت فيها هده الضربة تبدو قليلة المواتاة لمثل هذه المناورات .

في تموز 1973 ، لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي ، الدي قام لتوه بالتوقيع على إتفاق حول مراقبة الأزمات مع الولايات المتحدة ، وكان يدفع للأمام فكرة عقد مؤتمر حول الأمن الأوروبي ، ويقلق أخيراً من نشاط حلفائه العرب في الشرق الأوسط ، لم يكن لديه أي مصلحة في إثارة أزمة نظام على حدوده ، يعلم بشكل مؤكد ، أن مسؤوليتها ستلقى على عاتقه . وعلاوة على ذلك ، لم تكن الارادة الحسنة لموسى شفيق تكفيْ لتسوية خلاف بمثل عمق الخلاف الحدودي مع باكستان ، الذي كان بإمكان الاتحاد السوفياتي بسهولة أن يُضرِمَ ناره . إن الفرضية الأكثر قبولاً ، والتي تتفق مع المصالح العامة لموسكو في 1973 ، ومع الوضع في أفغانستان ، هي بكل بساطة أن الاتحاد السوفياتي سمح ، بدون تدخل منه ، بقيام انقلاب لم يكن بإمكانه كلياً أن يتجاهله ، إن الدور الذي لعبه الجيش يستبعد بشكل شبه مؤكد أن يكون بإمكان الخبراء الموجودين في البلاد أن يجهلوا بشكل كامل الضربة التي يجري الاعداد لها .

إن وضع الاتحاد السوفياتي ليده على الجيش كان كبيراً جداً ، وإن المكانة التي يحتلها المستشارون كانت كافية بحيث يصبح من غير المعقول إعداد خطة ما من دون معرفتهم . إن أسلوب دعه يعمل هو أيضاً أحد طرق العمل السوفياتي الأكثر شيوعاً ، عندما لا تريد موسكو أن تتورط في انقلابات داخلية ، ترى أنها يمكن ، إدا ما تمت بنجاح ، أن تكون مفيدة لها . إن من الممكن الاستنتاج ، بالنسبة لانقلاب 1973 ،

---

(1) برادشير ـ المرجع السابق دكره ـ ص ٠ 96 .

ونظراً لعدم وجود برهان معاكس ، ما زال حتى الآن محدوداً بالنفي السوفياتي، بأن المستشارين السوفيات شاهدوا سلبياً التحضير للانقلاب ، و« نسوا » أن يُحَذِّرُوا الملك منه ، وتركوا لداوود مهمة النجاح لوحده بالعملية . وهكذا كان بإمكان الاتحاد السوفياتي أن يدفع عن نفسه كل نقد فيما لو فشلت الضربة . ولكن بعد نجاحها ، كان بإمكانه بسبب سلوكه التسويفي والخفي ، أن يدعم فكرة عدم تدخله إطلاقاً في شؤون الغير ، الأمر الذي كان يشكل في عهد الانفراج أحد أسس قانون السلوك المشترك

إن من الأصعب ترك الاتحاد السوفياتي في زاوية وسحبه من اللوحة واختزاله لمرتبة المراقب اليقظ أثناء ضربه عام 1978 . فكما في عام 1973 حثّت الاحداث الأفغانية بصفه بحنة الاتحاد السوفياتي على التدخل ولكن ، على خلاف ما جرى في 1973 ، كان الوضع الدولي مواتياً لمثل هذا المشروع . إن داوود الذي كان مفيداً في فترة ما لموسكو ، بسبب إيقافه الواضح للمشروع المعندل لسلفه ، أصبح تدريجياً مزعجاً للاستراتيجية السوفياتية . إن ما كان الاتحاد السوفياتي يحتاج إليه في أفغانستان إنما هو جسّ الغزل القائم منذ 1955 ، والواجهة المُغْرِيَة التي تُظْهِر لكل العالم الثالث أن المساعدة السوفياتية مفيدة وغير مُكْلِفَة ، من حبث التدخل السياسي . إن هذا النمودج يجب ، من حيث التعريف ، أن يكون هادئاً وفي نمدم داخلي . إنَّ عليه أنْ يكون مُجامِلاً للأطروحات السوفياتية على الصعيد الخارجي ، بمعنى ألاَّ يميل نحو واشنطن أو نحو بكين ؛ وألاَّ يعاكس الاختيارات الاقليمية للاتحاد السوفاتي ؛ وألاَّ يُفْزِع الدول المجاورة عندما بعتزم الاتحاد السوفاتي أن يتصالح معها . إلاَّ أن داوود أخذ يتجاهل على ما يبدو أكثر فأكثر ، اعتباراً من 1975 ، كل هذه الحزمة من المتطلبات التي كانت أفغانستان تحترمها تقريباً خلال نحو عقدين من الزمن .

فعلى الجبهة الباكستانية تبنى داوود مواقف عنيفه في حين أن الاتحاد السوفياتي كان يفضل دائماً فكرة النزاع الخفي المربحة أكثر . إن وضع اللاسلم واللاحرب هو الأكثر ملاءمة من أجل التقرب بأقل التكاليف من أحد المتخاصمَيْن ، دون المجازفة بالالتزام بمجابهة مع الدول الحامية للخصم الآخر . إن صيغة اللاسلم واللاحرب هي أيضاً بالنسبة للاتحاد السوفياتي الوسيلة لإبقاء الباكستان في حالة استراحة ، ولمنعها من التلفُّت كلياً نحو بكين أو واشنطن ، أكثر مما فعلت ذلك في الستينات . إلاَّ أن بريجنيف وحد الكثير من الصعوبة في التخفيف من مبالغات داوود في هذه الجبهة . ولما تمت أخيراً الاستجابة للاتحاد السوفياتي في هذه المسألة ، ذهبت الاستجابة لأبعد مما كانت موسكو تتمنى . فاعتباراً من عام 1977 بدأ حوار حقيقي بين داوود وعلي بوتو ، ثم مع الجنرال ضياء الحق(1) وفي ربيع 1978 ، عندما توجه داوود الى الباكستان ، كان سيف الحرب

(1) روبشتاين ـ المرجع السابق ذكره ـ ص . 147- 148

والصراع على خط ديران على وشك أن يُدفن . إن صيغة اللاسلم واللاحرب لا تعني بالنسبة للاتحاد السوفياتي أنه يجب الركض باتجاه السلام . وخاصة عندما لا يدين الأمر في شيء لوساطته . ولقد كان هذا التطور مؤسفاً أكثر لأن داوود خضع ، على الحدود الأخرى لأفغانستان ، أي على الحدود الايرانية ، لتأثيرٍ ، وتَبِعَ مجرى يُذكِّر موسكو ، بشكل مؤسف ، بسابقة الصومال

فشاه إيران ، الحريص على إضعاف النفوذ السوفياتي على حدود مضطربة تقريباً مثل اضطراب الحدود الباكستانية الأفغانية ، سعى لأن يلعب لدى كابول اللعبة التي نجح ملك العربية السعودية بها في الصومال . فقد عرض أن تحل المساعدة الايرانية محل المساعدة السوفياتية ، وأن يفتح لأفغانستان تسهيلات مرفَئِيَّة لكي تكف عن الخضوع لطرق المواصلات التي أعطاها إياها الاتحاد السوفياتي . وسعى أخيراً للمساهمة في إيجاد حل للخلاف مع الباكستان(1) . ففي تلك السنوات الأخيرة من حكمه ـ بين 1975 و1978 ـ داعب رضا شاه بوضوح حلم لعب دور المُوَحِّد للدول الاسلامية المجاورة للحدود السوفياتية . إنها الفترة التي كان فيها سعر النفط يقفز باستمرار ، وبدت فيها كل الآفاق ممكنة ، وسعت فيها الدول النفطية الكبرى ـ العربية السعودية وإيران ـ للعب دور مسؤولية إقليمية ، يُعَزِّزُ من وضعها لدى مواطنيها وعلى الصعيد الدولي . إنَّ كفاءة الشاه على النجاح بمثل هذا المشروع لم يُبَرْهَن عليها . لكن المشروع بحد ذاته يكفي لإقلاق موسكو لأنه كان من الممكن ، في مكان آخر كالقرن الافريقي ، قياس نتائج مثل هذه المشاريع ؛ ولأن الاتحاد السوفياتي ، بعكس الغربيين ، يرقب بقلق نمو التضامنات الاسلامية ، وخاصة عندما تنمو على حدوده ؛ ولأن اللص الصيني ظهر ، مرة أخرى ، في المنطقة في عام 1977 ، وأنَّ الاتحاد السوفياتي يشك في تقديمه المساعدة لمشروع التنمية الاقليمية الذي تغذيه إيران .

إن الشكوك السوفياتية حول ثبات التحالف الأفغاني إزدادت خطورة حينذاك نتيجة لموقف داوود من موسكو . فمنذ أن تسلم السلطة في 1973 ، لم يكف الاتحاد السوفياتي عن طلب دعمه لمشروع الأمن الجماعي في آسيا الذي لم يتخلَّ ليونيد بريجنيف لحظة عن فكرته(2) . وإذا كان داوود ، في عام 1974 ، وحين كان يسعى لتأمين دعائم له ضد باكستان ، قد قَبِلَ ، أثناء زيارة له لموسكو ، بأن يعبر عن شَيء من الموافقة على الاقتراح السوفياتي الخاص بخطة الأمن الجماعي في آسيا(3) ، فإنه بدا ، فيما بعد ، مترددا أكثر فأكثر . وحين استقبل ، في كانون الأول 1975 ، نيقولاي بودغورني في

(1) المرجع السابق : ص . 149 -151
(2) المشروع المقترح في 7 -6 -1969 (البرافدا)
(3) البرافدا : 9 -6 -1974 .

كابول ، امتنع - كما هي العادة - عن ترديد أقوال ضيفه حول النظام الشهير للأمن الجماعي[1] وفي السنة التالية ، في نيسان 1977 ، حين عاد للمرة الأخيرة الى موسكو ، ترك يُستشف من كلماته ما يفصل بين المواقف السوفياتية والأفغانية ، وعَرَّف السياسة الخارجية لبلاده بأنها تقوم على عدم الانحياز وعلى الرغبة بتسوية مشاكل الجوار مع الدولتين المسلمتين الجارتين مرة واحدة والى الأبد .

إن هذا « التراجع » لداوود يحمل في طياته بوادر فشل بالنسبة للاتحاد السوفياتي . صحيح أن البلاد ما زالت خاضعة بشكل أساسي للمساعدة السوفياتية . لكن إيران احتلت المرتبة الثانية في قائمة شركائها ، بخطة مساعدة لمدة عشر سنوات ، ومشاركة مالية بقيمة 300 مليون دولار في الخطة السباعية . وخلف إيران ، تأتي العربية السعودية أيضاً وتستعد للمساهمة في « نزع الطابع السوفياتي » عن أفغانستان لقد أعطت مصر والصومال المِثال لمثل هذه التحولات ، بالرغم من اتساع الاستثمارات السوفياتية والتغلغل في أجهزة الدولة ومراقبتها بشكل لا جدال فيه بواسطة عدد كبير من المستشارين هل يمكن للاتحاد السوفياتي أن يتفرج بهدوء أعصاب على هذا التفكيك للمواقع التي شَيَّدَها بصبر ؟ وثم ، يجب الحذر من نسيان اللحظة التي وقع فيها هذا الاختيار - 1977 / 1978 .

إنه ، على المسرح الدولي ، الوقت الذي بدا فيه كل شيء مسموحاً به وسهلاً ، بعكس ما كان الحال في بداية العقد . فالولايات المتحدة تتفرج بشكل سلبي على ضربة القوة السوفياتية - الكوبية في أنغولا ، وعلى تأرجح إثيوبيا في المعسكر السوفياتي ، وعلى قيام الشيوعية والسفيتة في دول شبه جزيرة الهند الصينية . لقد كان الاتحاد السوفياتي متأكداً بأن أفغانستان ، البلاد المفقودة ، التي لا يفهم أي غربي جيداً كيف تقوم الثورات والجمهوريات فيها على يد أعضاء في الأسرة المالكة ، لن تسترعي الانتباه وتثير رد فعل أكثر من الدول الافريقية ، الأكثر أهمية على الصعيد الاستراتيجي ، بالنسبة لأوروبا وحتى بالنسة للولايات المتحدة وأخيراً فإن ديناميكية النجاح كانت حاضرة بحيث تجعل من العبث القبول بفكرة فشل ما على حدود الاتحاد السوفياتي نفسها . إن كل شيء يدل هنا على أن الاتحاد السوفياتي قرر ، في عام 1978 ، بأن داوود استغرق وقته ، وأن من المهم إبعاده . ولقد كانت مهمة سهله لأن الوضع الداخلي في أفغانستان - الصعوبات الاقتصادية والفساد - أَمَّنَ لداوود كمية صلبة من عدم الشعبية . الذي ، علاوة على ذلك ، وبإلغائه للملكية ، ألغى رمز الوحدة المرئية لمجتمع ذي تضامنات مختلفة ، وتناقضات عرقية وقبلية تَقْسِم الأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية .

إن استبدال « الأمير الأحمر » ، الذي قتل في نهاية أيام النمرد على يد تاراقي الذي

---

(1) البرافدا 11-12-1975

أصبح رئيساً للجمهورية ، وإنّ كان نتيجة لمؤامرة شارك فيها الاتحاد السوفياتي، بدون شك ، بنصيب ، لم يُقَلِّل من تغطيسه في موقف حرج . إن المساهمة في إبعاد مسؤول سياسي ، يمكن أن يصبح غير قابل للمراقبة ، شيء ، وتنظيم ما يتلو ذلك شيء آخر . لقد قادت ضربة نيسان مجموعة من الضباط اليساريين ، والقادة الشيوعيين الذين يُعلنون تأييدهم للاتحاد السوفياتي ، والذين تراقبهم موسكو جزئياً . لكن المساعدة المقدَّمة لحركة كان لديها أيضاً منطقها الخاص لم تتضمن أبداً أن الاتحاد السوفياتي لديه النية لإقامة ديمقراطية شعبية على حدوده . إن مراقبة السياسة الخارجية كان يمكن أن تترافق مع الإبقاء على الواجهة . والاتحاد السوفياتي لم يكن جاهلاً بالانقسامات بين الشيوعيين التي ستؤدي لتعقيد تنظيم السلطة . إن هذا التفضيل السوفياتي لقائد طَيِّع ، بدون إدعاءات ثورية مُفْرِطة ، يُفسِّر تباطؤ موسكو في إعلان موقفها من طبيعة النظام الدي قام في كابول اعتباراً من نيسان 1978 .

وبالرغم من بعض لحظات الضعف ، كان التحالف السوفياتي الأفغاني عبارة عن نجاح دائم ، وقد أعطى عن الاتحاد السوفياتي صورة مُطَمْئِنة لمرشحين آخرين لمثل هذا النموذج من العلاقات المُمَيَّزة . لقد أدت أحداث 1973 و1978 بالاتحاد السوفياتي ، في سياقات مختلفة ، للظهور أكثر فأكثر بمظهر المُتَدَخِّل . لكن هذا التدخل كان محصوراً ، في الجزء الأساسي منه ، في ميدان الاحتارات الدَولية لأفغانستان . إن دفع هذه البلاد في طريق الثورة الداخلية كان احتياراً رفضه الاتحاد السوفياتي بشكل دائم ـ بسبب ما يتضمنه من توريطات متصلة بالموقع الجغرافي لأفغانسان ـ وفي عام 1978 ، أيضاً ، تغلب هذا التعقل لفترة من الزمن . وفي اللحظة التي كانت فيها علاقات التحالف تخلي مكانها لعلاقات السيطرة البحتة ، نلاحظ كم ما زال من الصعب تحديدها .

لقد وقعت أفغانستان ، كما يبدو ، في المعسكر السوفياتي ، في اليوم الذي أعلن فيه مسؤولوها عن انتمائهم لهذا المعسكر ، في نيسان 1978 ؛ أو في اليوم الذي أقر فيه الاتحاد السوفياتي ، بعد تردد ، بهذا الأمر ، في شباط 1979 . والواقع أنه يجب بصواب إعاده انزلاق أفغانستان في الفلك السوفياتي لثورة 1973 ، التي ألغت شرعية كانت تتجاوز الانقسامات الأفغانية الداخلية . وهذا يؤدي لملاحظة أن هذا الانحراف الذي أنفق الاتحاد السوفياتي الكثير في سبيله ، كان أيضاً ، وربما لحد كبير جداً ، نتيجة عوامل متضافرة : كالانعزال الاقليمي لأفغانستان ، وفقرها (بالرغم من الاحتياطات الكبيرة من الغاز الطبيعي الموجودة فيها) والسَفْيَتَة الذهنية لأفراد النخبة

لقد قُدِّمَ الاجيباح السوفيـاتي لأفغانستـان ، في كانـون الأول 1979 ، وأُحِسَّ به كحدث غير مُتوقّـع . وجرى كل شيء كما لو أن أي إشارة مُعْلِنَـة لم تسمح ، بين نيسان 1978 وكانون الأول 1979 ، بتوقع مثل هذه النهاية للاستقلال الأفغاني . إن هذا يطرح عدة أسئلة . لماذا اجتاز الاتحاد السوفياتي هـذه الخطوة التي قـادته من الاعتـراف المُرَدِّد « بالاتجاه الاشتـراكي الأفغاني » الى الإخضـاع الفظّ للبلاد ؟ ولمـاذا أيضاً فعـل هذا في كانون الأول 1979 ، وليس في 1978 ، على سبيل المثال ؟ والى أي حدٍّ ، أخيراً ، يتعلق الأمر بعملية مُخَطَّطٍ لها وفق العادات السوفياتية ، أي بأقل التكاليف والمخاطر ؟

إن الجواب التقليدي لأسبـاب الاجتياح يكمن في الـوضع الأفغـاني نفسه الـذي أصبح خطيراً بنظر الاتحاد السوفياتي . إلاَّ أن من المناسب توضيح ما يمكن أن يكون قد اعتُبِرَ خطيراً . فالوضع الذي نشأ في كابول كان مخالفاً للأوضـاع المستقرة التي يشجـع الاتحاد السوفياتي قيامها على حدوده . والحزب الشيوعي ، أو المُعْتَرَف به كذلك من قبل الاتحاد السوفيـاتي اعتباراً من 1979 ، انقسم ، كـما قلنا ، الى جنـاحين متخـاصمين ، **الخلق** (Khalq) **والبارشام** (Parcham) ، ولم يكن تحالفهما بالسلطة يصمد إلاَّ مصالحة عابرة كان فيها « الخلق » يحتـل مركـزاً مهيمناً(1) . إن الثـلاثي الذي يمـارس السلطة ـ تاراكي ، رئيس الدولـة ورئيس مجلس الوزراء ، وأمـين ، نائب رئيس مجلس الـوزراء ومسؤول الشؤون الخارجية ، وبابراك كارمال ـ كـان يُعبِّـر عن الانقسامـات في داخل الحزب . فهذا الأخير ينتمي لجناح الأقلية ـ جناح بارشام ـ هو ووزير الدفاع الجنرال عبد القادر الموالي للسوفيات والمُكَوَّن في الاتحاد السوفياتي والـذي لعب دوراً رئيسياً في ثـورة نيسان . ووفق طريقة تصنيف مبسطة ، يمكن التفكير مسبقاً ، كما فعل ذلك العديد من المعلقين ، بأن أصدقاء الاتحاد السوفياتي يوجدون بالأحرى في صفوف البارشام ، وأنهم يُشَكِّـلون بالأحرى الأقليـة ، وأنهم عانـوا من ضربـات أمين الـذي نظم كـل الحركـة الثورية ، وابتدأ بقتل منافسه الرئيسي ، البارشامي الموالي للسوفيات ، مير أكبر خيبر . لقد أشار لويس دبري (L. Duprée) ، أحد أكبر العارفين بشؤون أفغانستان ، والذي بَرَّأ ، غداة انقلاب نيسان ، الاتحاد السوفياتي من المسؤولية ، أشار الى أن هذا النوع من الأوضـاع السياسيـة التي يصعب إدراكهـا لا يمكن أن يـوجـد إلاَّ في أفغـانستـان أو في المسرح .

إن هذا يتضمن ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، ترددات ثم ، عندما قَرَّر أن يُعلن موقفه بطريقة واضحة من الاشتراكية الأفغانية ، إرادة العمل للتأثير على النظام من أجل

(1) أ. أرنولد (A. Arnold) : «Afghanistan's two party communist»- Stanford- 1983- pp. 64- 78

إعطائه توجهاً أكثر قبولاً وقابلية للحياة . ومع ذلك ، فإن الجهود السوفياتية ستصطدم باستمرار بمبالغات القيادة الأفغانية ، بالرغم من التدخل المتزايد للمستشارين السوفيات الذين سيتزايد عددهم سواء في القطاع المدني أم في الجيش . وإذا قمنا باستعراض الأحداث التي تفسّر القلق المتزايد دوماً لموسكو ، فإنه يجب البدء بعدم استقرار الفريق الحاكم نفسه . ففي تموز 1978 ، قام تاراقي بعملية تطهير للتخلص من أنصار البارشام وكانت العملية عنيفة بالنسبة للبعض ، ودبلوماسية بالنسبة للبعض الآخر الذي أرسِلَ لبلدان الكتلة الشيوعية . وتقاسم تاراقي السلطة مع أمين ، قبل أن يقوم هذا الأخير بتصفيته ، في تشرين الأول 1979 ، في ظروف شكّلت تحدياً حقيقياً لموسكو . وإذا كان تاراقي يمثل رمز السلطة ، فإن أمين كان يقاسمه إياها في الواقع ، وقد أدى هذا لاصطدام إجراءاتهما بالنزعة الذرائعية (Pragmatisme) السوفياتية .

لقد تجاهل المسؤولون الأفغان نصائح موسكو الداعية للاعتدال ، واندفعوا على الفور في برنامج إصلاح متطرف يسارياً ، في « ثورة ثقافية » مهيأة لإحلال مجتمع شيوعي في فترة وجيزة جداً محل مجتمع مطبوع بالتضامنات العرقية والاسلام . إن توالي القرارات المتّخذة اعتباراً من صيف 1978 ، والتي استهدفت إبعاد البارشاميين الخاضعين لتأثير موسكو ، يشهد على هذه النزعة الراديكالية . لقد قُلِبَ الريف بسلسلة من المراسيم - مثل تلك التي نصت على إلغاء الديون ، ومنع قروض الربا ، وتوزيع الأراضي - التي تشكل ، في سياق طبيعي يُشارك فيه المجتمع بالاصلاحات ويُساعد على الانتقال من نظام لآخر ، العناصر الطبيعية لاصلاح زراعي(1) لكن كل التجارب الراديكالية التي سبق أن قامت في العالم الثالث تُظهر أن عدم إدراج هذه الاصلاحات ضمن إطار تدابير إضافية (قروض بديلة ، تقديم تجهيزات ، تدريب تقني) يؤدي لزعزعة تنظيم كل الحياة الريفية ، ولتعطيل الفلاحين عن العمل ، وإثارة التمرد ، في نفس الوقت ، لدى الأعيان الريفيين الذين انتزعت ملكياتهم ، وعُوملوا كأعداء طبقيين .

ولقد ازداد هذا التهديم الوحشي للعلاقات الاقتصادية التقليدية خطورة بالتهديم الموازي للعلاقات الاجتماعية القائمة والعادات التي تقوم عليها . إن منع المهر - الذي يُدفع كثمن لشراء الخطيبة والذي يُحَدِّد الى حد كبير وضعية المرأة في المجتمع الأفغاني - وإدخال الطلاق ، ومنع زواج غير البالغين ، وحملة محو الأمية الطوعية التي لا يمكن إنكار فائدتها ولكن التي قُدِّمَت كوسيلة لتحطيم طرق التفكير السابقة - ولاسيما الدينية - وإدخال نظام أيديولوجي جديد لا توجد فيه إلّا القيم الاجتماعية - الاقتصادية ،

---

(1) حول الاصلاحات · أنظر و. روا (O. Roy) · -«L'Afghanistan Islam et modernité politique»
Paris- 1985- p 113- 130

والاحتقار المطلق للأشكال التي اعتاد المجتمع عليها(1) وأخيراً الإدخال الفظ للدولة كوسيلة للسلطة في القرى التي تعتبر بنيات السلطة غير معروفة فيها ، إن كلّ هذا يُظهر الرغبة بتكنيس الماضي الأفغاني ، وواقعه الاجتماعي دون ترك أقل مهلة لسكان لم يُحَضِّرهم أي شيء لمثل هذا الانقلاب . إن الطابع الاستفزازي عمداً لإجراءات القادة الجدد يمكن أن يتجلى من خلال سلوكهم تجاه العلم الوطني .

ففي 18 تشرين الأول 1978 ، ألغوا العلم الأخضر والأحمر والأسود ليَحِلّوا محله نسخة عن العلم السوفياتي الأحمر المُزَيَّن بنجمة وبكلمة « خلق » . إن القيام بحملة سياسية هادفة لتوحيد مجتمع مُنقسم بعمق وفق الانشقاقات التقليدية ، والإلغاء الفَظّ للرمز الوحيد للوحدة المتبقية ـ العلم ـ واستبداله بشعار غير مفهوم كلياً من قبل الناس كان يعتبر من باب التحدي الصرف . لقد كان المستشارون السوفيات يعلمون كل هذا ويخشونه . فقد حفظ مسؤولو الاتحاد السوفياتي في أجسادهم ذكرى النزعة الارادية الستالينية في التلاثينات ، التي كانت مع ذلك أقل غرابة عن السكان الروس الذين سبق لهم أن خضعوا قبل ذلك بعقد من السنين لتجربة شيوعية الحرب التي لم تُوَفِّر مثلها هذه الثورة الثقافية الفظة للأفغان . لقد تَذَكَّروا أيضاً أن مثل هذه التدابير التي طُبِّقت على مسلمي روسيا في العشرينات ، كان من نتائجها إثارة تمرد الباسماتشي الذي عجز ستالين ، بالرغم من نظامه المنسجم والشرس ، عن القضاء عليه قبل أواسط الثلاثينات . إن النظام المتطرف ، الباهظ التكاليف في الاتحاد السوفياتي ، كان مكروهاً أكثر بسبب مفاهيمه الصينية .

وأخيراً ، فإن هذه الثورة الثقافية التي يعلم القادة السوفيات عبثيتها وثمنها كانت تجري ليس في أي وقت ، وإنما في الفترة التي كانت فيها الموجة الاسلامية الكبرى تدق حدود أفغانستان . إن المسؤولين السوفيات يعلمون مقدماً ، من خلال تجربتهم الطويلة جداً مع الاسلام ، الكفة التي سترجح في الميزان حين تتوازن فيه الثورة الثقافية ويقظة الاسلام . ولهذا كانت محاولتهم لإيقاف ما كان يُمَثِّل في نظرهم سفينة سكرانة . ولهذا كانت عدم راحة موقفهم . لقد كان الاتحاد السوفياتي مرتبطاً بشدة بأفغانستان ، منذ مدة طويلة جداً ، بحيث لم يكن باستطاعته القول ، كما فعل في أمكنة أخرى ، بأن ما يجري فيها لا يعنيه . لهذا كان عليه أن يسعى جاهداً لإعادة شيء من العقلانية لسلوكات لم يكن يسيطر عليها كلياً . وكان عليه ، في نفس الوقت ، دعم حلفائه المزعجين ، لأن في هذا كانت تكمن فرصته الوحيدة للسيطرة عليهم في المقام الأخير ، وفي احتجازهم داخل تضامنات إكراهية ، ولأن المعركة بين العلم الأخضر والعلم الأحمر لا يمكن أن تنتهي بهزيمة شيوعية على حدوده . لقد تحولت دسائس 1978 الى فخ . وتَعَزَّزَ التشاؤم السوفياتي

---

(1) روا ـ المرجع السابق ذكره ـ ص : 124

فيما يتعلق بالمسؤولين عن السلطة الأفغانية بسرعة كبيرة ، نتيجة لردود الفعل الشعبية . لأن السكان ، بعد انقضاء وقت الذهـول ، رَدُّوا بالتجمـع حول السلطات القـروية أو الدينية .

وبعد سنة من قيام ثورة « الثور » كان باستطاعة الاتحاد السوفياتي أن يقيس مدى اتسـاع الكارثـة . لقد عَبَّـر عنف الـدولة عن نفسـه بقصف كثيف للقـرى المتمـردة . وبالمقابل أخذت المقاومة تتنظم وتلتحق بها شيئاً فشيئاً الوحدات العسكرية المنشقـة عن الجيش النـظامي . ورد رعب القاعـدة على رعب القمـة ، وأخذ الفـلاحون يـذبحون المستشارين السوفيات عندما يقعون بين أيديهم(1) . وأصبحت أفغانستان ، البـلاد التي كان المستشارون المُرسلون من قبل موسكو يعيشون فيها ، منذ عقدين ، مـع عائـلاتهم وسط السكان ـ كان هذا التعايش جزءاً لا يتجزأ من الواجهة الأفغانية ـ أصبحت بلاداً خطيرة يجب سحب عائلات المستشارين منها بشكل عاجل ، وحماية هؤلاء الأخيرين . وزيادة على ذلك ، أخذ المسؤولون الأفغان أنفسهم ، في ربيع 1979 ، يرسلون عائلاتهم للاتحاد السوفياتي لحمايتهم من دمار ما سيصبح حرباً أهلية حقيقية .

إلَّا أن الآثار الخارجية للسياسة الوحشية لفريق تاراقي ـ أمين كانت أكثر خطورة في نظر موسكو من مصير مستشاريه والسكان . ولقد أثيرت المشكلة الدولية الأولى ، في شباط 1979 ، عندما خطف بعض الثوار الأفغان سفير الولايات المتحدة ، الفرد دوبس (A. Dubs) ، الذي سيُقتل أثناء الهجوم الذي شنته الشرطة الأفغانية على الفندق الذي كان السفير معتقلاً فيه . لقد كان حادثاً مأساوياً ، ولكنه ليس استثنائياً أبداً . ففي عام 1979 ، أصبحت حياة الدبلوماسيين في كل هذه المنطقة خطيرة ، إلَّا أن عمليـة دوبس غَطَّسَت الاتحاد السوفياتي في حـرج كبير . فقـد كان من مسـاوئها أنها جـذبت الانتباه الامريكي ، الذي كانت تستقطبه حتى ذلك الحين أحداث طهـران ، نحو بـلاد يعتزم الاتحـاد السوفيـاتي أن يبقى فيها سيـداً . كما أوضحت العمليـة أيضاً الانـزلاق المستمر للثورة . ففي وسط كابول ، المدينة المُراقبة من قبل الفريق الحاكم ، سمحت فئة أفغانية لنفسها أن تتحدى القادة ، وأن تحاول التفـاوض للحصول عـلى تنازلات مقـابل حيـاة السفير الامريكي . إن عجز القادة عن فرض سلطتهم في كابول ، واضطرابهم ، يشهد على أن الفوضى تكتسح البلاد بسرعة فائقة . لقد اضطر المستشارون للتدخل وجهَّـزوا القوات التي ستقوم بالهجوم على الخاطفين ، وأعَدّوا استراتيجية لمكافحة الارهاب .

لقد كان الفشل ـ لأن السفير فقد حياته في العملية ـ فشلاً للاتحاد السوفياتي قبل كل شيء . لقد فهمت الولايات المتحدة الأمر على هذا النحو . واتهمت السوفيات بأنهم في نفس الوقت دفعوا أفغانستان في طريق ثورة متـطرفة ، وكـانوا عـاجزين عن تنـظيم

---

(1) «New Zurcher Zeitung» ـ 2-6-1979

عملية الانقاذ بشكل صحيح . لقد أصبح الحلفاء غير المراقبين خَطِرين لأنهم يثيرون مواجهات مباشرة مع واشنطن ، لم يكن الاتحاد السوفياتي يريد مطلقاً أن يُجَرَّ لها . كما أصبحوا أيضاً مُكْلفين أكثر فأكثر . أمام هذه الفوضى - التي كشفتها عملية دوبس - قررت الدول والمنظمات الدولية ، كالبنك الدولي ، إيقاف كل المساعدات الموعودة لأفغانستان طالما أن النظام لم يَعُد ثانية اليها . إن الوزن المادي لبلاد مُفككة التنظيم ، وفريسة للحرب الأهلية وتدميراتها ، يقع كلياً على الاتحاد السوفياتي .

وعلى حدود البلاد لم يكن الوضع أفضل . فآية الله الخميني ، الذي أراد الاتحاد السوفياتي مسايرته بأي ثمن ، والذي قام بالترحيب بعمله التحريري ، تدخل بقسوة من أجل التنديد بنظام معادٍ للاسلام . وعندما حدث ، في آذار 1979 ، تمرد هرات الذي تحوّل الى مذبحة لكل ما هو شيوعي أو سوفياتي ، ندّدت الحكومة الأفغانية بالمسؤولية الايرانية ، واتهمت صراحة الخميني بأنه أدخل الى هرات رجاله وهم متنكرون بأشكال مختلفة . ولم يُغير إنكار الخميني شيئاً من الأمر . وهكذا وقع الاتحاد السوفياني في الفخ بين إيران التي تحمله مسؤولية مصير السكان المسلمين في أفغانستان ، والأفغان الذين يطالبون بمساعدته ، ولا سيما مساعدته العسكرية ، من أجل حماية الحدود الإيرانية - الأفغانية . إن الإدانات الغامضة للتدخل الإيرانى المحتمل تبين كم كان الاتحاد السوفياتي يتمنى ألَّا يكون مضطراً للاختيار بين الجانبين . ولهذا فضّل أيضاً اتهام الجنرال ضياء الحق ، رئيس الدولة الباكستانية ، بمصائب الأفغان ، خاصة وأن الهجرة الأفغانية نحو باكستان ، بدأت في 1979 ، وأن أكثر من 100 ألف أفغاني استقروا فيها وأخذوا يشنون منها حرب استنزاف بشكل هجمات متفرقة ضد حكومتهم .

لقد كان على الاتحاد السوفياتي القبول بأن « الوضع غير مستقر »(1) ، وهدد ، بإلحاح من السلطات الأفغانية ، الباكستان بالرد ؛ دون أن يحدد بأي نوع من ردود الفعل يعتزم البرهنة على تضامنه مع الأفغان . إن ما يُستخلص من هذا الكشف إنما هو أن الوضع في أفغانستان ، في نهاية صيف 1979 ، كان بنظر موسكو يتطلب قراراً . فالأمر يتعلق بالحفاظ على النظام الشيوعي الأفغاني ، وبالمصداقية السوفياتية أيضاً . إن من غير الممكن بالفعل فصل الأحداث التي كانت تدور حينذاك في أفغانستان عن مجموع اللوحة التي يأخذ فيها الاتحاد السوفياتي وضعية الدولة الحامية . فإذا كانت سنة 1978 قد بدأت والعلم الأحمر يخفق في كابول وشبه جزيرة الهند الصينية ، والاتحاد السوفياتي يبدو أنه يطير من نجاح لآخر ، فإن الوضع بعد عدة أشهر ، أخذ بالتقهقر .

ففي آسيا ترك الاتحاد السوفياتي الفيتناميين يواجهون ، لوحدهم ، الحملة التأديبية

(1) الواشنطن بوست : 8-6-1979

الصينية . إن عدم انتهاء هذه الحملة بكارثة ، وقدرة الفيناميين على مواجهة الموقف بدون مساعدة سوفياتية ، غير المساهمة في التجهيزات ، لا يُغَيِّر شيئاً من الفضية . فقد أثبت الاتحاد السوفياتي أن لتحالفه حدوداً. هل يمكنه أن يبقى سلبياً أيضاً في أفغانستان حيث يُهَدَّد حلفاؤه بالتشتت نتيجة الضربات المتضافرة لمواطنيهم المتمردين وللباكستانيين والإيرانيين الذين يُوَحِّد فيما بينهم نفس شعور التضامن الاقليمي والديني بالرغم من اختلافاتهم التي لا حصر لها ؟ إن انهيار النظام الأفغاني سيعني أن الاتحاد السوفياتي سيبرهن على أن كل التزامات المساعدة الواردة في معاهداته لا قيمة لها ؛ وسيكون هذا خير مشجع للصين لدفع الحملات التأديبيه والعودة للسيطرة على كمبوديا ، بل وحتى على الفيتنام . إن موضوع اللعبة في أفغانستان لم يكن فقط مستقبل تاراقي وأمين أو « الخلق » ، وإنما أيضاً الحضور السوفياتي في فيتنام ، والتقدم المُنْجَز في عدة قارات ، منذ عام 1975 .

هنا ، في هذه الملاحظة لفشل التورة الأفغانية وللنتائج البعيدة ، في الزمان والمكان ، ومن دون الحديث عن الأثر النفسي المُفْجِعْ بالنسبة لمواطني الاتحاد السوفياتي المسلمين ، تكمن عقدة القرار بالتدخل . فليس من خلال إخافة جيران أفغانستان من أجل عزلها ، ولا من خلال نقل النزاع الى بلادهم ، يمكن حَلّ القضية الأفغانية . إن الاتحاد السوفياتي يعلم أن الأفغاستان هي ، لأسباب جغرافية - عرقية ، امتداد لأراضيه . ولهذا لا يستطيع تسليم الثورة فيها للفشل . إن تسلسل الأحداث ، التي لم يكن بالإمكان مراقبتها أحياناً بشكل كافٍ ، قاد ثورة « الثور » ، وبالتالي أفغانستان الواقعه على الحدود السوفياتية ، لخطوة حاسمة لا تتضمن أي إمكانية للتراجع للوراء . ولهذا لم يَعُد هناك إلاّ مخرج واحد ، المخرج الذي سبق للاتحاد السوفياتي أن استخدمه في أوروبا ، ألاّ وهو تسوية انحرافات النظام الشيوعي من داخل الأسرة . إن الجواب على سؤال : لماذا تدخّل الاتحاد السوفياتي عسكرياً في أفغانستان في كانون الأول 1979 ؟ يفرض نفسه بنفسه . وهو : أنه لم يَعُدْ هناك من مخرج آخر ، بعد أن وصل النظام لدرجة ما من الإنحلال ، وبعد استنفاد كل وسائل المراقبة .

هل كان التدخل هو السيناريو الوحيد لتسوية الأزمة الأفغانية ؟ لا ، بدون شك لكن الفحص المتيقظ للخطوات السوفياتيه يشهد على أنه كان مُدْرَجاً ، منذ وقت مبكر ، في عِدّاد طرق الحل المتوقعة للأزمة .

فمنذ تمرد هرات ، ، إزدادت المساعدة السوفياتية لأفغانستان بشكل قوي . وزَوَّدَ جسر جوي ، في ربيع 1979 ، الجيش الأفغاني بتجهيزات إضافية ، منها طائرات مروحية مُسَلَّحة ذات نماذج حديثه جداً ، ودبابات خفيفة مُكَيَّفة لتلائم الأرض الأفغانية لقد كان من شأن هذا الدعم ، المُقَدَّم لجيش مُتدرب منذ أمد طويل على استخدام الأسلحة

السوفياتية ، أن يُحْدِثَ نتائج خَيِّـرَة . لكن موسكو خاب أملها ، لأن هذه النتائج كانت ضعيفة جداً . إن عدم فعالية الجيش الأفغاني تُفَسِّـر تـزايد الامـدادات البشريـة ـ فقد ارتفع عدد المستشارين العسكريـين حينئذٍ من بضـع 300 أو 400 الى نحو 2000 ، كـما وصل بشكل خاص الى كابول عدد من القادة العسكريين الرفيعي المستوى ، وكان أول الزائرين ، الذين أوضح وصوله تتمة الأحداث ، هـو الجنرال ايبيشيف (Iepichev) ، رئيس الادارة السيـاسية في القـوات المسلحة ؛ الـذي أتى مبدئيـاً لتفحص الجيش ذي المعنويات المتدهورة وتقديم النصح له(1) .

لقد سَجَّـلَ المعلقون ، ولكن في وقت متأخر ، وبعد أن تَمَّ إنجاز كل شيء ، أن الجنرال ايبيشيف لعب دوراً مشابهاً في تشيكوسلوفاكيا ، أثنـاء ربيع بـراغ ، حيث كان أحد أكثر المتحمسين للتدخل العسكري . وفي نفس الوقت ، وضِع السفـير بوزانـوف (Puzanov) ، المعتمد في كابول منذ عام 1973 ، والذي كان قد اتُّـهِمَ على الأرجح بأنه لم يعرف كيف يُخطر الحكومة السوفياتية مُسْبَقَاً بالحالة الواقعية للقوى السياسية في البلاد ، وُضِعَ عملياً تحت مراقبة دبلوماسي متخصص في المهام الصعبة ، هو فاسيلي سافرونتشوك (Vassili Safrontchouk) . وفي شهر آب ، أخيراً ، كان الجنرال إيفـان فافسلوفسكي (Ivan Vavlovski) ، معاون وزير الدفاع ، والقـائد الأعـلى للقوات البـرية في الاتحـاد السوفياتي ، هو الذي وصل الى العاصمة الأفغانية حيث بقي حتى شهر تشرين الأول . إن هذه الإقامة الطويلة ، في بلاد غريبة عن حلف وارسو ، لأحـد أعلى المسؤولـين في الجيش السوفياتي ، تدعو للدهشة . إلَّا أنها تُدهش بنسبة أقل إذا تَذَكَّـرنا بأنه كان القائد الأعلى للقوات المشتركة للحلف التي اجتاحت تشيكوسلوفاكيا في عام 1968 .

ليس فقط هذه السوابق في سيـرة حياة ومؤهـلات الجنرالات السـوفيات الـذين جاؤوا ، مع هيئة أركان هامة ، الى كابول بـين نيسان وتشـرين أول 1979 ، هي التي تشهد على أن فرضية التدخل كانت قيد الفحص، وإنما كان هنـاك سابقـة أخرى ، أو بالأحرى مثال موازي من شأنه أن يؤثر في المراقبين . ففي عام 1977 ، عشية التدخـل المكثف للقوات السوفياتية ـ الكوبية في إثيوبيا ، كان يجري فيهـا نفس باليـه الجنرالات الذين كانوا هناك بقيـادة الجنرال بتـروف . إن إخضـاع السفـير للوصايـة ، والوصـول المُكَثَّـف للخبراء العسكريين ـ دون نسيان الجنرال بابوتين (Papoutine) ، نـائب وزير الداخلية ، الذي غادر أفغانستان في الساعات التي سبقت التدخل ـ يدلّ على أن الاتحاد السوفياتي يتفحص إمكانية تسوية مشكلة الفوضى المتنامية بصورة مباشرة .

ولهذا لم تفقد العلاقات والضغوط السياسية حقوقها . لقد أتت هنا لحظة تفحص معنى معاهدة الصداقة التي تربط بين البلدين . إن معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة في

(1) الانترناسيونال هيرالد تريبيون 14 و15 -4- 1979 .

موسكو ، في 5 كانون الأول 1978 ، تُذَكِّر بقوة بكل المعاهدات الثنائية التي وقعها الاتحاد السوفياتي مع بلدان العالم الثالث . إن هذا النص ، المعقود لمدة عشرين سنة ، يبدو بالإجمال أنه نسخة من معاهدات 1921 و1931 . إلّا أن ثلاث مواد تُعطيه طابعاً خاصاً ويجب أن يُشار اليها . المادة الرابعة التي تنص على التعاون الضروري « من أجل ضمان الأمن والاستقلال والوحدة الاقليمية للبلدين » ، وتشير للتعاون العسكري الذي تفرضه متابعة مثل هذا الهدف . والمادة السابعة التي تُدْخِل ، بشكل غريب ، إيران ، البلد المحاذي للدولتين الموقعتين ، في هذا النص ، من خلال ربط أمن إيران بأمن جيرانها (إنها إشارة موجَّهة للدول الأخرى بأن كل حركة في إيران يمكنها أن تُثير شعوراً بعدم الأمن ، وبالتالي إجراءاً للتعاون من أجل إعادة الأمن بين موسكو وكابول) . وأخيراً ، المادة الثامنة التي تؤكد إرادة البلدين في إقامة نظام للأمن الجماعي في آسيا . إن هذه المعاهدة ، المنظُور اليها بانتباه ، تُوحي بغموض كبير . فمن جهة أولى ، ليس لها إلّا مدى محدود . وليس فيها بند للدفاع الآلي ، ولا حتى حذر ملحوظ في صياغة المادة الرابعة ، كما لو أن الاتحاد السوفياتي كان يسعى للحد من التزاماته وجعلها في أدنى حدٍ ممكن . في هذا الصدد ، لم تكن المعاهدة بمثل دقة المعاهدات التي عقدها الاتحاد السوفياتي مع بلدان أقل التزاماً معه كالهند ومصر وعلاوة على ذلك ، فإن المادة 14 ، التي تُحدِّد شروط فسخ المعاهدة ، تنص على أن مدة ستة أشهر تكفي لذلك ، في حين أن القاعدة تنص على مدة سنة .

هنا أيضاً ، يسود الانطباع بأن الاتحاد السوفياتي ، في هذه المعاهدة الموقّعة في ظروف صعبة بشكل خاص ، أراد أن يحتفظ لنفسه بإمكانية الابتعاد إذا شعر بحاجة لذلك . إن بنداً واحداً يقترب من مصالح الاتحاد السوفياتي كما أكدها باستمرار . إنه البند الذي يُظهِر العلاقات السوفياتية ـ الأفغانية كعنصر من جهاز الأمن الجماعي في آسيا ، أكثر مما فعلت ذلك النصوص السابقة . وبالإجمال فإن هدا كان قليلاً بالنسبة لمعاهدة موقّعة بين دولتين من نفس الطبيعة ـ إن المقارنة مع المعاهدة السوفياتية ـ الفيتنامية ، الحذرة مع ذلك ، يمكن أن تسلط الضوء في هذا الصدد ـ. فالبراهين الصاخبة لليونيد بريجنيف ، أثناء التوقيع ، حول الطابع الودي للصلات بين البلدين ، تتطابق مع الرغبة بإخفاء صعوباتها أكثر مما تتطابق مع الواقع(1) .

إن المعاهدة ستبقى ، طوال سنة ، أحرفاً ميتة قلّما أُشير إليها ؛ وفي 5 كانون الأول 1979 ، قام بريجنيف وكوسيجين ، في رسالة تهنئة وقّعَاها بصفة مشتركة ، بالتذكير بوجودها(2) وأكّدا بأنها ستفي بشكل تام بموضوعها المتمثل بتحقيق التقارب

(1) أنظر · تبلنسكي · (S.S.S.R ı Afghanıstan) ـ ص 223- 225 .
(2) البرافدا : 6- 12- 1979

والمساعدة المستمرة بين البلدين . ومع ذلك فإن المستشارين السوفيات ، خلال الأشهر الأخيرة التي سبقت هذه الذكرى الأولى الخفية للمعاهدة ، سعوا بلا جدوى ، وفي الوقت الذي كانوا فيه يستكشفون الحل العسكري ، للحصول من المسؤولين الأفغان على تعديل لسياستهم . ولم يُوَفِّر ليونيد بريجنيف مناسبة إلاّ وأشار فيها لضرورة توسيع قاعدة النظام ، وجعله أكثر قبولاً لدى السكان من خلال التخفيف من راديكالية الحكومة ، وانفتاحها على غير الشيوعيين .

إن الانتقال من وقت الاختيارات المفتوحة ـ ضغوط سياسية على كابول أو تدخل ـ الى قرار واضح ، حدث بدون شك ، في الخريف حين بَيَّنَ الصراع الذي سيترك السلطة بين أيدي أمين وحده ، عدم نجاح الضغوط السوفياتية بطريقة ساطعة . وإذا كانت موسكو قد تجنبت ، حتى ذلك الحين ، الاختيار بين الشخصين اللذين يحكمان الأفغانستان ، فإن القلق السوفياتي كان يتركز على أمين . فلقد رأت فيه شخصاً أقل قابلية للمراقبة من تاراقي ، وأقل حساسية للضغوط السوفياتية ، وذا قساوة لا نظير لها ، كان من نتائجها المباشرة الانحلال المتزايد للنظام . إنه بالتأكيد ليس اختياراً تقوم به موسكو بين رجلين متساويين في عدم شعبيتهما لدى مواطنيهما . لكن الممثلين السوفيات في الميدان ـ والغربيين أيضاً ـ كانوا متفقين على ملاحظة أن أمين ، بالرغم من كونه الرجل الثاني ـ رئيس الوزراء منذ اذار ـ كان يحتل موقعا مهيمنا . وعندما توقف تاراقي ، في أيلول 1979 ، في موسكو ، وهو في طريقه الى هافانا ، دافع بريجنيف أمامه للمرة الأخيرة عن أطروحة المرونة السياسية . وأثناء المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في الاتحاد السوفياتي ، في نفس الفترة ، والذي سنتطرق له فيما بعد ، سعى ممثلو المسلمين السوفيات لدى ممثلي البلدان الأخرى ، لدعم فكرة أن تاراقي سيتخلص من السياسة الراديكالية جداً ، وأن متطلبات الاسلام ستجد مكانها في النظام الأفغاني . لقد كانت هناك إذن ، في تلك الفترة ، في الاتحاد السوفياتي ، محاولة من أجل تعزيز وزن تاراقي ، ليس بدافع التفضيل الشخصي ، وإنما لقدرة الحصول ، من خلال دعمه ضد خصمه ، على موافقته على سياسة أكثر مرونة تسمح بإعادة السلام المدني الى أفغانستان .

لقد كانت محاولة متأخرة جداً ، أو ربما غير واقعية . فعندما عاد تاراقي الى كابول ـ مُكَلَّلاً بهذه الشرعية الضمنية التي سعى الاتحاد السوفياتي لانتزاعها من الدول غير المنحازة والاسلامية(1) ، حدثت المواجهة وقتل . وبقي أمين السيد الوحيد في الميدان . منذ تلك اللحظة ، في 14 أيلول ، بدأ الاتحاد السوفياتي ، في نفس الوقت الذي كان يرسل فيه الرسائل الودية الى سيد أفغانستان الجديد ، بدأ بوضع جهاز مهيّىء لحل

(1) البرافدا . 16-9-79

الأزمة على الطريقة « التشيكوسلوفاكية » ، ففي تشرين الأول عاد الجنرال بافلوفسكي الى موسكو . وبَيْنَ دهابه ووصول الجنرال بابوتين ، في 1 كانون الأول ، لم تُرْسَل أي بعثات عسكرية رفيعه المستوى الى كابول . لقد ترك الاتحاد السوفياتي ، بوضوح ، أمين يواجه معارضيه وجهاً لوجه ، في حين كانت تجري في موسكو مناقشات حول النتائج التي ينبغي استحلاصها من بعثة بافلوفسكي وبدأت منذ الأيام الأولى لتشرين الأول ، تعبئة جزئية للقوات الاحتياطية في المنطقة العسكرية لآسيا الوسطى(1) . واستُبدل السفير بوزانوف في 8 تشرين الثاني . لقد تمنى أمين بدون شك ذهاب هذا الرجل الذي امتزج اسمه بكل الصراعات والتدخلات السوفياتية . لكن اختيار خليفته سيكون مُبيراً .

إن فكرت تابابييف (Fikret Tabceiv) (2) الذي تولّى مسؤولية السفارة في كابول ، ليس دبلوماسياً كسلفه وإنما هو رجل جهاز أمضى الجزء الأساسي من حياته المهنية في تاتاريا . وعندما عُيِّن في منصبه الجديد ، كان يُمارس فيها وظيفة الأمين الأول للجنة المنطقة . وعلاوة على هذه الصفة السياسية ، كان تابابييف مُنَظِّماً ، فهو رجل العلاقات مع بلدان العالم الثالث ، وفي مقدمتها بلدان العالَم الاسلامي . وهو رئيس شعبة الصداقة السوفياتية العربية في مجلس السوفيات الأعلى ، ونائب رئيس اللجنة السوفياتية للتضامن مع بلدان آسيا وإفريقيا . إن إرسال رجل الى كابول يرجع بأصله الى فئة قومية مُسلمة ، وارتبطت كل سيرة عمله بمنطقة إسلامية ، وعُرِفَ خارج الاتحاد السوفياتي بالزيارات التي دفعته وظائفه للقيام بها ، يدل بوضوح على أن سياسة أخرى هي قيد الإعداد في موسكو . إنها سياسة تعاون « مُتَفَهِّم » مع السكان الأفغان ، وليس مع قائد تجاهل كل ولاءات السكان . إن هذا الاختيار لا يناقض الفرضية العسكرية ، وإنما يُبشر بها . إن ما يريد الاتحاد السوفياتي البرهنة عليه إنما هو أنه لا يعتزم اجتياح أفغانستان كبلد عدو ، وإنما أنه سيأتي لتقديم المساعدة لها . ويُدَلِّل على تضامن سيُشار فيه ، علاوة على ذلك ، لوحدة الثقافة بين جانبي الحدود .

إن عملية 27 كانون الأول تؤكد هده الفرضية . فالقوات التي دخلت أفغانستان بالقوة في ذلك اليوم لم تكن الأولى ، ولم تكن غير متوقَّعة . فمنذ بداية شهر كانون الأول ، أخد مطار باجرام ، الواقع شمال كابول ، والذي سبق للسوفيات أن تمركزوا فيه ، يستقبل تعزيزات جديدة(3) . كما تحركت وحدات أخرى أيضاً من آسيا الوسطى منذ الأيام الأولى من الشهر. لقد انتشرت الشائعات التي أثارتها هذه الحركات بشكل كافٍ لدفع البرافدا لأن ترى من المناسب حيذاك تكذيب أن لدى الاتحاد السوفياتي أقل نية

---

(1) برادشير : المرجع السابق ذكره ـ ص 124

(2) تاس . 8-11-1979

(3) ب . ميتج (P Metge) . «L'U R S S en Afghanistan» ـ باريس ـ C I.R P E S ـ 1984 ـ ص . 84-83 .

للتدخل في الشؤون الداخلية لجارته ؛ ولرد هذه الاتهامات لسوء نية الولايات المتحدة(1) . ومع ذلك ، فإن الحركة العسكرية ، بدل أن تتباطىء ، تسارعت حتى يوم السابع والعشرين حيث انتج الجسر الجوي الذي بدأ منذ عدة أيام مفاعيله . لقد حُيِّدت قاعدة باجرام كلياً ، وألقت الحاملات الضخمة على كابول والمدن الكبرى في البلاد الفرقة 103 المحمولة جواً، وأربع فرق مشاة آلية . وغطت أسراب من طائرات الميغ 21 و23 العملية ، وكُلِّفت القوات المكانية ، المُسَمَّاة بـ Spetsnaz ، بإقامة النظام الداخلي . ووُضِعَت كل العملية تحت إمرة النائب الأول لوزير الدفاع ، الماريشال سوكولوف (Sokolov) ، الذي أقام مركز قيادته في باجرام . وخلال عدة أسابيع ، سيطر أكثر من 80 ألف جندي سوفياتي على الميدان .

لقد جرى الكثير من الشرح ، أثناء التدخل ، حول « القوات المُسْلِمَة » التي قدمت الجزء الأساسي من الحملة . إن هذا الشرح يتجاهل القانون العسكري السوفياتي ، والمشروع الكامن تحت كل عملية 27 كانون الأول 1979 إن النصوص العسكرية السوفياتية لعام 1938 تنص قطعاً على أن الجيش السوفياتي جيش اندماج وطني ، وأن الوحدات القومية ليس لها مكان فيه . صحيح أن ضرورات الحرب العالمية الثانية أدت لتبني صيغ توفيقية مع هذا المبدأ ؛ وأن الفترة التي تلت الحرب مباشرة شهدت تعديلاً إضافياً لدستور 1936 نص على حق الجمهوريات بامتلاك وحداتها العسكرية الخاصة . لكنه يجب ألاَّ يغيب عن الذهن أن ستالين اعتاد على الفصل بين النصوص والواقع ، وعلى استخدام أحكام قانونية من أجل إخفاء الاجراءات التي يتخذها عندما تكون غير شعبية .

ففي عام 1946 ، بعد الحرب ، حُلَّت الوحدات القومية . ففي الوضع الذي لم يستقر بعد في الاتحاد السوفياتي ، حيث يجب الإمساك مجدداً بكل شيء ، كانت « الليبرالية » القانونية مهيأة بوضوح لرمي قناع على تدابير حَلِّ الوحدات القومية ، وللإيحاء بأن الأمر يتعلق بإجراءات إنهاء التعبئة العامة ، وأن المستقبل سيُصَحِّحُ كل شيء . وبالفعل ، فإن الوحدات القومية لم تعد موجودة في الاتحاد السوفياتي منذ 1946 . وفي عام 1977 ، وَفَّقَ الدستور الجديد بدقة بين الواقع والحق ، بإلغائه إمكانية إحداث وحدات قومية (وهي إمكانية نظرية كلياً) . إن هذه الوحدات ، غير الموجودة ، والتي حَرَّمها دستور 1977 - حرصاً منه على عدم فتح ثغرات قانونية في النظام القائم - لا يمكن بالتأكيد أن تُحْدَثَ مجدداً من أجل أن تستعمل في أفغانستان . إن ما يُفَسِّر ، بالمقابل ، الوجود الهام نسبياً لجنود من آسيا الوسطى في الوحدات الأولى المُرْسَلة لأفغانستان ، إنما

---

(1) البرافدا ، 23-12-1979 .

هـو ضرورة اللجـوء لوحـدات مأخـوذة من منـاطق قـريبـة من أجـل إكمـال القـوات الاحتياطية ، المُرْسَلة للميدان . إن استخدام هذه القوات الاحتياطية ، التي لم تكن تشكل بالتأكيد الجزء الأساسي من القوات الموجودة في أفغانستان ، يشير لنية الاتحاد السوفياتي لاعطاء تدخله في أفغانستان طابعاً مقبولاً ، طابع حملة تحرير يُشارك فيها مقاتلون من نفس أصل الشعوب « المُحَرَّرَة » .

لقد أثبتت المساعـدة التقنية السـوفياتيـة في أفغانسـتـان ، في سنوات الخمسينـات والستينات ، كم كان مفيداً استخدام الفنيين التاجيك والأوزبك الذين قَبِلَ بهم الأفغان كـأقارب يمكنهم الاتصـال مباشـرة معهم ومشاطـرتهم حياتهم . إن التـطور الأفغاني في السبعينات أدى بالاتحاد السوفياتي للحد من الاتصـالات بين مـواطنيه في الجمهـوريات الحدودية الاسلامية والأفغان ، وذلك بزيادته من عدد المستشارين السوفيات ، من أصل روسي ، الذين أرسلهم للميدان ، وهذا بالـرغم من أن الاتحاد السـوفياتي ، في تلك الفترة ، اهتم اهتماماً كبيراً بالتدليـل على وجـود تعاون بـين الدول (أكـثر مما هـو بين الأشخاص) بين جمهورية أوزبكستان وأفغانستان . لكن ما وُضِعَ هنا في المقدمة ، إنما هـو المساهمـة الزراعيـة لجمهوريـة سوفيـاتيـة في تنمية جمهـوريـة داوود الأفغـانيـة(1) . وبالحاصل ، فإن المستوى الضعيف للتكوين العسكري لشعوب آسيا الوسطى أدى لخلق مستشارين رديئين خلال السنوات التي كـان الجهد السـوفياتي مُـوَجَّـهاً فيهـا نحو هـذا الميدان . ومنذ أن أصبح من الواجب التدخل عسكرياً ، فرضت نفسها على الواقع فائدة المسلمين السوفيات ، الأوزبك والتاجيك الذين كانوا ، في الجانب الآخر من الحدود ، يجـدون أنفسهم في ديارهم لقـد كـان عليهم أن يحيكـوا صلة بـين السكـان والجيش السوفياتي ، ويساعدوا على إقامة تعاون يسمح للاتحاد السوفيـاتي بإعـادة تنظيم النـظام السياسي الأفغاني حول اختيارات ومسؤ ولين مقبولين . وبعبارات أخرى ، إن ما كـان على الاستخدام الهام ـ ولكن ليس بالكثافة التي قيل عنها غالباً ـ للمسلمـين في القوات السوفياتية في أفغانستان ، أن يسمح بتكراره ، إنما هو العملية التي قادها الفيتناميون في كمبوديا . لقد لعب مسلمو آسيا الوسطى هنا نفس الـدور الذي قـام به الفيتنـاميون ، ولكن بدرجة أقل من الاستقلال .

إن الدرس الثاني الذي يمكن استنتاجه من استخدام هؤلاء الجنود الذين هم من أصل إسلامي في أفغانستان إنما هو أن الحساب السياسي هنا كان قليل الحذر . فالقوات الاحتياطية ، بصفة عامة ، تميل قليلاً للإلتحاق بالقوات المسلّحة وخاصة عندما تكون حياتها قيد اللعبة . لقد كانت القوات الاحتياطية ـ في آسيا الوسطى ـ قليلة التهيئة بشكل

---

(1) Jilin في : «Sroitel'naîa Gazeta» 26 -8 -1979 .

ملحوظ للتجربة التي ستعاني منها . ولم تكن أبدا مهيأة ، في كل الأحوال ، لمواجهة عسكرية مع رجال كانت تشعر بأنها قريبة منهم أكثر من الأوروبيين . إن سلوك أفرادها في الأسابيع الأولى من الصراع لم يكن بَرَّاقاً ؛ ولهذا فضلت السلطة السوفياتية ، بعد انقضاء الفترة القانونية التي يمكن خلالها الاحتفاظ بالاحتياطيين في خدمة العلم ، فضلت التخلي عن استخدام رجال تركوا أنفسهم يُصابون بعدوى العداء للاتحاد السوفياتي ، بدل العمل على تشجيع تعاون فعَّال .

في السابع والعشرين من كانون الأول ، دخلت الأفغانستان في دائرة السلطة - وليس النفوذ - السوفياتية . وفي نفس اليوم أيضاً ، دخلت في صراع قاسٍ ضد جار كبير ، وصديق منذ أمد طويل ، لم يَعُد له فجأة إلاَّ وجه المحتل . لقد أخْلَت الحرب الأهلية التي نمت في ظل التورات الأفغانية المتتالية ، مكانها للحرب العادية بلا زيادة ولا نقصان . حرب بين دولة كبرى مُسَلَّحة بأحدث التجهيزات ، وشعب صغير ، يبلغ عدده نحو 20 مرة أقل من المعتدي عليه (15 مليون نسمة ضد 280) ؛ مُسَلَّح بالكاد ، ولكن مُسَلَّح من قبل المعتدي عليه في زمن الصداقه ، وخارج بشق النفس من الانقسامات التي كانت قد رمته بين أيدي الاتحاد السوفياتي . وبعد ست سنوات ، ما زالت مقاومة هذا الشعب حية دوماً بالرغم من حرب لم يتردد القوي فيها باستخدام الأسلحة الأكثر تطوراً من أجل القضاء على أولئك الدين يقاتلون ضده وإرهاب السكان المدنيين . كيف يمكن إذن تقويم العملية التي قام بها الاتحاد السوفياتي ؟ كيف يُقَوَّمُ ثمنها ؟ هل هي فشل سياسي أم لا ؟ هل كانت نتيجة خطأ في الحساب أم لا ؟ وما هو مستقبلها ؟

للإجابة على ذلك ، يجب مرة أخرى الانطلاق من البدء . من الانفعال العالمي غداة السابع والعشرين من كانون الأول . لقد كان رد الفعل ، في كل مكان ، فورياً . فقد أدانت 104 دول - ضد 18 وامتناع 18 عن التصويت - الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة وطالبت بانسحاب القوات . وكان المدافعون عن الاتحاد السوفياتي معزولين جداً . لكن الأكثر خطورة بالنسبة لبلد يريد أيضاً أن يُعتبر بلداً اسلامياً ، ومدافعاً عن بلدان العالم الثالث ، كان إجماع الدول الاسلامية ، المجتمعة على عجل في إسلام أباد ، على إدانة اجتياح أفغانستان . أما الغربيون ، من جهتهم ، فقد راؤوا أخيراً ستار الانفراج وقد تمزق . إن كل رأسمال النجاح والصداقة ، وكل شبكة التأثير والنفوذ التي بُنيت بصبر منذ 1956 ، اندثرت فجأة نتيجة للرفض العام . هل ارتكب المسؤولون السوفيات ، غير المعتادين على ذلك ، خطأً عن جهل غير قابل للاصلاح ؟

إن ما نلاحظه ، إذا نظرنا للتحذيرات التي قَدَّمتها موسكو ، ولموقف القادة غداة الاجتياح ، إنما هو الاندهاش أمام المفاجأة العامة وليس الذعر الذي يلي الضربات

الخائبة . إن السلوك السوفياتي هو سلوك اللاعب الذي يستشف فجأة أن شركاءه في اللعبة لم يتابعوا في شيء المباراة الجارية إن ثلاث سلاسل من المعطيات يجب هنا أن يُنْظَرَ لها ضمن نفس الإنارة : سلوك الصحافة السوفياتية ، العاكِسَة لصورة ستُقَدَّم للعالَم قبل اليوم المُقَدَّر ، والاشارات التي أُطْلِقَت للعالَم ؛ والوضع الذي ينمو حول أفغانستان .

فبالنسبة لصورة الاتحاد السوفياتي والأحداث كما نقلتها الصحافة أولاً ؛ نلاحظ أنه في الوقت الذي كانت فيه الصحافة الامريكية ، طوال شهر كانون الأول ، تضاعف من المعلومات المُحَذِّرَة حول حركات القوات السوفياتية ، والارساليات المكثفة للمستشارين ، وتقديرات أعداد الوحدات المتواجدة في أفغانستان(1) ، كانت الصحافة السوفياتية تتجاهل بكل بساطة كل هذه الاثارة ، أو تكرس بضعة أسطر استنكارية لما تَصِفه « بالاستفزازات » الامريكية المهيأة لتحويل الانتباه عمّا يمكن أن يجري في إيران(2) ، أو تتذرع بصلات المساواة بين موسكو وكابول التي تستبعد ، على حد قولها ، كل علاقة تدخلية(3) . إن الانطباع الذي يمكن استخلاصه من القراءة المتوازية للصحافتين الامريكية والسوفياتية ـ وهي قراءة ليست عَرَضيَّة ـ هو أن الاتحاد السوفياتي يريد أن يُعطي انطباعاً عن وجود إثارة واضطراب في الجانب الامريكي ، وهدوء في جانبه .

وإذا كان هناك من تهديد ، فإنه يجب الذهاب للبحث عنه ، على حد قول الصحف ، في واشنطن . وعلى هامش هذه الصورة التي تُغَطِّي بالبراءة كل النشاط السوفياتي في أفغانستان ، هناك بعض المعطيات الرصينة ، والاشارات المُطْلَقَة نحو العالم الخارجي . فإذا كانت معاهدة الصداقة المُوَقَّعة في كانون الأول 1978 ، بالإجمال ، قليلة التعرض للشبهة بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للتدابير التي احتلت فيها أفغانستان مكاناً متزايداً . ففي 22 أيلول 1978 ، حين لم تكن المعاهدة قد وُقِّعَت بعد ، توقف ليونيد بريجنيف ، في خطاب هام ألقاه في باكو ، ويستحق أن يُحفظ لكونه يشكل عرضاً كاملاً للسياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفياتي ، توقف عند أفغانستان وهو في صدد حديثه في الفصل الطويل المُخَصَّص لمشاكل السياسة الخارجية . إن المسألة الأفغانية التي أتى ذكرها في ختام هذا الخطاب لم تزدد فيه إلاَّ بروزاً . وإذا كان ليونيد بريجنيف قد استفاد من المناسبة من أجل تكذيب أنَّ ثورة « الثور » لم تكن إلاَّ من عمل الاتحاد السوفياتي ، فإنه لم يُقلل من أهمية بروز هذه الدولة « المستقلة » و« غير المنحازة » في الوضع الدولي المتوتر (بسبب الحملة الغربية من أجل

(1) على سبيل المثال نيويورك تايمز : 13 -12 -1979

(2) ازفستيا : 11 -12 -1979 ـ والرافدا : 23 -12 -1979

(3) ازفستيا : 11 -12 -1979

حقوق الانسان ، ولقاء كمب ديفيد ، وغيرهما من الأمور المناقضة ، برأيه ، لروح هلسنكي) .

إن الرسالة ، في هذا السياق ، واضحة بما فيه الكفاية : فالثورة الأفغانية هي إحدى أحجار اللعبة السوفياتية في وقتٍ أنجز فيه الانفراج تحلُّله . لقد أكّد الكسي كوسيجين هذا أثناء لقائه في موسكو مع وزير الشؤون الخارجية الهندي الذي باحث معه حول منطقة الأمن الجماعي في آسيا(1) إن الثورة الأفغانية ، التي تبعث هذا المشروع ، هي بالنسبة للاتحاد السوفياتي مناسبة للاشارة لمنجزاته الدولية أما شكل النظام فإنه ، مؤقتاً ، مشكلة ثانوية لكن خطاب باكو ، والمباحثات السوفياتية ـ الهندية ليست إلاَّ عبارة عن لحظات « يُسَجِّلُ » فيها الاتحاد السوفياتي حدود إقليمه وفي حزيران 1979 ، حدث حادث يجب ألاَّ يمر دون الإشارة إليه ، لأنه ، في هذه المرة ، يشكل إشارة لا لبس فيها ولا غموض . ففي الفترة من 26 الى 28 حزيران ، انعقدت في موسكو الدورة الـ 32 للكوميكون . وظهرت بين المراقبين ، للمره الأولى ، أفغانستان ، الأمر الذي يعني أن جماعة الدول الاشتراكية تعتبرها واحدة منها ، مثل أنغولا أو أثيوبيا .

لهذا لم يكن من المهم كثيراً ، حينذاك ، أن تكون معاهدة كانون الأول مُبهمة . إن إدماج أفغانستان ، حتى ولو بصفة مراقب ، في الجماعة ، يُعطيها ، نظراً لاحتلالها موقعاً جغرافياً ملاصقاً للاتحاد السوفياتي ، وضعاً خاصاً جداً . إن سنة أشهر ستمضي قبل أن يتجسد هذا الوضع الخاص في المساعدة الأخوية ، لكن الاتحاد السوفياتي سيستطيع ملاحظة أن بالون التجارب الذي يُمثله هذا الإعلان لم يُثر أي رد فعل . إن دائرة النفوذ المُحَدَّدة بهذا الشكل لم تسترعِ الانتباه . فإما أن أفغانستان بعيدة جداً ، وإمَّا أنَّ الرسالة لم تُلْحظ .

أما بالنسبة لحالة المنطقة في أواخر 1979 ، فقد حَدَّد الاتحاد السوفياتي ، الذي قرر وضع حد للتحلُّل السريع لأفغانستان الثورية ، العناصر الرئيسية لحل عسكري ، ولحظ بروز ظروف مواتية بشكل استثنائي لمخططه ، تمثَّلت في احتجاز الرهائن الامريكيين في إيران . إن هدوء ونبرة الصحافة السوفياتية تتوضح في يوم هذا الحدث المأساوي .

فالولايات المتحدة كانت ، في نظر الاتحاد السوفياتي ، مُنشغلة ومُشَوَّشَة جداً بسبب الإهانة التي تعرضت لها ، بحيث لم يكن لديها الوقت لأن تهتم بشكل رصين بما كان يُعَدُّ في أفغانستان . لقد كان تنديدها بتحركات القوات السوفياتية عبارة عن ستارة دخان مُهَيَّأة لتغطية رد فعلها في إيران . هل اعتقد الاتحاد السوفياتي بأن عملية إنقاذ أمريكية للرهائن على وشك الحدوث ، وأنها ستسمح له بتنفيذ دخوله لأفغانستان في ظل

---

(1) الرافدا 13 و19 -9- 1979 .

الضجة العامة ، وبتبريره لضرورة حماية الأفغانستان ؟ هل ارتكب هنا خطأ في تقديره لقدرات الادارة الامريكية على القيام برد فعل سريع ، بحيث أدى ذلك لتَعَجُّله اتخاذ القرار عدة أشهر ؟ وهل اعتبر أن القدرة الغربية ، والامريكية بشكل خاص ، على الرد على العملية الأفغانية ستكون مُخَفَّفَة بسبب أزمة الرهائن ؟

إن أي عنصر في الكتابات والتصريحات السوفياتية لا يسمح حتى الآن بالإجابة على هذه الأسئلة . كما أن التقديم السوفياتي للتدخل لا يساهم في إنارة هدا الجدل . لقد بدأت آلة الإعلام السوفياتي بالعمل ، في 28 كانون الأول ، أي بعد أكثر من 12 ساعة على بدء الاجتياح . في ذلك اليوم ، نشرت الصحافة السوفياتية تصريحاً لبابراك كارمال موجهاً للشعب الأفغاني ، أعلن فيه أنه استولى على السلطة من أجل تعزيز الدفاع عن الحرية والعدالة والاسلام(1) . وفي نفس الوقت أعْلَمَ السفراء السوفيات في دلهي وعدة عواصم أخرى في العالم الثالث الحكومات بأن الاتحاد السوفياتي هب لنجدة أفغانستان بسبب التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية . إنها الأطروحة التي ستتناولها ثانية الصحافة السوفياتية في اليوم التالي(2) حيث ستعرض أن الاتحاد السوفياتي استجاب لنداء المساعدة الذي وجهته أفغانستان ، وفقاً للالتزامات الواردة في معاهدة 1978 . إنها مساعدة ضد التدخل الدائم الذي تورطت فيه الولايات المتحدة والصين ، والذي تؤكده التدابير الانتقامية التي قَرَّر اتخاذها الرئيس كارتر . هكذا سيتحدد خط دفاع موسكو(3) الذي يمزج في نفس المرافعة السلوك الامريكي والصيني وكذلك الباكستان المتهمة بأنها تُستخدم كأداة للتخريب المُخَطَّط له . ومع ذلك فإنه يجب انتظار يوم 19 كانون الثاني لكي يُعَبِّر صوت مأذون عن الموقف السوفياتي .

لقد عرض ليونيد بريجنيف ، بدوره ، الرواية الرسمية التي تشبه الرواية التي تلت التدخل في تشيكوسلوفاكيا : إنها مساعدة أخوية قُدِّمَت استجابة لنداء نجدة أُسِّسَ على التزامات متعاقد عليها في معاهدة(4) . فإلى المادة 34 من المعاهدة ، أُضيف هنا تبرير ثانٍ ، هو المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تعطي تفويضاً لدولة ما بالدفاع عن دولة أخرى في حال الاستعجال ، طالما أن الأمم المتحدة نفسها لم تستطع أن تتعبأ لذلك(5) . إن ترسانة الحجج ، كما رأينا ، محدودة ، لكنها مركَّزة بطريقة ثابتة على ثلاثة عناصر : حالة استعجال تستبعد كل عمل مخطط له مُسْبَقاً ؛ وعدوان ضد أفغانستان

---

(1) البرافدا 28-12-1979

(2) البرافدا : 29-12-1979

(3) البرافدا ، 6-1-1980

(4) البرافدا . 13-4-1980 .

(5) تبلنسكي ـ المرجع السابق ذكره . ص 234

ينبغي على الاتحاد السوفياتي أن يتصدى له ؛ وخطر دائم يتضمن ، بالنسبة لموسكو ، واجب الإبقاء على مساعدته لبلد شقيق طالما أن ضمانات كافية لاستقلاله لم تُعْطَ له من قبل الهيئات الدولية والمعتدين المحتملين .

إن النقطة الثالثة ـ المسؤولية الدائمة ـ هي شديدة الأهمية بالنسبة للمستقبل . لقد أُضيفت من قبل بريجنيف لنظام التبرير الأولي ، أثناء اجتماع انتخابي انعقد في موسكو في 28 شباط 1980 (1) . ففي عشية ذلك اليوم ، سعى وزراء خارجية دولِ السوق الأوروبية المشتركة التسع ، المجتمعين في روما ، لتقديم وساطتهم من أجل حَلٍّ ما كانوا يعتبرونه مغامرة فاشلة للاتحاد السوفياتي لقد كانت الفكرة الوهمية للأوروبيين ، فيما يتعلق برغبات الاتحاد السوفياتي ، تكمن في مساعدته على الخروج من أفغانستان من دون « أن يفقد ماء الوجه » . لقد كان لكلمات ليونيد بريجنيف ، أثناء الحملة الانتخابية ـ إن الوظيفة الوحيدة للاجتماعات الانتخابية في الاتحاد السوفياتي هي أنها تسمح للقادة بعرض وجهات نظرهم حول مواضيع متنوعة ـ الفضل ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، في توضيح الموقف . إن الاتحاد السوفياتي ، كما قال بالحرف الواحد ، لا يعتزم أبداً البقاء في أفغانستان . ولكن يجب عليه أن يحصل لهذه البلاد ، ولأمنه الخاص ، على ضمانات كافية . وإذا كان لحضوره أن يبقى فيها ، فإن ذلك بسبب التهديدات التي تثقل على البلدين . إنها إحالة ذكية للكرة لمعسكر الغربيين . بانتظار ذلك ، أعلن الاتحاد السوفياتي ، في 4 نيسان 1980 ، رسمياً عن إبرام المعاهدة التي تسمح بالإقامة المؤقتة للقوات السوفياتية في الأرض الأفغانية . إنها معاهدة مشابهة لتلك التي كانت قد وقِّعَت مع تشيكوسلوفاكيا في تشرين الأول 1968 .

منذ ذلك الحين ، لم يتراجع الاتحاد السوفياتي عن مجمل هذه الحجج ، لكن سلسلة من النصوص أتت لتوسع مختلف مظاهرها . إن كراساً نُشِرَ بشكل خاص بمناسبة زيارة بابراك كارمال للاتحاد السوفياتي ، في تشرين الأول 1980 ، يُظهر الحرص ـ كما في كل خطاب ـ على تكرار ما يُبرِّر التدخل و« الحماية » الدائمة ، بلا كلل . ويلقي على سوء نية الغربيين مسؤولية الإبقاء على القوات السوفياتية(2) . من هذا التكديس للنصوص المُكَرِّرة ، تستحق إحدى الحجج ، مع ذلك ، أن تُستخلص على حدة ؛ إنها الحجة التي تُشَبِّه أفغانستان 1980 بإسبانيا 1936 . « يجب التذكير بأنه عندما كانت الجمهورية الاسبانية تتلقى الدعم من القوى التقدمية العالمية ، ومنها الاتحاد السوفياتي ، كان أعداء الجمهورية يثيرون الضجة حول التدخل السوفياتي . لقد اخترعت انجلترة

---

(1) البرافدا 29-2-1980

(2) البرافدا . 23-2-1980 و22-3-1980

وفرنسا والدول الامبريالية الأخرى ، حينذاك ، سياسة عدم التدخل التي سمحت لألمانيا الهتلرية ولإيطاليا الفاشية بإغراق الثورة الاسبانية بالدم »(1) .

ومهما كانت هذه المقارنة غير منتظرة ، فإنها ذات مغزى . فهي تفيد بأن الاتحاد السوفياتي لا يعتزم أبداً التراجع للوراء . إن الرمز الاسباني ـ الثورة الفاشلة الحاضرة دوماً في الأذهان ـ يعطي للحضور السوفياتي في أفغانستان طابع الالتزام الذي لا يمكن لدولة ثورية أن تتملص منه .

لقد سُمِعَت التفسيرات السوفياتية ، بالرغم من أنها لم تُقنع الغربيين ، هنا وهناك . وأخلى الإجماع على الاستنكار ، الذي ظهر في الأشهر الأولى ، مكانه سريعاً لبعض التصدعات . ففي قمة وزراء خارجية الدول غير المنحازة ، المنعقدة في نيودلهي ، في شباط 1981 ، أبدت الهند تفهماً قوياً للمواقف السوفياتية . كما تراجعت القمة الاسلامية ، المجتمعة في الطائف في عام 1981 ـ والتي سنعود لها فيما بعد ـ ، أيضاً عن الادانة الخالية من الظلال التي تبنتها في السنة السابقة . فباستخدامهم لدول ثالثة من أجل عرض أفكارهم ، وباقتراحهم لمشروع للأمن بالنسبة لدول الخليج ، منذ نهاية سنة 1980 ، نجح المسؤولون السوفيات تدريجياً في الإيحاء بأن المسألة الأفغانية يمكن يوماً أن تُسَوَّى إجمالياً مع مسائل أخرى . إن الطريق يبدو طويلاً جداً بين الادانة المطلقة للمجتمع الدولي ولا مبالاته . ومع ذلك ، فقد أظهر التاريخ أن خمس سنوات كانت كافية للتوصل الى ذلك ، ولأنْ يَكُفَّ انسحاب القوات السوفياتية عن أنْ يكون شرطاً مُسْبقاً للحوار مع واشنطن أو بكين أو عواصم الدول الوسطى .

وفي النهاية ، فإن كشف الحساب الدبلوماسي للعملية الأفغانية ، وبعد اللحظة الأولى التي بدا فيها مُفجعاً ، يميل لأن يصبح أقل ثقلاً . إن المجتمع الدولي لم يقبل ، بدون شك ، باحتلال دولة سيدة ، لكن هذا الاحتلال اندرج ضمن منظر تَعَوُّد هذا المجتمع على التأمل به . إن من المستغرب أنَّ الدول القوية ليست هي التي تطرح المشكلة على الاتحاد السوفياتي ، وإنما قدرة الشعب الأفغاني ، اللامتناهية ظاهرياً ، على المقاومة . هنا يجب استكشاف الحساب الختامي بأكبر قدر من العناية .

« فيتنام الاتحاد السوفياتي » ، « الاتحاد السوفياتي المُتورِّط » ، « تكرر مقاومة الباسماتشي للبولشفيك ، ومقاومة الاسلام للشيوعية » ؛ تلك هي التفسيرات الأكثر شيوعاً لعلاقات القوى بين الاتحاد السوفياتي والمقاومة الأفغانية . وإذا كان القلب الانساني يميل لتفضيل داوود على غوليا ، فإن تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة لا يشجع كثيراً هذا الميل ، ويفيد بأن السوابق المشار اليها ليست ملائمة أبداً من أجل تقويم

---

(1) تبلنسكي : المرجع السابق ذكره ـ ص : 235 .

الوضع في أفغانستان . إن المقارنة مع الفيتنام يجب أن تُنفى ، لأن الاتحاد السوفياتي محادي لأفغانستان ، وقادر ، إذا ما رأى ضرورة لذلك ، على التذرع هنا بدواعي الأمن التي لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تستند اليها في الفيتام البعيدة . وعلاوة على ذلك ، فإن القادة السوفيات هم الذين يقررون لوحدهم مقدار الجهد العسكري الذي يريدون تقديمه في أفغانستان . فليس عليهم أن يقدموا حساباً لا للكونغرس ولا لمواطنيهم . إن السياسة والأولويات والاختيارات لا تعني إلاّ السلطة. إن الصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها هي فقط التي بإمكانها أن تدفعها للتراجع . هل الاتحاد السوفياتي إذن متورط أمام مقاومة الباسماتشي الجُدُد ؟ إن المقارنة ، هنا أيضاً ، قليلة الملاءمة .

إن الاتحاد السوفياتي في سنواته الأولى ، المُهَدَّم بفعل الحرب، والمُفَكَّك بسبب الثورة ، والذي كان على الحزب الشيوعي والشرطة ، في نفس الوقت الذي يُنَظِّمان أنفسهما فيه ، أن يواجها مجتمعاً معادياً بكامله ـ الباسماتشي ولكن أيضاً كل الطبقة الفلاحية والطبقة العاملة الجائعة ـ والذي انطلق علاوة على ذلك ، في بداية الثلاثينات في المغامرة المجنونة ، مغامرة الثورة الاجتماعية الكلية التي تمتص كل الطاقات ، كان عليه إنجاز مهمات أخرى غير التفرغ للباسماتشي . وإذا كان هؤلاء الفلاحون من آسيا الوسطى ، الذين اكتشفوا فن حرب العصابات ، قد تمكنوا من الصمود نحو 15 سنة ، فلأن السلطة السوفياتية كان لديها أولويات أخرى . أما في عام 1980 ، فإن الدولة السوفياتية الكبرى ليس عليها إلاّ أن تخوض حرباً واحدة ، هي حرب الأفغانستان .

وعلاوة على ذلك ، وفي هذا تُعتبر نظرية « النورط » مرفوضة ، فإن ربح الحرب ليس الهدف الأول للاتحاد السوفياتي . صحيح أنَّ من الأفضل والأبسط والأكثر تشجيعاً أن ينضمّ الأفغانيون اليه بدون قتال وأن يستطيع الاتحاد السوفياتي بذلك أن يُبيّن أن المساعدة الأخوية كانت مُنتظرة . إن من المؤكد أن هناك سوء تقدير لرد فعل الأفغانيين ضد الاجتياح . وهنا يكمن الخطأ الحقيقي للحسابات السوفياتية . ولكن بالرغم من هذا الخطأ في الحساب ، فإن المشروع وكشف الحساب كانا مُنسجمين ، وبعيدين عن « الورطة » المُفتَرضه .

إن المشروع السوفياتي ليس ربح الحرب ، وإنما ربح السلام ، السلام على الطريقة المنغولية . إن النموذج بالنسبة لأفغانستان الغد ، إنما هو منغوليا الخارجية ، الدولة المجاورة الأخرى ، ذات الفائدة المُجَرَّبة . إلاّ أن من غير الممكن إضفاء الطابع « المنغولي » على بلاد ما في عدة أشهر أو عدة سنوات . بل يجب لذلك جيل كامل . وخلال الوقت الضروري لتكوين هذا الجيل ، يجب على الاتحاد السوفياتي أن يبقي نفوذه على البلاد . إننا نرى من الآن مراحل هذا المشروع « المنغولي » . فأكثر من ثلاثة ملايين

أفغاني ـ أي ما يُعادل خُمس السكان ـ هربوا من بلادهم ، وأقاموا ببطء كلاجئين في بلاد الاستقبال ، وبالمقام الأول في الباكستان(1) . إن أفغانستان ، المُفَرَّغة من جزء هام من سكانها ، تضم من الآن فصاعداً ثلاث فئات . أولئك الذين يقاتلون وسيقاتلون حتى آخر ما لديهم من قوة ؛ والسكان المدنيون الذين لا يقبلون بالتأكيد بالمُحتل لكنهم أصبحوا في ظل القنابل والرعب وبفعل الزمن ، بلا أمل ؛ وثم الفئة التي تمثل من الآن المستقبل . إن هذه الفئة هي المؤلَّفَة من الموظفين والعسكريين الذين يُؤَمِّنون سير الحياة اليومية والمؤسسات تحت الرقابة المستمرة للسلطات السوفياتية . إن كل موظف أفغاني ، وكل جندي يتمتع هكذا « بدعم أخوي » . إنها الفئة المؤَلَّفة أيضاً من الشباب الأفغان الذين ترسلهم السلطات السوفياتية ، برضاهم أو بالقوة ، للمدارس والجامعات السوفياتية . لقد قيل الكثير عن أن هذا النظام يُنتج بشكل خاص أعداء لدودين للاتحاد السوفياتي . إنه يُنَمِّي ، بدون شك ، مشاعر عداء ظاهرة جداً . لكن التجربة ، في نفس الوقت ، تشهد على أن سَفْيَتَةَ النفوس ونزعة العداء للسوفيات يمكن أن تمتزج . إن الشباب الأفغان الذين سيعودون من الاتحاد السوفياتي لن يكونوا مُشابهين تماماً لأولئك الذين يسعون في باكستان للحفاظ على ثقافتهم ، أي على هويتهم .

لقد تلاحقت عملية اقتلاع جذور الثقافة الأفغانية ، لصالح ثقافة أفغانية سوفياتية جديدة ، أيضاً في مدارس أفغانستان ، حيث يمكن للاتحاد السوفياتي في كل لحظة أن يُعبِّر عن حضوره . وإذا ما استمر الاحتلال فترة جيل فإن أفغانستان ستكون اثنتين : الأولى سوفياتية ، والأخرى محفوظة في باكستان . لقد أصبحت أفغانستان من الآن ، وبطريقة ما ، دولة مُقَسَّمة . ومن أجل إيقاف هذه العملية ، يجب أن تصبح الحرب لا تُطاق بالنسبة للاتحاد السوفياتي . هل الاحتفاظ في أفغانستان بـ 120 الى 150 ألف رجل ، يشكل عبئاً لا يُطاق بالنسبة للقوة السوفياتية ؟ خاصة وأن للحرب فيها طابع خاص . إن الاتحاد السوفياتي لا يبدي أي نية لإلغاء كل مقاومة ، لأن هذا سيؤدي للقيام صراحة بعملية إبادة ، وسيُثير توترات جديدة . إنه يُتابع استراتيجية ذات هدف مزدوج : تأمين مراقبة الحدود وطرق المواصلات والمراكز الحيوية من خلال التواجد في جزء صغير من الأراضي الأفغانية ـ نحو 15% ـ وأن يكون قادراً في كل لحظة على شن عمليات عسكرية في القسم الباقي من الأراضي التي لا يخضع لمراقبته . إن الحرب هي أولاً حرب نفسانية . إنها تُظهر للسكان الخائفين بأن لدى الاتحاد السوفياتي القدرة على الوصول اليهم في كل لحظة ؛ وهذا يكفي بالنسبة لمشروع ذي أجل طويل . إن الاتحاد السوفياتي سيضحي ، بدون شك ، في هذه الحرب بأرواح بشرية . إن أغلبية الخبراء

(1) أنظر : ن هاتش ديبري (N Hatch Duprée) : «The demography of Afghan refugees in Pakistan»- document de travail- p 49

يتّـفقون ، نظراً لعدم وجود كشف حساب دقيق ، على تقدير الخسائر السوفياتية بالأرواح بنحو 50 ألف خلال ست سنوات من الحرب(1) . إن هذا كثير بالتأكيد ؛ لكن السكان السوفيات ليس لديهم الوسائل للتأسف على ذلك بشكل جماعي . إن ظهور قصص في الصحافة لتمجيد الأبطال الذين يموتون دفاعاً عن الوطن(2) ، يشهـد على أن السلطة ، بعد سنوات من التردد ، بدأت تتحمل عبء ثمن الصراع ، أكـثر مما كـانت تفعل في الماضي ، وأنها أخذت تحرك المشاعر الوطنية ، والمعادية للمسلمين ، لدى أولئك الذين يشكلون المصادر الرئيسية للمُجَنّـدين في الجيش ، أي لدى أوروبيي الاتحاد السوفياتي .

بالقياس الى هذا الثمن ، لم يكن مما يدعو كثيراً للمجد أن يكون الاتحاد السوفياتي هدفاً لتحدي رجال المقاومة السيئي التسليح ؛ وإنَّ من المؤسف بالنسبة له أن يَدَعَ رجالاً يقومون بذلك ـ . لقد حقق الاتحاد السوفياتي العديد من المزايا في المغـامرة الأفغـانية ، حتى من وجهة النظر العسكرية البحتـة . فللمرة الأولى منـذ الحرب العـالمية الثـانية ، استطاع الاتحاد السوفياتي أن يجري مناورات **بالأسلحة الحية** ، الأمر الذي كان باستطاعة الامريكيين أن يقوموا به في الفيتنام . لقد استطاع أن يجرب الأسلحة ، كما استطاع أيضاً اكتساب تقنية الحرب في الأراضي الجبلية التي كان يجهلها حتى ذلك الحين . إن المـزايا الملموسة بالنسبة للجيش السوفياتي لا يمكن نكرانها كذلك كان كشف الحساب خَيِّـراً أيضاً على المستوى الاستراتيجي . فقد خرج الاتحاد السوفيـاتي من حدوده ، واستـطاع البدء بحوار مع باكستان بعبارات جديدة ، وبقـوة أعطاه إيـاها من الآن فصـاعداً خط حدود مشترك طويل ، لم تكن باكستان تضمن تماسكه . إن باكستان تعرف ، أكثر أيضاً من زمن التجزئة في عام 1970 ، بأن بقاءها يخضع للارادة الطيبة للاتحاد السوفياتي . إن نظام الأمن الجماعي في آسيا يجد هنا ترجمة ملموسة . إن نفس الأمر ينطبق على إيـران التي « طوَّلَ » الاتحاد السوفياتي معها خطوط جواره . وإذا كانت أفغانستان تُـذَكِّـر دوماً ببولونيا بسبب قدرتها الملحوظة على المقاومة ، فإنها تُذَكِّـر أيضاً ، بـالنسبة للمستقبـل ، بأمثلة أخرى عرف الاتحاد السوفياتي كيف يجني منها الفائدة : ككوبـا أو الفيتنام اللتـان تُمَثِّـلان أدوات تقـدمه في العـالم . ألم يكن من بـاب الأفق البعيـد ، أن يشـير ليـونيـد بريجنيف ، وهو في معرض اقتراحه لمشروع الأمن الجماعي في آسيا ، الى أنَّ إحدى قوى الاتحاد السوفياتي كانت تكمن في امتلاكه لعنصر الزمن ؟

ما الذي دفع ، في النهاية ، الاتحاد السوفياتي للانتقال من سيـاسة التقـدم الحذر والمُتَسَتِّـر الى ضربة القوة الواقعة في كانون الأول 1979 ؟ هل هي البـداية لاستـراتيجية جديدة ، مُدْرَجَة في سلوكات هي بالظاهر أفضل حساباً وأكثر قبولاً ؟

---

(1) قَدَّرَ الجنرال ضياء الحق العدد بين 60 و70 ألف ـ في 25 -10- 1985 ؛ The Washington Post

(2) Krasnaia Zvezda ،5 -9- 1985 .

لقد تراكمت عدة نماذج من التفسيرات مع مَرِّ السنين ، على يد الحكـام وأولئك الذين اتجهوا لدراسة الحالة الأفغانية . التفسير الأول ، أنه إجراء طائش لمكتب سياسي هَرِمْ وضعيف ، دُفِعَ اليه من قبل بعض « الصقور » ، العسكريـين على الأرجـح . إنه التفسير المفضل لأولئك الذين ، منذ بدايات النظام السوفياتي ، يقسمون قيادة هذا البلد الى « طيبين » و« أشرار » ، وهـو تقسيم من المهم معرفـة استعمالـه . إن هذا التفسـير القليل الإرضاء كقاعدة عامة ، هو بشكل خـاص قليل المـلاءمة في الحـالة الأفغـانية . فالاتحاد السوفياتي ، منذ كانون الأول 1979 ، عَرِفَ ثلاث وراثات سياسية ؛ ورفضاً أو نقداً متقدماً « للبريجنيفية » في الكثير من النقاط . ولقد توفرت عدة مناسبات للخلفاء ، الـذين لم يكونـوا قد شـاركوا في العمليـة الأفغانيـة ، لأن ينسحبوا منهـا بعد أن يعـزوا أخطاءها الى بريجنيف أو لمن كان يحيط به .

إن الوراثات عبارة عن لحظات لإعادة التقويم . وإن مما له مغزى أن الجزء الذي رُفِضَ من إرث بريجنيف يتعلق بالادارة الداخلية ، وليس بـالاختيارات الـدولية ؛ وأنَّ الخَطَّ الذي اتُّـبِعَ في أفغانستان لم يُوضع موضع الاتهام .

أما التفسيرات السيـاسية فتقـول بأن **الهـدف الكبير** أولاً هـو الذي دفـع الاتحاد السـوفياتي بـطريقة منهجيـة ـ ولأسباب تتصـل بالتـاريـخ ، وبمصـالحـه الاسـتـراتيجيـة وبالايديولوجيا ـ لتحقيق تقدمات متماسكة تدفع ، في كل مرة ، للوراء حدود نطاق نفوذ العَالَم الغربي . في هذا السياق ، كانت أفغانستان إحدى حلقات نظام الدول التي يُطْلِقُ عليها الغربيون اسم **قوس الأزمة** ، والذي سيكون ، حسب الصيغة السوفياتية ، نظام الأمن الجماعي في آسيا . إن هذا النظام ، مهما كان اسمـه ، يمتد من سـواحل المحيط الهندي الى سواحل المحيط الهادىء ، ويمكن أن يضمن للاتحاد السوفياتي مراقبة الطرق الكبرى للمواصلات البحرية التي يستخدمها العالَم الغربي ، من أجل أن يتزود بالطاقة قبل أي شيء آخر .

وهناك تفسير معاكس يُرَكِّـز على **الوسواس القديم جداً** الذي يدفع دومـاً الاتحاد السوفياتي لتوسيع حدوده من أجل أن يستبعد المشاكل التي يمكن أن تقوم ، ويستشف أنها قد تشكل تهديداً بالنسبة له . إن التفسير الأمني ، في حالة أفغـانستان ، يمتـزج بالقلق الذي أثاره اضطراب النظام السياسي الأفغاني على أطراف الاتحاد السوفيـاتي ، وصعود الاسلام ، المُطَبَّـق أيضاً في الاتحاد السوفياتي . إن اجتياح كانون الأول 1979 ، يُنْظر له إذن كوسيلة لتحطيم الموجة الاسلامية التي تضرب حدود الاتحاد السوفياتي ، في حلقتها الأضعف ، أفغانستان . كما أنه تعبير عن إرادة الاتحاد السوفياتي بـأن يُظْهِـرَ للمسلمين السوفيات بأنه ليس هناك من حل إسلامي بديل للشيوعيـة التي فُرِضَت عليهم ، منـذ أكثر من ستين عاماً .

أما التفسير الأخير فيتجلى في الانتهازية التي قادت الاتحاد السوفياتي للاستفادة من كل الفرص التي توفرت له من أجل كسب المواقع ، ودلك من دون الاهنمام بتكلفة العملية على المدى البعيد .

إن السياسة الخارجية السوفياتية ، إذا نُظِرَ إليها في المدى الطويل ، تُفَسَّر أحياناً بإحدى طرق التفسير هذه ، وأحياناً بكلها مع بعض إن العملية الأفغانبة هي نموذجيه في إمكانية اللجوء لكل التفسيرات في نفس الوقت . فهناك الظروف الي ، ليس فقط ، تحث الاتحاد السوفياتي على العمل ، وإنما تفرض عليه دلك .

إن الولايات المتحدة لم تُجب على أي من الإشارات التي أطلقها موسكو ، لتقول بأنها لن تقبل بأي ضربة قوة . لقد « تورطت » الولايات المتحدة ، زيادة على ذلك ، بعملية الرهائن ، ولهذا اعتبر الاتحاد السوفياتي ، بشكل مُضَاعَف ، أن بإمكانه أن يفعل أي شيء . وكانت الظروف أيضاً توصي بضربة القوة ؛ لأنه لم يسبق للاتحاد السوفياتي أن قَبِلَ بانهيار نظام شيوعي على حدوده . إن مثل هذا الانهيار تحت ضربات الاسلام سيكون مؤسفاً وخطيراً بشكل خاص . إن الاسلام سيظهر حينئذٍ ليس فقط كنظام قيم وإنما كنظام سياسي بديل قادر على الانتصار على الشيوعية المُقَامَة ؛ الأمر الذي لم ينجح فيه بعد أي نظام آخر . إن بلداً يضم ضمن حدوده نحو 50 مليون رجل ، مؤمنين أم لا ، يشكل الاسلام بالنسبة لهم المرجع على مَرِّ العصور ، لا يمكن أن يقبل بمثل هذا التحدي .

لقد دفعت الظروف أيضاً الاتحاد السوفياتي لسلوك جديد . فالانفراج مات مند أمد طويل بالنسبة لموسكو . والنظام الدولي للاتصالات كَفَّ عن العمل . إن الاتحاد السوفياتي ، بالتأكيد ، لم يعتبر مطلقاً أن هذا الأمر نهائي . ولكن ضمن القوسين اللذين وُضِعَا ، ولأنه أيضاً كان يشعر بشدة بأن قوته تسمح له بمواجهة فقدان الثقة ، أظهر الاتحاد السوفياتي لفترة من الزمن مزيداً من اللامبالاة إزاء حكم الآخرين ، بما في دلك العالَم الثالث . ففي عام 1956 ، عندما التزم المسؤولون السوفيات بسياسة التعايش السلمي وسعوا لإقناع العالَم الخارجي بأن الاتحاد السوفياتي تغيّر ، لم يترددوا في إيقاف مشروعهم الساحر الذي استهدف تحطيم هنغاريا التي كان النظام الثوري فيها ، وكما حدث في أفغانستان بعد ربع قرن ، سينهار بفعل موجة ذات أساس شعبي . وإذا كان هناك من هَمّ أمني ، فإنه ليس كما يقول جورج كنان (G. Kennan) لأن أمن الاتحاد السوفياتي كان قيد اللعبة ، وإنما أمن النظام الأفغاني ، وأمن المبدأ .

إن النفوذ المُكْتَسَب ـ والمُدَعَّم بتعريفات أيديولوجية ـ لا يمكن ، بأي حال من الأحوال، أن يوضع ثانية قيد التساؤل حين يقوم على حدود الاتحاد السوفياتي . بهذا المعنى ، هناك بالفعل، في عمق المساعي السوفياتية ، غريزة أمنية . لكن هذه الغريزة

ترتبط بشكل لا انفصام فيه بالمسيرة للأمام ، أي بالغريزة التوسعية . إن منطقة الأمن تُقذف دوماً ـ وبمساعدة الظروف ـ لمسافة أبعد ؛ ولأن الأمر يتعلق بقدفة تتدخل فيها القوة ، فإنها تثير مقاومات ، وبالتالي شعوراً مُدَعَّماً بالأمن في منطقة أكثر اتساعاً . إن أفغانستان الصديقة ، التي بدا أن الاتحاد السوفياتي بلغ فيها ، بفضل عدة عقود من الجهد ، موقعاً مميزاً وحصيناً ، أصبحت فجأة مكاناً لِـلأمن . ومع القرار بوضع حد عسكري لهذا اللاأمن ، انتقلت المشكلة الى التخوم الأفغانية . وليس بالتأكيد من قبيل الصدفة أن تشرع الصحافة السوفياتية ، مع مرور السنين ، بالتذكير بأن الحضور العسكري في أفغانستان ليس فقط من قبيل الواجب المُنْجَز من أجل تقديم المساعدة لنظام مُهَدَّد ، وإنما كواجب من أجل الدفاع عن الوطن(1) .

إن السؤال المطروح بعد ست سنوات على التدخل لا يتعلق بمعرفة أي عامل لعب دوراً أكبر في دفع الاتحاد السوفياتي لاجتياح أفغانستان، وإنما بمعرفةأين تمر بالضبط الحدود السوفياتية ـ الأفغانية اليوم ؟ هل أصبحت أفغانستان الآن منغوليا جديدة ، مُزودة باستقلال شكلي ، ومندمجة ، من حيث الأساس ، بالاتحاد السوفياتي ؟ أم أننا ما زلنا في مرحلة انتقالية من مشروع حُدِّدَ بشكل غير كامل ؟ إن الجواب لا يهم فقط أفغانستان ، إنه يعني أيضاً البلدان المجاورة . فسواء كان الأمر بفعل الاهتمام بتحقيق هدف كبير ـ هو المشروع الثوري الذي يوجد بشكل غامض ـ أم نتيجة لعدوانية فجائية ، فإن الاتحاد السوفياتي ، بدخوله لأفغانستان ، غَيَّرَ شكل المنطقة ، وأعطى تعريفاً جديداً لجغرافيته السياسية . إنها بصفة عامة حركات ذات اتجاه واحد .

1984- 11- 25: Krasnai Zvezda (1)

الفصل السادس

الشيطان الأحمر : الطريق الضيق

كانت إيران دائماً في قلب اللعبة الكبرى ، كما جرى إعدادها في بطرسبورغ ثم في موسكو. لقد ورث البولشفيك فيها جواراً أكرههم دفعة واحدة على التخلي عن مبادئهم - خلق عَالَم جديد تسيطر عليه التضامنات الطبقية - ليطالبوا بلا حياء بمكتسبات أسلافهم . ذاك أن الحدود الطويلة جداً ، التي تفصل بين رجال ليس لديهم ، بالحاصل ، إلاّ الاحتقار للحدود ، كانت تحث على القيام ببعض التسويات . ففي عام 1907 ، إنتقلت الدولتان الكبيرتان في ذلك الحين ، اللتان كانتا تتنازعان كل المنطقة ، من المنافسة الى الوفاق. وقامتا بذلك ، قبل كل شيء ، على حساب إيران التي تقاسمتاها بهدوء إلى دوائر نفوذ (الشمال والوسط لروسيا ، والجنوب لانجلترة ، ومنطقة متوسطة مُحَيَّدة) . وليس هناك ما يُدهش إذا رأى البولشفيك ، بعد وصولهم للسلطة ، في إيران مكاناً طبيعياً لتوسع الثورة ، وإذا أسرعوا ، بعد فشل الثورة في هذه البلاد ، للتوصل من خلال معاهدة 26 شباط 1921 ، لإقامة علاقات دولية عادية مع إيران ، من دون أن يتخلّوا ، مع ذلك ، عن كل مكتسبات الماضي(1) .

صحيح أنهم تخلوا عن الأطماع الامبراطورية وعن المعاهدات ، السرية أو العلنية ، المعقودة من قبل القياصرة . لكنهم لم يُعيدوا إلاّ جزءاً من الأراضي المُتنازع عليها ، وخاصة أن مادتين مُبهمَتين جداً من المعاهدة - المادتان الخامسة والسادسة ، كانتا تحفظان لهم إمكانية ممارسة ضغط ما على السياسة الخارجية لجارتهم . تلك هي خلفية هذه السياسة التي تَغَيَّر كل صانعيها الكبار ، باستثناء موسكو وطهران .

إن المرء لا يختار جيرانه

إن هذه العبارة المَنْسُوبة الى شاه إيران الأخير تستحق ، سواء كانت صحيحة أم

(1) حول الخلاف الروسي الايراني . أنظر ف كاظم زادة (F. Kazmzadeh) : «Russia and the Middle East» وي ا. ليديرر (I Lederer) : Russian foreign Policy essays in an historical perspective, «Yale un Press. p 508- 510.

لا » أن تحفظها الأجيال القادمة : فلو كان له أن يختار ، فإنه ، كما قال ، لم يكن ليختار مطلقاً الإقامة الى جانب روسيا . ولو كان باستطاعة دولة ما أن تغيّر العديد من العناصر التي تساهم في تعريفها ، فإن هناك عنصراً ثابتاً لا يمكنها تغييره ، هو مكانها على سطح الكرة الأرضية ، والجيران الذين زوَّدها بهم القدر . لقد فَهِمَ الاتحاد السوفياتي ، الدولة القارية ، القوية ، المواجهة لإيران التي لا يمكنها أن تحلم بمساواتها ، فَهِمَ منذ أمد بعيد ما يتضمنه تفكير الشاه ، وأقام علاقاته الحديثة مع إيران على هذه المعاينة . لكن كل شيء تغير هنا بشكل جذري خلال النصف الثاني من هذا القرن . فبريطانيا اختفت ، والدولة الكبرى التي حَلَّت مَحلَّها كانت في وضع مختلف جداً . فالولايات المتحدة لا تنتمي ، مثل انجلترة ومن حلال الهند ، للمنطقة . لقد أقامت الولايات المتحدة فيها أحلافاً وقواعد من أجل تثبيت وجودها ، لكن كل هذا كان يستند لعقود وقتية يمكن لشركائها ، في أي لحظة ، أن يضعوها موضع التساؤ ل .

فللمرة الأولى منذ أن أصبحت المنطقة ، مع بداية القرن التاسع عشر ، موضوعاً للمراهنة بين الدول الكبرى ، وجد الاتحاد السوفياتي وإيران نفسهما وجهاً لوجه . ومعهما من كلا الجانبين خلفية فكربة . فكيف تُجنى الفائدة من هذا الأمر من أجل « تحسين البيئة الدولية » ، الذي يُشَكِّل دائماً الهدف لدولة كبرى جداً ؟ وكيف يمكن الاستمرار على قيد الحياة ، الذي يُشَكِّل دائماً مشكلة بالنسبة لدولة ضعيفة أو متوسطة في مثل هذا الوضع ؟ بعد فترة من التَعَلُّم السياسي البارع تقريباً بالنسبة للشاه ، ومن الاهتمامات البديلة بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فرض نمط من التعايش نفسه وكان ، خلال أكثر من خمس عشرة سنة ـ 1962 / 1978 ـ مُرضياً بالنسبة للطرفين إنَّ المبادرة فيها اعتُبر ، في تاريخ العلاقات السوفياتية ـ الإيرانية ، تغيُّراً كبيراً ، لأنها انتقلت من العداء الصريح الى تعاون متنام ، كانت مدينة لخيال وحكمة القادة السوفيات أقل مما هي مدينة لوضع مُتحوِّل عَرِفَ الشّاه كيف يُحَلِّلُه ، وموسكو كيف تستفيد منه .

لقد لاحظت إيران ، العضو في حلف بغداد في الخمسينات ، والمنحازة كلياً للولايات المتحدة ، لاحظت في نهاية العقد أن هذا الاختيار الأحادي الجانب خطير جداً . فالحوار بين الشرق والغرب الذي بدأ ، أخذ يتقدم على حساب حلفاء المعسكرين(1) . لقد انتزعت الثورة العراقية لعام 1958 كل معنى لحلف بغداد ، وأعطت للاتحاد السوفياتي نقطة ارتكاز سمحت له بوضع إيران بين فكي كماشة . كما أقام الاتحاد السوفياتي أيضاً في أفغانستان . وعندما يتحول الجوار الى حصار ، يصبح الوقت وقت إعادة نظر في السياسة المُتَّبَعة . لقد ساهم الاتحاد السوفياتي في إعادة النظر هذه من خلال موقف منفتح بشكل استثنائي تجاه طهران . ففي الوقت الذي بَشَّرَت فيه بفضائل

(1) ر . راماراني (R. Ramazani) · «Iran's foreign policy 1941- 1973, Charlottesville, 1975- p· 308

عدم الانحياز ، اعترضت موسكو بالكاد على بقاء إيران في حلف المعاهدة المركزية (C.E.N.T.O.) ، وعلى صلاتها الوثيقة بالولايات المتحدة ، وإعطائها لهذه الدولة مواقع للمراقبة الاستراتيجية في شمال إيران ، وحتى على التطلعات الايرانية لكي تصبح الدولة الكبرى في الخليج من أجل أن تحل فيه محل بريطانيا عندما تغادره . لقد استبعد الاتحاد السوفياتي من حساباته كل المعطيات القائلة بأن إيران حليفة للولايات المتحدة ؛ وأنها دركي الخليج ، ودولة قليلة المحاباة للشيوعية ؛ وسعى لدفع إيران في سياسة علاقات وثيقة باستمرار ، توازنها الصلات المعقودة مع العالَم الغربي هكذا قام تعاون استثنائي تغلبت فيه تدريجياً ضرورة عيش حوار هادىء على الخلفيات الفكرية .

لقد أخذت هذه السياسة شكلها في عام 1962 عندما التزمت إيران بعدم قبول إقامة قواعد ومحطات إطلاق صواريخ تابعة لدولة أجنبية فوق أراضيها . وكان هذا الالتزام ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، جواباً على أمنية وعلى ضغوط تَمَّ التعبير عنها عدة مرات . إن المقابل لهذه الخطوة نحو عدم الانحياز كان الدعم الذي قدمته موسكو للثورة البيضاء التي قرر الشاه القيام بها(1) . ومع ذلك ، فإن مشروع الاصلاحات الطموح جداً الذي أطلقه الشاه في 1963 كان له هدف ليس من المفروض لدولة ثورية أن تُشَجِّعه . لقد أراد الشاه ، عبر هذه الاصلاحات أن يُجنِّب إيران الثورة ، وأن يحقق ، « من فوق » ، وعلى يد الملكية ، عملية تحويل إجتماعي واقتصادي تَدَّعي الماركسية أنها صانعتها المُميزة . وحين قيامه بهذا العمل ، رفض الشاه أن يُشْرِكَ بمشروعه كل القوى اليسارية ، وعلى رأسها الحزب الشيوعي ـ حزب توده ـ الذي حُكِمَ عليه أن يُمارس نشاطه بسرية ، وأن يتفرج على ثورة تحرمه من دوره التاريخي ، وتنتزع منه ، نظراً لدعمها من قِبَلِ الاتحاد السوفياتي ، كل نفوذ في أوساط المتقفين الايرانيين . ومن جهة أخرى لم يجعل الشاه سراً من عزمه على حصر العلاقات السوفياتية ـ الايرانية في ميدان الاقتصاد والمساعدة التقنية ، وعلى إغلاق كل الطرق أمام التأثير السياسي للاتحاد السوفياتي ، حتى ولو في أفق بعيد جداً . إن هذا يُفَسِّر لماذا بقي مستوى التبادل مع طهران منخفضاً بشكل استثنائي في فترة كان الاتحاد السوفياتي يضاعف فيها من المبادلات الثقافية مع بلدان العالم الثالث ، ويبني جامعة لومومبا في موسكو ليُكَوِّنَ فيها أطر المستقبل ، ويفتح لطلاب البلدان الافريقية والآسيوية جامعاته ضمن شروط مواتية جداً . إنَّ أي طالب إيراني لن يُؤذن له بالالتحاق بجامعة لومومبا ، والسياحة بين البلدين بقيت غير موجودة تقريباً ، والمراكز الثقافية وجمعيات الصداقة المتبادلة ، والنشيطة الى هذا الحد أو ذاك في الدول الأخرى ، كان محكوماً عليها في إيران أن تبقى واجهات بلا مضمون حقيقي .

(1) أنظر رسالة الدكتوراه التي أعدَّها س. بهلوان (C. Pahlavan) حول « الثورة البيضاء في إيران » . (La Révolution blanche de l'Iran) باريس ـ معهد الدراسات السياسية

إن يقظة الشاه ، المُرَكَّزة على التأثير الذي يمكن للاتحاد السوفياتي أن يمارسه ، لن تكفي لإحباط تشعبات النظام السوفياتي . فنظراً لعدم استطاعتهم الذهاب الى الاتحاد السوفياتي ، وجد الطلاب الايرانيون في جمهورية ألمانيا الديمقراطية الطرق التي تقودهم للأفكار المُحَرَّمة في بلادهم . كما أن برلين الغربية ، المركز الآخر لتجمع الطلاب اليساريين ، كانت بالفعل نقطة انطلاق لحزب توده . لكن الشاه ، الذي يلاحقه وسواس الخطر السوفياتي ، كان عاجزاً عن قطع الصلات التي وُجِدَت دوماً بين أفراد النخبة الايرانية والثقافة الألمانية ، كما كان يَجهل مدى اتساع الاتجاهات اليسارية المتطرفة في الأوساط الفكرية في جمهورية ألمانيا الاتحادية . لهذا كان بإمكان الاتحاد السوفياتي أن يُغمض عينيه عن الحواجز التي كان يضعها الشاه من أجل حماية عقول مواطنيه من التلوث بالأفكار الماركسية . وكان يضاعف من الالتزامات التي تضمن حضوره في إيران . ففي 27 تموز 1963 ، ألزم أول اتفاق اقتصادي الاتحاد السوفياتي بأن يأخذ على عاتقه عبء عدة مشاريع . بناء سد ، ومحطتين لتوليد الطاقة الكهربائية ، ومشروع ري . وسمحت الشروط المتفاوض عليها حينذاك(1) لموسكو بتوسيع تعاونها مع إيران بشكل كبير . أما إتفاقات 1965 و1966 فأسنَدت له مهمة بناء معمل الحديد والصلب في أصفهان ، ومَدِّ خط الانابيب الرئيسي الذي يؤمن نقل الغاز الايراني . وكانت الاعتمادات التي قَدّمها الاتحاد السوفياتي ، بمعدل الفائدة المعتاد لزبائنه من بلدان العالم الثالث ، والبالغ 2,5% ، قابلة للسداد من الغاز الطبيعي بعد أن يسمح إنجاز بناء الخط بتوريده للاتحاد السوفياتي .

وليس هناك ما يُدهش إذا ما قام الاتحاد السوفياتي ، في عام 1967 ، بالحلول محل الولايات المتحدة عندما وصلت الاتفاقيات الاقتصادية معها إلى نهايتها (ويجدر التذكير هنا بأن الولايات المتحدة كانت قد رفضت تمويل معمل أصفهان) . وقد وَسَّعَ الاتفاق المُوَقَّع معه ، في ذلك العام ، بشكل مُعتبر ، قائمة المنتجات المُتَبادلة ، ومِقدار التعاون : لقد صَدَّرَتْ إيران للاتحاد السوفياتي نفطها أيضاً ، وللمرة الأولى أُدرج اسمها في قائمة الدول الطالبة للتجهيزات العسكرية . وغَطّى اتفاق 1968 حاجات الخطة الايرانية ، وأُنشأ لجنة مختلطة دائمة . وفي 1972 ، عقد اتفاق تعاون وتبادل لمدة خمس عشرة سنة(2) . وأخيراً ، فإن هناك تاريخاً يستحق أن يُذكر ، في هذه السلسلة من النصوص التي سيكون من العبث تعدادها بالتفصيل ، وهو : 30 تشرين الثاني 1975 . ففي هذا اليوم تفاوضت موسكو وطهران لتوقيع إتفاق لمدة عشرين سنة ، ينص على

---

(1) أورلوف (E A arlov) «Vnechnaia politika irana posle vtoroi mirovoi voiny»- Moscou- 1975

أنظر حول المفاوضات · البرافدا 16 -9 -1962

(2) البرافدا : 13 -10 -1972 .

إيصال الغاز الطبيعي الى جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا عبر الأراضي السوفياتية ، بفضل خط الأنابيب ، الذي يُعتبر نتاجاً للتعاون السوفياتي ـ الايراني .

وعشية الثورة ، كانت إيران تقيم مع الاتحاد السوفياتي تيارات للتادل تُمثِّل نحو مليار دولار ، أي أربعة أضعاف ما كان عليه الحال في بداية العقد . فقد أصبحت أول زبون للاتحاد السوفياتي في العالم الثالث بالنسبة للتوريدات من الآلات والتجهيزات ، وكانت بصدد التفاوض معه من أجل التوقيع على إتفاق لبناء خط أنابيب ثاني ، ومرفأ على سواحل بحر قزوين ، ومحطتين جديدتين لتوليد الطاقة الكهربائية ، ومُرَكَّب لتحويل الألمنيوم ، ولتطوير شبكة مواصلاتها الطرقية والحديدية ، وعدة مشاريع ملحقة أخرى . وإذا أضفنا لهذا النشاط السوفياتي ، علاقات إيران مع بلدان الكوميكون لاستخلصنا من ذلك صورة متناقصة يقوم فيها تعاون اقتصادي ـ وعسكري ـ في ذروة التوسع على أساس سياسي أكثر تنافراً .

وقد عصفت ثلاث أزمات بهذا الغزل المُراقَب بعناية . الأولى ، الكامنة دوماً في العلاقات السوفياتية ـ الايرانية ، ترتبط بمعاهدة 1921 ، التي أثارت دائماً في طهران القلق . ففي 1962 ، عندما بدأ الانفراج بين العاصمتين سعى الشاه لإقناع موسكو بالموافقة على إعادة النظر بالمعاهدة ، بحيث تُستبعد منها أو تُعَطَّل المادتان 5 و6 ، لأن ذلك كان ضرورياً ، برأيه ، لإعادة الثقة بين البلدين . إلَّا أن الاتحاد السوفياتي بقي معانداً في كل مرة أثيرت فيها المسألة ، ومشيراً إلى أن الأمر يتعلق ببنود دفاعية بصفة بحتة ، وذلك على الرغم من أن ثمن إعادة النظر هذه سيكون إنزلاقاً إيرانياً محتملاً خارج الفلك الغربي .
أما الموضوع الثاني للنزاع الذي زادت السنين من خطورته ، فكان الدعم السوفياتي للعراق الذي تَحَوَّل الى تحالف صيغَ في معاهدة 9 نيسان 1972 . لقد كان العراق وإيران على صراع دائم من أجل التفوق في الخليج ؛ لكن خصومتهما إزدادت حدة في تلك الفترة بسبب الأكراد ، الأقلية المُعتبرة في العراق التي كان الشاه يدعم حركتها الانفصالية ، والتي كان النظام العراقي يسعى جاهداً لتحطيمها . لقد وجد الاتحاد السوفياتي نفسه مُقَسَّماً بين الدولتين الخليجيتين الكبيرتين خاصة وأن الأكراد كانوا منذ أمد طويل زبائنه (فقد أمضى زعيمهم البارزاني سنوات عديدة في الاتحاد السوفياتي) وأن الخيار بالنسبة لموسكو سيكون إما ترك العراقيين يستخدمون الأسلحة السوفياتية من أجل تحطيم الأكراد ، الأمر الذي سيزيد من سخط إيران عليه ، وإما كبح عداء العراقيين الحار للأكراد ، الأمر الذي سيضعه ، كحليف غير مضمون ، الى جانب الايرانيين والاسرائيليين والأمريكيين . إنه حَدٌّ قاسٍ سيحاول فيه الاتحاد السوفياتي جاهداً أن يطمئن الفريقين ، لكنه سيثير قلق إيران . فمن التعاون الاقتصادي مع موسكو تعتزم طهران أن تأخذ أيضاً الضمانة بأن الاتحاد السوفياتي لن يزيد من تسليحه لخصمها العراقي .

ومن قمة لأخرى ـ تشرين الأول 1972 ، آذار 1973 ، آب 1973 ، تشرين الثاني 1974 (1) ـ حيث كان الشاه يتجه لزيارة موسكو ، أو يستقبل في طهران رئيس الحكومة السوفياتية ، أخذت مطالب الجانبين تتوضح . فالشاه يعتزم أن يشكل التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي ضمانة لدعم سياسي لإدعاءاته في النفوذ الاقليمي ، الأمر الذي يتضمن دائماً أن يخفف الاتحاد السوفياتي من علاقاته ببغداد . والاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، يجد أن تطلعات الشاه للقوة العسكرية مُبالغ فيها ، وأنه ليس هناك من شيء في وضعية إيران يبرر إرادتها بأن تصبح دولة مسلحة فوق حاجتها . وقد اتهم الولايات المتحدة ـ وليس الشاه الذي كان يسايره ـ باستخدام هذا الطموح من أجل أن يجعله يلعب دور المرتزق لفائدتها (وذلك بمحاربته لثوار ظفار الموالين للسوفيات بشكل خاص) .

وهل بإمكان الاتحاد السوفياتي ، دفعة واحدة ، أن يثبط من عزيمة الآمال التي يضعها العراق في معاهدة عام 1972 ، في الوقت الذي يمثل فيه البعث النظام الوحيد ذي النزعة اليسارية في المنطقة ؟ لقد كانت المشاكل تُعَتِّم السماء السوفياتية الإيرانية في أواسط السبعينات ، من دون أن تؤدي ، مع ذلك ، لكبح نمو العلاقات الاقتصادية . والواقع ، أن الأزمة الوحيدة العلنية ، والحادة ، بين موسكو وطهران ، ستندلع بسبب مشكلة اقتصادية ، هي مشكلة سعر الغاز المنقول بواسطة خط أنابيب إيجات (Igat) . فعندما بدأ خط الأنابيب بالعمل ، اعتبر الاتحاد السوفياتي أنه قام بعملية تجارية ممتازة . فالغاز الطبيعي الذي يأتيه كتسديد لقروضه سيُغَذِّي جمهورياته الحدودية ؛ وسيبيع منه ثانية لحسابه الخاص لأوروبا الغربية بالعملة الصعبة الضرورية لشراء التكنولوجيا المتقدمة . كما سيستطيع أيضاً إعطاء الغاز بأسعار منخفضة لحلفائه في شرق أوروبا . هكذا أصبحت إيران ـ مع أفغانستان ـ المصدر الأول لتموين الاتحاد السوفياتي بالغاز الطبيعي . وتفاوض البلدان أيضاً من أجل التوقيع على إتفاق لمضاعفة طاقة خط الأنابيب . لكن المشاجرة اندلعت في صيف 1973 ، عندما لاحظت الحكومة الإيرانية بأن سعر الغاز المُوَرَّد للاتحاد السوفياتي والمُحَدَّد باتفاق ، والذي لا يتبع ، لحد كبير ، سعر السوق العالمي هو أرخص بأربع مرات من السعر الذي يبيع به الاتحاد السوفياتي لزبائنه . لقد كان الفرق كبيراً بحيث وافقت موسكو على رفع السعر بنسبة 35% ، الأمر الذي ما زال بعيداً جداً عن الـ 400% الذي تُطَبِّقه .

وخلال أكثر من عام تشاجر البَلَدان حول المبدأ أكثر مما فعلا حول الأسعار ، واتهمت إيران موسكو بتحقيق أرباح كبيرة على حسابها (وسكبت الصين الزيت على النار بقولها أن الاتحاد السوفياتي يقوم باستغلال شركائه أكثر من الدول الرأسماليه) . بينما

(1) الرافدا : 21-10-1972 ـ و18-3-1973 ـ و21-11-74 وازفستيا . 12-8-1973 .

أجابت موسكو بأنْ لا شيء أسهل من تصعيد عام يُعاد النظر فيه بأسعار التجهيزات المُوَرَّدة لايران ، وقد يؤدي لتدمير كل مشروع التعاون المشترك . وفي النهاية كان الاتحاد السوفياتي هو الذي تنازل ، مُبَيِّناً بذلك(1) الأهمية التي يُعَلِّقها على العلاقات مع طهران . إن البرودة التي تَلقّى بها الشاه في 1969 مشروع بريجنيف الخاص بالأمن الجماعي في آسيا ، والحرارة التي استقبل بها في نيسان 1978 هوا كوفنغ في طهران ، وقلقهما المشترك ـ الذي عَبَّرا عنه بشدة ـ من التطور الموالي للسوفيات في أفغانستان (كانت ثورة نيسان هي الأساس الذي قامت عليه زيارة هواكو فنغ) ، إن كل هذا بَيَّن لموسكو أن الشاه ، الشريك الاقتصادي ذا الارادة الحسنة ، كان يعرف كيف يكون متشدداً في هذا الميدان ، ورجلاً شرساً على الصعيد السياسي ،وحريصاً على موازنة تَقَرُّبه من الاتحاد السوفياتي بدعائم أخرى .

إن كل هذا لم يُقلِّل من الدعم السياسي الذي قَدَّمَه الاتحاد السوفياتي للنظام الامبراطوري حتى النهاية . وإذا ما نظرنا بانتباه لتحليل الثورة البيضاء في الاتحاد السوفياتي ، وللتعليقات حول الهيجان الذي كان ينمو في البلاد خلال العقد ، لكنا مجبرين على ملاحظة تفاؤ ل موسكو المدهش بالنسبة لنجاح تجربة الاصلاحات . لقد وَصَفَ المُعَلِّقون السوفيات جهد الشاه « بالسياسة التقدمية » ، و« بالتحديث »(2) ورأوا أن إيران ستلتحق ، قبل نهاية القرن ، بمجموعة الدول الوسطى المتطورة ، مثل البلدان الرئيسية في أوروبا الغربية(3) . وقد عزا المُحَلِّلون أسباب النقاط الضعيفة في المشروع الى الولايات المتحدة . فبتشجيعها لإيران على القيام بجهد مُفْرِط في ميدان النمو العسكري ، إتُّهِمَت الولايات المتحدة بحرمان الاصلاحات من الوسائل المالية التي لا بد منها لنجاحها ، وأطالت بذلك الى أقصى حد المدد اللازمة لإنجاز التحولات في البلاد(4) . وبالمقابل اعتبر المؤلفون السوفيات الذين انكبُّوا على دراسة مستقبل إيران ، أنَّ التعاون السوفياتي ـ الايراني ، المُوَجَّه كلياً نحو تنمية الاقتصاد المدني ، هو الضمانة الأفضل لأنْ تحمل الثورة البيضاء الثمار المَرْجُوَّة(5) . وهكذا اعتبر الاتحاد السوفياتي نفسه

(1) حول نزاع الغاز ـ أنظر : جـ. ب هانيغان (J B. Hannigan) وس هـ ماكميلان (C H McMillan) «The Soviet- Iranian gas agreement, nexus of energy politics, East West relations and Middle East politics»- Soviet Union, Vol 9- N° 2- 1982- pp 131- 153

(2) م س ايفانوف (M.S Ivanov) «Reformy v sovremennom irane i izmeneniia v sotsialn'oi strukture»- Vestnik Moskovskogo Universiteta- Vostokovedenie, I, 1972- p. 28.

(3) Meimo -6 -1976 ـ ص، 121 -131 .

وب . مزنتسيف (P. Mezentsev) ، «Petrodollars and politics»- New Times- 5- 1978- p: 12- 14

(4) مزنتسيف ـ المرجع السابق .

(5) Meimo ـ 6 -1976 ص ، 130 .

كضامن ومسؤول بصفة مشتركة عن الجهد التحديثي الذي ، إذا ما نجح ، سيُدِين الشكل الذي ترتديه المساعدة السوفياتية في كل مكان آخر : شكل التعاون المُرَكَّز على التنمية العسكرية على حساب كل تقدم اقتصادي بحت .

إلّا أنَّ أكثر ما يُدهش إنما هو السكوت الحاصل حول النظام السياسي الإيراني وصعوباته . فخلال الفترة التي كان الاتحاد السوفياتي فيها يتحالف بنشاط مع النظام الامبراطوري ـ وكانت الصين تقوم بنفس الأمر منذ بداية السبعينات ـ كانت المعارضة تنمو خارج إيران حيث يتعلّم الآلاف من الطلاب على تقنيات النضال السري(1) ، كما كان الاستياء في داخل إيران نفسها يَمُرُّ عبر المعارضة الدينية . لقد كان من نتائج الايديولوجية الملكية البحتة التي طَوَّرَها محمد رضا والتي كانت احتفالات برسبيوليس (Persépolis) رمزاً بارزاً لها ، أن تناقص دور الاسلام في التاريخ الايراني . لكن معارضة أفراد النخبة الايرانية ، التي اضطرت لفترة من الزمن أن تصمت نتيجة للسياسة القمعية للشاه ، استيقظت اعتباراً من 1975 ، عندما سمح السلام العائد بين العراق وإيران ، للحجاج الايرانيين بالتوجه للأماكن المقدسة في العراق ، وبأن يجلبوا من هناك رسائل وأشرطة تسجيل الخميني المنفي . إن شكلاً جديداً من الثورات ، هو **الثورة بواسطة أشرطة التسجيل** ، بدأ بالظهور

إن المدهش في هذه الفترة أن الاتحاد السوفياتي الذي يولي اهتماماً كبيراً بعلاقاته مع إيران ، والذي يتابع مُحَلِّلُوه عن قرب تجربة التنمية ، ويحافظ على وجود بعض تقنيِّيه في البلاد ، لم يفهم ولم يستشف التطور الداخلي وتصاعد الاستياء . وبدل أن تُدْرِج الصحافة السوفياتية هذا الاستياء في تحليلاتها أو في تقارير الأحداث المتسارعة قبل عام 1978 ، التزمت الصمت ؛ وحتى في كانون الثاني 1978 ، عندما بدأت حركة التمرد في قُمّ ، مدينة الخميني(2) .

إن عدم اهتمام الاتحاد السوفياتي بمصير الشيوعيين ، المستبعدين من سيرورة التحديث ، ليس فيه شيء من الغرابة . فمنذ عام 1956 اتجهت كل سياسته في العالَم الثالث ، المُوَجَّهة نحو تنمية العلاقات بين الدول ، لجعل الشيوعيين ، الضعفاء بالحاصل في كل مكان تقريباً ، يدفعون ثمن التقارب مع الحكومات لكن الاتحاد السوفياتي ، الذي لديه في إيران تجربة طويلة ، ويحتفظ منها بذكرى الأحداث الثورية لعام 1953 ـ حيث كان آية الله آخر ، هو آية الله كاشاني ، يلعب دوراً نشيطاً الى أقصى حد ضد بريطانيا ، ويطالب منذ ذلك الحين بالعودة للتقاليد الاسلامية الصافية ،

---

(1) ن . كدّي (N Keddie) · «Roots of revolution- an interpretive history of modern Iran»- Yale Un Press- 1981- p· 242

(2) المرجع السابق ـ ص 243

وبقومية مغروسة في الاسلام ـ كان يجهل أيضاً بتصميم أن للاستياء ناطقين باسمه من رجال الدين القادرين على صهر معارضة متماسكة ضد النظام . إن من الصعب بشكل خاص تبرير هذا الجهل ، ولا سيما أن الاتحاد السوفياتي أدرج دائماً الاسلام في حسابات سياسته الخارجية ، وأنه قاد في تلك الفترة سياسة إسلامية نشيطة ، ولاحظ أخيراً لدى مواطنيه المسلمين اتجاهاً لدمج السياسة بالدين بشكل بدأ يقلقه .

وبالرغم من هذا لم تُشِر الصحافة السوفياتية إلاَّ بالكاد لأحداث قُمّ ، واكتفت باعادة نشر برقيات الوكالات الأجنبية . ويبدو أن الأمر الأساسي في موسكو كان تجنّب كل اتهام بالتدخل أو بالمسؤولية في الهيجان المتنامي . والتعليقات الوحيدة ، التي كان بالإمكان إيجادها قبل صيف 1978 ، على سلوك رجال الدين الايرانيين ، أو على حالة الخميني ، كانت مؤيدة للشاه وليس لخصومه . فقد أشار بعض المُحَلِّلين السوفيات الى أن فئة رجال الدين الايرانيين متعلقة بقيم الماضي ، معتادة على معارضة كل إصلاح ، مرتبطة بالمُلاَّك الذين أضعفتهمْ الثورة البيضاء ومُستبسلة ، بالنتيجة ، في منع تحديث إيران(1) . أما فيما يتعلق بآية الله الخميني ، فإن الخطأ الوحيد الذي ارتكبه الشاه ، إنما هو أنه ، بنفيه له ، وبقتله لابنه ، حَوَّلَه الى شهيد(2) .

ولم يتغير اتجاه الموقف السوفياتي فجأة إلاَّ في خريف 1978 ـ حين عَمّت الانتفاضات الحقيقية أغلبية المدن الكبرى الايرانية ، وأدى ذلك لإعلان الأحكام العرفيه . فعبر تحليلات الصحافة دوماً ، بدأ المتخصصون السوفيات في الشؤون الايرانية يتناقشون في الأزمة التي أخذت أبعاد أزمة نظام ، ويتساءلون حول دور رجال الدين . وإذا لم يكن هناك بعد من ذكر للخميني الذي لم تُشِر الصحافة السوفياتية عملياً له مطلقاً ، فإن الاتحاد السوفياتي ألح على حزب توده لإقامة صلات مع رجال الدين . وفرض على هذا الحزب ، الذي ضُحِّيَ به دائماً ، أن يقوم بتغيير جذري في خطه بالنسبة لهذه النقطة .

ففي حين أن حزب توده ، وفاءً منه في هذا للتفسير السوفياتي للدور الرجعي لرجال الدين الايرانيين ، كان يعلن أن حكومةً ملتزمةً بالإسلام ستكون معاكسة لأمنيات الجماهير التي تُعتبر القوى الحقيقية للمعارضة الصاعدة في إيران(3) ، تخلّت قيادة الحزب في الوقت الملائم ، في كانون الثاني 1979 ، عن هذا الموقف السلبي إزاء الاسلام ، ورفعت شعاراً مريحاً يقول : إنَّ المهم هو أنْ يكون الاسلام معادياً للامبريالية هنا

(1) «Nauka i religiia» ـ 12 -1977 ـ ص 82 -84

(2) دوروشنكو E A Dorochenko. -«Chiitskoe Duhovenstvo v sovremennom Irane»- Moscou- 1975- p. 117

(3) كذّي · المرجع السابق ذكره ـ ص · 236 -237 .

بالفعل يتحدد ، في فترة أولى ، موقع الجزء الأساسي من رد الفعل السوفياتي أمام الثورة التي اندلعت . لقد رأى الاتحاد السوفياتي فيها فرصة لإضعاف الروابط الايرانية ـ الامريكية . إن أول رد فعل واضح على الأحداث يتجلى في مداخلة ليونيد بريجنيف نفسه . ففي جواب على سؤال في مقابلة مُفْتَرضة ، يعرض روايته للأزمة الايرانية . إن نزعة التدخل الامريكية هي سبب الأزمة ، والاتحاد السوفياتي ، جار إيران ، المُحْتَرِم لاستقلالها ، لن يسمح بأي تدخل أجنبي(1) .

إن كل عناصر رد الفعل تكمن هنا . فالشاه لم يكن موضوع البحث ، الأمر الذي يُدَلِّل على حيرة المسؤولين السوفيات الذين ما زالوا قليلي اليقين من أن النظام سينهار . إن الاتحاد السوفياتي ، بادعائه بأن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية ، يُظهر إرادته باستخدام الأزمة ـ سواء كانت خامدة أو مستمرة ـ من أجل إحداث تعارض بين إيران والولايات المتحدة ، والتشكيك بالنشاطات الامريكية ، وتوجيه الانطلاقة الشعبية بشكل خاص ضد الامريكيين المفترض أنهم مستعدون للتدخل من أجل فرض مفهومهم للنظام . وأخيراً ، فإن الاتحاد السوفياتي ، بطرح نفسه كمراقب محايد ، ولكن أيضاً كدولة مستعدة للوقوف في وجه كل تدخل أجنبي ، يعتزم أن يكون مستعداً لتلقي العرفان بالجميل ممن سيجد نفسه في السلطة في نهاية الأزمة . في الأسابيع التي تلت حديث بريجنيف ـ وهي الأسابيع الأخيرة من عهد الشاه ـ اكتفى الاتحاد السوفياتي بالتركيز على حجة التدخل الأجنبي الوشيك ـ الذي سيأتي من واشنطن أو من الدول التابعة لها كإسرائيل أو مصر . وتجاهل التحالف الذي كان ينعقد بين الخميني والجبهة الوطنية ، وتعيين حكومة جديدة برئاسة شابور بختيار ، في 24 كانون الأول 1978 ، وكذلك مغادرة الشاه للمنفى في 16 كانون الثاني . ولم تكتشف **البرافدا** ، التي كانت تقيس المعلومات لقرائها ، إلاّ بعد ثمانية أيام من التفكير بأن إيران تحررت أخيراً من الطغيان الذي كان يَضْطَهِدها ، وأن ما جرى مؤخراً في طهران هو ببساطة ، وبعبارات ماركسية ـ لينينية ، ثورة تحرر وطني ، أي حدث يجب على كل دول التقدم أن تدعمه .

لقد استمرت هذه المرحلة من العلاقات السوفياتية ـ الايرانية التي تَجَلّت فيها الارادة السوفياتية بقبول النظام السياسي الايراني بدون نقاش ، وبدون أي نقد من شأنه كبح المبادلات ، استمرت طويلاً جداً ، لأنها انتهت بعد ذهاب الشاه وقبل عودة الخميني بقليل . كيف أمكن للاتحاد السوفياتي أن يتجاهل طويلاً أحداث إيران ؟ إنها ليست بدون شك الثورة الأولى التي يكتشفها متأخراً ، والتي يتورط فيها بنفس المقدار من الحدة التي لم يكن قد دعمها فيها بشيء . لكن إيران ليست كوبا الواقعة في قارة أخرى وذات

(1) البرافدا : 19-11-1978

التطورات غير المتوقّعة . لقد احتل الاتحاد السوفياتي شمال إيران أثناء الحرب العالمية الثانية ، وما زالت له فيه صلات وثيقة مع حركات الأقليات الأزرية والكردية . كما أن حزب توده ، بالرغم من ضعفه وانقساماته ، ما رال يدور في فلكه ولم يكن أبداً غير واعٍ بحالة البلاد . . . هل يجب الاعتقاد بوجود خطأ ضخم في التقدير ؟ أم بلعبة سياسيةً أكثر براعة ، تُجامل الشاه طالما هو في السلطة ، لكنها تغذي ، في نفس الوقت ، اللعبة الثورية عبر قوى يسارية مختلفة ؟ إن هاتين الفرضيتين المتعاكستين تتضمنان ، بلا شك ، جزءاً من الحقيقة .

لقد تحرك الاتحاد السوفياتي دائماً في إيران ـ باستثناء الفترتين « الثوريتين » في 1919 و1946 ـ بأقصى التعقل ، حرصاً منه على عدم إخافة القادة الايرانيين ودفعهم ، نتيجة لذلك ، للبحث عن تحالف ضده . إن هذا التعقل هو الذي سمح له بإقناع الشاه ، في سنوات الستينات ، بأن بإمكانه أن يختار وضعية توازن بين موسكو وواشنطن . وفي الفترة التي كانت الأزمة تصعد فيها ، خشي الاتحاد السوفياتي من أن يؤدي تحوله السابق لأوانه ضد الشاه ، وكما حدث أثناء أزمة 1953 ، لإفساد مركز إيران على الصعيد الدولي وللسماح للولايات المتحدة بالدخول مجدداً لإيران كحليف مُميَّز .

ولقد تزايدت هذه المخاوف في عام 1978 بفعل عاملين إضافيين : الثورة الأفغانية في نيسان التي أثارت ردود فعل تحذيرية في الادارة الامريكية . إن الخوف من عودة أمريكية لإيران ـ لتعويض تعزيز المواقع السوفياتية في أفغانستان والفيتنام وغيرهما ـ ردع موسكو عن اتخاذ موقف ضد الشاه ، خاصة وأن المسؤولين السوفيات لم يتخيلوا بأن الولايات المتحدة ستتخلى بسهولة عن الشاه . لقد اعتقد الاتحاد السوفياتي لفترة طويلة بأن الثورة الايرانية ستتم السيطرة عليها في النهاية ، وأن الشاه سيتمكن من تكرار تجربة عام 1953 . وقد لعبت الصين أيضاً دوراً في هذا السلوك . فبمعارضته للشاه وبرفضه لسياسته القمعية ، خشي الاتحاد السوفياتي من فتح الباب لتقارب صيني إيراني كانت زيارة هواكوفنغ قد رسمت خطوطه الأولى . لقد كان كل شيء يدفع الاتحاد السوفياتي لتوقع ديمومة النظام وبالتالي لعدم معارضته .

إلّا أنّ حيرة الاتحاد السوفياتي أمام الحركة الثورية نفسها ، كانت تشكل سبباً آخر للتشجيع على هذا الموقف المتورع فالاتحاد السوفياتي ، بدون شك ، يعلم منذ عام 1953 ـ والوضع لم يختلف أساساً بعد ربع قرن ـ أن رجال الدين والتجار يلعبون دوراً سياسياً أكثر فاعلية ، وأنهم أكثر قدرة على تعبئة الجماهير من حزب توده أو الجبهة الوطنية . ولكن إذا كان الاتحاد السوفياتي مستعداً للمراهنة ، عندما تكون مصالحه قيد اللعبة ، على قوى اجتماعية لا تُصنفها الماركسية بدقة ضمن فئة الثوريين بالفطرة ـ العسكريين والطبقات الوسطى ـ فإنه سيكون أكثر تردداً عندما يتعلق الأمر بدفع فئة

رجال الدين المسلمين للسلطه ، لأن برنامجها ينص على إقامة دولة لاهوتية مغلقة في وجه كل تأثير خارجي . إن الاتحاد السوفياتي لم يسبق له أن واجه مثل هذا النوع من الحركات الثورية التي ليس من طبيعتها أبداً ، نظراً لكونها تفـوم على حـدوده ، أن تشجعه عـلى إدخال الخمينية في دليل المذاهب التفدمية . لقد تصافر كل شيء إذن ـ الخوف بل وشبه اليقين من أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل بانهيار النظام السياسي الايراني ، والقلق إزاء « سلطة رجال الدين » المنتصرة ـ من أجل دفع موسكو لتطبيق سياسة النعامه وانتظار نهاية الأزمة .

لكن رد الفعل السوفياتي كان ، في نفس الوقت ، أقل براءة مما يبدو . فبنركيز كل تحليله ، وتحذيراته ، على المسؤولية الامريكية والتهديدات التي تكيلها الولايات المتحدة لاستقلال إيران ، كان الاتحاد السوفياتي يبلغ ثلاثة أهداف . فهو يساهم أولاً في توجيه التعبئة الشعبية ضد الولايات المتحدة ، وفي الدمج بين العداء للشاه والعداء للولايـات المتحدة . إن هذا التوجه المعادي لامريكا سيكون له نتائج دائمة في الجو شبه الهستيري للمـظاهرات الكبـرى التي جرت في تشـرين الثاني وكـانون الأول 1978 . وإن عمليـة الرهائن ستنجم عن هذا الجو جزئياً . وهو يشجع ثانياً على إدخال حزب نوده في حركة يُستخدم العامل الديني فيها كربـاط لكل الاستيـاءات ، وذلك من خـلال نركيـزه على الجانب « المعادي للاستعمار » فيها . لقد فسَّـر الاتحاد السوفياتي الجبهة الاسلامية عـلى طريقته . ورأى أنَّ بذور الماركسية ستكون موجودة فيها بمجرد انتصارها وأخيـراً فإن الاتحاد السوفياتي ، باتهاماته هذه ، سيجبر الولايات المتحدة على اتخاذ موقف ما . فلكي تدفع إدارة كارتر عن نفسها نهمة التدخل ، اثقلت الشاه بالنقـد ، وأوحت بذلـك أنها تركته لخصومه . وحينذاك بدأت هزيمة الشاه ، لأنه علم ، كما عَلِمَ خصومه أيضاً ، بأنه لم يعد له من دعم . وبذلك أيضاً ساهم الاتحاد السوفياتي في سقوطه . أيُّـهُما يتغلب ؟ حساب اللحطة الأخيرة المكيافللي ؟ أو الفنرة الطويلة من الانتظار ؟ على الأرجح الدمج بين الاثنينْ ، الذي هو ثمرة لممارسة طويلة ، ممارسة الحفاظ دوماً على سيفين في النار .

« إنهيار الحكم المطلق »(1)

إنّ التحول المتأخر في الموقف السوفياتي من المسألة الايرانية كان أيضاً بلا ظلال . لقـد دفع سقـوط حكومـة بختيار ، وتعيـين الخميني ، هده المرة ، لحكومـة جديـدة ، المسؤولين السوفيات ليدمجوا في إدراكهم كل ما كان غامضاً فيه . فالشاه اتُّـهِمَ مباشـرة بأنه كان مُستبداً تُحرِّكه طمـوحات شخصيـة ـ الحكم المطلق ـ وليس روح الاصـلاح ؛

(1) عـوان مقـالـة ب. دمتشنكـو (P. Demtchenko) : «Kruchenie absolutzma»- in Kommunist - 3- 1979- p. 80

والثـورة الاسلاميـة ، وهي تعريف أُخْفِي بعنـاية حتى ذلـك الحين في مـوسكو في كـل التعليقات ، بدأت بالظهور ، وقُوِّمَت بعبـارات التقدم السيـاسي ؛ والخميني ، بشكل خاص ، أخذ أخيراً يدخل في اللوحة . لقد لجأ التحليـل السوفيـاتي ، كما ينبغي ، في ظروف بعيدة جداً عن الأوضاع المُدَافَع عنها طويلاً ، الى ضمانة لينين التي لا بد منها . ألَم يتنبأ ، في الفترة التي تلت مباشرة الثـورة ، بالخصـوصيات الـدينية لثـورات الشرق وبشجعها ؟(1) .

لقد سمح هذا للمجلة النظرية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي بأن تؤكد بلا قلق بأن الخميني « زعيم ديني ينتمي للتقليد الديني الايراني التقدمي » إننا نرى البرهان على هذا « الدين المستنير » في إلغاء الملكية وإدخال الخميني للنظام الجمهوري(2) . إلاّ أن الحماس المُعْلَن لنظام الإمام الخميني لم يمنع هذا الأخير من أن يُجَدِّد بلا مـواربة نـظراته حول العلاقات الايرانية ـ السوفياتية . ففي 16 كـانون الثـاني ، وبعد أن عـاد لتوه الى طهران ، عرض بحضور السفير السوفياتي فينوغرادوف ما يُمثل بالنسبة له عدم الانحياز الحقيقي . وكـان شعاره هـو : لا للغرب ولا للشـرق . وقـد أوضـح أن عـلى الاتحـاد السوفياتي ، مثل الولايات المتحدة ، ألاّ يستمر باعتبار إيران ميداناً للمجابهة السيـاسية بين الدول الكبرى . وأشار الخميني الى أن سياسة الاتحاد السوفياتي المتسامحة تجاه الشاه ، بالرغم من كونها مؤسفة ، ليست هي السبب في موقفه . « إن موسكو تقوم باختياراتها السياسية كـما يحلو لها » . لكن إيـران الاسلاميـة تريـد أن تبقى بعيدة عن كـل القوى الأجنبية .

الى هذا التوجه الأساسي ـ عدم الانحياز الحقيقي ـ الذي يرفض على حدٍ سواء مـوسكو وواشنـطن ، أُضيفت في كلمات وأعمـال الخميني ، في تلك الفتـرة الأوليـة ، عناصر أكثر إثارة للقلق بالنسبة لموسكو من العرائض المبدئية . فهناك أولاً عنف الأحكام التي أطلقها الخميني حول الوضع الأفغاني . وهو عنف عَبَّـر عن نفسـه بأعمـال ، كان الاتحاد السوفياتي على الأقل مقتنعاً بوجودها ، عندما اندلعت في آذار ثورة ضد تاراقي في هرات . لقد نددت الصحافة السوفياتية بالاستفزازات وبمشاركة المرتزقة الأجانب ؛ وإذا كانت قد تجنبت الاشارة مباشرة ـ كما ستفعل فيما بعد ـ للمناورات الايرانية ، فإنها رأت فيها تعبيراً عن إرادة الخميني بزعزعة استقرار النظام الشيوعي في كابول . وتعززت هذه الفـرضية بـالكلمات التي نـطق بها الخميني حـول مشروعـه العـام بشـأن نشـر الثـورة الاسلامية . فقـد قال بـوضوح أنـه ، علاوة عـلى رغبته في رؤيـة النظام الأفغـانستاني « المُستـورد » يختفي ، بعتزم حمـل رسالـة الثورة الاسـلامية الى كـل مكان يخضـع فيـه

(1) أنظر : مؤلفات لينين ـ المجلد 36 ـ موسكو ـ 1959 ـ ص : 320.

(2) دمتشنكو : المقالة المشار اليها سابقاً ـ ص . 83

مسلمون لنظام قيم غريب عنهم ؛ ولم يتردد ، في المقام الأول من اهتماماته ، عن ذكر ملايين المسلمين في الاتحاد السوفياتي الذين يجب أن يكون الاسلام إطاراً لحياتهم .

وبالرغم من هذا العداء ، وبالرغم من الاحتقار الذي أبداه الخميني بالنسبة لرد فعل سوفياتي ممكن ـ لقد عَبَّر منذ البداية عن رأيه بمعاهدة 1921 ، وأعلن عزمه على إلغائها أو إعادة النظر بها ، لكن المسؤولين السوفيات قابلوا هذه الكلمات كالعادة بصمت كلي ـ كان التعاطف هو الذي ساد في موسكو طوال عدة أشهر حيث كان يجري حساب للقرارات الايرانية التي تُكَفِّر عن العداء المُعلن تجاه الشيوعية ، وتُعَدِّل بعمق الوضع الاقليمي ، وانطلاقاً من ذلك المصالح السوفياتية .

ففي الداخل ، أولاً ، سُمِحَ لحزب توده أن يكون له وجود شرعي . فبعد فترة طويلة من العمل السري الذي لم يسمح له بأن يُسْتَخدم كحافز للاستياء الشعبي في السبعينات ، أمل الاتحاد السوفياتي أن تجعل الشرعية منه قوة سياسية حقيقية . لقد كانت لعبة الاتحاد السوفياتي تكمن في دفع التعاون بين حزب توده والقوى الدينية ليتحول الى تحالف كانت موسكو تأمل أن يخرج حزب توده ، المُنَظَّم والذي يتلقى المشورة بذكاء ، منه منتصراً . إنها المرة الأولى ، منذ عدة عقود ، التي يُقْبَلُ فيها هذا الحزب كقوة سياسية رسمية في إيران . لقد اعتزم الاتحاد السوفياتي ألاّ يخسر مثل هذه الفرصة من أجل أن يضغط على الاختيارات الايرانية عبر هذا الحزب . إن هذا يفسر لماذا عَبَّر رئيس توده ، قيانوري (Kianuri) ، عن دعم لا شائبة فيه للخميني ، بالرغم من عداء هذا الأخير للشيوعية . لقد كان تحليل قيانوري ، المُهيأ لتبرير تأييده للخميني الذي كانت بعض العناصر اليسارية ـ مثل المجاهدين المتعلقين بتوسيع نفوذهم من خلال أعمال إرهابية ـ ترفضه ، كان مرتبطاً بالتجربة المنصرمة ، وبالطريقة التي قَوَّمَت فيها موسكو مجرى الأحداث في إيران .

لقد كانت تستبد بأعضاء حزب توده الرغبة بعدم تجديد أخطاء 1953 ؛ وبعدم إثارة تَحَوُّلٍ للنظام نحو اليمين ـ أي نحو الولايات المتحدة ـ سيُحيلهم لمدة طويلة أخرى للسرية . لقد اعتبر المسؤولون السوفيات ومسؤولو توده أن الثورة الايرانية هي في مرحلتها الأولى ، مرحلة « القومية البرجوازية ـ الصغيرة » التي كانت شخصية وخطب الخميني تخفيها تحت ألوان الاسلام . إنها مرحلة يمكن أن تتطور الى راديكالية يسارية . بالنسبة لمثل هذا التطور يجب تجنب أن يُستَخدم الاتحاد السوفياتي ، أو الشيوعية ، كفزّاعة . ويجب ، بالعكس ، أن يُؤَطِّر حزب توده الحركات الشعبية ، ويفرض نفسه كقوة سياسية . إن حرية الصحافة ، التي عرفت بعض المخاطر في تلك المرحلة ، ساهمت أيضاً في نشر رسالة توده . إن من الصعب بلا شك الدفاع عن هذا الموقف ، لأن الخميني كان يتصلب منذ أنْ يتعلق الأمر بالأفكار . لقد كرر أن الماركسية هي

الشر ، وبَيَّـنَ أنه لا ينوي ترك توده يدخل للنظام السيـاسي . وإذا كان قـد سمح لـه بحياة شرعية فلكي يتجنب دفعه للمعارضة الصريحة .

إن الاتحـاد السوفيـاتي لم يكن جاهـلاً بكل مـا يفصله عن الخميني على الصعيـد الايـديولـوجي . لقد كـان يعلم أيضاً أنـه يضع الايـديولـوجية فـوق متطلبـات العمل اليومي . لكن مبدأً كان يسيطر ، ولمرة أخرى ، على العلاقات السوفياتية ـ الايـرانية . إنه مبدأ وجوب الرضى بالجار والسعي لتعديل اتجاهه . إن الوجود الشرعي لتوده هو ، ضمن هذا الأفق ، فرصة يعتزم الاتحاد السوفياتي استغلالها . وخاصة أن كشف الحساب الختامي العام لاختيارات الخميني هو بـالأحرى إيجـابي . إن انسحاب إيـران من حلف المعاهدة المركزيـة ، وتصفية المـركزين الامـريكيين للمـراقبة الاستـراتيجية في بنـدرشاه وقابكام ، واللذين لم يكف الاتحاد السوفياتي عن التنديد بوجودهما ، وتعليق الطموحات العسكرية الايرانية الذي يترك لموسكو هامشاً أكبر للعمل في الخليج ، هي كلها تغييرات يمكن للاتحاد السوفياتي أن يفرح بها ـ بـالرغم من عبـارات عدم الانحيـاز المتوازن بـين الشرق والغرب ـ لأن الخاسر الكبير في كل هذا هو الغرب .

إلَّا أن الولايات المتحدة ، التي أُضعِفَت في إيران ، والعاجزة عن ممارسة رقابة على النشاطات الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي في قسمه الجنوبي ، ستستنتج، بدون شك من هذا ، أن الوقت لم يعد وقت إبرام اتفاقية سالت ـ 2 . ولهذا كان الاتحاد السوفياتي ، على هذا الصعيد ، هو الخاسر . لكنه في عام 1979 ، كان يعتمد أقل عـلى الاتفاقيـات مع الولايات المتحدة مما على الضعف الامريكي من أجل تعديل توازن القوى . خاصة وأن اختيارات الخميني ، في الشرق الأوسط نفسه ، كانت تتطابق أيضاً مع مصالح موسكو .

فبعكس الشـاه ، صَفَّ الخميني الى جانب العـرب المتشددين ضـد إسـرائيـل ، ورفض تزويدها بالنفط ، وقطع كل علاقاتـه مع إسرائيل ومـع مصر ، ودعم منـظمة التحـرير الفلسـطينية التي سمـح لها بـالإقامـة في نفس الأمكنة التي طـرد منها السفـارة الاسرائيلية . إن الاتحاد السوفياتي الذي لم يتوصل لاستعادة مواقعـه في الشرق الأوسط كان يرى في الضربات المُسَدَّدة لحل النزاع العربي الاسرائيلي الـذي دعت له الـولايات المتحدة ، وفي عزلة مصر المعادية للسوفيات ، أسباباً تدعوه ليحكم على سياسة الخميني بأنها تقدمية جداً . فمنذ 1956 لم يكف الاتحاد السوفياتي عن ترديد أن العداء للامبريالية الامريكية هو الشاهد الأفضل عـلى الطابـع التقدمي لأي نـظام سياسي . فمن الـذي سيُشير ، وفي مثل هذه الفترة الوجيزة من الزمن ، للسياسة الشرق أوسـطية للولايـات المتحدة ، أكثر من الخميني ؟

لقد كانت فترة مُعَقَّـدة على الفهم تناوبت فيها في موسكو إشارات الرضى ونفـاذ الصبر . لقد تدخل ليونيد بـريجنيف شخصياً من أجـل التعبير عن النـظرات الايجابيـة

للاتحاد السوفياتي حول الجمهورية التي أعلنت لتوِّها (1) ، وذَكَّـرَ بأن بلاده حمت إيران من التدخلات الخارجية في الساعة الحاسمة التي كـان نظام الشـاه فيها ينهـار . إن عروض المساعدة الاقتصادية التي حملها السفير السوفياتي للحكومة الايرانية كُرِّرَت بواسطة توده الذي قام بضغوط مس أجل استئناف المبادلات التي خَفَّـت منذ بداية الثورة ، ومن أجل عودة اللجنة المختلطة التي كَفَّـت عن كل نشاط لها ـ مثل كل المؤسسات من هذا النوع التي عَلَّـق الخميني نشاطاتها ـ لممارسة أعمالها وكانت مسـألة خط الأنـابيب الثاني ، المفتوحة دوماً ، في قلب المباحثات التي سعى رئيس لجنة الدولة للعـلاقات الاقتصـادية الخارجية ، سكاخوف (Skatchkov) لحلها بنجاح في طهران ، في أيار 1979 . لكن شيئاً من هذا لم يحدث ، لأن الاتحاد السوفياتي اصطدم برفض كلي من قبل الخميني لاعتباره كشـريك ممكن وبعـد عدة أشهـر من الغمـوض ، إنـدلعت الأزمـة وفهم الاتحـاد السوفياتي بشكل ظاهر أنه لن يحصل على شيء من الخميني من خلال التسوية ، وانتقل لمرحلة الضغوط .

إن جمهـورية الخميني ، مثـل الامبراطـورية ، ضعيفـة في خطواتها فـالتخـوم الأزربيجـانيـة والكـرديـة ، ومنـطقـة خـوزستـان الغنيـة التـي تـوجـد فيهـا المنشـآت النفـطية الكبـرى ، مضطربـة تقليدياً . والاتحـاد السـوفيـاتي تـلاعب مـرات عـديـدة بالتعارضات القومية في أزربيجان . واعتاد على استخدام الأكراد. ولـديه ، من خـلال حليفه العراقي ، الوسائل لرعاية الاستيـاء لدى هؤلاء ولـدى عرب منـطقة خـوزستان المتنازع عليها مع العراق وإذا كان الدعم للأقليات قد وُضِعَ بين قوسين ، أثناء فترة التعاون مع الشاه ، فإن السياسة السوفياتية يمكن أن تعود لممارساتها القديمة المُجَرّبـة في حال تشبث الخميني بعدم التطور نحو موقف أكثر انفتاحاً أمام المقترحات السوفيـاتية ، وبإثارته بلا نهاية للمسألة الأفغانية . إن خوزستان وبالوشيستان ـ وهي منـطقة أخـرى تطالب بالانفصال ـ هما المنطقتان اللتان ظهرت فيهما الحركات المعادية لسلطة الخميني . والاتحاد السوفياتي ، الذي أنكر أنه قدّم الأسلحة لسكان هاتـين المنطقتـين ، إتُّـهِمَ من قبل الحكومة الإيرانية باللعب بالنزعة الانفصالية .

في الشمال ، في المنطقة الكردية ، زعم الايرانيون أنهم وجدوا ، نتيجة الإسقاط السوفياتي بالمظلات ، ليس الأسلحة فقط ، وإنما مواد كاملة للدعـاية والتجسس . وفي حين أنكر السفير فينوغرادوف ، في طهران ، كل مسؤولية ، وأوحى بأن إيران قد تحل المشاكل الاقتصادية المُوَلِّـدة للتوتر في المناطق الانفصالية إذا مـا تَمَّـت تعاونـاً يسير سيـراً حسناً(2) ، كانت نبرة المعلقين ، في موسكو ، قد تغيرت كثيراً بحيث أوحى ذلك بوجود

---

(1) إننا نرى هده الترددات مس خلال مقارنة البرافدا 19 -3 -79 ـ والفرادا ، 4 -4 -1979
(2) البرافدا 12 -3 -1979

أزمة لم يعد يخفيها أحد . وإذا كانت الأمور تتعثر بين موسكو وطهران ، فلأن الجمهورية كانت إسلامية جداً بالرغم من كل إرادة التقدم(1) . إن الجمهورية الاسلامية لم تعد تُذْكَر من بين صيغ الدول « الوطنية » والمعادية للاستعمار ، كما أن بعض التعليقات ، المعزولة بالتأكيد ، ولكن البليغة ، ذَكَّرَت بالروح الغازية والرجعية للاسلام كنظام فكر سياسي(2) .

في 4 تشرين الثاني 1979 ، ضرب الخميني ، المخلص مع نفسه ، ضربتين للغرب وللشرق في نفس الوقت . لقد هوجمت السفارة الامريكية ، وبدأت عملية الرهائن ، وفتحت عهداً من العداء الشديد لامريكا . وفي قُمّ حيث يقيم آية الله ، تتالت المظاهرات المعادية لأمريكا لكن الاتحاد السوفياتي لم يكن لديه في هذه المرة أي سبب للفرح . فإذا كانت الشعارات المعادية لامريكا تسمح بتحويل الاستياء الشعبي من الوضع الاقتصادي المُفجع الى كراهية لكل ما هو أجنبي ، فإن الخميني كان يعتزم ضرب موسكو بطريقة أخرى . ففي نفس اليوم الذي تَمَّ فيه الهجوم على السفارة ، ألغت الحكومة الايرانية من جانب واحد المواد المتنازع عليها في معاهدة 1921 صحيح أنها ألغت أيضاً ، من أجل تحقيق التوازن ، معاهدة 1959 التي تربطها بالولايات المتحدة . لكن الاتحاد السوفياتي ألَحّ كثيراً وباستمرار على أهمية المعاهدة من أجل أمنه الخاص بحيث لم يكن بإمكانه أن يقبل بإلغائها الجزئي حتى ولو في ساعات استثنائية جداً . إن الجواب السوفياتي ، الكثير التعقيد ، يشهد على الحرج المتزايد ، ويكمن ، في آن واحد ، في تجاهل قرار الحكومة الايرانية ـ إن صلاحية المادتين 5 و6 ستؤكد باستمرار من قبل موسكو ، ولا سيما بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان(3) ـ وفي دعم إيران في أزمة الرهائن لأقصى حد ممكن .

صحيح أن موسكو لا تستطيع الابتعاد عن قرارات الأمم المتحدة التي تناشد إيران أن تحرر الرهائن ، لكن الاتحاد السوفياتي ، خارج هذا التنازل أمام وضعه كدولة كبرى مسؤولة ، سعى لإقناع إيران بأنه لن يتدخل في مسألة تدخل في نطاق سيادته . ولقد ألقى أيضاً في كل تعليقاته مسؤولية هذه الأزمة على الولايات المتحدة ، مُقَدِّراً بذلك ، بكل بداهة ، أنه سيُخَفِّفُ من عداء الخميني له بسبب المخاوف التي يمكن أن تُوحي بها له العملية الاميركية المحتملة لانقاذ الرهائن(4) . هنا ، من جهة أخرى ، يمكن أن تثار ثانية مسألة معاهدة 1921 . فبين سطور التعليقات السوفياتية ، يمكن بوضوح أن نفهم

---

(1) البرافدا : 17-6-1979 ـ ومقالة ا. بوفان (A Bovin) في : Nedelia: 3 et 9 septembre- 1979

(2) كتب بوفان في المقالة المذكورة سابقاً . « أن الاسلام دين دموي »

(3) البرافدا : 5-12-1979 .

(4) البرافدا : 23-12-1979 ، وبيان تاس في البرافدا : 11-2-80

أن موسكو تعتزم التذكير بأن أحداً لا يستطيع أن يهاجم إيران ـ وهذا الأمر مُوجّه للامريكيين ـ من دون أن يضع قيد اللعبة الآلية الدفاعية المنصوص عنها في معاهدة 1921 .

إن اجتياح أفغانستان ـ الذي حدث في الوقت الذي كان الاتحاد السوفياتي يُظهر فيه بوضوح إرادته بأن يطرح نفسه كمدافع عن طهران ضد واشنطن ـ بيّنَ أن الخميني لم يكن ينوي دفع أي تنازل مقابل هذه الارادة الحسنة . لقد أدان رئيس الجمهورية ، بني صدر ، مباشرة الاجتياح ، وطالب بانسحاب القوات السوفياتية ، وأكد أن الاتحاد السوفياتي يُهَدِّد كل المنطقة المحاذية لحدوده . وعلاوة على هذه الاحتجاجات الفورية ، شاركت إيران في كل الإدانات ـ في الأمم المتحدة وإسلام آباد ـ وقاطعت الألعاب الأولمبية ، واستقبلت في أراضيها بشكل خاص أكثر من مليون لاجىء ، سيشكلون قواعد للمقاومة ، وأرسلت الأسلحة لأولئك الذين يقاتلون في الميدان القوات السوفياتية . وفي الوقت الذي كان فيه الرهائن دوماً قيد الاعتقال ، وكانت الجماهير تحاصر يومياً السفارة الامريكية كان رد الفعل على عملية أفغانستان متشابهاً في واشنطن وطهران . إلاَّ أن هذا الإتفاق في الموقف لم يؤد لأي انفراج بين البلدين ، وإنما كَرَّسَ فشل السياسة السوفياتية المطبوعة بالشكوك والتَلَوُّثات .

ومع ذلك فإن العلاقات الاقتصادية السوفياتية الايرانية استُخدمت كجسر حيث كان الموقف السياسي للخميني يجعل من الصعب تحمُّل حالة الصبر السوفياتي . لقد استفاد الاتحاد السوفياتي في إيران من إسقاطات أزمة الرهائن ، ومن تبني العقوبات الغربية التي عزلت إيران ، وفرضت على الخميني البحث عن تسوية مع موسكو ، شَوَّهَت قليلاً إرادته بالتوازن بين قطبي القوة في العالم . إن مشكلتين يجب بالفعل أن تُحَلاَّ ، منذ أن خضعت ايران للمقاطعة الأمريكية . مشكلة نقل السلع عبر الأراضي السوفياتية ، ومشكلة تعويضات تصديرات النفط . إن الاتصالات التجارية عبر الأراضي السوفياتية لا تعود لتاريخ المقاطعة . فالحدود المشتركة الطويلة ، وطرق المواصلات المريحة شجعت مثل هذه التيارات . وخلال سنوات السبعينات احتلت ألمانيا الاتحادية واليابان مكاناً لا يُستهان به في المبادلات مع إيران ، واستُخدِمَ الطريق العابر لسيبيريا من أجل إيصال توريداتهما لهذه البلاد. وكان نقل السلع من إيران الى ألمانيا بالطريق المائي (بحر قزوين ـ نهر الفولغا ـ بحر البلطيق) أسرع قليلاً من المرور عبر قناة السويس ، وأقصر مرتين (25 يوماً بدلاً من 50) من الطريق الذي يدور حول إفريقيا . كما أن امتلاك الاتحاد السوفياتي لشبكة خطوط حديدية كثيفة بشكل كافٍ كان يُؤَمِّن البديل أثناء الفترات التي يمنع فيها الجليد النقل عبر الطريق النهري .

لقد تناولت المفاوضات الاقتصادية السوفياتية الايرانية التي عُقدت في موسكو ، في

حزيران 1980 ـ الاجتماع الأول للجنة الدائمة المختلطة منذ سقوط الشاه ـ(1) مشاكل النقل ، بشكل خاص ، وكان من نتائجها ، بفضل الاتفاق المُوَقَّع ، تنمية دور الاتحاد السوفياتي في انتقال السلع المستوردة لإيران والمُصَدَّرَة منها(2) . وأشارت هذه المفاوضات أيضاً إلى أن إيران ، التي تجابه الحصار ، ليس لها من خيار آخر غير استعمال التسهيلات التي يُقدِّمها لها هذا الجوار . لقد تحول اتجاه عدم انحياز الخميني قليلاً بالرغم من أنه لم يتغير بشكل أساسي . وقد بينت الحكومة الايرانية حينئذٍ للغربيين بأن التدابير الانتقامية يمكن أن تقودها للميل نحو البلاد التي تقدم لها التسهيلات . إنه ابتزاز تقليدي ، بالتأكيد ، لكن الامريكيين والأوروبيين ، في عام 1980 ، لا يمكنهم تجاهله كلياً . إن نفس الأمر ينطبق أيضاً على النفط الايراني ، لأن المقاطعة تحرم إيران من الموارد التي لا بد منها للحفاظ على الهدوء الداخلي . هنا أيضاً ، قَدَّمَ الاتحاد السوفياتي نفسه لطهران كمحاور بديل ، وَشَهَّرَ بالسياسة الامريكية المشابهة لتلك التي قادت إيران ، في عام 1953 ، للدمار . فلا الخبراء الغربيين المُتغيبين ، ولا الانتاج الذي أفسدته الثورة ، هم السبب للصعوبات الداخلية المتنامية ، كما أشارت الصحافة السوفياتية(3) ، وإنما السياسة التي سبق أن جُرِّبَت في الماضي ، والتي تسعى لتحطيم الارادة السياسية الايرانية من خلال الخنق الاقتصادي .

لقد سمحت مفاوضات حزيران 1980 الاقتصادية ، إذا ما حكمنا عليها من خلال المعطيات الاحصائية المُقَدَّمَة من قبل الاتحاد السوفياتي ، ليس فقط بالابقاء على المبادلات السوفياتية ـ الايرانية في مستوى مرتفع ، شبيه بالمستوى الذي وصلت اليه في أواخر السبعينات ، وإنما أيضاً بزيادتها بصفة ملحوظة بين 1981 و1982 . ويعتبر هذا التقدم بارزاً ، لأنه حدث بالرغم من توقف توريد الغاز الطبيعي . فقد توقف خط ايغات 1 (Igat 1) عن نقل الغاز للاتحاد السوفياتي في عام 1980 . أما بالنسبة لايغات 2 ، فإن إيران ، بعد أن قررت إلغاء المشروع ، أعادت توجيهه نحو تركيا . ولقد نشأ النزاع مرة أخرى بسبب سعر الغاز الطبيعي . فإيران الخميني طالبت بمضاعفة سعره خمس مرات ، مُبَيِّنَة بذلك أنها أكثر تشدداً من الشاه بكثير ، في حين أن الاتحاد السوفياتي لم يكن يتطلع للذهاب لأبعد من مضاعفة السعر ثلاث مرات . إن اتفاق التسوية الذي تَمَّ التوصل اليه في عام 1980 على أساس المقترحات السوفياتية لم يُسَوِّ النزاع إلاَّ سطحياً(4) ، وأبقى على بعض مشاعر الكبت التي أدت لإفساد عمليات توريد الغاز بشكل دائم . لكن الغاز

---

(1) روبنشتاين : المرجع السابق ذكره ـ ص : 113

(2) البرافدا : 17-9-1980 .

(3) البرافدا : 23-6-1980 .

(4) هانيغان وماكميلان : المقالة السابق ذكرها .

استُبدِلَ في العلاقات السوفياتية الايرانيه ، في تلك المرحلة الصعبة ، بالنفط الذي اشتراه الاتحاد السوفياتي ليرسله مباشرة الى الفيننام ، والذي كـان بشجع شـركاءه في أوروبـا الشرقية على شرائه من إيران

إن هذا يُفَسِّـر لماذا كان كشف الحساب الاقتصادي للمبادلات السوفباتبه الايرانية بعيـداً جداً عن أن يكـون سلبياً ، ولمـاذا اسنمرت المشـاريع التى يشـارك فيها الاتحـاد السوفياتي في التطور . إن الفصل بين المناخ السياسي الثقيل جداً ، والتعاون الاقتصادي الذي يتواصـل ـ حتى ولو أن مستـواه لم يكن بارزاً دومـاً ـ هو أحـد السمات الـظاهرة للعـلاقات بـين البلدين ، بعد اجتيـاح أفغانسـتان وبالـرغم منه . لقـد راهن الاتحـاد السوفياتي بوضوح ، في وقت بدت فيه الثورة الابرانيـة ضارة بمصـالحه كـما هي بالنسبـة لمصالح الولابات المتحدة ، على عدة عوامـل سمحت له بـالبقاء حـاضراً في المبـدان · تداحل الصـلات الاقتصاديـة التي بُشَجِّـع عليها القـرب الجغرافي ؛ وسيـاسة « الجَنْب الواطي » التي تتجاهل كل الاستفزازات الايرانية ، وتضاعف من التصريحات المُهَدِّئه ؛ والاستعمال الخفي للحركات أو الاتجاهات المعارضة الموجودة في إيران ، ولا سيما حرب توده

إن ما يجب أولاً أن يُحفظ من العلاقات مع إيران ، في الفترة الممتدة من الثورة الى اندلاع الحرب مـع العراق ، إنمـا هو المـوقف المتردد دومـاً لموسكـو . إن قراءة مُتَنَبِّـهـة للصحافة السوفياتية تكشف عن استمرارية التذبذبات . فأحياناً بُصِرُّ المعلقون على عدم الإشارة إلَّا لنزعـة العداء لأمـريكا السـائدة في طهـران ، وأحيانـاً يلحظون أن الاتحـاد السوفياتي يُعَامَل أيضاً معاملة سيئة ويقلقون من الآثار الراجعة لهذه الموجة الاسلامية التي يَصفُـونها حينئذٍ بـدقة . إن هـذه التحاليـل تعكس ردود فعل السلطة السـوفياتيـة إزاء السلوكات الايرانية . فبالرغم من بعض القفزات ـ كالاحتجاجات الرسميه أو الهجوم ضد طهران ـ يُلاحَظ أن الذي يتغلب باستمرار إنما هو المجاملة البارزة . وحتى عنـدما ألغت طهران المواد المتنـازع عليها في معـاهدة 1921 ، أو شـاركت في الحركـة المعاديـة للسوفيات بسبب أفغانستان ، تَصَرَّفَ المسؤولون السوفيات كـما لو أنهم لم يـروا شيئاً ، وكرروا القول بأن كل صعوبات المنطقه يجب أن تُسْنَدَ للاستفزازات الامريكيـة . ومع ذلك ، فإن الاتحاد السوفياتي ، برفعه لمستوى **الشيطان الأحمر** ، الضَّـال أيضاً **كالشيطان الأسـود الكبـير** ، لم يكن يستـطيـع بـاستمـرار أن يتجـاهـل أن هـذا التـوازي بـين « المضطهدين » ، المكروهين على حدٍ سـواء ، يُسِيءُ لوضعـه في جزء كـامل من العـالَم الثالث . إن هيبة الثورة الاسلاميـة منعته من أنْ يَستَخِفَّ بـالعداء المتنـامي للخميني ، وبالتحدي الأيديولوجي الذي أطلقـه في وجهه . إن الأمـر ، مع إيـران ، يتعلق بأمن الحـدود الاسلاميـة للاتحـاد السوفيـاتي ، لأن الخميني أعلن غالبـاً تَعَلُّـقه بـوحـدة كـل

المسلمين ، ولأن مؤشرات فعاليته أصبحت واضحة جداً في الاتحاد السوفياتي ، بحيث لم يعد باستطاعة المسؤولين السوفيات أن يتمسكوا بالخطب المُهَدِّئة .

إن الارادة الظاهرة بتجنب كل رد فعل قد يزيد من حدة التوتر مع إيران ، تَغَذَّت أولاً من إدراك الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة للثورة الاسلامية . إن نزع يد الولايات المتحدة عن إيران ، والهوة المتزايدة التي حفرتها عملية الرهائن بين واشنطن وطهران ، ونتائج ذلك على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ، وعلى رأسهم اسرائيل ومصر ، إن كل هذا لم ينجم عن الجهد السوفياتي . إن الخميني وحده هو الذي اختار أن يكون الوضع هكذا . وسريعاً ، استشف الاتحاد السوفياتي من سلوكه أنه لن يستطيع جني فائدة أخرى من الانفصال الايراني الامريكي غير هذه الخسائر التي سجلتها الدولة الكبرى الأخرى . لكن الفراغ الذي نشأ هكذا لم يكن مفيداً له ، لأنه لم يتوصل لقلب الاتجاه لمصلحته . لقد فهِمَ الاتحاد السوفياتي هذا ، ولهذا اتجهت جهوده قبل كل شيء ، ومن خلال تجنب أي عمل مُتَسرِعٍ ، لتعزيز الكارثة الامريكية إن ذكرى الأحداث المشابهة ـ ثورة مصدق ـ كانت تُخَيِّم على كل هذه المرحلة ، كما دَلَّت على ذلك كل الاشارات التي ذكرها الخبراء السوفيات فلأنَّ العلاقات السوفياتية الايرانية تَحَدَّدَت بشكل دائم من خلال الجوار الذي لا بد منه ، كانت عدم الثقة تُهيمن عليها في كل الظروف .

لقد كان القادة الايرانيون ، من مصدق الى الخميني ، وكان هذا دائماً أساس اختيارات الشاه ، يَشُكُّون بأن الاتحاد السوفياتي يريد أن يُلْحِقَ شمال إيران ، أو على الأقل أن يستخدم صلاته مع الجماعات الانشقاقية من أجل أن يضمن أن تكون إيران طَيِّعَة له . وكانت موسكو ، من جهتها ، تشك دوماً بأن المسؤولين الايرانيين يبحثون عن حليف خارجي عن المنطقة يستطيع أن يوازن الوزن المُفْرِط لجار الشمال القوي . لهذا بدا الانفصال الايراني الامريكي لموسكو كحدث سعيد بالتأكيد ، ولكن يمكن ألاَّ يكون إلاَّ فترة انتقالية بين عهدين من التحالف . إن هدف المجاملة السوفياتية كان بالضبط كسب الوقت من أجل أن تنعمق الأزمة بين طهران وواشنطن ، وأن تنعقد بشكل موازٍ صلات ضرورة ، وإن لم تكن قائمة على ثقة مطلقة ، مع موسكو .

ولم يكن هناك في هذه المجاملة البارزة إلاَّ نقطتي ضعف . أولاً ، تعلُّق الاتحاد السوفياتي بمعاهدة 1921 . وهو تعلق يثير القلق لدى طهران ، لأن موسكو إذا كانت تحرص كثيراً على تأكيد صلاحية المعاهدة ، فلأنها كانت تعتزم الاستفادة منها . إن التدخل في أفغانستان ، الذي بررته المادة الرابعة من معاهدة 1978 ، التي تُذَكِّر من بعيد بالمادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة السوفياتية ـ الايرانية ، لم يكن من طبيعته أن يهدىء إيران . والواقع أن هذا التشبث بالتمسك بمعاهدة غير شعبية ، استُخْدِمَتْ ،

علاوة على ذلك ، لتبرير حضور القوات السوفياتية في شمال إيران من 1941 الى 1946 ، يوحي بالفعل بأن الاتحاد السوفياتي ، عندما يتعلق الأمر بحدوده ، يحرص على أن يحيط نفسه بنصوص تُقَدِّم له الامكانيات للعمل .

أما النقطة الضعيفة الأخرى في الموقف السوفياتي ، الذي لا يُفهم إلاَّ على ضوء نظرات الاتحاد السوفياتي بالنسبة للمستقبل ، فتكمن في سعر الغاز . إن الاتحاد السوفياتي ، بتعلُّقه بسعر منخفض للغاز الايراني ، كان يعتزم حفظ مصالحه المستقبلية التي تتجلى ، مهما كانت طبيعة تعاونه مع إيران ، في استعمال الغاز الايراني ، وفي أن يقوم بدور الوسيط في نقله . لقد أصبحت العملية مُكلِفة ومصدراً للمداخيل ، ولا سيما من العملات الصعبة ، بحيث أن إعادة النظر فيها ستكون خسارة كبيرة . إن النظرات التجارية البحتة لم تكن أبداً غائبة من سياسة الاتحاد السوفياتي ، الذي يمكن أن يكون مخيفاً في شؤون الأعمال كما لاحظ ذلك كل حلفائه في وقت ما .

والى الرغبة بتجنب كل تحسين في العلاقات مع واشنطن ، يجب أن نضيف عنصراً آخراً كان يهيمن على حسابات موسكو : وهو تقدير القوى السياسية والتبدلات الممكنة في إيران . إن ما يُلاحظ هنا إنما هو الطابع التقريبي ، والسيء الإطلاع ، والخاطىء في المقام الأخير ، للتقديرات السوفياتية . وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد استغرق وقتاً طويلاً جداً ليكف عن دعم الشاه ، وانتظر عودة الخميني لبلاده من أجل أنْ يعترف بأنه الرجل القوي في إيران ، فذلك لأنه كان منخدعاً في نقطتين : المبالغة في تقدير الارادة الامريكية بانقاذ الشاه ، والمبالغة أكثر في تقدير الدور الذي يمكن للجيش الايراني أن يلعبه في السيرورة الثورية . لقد كان القادة السوفيات ، الذين كان لديهم في الميدان شبكة صلبة من المُخبِرين ـ كان هناك بين 1500 و2000 مستشار سوفياتي متواجدين في إيران بنهاية عام 1978 ـ أسيرين لتحليلهم العام حول دور القوات المسلحة في العالم الثالث . فلأنَّ الشاه في إيران كان متشبثاً بتزويد بلاده بجيش قوي ، مُدرَّب ومُجَهَّز بشكل كامل ، إعتقد المسؤولون السوفيات أن العسكريين ، بعد انقضاء وقت الإخلاص للملكِ غير قادر على احتواء الجماهير ، سيُمسكون الوضع بيدهم . إلاّ أنَّ الصحيح أن الجيش الايراني بقي حتى الأيام الأخيرة متردداً أمام الموقف الذي ينبغي اتخاذه ، وأن الخميني انتظر لكي يعود الى بلاده الضمانة بأن الجيش سيبقى محايداً(1) ويبدو أن المفاوضات التي أدت لخلق شروط الانتقال السلمي للسلطة في شباط 1979 ، كانت مجهولة في موسكو ، أو أنها عُولجت أيضاً بلا مبالاة تدعو للدهشة . وبالمقابل ، أصبح الاتحاد السوفياتي ، بعد الثورة ، أكثر تسلحاً من أجل الحكم على إمكانيات تحويل اتجاه النظام الإيراني .

(1) س م عليف (S.A Aliev) . «Antimonarkhistcheskaia i antiimperialistitcheskaia revolutsia irana» Narody Azii i Afriki- 3- 1979- p 55.

فعلاوة على أصدقائها التقليديين على الحدود ، الذين ضاعفت صلاتها بهم بعد سقوط الشاه ، اعتمدت موسكو على نشاط حزب توده . والواقع أن البروغ العام للحزب في الفترة الأولى ـ فترة الصمت السوفياتي بالرغم من عداء الخميني ، وتصريحات الدعم التي أعلنها مسؤولو توده للجمهورية الاسلامية ـ فتح له ليس المسرح السياسي الرسمي ، وإنما إمكانية أن يصبح حزباً جماهيرياً ، وأن يتغلغل في أوساط مختلفة(1) . فبعد أن كان الحزب تجمعاً صغيراً يضم بضع مئات من المؤمنين قبل شباط 1979 ، أصبح يَعُدُّ أكثر من 10 آلاف عضو في 1982 ؛ الأمر الدي لا يُستهان به إذا أخذنا بالاعتبار عدد المنظمات الموجودة في الميدان لقد ركز الحزب جهوده على المراكز الحيوية في النظام الايراني ، كجهاز الدولة والجيش الدي أُحدِثت فيه خلايا شيوعية ستُزَوِّد الحزب والاتحاد السوفياتي بالمعلومات . وقد ساعد توده على ممارسة نشاطه وتوسيع نفوذه ، في تلك الفترة ، الوضع المتميز الذي كان يتمتع به . فالخميني ، بالرغم من عدائه العميق للشيوعية ، سمح لتوده بالعمل لفترة أطول من أي فئة يسارية أخرى ، ربما بسبب الدعم المتكرر الذي أعلنه توده لإجراءاته . ولقد جنى الحزب من هده المعاملة المتميزة ، التي لن تنتهي إلاَّ مع انفصال 1980 ، عدة مزايا .

فهو الوحيد الذي استطاع نشر مجلة ـ ماردوم ـ حملت لواء الأفكار التقدمية ، عندما اختفت المجلات الأخرى . ولهذا السبب كسبت أفكاره الاتباع . والتحق بصفوفه عدد من المعارضين المنتمين لحركات محلولة . وخلال نحو ثلاث سنوات أخد توده لنفسه مظهر مركز سلطةٍ بديلة ، الأمر الذي حماه ، حتى اللحظة التي تحولت فيها الحكومة الايرانية ضده . إن التوسع العددي لتوده ، وتغلغل أعضائه في المؤسسات ، يبدو أنه يدل ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، على أن النظام الايراني لن يستطيع لمدة طويلة الانحصار في نزعته الدينية وعدائه لكل ما هو شيوعي . وللمرة الأولى ربما في التاريخ الطويل لتوده ، أخذ القادة السوفيات على محمل الجد تقدم هذا الحزب ، الذي لم يكن دائماً في نظرهم إلاَّ حزب أُطُر بدون جذور شعبية حقيقية ، وبدون استراتيجية دقيقة . لقد راهن الاتحاد السوفياتي ، المحروم من الوسائل الأخرى للضغط على الحكومة الإيرانية ـ أصبح عدد المستشارين السوفيات في البلاد أقل عدداً بعد الثورة ـ راهن على ديناميكية داخلية تُشَجِّع عليها التوترات البديهية الناشئة عن التعارض بين الخميني والقادة الآخرين المقيمين في العاصمة . إن استراتيجية دعم توده للخميني ، والهدوء السوفياتي في الجواب على الهجومات الايرانية ، سمحا بدون أي شك ولمدة من الزمن ، للحزب بالبقاء على قيد الحياة ، وبالسعي لاكتساب مرتكزات كافية ، من أجل أن يطرح نفسه كمحاور للسلطة . وبقدر ما كانت استراتيجية الاتحاد السوفياتي المترددة ، ولكن

---

(1) البرافدا : 7-2-1979 .

الصريحة ، قليلة الربح ، نظراً لعدم نجاحها في تحطيم العداء الايراني ، بقدر ما ظهرت استراتيجية توده مُبَرِّرة لحين الانفصال .

لقد ساهم هذا النجاح في تفسير سعي الاتحاد السوفياتي ، بشكل ميؤوس ، ومن خلال تسويات ثانية ، لعدم تهديم فرص نمو توده في الداخل . وبالحاصل ، فإن استراتيجية الجبهة الوطنية هي التي كانت موسكو تأمل بأن تراها تنمو ، وراء توده ، رمز القوى اليسارية التي يراقبها الاتحاد السوفياتي . لقد أشارت عدة مقالات سوفياتية الى أن الحزب الشيوعي لوحده ، لديه ، في ظروف إيران ، القليل من الفرص لتعبئة الجماهير التي ما زالت قليلة التعود على أيديولوجيته . وبالمقابل فإن إحياء جبهة وطنية مفتوحة على كل الاتجاهات السياسية ، والعرقية أيضاً ، يمكن أن يُعطي لتوده وضعية قوة أعلى بكثير من الوضعية التي يوفرها له حتى ذلك الحين عدد وتوزيع أعضائه في المجتمع هكذا احتفظ الاتحاد السوفياتي باختياربن : اختيار تقدم توده بمفرده ، واختيار تجميع مختلف قوى المعارضة حوله . وفي الحالتين ، استشف أنه قد يمتلك في إيران ، أو أنه امتلك فرضياً ، أداة للضغط ، وأنه ، في حال افتراض قيامه بتحرك عسكري باتجاه هذه البلاد ، سيجد فيها حلفاء يمكن للصعوبات التي يواجهونها أن تجعلهم يُبَرِّرون خطواته (تطبيق مبدأ المساعدة المُقَدَّمة لشيوعيين يُهَدِّدهم قمع مفاجىء) .

ومع ذلك فإن الانفصال عندما وصل ، في عام 1983 ، الى أوجه بين توده والنظام السياسي في إيران ، لم يُثِر في موسكو أي ردود فعل . لقد أُوقف رئيس الحزب ، كيانوري ، في نفس الوقت الذي تم فيه اعتقال مئات المناضلين . ودُمِّرت الخلايا المُنَظَّمة في الجيش ، وبدأت محاكمات ضد الضباط . واضطر كيانوري نفسه للإدلاء باعترافات عامة نقلها التلفزيون للعالم أجمع . وذَكَّرَت مطاردة أعضاء حزب توده في الجامعات والادارات بالتصفية المكثفة التي تلت ثورة 1953 الخائبة . ومُنِعَت الصحافة الشيوعية ، التي سُمِحَ بها لمدة طويلة ، على غرار صحف قوى المعارضة الأخرى . لكن الاتحاد السوفياتي ، الذي طُرِدَ له عدة أعضاء من هيئته الدبلوماسية في إيران حينذاك ، بسبب تشجيعهم ودعمهم للحركة المحلولة ، اكتفى بإبداء الأسف للمصير الذي لقيه « ديمقراطيون مخلصون ساهم دعمهم للحكومة في منع الانحرافات » . إلاَّ أن الصحيح أن الاتحاد السوفياتي كان لديه ، عندما وُضِعَ حزب توده خارج القانون ، اهتمامات أخرى ، ونظرات أخرى حول علاقاته مع إيران التي عدَّلَت الحرب العراقية ـ الايرانية من آفاقها .

من ندعم ؟ حليف اليوم ؟ أم حليف الغد ؟

بعد ظهر يوم 22 أيلول 1980 بقليل دخلت القوات العراقية الأراضي الايرانية . وأطلق صدام حسين لمقاتليه نداءً موضحاً : « يا جيش العراق ، يا فخر العراق وفخر

الأمة العربية . . . إنك ستكون جديراً برسالتك ، وستعرف كيف تحمي السيادة والشرف وتقاليد أرضك وشعبك وأمتك وتاريخها المجيد »(1) إنه حطاب ذو مغزى ، لأن الموضوع الديني كان غائباً فيه ، في الوقت الذي لم يكف فيه عن ذكر **الأمة العربية** . لقد كان صدام حسين بهذا منطقياً مع نفسه ومع تَوَجُّهاته . فهو ينتمي ، كعضو في حزب البعث منذ مدة طويلة ، لنظام التفكير الذي يقول بأن الاسلام لا يجب أن يلعب دوراً سياسياً حاسماً . وهكذا يضع نفسه على نقيض التفسير اللاهوتي للحياة السياسية الذي يتبناه خصومه الايرانيون . لقد كانت كل سياسته الخارجية منطقية . ففي عالم العروبة ، إحتل العراق مكاناً مركزياً في مقاومة إسرائيل ، وعَبَّأ الدول الراديكالية مثله ضد الدول المحافظة المُتَجَمِّعَة حول مصر ، والمؤيدة لمقترحات الحل الامريكي . كما عارض أيضاً إيران ـ حيث تضاعفت المنافسة حول الخليج ، بمعارضات دينية وعرقية ـ ورفض ، بعد 1978 ، بقوة النزعة الاسلامية التي تنشرها طهران . ولهذا كانت مواقفه ، في كل النقاط ، متفقة على ما يبدو مع موقف الاتحاد السوفياتي .

لقد كَرَّسَت معاهدة الصداقة والتحالف السوفياتية العراقية ، منذ 1972 ، رسمياً هذه السياسات المتقاربة . في حين لم تكن علاقات إيران الامبراطورية مع الولايات المتحدة ، وعدم الانحياز المتوازن للخميني ، الذي يوزع ضربات للشرق بقدر ما يُوزع للغرب ، مواتية مطلقاً للاتحاد السوفياتي . وفي ساعة النزاع المُعلَن بين العراق وإيران بدا أن اختيار الاتحاد السوفياتي بسيط : فهناك من جهة أولى حليف كانت راديكاليته الداخلية ومواقفه الدولية مفيدة له ، ومن جهة أخرى ، جار مُعاند دوماً ، تُهَدِّدُه ثورته مباشرة منذ 1978 . كيف يمكن أن يكون لديه في هذه الحالة مادة للنقاش ؟ كيف يمكن للاتحاد السوفياتي ألاّ يتلقى برضى حرباً تهدد بالخطر جاره المزعج ؟

ومع ذلك ، فإن وضع الاتحاد السوفياتي واختياراته كانت ، خلف هذه المعادلة الواضحة ظاهرياً ، أكثر تعقيداً . فهي تعكس صعوبات تحالفٍ أزعج منذ بداياته موسكو ولم يكف عن التقهقر .

ففي أساس الصعوبات السوفياتية ـ العراقية التي ستندلع مع حرب 1980 ، نجد تفسيراً بسيطاً ليس العراق المثال الوحيد له فالتحالف المعقود في 1972 ليس إلاّ تحالف حظ يدين بقيامه للظروف وللفشل السوفياتي في أمكنة أخرى . لقد تَلَفَّتَ الاتحاد السوفياتي نحو العراق عندما بدأت مصر تَفْلِتُ منه ، وذلك من أجل الحفاظ على حضور إقليمي قوي له . لكن معاهدة 1972 ـ والطرفان فيها يعلمان هذا دائماً ـ لم تكن بالنسبة لموسكو إلاّ بديلاً للتحالف المصري الذي يتفتت بسرعة . وإذا كان العراق قد قَبِلَ أن

---

(1) ا . داويشا (A Dawisha) «Islam in foreign policy»- Cambridge. Un Press- 1983- p. 114

يلعب اللعبة التي يقترحها عليه الاتحاد السوفياتي ، فلأنه كان مضطراً لايجاد حليف ضد إيران التي كانت أطماعها المتنامية في الخليج تتعارض مباشرة مع مصالحه الخاصة . إن التحالفات التي تقوم على أسباب سلبية أكثر مما تقوم على مصلحة مشتركة يجب ، من أجل أن تبقى بصفة دائمة ، أن تُحترم من قبل الطرفين إن ما يهم في معاهدة نيسان 1972 ، بالنسبة للعراق ، إنما هو المساعدة العسكرية ، التي وُعِدَ بها والمهيأة من أجل تحدي إيران ، والبند الذي ينص على عدم التحالف مع خصم محتمل ، والذي يتضمن أن يقف الاتحاد السوفياتي الى جانبه في حال حدوث صراع مع إيران . أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فإن المعاهدة كان لها مغزى مغاير كلياً . فهو ينتظر منها دعماً لمواقعه الاقليمية والدولية ، ويعتمد من أجل إبقاء نظام بغداد في عدم انحياز إيجابي على عنصري ضغط في داخل العراق ، هما : الحزب الشيوعي الصلب ، والمشكلة الكردية الخالدة التي يلعب بها عندما يكون هذا مناسباً له .

إن التحالف ، المُغَذّى بأفكار خلفية من الجانبين ، يجب أيضاً أن يكون ، بالنسبة لموسكو ، عملية مُربحة . فحليفه سيدفع له قيمة التجهيزات العسكرية التي سيستوردها ، نفطاً ، والاتحاد السوفياتي سيبيع هذا النفط لشركائه في أوروبا الشرقية ، وسيُسَوِّي في وقت واحد جزئياً مشكلة العملات الصعبة التي تنقصه دوماً ، وسيوفر له وسيلة إضافية ليزيد من ربط أوروبا الشرقية بالجماعة الاشتراكية . (إن ما سيقوم به الاتحاد السوفياتي بفضل النفط العراقي بشكل خاص ، إنما هو لعبة مثمرة ذات أربع زوايا فهو سيبيع ثانية النفط العراقي للحلفاء الأوروبيين الفقراء بالطاقة بأسعار تقل عن السعر العالمي ، وسيوجه نفطه الخاص المتوفر نحو البلدان الغربية من أجل الحصول منها على العملات الصعبة[1]) . ولكن بعد 1973 ، عندما أخذت أسعار النفط بالقفز ، بدأ العراق يرفض هذه اللعبة . فصادراته الخاصة (خارج السدادات المدفوعة للاتحاد السوفياتي) كانت ذات مردود كاف يسمح له بتنويع مصادر تموينه التكنولوجي والعسكري ، من خلال التحول نحو الولايات المتحدة أو فرنسا ، أو أيضاً ، في نهاية العقد ، نحو البرازيل . وزيادة على ذلك ، لم تُعْجَب بغداد بالمنافسة السوفياتية في السوق النفطي ، ولا بالفرق بين أسعار النفط الذي تُسَلِّمه للاتحاد السوفياتي ، والأسعار التي يبيع بها هذا الأخير في السوق العالمي . وكالكثير من الشركاء الآخرين للاتحاد السوفياتي ، في السابق ، أدرك العراق أن الاتحاد السوفياتي هو في شؤون الأعمال التجارية دولة مخيفة . ولهذا سعى جاهداً للتقليل من تبعيته إزاء موسكو .

إن نتيجة هذه السياسات العسكرية المتتالية ، المتمثلة بالخضوع الكلي والتنويع ،

---

(1) «The Soviet Union in the third world 1980- 1985
المرجع السابق ذكره : ص 161

هي أن العراق اكتسب في عشر سنوات قدرة دفاعية كبيرة جداً . فبعد أن كان الـزبون الأول للاتحاد السوفياتي في مجال التجهيزات العسكرية خلال السبعينات ، أنفق العراق في هذا المجال بين 1975 و1980 خمسة مليارات دولار ، دون احتساب المشتريات في بقية دول العالَم الاشتراكي . وبفضل هذه المسـاعدة ، زُوِّدَ ، مثـل سوريـة ، بالتجهيـزات الأكثر حداثة التي سمح الاتحاد السوفياتي بخروجهـا خارج دول حلف وارسـو(1) ـ مثل الميغ 21 و23 ، ودبابـات ت 62 وت 72 ، وصواريـح سكود . . . وقـام 2000 مستشار سوفياتي بتدريب القوات العراقية على استخدام التجهيزات المُقَدَّمة ، إضافة لعدة آلاف من التقنيين المدنيين الذين احتل البولونيين والبلغاريين والكوبيين بينهم مكانة لا يُستهان بها(2) .

لقد تَقَبَّـلَ الاتحاد السوفياتي ، كما هو متـوقع ، بشكـل سيء انفتاح العـراق على العـالم العربي ، الـذي أخذ ، بعـد 1975 ، يتسـارع . وشكلت صفقـة شـراء الميـراج ومشروع شراء مفاعل ذري من فرنسا مواضيع للخلافات التي بدأت تنمو بين البلدين .

ومع ذلك فإن الصعوبات بين بغداد وموسكو ستتمحور حول مواضيـع سياسيـة بحتة أكثر مما سيكون ذلك حول هذا الاستقلال الاقتصادي العسكري الذي يبحث عنه العراق . ففيما يتعلق بالاختيارات والاستقلال الداخلي بدا كـل القادة العـراقيين ، من أحمد حسن البكر الى صدام حسين ، كشركاء صعبين ، منذ الأيام التاليـة للتوقيـع على المعاهدة . ففي 1973 ، أَلَحَّ الاتحاد السوفياتي على إشراك الحزب الشيوعي العـراقي في الحكومة . وكان هذا الحزب ، الذي تحوَّل للعب دور ثانوي جداً ، يمـارس منذ خمس سنوات استراتيجية تقوم بشكل متناوب على التغلغل في مؤسسات الدولة ، والعمل على زعزعة الاستقرار . وحاول الحزب الشيوعي العراقي ، مثلما فعل حرب توده فيما بعد في إيران ، التسرب الى الجيش ـ ـ وهو الجهاز الأفصل تنظيـماً في النظام ـ حيث أنْشَـأَ فيه خلايا سرية . وهَيَّـج في نفس الـوقت الأكراد ـ الـذين سَلَّـحَهم شاه إيـران ـ والشيعة السريعي التأثر بكل دعاية ضـد الحكومـة دات الاغلبية السنيـة . وإذا كانت الحكـومة العراقية ، قبل عام 1978 ، قد سمحت بهده النشـاطات ، إلَّا أن الثـورة الأفغانيـة في نيسان 1978 أيقظت بدون أي شك قلقها . واستشفت كيف يمكن للاتحاد السوفياتي أن يلعب بالقوى الشيوعية من أجل القيام بانقلاب . ولكي يتجنب تكرار مثل هذا الأمر في العراق ، ويُنَبِّـه موسكو أيضاً لخطر مثل هذه العملية ، دَمَّـر صدام حسين في بضعة أيام الحزب . وضاعف من الاعتقالات ، وأعدم دفعة واحدة 21 شيـوعياً (ونحـو مائـة في عامين) وأغلق أمامهم الدخول للحكومة . واضطر الحزب الشيوعي العراقي للعودة من

---

(1) المرجع السابق .

«Soviet and East European aid- 1981- U S Dept . of State, P 8 et 21-22. (2)

جديد الى العمل السري . واحتجت موسكو ولكن بدون جدوى ، لأن التحالف كان قد تزعزع بما فيه الكفاية بحيث أن مصير الحزب الشيوعي العراقي لم يكن يشكل إعلاناً للحرب .

لقد تصرَّف العراق بالفعل أكثر فأكثر كبلد مستقل يرفض أغلبية الاختيارات السوفياتية فعارض الاطروحة التقليدية للاتحاد السوفياتي حول حق اسرائيل في الوجود . وإلى هذا الصراع الثابت ، أضيف الخلاف الناجم عن تغير الموقف السوفياتي في القرن الافريقي . فحركه تحرير إريتريا تبقى ، بالنسبة للعراق ، الحليف الطبيعي العربي . أما موسكو ، التي كانت قد دعمت أيضاً هذه الحركة ، فقد تحولت ضد إريتريا نتيجة اتفاقها مع منغستو . إن العراق لم يستطع القبول بهذا التحول . كما أنه لم يقبل أيضاً بالفريق الحاكم في اليمن الجنوبي الذي دعمه الاتحاد السوفياتي ضد شمال اليمن . ووصل الخلاف أوجه مع اجتياح أفغانستان . فموسكو انتظرت من حلفائها دعماً غير مشروط . لكن العراق ، غير المسرور بمهاجمة « العدوان السوفياتي » بحماس ، صَوَّت ضد الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة وفي إسلام آباد .

وتعمقت الهوة التي حُفِرَت بين البلدين بسبب تطلع العراق ليصبح زعيم الدول العربية غير المنحازة بشكل حقيقي . إن هذا الموقف الذي دَعَّمَه صدام حسين من لقاء عربي لآخر (في عام 1980 أعلن ما يُعرف بالميثاق القومي العربي) لم يلائم أيضاً الاتحاد السوفياتي ، الذي اصطدم بالعراق بسبب اختياراتها المتناقضة بين اليَمَنَيْن وفي إريتريا والصومال . لقد أظهر العراق ، بإعلانه في الميثاق أن على كل الدول العربيّة أن تعارض وجود القوى الأحنبية على أراضيها ، وبرفضه لإعطاء الاتحاد السوفياتي التسهيلات البحرية التي كان قد طلبها في أم قصر على الخليج ، أظهر أنه يقترح في آن واحد مشروعاً ونموذجاً ؛ والاثنين يدينان الوجود السوفياتي في العالم العربي . إن ما كان الاتحاد السوفياتي يتمناه ـ وهذا بالنسبة له معنى معاهدة 1972 ـ إنما هو الموافقة على اختياراته وتغيراته المُفاجئة وليس ان تنتصب دولة حليفة ومُسَاعَدة في وجهه كَنُصُبِ قائدٍ ، باسم مبادىء لم يَقُل أو يقبل بها مطلقاً .

وعندما شبت الحرب مع إيران ، لم يُؤَدِّ الخلاف ، وإن كان كبيراً بين البلدين ، لقطع التحالف ، وانتظر العراق من موسكو المساعدة التى باسمها عقد المعاهدة قبل ذلك بثمانية أعوام .

ومع ذلك فإن العديد من المؤشرات كانت توحي بأن الاتحاد السوفياتي سيحاول أن يجني من الصراع الذي تلوح تباشيره الوسائل لتقارب مع طهران . ففي ربيع 1980 ، وقبل نحو ستة أشهر من اندلاع الحرب حملت الصحافه السوفياتية ـ بنبرة موالية بشدة لإيران ـ المؤشرات التي أحذت تنضاعف . فاتهمت العراق بتنسيق حمله صحفية حقيقية

ضد الثورة الاسلامية ، وبتسليح المهاجرين الايرانيين الذين يتآمرون ضد النظام القائم في طهران ، وبأن له مطالب إقليمية غير مُبَرّرة في الخليج ؛ كما أدانت طرد المواطنين الايرانيين من العراق باعتباره تدبيرمن شأنه خلق وضعية أزمة ستزيد من خطورة الصعوبات الداخلية لإيران . إن قارىء الصحافة السوفياتية يستطيع ، إذا ما قرأ هذه المعلومات التي تُعَبّر كلها عن وجهة نظر طهران وليس بغداد ، أن يتساءل عن من هو الحليف لموسكو .

وفي أيلول ، بالمقابل ، عندما اندلعت الحرب كانت العلاقات بين بغداد وموسكو أقل سوءاً بوضوح حتى ولو أن العراق هو الذي يجب أنْ يُعزى له هذا التغيير . ذلك أن صدام حسين ، بعد أن كان حاداً في تنديده باجتياح أفغانستان ، تراجع واستقبل في بغداد وزير الشؤون الخارجية الأفغاني ، الأمر الذي يشكل بداية لإضفاء الشرعية على حكومة بابراك كارمال كما أدان أيضاً ، بصفة مشتركة مع موسكو - إقامة قاعدة بحرية أمريكية في الصومال . ومقابل هذه المبادرات الحسنة ، التزم الاتحاد السوفياتي أكثر فأكثر الصمت إزاء مصير الشيوعيين العراقيين .

في 22 أيلول ، اندلعت الحرب الايرانية - العراقية أين سيذهب اختيار موسكو ؟ ماذا يجب أن تفعل موسكو ؟ إن الجواب يتغير حسب المكان الذي نقف فيه من أجل الاجابة على ذلك . إنها تسعى ، على الأقل من خلال حيادها المُعلن بسرعة ، لتهدئة حرب ضارة بمصالح الطرفين ، تلك هي وجهة نظر الاتحاد السوفياتي . إنها تقف بلا حدود الى جانب حليفتها ، ترد طهران إنها لا تحترم التزاماتها ، تؤكد بغداد إن في كل من الأطروحات الثلاث ، على الرغم من اختلافها ، جانب من الحقيقة .

فكما فعل دوماً في حالات مماثلة ، بدأ الاتحاد السوفياتي بالمراوغة وكسب الوقت لكن هذا الوضع أصبح أكثر صعوبة بعد أن قام طارق عزيز ، وزير الدفاع العراقي ، بزيارة لموسكو في الفترة من 21 إلى 23 أيلول ، حيث ألح على أن يكون الاتحاد السوفياتي وفياً لبنود معاهدة 1972 (1) .

ومن 22 الى 25 أيلول ، التزم الاتحاد السوفياتي بالصمت ، واكتفى بتطمين المجتمع الدولي بإرادته باحترام حياد صارم . لكن الدول الأخرى كانت تدعو الاتحاد السوفياتي لهذا الحياد ، مؤكدة بأن التدخل في حرب إقليمية سيُحولها سريعاً الى حقل للمجابهة بين مختلف الدول الكبرى(2) .

وبعد هذا الحياد المُعلن ، أتت المرحلة الثانية ، التي لا تقل تقليدية عن الأولى . إنها مرحلة التنديد بالمسؤولية الامريكية فإذا كان هناك صراع في الخليج ، عَلَّقت

---

(1) الراصد 23-9-1980

(2) المرجع السابق

وكالة تاس ، فلأن الولايات المتحدة ، الساخطة على الدولتين « المعاديتين للامبريالية » ، سعت جاهدة ، من خلال تأليبهما على بعضهما البعض ، لأن تعثر ثانية على طريق الخليج والمناطق الغنية بالنفط التي طُرِدَت منها(1) . وخلال بضعة أيام ، وجد الاتحاد السوفياتي نظاماً تفسيرياً كاملاً تتعارض بمقتضاه سياستان وأُفقان للمستقبل . فهناك من جهة أولى ، احترامه لاستقلال دول المنطقة الذي يؤدي لعدم الانحياز لأي جانب من أجل عدم إلهاب الصراع ، ومن جهة أخرى ، التدخل الامريكي المتزايد الذي لا يخشى الاتحاد السوفياتي من أن يكشف فيه عن مشاريع للعمل المسلح المباشر(2) ، بحجة وقاية السعودية من توسع نطاق الصراع .

إلاَّ أن إيران كَذَّبت هذا الحياد ، ونَدَّدت بالاشارات البديهية للانحياز السوفياتي للعراق . ويبدو أن حدثين أعطيا بعض الاعتبار لهذه الاتهامات . ففي الأسابيع التي تلت بداية الصراع ، أفرغت خمس بواخر سوفياتية في العقبة تجهيزات عسكرية ، نقلت فيما بعد بالشاحنات عبر الأردن الى العراق . هل كان هذا جواب الاتحاد السوفياتي على الطلبات المُلِحّة لطارق عزيز ؟ إن الحقيقة مع ذلك أقل إثارة للقلق مما يمكن أن تبدو . فالتجهيزات المنقولة كانت بالواقع عبارة عن مؤن وذخيرة بأعداد محدودة ، وضمت بشكل خاص قطع غيار كان العراق يُطالب بها منذ أمد طويل من أجل جعل بعض الأسلحة القديمة قابلة للاستعمال . وقد جُلِبَت من مستودعات قطع الغيار والأسلحة السوفياتية الموجودة في اليمن وإثيوبيا . إنه جهد ضعيف جداً بالنسبة لحليف يشعر بأنه مُهَدَّد ؛ وجهد خفي ـ والنقل عبر الأردن بُرهان على ذلك ـ بالنسبة لحليف وعده الاتحاد السوفياتي ، في عام 1972 ، بمساعدة فورية في حال الخطر .

إلاَّ أن الأكثر جدية ، في الاتهامات الايرانية ، كان قصف قاذفات التوبوليف 22 ، وصواريخ أرض ـ أرض ذات المدى البعيد ، لأهداف استراتيجية ومدنية إيرانية ، حوالي منتصف تشرين الأول . لقد قدم الاتحاد السوفياتي هذه التجهيزات لحلفائه العرب منذ سنوات ـ وكانت حرب 1973 مناسبة لسورية لاستعمال هذه الصواريخ ـ. لكن موسكو كانت تؤكد دائماً ، في نفس الوقت ، بأن هذه التجهيزات المتطورة ـ التي رفضت إقامتها خارج المجال الذي يغطيه حلف وارسو ـ يجب ألاَّ تُستخدم إلاَّ في تجهيز القوات الموجّهة ضد إسرائيل . ألاَ يَدُلُّ استعمالها ضد إيران على أن هذا البلد ، مثل إسرائيل ، يُعامل من قبل الاتحاد السوفياتي كعدو لا يجب أن يُراعى ؟ وأن التحالف مع العراق ترجح كفته ؟ لقد أنكر السفير السوفياتي في طهران هذا التفسير للوقائع ، وسعى جاهداً لاقناع الرئيس بني صدر ببراءة الاتحاد السوفياتي . لكن التكذيبات الموجَّهة

(3) تاس . 1 -10 -1980 .

(2) تاس ٠ 2 -10 -80 والرافدا ٠ 9 -10 -1980

لطهران لم تتعاقب على المسرح الدولي ، الأمر الذي يُشكل سمة مميزة للموقف المتردد لموسكو في هذه المرحلة هل ترك الاتحاد السوفياتي العراقيين أحراراً في استعمال تجهيزاته أم أنهم تجاوزوه بمبادراتهم ؟ لقد اختار الحِفاظ على غموض موقفه في هدا الصدد .

إن رغبته في مجاملة العراق ، من دون أن يصطدم مع ذلك بطهران ، كانت واضحة من خلال مضاعفته للعبارات المهدئة في إيران ، وتجنبه في بغداد إدانة الخطوات العراقية . وكانت هذه الرغبة ضرورية أكثر لأن العراقيين كانوا يَشْكُون من أنَّهم تُرِكُوا ، وكان لشكواهم أسباب رصينة . فعلاوة على قلة استعجال موسكو في الاستجابة لطلباته المتكررة بشأن توريد التجهيزات ، كان العراق يشعر بالمقترحات التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لعَدُوِّه . ففي حين كان المسؤولون في موسكو يغدقون على سفير إيران العبارات الأكثر رفقاً حول التعاطف الذي توحي لهم به القضية الايرانية ـ وكل هذه العبارات كانت تتردد أصداؤ ها على نطاق واسع في بغداد ـ كان السفير فينوغرادوف ، في طهران ، يقترح صراحة تقديم الأسلحة للايرانيين . وقد هاج العراق ، ونَدّد بهذه الاساءة للتحالف . لكن الاتحاد السوفياتي ألقى على الولايات المتحدة ، كما ينبغي عليه ، مسؤولية « الوشايات المهيأة لتقويض الصداقة السوفياتية ـ العراقية » . إن المصلحة السوفياتية في التكذيب تكمن ليس في طابعه ، وإنما في كون أن موسكو كانت تُرَكِّز حينذاك بنفس القوة على تكذيب أنها تفي بالتزاماتها نحو العراق .

ففي بيان لوكالة تاس(1) ، وُصِفَت « الأقاويل حول تسليم 100 دبابة ت 54 وت 55 الى العراق ، بأنها اختراع معادي للسوفيات » . وفي عدة مرات أشارت مجلة « الجيش الأحمر »(2) الى كلمات ليونيد بريجنيف في الهند التي أكد فيها أن الاتحاد السوفياتي لا يمكنه إلاَّ أن يعمل بطرق سلمية من أجل تسوية الصراع ، وأنَّ القول بأنه يهتم فقط بتوريد الأسلحة للعراق أو بترك مستشاريه يساعدون القوات العراقية ، يمثل استفزازاً لا يمكنه احتماله .

وخلال عدة أشهر ـ من خريف 1980 الى ربيع 1981 ـ تطور الموقف السوفياتي بوضوح ، بالرغم من التأكيدات المتناقضة والغموض المُحَافظ عليه بعناية . فعندما بدأت الحرب ، سعى الاتحاد السوفياتي بوضوح لمجاملة المعسكرين ، وللوقوف على هامش الصراع . وفي الربيع ، بالعكس ، تقدم بمقترحات لإيران وبدا أكثر حرصاً على مجاملته من العراق . وقد حُدِّد الموقفُ الرسمي للاتحاد السوفياتي مرتين وعلى لسان بريجنيف نفسه . ففي كانون الأول 1980 ، وأثناء سفره للهند ، قَدّم مخططاً حقيقياً لضمان الأمن في الخليج(3) . وبعد ذلك بشهرين ، حَدّد بريجنيف تفكيره بدقة أمام المؤتمر الـ 26 الذي

---

(1) تاس 2-10-1980 والرافدا ، 9-10-1980

(2) Krasnaia Zvezda 14-1-1981

(3) البرافدا ، 3-11-1980 . وتاس ، 10-12-1980

كان منصة جيدة من أجل إعطاء صدى واسع للنظرات التي يعرضها . إن الاتحاد السوفياتي يتمسك بأنه محايد ، لكنه يؤكد إرادته بالوساطة ، ويبدي إتجاهاً واضحاً للميل نحو إيران . ويقول ليونيد بريجنيف ، في تقريره ، في نفس الوقت ، ان الحرب لا تفيد إلّا القوى الامبريالية وأن السعي السوفياتي من أجل تسوية سلمية لن يَكِلّ لكنه لم يقم بإبداء أي إشارة للعراق أو للمعاهدة السوفياتية ـ العراقية ، في حين طَمْأن مستمعيه الى أنّ « العلاقات الجيدة مع إيران تحتل مكانة جيدة جداً في الأولويات السوفياتية » . إن من غير الممكن للمرء أن يكون أكثر لا مساواة في معاملته لدولتين ، وخاصة إذا علمنا أن ليونيد بريجيف تَفَصّل بالاشارة لمزايا الثورة الايرانية « المعادية للامبريالية من حيث الجوهر » .

إننا نفهم بشكل أفضل هذا الموقف عندما نأخذ بالحسبان ، فيما وراء العلاقات الثنائية للاتحاد السوفياتي مع كلٍ من الخصمين ، نُظُم التحالفات التي تصوغها موسكو ، في ذلك العصر ، حولها والتي تُغيِّر خارطة العلاقات السياسية في المنطقة .

لقد تلقى العراق ، بالرغم من تطرفه الماضي ، الدعم من الدول العربية المعتدلة ، وفي مقدمتها الأردن . وهناك سببان مرئيان لهذا الموقف ، وسبب أقل ظهوراً . فهناك الرغبة بانتزاع بلد عربي من توجهه الراديكالي ـ وقد شجع الانفصال بين صدام حسين والشيوعيين على هذه الفكرة ـ ومن انحيازه الكلي للاتحاد السوفياتي . وهناك أيضاً العداء الذي يثيره في معسكر الدول المعتدلة التطرف الايراني الذي يشكل العراق متراساً ضده . إن الأردن يجسد هذا الخط المعتدل . لكنه في نفس الوقت يتقرب من الاتحاد السوفياتي ، من أجل مساعدة العراق في صراع يبدو فيه مُهَدَّداً جداً . إنه الوقت الذي أعلن فيه عن زيارة الملك حسين لموسكو ، هذه الزيارة التي ستُلغى فيما بعد . هكذا بدأ يرتسم محور عمّان ـ بغداد ، الذي يختفي وراءه شريك مُخَبّأ هو الاتحاد السوفياتي . ألم تُنقل شحنات السلاح السوفياتي للعراق عبر الأردن ؟

في المعسكر المعادي ، كان يتشكل تحالف آخر . فمنذ تشرين الأول 1980 ، أعلن العقيد القذافي ، الذي حركته تصامنات التطرف الاسلامي ، عن نيته بأن يهب لنجدة إيران ، وبتقديم السلاح لها . وبنفس الوقت ، وقع الاتحاد السوفياتي وسورية معاهدة صداقة وتعاون كان الجدل حولها بين البلدين قد بدأ منذ نحو عشر سنوات وكان أفق قيام اتحاد سوري ـ ليبي مطروحاً على جدول الأعمال . هكذا أكد حليفان قريبان من الاتحاد السوفياتي ، وكلاهما غني بالتجهيزات السوفياتية ، تعلقهما بالقضية الايرانية . الأول بسبب التضامن الاسلامي ، والآخر ، أي سورية ، بسبب عدائه التقليدي للعراق . وخلف هذا المحور الثاني ـ طهران ، طرابلس ، دمشق ـ كما خلف محور بغداد ـ عمّان ، كان يختفي نفس الشريك : إنه أيضاً الاتحاد السوفياتي . وفي هذا ما يُبَسّط

بشكل فريد ، في الحالة الحاضرة ، مشاكل الالتزامات الماضية والآمال المستقبلية . لقد كان الاتحاد السوفياتي ـ البعيد رسمياً عن التحالفين اللذين يؤكد فيهما حلفاء المتحاربَيْن بلا مواربة عزمهم على تقديم كل مساعدة ضرورية لحليفهم ـ يمتلك أقنية مربحة من أجل تموين المعسكرين . فليبيا وسورية ستصدران الأسلحة لايران ، وهي أسلحة مُقَدَّمَة من قبل الاتحاد السوفياتي وبمعرفته ، ومن بينها صواريخ سام 7 التي ستُنقل من ليبيا الى إيران بواسطة سورية(1) . إن انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين سورية والعراق سيُسهِّل هذا النقل . ومن جهته سيسعى الأردن لتموين بغداد .

هذه الاستراتيجية المعقدة سيكون لها نتيجتان . ففي صراع يدوم ويُوَرِّط لم يعترف أحد بالجميل للاتحاد السوفياتي بسبب حركاته البهلوانية التي يصعب إخفاء غاياتها البعيدة . لقد شعر العراق بأن الاتحاد السوفياتي خانه ، فاستدار أكثر فأكثر نحو كتلة الدول المعتدلة . وإيران لم تشعر تجاهه بأي فضل ، بالرغم من تلقيها لبعض المساعدة عن طريق حلفاء السوفيات وزيادة على ذلك ، فإن صورة الاتحاد السوفياتي أصبحت قاتمة ، لأن موقفه لم يختلف كثيراً ، بفعل قوة الأشياء ، عن الموقف الذي تبنته الولايات المتحدة . فواشنطن ، بعد تسوية أزمة الرهائن ، فكرت ، مثل موسكو ، في ما بعد الخميني ، وأرادت صيانة المستقبل . إن العراق في المنظور الامريكي حليف للاتحاد السوفياتي ، فكيف لا تحمي لذلك إيران ؟ إن هذا الالتقاء في المواقف الامريكية والسوفياتية لم يخدم ، في الأجل القصير ، مصالح الاتحاد السوفياتي .

بعد ذلك بسنتين إنقلب الوضع مرة أخرى . لأن إيران تفوقت في الميدان العسكري ، وأصبح العراق على حافة الانهيار ولم يعد باستطاعته بدون مساعدة أن يقاوم حرباً بدأت تدور فوق أراضيه . لقد جرى الحساب السوفياتي بسرعة . فتحالف الامارات المعتدلة فيما يسمى بمجلس التعاون الخليجي ، الذي رعته واشنطن ، رأى فيه الاتحاد السوفياتي بداية لصيغة جديدة لحلف المعاهدة المركزية إن دعم الامارات للعراق الذي التقى بدعم مصر سيشجع على عودة مصر للجماعة العربية . هل سيجد الاتحاد السوفياتي نفسه معزولاً بين الكتلة التي تضم إيران ، المنطرفة دينياً ، والتي لا تعترف بفضله وتهدد سلامته ، وسورية ، والقذافي الذي يلعب لعبته الخاصة من جهة أولى ، وتحالف حُماة العراق الذي تتزايد صفوفه والذي يُؤَمِّن عودة النفوذ الأمريكي للمنطقة . إن الرئيس ريغان ، بعكس سلفه ، لا يخشى المبادرات ولا الاختيارات الواضحة ؛ وهذا الأمر يقوي ثقة الدول التي ما زالت موالية للغرب . إن الاستمرار في تجاهل العراق سيعني ، في نظر الاتحاد السوفياتي ، القيام بمجازفة كبيرة ، وسيضمن في المنطقة بأسرها انتصار النزعة المحافظة أو النزعة الأصولية الاسلامية

(1) ل. ديبري ـ المرجع السابق ذكره ـ ص 93

ضمن هذه الصيغة لن تجد السياسة السوفياتية أي مكان لها . كذلك فإن العراق إذا ما أُنْقِذَ بفضل مساعدة الدول المعتدلة التي ترعاها الولايات المتحدة فقط ، سيتطور سياسياً باتجاه التخلي عن رادبكاليته في التداخل وابتعاده عن الاتحاد السوفياتي ، إن تحولاً سريعاً بالموقف يفرض نفسه ، وقد قام به الاتحاد السوفياتي بسرعة . فمنذ نهاية 1982 ، سعي الاتحاد السوفياتي وعوده لطهران ، وهَبَّ لنجدة بغداد . ووصلت طائرات الميغ 23 و25 ، ودبابات ت 72 ، وصواريخ أرض ـ أرض وأرض ـ جو ، وذخائر الى العراق دون تأخير . كما نشط نحو 2000 مستشار عسكري سوفياتي من أجل إعادة روح قتالية جديدة لجيش ذي معنويات منهارة . إن هذه المساعدة المتأخرة ، الأدنى من الطلبات العراقية ، ستعيد ، مع ذلك ، تركيز وضع بغداد ، لأنها ستسمح لها بدفع الجيوش الايرانية ثانية لخطوط انطلاقها . إلاَّ أن الاتحاد السوفياتي سيدعم ، من جهة أخرى ، أطروحة تسوية يتم التفاوض حولها ، ويكون من شأنها إعادة التوازن القائم قبل 22 أيلول 1980 . لكن الجهد السوفياتي الذي « جَمَّدَ » الصراع كان غير كافٍ من أجل بلوغ الحل النهائي . كما كان غير كافٍ ، بشكلٍ خاص ، من أجل إعادة صداقة فَسَدَت منذ أمد طويل . إن العراق لم يكن مستعداً لنسيان « الحياد » المناقض ، في نظره ، للالتزامات المنصوص عليها في معاهدة 1972 ، ولا المساعدة غير المباشرة التي قَدَّمها الاتحاد السوفياتي لإيران والتي ألغت كل معنى لإدعاءات الحياد . إن انحيازه الجديد للدول المحافظة تتابع ، كما تفاوض مع الولايات المتحدة للحصول على مساعدة اقتصادية ، واعتزم تنمية مخزونة من الأسلحة الفرنسية .

* * *

عندما عاد الهدوء مؤقتاً في عام 1983 ، كان من الصعب جداً على الاتحاد السوفياتي إعداد كشف الحساب الختامي للحرب فالتحالف مع العراق تزعزع بشكل رصين . وإيقاظ هذا التحالف أدى ، مبدئياً ، لإثارة سخط إيران وألغى جهود المصالحة التي عرضها عليها الاتحاد السوفياتي . ومع ذلك ، فإن هناك خلف هذه اللوحة المظلمة ، بعض المظاهر الايجابية التي أخذت ترتسم في إيران حيث كان اهتمام الاتحاد السوفياتي ينصب بدقة بعيداً عن كل اعتبار .

فبالرغم من نزعة الخميني الأصيلة في عدائها للسوفيات ، ومن المساعدة التي قَدَّمها الاتحاد السوفياتي صراحة لبغداد بعد 1982 ، استقرت بين موسكو وطهران علاقة معقدة . فالصلات الاقتصادية أبقت على اتصالات مستمرة بين البلدين ؛ وأوروبا

الشرقية ، التي حَلّت محل « الشيطان الأحمر » ، سَهّلت هذه النصف ـ مُصالحه(1) .
ونفس الأمر ينطبق على كوريا الشمالية ، الحليف الوفي لموسكو ، الذي استُخدمت مساعدته ، حين كان الاتحاد السوفياتي مضطراً للوفاء بالتزاماته تجاه بغداد ، من أجل تزويد إيران بنفس السلاح السوفياتي الذي تلقاه العراق . فلقد أمَّنَ المستشارون الكوريون الشماليون ـ وعددهم أكثر من 300 ـ تدريب الايرانيين على استخدام السلاح السوفياتي وصيانته . وقد أخفى حضورهم بالكاد الحضور ، الأكثر تكتماً ، لنحو 2000 مستشار من الكتلة الاشتراكية الأوروبية الذين لم يؤطروا فقط الجيش وإنما دَرَّبوا بشكل خاص قوات الأمن الايرانية إن هذا الشكل من التعاون يبدو للوهلة الأولى غريباً وخاصة عندما دمرت أجهزة الأمن حزب توده ؛ لكنه لا يُشكِّل استثناءً في التطبيق السوفياتي .

إن ما يهمّ موسكو ، في هذا الوضع الصعب جداً ، إنما هو ، قبل كل شيء ، ألاَّ تكون غائبة عن إيران في الساعة التي ستجري فيها الاختيارات . فمنذ انهيار الملكية الايرانبة في عام 1979 ، اكتشف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أن نظام رجال الدين الذي أعطوه القليل من المستقبل ، عَرفَ كيف يدوم ، وحتى كيف يواجه حرباً . لقد عَرف كيف يفاوض في كل الجهات على عقود مساعدة عسكرية ، فلم يتردد في اللجوء الى الاتحاد السوفياتي وحلفائه ، والى الصين من أجل تأمين نوع من الاستقلال إزاء الدول الأكثر قوة . لقد استخلص الاتحاد السوفياتي نتيجة مُؤَدَّاها أن عليه ، في إيران ، أن يتوقع كل شيء ، وأن يضاعف من أجل المستقبل وسائل العمل . إن الصلات الاقتصادية والعسكرية التي أبقي عليها تؤمن العلاقات مع إيران على مستوى الدولة وإن حزب توده ، الذي سُلِّمَ للدولة الايرانية ، سيُقنع هذه الدولة بالارادة الحسنة السوفياتية . ولكن في نفس الوقت ، ستحتفظ موسكو بمتناولها بوسائل أخرى لممارسة الضغط على هذه الدولة . إن الانفصاليين الأكراد والاستقلاليين الأزربيجانيين لم يُنْسُوا في هذه اللوحة . إن كل قائد إيراني يعلم إن الاتحاد السوفياتي يستطيع بشكل تناوبي أن يقدم لهم السلاح أو أن ينساهم وذلك في الوقت الذي سيكرر فيه بثبات أنه ، في أية حالة ، لن يراهن على الارادات الهامشية ضد تماسك الدولة

إن تاريخ الحوار بين موسكو وطهران ، والحرب العراقية ـ الايرانية ساعدت بقوة على ذلك ، يُذَكِّر باستراتيجية حديثة ، هي تلك التي ستضمن للاتحاد السوفياتي صداقة

---

(1) س . شوبان (S. Chubin) «Security in the Persian Gulf: The role of outside Powers- Londres- 1982- p 180

أثيوبيا . لقد عزلت ثورة واضطرابات هامشية إثيوبيا عن التحالف الامريكي ، ودفعتها تدريجياً نحو الاتحاد السوفياتي الذي عَرف كيف يقدم لها الخدمات بالرغم من صلاته مع الحليف الصومالي إن نفس السلسلة من الأوضاع والأحداث ، حليف ـ هو العراق ـ ودولة ملتزمة في التحالف الامريكي ، وثورة ، وأزمات هامشية ، وأخيراً الحرب قطعت أخيراً الصلات بين إيران والولايات المتحدة ، وقادت الاتحاد السوفياتي لمحاولة القيام بتحرك يُبعدها عن حليفتها ويقلب التحالفات . في إثيوبيا ، استغرقت الرسالة ثلاث سنوات من أجل أن تعطي ثمارها . أما في إيران فإن الجوار الطويل يجعل المفاوضات أكثر تعقيداً ، لأن إيران يجب أن تتعامل مع وزن الجغرافيا .

ولكن خلال خمس سنوات ، استطاع الاتحاد السوفياتي أن يقوم بحساب بعض الانجازات : فالولايات المتحدة أصبحت بعيدة ، والصلات مع إيران حُوفِظَ عليها من دون التضحية كلياً بالتحالف مع بغداد ، وأفغانستان انزلقت ببطء في النسيان لقاء الحياد المشكوك فيه الذى أعلنته موسكو . إن العراق وإيران ، السعيدان جداً لعدم تدخل موسكو في عمليات تسوية حساباتها الداخلية مع الشيوعيين ، والحريصان على عدم إثارة أي تحرك للاقليات الانفصالية يمكن لموسكو أن تلعب به ، لم يعودا مُتعجِّلَين جداً للدفاع عن القضية الافغانية . لقد انسحب الاتحاد السوفياتي من الكارثة التي بَشَّر بها سقوط سلالة البهلوي ، بدون خسائر مُفرطة ، ولاحظ أن مسؤولي الجمهورية الاسلامية تعلموا ، مثل أسلافهم ، العيش مع جارهم . ألاَ يُعتبر هذا ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، خطوة صغيرة الى الأمام ، في هذا الطريق الضيق جداً ؟

الجزء الثالث

المَجَرَّة السوفياتية

الفصل السابع
فيالق الامبراطورية

تحتاج كل أمبراطورية من أجل فتوحاتها لمقاتلين . لكن المقاتلين شغلوا مكاناً ضئيلاً في الامبراطورية التي كَوَّنَها الاتحاد السوفياتي ، في عهد الانفراج ، بالرغم من أن الصراعات التي ساعدت على تشكيلها لم تنقص . إلاَّ أن الحروب ، من أنغولا الى الهند الصينية ، لم تكن حروب الاتحاد السوفياتي؛ والمسؤولين السوفيات لم يُحرّموا من فرص تكرار أنهم كانوا ، كقادة لدولة سلمية ، غريبين عن الصراعات ، وأنهم ملتزمون بحق بتسويتها . فباستثناء أفغانستان ، لم يتواجد الجنود السوفيات ، في أي مكان ، بالفعل ، على أرض الميدان . وإذا كان السلاح في كل حرب ـ وغالباً لكل المعسكرات في آن واحد ـ يصل من الاتحاد السوفياتي ، وإذا كان المستشارون العسكريون السوفيات يساهمون في إعداد خطط المعارك ، وفي تنظيم المقاتلين ، وإذا كان الاتحاد السوفياتي يستفيد من هذه الصراعات من أجل أن يثبت للعالَم قدرته على ترجيح كفة أحد الأطراف ، فإن من الصحيح أن فيالق هذه الامبراطورية الجديدة هي من نوع آخر ، أو من عدة أنواع أخرى ، الأمر الذي لم يساهم قليلاً في جعل تدخلاتهم فَعّالة .

ونظراً لعدم وجود مقاتلين نظاميين ، كان الاتحاد السوفياتي ، الدولة الايديولوجية ، يُنتظَر في الميدان الذي اعتاد عليه ، ميدان الأحزاب الشيوعية . ففي الفترات السابقة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وحتى في الستينات ، حاولت موسكو غالباً تغيير الأوضاع القائمة من خلال تقديم مساعدتها للأحزاب الشيوعية المُسَمَّاة بأسماء مختلفة . ولكن في المسرحية المعقدة التي تجري تناوباً في سلسلة من الأمكنة والقارات في هذا الجزء الثاني من السبعينات ، إتجهت الأحزاب الشيوعية نفسها للإنمحاء من العمل السوفياتي(1) . هل يمكن أن نصف بالشيوعية الفئات التي يدعمها الاتحاد

---

(1) حول الحالة الراهنة للأحزاب الشيوعية في البلاد المعنية ، أنظر الملحق رقم 1 ـ وأنظر بشكل خاص : ف. ستار (F Starr) «Checklist of Communist Partises in 1984»- Problems of Communism, March -april 1985- p 90- 101

السوفياتي في أنغولا ؟ أو منغستو ؟(1) . فخارج الفيتنام التي تنغرس فيها جـذور الحزب الشيـوعي في تقاليـد قديمـة جداً ، تـرك الاتحاد السـوفياتي طـواعية لمصيـرها الأحـزاب الموجودة ، إذا كـانت مصالحـه تقضي بذلـك كما فعـل في العراق أو في إيـران وبدل الاعتماد على جهودها الهادفة للقيام بانقلابات حاسمة ، كـانت موسكـو ، بالاجمـال ، تكتشف وتصنع وتشجع أحزاباً شيوعية عشية قيام الثورات . لقد كان ظهورهـا يضفي طابعاً شرعياً على التغيير المُنْجَز بدل أن يكون السبب له .

وكالأحزاب الشيوعية ، لم تظهر الحـركات الجمـاهيريـة الكبرى التي وُجِـدَت في الخمسينات ـ وأهمها كانت حركة السلم ـ حقيقةً في هده الفترة(2) . لقد انتزع الانفراج من مثل هذه التجمعات كل مبرر لوجـودها ؛ وأدت تصفيـة الاستعمار المُنْجَـزَة لإيجاد تعريف جديد للأهداف الكبرى للتحرر الوطني ولهذا كان على الاتحاد السـوفياتي أن يجد ممثلين آخرين لتنفيذ طموحاته .

إن استراتيجيته في السبعينات تُعبر عن وعيه لعالَم مختلف عن العالَم الذي كان عليه أن يتكيف معه . إنَّ القوة السوفياتية ، والضعف بالنسبة لأولئك الذين اكتشفوها بشكل متـأخر ، تكمن بـالـذات في أن مـوسكـو عـرفت ، في زمن الانفـراج والتغيـرات التي صاحبته ، كيف تبدع وتختلق أدوات جديدة للعمل ، يبرز في المقام الأول منها اللجوء لنمط مغاير كلياً من المقاتلين . إن فيالق الامبراطـورية الجـديدة التي ستسمـح في هذه المرحلة للاتحاد السوفياتي بتحقيق انتصارات حاسمة هي من ثـلاثة أنـواع : المُلاَّ (Les Mollahs) ، وغير المنحازين ، والدول الحليفة والتابعة . إنها الفيالق التي يجب النظر لها من أجل فهم المصادر التي تتغذى منها القوة السوفياتية اليوم .

تحالف ماركس والمُلاَّ

يضم الاتحاد السوفيـاتي داخل حـدوده نحو 50 مليـون مسلم . إن هذا الـوضع الموروث من الامبراطورية ، وتعايش روسيا والاسلام طرح مشاكل يعود تاريخها بشكل خـاص لساعـة قيام الثـورة . فالامبـراطوريـة كانت قـد ارتضت كلياً بهـذا الوضـع ،

---

(1) حَيَّا جـ رومانوف ، انعقاد المؤتمر الأول لحزب العمال الاثيوبي ، المجتمع في أديس أبابا في 6 -9 -1984 ، باعتباره « موعداً حاسماً في تاريخ الحركة العمالية العالمية » ـ تاس · 5 -9 -1984 ـ أنظر · الموقف السوفيـاتي الذي لا يقل حماسة إزاء الفريق (غير الشيوعي ولكن الأقل موالاة للغرب)الذي تولى السلطة في السودان بعد النميري ـ البراهدا . 15 -4 -1985

(2) ف. ستار (F Starr) . «U.S.S.R Foreign policies after- Detente, Stanford- 1985- p: 9 à 16
و · و. سبولدينغ (W. Spaulding) : «Communist fronts in 1984» ـ Problems of Communism, march-april 1985- p. 102- 106

وتخلت ، باستثناء ما جرى في بعض الأمكنة المتميزة كبلاد التتار ، عن كل تبشير ديني ؛ واعتبرت أن الاسلام لا يعنيها(1) طالما أن مواطنيها بقوا خاضعين لها ولم تؤدِ قيادة الرؤساء الدينيين المسلمين للمقاومة في القفقاس ، في القرن التاسع عشر ، أو للتمرد في آسيا الوسطى ، في بداية القرن العشرين ، لتغيير الميل الامبراطوري لتعايش هادىء . لقد عُرِيَت مقاومة الامام شاميل ، وتمرد انديجان(2) للمعارضة الطبيعية للسيطرة التي كانت ترتسم . إلاّ ان الاسلام ، بعد أن فرضت السيطرة نفسها ، ظهر قليل الوزن تجاه الواقع السياسي الجديد .

أما مع البولشفيك فقد اختلف الأمر . فعلاوة على معارضتهم العفوية لكل شكل من أشكال أفيون الشعوب ، فهموا دفعة واحدة أن عليهم أن يهاجموا الاسلام دون تأخير . إن النظام الذي أتوا به ـ والذي يدمج كل مظاهر الحياة البشرية ، الفردية أو الجماعية ، لم يكن يستطيع أن يتفق مع نظام مشابه كان يرسم للانسان سلوكه الخاص ، ويُؤَطِّر أيضاً كل لحظات الحياة المشتركة . لقد أُعلِنَت الحرب سريعاً على الاسلام ، وتوبعت بلا هوادة مروراً بتدمير كل المؤسسات الاجتماعية التي كانت تعطي إطاراً خاصاً لحياة المسلم . ومع ذلك ، فإن الاسلام ، مثل الأديان الأخرى ، كان لديه الحق بأن يستعيد مكانته في المجتمع تحت جنح الحرب ، لكنها كانت مكانة قاصرة ، ومحردة من كل مغزى إجتماعي . إن ما قَبِلَ به النظام السوفياتي حينذاك ، إنما هو ـ واجهة الجوامع النادرة جداً ، المفتوحة لبعض الذين يَحِنُّون للماضي ، وواجهة تسلسل إسلامي ليس له من وظيفة أخرى غير التدليل من خلال وجوده على أن النظام يحترم ـ ودستور عام 1936 يضمن ـ حرية المعتقد .

وبين هذه الواجهة والمجتمع لم يكن هناك من جسور . لقد أصبح الإنسان السوفياتي ، والمسؤولون عنه متأكدون من ذلك ، غريباً عن العالَم البالي للأديان . لقد انقسمت الجماعة الشيوعية (أثناء مناقشة الأممية الثالثة لموضوع ثورات المستقبل) حول أساس المشكلة المتمثلة بوظيفة الاسلام في المجتمعات التي تنتمي اليه . ألا يمكن للاسلام ، الذي تندمج حوله مجتمعات كاملة ، أن يكون عربة لأفكار الانعتاق التي تقود لانتفاضتها ؟ أي للثورات ؟ لقد قاتل شيوعيون يعتنقون الاسلام ، داخل اجتماعات الاممية الثالثة ، من أجل إقرار فكرة أن الاسلام قوة ثورية . وإن بإمكانه أن يحرض الشعوب على العصيان ، خدمة للثورة . إن إلقاء الشعوب داخل معسكر البروليتاريا ،

---

(1) كيروباتكين ـ «Dnevnik», Krasnyi Arkhiv ـ 1922 -1927 ـ المجلد 2 ـ ص 73 إن ملاحظاته حول الموقف السلبي للمسلمين في عام 1905 كانت متفقة مع الأطروحة الرسمية حول ضرورة « تجاهل الاسلام »

(2) قاد الامام شاميل المقاومة ضد عزو القفقاس في عهد نيقولا الأول ـ أما تمرد انديجان ـ 1898 ـ فقادته الجماعة النقشبندية الصوفية ، وكان على رأس المتمردين ايشان مادالي

يُسرِّعُ من مجرى التاريخ . لكن الثورة إذا ما تعرَّضت للاسلام ، فإنه سيُقضى عليها . إن التحالف بين ماركس ومحمد كان يشكل موضوعاً كبيراً للجدل - إنه أحد أكثر المواضيع جَدِّيَّة ، وأكثرها ترتيباً لنتائج جسيمة - في تاريخ الأممية الشيوعية(1) .

وراء هذا الجدل ، كانت ترتسم ، بين السطور ، كل العلاقة المستقبلية بين ثورات المجتمعات الصناعية ، وثورات المجتمعات الخاضعة للسيطرة الأجنبية . ومع ذلك ، فقد أُدينت بسرعة في العشرينات أفكار ثورة الاسلام أو **الاسلام الثوري** . واتفق الشيوعيون الروس والأوروبيون ، المتأثرون بالإيمان البروليتاري ، على إلقاء الاسلام ثانية داخل جحيم الأفكار الظلامية ، وانتظروا بأمل أن تقوم الجماهير بكنسِهِ من كل مكان ، باسم ماركس(2) .

في عام 1956 ، انطلق خروتشوف المُسَيْطر على الاتحاد السوفياتي ، لفتح العالم الثالث الذي كان حتى وقت قريب مغلقاً أمام المشاريع السوفياتية. وقد بدأ هجومه بشكل رئيسي في بلدان انغرس الاسلام فيها بشكل صلب . هل يمكن الحديث منذ تلك اللحظة عن استراتيجية إسلامية ؟ لا ، بدون شك . لكن أصحاب القرار والمستشارين الذي أعَدُّوا حينذاك سياسة نشيطة في الشرق الأوسط استشفوا أنَّ عليهم أنْ يُدخِلُوا في حساباتهم ، عدة معطيات ، ومنها الاسلام . أولاً ، لأن دول المنطقة المتعلقة بالاسلام تميل لأن تضع نفسها تحت ظل حماية الولايات المتحدة ، الأمر الذي يُقوي نزعتها المحافظة الطبيعية ويشُلّ المبادرات السوفياتية . وثانياً ، لأن فاصلاً بدأ يقوم بين الدول التي جعلتها التغيّرات الداخلية (مصر) أو نزعة العداء للغرب (سورية) تستدير نحو الاتحاد السوفياتي ، والدول الأخرى . وقد تَعَزَّز هذا الفاصل نتيجة سلوكات الدول إزاء الاسلام . فالأزمات التي هزت مصر أو سورية ، وميلهما للاعتماد على الاتحاد السوفياتي ، تُفَسَّر ، برأي الدول المحافظة ، بهروبهما خارج عَالَم الاسلام . إن الدين ، المشترك بين دول منطقةٍ يسعى الاتحاد السوفياتي للتقدم فيها ، ينتصب كمتراس أمام طموحاته . لقد ساهم كل شيء في هذا : الماركسية التي يعتبر عداؤ ها للأديان معروفاً ، ومعاملة الاسلام في الاتحاد السوفياتي التي تتردد أصداؤ ها في الدول المجاورة . إن معارضة الاسلام للماركسية لم تُعبِّر عن نفسها في أي مكان بشكل أفضل مما فعلت في إيران ، حيث أَخْلَت أزمة 1953 الثورية مكانها لشعور متفاقم من العداء للشيوعية

---

(1) «Bulletin du IV^{e} Congrès de l'Internationale Communiste» N° 7- 16 novembre 1922- N° 19- 1er décennie - 1922- N° 20- Décembre 1922, l'intervention de Tan Malaka traite longuement de ce problème

(2) بورسنر (Boersner) : -The bolcheviks and the national and colonial question»- Paris- Minard» 1957- XVI- p. 287.

وللاتحاد السوفياتي ، وحيث طُرِحَت بوضوح المعادلة التالية : إن الشيوعي يَكف عن أن يكون مسلماً ، والمسلم لا يمكن أن يكون شيوعياً(1) . وإذا أضفنا لهذا أن بلدان المنطقة حفظت مشاعر الحقد للاتحاد السوفياتي بسبب الدعم الذي قدمه سابقاً لاسرائيل ، ومالت للدمج بين الماركسية والصهيونية ، لَفَهِمْنَا الصعوبات التي يصطدم بها الاتحاد السوفياتي .

من هنا انطلقت ، بشكل عفوي بدون شك أكثر مما هي نتيجة تفكير ناضج ، فكرة هجوم معاكس يستهدف تحطيم التعارض بين الاسلام والشيوعية ، وتحقيق المصالحة بين الاتحاد السوفياتي والعالم الاسلامي . وللوصول لذلك ، كان لدى الاتحاد السوفياتي القليل من الاختيارات . لقد كان عليه أن يُمَجِّدَ الاسلام ، وأن يعلن ، كما كان يتمنى ذلك « الشيوعيون المسلمون » في سنوات العشرينات ، أنَّ الاسلام كان طريقاً سهلاً نحو الثورة ، وأنه ، في نفس الوقت ، غير مقبول وقليل الرصانة . لقد دخل الاتحاد السوفياتي ، في عام 1956 ، لميدان اكتسحته ، بالرغم من كونه مسلماً ، أفكار غربية ، وتحديثية وعلمانية . إن النموذج يبقى أتاتورك وليس فقهاء الاسلام المستبسلين في الدفاع عن المذهب النقي . إن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع ، دون أن يقطع صلاته بأفراد النخبة في بلدان العالَم الثالث ، السير في طريق رد الاعتبار لدين ما زال يخشى بالنتيجة منافسته . وبالمقابل ، فإن ما هو ممكن بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، الذي يمتلك مناطق حدودية إسلامية هامة ، هو أن يُظهِرَ ، خلافاً للفكرة المقبولة عموماً ، بأنَّه ليس هناك ، بالضرورة من صراع بين الاسلام والثورة . وأن هناك ، بالعكس ، تعايشاً ممكناً بين أيديولوجية تحويل للبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونظام أفكار يختاره كل فرد لحسابه الخاص . إن آسيا الوسطى ، وبدرجة أقل منطقة القفقاس الاسلامية ، حيث بلغ جهد التحديث الذي بذله النظام السوفياتي نتائج واضحة للعيان ، ضروريتان لهذا البرهان إن فرصة خروتشوف تكمن في التطابق بين اللحظة التي انفتح فيها الاتحاد السوفياتي على العالم الخارجي ، واللحظة التي أصبح فيها التقدم المُنْجَز في المناطق الحدودية بارزاً بما فيه الكفاية ، بالمقارنة مع الحالة الراهنة في العالم الثالث . إن فرصته تكمن أيضاً في أن عملية إزالة آثار عهد ستالين التي بدأ بها ، خلقت في كل البلاد جواً من الأمل والتفاؤل ، سمح ، بلا مساوىء ، بفتح أبواب البلاد أمام الأنظار الخارجية .

في تلك المرحلة ، يجب الحذر من المبالغة في السياسة الاسلامية لخروتشوف . فعلى الرغم من طابعها التجديدي وقطعها كلياً للصلات بالماضي ، لم تكن هذه السياسة أقل حذراً بشكل مُلفت للنظر . لقد كان خروتشوف يعتزم الاحتفاظ بمراقبة المسلمين

(1) أنظر : ن . كدي (N Keddie) : «Roots of revolution»- Yale Un. Press- 1981- p 139- 160

السوفيات ، وبالاستخدام الذي يُعِدُّهم له . ولكي يتحنب أنْ تؤدي الصلات المسموح بها فجأة ، أو بالأحرى المُنَظَّمة بين الاسلام السوفياتي والاسلام الخارجي ، لإحياء الحياة الدينية ثانية ، تطابق الانفتاح السياسي بتشدد أيديولوجي كبير(1) . وإذا كان النضال ضد الاسلام ، بعد الحرب ، قد عَبَّأ قليلاً جهاز الدعاية السوفياتي ، فإن هذا الجهاز رَكَّزَ جهوده مجدداً ، في أواخر الخمسينات ، على الدين ـ شكلاً ومضموناً . فالمساجد ، المفتوحة خلال الحرب ، أغلقت مجدداً أبوابها ، وانخفض عددها بشكل عنيف من 3000 الى 400 (2) . صحيح أن بعض المساجد الكبرى ، التي يُدعى الزائرون القادمون من العالَم الخارجي لأن يلاحظوا من خلالها ، في نفس الوقت ، أن التسلسل الاسلامي يوجد ويزدهر ، قد أُعيد ترميمها ، وزُوِّدَت بالوسائل اللازمة من أجل إيصال الرسالة التي تحملها هذه الاتصالات . إن هناك إذن ، من حيث الشكل، مجالين إسلاميين في الاتحاد السوفياتي : المجال المحدود ولكن البارز لأصحاب المقامات الدينية المدعوّين لتمثيل المسلمين أمام العالم الخارجي ، ولكن المقطوعين عملياً عن مواطنيهم . والمجال الداخلي للاسلام ، المتمثل بالمساجد النادرة وشبه المهجورة . إن الدولة لا تريد لا القبول بتربية دينية ولا إتاحة الفرص لانتاج المؤشرات المحسوسة للحياة الدينية المتمثلة بالقرآن والتقويم الاسلامي . لقد مُنِعَت التربية الدينية ، وأُخْضِعَت ممارسة الشعائر الدينية لمضايقات ، وأصبحت صعبة مادياً ؛ ولهذا لم يكن من المدهش أن تقتصر حياة الاسلام في الاتحاد السوفياتي ، في تلك الفترة ، على تجمع بعض المُسِنّين وعلى الواجهة البرّاقة للادارات الروحية(3) ، التي كانت الدولة تعاملها كملحق للسياحة الداخلية . أما من حيث الأساس ، فإن النظام السوفياتي لم يكن أكثر تسامحاً . فإذا كانت المهاترات العامة ضد « دين المستغِلّين » و« تحالف الاسلام والامبريالية » قد خُفِّفَت ، فإن نظرة سريعة على الأدب المعادي للدين في ذلك العصر تشهد على أن الاتحاد السوفياتي لم يكن يعتزم السماح لمواطنيه بالايمان بفضائل الاسلام(4) . إن الاسلام ، الايديولوجية التي يُقال عنها أنها رجعية ، مُهَيَّأ دوماً لأنْ يجرفه التقدم الفكري والمادي الذي تُؤَمِّنه الشيوعية ؛ هكذا بقي المفهوم الرسمي .

---

(1) أنظر . بيلوغرافيا المؤلفات المعادية للدين المنشورة في الجمهوريات والمناطق الاسلامية في الاتحاد السوفياتي بين 1-1-1955 و1-8-1957 في مجلة «Révue des Etudes Islamiques» 1958 ـ ص 81-86

(2) و كولارز (W Kolarz) : «Religion in the Soviet Union»- Londres- Mc Millan- 1966- p. 432

(3) أحدثت الادارات الروحية في 1941 ، وكان عددها أربع إدارات . ثلاث منها سنية هي . الادارة الروحية للمسلمين السنة في روسيا الأوروبية وسيبيريا ، ومقرها في أوفا (Oufa) ، وإدارة . آسيا الوسطى وكازاخستان ، ومقرها طشقند ، وإدارة . . . القفقاس الشمالي وداغستان ، ومقرها . بويناكسك (Buinaksk) وإدارة المسلمين السنة والشيعة في عبر القفقاس ، ومقرها : باكو .

(4) إن الكتاب الأكثر بلاغة في هذا الصدد هو على الأرجح كتاب كليموفيتش (Klimovitch) بعنوان : « الاسلام » (Islam) ، وهو عبارة عن كراس من 40 صفحة . ونشر في الروسية وكل اللغات القومية .

هـذا الحذر إزاء الاسـلام عَبّـر عن نفسه أيضـاً بالـطريقـة التي استُخْـدِمَ بهـا . فالمسافرون القادمون من البلدان الاسلامية وُجِّـهُوا قبل كل شيء لمشاهدة النجـاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجمهوريات الاسلامية . ولم يُدعوا للاحظة وجـود الاسلام إلّا في ختام جولةٍ تختلف مراحلها غريبة عن الدين ـ مثل المصانع ، والسدود ، والمشاريع الزراعية ، والمنشآت العلمية ـ. إن معنى الرسالة واضح . فالأمكنة التي انتصرت فيها في الماضي الحضارة الاسلامية ليست أقل ملاءمة من غيرها لهجوم الحداثة . إن الحداثة لا تخضع للحضارة الماضية ، إنما للمناهج والأفكار المـوضوعـة قيد العمـل . إن ما يمكن للاتحاد السوفياتي أن يُظهره إنما هو أن أيديولوجيته والوسائل التي تصاحبهـا استطاعت إنجاز هدا التحول . لهذا الجزء الأول من المحاكمة العقلية ، أضيف جزء آخر ، وهو أن الاسلام يحيا بهـدوء ويستمر بـالوجـود في هذه التجـربة المدهشة للتغيـير . إن الدرس بديهي ، فالشيوعية لا تهدد الاسلام ، وكلاهما يستطيعان التعايش بشكل كامل(1) . إن الاسلام لا يلعب إذن في سياسة خروتشوف إلّا دوراً منفعـلاً . إنه يشهـد على نجـاح المشروع السوفياتي ، وعلى التوافق بين نظامي قيم كان يُعتقد أنهما متناقضان ، وعلى شيء من الحفاظ على الهوية الاسلامية عبر التغيرات الاجتماعية ـ السياسية .

إن ما هو مهم أيضاً في هذه السياسة ، علاوة على الفوائد التي لا جدال فيها والتي تعود بها على الاتحاد السوفياتي مقابل استثمار بسيط يتمثل في بعض المساجد المُرَمَّـمة ، وبعض اللفتات تجاه أصحاب المقامات الكبرى الاسلامية المعزولين ـ إنما هو أنها تثير ، وربمـا بلا علم النـظام ، مزايـدة لدى المسلمـين السوفيـات ، ستكون ثقيلة العبء في المستقبل . لقد سارع أصحاب المقامات الاسـلامية ، بـلا جدال ، للعب اللعبـة التي اقتُرِحَت عليهم . ففي الكلمات المُوَجَّـهة للوفود التي قادتها السلطة السوفياتية اليهم ، وفي مؤتمـرات التضامن مـع العالَم الثـالث التي تكررت في الأراضي السـوفياتيـة ، وفي النداءات التي أطلقوها من أجل السلام ، ومن أجل القضايا المختلفة التي تَدَخَّـل فيها الاتحاد السوفياتي ، لم يكونوا فقط الادوات العمياء للنظام السوفياتي . لقد كان خطابهم بدون شك هو الخطاب الذي يجب عليهم بدقة أن يتفوهـوا به ، والـذي يخدم سيـاسة مـوسكو . ولكن مقـابل هـذه اللعبة ، التي بـإمكانهم وحـدهم القيام بهـا ، تمكنوا من الحصـول على بعض التعـويضات كـإرسـال بعض الحجـاج الى مكـة ـ وهؤلاء يجـري اختيارهم بالتأكيد تبعـاً لولائهم للنـظام وليس لرغبتهم في القيـام بواجبـاتهم الدينيـة ـ وإمكانية إرسال بعض الطلاب الشباب الى الجامعات الكبرى في العالم الاسلامي ـ الأمر الذي لم يكن بالإمكان تخيله حتى ذلك الحين ـ وغيرها من الميادين المحدودة التي يرتسم

---

(1) أنظر : ن . م . بالتيا (N.M. Baltına) · «Sovetskıı obıaz jıznı ı protsess preodolenııa perejıtkov musulmanskoı moralı»- - Voprosy nautchnogo ateızma- » Moscou- 23- 1978- p. 114.

فيها شيء من المتاجرة[1] . وإذا كان من شيء يفرض نفسه من جانب ، فإنه يبدو قليل الأهمية من جانب آخر . ففي المناخ المعادي للدين ، المُتجدد في تلك المرحلة ، التي تراجعت فيها ، خلافاً للصورة الخارجية ، التساهلات المُقَدَّمة للاسلام، لم يكن هناك من خيار أمام المسؤولين الدينيين . لقد كان عليهم أن يتعاونوا مع النظام ، وأن يخدموا سياسته الخارجية ، تحت طائلة الاختفاء كلياً . لكنه كان عليهم أيضاً تجنب أن يكونوا ، في أعين آخر المؤمنين الذين يجمعونهم من حولهم ، مجرد أدوات لسياسة تلعب بالاسلام كما تلعب بعمليات بيع الأسلحة . ولأن ظهورهم كانت محصورة بالحائط ، ولأنهم كانوا يعلمون أن دينهم يسير في طريق انحطاط كامل ، لعب أصحاب المقامات الاسلامية اللعبة المعقدة التي تكمن في تعريض أنفسهم كلياً للشبهات ، وأكثر مما كان يُنتظَر منهم ، وذلك من أجل السعي للانبعاث ثانية من هذا الوضع برفقة قوى جديدة . إنه المأزق الخالد للتعاون بين المُسَيطِر والمُسَيطَر عليه .

وإذا كانت موسكو قد قبلت بهذه اللعبة ، وقدمت بعض التنازلات ، فلأنها كانت مقتنعة ـ وقد أثبت كل شيء صحة هذه القناعة ـ بأن مثل هذه اللعبة يمكن أن تجري بلا مساوىء . لقد اقتنع خروتشوف بأن الصدمات الستالينية الرهيبة التي نَدّد بها انتجت كل مفاعيلها ؛ وأن الانسان الجديد أصبح حاضراً في كل الأراضي السوفياتية ؛ وأن تقديم بعض التنازلات للمتعاونين المسلمين المفيدين ، يؤدي ببساطة لإغناء المنظر الفولكلوري أو السلالي للاتحاد السوفياتي . إن ما يعتزم الاتحاد السوفياتي البرهنة عليه ، إنما هو ليبراليته إزاء الاسلام ، وفائدة نموذجه في أرض الاسلام . وليس أبداً أنه بلد مسلم . كما أنه لم يعتزم تشجيع قيام نوع من التحالف بين الماركسية والاسلام . إن فكرة تنافسهما الكلي الشديد هي التي يجب على هذه السياسة أن تكنسها .

إلاّ أن كل شيء سيتغير مرة أخرى في عام 1967 إننا لن نقول مطلقاً أي انقطاع تمثله بالنسبة للإتحاد السوفياتي هذه الملاحظة للحدود التي لم يكن باستطاعة عمله والتزاماته أن تتجاوزها . ففي الاختيار المحدود بين التخلي عن التقدم في العالَم الثالث أو إعداد استراتيجية أخرى ، أقل مجازفة وأكثر تنوعاً في وسائلها ، كان الاختيار الثاني هو الذي تغلّب . ولكن من أجل إعادة الثقة المفقودة ـ إن التخلي عن الحلفاء لا يتم بلا عقاب ـ كان عليه أن يكون واسع الخيال . إن عليه أن يكون كذلك خاصة وأن الاتحاد السوفياتي إذا احتفظ ببعض الأسباب للأمل في العالم الثالث ، فإن صعوباته تتركز كلها على ما يبدو في الميدان الاسلامي . إن الدول الاسلامية الكبرى معادية له ، ليس فقط بسبب نزعتها

---

(1) حول المؤشرات المتعلقة بهذه النشاطات ، أنظر . -«Muslims of the Soviet East» مجلة الادارة الروحية لمسلمي آسيا الوسطى وكازاخستان (المنشورة بلغات الأوزبك ـ والفارسية والعربية والانجليزية والفرنسية ـ على سبيل المثال : العدد 4 -(48) -1980 ـ ص : 15 -16

المحافظة ، وإنما بسبب اختياراته . فالباكستان ـ لقاء دعمه للهند ـ وإيران وتركيا لم يغيروا معسكرهم ، واستمروا في الوقوف وراء الحلف الأمريكي ، في نفس الوقت الذي كان فيه زبائنه العرب يفكرون في التخلي عن حماية موسكو . إن جاذبية النموذج السوفياتي للتنمية لا يمكن أن يكفي لتعويض عدم ثقة البعض ، ومشاعر الكبت لدى الآخرين . ومقابل نفوذ الولايات المتحدة ـ القائم على القوة ، وعلى استقرار التحالفات الصلبة التي تتحدى الكوارث ـ لم يعد باستطاعة الاتحاد السوفياتي الاستمرار في الإبقاء على الخطاب الايديولوجي غير المثمر ، ولا على الوعود التي أظهرت التجارب ضعفها . هنا كان على الخيال أن يتدخل . خيال خلفاء خروتشوف الذي لم يَعْزِ له أحد مطلقاً هذه الفضيلة . لقد استأنف الاتحاد السوفياتي ، الذي فقد هيبته في العالم الاسلامي ، لأنه نُظِرَ إليه فيه كدولة كبرى متعلقة بمصالحها ، وغير قوية بما فيه الكفاية للدفاع عن مصالح أصدقائها ، إستأنف الهجوم بعد أن لبس قناعاً مختلفاً . لقد اكتشف مسؤولوه ثانية الورقة الاسلامية ، التي بَشَّر بها أسلافهم بشكل خجول ، واستعملوها هذه المرة للنهاية .

إن الاتحاد السوفياتي الذي عاد ثانية لمسرح الشرق الأوسط في عام 1967 ، لم يعد الدولة الكبرى التي ترفع بغرور رايةتقدمها السريع. إنه يقدم نفسه فيه كدولة شرقية تختلف كليا بطبيعتها عن الخصم الامريكي الخالد . إن كل التدابير المستعجلة التي كان القصد المباشر منها الحد من كارثة حزيران 1967 ، تشير لهذا التغيير(1) . لقد قطع الاتحاد السوفياتي علاقاته مع إسرائيل ؛ لكنه لم يكن قطعاً مشابهاً لغيره . إن دولة شبه ـ إسلامية هي التي تقطع علاقاتها مع الدولة اليهودية . وتدلل بذلك على تضامنها مع عالم الدول الاسلامية الذي تشكل الدول العربية جزءاً منه . إن النتيجة الطبيعية لهذا التحالف الضمني هي انقسام العالَم بين المضطَهدين ـ الممثلين اليوم بالدول الاسلامية ، وأمس وغداً بكل العالَم الثالث ـ الذين يندمج الاتحاد السوفياتي بهم بفضل جزئه المسلم ، والمضطَهِدين الذين تجسدهم الدولة اليهودية التي تدعمها الولايات المتحدة . إن الاتحاد السوفياتي يعيد ، بواسطة الاسلام ، شيئاً من الثنائية القطبية الضرورية لتثبيت حلفائه داخل معسكره . لكن الاتحاد السوفياتي لم يستطع أن ينجز بسهولة هذا التحول من وضعية الدولة الكبرى التي ادَّعاها بشكل دائم الى وضعية الدولة الاسلامية جزئياً . إن مسؤوليه لم يتغيروا ، فلديهم جميعاً وجه الدولة الكبرى الغربية . هنا كان على النداء لمسلمي الاتحاد السوفياتي أن يجد بُعْدَه الحقيقي ، فهم وحدهم القادرون على إلقاء الخطاب السوفياتي الجديد . إنهم يستطيعون القيام بذلك بشكل خاص لأن عشر سنوات

---

(1) أنظر الذريعة في البرافدا : 6-11-1967

عَوَّدَت أشقّاءهم العرب على الالتقاء بهم ، وعلى ملاحظة تقدمهم البطيء بين القوى الاجتماعية في الجمهوريات الحدودية . لكنهم قَدَّموا أنفسهم ، في هذه المرة ، بمظهر متحول . إنهم ليسوا مواطنين سوفيات من أصل إسلامي سترسلهم موسكو كممثلين لشركاء صعبي الانقياد . وإنما هم مسلمون ، تم أيضاً وبشكل ثانوي مواطنون سوفيات . إن تدخلهم لا بد منه ، وهو يتم بلا تأخير ، كإشارة على رد الفعل السريع للسلطة على أزمة علاقاتها مع العالم العربي .

في الأيام الأخيرة من حزيران 1967 ، وعندما كانت نزعة العداء للاتحاد السوفياتي على أشُدِّها ، في القاهرة ودمشق نتيجة الخزي الذي لحق بهما على إثر الهزيمة ، إنمحى من على المسرح الممثلون الرسميون للاتحاد السوفياتي . وبالمقابل وصل مفتي طشقند الكبير مع وفد من اللجنة السوفياتية للتضامن مع العالم الأفرو ـ أسيوي الى القاهرة من أجل حضور مؤتمر للتضامن مع العالم العربي(1) . وكان الرئيس الروحي لمسلمي آسيا الوسطى حاضراً ونشيطاً وذلق اللسان في كل مكان ، في المؤتمر ثم في أمكنة لا حصر لها ـ في جامعة الأزهر ، في الاجتماعات الدينية أو السياسية البحتة . لقد كان خطابه بسيطاً ، لكنه شَدَّ الانتباه بجدَّته . فقد جَسَّدَ ، كما قال ، تضامن الاتحاد السوفياتي مع العرب ، والتعبير الأول عن هذا التضامن هو أنه ضَمَّ صوته لأصوات العرب في المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من كل الأراضي التي احتلتها(2) . وبعد فترة وجيزة ، قام مساعده اسماعيل مهدوم ساتييف (Ismail Mahdum Satiev) بجولة في كل البلدان التي حاربت إسرائيل ـ مصر ، وسورية والأردن ـ من أجل التأكيد على نفس الموقف . ومع ذلك فإن معنى الرسالة ، بالرغم من البساطة الظاهرية للكلام ، كان أصعب على الحل . فهؤلاء الرجال الذين يبدأون كلامهم بإعلان انتمائهم للاسلام ، ويأتون كردفاء للسلطات المدنية ، يتكلمون لغة مزدوجة . فهم يزعمون أنهم يتحدثون باسم الاتحاد السوفياتي بأسره ، كدولة شبه إسلامية ، ولذلك كطرف مشارك في الدفاع عن قضية المسلمين في كل مكان . ولكنهم يكررون أيضاً على مسامع محدثيهم أنهم هم الذين يقومون في موسكو بالضغط من أجل تحديد سياسة إسلامية حقيقية . ويشيرون ، في هذه النقطة الملموسة ، لمساهمتهم في العلاقات بين موسكو وحلفائها العرب . لقد قَسَّمَ الجدل المسؤولين السوفيات : هل يجب أم لا إعادة تسليح العرب ؟ بين المواقف المترددة ، ضغط المسلمون ، كما قالوا ، بكل وزنهم من أجل أن يسترد الاتحاد السوفياتي ثانية ، ومن خلال سياسة تسليح مكثف ، الدعم الذي قَدَّمه بشكل غير كاف لأصدقائه .

---

(1) ا دافيشا (A Davisha) . «Islam in Foreign Policy» لندن ـ 1984 ـ ص 166

(2) المرجع السابق

لقد كان هذا النشاط خَيِّراً في الاتجاهين . فقد سَهَّلَ بلا جدال عودة الحوار بين موسكو والعالم العربي . وهو حوار سيبقى صعباً ، لكنَّ فكرة « سرت لدى العرب كانت تقول بأن مجموعة ضغط مسلمة وُجِدَت في الاتحاد السوفياتي ، ويمكنها أن تخدم مصالحهم . كما سَهَّلَ أيضاً السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي . لكن المسلمين السوفيات لم ينسوا أن يجنوا فائدة من هذا فلكي يكونوا مسموعين في الخارج ، ولكي يخدموا بفعالية كصلة مع العالَم الاسلامي ، كان يلزمهم وسائل أخرى غير تلك التي كانوا يمتلكونها من أجل القيام بأعمال ثانوية . إن ما يريدون الحصول عليه ، وقد حصلوا عليه ، إنما هو وضع قانوني متشابه لوضع بطريركية موسكو . أي أن يشكلوا مؤسسة دينية بلا شك ، ولكن أيضاً أداة معترف بها من أدوات السياسة الخارجية السوفياتية ، ومزودة بصفتها هده بوسائل عمل وبحرية حركة لم يتمتع بها أي مركز ديني آخر حتى الآن في الاتحاد السوفياتي . إن ما أراد أصحاب مقامات الاسلام السوفياتي أن ينتزعوه من الدولة ، إنما هو الوضع القانوني للدين القومي الذي عرفته الأرثوذكسية دائماً تقريباً(1) . إن الأمر يتعلق ، وهو ما يجب فهمه ، ليس بالدين في حد ذاته وفي علاقاته مع المؤمنين ، وإنما بوضعه القانوني كمؤسسة في داخل النظام وقد أدت حاجات السياسة الخارجية السوفياتية في أواخر الستينات لترجيح الميزان نحو الأطروحة التي دافع عنها أصحاب المقامات العليا للاسلام . إن المنتصرين الكبار لهذا الحصول على وضع قانوني متميز ، ولهدا الوصول للسياسة ، إنما هم أولاً الرؤساء الدينيون في آسيا الوسطى . ومن بين المنظمات الاسلامية الأربع ـ الادارات الروحية ـ الموجودة في الاتحاد السوفياتي ستلعب الادارة الروحية لمسلمي آسيا الوسطى ، ورئيسُها ، مفتي طشقند ، اللعبة الأكثر أهمية وستحتل المكان الأول . لكن المراكز الأخرى لن تُنْسَى مع ذلك(2) . إن المهمة الأولى التي تقع على عاتقهم هي أن يجعلوا من الاتحاد السوفياتي مركزاً مرئياً وجذاباً للنشاط الاسلامي ، لأن هذا هو الوسيلة الوحيدة لإعطاء شيء من الاعتبار لتطلع البلاد لأن تكون أرضاً للاسلام . وللتوصل لذلك ، سينظم الرؤساء المسلمون في الأراضي السوفياتية سلسلة من المؤتمرات الكبرى التي سيتجمع فيها حول مواضيع متنوعة ـ اختلطت فيها بصفة عامة الأمور الدينية والسياسية ـ ممثلون لأغلبية الدول الإسلامية . ولا يهم كثيراً ما سيجري فيها من نقاش ؛ ولا يهم كثيراً إن كانت الشيوعية غائبة عن هذه الجمعيات . إن الأمر الأساسي ، وهذا الهدف تَمَّ بلوغه بسرعة فائقة ، هو أن تجد الدول الاسلامية ، سواء كانت مُحافظة أم تقدمية ، من الطبيعي أن ترسل لها وفوداً .

---

(1) حول الوضع القانوني للكنيسة الأرثودكسية ، أنظر ن. ستروف (N Struve) · «Les chrétiens en U R.S S.»- Paris- Sueil

(2) أنظر على سبيل المثال المعلومات حول العلاقات الخارجية للادارة الروحية للقفقاس في مجلة . «Muslims of the Soviet East» ـ العدد 2-1980 ـ ص 12-13

أليس الاتحاد السوفياتي أرضاً إسلامية ؟ هكذا خَلَّدَت أربعة تجمعات كبرى ، خلال بضع سنوات ، جهود مسلمي الاتحاد السوفياتي(1) .

- ففي 1970 ، جمع مؤتمر في طشقند ممثلي 24 بلداً إسلامياً ومائة من العلماء السوفيات . وناقش المؤتمر ، الذي ترأسه مفتي طشقند ضياء الدين باباخانوف ، موضوعاً بريئاً ظاهرياً من شأنه أن يجمع كل الحضور ، هو موضوع : وحدة وتعاون الشعوب الاسلامية في النضال من أجل السلام . وبشكل عابر ، تَمَّ التنديد « بالامبرياليات » التي يوجد إتفاق إجماعي حولها : في جنوب إفريقيا وإسرائيل ، وبالتبعية الامبريالية الامريكية التي تدعمها .

- وفي 1973 ، كانت طشقند مكاناً لنقاش حول موضوع لا يشكو من تناقضات ، هو : « دعم المسلمين السوفيات للنضال العربي ضد عدوان الامبريالية الاسرائيلية » .

- وفي آب 1974 ، احتُفل في سمرقند بذكرى مرور 1200 سنة على ميلاد الامام اسماعيل البخاري . وكان من بين الـ 25 وفداً أجنبياً عدد من كبار شخصيات بلدان يقيم الاتحاد السوفياتي معها علاقات صعبة - مثل السعودية والمغرب ومصر والأردن - وتُعتبر كفالتها الاسلامية حاسمة .

- وفي تشرين الأول 1976 ، جمع مفتي طشقند حوله الجماعة الاسلامية العالمية من أجل الاحتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيس إدارته الروحية . ومرة أخرى ، جلس مندوبو الدول المحافظة الكبرى - المغرب ، السعودية ، وباكستان - الى جانب مندوبي بلدان صديقة للسوفيات مثل سورية واليمن .

إن معنى هذه التجمعات - التي لم نذكر هنا منها إلاّ المؤتمرات الكبرى - واضح . وهو أن الاسلام لم يستمر فقط بالعيش بعد الثورة ، وإنما أن جزءاً من الأراضي السوفياتية يشكل بالحقيقة مركزاً لنشاط إسلامي تضفي عليه الشرعية الوفود التي تسرع للمشاركة في كل لقاء يعقد فيها . إن اللحظات الكبرى للاسلام السوفياتي - التي يجري فيها الاحتفال بمؤسسات أو برجال عِظام - هي لحظات للأمة الاسلامية بأسرها .

لكن النشاط الذي بذلته النخبات الاسلامية لا يتوقف هنا . فأفراد هذه النخبات سيصبحون ، خارج الاتحاد السوفياتي ، ممثلين حقيقيين لبلدهم ، الذي قُدِّمَ مرة أخرى تحت المظهر المميز لبلد مسلم . وخلال عدة سنوات سيقوم كبار رجال الدين بجولة في العالم الاسلامي ، حيث سيحملون كلاماً طيباً للدول التي يتكلم الاتحاد السوفياتي معها بسهولة ، ولكن أيضاً للدول التي نجح بالكاد في الدخول اليها . وهذه بعض الأمثلة :

- في 1972 : قاد مفتي طشقند ، باباخانوف ، وفداً إسلامياً للمغرب .

(1) جمعت المعلومات حول هذه النشاطات انطلاقاً من مجلة «Muslims of the Soviet East» منذ 1970

ـ في 1974 : زار باباخانوف نفسه اليمن الشمالي .

ـ في 1975 : قام باباخانوف ، دائماً ، بجولة كبيرة في العراق ، والأردن حيث استقبله الملك حسين بنفسه ، ومصر حيث ألقى حطاباً أمام حشد كبير متجمع في جامعة الأزهر .

وبعد فترة وجيزة من انتهاء هذه الزيارة ، توجّه الى مكة لحضور مؤتمر حول « وظيفة المساجد » . وفي هذه المرة كان الملك خالد نفسه هو الذي خصّه باستقبال حافل .

وخلال تلك الفترة ـ تشرين الأول ، تشرين الثاني ، زار مساعده يوسف خان شاكيروف المسلمين في الصومال وجزيرة موريس .

وفي لاكناو ، بالهند ، إنعقد في شهر تشرين الأول 1975 ، مؤتمر حول التربية الاسلامية ؛ وقد أرسل السوفيات له بشكل طبيعي الناطقين باسمهم .

ـ وفي 1976 : قاد المفتي عبد اللاييف وفداً للمسلمين السوفيات للمؤتمر الاسلامي ـ المسيحي الذي انعقد في طرابلس تحت رعاية القذافي . وكضامن للاسلام ، في كل مكان ، قام مؤلف **الكتاب الأخضر** ، بتوجيه المديح للدور الذي يلعبه الاسلام في الاتحاد السوفياتي .

ـ في 1977 : ترأّس المفتي عبد اللاييف أيضاً ، في شتاء 1977 ، الوفد الذي حضر مؤتمر ورغله في الجزائر ، المخصص « للفكر الاسلامي »

ـ في آذار 1977 : ترأّس الامام خطيب مسجد تيلا ـ شيخ بطقشند (يونس أبو تراب) الوفد الذي سيشارك في المؤتمر الدولي المنعقد في بنغلادش حول موضوع التبشير في الاسلام

ـ في تموز 1978 : زار باباخانوف كاراتشي . وكان المؤتمر الذي جذبه اليها يدور حول انتشار الاسلام .

ـ في آب 1978 : قام وفد من كبار الشخصيات الاسلامية برئاسة المفتي عبد اللاييف بزيارة النيجر ومالي والسنغال .

ـ وبعد قليل ، في الشتاء ، شارك وفد بالمؤتمر الثاني عشر المخصص « للفكر الاسلامي » في باتنا بالجزائر . وقام باباخانوف ، نفسه ، في أيلول من نفس العام ، بزيارة استنبول حيث عُقِدَ اجتماع لمناقشة موضوع التقويم الهجري .

إنه تعداد ربما يكون مضجراً ، لكنه يوفر ميزة تقديم عدة دروس . فهو يشهد أولاً على أن كبار المسؤولين الدينيين السوفيات لم يغيبوا عن أي حدث جرى في العالم الاسلامي . لقد وُجِّهت الدعوات لهم للمشاركة ، وعُومِلُوا بطريقة استثنائية ، وكانوا

أحراراً في الذهاب اليه . إن الهيبة التي جنوها من هده المشاركة كانت كبيرة في الاتحاد السوفياتي وخاصة لدى أتباعهم . فكيف لا يتأثر السوفيات المسلمون ، مؤمنون أم لا ، حين يعلمون بأن رؤ ساءهم استقبلوا كرؤ ساء دول حقيقيين من قبل الملوك والقادة الكبار في العالم الاسلامي ؟ لقد كبر نفوذهم أيضاً لدى السلطة السوفياتية . إن الحديث الى الملك خالد أو القذافي ، من خلال المسلمين السوفيات ، أفضل لها من البحث الى ما لا نهاية عن مُحَدِّثين آخرين مقبولين . ومن جهة أخرى ، فإن مقارنة التقويم الزمني للزيارات التي قام بها أصحاب المقامات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي ، وخط سيرها ، بمناطق نشاط السياسة الخارجية السوفياتية ، تؤدي لملاحظة توافقات ملفتة للنظر . فعندما بدأ الاتحاد السوفياتي تحركه الحقيقي في إفريقيا ، اعتباراً من 1975 ، تكثف نشاط الرؤ ساء الدينيين فيها . فقد توجهوا الى النيجر والسنغال وغينيا ومالي . وحيث ترك حضور المستشارين السوفيات المتعجرفين ، في الستينات ، ذكريات مؤسفة ، أمكن للمبعوثين المسلمين أن يُدللوا على أن المقصود لم يعد التعامل مع نفس الاتحاد السوفياتي . إن من الممكن أن نلحظ في تشاد بشكل أفضل الحصة التي تحتلها هذه الزيارات في الاستراتيجية السوفياتية . لقد دشن مفتي طشقند ، خلال زيارة مشهودة ، مسجد نجامينا في نفس الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفياتي يبسط نشاطه ، مباشرة أو من خلال حلفائه ، في كل المنطقة . وقد حدث نفس الأمر في الصومال حيث ظهر فجأة ممثلو الاسلام السوفياتي ، عندما تقهقرت العلاقات مع موسكو وازداد ضغط السعودية .

لقد اكتسب هدا النشاط ، الذي تعزز باستمرار في الاتحاد السوفياتي ، والخارج ، وسائل معتبرة . وتميزت سنوات السبعينات بالتقدم الذي أحرزه المسلمون السوفيات في هذا الميدان . فقد زُوِّدَت الادارة الاسلامية في آسيا الوسطى بقسم دولي(1) كانت صلاحياته مُدهشة . لقد كان من المهمات العادية لمثل هذه المؤسسة أن تنظم المؤتمرات وتكون مركزاً لاستقبال الوفود الأجنبية ، ووكالة سفر للوفود السوفياتية للخارج . لكن القسم خرج سريعاً من هذا الإطار لينظم عمليات الحج ـ القليلة العدد ولكن المهمة من حيث المبدأ ـ للأماكن المقدسة للاسلام ، وإرسال الطلاب للجامعات الاسلامية الكبرى في العالم ، بل وحتى ليتفاوض حول المبادلات الثقافية .

ولقد ساهم هذا الاستقلال الاداري النسبي أيضاً في زيادة نفوذ أولئك الذين استفادوا منه . وإذا كان علينا ، في أواخر السبعينات ، أن نحاول تقويم آثار هذه المشاركة لمسلمي الاتحاد السوفياتي في سياسة بلادهم ، فإن علينا أن نلاحظ أن الاسلام ربح كثيراً ، وأن النظام السوفياتي دفع لقاء استخدامه ثمناً مرتفعاً الى حد ما . لقد وجد

---

(1) «Muslims of the Soviet East» ـ العدد 1 - 1981 ـ ص 12

الاسلام ـ كتسلسل ونمط ولاء وعامل تماسك اجتماعي ـ ثانية مكاناً له في داخل الاتحاد السوفياتي . فالنظام بدون شك توجه بالنداء لممثلي الاسلام من أجل نقل رسالته ، وامتلاك وسطاء ضروريين من أجل سياسة تسعى لحفظ مصالحه أو إعادتها . ففي الدول الاسلامية المحافظة التي للاتحاد السوفياتي معها القليل من الصلات ، أو التي ليس له فيها أي تمثيل ، تعتبر هذه الدبلوماسية البديلة لا مفر منها . كذلك فإن المبعوثين المسلمين سيكونوا أفضل تسليحاً من الموظفين الغرباء عن الاسلام ، في تمثيلهم للاتحاد السوفياتي، في وقت أصبح فيه الاسلام رمزاً للتجمع السياسي . ولكن ، من أجل أن يكون استخدامهم فعّالاً ، يجب أن تأخذ هذه الدبلوماسية كامل مداها . فعوضاً عن بعض الفنيين أو الدبلوماسيين الآتين من آسيا الوسطى ، في أواخر الخمسينات ، لإقناع العالم الثالث بأن هناك مسلمين في الاتحاد السوفياتي ، أتى عدد كبير من الوسطاء من نفس المنطقة ، ولكن كم هم مختلفون عن أسلافهم . لقد كان عدد الذين أدرجوا في هذه السياسة كبيراً ، وكان لديهم شعور بقوتهم وبالصلات المشتركة التي تجمعهم إن الدور الجديد الذي يلعبونه ، يدينون به للإسلام ، ولصورتهم كأفراد للنخبة الاسلامية . لقد غاصوا من أجل حاجات السياسة الخارجية في البيئة الاسلامية ، واننموا لها ، بشكل لا نقاش فيه ، بطريقة متزايدة ومقابل تعاونهم هذا دُفِعَ لهم سعر مرتفع . فعلاوة على الهوية المُسْتَعَادَة والمُعلنة صراحة والتي تضفي طابعاً شرعياً على وضعهم القانوني ، استطاعوا أن يفرضوا أنفسهم على مواطنيهم ، وأن يعقدوا معهم صلات وثيقة جداً ، ويصوغوا جماعة إسلامية في الاتحاد السوفياتي . ولأنّ النظام السوفياتي كان محتاجاً للإعلان للخارج عن جماعته الاسلامية ، اضطر لأن يترك الميدان حراً لأفراد النخبة الذين يستخدمهم من أجل أن يخلقوا ثانية هذه الجماعة التي كان قد دَمَّرَها . إن يقظة الاسلام التي نلاحظها بلا صعوبة من القاهرة الى تونس ، أصبحت أيضاً حقيقة في الاتحاد السوفياتي .

ومع ذلك ، فإن النظام السوفياتي ، الواعي لهذا النمو ، سعى لوضع مكبح له فهو لم يقدم أي تنازل حول الأساس فيما يتعلق بتعريفه للاسلام . **فالموسوعة السوفياتية الكبرى** ، في طبعة 1972 (1) ، في الوقت الذي تتجنب فيه الأخذ مُجدداً بالشروحات التبسيطية والجارحة التي كانت شائعة فيها في السابق ، تخلص للقول بأن « الاسلام متعارض مع مفهوم حديث للعالَم » . **إن الأرض الاسلامية السوفياتية** هي في نفس الوقت ، مقر للتظاهرات الاسلامية المؤثرة ، وللمؤتمرات ولزيارات المساجد المُرَمَّمة بتكاليف كبيرة ، وللنشاطات التي يبذلها أفراد النخبة المشاركين في السلطة ، ومكان

---

(1) الموسوعة السوفياتية الكبرى ـ الطبعة الثالثة ـ المجلد العاشر ـ موسكو 1972 ـ ص : 484-486

لصراعات ماكرة ضد الممارسة اليومية للشعائر الدينية . لقد انخفض عدد المساجد المفتوحة رسمياً للعبادة الى 300 ، بعد أن كان 400 قبل خمس عشرة سنة ! إن السلطة تريد إذن أن تمسك بطرفي السلسلة ؛ أن تلعب بالاسلام وأن تمنعه من كسب المواقع . لكن السلطة لم تربح إلاّ بشكل سطحي فكل شيء يدل على أنه إذا كانت الثلاثمئة مسجد كافية لاستقبال عدد محدود من المؤمنين ، فإن سكان الجمهوريات الحدودية أصبحوا يتعرفون على أنفسهم من خلال انتمائهم للحضارة الاسلامية(1) . إنها بلا جدال هوية سياسية ـ قومية أكثر مما هي دينية ، لكنها بدأت تطرح مشاكل حقيقية على نظامٍ لا يستطيع العيش إلاّ في ظل التماثل .

في المساجد السرية ، وفي الزوايا الدينية السرية أيضاً(2) ، التي نمت بمنأى عن هذا التعاون الرسمي بين الاسلام والشيوعية ، نما مجتمع مختلف . ومهما كان افراد النخبة الاسلامية مفيدين للسياسية الخارجية للاتحاد السوفياتي ، فإن الثمن الذي دُفِعَ لقاء مساعدتهم كان باهظ التكاليف .

لكن السلطة السوفياتية لم تعِ بشكل كامل هذا الثمن ـ وضرورة الاستمرار في دفعه ، إلاّ في أواخر العقد . فحتى ذلك الحين كانت نشاطات أفراد النخبة الاسلامية تحملهم بعيداً : لقد كانوا يتبعون الأهداف العالمية للسياسة الخارجية السوفياتية ، في العالم العربي ، وإفريقيا وفي كل مكان ، لم يكن له ، بسبب البُعد الجغرافي ، من صلاّت عرقية أو لغوية مع مسلمي الاتحاد السوفياتي . أما على الحدود ـ وباستثناء أفغانستان قبل نهاية الستينات ـ فإن السلطة السوفياتية انتبهت دائماً ، وبحذر ، لعدم مضاعفة الاتصالات ففي إيران وتركيا وحتى في باكستان تَمَّ الحفاظ على أشكال العمل التقليدي ، وكانت « دبلوماسية الملا » محدودة . وقد أتى النغيير العنيف حينئذٍ من ضواحي الاتحاد السوفياتي ، حيث أكرهت الثورة الاسلامية في إيران ، ثم اجتياح أفغانستان ، الاتحاد السوفياتي على إعادة النظر بهذه السياسة .

هل يجب استخدام الثورة الايرانية كإنذار ؟ ماذا نحفظ منها ؟ خطر التعاون مع الاسلام ؟ أم بالعكس ، ضرورة التكيف مع الحدث ؟ إن الجواب هو نفسه تجاه إيران وتجاه الاسلام . لقد قرر قادة الاتحاد السوفياتي مصاحبة هذه الحركة ، المتوقعة منذ أمد طويل ، من أجل تجنب حدوث انقطاعات خطيرة ، وذلك منذ اللحظة التي طرحت فيها

---

(1) ف. فيروف (V Furov) ـ في : «Khronika tekuchtchih sobytu» 41-1976 ـ ص : 7 . أما م. رويكين (M. Rywkın) في . «Moscow's muslım challenge , Soviet Central Asie»- New York Sharpe- 1982- p' 88.

فيقدر عدد المساجد المفتوحة في 1976 بـ 450

(2) أنظر على سبيل المثال : مجلة (Nauka i religiia) ـ كانون الأول 1976 ـ ص · 31 -35

القضية على مقربة من حدود الاتحاد السوفياتي . إن التعاون مع الاسلام سيجتاز فوراً عتبة جديدة . فالثورة الاسلامية يجب أن تُدْرَج في نمط التفسير الشيوعي للتاريخ · لقد عُبِّئت الصحف الكبرى ، والخبراء الكبار من أجل تبرير ما يجري في إيران ، وقول لماذا الاتحاد السوفياتي مستعد لدعمه . لقد دعي فريدريك انجلز للمُساعدة ، وقامت مجلة Lıteraturnaia Gazeta ، ذات الانتشار الكبير في الاتحاد السوفياتي ، بالتأكيد على أن الاسلام قوة تقدمية ، وذلك بدل أن تقوم بإدانته(1) . وتابعت المقالة ، في ظل حماية مثل هذا التأكيد الذي يشكل ضمانة رصينة لها ، قائلة : « إنه ليس سراً وجود اختلافات أساسية بين الماركسية والإسلام . لكن هذه الاختلافات ، بل وهذه الخلافات ، لا تستبعد أبداً قيام تفهم متبادل بينهما » .

من التفهم المتبادل ، الذي يشكل المرحلة الأولى في عملية إعادة الاعتبار للاسلام ، تقفز مجلة العلم والدين (Nauka ı religiia) ، المتخصصة في تعريف الحقائق الايديولوجية ، تقفز الى المرحلة التالية ، وتفسر لماذا أخذ الاسلام فجأة مثل هذه الأهمية في العالَم ، أي في ماذا يلعب دوراً تقدمياً : « . . . إن أحد أسباب تأثير الدين (الاسلامي) ، في عصرنا ، في الفكر الاجتماعي بأفريقيا وآسيا ، يكمن في أنه يربطه بحركات النضال المعادي للاستعمار ، وبمعارك الجماهير الشعبية من أجل استقلال الأمة »(2) . ولهذا فإن شيئاً قليلاً يفصل بين الاسلام والشيوعية طالما أن المعركة والطموحات التي تحركهما متشابهة . وفي عملية إعادة التقويم هذه ، يجب أن يُبرَزَ عنصر آخر ، وكم هو إيجابي ؛ إنه رفض النموذج الغربي للتنمية الذي لا يترك أي مكان للاسلام . إن الاسلام بحد ذاته لا يمتلك ، بدون شك ، على حد قول ل. بريماكوف (L. Prımakov) الذي يُفَصِّل هذه الفكرة ، نموذجاً للتنمية خاصاً به . لكنه يستطيع أن يجده في مشروع القوى التقدمية ، أي في الاتحاد السوفياتي(3) .

إن هذه المراجعة تسعى مرة أخرى ، كما نرى ، لأن تضع في المقدمة ، النموذج السوفياتي المنتشر بشكل مستمر ، كأسلوب للتنمية متكيف مع المجتمع الاسلامي .

لكن ترتيب الأولويات انقلب في بداية عقد الثمانينات . فإذا كان الاسلام قد احتفظ حتى ذلك الحين بمكان في هذا النموذج ، فإن المقترحات السوفياتية أصبحت من الآن فصاعداً تتحدث عن الواقع الاسلامي ومتطلباته ، ولم تعد تقترح النموذج الاشتراكي للتنمية إلّا كعنصر تابع مُهَيّأً لملء فراغ . إن هذه المراجعة الايديولوجية

---

(1) Lıteraturnaıa Gazetā 16 -I- 1980

(2) أنظر (Nauka i relignia) ـ 21 (8) -1980 ـ ص . 56

(3) بريماكوف : «Islam i protsessy obchtchestvennogo razvitıia stran zarubejnogo vostoka» Voprosy fiı (8) - 1980- p· 60- 63

كانت تريح الاستراتيجية المُطَبَّقة في إيران . فقد بررت للشيوعيين الايرانيين دعم الخميني ومشروعه الاسلامي البحت ، لأنهم كانوا يستطيعون أن يحملوا له البُعد الذي ينقصه . وبهذا كانوا يأملون بالمقابل ، أن يحصلوا ، في هذه الثورة التي رفضت كل نظام قيم آخر ، على شيء من القدرة على التأثير . وبعبارات أخرى ، فإن ما اقترحه المسؤولون السوفيات على الثورة الاسلامية عندما قامت في ضواحي بلادهم ، كان عبارة عن صفقة .

لقد كان الاتحاد السوفياتي مستعداً للتورط في الحركة الاسلامية شريطة أن يجني منها بعض النفوذ .

وعندما بدا الخميني عدوانياً ، وهَبَّ الاسلام في أفغانستان للهجوم على النظام الشيوعي ، لم يتغير الموقف السوفياتي إلاَّ فيما يتعلق بمحاولة تفسير الصعوبات التي صادفتها موسكو ، والصبر الذي قابلتها به إن ليونيد بريجنيف هو الذي سيُلخص هذا الموقف في المؤتمر السادس والعشرين للحزب ، حيث أشار بأن الثورة الاسلامية ، بالرغم من التناقضات ، هي قبل كل شيء ، وتبقى ، ثورة معادية للامبريالية(1) . إن وجود لحظات اقترن فيها الاسلام بشعارات ضد ـ ثورية (كما حصل في أفغانستان) يثبت فقط أنه يجب الانتباه للأوضاع الملموسة . وعدم السماح بقيام راديكالية متطرفة وسابقة لأوانها ، مثلما كانت سياسة أمين وتاراقي التي أساءت للشيوعية في نظر المسلمين ، ونَصَّبت هاتين القوتين الواحدة ضد الأخرى . ومع ذلك فإنه بدل توجيه الاتهام بشكل كلي للشيوعيين المتطرفين ، خلص أولئك الذين يحللون الوضع في الاتحاد السوفياتي لتحميل المسؤولية للامبريالية ولوزن الأفكار الرجعية . وإذا ما قام رجال في أفغانستان أو في إيران ضد الاتحاد السوفياتي أو ضد حلفائه ، وحتى لو قاموا بذلك وهم يرفعون راية الاسلام ، فإن صفتهم كمسلمين ليس لها أي علاقة بذلك . إن الأمر يتعلق بكل بساطة برجعيين يُتَلاَعَبُ بهم بمهارة . إن من الممكن أن نرى بسهولة في المقطع التالي ، المنشور في المجلة الشيوعية التركمانية ، الشرارة التركمانية » (Turk-menskaia Iskra) (2) ، كل مظاهر المنطق السوفياتي الذي يميل لتبرئة الاسلام من الصراع الذي يتعمق : « إن ما تتميز به الامبريالية العالميه ، التى تعلن صداقتها للشعوب الاسلامية ، إنما هو ، بشكل خاص ، أنها تقدم بالواقع دعمها الكلي للقوى الرجعية والمتخلفة فقط في البلاد الاسلامية . وهكذا تقوم الامبريالية الامريكية وسياسة الهيمنة المعتمدة في بكين بدعم العصابات الأفغانية المضادة للثورة والتي أقامت مقراتها العامة في باكستان » .

---

(1) البرافدا : 23 -2 -1981 .

(2) Turkmenskaia Iskra: 11 -9 -1982

لقد وُضِعَ كل شيء إذن قيد العمل في الدعاية السوفياتية من أجل تعريف العلاقات بين الثورة الاسلامية والحياة الدولية . فهناك من جهة العالم الاسلامي والعالَم الشيوعي ، ومن جهة أخرى ، عالم القوى التي تتحد في عداء مشترك للاسلام وللاتحاد السوفياتي . لكن الكلام الذي أُعِدَّ في هذا الصدد كان أقل أهمية من العمل الذي قام به الاتحاد السوفياتي في الميدان ، في أفغانستان ، من أجل البرهنة من خلال الوقائع ـ وليس من خلال الكلام ـ على أن العداء والصراع بين الاسلام والشيوعية ليس إلاّ من الأساطير هنا أصبحت مساعدة الملا عاملاً حاسماً في السياسة التي اتبعتها موسكو .

بعد ثورة 1978 ، أُكْرِهت ضرورة تأطير النظام الشيوعي في كابول بشكل فعّال ، الاتحاد السوفياتي على أن يتيح مكاناً أكبر من السابق لمسلمين . لقد تمت الثورة على حدود الاتحاد السوفياتي ؛ وموسكو لا تستطيع بأي حال القبول بأن تفشل الثورة أو تنحرف . مَنْ ، في هذا السياق الاجتماعي البعيد جداً عن العالم الأوروبي ، يستطيع التنبؤ بالصعوبات واقتراح التكييفات الضرورية أفضل من أولئك الذين يأتون من نفس البيئة ، والذين مَرّ أباؤ هم بنفس التجربة؟ إن هذا يُفَسِّر لماذا ، بعد نيسان 1978 ، نجد في كابول مسلمين يتولون مناصب رفيعة ، وينصحون الوزراء . إن المسؤوليات التي أُسندت لهم تعلن عن استخدام مسلمين آخرين ساعة الاجتياح .

لكن نشاط رجال الدين المسلمين السوفيات ، في مرحلة التكييف وما تلاها ، هي التي تستحق أن يُنظر لها بانتباه . لأن من الملاحظ أن هذا النشاط ، بعد 1979 ، سيذهب لأبعد مما كانت تصل اليه السياسات المتبعة في السابق . ففي تموز 1979 ، عندما تدهورت العلاقات بين موسكو وطهران ، استدعى الخميني السفير السوفياتي ليطلب اليه الكف عن تسليح المتمردين في خوزستان ، والكف أيضاً عن التدخل في حياة أفغانستان . حينذاك كان أحد المؤتمرات الاسلامية ، الذي قام الملا المتعاونين مع الكرملين بتنظيمه ، ينعقد في طشقند(1) ، من أجل الاحتفال بالذكرى العاشرة لميلاد مجلة تنشرها الادارة الروحية . وأتت لحضور هذا المؤتمر وفود إسلامية من كل مكان ، ومن بينها الوفد الايراني الذي شارك بلا تذمر في بيان ندد بكل « الامبرياليات : الامريكية والصينية والجنوب إفريقية والاسرائيلية » . هكذا تناوب مسلمون من كل الجهات ، ودون أن يبدي ممثلو إيران أي اعتراض ، على دعم الموضوع الكبير للدعاية السوفياتية القائل بأن العالم تتعارض فيه الامبرياليات والاسلام الذي يساعده أصدقاؤه .

بعد ذلك بشهرين ، في أيلول ، انعقد تجمع كبير في دو شامبيه بطاجاكستان(2) ،

(1) «Muslims of the Soviet East» ـ 1 -1979

(2) إزفستيا : 18 -9- 1979

شاركت فيه وفود من ثلاثين بلداً إسلامياً إضافة للمنظمات الاسلامية الكبرى . وقد أتى هؤلاء ليحيّوا « إسهام مسلمي آسيا الوسطى والفولغا والقفقاس في نمو الفكر الاسلامي والسلام والتقدم الاجتماعي » . وإذا كان القسم الأول من البرنامج ـ الفكر الاسلامي ـ يفسّر انجذاب الدول الاسلامية الكبرى للمشاركة في المؤتمر ، فإن القسم الثاني كان يشير للمشروع السوفياتي . لقد اختلط فيه وفد أفغاني كبير بممثلي إيران والسعودية وليبيا والباكستان . وحين حانت ساعة إعداد المقررات ، قام المنظمون بكل قواهم بضغط من أجل أن يُسَجَّل في مكان ما من البيان أن نظام تاراقي هو أحد صيغ الثورة الاسلامية ؛ وأنه ، مثل المسؤولين الآخرين ، قائد مسلم قبل كل شيء . إن ما كان يسعى اليه أصحاب المراتب الدينية السوفيات ، إنما هو ، في المقام الأخير ، أن ينتزعوا من المشاركين ، شرعية إسلامية للنظام الشيوعي المسيطر في كابول . وإن كانوا قد فشلوا في ذلك فلأن مندوبين صعبي المراس ـ وبالذات مندوبي السعودية وباكستان ـ عارضوا ذلك متذرعين بالسياسة ضد الاسلامية للشيوعيين الأفغان . من وجهة النظر هذه ، سجلت موسكو فشلاً رصيناً . لكن ، بالنسبة للباقي ، كان هناك نجاح . لأنه في اللحظة التي كان فيها الانتباه العالمي منصباً على الاسلام ، وكان يعترف بأهميته ، بدا الاتحاد السوفياتي كأحد المراكز الحيوية في العالم الاسلامي ، وأنه قادر على جعل مسلمين من كل الاتجاهات يجلسون جنباً الى جنب . لقد كانت النية التي كشفها مشروع البيان جديرة بالملاحظة . فالاتحاد السوفياتي ، بسعيه لاعطاء تاراقي ضمانة إسلامية ، سجل بوضوح قناعته بوجوب الاتفاق مع الاسلام ، والانخراط في هذه الموجة الصاعدة . ولهذا ، كان عليه أن يلجأ ، أكثر مما فعل في السابق ، لأولئك الذين هم مُهَيَّأون لذلك في وطن الشيوعية ، أي للمسلمين .

إن التتمة ، المتمثلة باجتياح أفغانستان ، ستثبت أكثر بأن كل السياسة المتبعة في العالم الثالث منذ ربع قرن كانت ، بدون نجدة الملا ، معرضة للانهيار . فباجتياحه لأفغانستان ، خسر الاتحاد السوفياتي دفعة واحدة سمعته كأفضل صديق للعالم الثالث ، وانزلق بلا ظلال في معسكر المعتدين . لقد أظهر له إجماع المسلمين في إسلام أباد ، أن عليه في هذا الميدان أولاً أن يعمل على إصلاح الأضرار .

ولكي يسعى لقلب تيار إجماعي ضده ، لم يكن بإمكان الاتحاد السوفياتي ، في هذه المرة ، إلاّ أن ينمحي كلياً وراء مسلميه ؛ وأن يترك لهم المبادرة ، لأن كل ما هو سوفياتي ـ من رجال دولة ، ودبلوماسيين ، وصحافيين ومستشارين ـ كان مشمولاً بنفس الرفض لمجرد أنه سوفياتي . وإذا كان الممثلون المسلمون للعبة السوفياتية قد مزجوا حتى ذلك الحين ، وبدرجات متفاوتة ، بين صفتيهم ، وتحدثوا كمسلمين باسم الاتحاد السوفياتي ، فإنهم في عام 1980 تجردوا من الثياب السوفياتية لكي لا يكونوا إلاّ مسلمين . إن من غير الممكن الذهاب لأبعد من ذلك .

لقد قُدِّمَتْ لهم الفرصة لمثل هذا الخروج من النظام في أيلول 1980 . فمنذ أمد طويل ، كان من المتوقع الاحتفال في طشقند ، بأُبهة ، بالدخول في القرن الخامس عشر للهجرة . هل يمكن للمشروع ، المقرر قبل اجتياح أفغانستان ، أن يبقى بعد إدانة إسلام أباد ؟ ذاك كان رهان السلطة السوفياتية . إن تسعة شهور فقط تفصل قمة إسلام آباد عن قمة طشقند(1) . إنها الشهور التسعة التي ستسمح بقياس مدى الكارثة ، ولكن أيضاً مدى العبقرية السياسية « لطبقة الملا » السوفياتية .

إنّ لقاء طشقند ، باعتباره يجمع مرة أخرى في الأراضي السوفياتية ـ وبالرغم من مصير أفغانستان ـ الجماعة الاسلامية ، لن يكون له من قيمة إلاّ إذا خَفَّفَ من الحكم الصادر في إسلام آباد . إن الاتحاد السوفياتي لن ينتظر عفواً ، وإنما فقط أن تقود الواقعية السياسية الدول الاسلامية للقبول بفكرة أن المصالح المشتركة بينها وبين الاتحاد السوفياتي ، وأن المساعدة التي تقدمها موسكو لها ، أكثر أهمية من مصير بلاد صغيرة . ضمن هذا المنظور كانت قمة طشقند فاشلة . صحيح أن العديد من الوفود توجهت الى الاتحاد السوفياتي ، ولكن عندما نقوم بعملية فرز ، نلاحظ أن الذين حضروا القمة لا يساوون في تسلسل العالم الاسلامي ، ومن حيث القيمة ، الغائبين . فكل « الكبار » ـ السعودية ، إيران ، باكستان والمغرب ـ فضلوا تجاهل الدعوة ، وبقوا أمناء على التزامهم برفض كل اتصال مع الاتحاد السوفياتي طالما بقي يحتل بالقوة دولة إسلامية . ولقد سيطر نفس التشدد على اختيار المنظمات الاسلامية الكبرى ، التي كانت تحضر حتى ذلك الحين مثل هذه اللقاءات . ومع هذا فإن المجتمع كان بالنهاية عبارة عن خليط غير متجانس . فقد ضم بلداناً صديقة أو تابعة للاتحاد السوفياتي ـ أفغانستان واليمن الجنوبي وسورية ـ وبلداناً تقع في الأطراف الاسلامية لافريقيا ، أو أُسْلَمَت مؤخراً على الغالب ـ كالسنغال ، وأوغندا ، وتوغو . وقد حضر اللقاء فقط نصف البلدان المدعوة وعددها سبعون . وإن مما يعطي دلالة تامة لهذه المشاركة الضعيفة جداً ، هو أن عدداً من الدول الممثّلة هي بلدان تابعة للاتحاد السوفياتي ، في حين أن التمثيل الاسلامي لبعضها ، وهذه حالة إثيوبيا ، مشكوك فيه . إن أحد عشر بلداً من أصل الخمسة والثلاثين التي عَدَّدَها البيان الختامي ، تنتمي بالحقيقة الى العالم الاسلامي . ونفس هذا الأمر ينطبق على المنظمات الاسلامية الغائبة

(1) إرفستيا . 2-10-1980 و«Muslims of the Soviet East» العدد (4) (48) كان مخصصاً كله تقريباً لقمة طشقند
يجب أن نشير الى أن القمة سُبِقَت بحدث غير عادي ، تمثل بتنظيم معرض في موسكو مخصص « لحياة المسلمين ونُصُب الثقافة الاسلامية في الاتحاد السوفياتي » إن المعرض الذي دشنه ، بصفة مشتركة ، المفتي ضياء الدين باباخانوف وسفير سورية ، « إفتتح » الاحتفالات بالقرن الخامس عشر الهجري ـ تاس : 31-1-1980 .

التي حَلّ محلها مؤتمر الكنائس الأوروبية أو أيضاً المؤتمر البوذي للسلام . لقد كان المؤتمر إسلامياً بالكاد ؛ والاسلام الذي مُثِّلَ فيه يقع بمنأى عن المراكز الأكثر نفوذاً .

لكن الفشل الواقع يجب فوراً أن يخفف منه نسبياً . فحضور مندوبين لأحد عشر بلداً إسلامياً في طشقند يشهد على وجود تصدعات في الكتلة الاجماعية لاسلام آباد . إن المصالح المشتركة مع موسكو توجد بالفعل ، حتى ولو أن أولئك الذين يجرأون على قول ذلك ما زالوا قليلي العدد ولهذا كان يجب انتظار بعض الوقت من أجل ملاحظة أن الثغرة المفتوحة في طشقند أخذت تتجه للاتساع . ففي كانون الثاني 1981 ، سمحت قمة الطائف ، المُكَرَّرَة لاجتماع إسلام آباد ، لموسكو بقياس فائدة لعبته الاسلامية فالوفد الأفغاني ـ وفد المقاومة للاحتلال السوفياتي ـ لم يجد مكاناً في المؤتمر . فالأفغانيون ، بالرغم من تضامن الجماعة الاسلامية معهم ، بدأوا يثقلون عليها ؛ وقد رفضت القمة حتى القبول بهم كمراقبين . إن هذا الانزلاق من الإدانة الاجماعية للاجتياح ، الى الضيق الظاهر من أولئك الذين تعرضت بلادهم للاجتياح ، هو نتاج الانقسام الذي ظهر في المعسكر الاسلامي . صحيح ، أن كل رؤساء الدول الحاضرين بقوا مقتنعين بأنه يجب تحرير أفغانستان ، وأن حق هذا البلد التعيس في الوجود هو مبدأ لا يمكن لأي دولة أن تتخلى عنه . لكن الآراء انقسمت فيما يتعلق بالأمد القصير ، وبالموقف الذي يجب اتخاذه من الاتحاد السوفياتي . هل ينبغي الاستمرار بإدانته بلا تحفظ كما يفعل الايرانيون أو السعوديون ؟ أم هل ينبغي القبول ، كما يفعل الجزائريون ، بفكرة الواقعية الضرورية ؟ إن الاتحاد السوفياتي يبقى ، كما يقول أنصار الواقعية ، الحليف الأفضل للعالم الثالث ، بالرغم من سلوكه في أفغانستان . إن ما له دلالة بالنسبة للتطور الذي أخذ يرتسم في الطائف ، إنما هو التوسع التدريجي لمعسكر أنصار الموقف الوسط . ففي مؤتمر طشقند ، كان اتباع الاتحاد السوفياتي يدافعون عن هذه الضرورة لوحدهم ، وذلك في جو من التشكيك العام . أما في الطائف ، فقد نابت عنهم دول ، مثل الجزائر التي لا جدال في استقلالها تجاه موسكو . والنتيجة لهذا التغيير هي أن قمة الطائف ـ المنعقدة بعد نحو عام من مظاهرة الإجماع الاستثنائية التي تلت الاجتياح ـ خلصت للقول ، في مقرراتها الختامية ، بأن مؤتمرات القمة الاسلامية لا يجب أن تكون أمكنة لمظاهرات معادية للسوفيات .

إن هذا يشكل ، بالنسبة لموسكو ، نصف تصحيح للوضع يعود الفضل فيه للمرافعات البارعة لشركائها الدينيين . لقد فقد الاتحاد السوفياتي ، بالنسبة للعالم الثالث ، هيبته ، لكنه ، لم يفقد فائدته . وصورته المعادية للامبريالية ، التي هزتها عملية اجتياحه لأفغانستان ، صُحِّحَت بالصورة الأخرى المهزوزة ، صورة بلد انمحت فيه الشيوعية وراء الاسلام .

لقد ذهبت موسكو ، خلال ربع قرن ، بعيداً جداً في إدماج النخبات الاسلامية في قواها السياسية ، وفي القيام ، خارج الاتحاد السوفياتي ، وحيث يفرض الاسلام ذلك ، ببث صورة عن نفسه ، غريبة عن أيديولوجيته وعن حقيقة السلطة . وكلما تقدمت موسكو في هذا الطريق ، والأزمة الأفغانية كانت تُكْرِهُها على ذلك ، كلما سعت السلطة السوفياتية جاهدة أيضاً لمراقبة أخطار مثل هذه البدعة وقد استخدمت في ذلك أولاً النخبات الاسلامية ، المهيأة بشكل أفضل للمهمة التي أُسندت لها فحتى نهاية السبعينات ، وطالما أن الورقة الاسلامية ما زالت مفيدة ، ولكن غير ضرورية ، تمكنت السلطة المركزية من أن تُشْرِكَ في مخططاتها أصحاب المقامات الدينية القائمين على رأس عملهم ، والذين كانوا عموماً قليلي الإعداد للعب دور الدبلوماسيين البديلين . لكن الأمر اختلف في نهاية هذه المرحلة التي بدأت فيها سيامة تجديد حقيقية للنخبات الدينية إن الرجال الذين سيدافعون عن القضية السوفياتية ، في عالم اسلامي مضطرب ، هم أكثر شباباً ، وأكثر ثقافة ، وأفضل تمرساً بالديالكتيك البارع لكل النظام السياسي السوفياتي . لقد سبق التجديد الحاصل في فئة رجال الدين المسلمين ، بالواقع ، صعود جيل سياسي جديد للسلطة في الاتحاد السوفياتي ، بدءاً بوصول اندروبوف في عام 1982 . ففي النظام السياسي ، كما في التسلسل الديني ، لوحظ وصول الجيل الأول من المسؤولين ذوي التكوين السوفياتي بشكل كامل ، وذلك في وقت اتجه فيه الاتحاد السوفياتي المطمئن والقوي نحو الخارج . إن « التكنوقراطيين » الأوائل الأكفاء ، المُحَضَّرين لإعطاء الاتحاد السوفياتي وجهاً جديداً ، اكتُشِفوا أولاً في هذا العالَم ، عالم الملا ـ من دبلوماسيين أو دعائيين ـ. وليس هناك ما يُدهش في هذا . إن الطابع الملح للمشكلة الأفغانية كان يفرض مثل هذا الاختيار . لقد أُسندت لأصحاب المقامات الدينية الجدد مهمات كبيرة لأنهم حُضِّروا جيداً لتمثيل بلادهم في كل العالم الاسلامي إن الوجه المجمّد لغروميكو ، وزير الشؤون الخارجية ، احتفى ، بالنسبة للعالم الاسلامي ومع شيء من السعادة ، وراء وجوه رجال الدين هؤلاء الذين يبدوا أنَّهم احتلوا كل مجال الدبلوماسية السوفياتية .

مقابل هذا التغيير في الرجال أصبحت السياسة المعادية للدين أكثر نشاطاً . إن من ثوابت النظام السوفياتي أن يعوض الاتفاقيات التي يعقدها في ميدان العلاقات الرسمية مع الأديان ، بهجوم على مستوى القاعدة ، مهيأً لأن يبين للمجتمع بأن الموقف إزاء الواقع الديني لم يتغير

هل تلقى الإسلام ، ضمن هذا التصلب العام الذي حدث في بداية الثمانينات إزاء المؤمنين ، مصيراً شديداً بشكل خاص ؟ إن النمو المفاجىء لمؤسسات الدعاية المضادة للدين ، والتي عرفت مرحلة طويلة من الانحطاط ، وتعدد الكتابات المُنَدِّدة ، بعبارات اعتُقِدَ أنها تُرِكَت ، بالطابع « الرجعي لرجال الدين المسلمين » (ولكن ليس

للاسلام) ، وهـذه التعبئة العـامة قـادت المجلس الاسلامي الأوروبي لأن يصف ، في مؤتمر مدريد ، وضع مسلمي الاتحاد السوفياتي **بالابادة** . وإذا كان التعبير مبالغاً فيه بلا شك ، فإن من الصحيح أن السلطة السوفياتية وجدت نفسها منغلقة بين حَـدّين . إن لعبة ورقة **الدولة الاسلامية** ، بَـرّر اهتمام المسلمـين الأكثر نشـاطاً في العـالم الخارجي بمناطقها الحدودية ـ لقد شجع الامام الخميني بكل الوسائل ، كالإذاعة وأشرطة التسجيل . . . انتشار أفكاره في الاتحاد السوفياتي(1) . إن إضفاء الاتحاد السوفياتي على نفسه مزيداً من الطابع الاسلامي ، وشعور سكانه بـأن تضامنـاتهم الاساسيـة تتجه لخـارج السياق السـوفياتي وليس لـداخله ، سيؤدي للاسـاءة لكل تمـاسك النـظام السـوفيـاتي . لكن اضطهاده للاسلام كثيراً داخل حدوده سيُفقده بالمقابل الفائدة من تحالفه معه في ميـدان السياسة الخارجية ، هذا التحالف الذي بدا أنـه لا بد منـه خلال الفتـرة الأخيرة . إن الاتحاد السوفياتي ، كقوة عالمية ، ونشيـطة بشكل خـاص في العالم الاسـلامي ، يستمد جزءاً من قوته من هذه التضامنات الاسلامية التي سمحت له بالتغلب عـلى الجبهة التي قامت ضده في كانون الأول 1979 . إن الطريق الذي سمـح بلعب مثل هـذه اللعبة ، دون دفع ثمن مُفْرِط ، هو طريق ضيق . إن شيئاً حتى الآن لا يَدُلُّ على أن « دبلوماسية الملا » ذات كلفة لا يمكن احتمالها .

إنحياز غير المنحازين

كانت حركة عدم الانحياز ، التي اجتمعت لأول مرة في بلغراد في 1961 ، بصفة دائمة موضوعاً لملاطفات سوفياتية . لقد فهمت موسكو ، أكثر من العالم الغربي ، بأن هذا التجمع للبلدان التي ترفض الدخول في الكتل يمكن أن يخدم مخططاتها أو أن يزعجها بشكل كبير . في عام 1961 ، كانت الاستراتيجية السوفياتيـة التي تدعـو العالم الثـالث للحياد متفقة تماماً مع أماني غـير المنحازين . لكن هـذا لم يكن كافيـاً بالنسبـة لموسكـو الحساسة تجاه وزن الحركة التي ستتحول خلال عشرين سنة من مجموعة بسيطة تضم 25 بلداً الى تجمع كبير يزيد عدد أعضائه على التسعين(2) . إن دفع الحركة من عدم انحياز حقيقي ـ كما كان يطمح لذلك بالأصل أحد أبائها ، نهرو ، الى عدم انحياز مؤيد للاتحاد السوفياتي ، ومنعهـا من أن تصبح قـوة دولية مستقلة ، هـو الطمـوح المتنامي لـلاتحاد السوفياتي، عندما ينمي تطلعاتـه العالميـة . إن هذه التـطلعات تمـر إجبارياً عبر تعـدد التحـالفات والتـأثيرات ، والحـركة المتنـامية لغـير المنحازين يمكن أن تحتـل فيها مكـانة متميزة . إن ربح الحركة ضروري بقدر ما يمد الاتحاد السوفياتي أمبراطـوريته في العـالم

---

(1) Literaturnaia Gazeta : 1-12-1982

(2) حول تطور الحركة ، أنظر : و م. ليوغـراند (W.M. Leogrande) : «Evolution of the non aligned movement»- Problems of Communism - Jan-fev 1980- p: 35- 52

الثالث . وليس بإمكانه أن يقوم بذلك ، بالفعل ، من دون أن يُعبىء العداوات ، ويثير ربما تحولات نحو الغرب ، إلاَّ بضمانة من حركة عدم الانحياز . لقد قام بَلَدان ، بشكل خاص ، بدعم المصالح السوفياتية داخل الحركة ، وبمساعدة الاتحاد السوفياتي على الحفاظ على سمعته عندما أصبحت مشاريعه الامبراطورية واضحة جداً للعيان من أنغولا الى أفغانستان .

كوبا أولاً التي أصبحت في حركة عدم الانحياز محامي الاتحاد السوفياتي في اللحظة نفسها التي يحتاج فيها لذلك . وإذا استطاعت كوبا لعب هذا الدور ، فلأن نفوذها في الحركة كبر ، ولأن ،ختياراتها المؤيدة للسوفيات توضحت ، ولأن العالم الثالث أصبح راديكالياً . ولقد جرى هذا التحول في عام 1973 ـ في أوج الانفراج ـ. فقد عقدت حركة عدم الانحياز قمتها الرابعة في الجزائر ، في وقت كانت فيه الأزمة الاقتصادية وبعض الأحداث الطبيعية ـ تعاقب الجفاف والأمطار المأساوية ـ تضعها وجهاً لوجه أمام صعوبات استثنائية . وقد حَلَّ محل مفهوم عدم الانحياز في الجزائر نظرة ثنائية القطب للمصالح الاقتصادية في العالم ، تقوم على التعارض بين الشمال الغني الذي يهتم بقضاياه الخاصة وفي مقدمتها الانفراج ، والجنوب الذي ضُحِّيَ به دائماً . إن هذه النظرة للعلاقات الدولية كانت مأساوية بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، لأنها كانت ترميه مع العالَم الغربي في نفس الفئة ، وتنكر خصوصية المجتمعات الشيوعية وصلاته المتميزة مع عالم المضطَهدين . لقد أحيا غير المنحازين ، الذين توددت اليهم موسكو باستمرار ، في 1973 مفاهيم مكروهة ومخيفة ، مثل مفهوم تحالف « الشعوب البروليتارية » ضد المجتمعات المدينية والصناعية (شبح الشيوعيين المسلمين في 1920) ، ومفهوم **العوالم الثلاثة** ، العزيز على الصينيين . وقد رَدَّ الاتحاد السوفياتي على ما شعر بحق أنه يشكل إساءة مباشرة له ، وذلك عبر صوت أمينه العام ، بريجنيف ، الذي عارض ، في رسالته الى غير المنحازين ، مفهوم الشمال ـ الجنوب ، برؤيته الخاصة للعالم(1) الذي تتعارض فيه الامبريالية والاشتراكية ، والذي تشكل فيه البلدان الاشتراكية ، من حيث التعريف ، **الحليف** الطبيعي(2) لبلدان الجنوب . لكن المسؤولين السوفيات ، وكما حدث فيما بعد في العالم الاسلامي ، لم يكونوا في وضع جيد يسمح لهم بالدفاع عن قضيتهم لدى حركة عدم الانحياز . فالدفاع عنها يجب أن يُقاد من داخل الحركة ؛ وعندها يمكن القضاء على نزعة العداء للسوفيات المتصاعدة إن هذه النزعة تفيد أيضاً بأن عدم الانحياز يمكن أن يصبح خطيراً إذا لم يكن بالإمكان اللجوء لأولئك الذين يعلنون انتماءهم له من أجل تمييز الاتحاد السوفياتي . إن من الواجب جعل غير المنحازين منحازين ! والحق أن الاتحاد

(1) المرجع السابق : ص · 41 .

(2) حول التحالف الطبيعي ، أنظر الرافدا 6-12-1980

السوفياتي بدأ بتحقيق ذلك ، متوقعاً هذه التطورات ، عندما فرض على مصر والهند ـ البلدان المؤسسان للحركة ـ معاهدتي التحالف في عام 1971 ، اللتين نزعتا الكثير من الوزن عن إدعائهما بعدم الانحياز . إن السياسة المباشرة التي قادتها موسكو من أجل تحطيم فكرة عدم انحياز نقي كانت تقابلها ، في داخل حركة عدم الانحياز ، المعركة التي خاضتها كوبا من أجل تحويل اتجاهها بشكل ملائم نحو الأطروحات السوفياتية(1) . لقد كانت قمة الجزائر تمثل المرحلة الأولى في هذا السعي . ففيها ظهر فيديل كاسترو شخصياً لأول مرة في الحركة ، وكان ظهوره هذا مناسبة له ـ إن القوة التي دافع بها عن مواقفه تفسر هذا الظهور ـ من أجل فرض شخصيته القوية . وفي ختام هذه القمة ربح فيديل كاسترو ، في الحركة التي كان يسيطر عليها حتى ذلك الحين زعماء آخرون ، رُتْبَةَ كجنرال . فقد ترأس جناحاً متشدداً ، موالياً للسوفيات ، قاده ببراعة خلال بضع سنوات لاحتلال موقع مسيطر داخل الحركة . وقد ترافع ـ كصدى لرسالة بريجنيف ـ في الجزائر قائلاً بأن نظرية **الامبرياليتين** ، الغربية والسوفياتيه ، هي أكذوبة أمبريالية مهيأة لتقسيم وإضعاف العالم الثالث(2) . إنه نجاح لا جدال فيه لفيديل كاسترو ، لأن القرار النهائي تجنب كل هجوم ضد الاتحاد السوفياتي بالرغم من أن الإعلان السياسي الذي رافقه أشار بحذر لضرورة اليقظة تجاه كل نزعة للسيطرة . إن نجاح فيديل كاسترو كان أكثر بروزاً لأنه لم يحرم نفسه من الإشارة لانتمائه للعالم الاشتراكي ، ولأن القذافي ، على سبيل المثال ، رفض بشدة أن يسمح هذا الانتماء ، والصلات الوثيقة التي تجمع بين كوبا وموسكو ، لفيديل كاسترو بأن يشكل جزءاً من حركة عدم الانحياز(3) . وبالرغم من هذا ، نجح فيديل كاسترو في فرض وجهات نظره ، وفي أن يُظهر للاتحاد السوفياتي المساعدة التي بإمكانه أن يقدمها له في الحركة ، وفي الحصول من موسكو ، بالمقابل ، على اعتراف بطموحاته الدولية الخاصة .

وبعد ثلاث سنوات ، عندما عقد غير المنحازين قمتهم الخامسة في كولومبو ، كان من السهل قياس مدى قوة الجناح اليساري في الحركة . فبين الجزائر وكولومبو كانت هناك العملية السوفياتية الكوبية في أنغولا . إن انتقادات القذافي الصادرة في عام 1973 يجب أن تُجدد أكثر من أي وقت مضى . ومع ذلك ، فإن غير المنحازين بدل أن يثيروا الاعتراضات ، رحّبوا بالدور الذي لعبته كوبا في أنغولا(4) . وانطلاقاً من ذلك ، اعتبر

---

(1) حول الدور الخاص لكوبا في الحركة . أنظر ر. هـ. دونالدسون (R.H. Donaldson) : «The soviet Union in the Third World, Successes and Failures, Boulder, Col Westview Press- 1981- p 15- 16

(2) أنظر مقالة ليوغراند ـ المشار اليها سابقاً ـ ص 42 .

(3) نيويورك تايمز . 8-9-1973

(4) أنظر : ليوغراند . ص 43 .

كل التدخل السوفياتي ـ الكوبي مشروعاً . لقد وافقت الحركة على الأطروحة الكوبية القائلة بأن التدخل سمح بإنقاذ أنغولا من العدوان الجنوب إفريقي . وكاعتراف سامي بعدم انحياز كوبا غير القابل للنقاش ، وافق المشاركون المجتمعون في كولومبو على فكرة عقد القمة القادمة في لاهافانا ! لقد كانت القرارات النهائية أكثر راديكالية بشكل واضح من قرارات الجزائر ـ فالغربيون فقط كانوا هدفاً للأحكام السلبية المُوَجَّهة ، أما تعبير نزعة السيطرة ـ المستعار من المصطلحات الصينية من أجل وصف الامبريالية السوفياتية بطريقة بارعة ـ فقد احتفى كلياً منها أما فيديل كاسترو ، الذي كانت لديه اهتمامات أخرى ، فلم يُحَمِّل نفسه حتى عناء الدفاع عن قضيته . لقد كانت الحركة مستعدة لتقبل الانعطاف الذي اقترحه عليها قبل ذلك بثلاث سنوات .

إن السنوات الثلاث التي تفصل بين قمتي كولومبو ولاهافانا ، كانت غنية بالأحداث التي من شأنها زعزعة ثقة غير المنحازين في صحة الأطروحات عن الاتحاد السوفياتي . فقد تابعت هذه الدولة ، من خلال حلفائها ، أو معهم ، مشاريع من شأنها أن تجعل بلداناً جديدة في العالم الثالث ، تنحاز اليها . فبعد أنغولا والموزمبيق جاء دور إثيوبيا والدول غير الشيوعية في شبه جزيرة الهند الصينية . لقد كانت الحروب ترافق هذه التوجهات الجديدة ، الأمر الذي اعتُبر خطيراً في نظر غير المنحازين . ففي إثيوبيا كانت القضية التي تدافع عنها كوبا مشكوكاً فيها أكثر مما كان الحال في أنغولا ، لأن نشاطها ، كما يبدو ، كان متجهاً لاستبدال المراقبة الامريكية على هذه البلاد ، بمراقبة سوفياتية .

وعندما اجتمع وزراء خارجية الدول غير المنحازة في بلغراد ، عام 1978 ، للتمهيد لمؤتمر لاهافانا ، سعى الجناح المعتدل، مستفيداً من الأزمة الأثيوبية ، لإيقاف الحركة في المنحدر المؤيد للسوفيات الذي كانت تنزلق فيه(1) . وقد حاول وزيرا خارجية يوغسلافيا ومصر ـ بعد أنْ مَهّد لذلك الخطاب الافتتاحي لتيتو ـ تعبئه غير المنحازين وفتح نقاش حول احداث إفريقيا . لكن جهدهما ضاع لأن بضعة أصوات مبعثرة فقط لإفريقيين معتدلين انضمت اليهم في الإعراب عن القلق من مشاريع كوبا وموسكو في القارة السوداء . لكن الأغلبية بقيت مقتنعة بحزم بأن حربي الأوغادين وإريتريا لا تدل على وجود أي أمبريالية خاصة ، وأن عدم الانحياز لم يتضرر منها وعقدت قمة لاهافانا بالفعل . ولكن ، عندما افتتحت ، كانت قائمة الأزمات التي يمكن أن يشار فيها للامبريالية السوفياتية ، قد ازدادت طولاً باندلاع الحرب بين الفيتنام وكمبوديا ، أي بين دولتين من دول الحركة . في هذه المرة ، كان على الدول غير المنحازة ليس فقط أن تنشغل بالسلوك العدواني لبعض الأعضاء وإنما أن تختار فيما بينهم ـ فأي كمبوديا ما زالت تعتبر جزءاً من الحركة ؟ كمبوديا بول بوت ، التي أصبحت مقتصرة على النضال السري ؟ أم

(1) نيويورك تايمز . 26-7-1978

كمبوديا التي يقودها هنغ سامرين ، الذي اعتُبِرَ مجرد ممثل للاحتلال الفيتنامي ؟ لقد انقسمت الحركة وخاصة بعد أن عَزَّزَت الانتصارات السوفياتية الكوبية المتحققة في السنوات الأخيرة ، من قوة الجناح المؤيد للسوفيات ؛ وأن بلداناً مثل أفغانستان تاراقي وإثيوبيا والفيتنام ، كانت تبحث ، من خلال العمل على تغيير وجهة عدم الانحياز باتجاه موسكو ، عن شرعية للقادة الذين يتولون السلطة ؛ وأن المقاومات التي تصادفها هذه النظم ، تجعل من الضروري ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، الحصول على كفالة الدول غير المنحازة . ولهذا السبب كان لاختيار لاهافانا ، في تلك اللحظه الحاسمة من الانتصارات المتوالية للاتحاد السوفياتي ، مثل هذه الأهمية . إن الكوبيين ، بصفتهم منظمي المؤتمر(1) ، كانوا سادة فيما يتعلق بإعداد جدول الأعمال ، ومشاريع القرارات . ولهذا لم يكن هناك ما يُدهش ، إذا ما اقترحوا على الدول الـ 91 المُمَثلة اختيارات راديكالية وموحية ، في آن واحد ، باستراتيجية بارعة . إن الاختيار الأكثر راديكالية ، الذي سعت كوبا منذ 1973 لفرضه على شركائها ، تمثل بإقرار تعريف لعدم الانحياز ، يتيح للاتحاد السوفياتي شغل المقعد الذي يُطالب به منذ أمد طويل ، مقعد الحليف الطبيعي . إلَّا أن ذكاء الكوبيين ـ الذي أفسدته التعبئة التي قام بها تيتو في صفوف الجناح المعتدل(2) ـ كان في التخلي مسبقاً عن خوض معركة حول هذه النقطة . إن مشروع القرار الذي سيُقره المؤتمر بالنهاية من دون تعديل كبير ، لا يتضمن فكرة **التحالف الطبيعي** ، العزيزة على الاتحاد السوفياتي ، بالرغم من أنه يقوم بمحاكمة الامبريالية بعنف ، ويعارضها بالعلاقات المثمرة التي يقيمها العالم الثالث مع الدول الاشتراكية . لكن التنازل الكوبي كان له بعض الآثار المُعَوِّضة . فلكي يتجنب الجناح المعتدل إزعاج فيديل كاسترو ، وتشجيعه على تقديم مطالب مُفرِطة ، خَفَّضَ هو أيضاً من نبرته ، ودعا لوحدة الحركة . إن هذه المصالحة الظاهرية ، التي حدثت حيث كان الصراع منتظراً ، تعطي مزيداً من الأهمية للأطروحات الكوبية . لقد تجنب فيديل كاسترو ، وأولئك الذين يدعمونه ـ وفي مقدمتهم الفيتنام ـ الانعزال ، وتمكن من توجيه كل جهوده نحو القضية الكمبودية ـ إن هذا الأمر ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، هو أكثر أهمية من الرضى المعنوي الذي سينشأ عن اعتباره حليفاً طبيعياً لعدم الانحياز ـ. هنا ، كانت الانقسامات عميقة والانعزال الأولي للمؤيدين للسوفيات حقيقياً . ففي الأمم المتحدة ، وغداة الغزو ، تصدت كوبا للاقتراح الذي قدمه لمجلس الأمن فريق الدول غير المنحازة والذي كان يدين الفيتنام . وكان من الواضح أن عليها أن تقاتل في لاهافانا من أجل منع

---

(1) أنظر · مجلة «Granma Weekly review» ـ العدد · 9 -9 -1979 .

(2) أ. كليموف (A. Klimov) «On the Havana Conference» International Affairs- Sept 1979- p. 43- 50.

حصول الاجماع الذي سبق أن تحقق في الأمم المتحدة . ولتجنب ذلك ، كان من المهم ، بالنسبة للسوفيات والكوبيين ، كسب الوقت وتثبيت احتلال كمبوديا في المنظر السياسي والعادات . ولم يأمل أحد في موسكو ولاهافانا بالحصول على اتفاق حول الوضع الذي خلقته الفيتنام . لكن تجنب التشكل الدائم لكتلة من الدول غير المنحازة ، الداعمة لبول بوت ، كان هدفاً من الصعب بلوغه هنا أيضاً ، برهنت الاستراتيجية البارعة لفيديل كاسترو عن نفسها . فقد اقترح ـ لأنه كان يجب تقرير لمن يُعطى مقعد كمبوديا في القمة ـ حلاً وسطاً ، وهو أن يُتْرَكَ المقعد شاغراً لحين اجتماع القمة القادمة لمجلس وزراء خارجية الدول غير المنحازة ، الذي يجب أن يُعقد في عام 1981 . ونظراً لعدم اعتراف غير المنحازين بشرعية هنغ سامرين ، كان هذا النزع النسبي لشرعية بول بوت يُعتبر انتصاراً(1) . لقد كان على الكوبيين وأصدقائهم بذل الكثير من البراعة والمناورات من أجل الحصول على تبني هذا الاقتراح . أما غير المنحازين ، الذين كان عليهم أن يعلنوا ، في الأمم المتحدة ، وبعد شهر ، موقفهم من نفس المشكلة ، فقد صوتوا بالأحرى لصالح بول بوت ، وبيّنوا بذلك كم كان الحل الوسط ، الذي أُقِرَّ في لاهافانا ، غير مقبول في نظرهم(2) . إن المعركة حول كمبوديا كانت توحي بانقسامات غير المنحازين ، أكثر ما تعتبر انتصاراً ؛ لكن هذا ، بدون أي شك ، كان الحد الأقصى للرضى الذي يمكن للاتحاد السوفياتي أن يجنيه منها . إلاّ أن تعويضاً أعطي ، من جهة أخرى ، للمعسكر السوفياتي الكوبي ، وخاصة للمصالح السوفياتية ، وذلك من خلال إدانة اتفاقيات كامب ديفيد في مقررات القمة . لقد كان لهذا الجدل بين غير المنحازين أهمية كبرى أيضاً بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي أدت المصالحة المصرية الاسرائيلية لشَلّ قواه أمام الولايات المتحدة . فبين الموقف الراديكالي لجبهة الصمود التي كانت تريد طرد مصر من كل محافل العالم الثالث ، واعتدال منظمة الوحدة الافريقية التي طالبت بعدم اتخاذ أي تدبير انتقامي ضدها ، اختارت كوبا الطريق الوسط الأكثر ضماناً لتجميع الأصوات . لقد عُلِّقت عضوية مصر ، التي كانت قد هاجمت كوبا بشدة لانحيازها للاتحاد السوفياتي ، في الحركة لمدة ثمانية عشر شهراً ، بناء على اقتراح كوبا

هكذا كرّست قمة لاهافانا التغييرات الحاصلة في حركة عدم الانحياز ، والفوائد التي يمكن للاتحاد السوفياتي أن يجنيها منها . إن ضربات القوة التي قام بها ـ بصورة غير مباشرة أو بمشاركة كوبا ـ وإن أثارت القلق ، لم تؤدِ لتعبئة كتلة غير المنحازين ضده . وانقسامات الكتلة ـ التي اعترفت بلا اعتراص بعدم انحياز صانعي القوة السوفياتية ـ أعطت الاتحاد السوفياتي الوقت الذي يحتاج إليه من أجل تعزيز الأوضاع التي خلقتها .

---

(1) نيويورك تايمز . 7-9-1979

(2) نيويورك تايمز ٠ 12-9-1979 .

إن اجتياح أفغانستان سيؤدي في آن واحد لإضعاف موقف كوبا ـ لقد اغتاظ غير المنحازين من هذه التحديات المتتالية ـ ولإجبار موسكو على الاعتماد أكثر على شريك آخر ، أقل عرضة للشبهة ، لأنه لم يشارك بأي نصيب في مغامراته ، وهو الهند . وقد كان من العلامات التي لا تنكر للآثار السلبية بالنسبة لموقف كوبا من القضية الأفغانية ، فشل ترشيح كوبا لمجلس الأمن في كانون الثاني 1980 (1) وقد حدث هذا بالرغم من أن ترشيح كوبا يجب أن يقبل ، لأن فيديل كاسترو ، بعد تنظيمه لقمة لاهافانا ، بدا كزعيم لعدم الانحياز ، وبهذه الصفة كان قابلاً لأنْ يُنتَخب فتقريره عن القمة أمام الدورة 34 للجمعية العامة كان نموذجاً للاعتدال ، وخليقاً بأن يُكْسِبه الأصوات . لكن الانتخاب الذي جرى بعد احتياح أفغانستان أدى لشمول كوبا ، الحليف غير القابل للانفصال عن الاتحاد السوفياتي ، بالرفض العام ضد موسكو . إن فشلها كان لذلك متوقعاً ، ونفوذها بين غير المنحازين تضرر بشكل خطير .

إن فرصة الاتحاد السوفياتي كانت حينذاك تكمن في القدرة على الاستفادة من مساعدة الهنود . إن الهند لا يمكن أن تتهم بالمجاملة . فقد ساهمت في سحب الترشيح الكوبي لمجلس الأمن ، والدور الذي لعبته دائماً في حركة عدم الانحياز يعطيها نفوذاً معنوياً حقيقياً . ولكن في اللحظة التي أصبحت فيها السياسة السوفياتية في العالم الثالث مُزعزِعة للاستقرار بشكل علني ، كانت العلاقات الهندية السوفياتية وثيقة بشكل خاص . لقد جعلت شبكة الصلات المنسوجة مند أكثر من ربع قرن ، من الهند شريكاً مميزاً من نوع نموذجي ، نوع الدول غير المنحازة حقيقة . لقد طُرِحَت منذ ذلك الحين على الهند المشكلة الصعبة المتمثلة بالمزج بين الاخلاص لعدم الانحياز والتحالف المنفق مع مصالحها الخاصة . إن هذه المعصلة أدت بالهند لتبني ردود فعل مبهمة كانت كافية ـ في ظل وضع الاستنكار العام ـ لإراحة الاتحاد السوفياتي . لكن الحرج بالنسبة لنيودلهي بدأ مع دخول القوات الفيتنامية الى كمبوديا ، ثم أصبح حاداً باندلاع الأزمة الأفغانية . إن أزمة كمبوديا كانت أقل خطورة بالنسبة للهند ، بسبب بعدها عنها الى حد ما ، ونظراً لأنها تستطيع التذرع بصعوبة دعم قضية بول بوت بلا تحفظ . إن المبالغات الدموية لنظامه كانت تسهّل مثل هذه المواقف المتذبذبة . وموقف الهند كان كذلك . فمن حيث الأساس . فقد أدانت الهند بلا تحفظ التدخلات واحتلالات الأراضي الأجنبية ، وطالبت بانسحاب القوات المتواجدة في بلاد الغير . لكن الشكل أنقذ الأساس . لأن الادانة المُعلنة لم تكن صريحة أبداً ، ويجب معرفة أنَّ كمبوديا مُحتلّة من قبل قوات أجنبية من أجل كشفِ الجهة التي يُوَجَّه لها مثل هذا الحكم(2) . وعلاوة على ذلك ، كانت

---

(1) الواشنطن بوست : 11 - 1 - 1980 .

(2) حول ردود الفعل الهدية : أسطر ر. هورن (R Horn) · «Afghanistan and the Soviet indien influ-ence relationship» Asian Survey V (23), mars- 1983- p 252

الاجراءات الدقيقة للهند تكذب الكلمات المبدئية . فبدل قطع علاقاتها مع الفيتنام ، اعترفت الحكومة الهندية في تموز 1980 بحكومة هنغ سامرين كيف لن يكون غير المنحازين منقسمين ، عندما تقوم إحدى الدول المؤسِّسَة لحركتهم بإضفاء طابع شرعي على عمل الفيتنام ؟ إن من الصعب أكثر ، بالمقابل ، التعامل مع القضية الأفغانية بطريقة مبهمة . لأن المعتدي هو الاتحاد السوفياتي ، وليس دولة غير منحازة . إن المبالغات الداخلية لتاراقي وأمين لا تكفي لتبرير تنصيب الاتحاد السوفياتي بقوة السلاح لبابراك كارمال مكانهما ، واحتلال الأفغانستان بصفة دائمة . إن تطبيق أي شيء مشابه **للأممية الاشتراكية** (أو السيادة المحدودة) كان دائماً موضع إدانة الهند ؛ لكن تطبيقه على بلاد لا تدخل أصلاً في دائرة النفوذ السوفياتي كان مرفوضاً أكثر . وأخيراً ، فإن الهند كانت تقلق من كل تغيير على حدودها قد يدفع الولايات المتحدة لتدعيم القوة الباكستانية . واجتياح أفغانستان كان يدخل جيداً ضمن مثل هذا المنظور . إن هذا يُبرر لماذا سيكون رد الفعل محسوباً ومتوازناً بعناية . ففي الوقت الذي عبرت فيه عن عدائها لاجتياح أفغانستان ، وطلبت من الاتحاد السوفياتي أن يسحب قواته ، كانت الهند من بين مجموعة البلدان الثمانية عشر التي امتنعت عن التصويت ، أثناء الاقتراع في الأمم المتحدة ، في كانون الثاني 1980 ، على إدانة الاجتياح(1) . لقد تغلبت الرغبة في عدم الاصطدام بالاتحاد السوفياتي حينذاك على التضامن مع أغلبية الدول غير المنحازة . وفيما بعد ، كانت الاتصالات بين البلدين كثيفة بشكل خاص ، بالرغم من أن الهند كررت باستمرار ضرورة انسحاب القوات السوفياتية .

من غروميكو الى بريجنيف ، ومروراً بالرؤساء العسكريين السوفيات ، مَرّ كل المسؤولين بالهند في 1980 ، من أجل أن يعرضوا فيها الأطروحة السوفياتية(2) . أما زيارة أنديرا غاندي لموسكو ، في أيلول 1982 ، فقد أعطت المسؤولين السوفيات الفرصة لإعلان أن « التفهم » يهيمن على العلاقات بين البلدين(3) ، بالرغم من أنها سمحت لها بأن تقول لهم ثانية بأن عليهم أن يسحبوا قواتهم من البلاد التي يحتلونها . إن استقصاءً للرأي العام أُجري في الهند بعد اجتياح أفغانستان بَيَّنَ أن صورة الاتحاد السوفياتي ، الكثير الشعبية ، لم تتأثر إلاّ بشكل بسيط جداً ، وأن الرأي العام الهندي يعتبر أن المصالح المشتركة السوفياتية الهندية لم تتضرر من جراء ذلك(4) .

---

(1) الواشطن بوست : 19 -11 -1981 إن الدول الثماني عشرة الممتنعة عن التصويت هي . الجزائر ـ بيس ـ بوربدي ـ الكوبعو ـ قبرص ـ فلندة ـ عينيا الاستوائية ـ غينيا ـ عيبيا بيساو ـ الهند ـ مدعشقر ـ مالي ـ نيكاراعوا ـ اليمن الشمالي ـ ساوتومي وبرنسيب ـ سورية ـ أوغندا ـ زامبيا

(2) «The Soviet Union and the Third World 1980- 1985»- p 129- 135

(3) البرافدا . 28 -9 -1982

(4) ب عوش (P. Gosh) ، ور باندا (R. Panda) . «Domestic support for Mrs Gandhi Afghan =

إنّ كشف الحساب الختامي لموقف الهند في الأزمة الافغانية يعتبر إيجابياً ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، بالرغم من أن هذه البلاد سعت ، بكل تأكيد ، بعد اجتياح أفغانستان ، للسير في طريق سياسة حارجية أقل خضوعاً ـ وقد تجلّى هذا بوضوح بشكل خاص منذ وصول راجيف غاندي للسلطة ـ. إنه يعتبر إيجابياً بالقدر الذي يمكن لرد فعل هندي معادي أن يساهم على الأرجح في تجميع حركة عدم الانحياز ، وكبح تطورها ، ربما بطريقة حاسمة . لكن هذا الموقف المبهم ، الذي يمزج الإدانات المبدئية والمواقف المحايدة (الامتناع عن التصويت في الأمم المتحدة) أو الايجابية (الاعتراف بهنغ سامرين) ، ساهم في تدعيم الوضع السوفياتي . فبعد الأزمة الأفغانية ، كان المهم قبل كل شيء في موسكو ليس البرهنة على أنها كانت على حق في أفغانستان ، وإنما أن دولاً ومسؤولين محترمين في العالم الثالث ما زالوا يعتبرونها ، **بالرغم** من أفغانستان ، حليفاً ضرورياً . لقد نجح الاتحاد السوفياتي ، بفضل مسلميه ، في القيام بهذا البرهان في العالم الاسلامي . وبفضل غير المنحازين ـ المؤيدين للسوفيات لأقصى حد كالكوبيين ، أو المعتدلين كالهنود ـ تجنب الاتحاد السوفياتي تعبئة العالَم الثالث ضده . إن فكرة **الحليف الطبيعي** التي رفض غير المنحازين تكريسها في النصوص ، في وقت لم يكن الاتحاد السوفياتي قد أظهر بعد عدوانيته في العالم الثالث ، أصبحت تفرض نفسها في الواقع بعد أن استسلم لهذه النزعة . إن هذه ليست إحدى أقل مزايا الفيالق المختلفة التي عَبّأها الاتحاد السوفياتي لخدمة سياسته الخارجية .

من الحلفاء الى الوسطاء

يتحكم الاتحاد السوفياتي ، كما نعلم ، بنظام معقد ـ النظام الشيوعي العالمي ـ يُعطي لسياسته فعالية لا تمتلكها أية دولة أخرى(1) . إن « الدوائر » الأربع للنظام معروفة جيداً : الجماعة الاشتراكية التي تضم دول حلف وارسو وكوبا والفيتنام ؛ والحركة الشيوعية الدولية المؤلفة من الأحزاب الشيوعية الموجودة في السلطة أو خارجها ؛ و« الأحلاف » كحركة السلم والحركات الجماهيرية الأخرى ؛ و« الدول ذات الاتجاه الاشتراكي » .

في مرحلة « القفزة الثالثة للأمام » ، من المهم رؤية كيف استمد الاتحاد السوفياتي من هذا الخزان أدوات سياسية من أجل إكمال أو إخفاء نشاطاته الخاصة . لقد استُبدلت الحركات الجماهيرية التقليدية من حيث الأساس ، كما قلنا ، « بأحلاف » ، إسلامية أو

policy; the soviet factor in indian Politico». (Asian Survey) - Vol. 23. mars 1983- p. 261- 279. =

(1) ر. ستار (R Starr) «U.S.S.R. Foreign policies after detente» ص : 63 -110 ـ المرجع السابق دكره .

غير منحازة ، كان دورها حتى ذلك الحين قليل الأهمية ، إن لم يكن معدوماً . أما الأحزاب الشيوعية ، القليلة النشاط أو القليلة الفعالية ، فقد بقيت الإسهام للجماعة الاشتراكية وللدول التي رُقِّيَت لمرتبة « الدول ذات الاتجاه الاشتراكي » . لقد جددت السياسة السوفياتية كثيراً ، في المرحلة الأخيرة ، في استخدامها لهاتين الدائرتين من دوائر النظام .

إن مشاركة دول أوروبا الشرقية في السياسة المُتَّبعة في العالم الثالث ليست جديدة . إنها تعود لبدايات هذه السياسة في عام 1955 . فعندما استُخدمت تشيكوسلوفاكيا كواسطة لتوريد الأسلحة السوفياتية لدول الشرق الأوسط ، وقامت رومانيا بنشر دعاية عنيفة معادية لاسرائيل ، مشيرة بذلك لانعطاف العالم الشيوعي نحو العالم العربي ، كان هذا البلدان مجرد أدوات للاستراتيجية الجديدة التي كان الاتحاد السوفياتي يختبرها بحذر . وخلال عقدين ، كان دور الجماعة الاشتراكية محدوداً بهذه المناوبات التي تسمح للاتحاد السوفياتي باتباع عدة سياسات في آن واحد ، وبعدم الظهور في عمليات تناقض اختياراته الأساسية ، أو أيضاً في جعل حلفائه يشاركونه عبء سياسة ـ المساعدة الاقتصادية ، على سبيل المثال ـ حتى ولو كانوا قليلي الميل لها بشكل طبيعي . وحتى عام 1970 ، كان الاتحاد السوفياتي يلجأ بشكل أساسي لمناوبات دول أوروبا الشرقية . أما إرسال الطيارين الكوريين الشماليين الى بلدان العالَم الثالث ، التي تتلقى الدعم العسكري ، فقد بقي محدوداً .

واعتباراً من 1975 ، غَيَّرَت أربعة تجديدات من نظام اللجوء للدول الشقيقة . فقد ظهر أولاً تخصص منهجي لبلدان شرق أوروبا في مشاركتهم في السياسة الخارجية السوفياتية . فإذا كانت الأسلحة تأتي من كل البلدان ، فإن مهمات تكوين الأطر ، وتنظيم الميادين الخاصة كالشرطة والتجسس والنقل والدعاية أو أيضاً تدريب رجال حرب العصابات ، كانت موزعة بين الحلفاء . أما السمة الجديدة الثانية فهي التحام الجماعة من أجل القيام ببعض المشاريع المشتركة ، كإعادة البناء الاقتصادي للفيتنام ، التي فرضها الاتحاد السوفياتي على كل حلفائه ، والتي أدرجت في ميزانياتهم . وأما التجديد الثالث في هذا التقسيم للعمل ، والذي من غير المفيد العودة له ثانية ، فهو أن بلداً انبثق في هذه المرحلة ليحتل وضعاً متميزاً . إنه جمهورية ألمانيا الديمقراطية التي انصب جهدها قبل كل شيء على تنظيم وتكوين قوات الأمن ومصالح المخابرات في العالم الثالث ، والتي تمتعت ، بكل تأكيد ، باستقلال في العمل أكبر بكثير من دول شرق أوروبا الأخرى . لقد نظر اليها أولئك الذين ساعدتهم ليس كمجرد وكالة سوفياتية وإنما ككيان مستقل ، يحدد استراتيجية ، ويتحمل مسؤولية اختياراته . إن جمهورية ألمانيا الديمقراطية هي أيضاً البلد الذي يقدم ، بعد الاتحاد السوفياتي ، أكبر عدد من المستشارين للدول التي تأصل بها النفوذ السوفياتي . إن عملها كان بارزاً بشكل خاص

في إفريقيا حيث قُدِّر عدد خبرائها العسكريين بأكثر من 2500 ، موزعين بين الجزائر (250) وليبيا (450) والكونغو (750) وأنغولا (450) و إثيوبيا (250) وغينيا (120) والموزمبيق (100) ومدغشقر (300) (1) . كما قامت أيضاً في إثيوبيا بمهمات مساعدة تقنية معقدة بشكل خاص كتحديث مرافىء عصب ومصوّع ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للقدرة الاستراتيجية السوفياتية .

وأخيراً ، وهذا هو العنصر الأكثر أهمية في هذه المرحلة ، فإن هناك ، في مشاركة العالم الاشتراكي في الاستراتيجية السوفياتية ، حالة خاصة وغير منتظرة هي حالة يوغسلافيا . إن يوغسلافيا ، الغريبة عن دائرة النفوذ السوفياتي ، والمتعلقة بتصميم بعدم الانحياز ، لم تحرم نفسها ، وهي في ظل قيادة تيتو ، من التنديد بالتدخلات السوفياتية في حياة الدول ، وبشكل خاص في تطور الدول غير المنحازة . ومع ذلك ، فإننا نلاحظ ، في « المرحلة الامبراطورية » ، وبالرغم من التشدد المستمر لتيتو ، أن يوغسلافيا قدمت أحياناً أيضاً مساهمة مفيدة للمشاريع السوفياتية(2) . إن أنغولا تُبرز تغير الاتجاه في السلوك اليوغسلافي ، الذي يؤكده أيضاً تقرُّب تيتو من المؤسسات الاقتصادية للجماعة(3) . إن فحصاً مُتَنَبِّهاً للموقف اليوغسلافي من الأزمة الأنغولية يبين وجود تقارب وثيق مع أطروحات الاتحاد السوفياتي . فقد دعم الموقف المتوازن لمنظمة الوحدة الافريقية في بداية الأزمة ، لكنه دعا في نفس الوقت للكفاح ضد جنوب إفريقيا . ومنذ حزيران 1975 ، كانت الكومينيست **(Kommunist)** ، المجلة النظرية لرابطة الشيوعيين اليوغسلاف ، مقتنعة ـ مثل الاتحاد السوفياتي ، ولكن دون الإشارة اليه ـ بأن « الحركة الشعبية لتحرير أنغولا هي الحركة الأقوى ، والأكثر شعبية ، والوحيدة التي لديها برنامج للتنمية السياسية والاقتصادية في البلاد ، يتضمن الاشتراكية والاستقلال وعدم الانحياز »(4) . وقد ركزت المقالة على دعم العسكريين البرتغاليين للحركة الشعبية ، وأشارت بذلك الى أن عملية الانتقال تعطي شرعية خاصة للحزب الذي تدعمه موسكو . وقد نشرت نفس المجلة ، بعد ثلاثة أشهر(5) ، وعندما وضع الاتفاق قيد الاتهام ، مقالة جديدة دعمت

---

(1) «The soviet Union in the third world» ـ 1980 -1985 المرجع السابق ذكره .

(2) حول عدم انحيار يوغسلافيا بصفة عامة . أنظر . ستوجانوفيك (S. Stojanovic) . «Politika nesvista- vanja isotsializaim» ـ مجلة Kommunist ـ بلغراد ـ 33 -1978 .

(3) إن يوغسلافيا عضو مشارك في الكوميكون ؛ ومع ذلك فإن مجلة «World marxist review information Bulletin» لم تدرج « رابطة الشيوعيين اليوغسلاف » ضمن قائمة « الأحزاب الشقيقة » (عدد أيلول ـ 1984 ـ ص · 4) .

(4) د . بابيك (D. Babic) «Potressy na jugn Afrike» (Kommunist) ـ بلغراد ـ 33 (1952) 16 -6 -1975 ـ ص . 22 -23

(5) أ . دريفيروفيك (O Dzuverovic) · Kommunist- «Angola uoci sticanja nezavisnosti» ـ بلغراد ـ 33 (965) ـ 15 -9 -1975 ـ ص · 20 -21

فيها موقف الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بحجة ، طالما تقدم بها باستمرار السوفيات والكوبيون ، هي الدور الخاص للحركة الشعبية في النضال المعادي للاستعمار ، والمعارض للتدخلات الأجنبية . وفي شباط 1976 ، كان الأمين المساعد للشؤون الخارجية هو الذي أخذ بدوره القلم ليبرّر التدخل السوفياتي لأنه هَبَّ لنجدة حركة تحرر وطني صد الاستعمار ، وليدحض كل الانتقادات الغربية للسياسة السوفياتية ، ويصفها بأنها « شعارات أمبريالية » ويدين الخلط بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا و« المتعاونين مع التدخل الأجنبي من أمثال حركتي ساويمبي وروبرتو هولدن »(1) .

لقد كانت هذه التدخلات مُلفتة للنظر لأنها ذهبت لأبعد من الموقف السوفياتي . وقد أعطت للأطروحات السوفياتية ضمانة بلد كبير غير منحاز ، وساعدت الاتحاد السوفياتي على الانتقال من الموقف الحذر الداعم للاطروحات المتوازنة لمنظمة الوحدة الافريقية ، الى الدفاع عن الحركة الشعبية فقط. إن الاتحاد السوفياتي لم يكن يستطيع أن يحلم بضامن أفضل للحركة التابعة له ؛ كما لم يكن يستطيع أن يحلم بدفاع أفضل عن التزامه الخاص . إن من الغريب أن نلاحظ أن الاتحاد السوفياتي هو المقصود في هذه النصوص ـ التي ذُكِرَت على سبيل المثال ، ولكن يمكن مضاعفتها ـ . إن التدخل الكوبي كان موضوعاً للتجاهل ، أما موسكو فهي التي يتجه لها الدعم اليوغسلافي . إن هذه المواقف التي تتفق والمعلومات المتعلقة بالمساهمة الفعلية ليوغسلافيا في الجسر الجوي الذي نَفَّذه الاتحاد السوفياتي ، تظهر أنه يستطيع بالمناسبة أن يستفيد من دعم أكثر مما يبدو ، لدى الدول الشيوعية التي يقيم معها علاقات معقدة . وإذا لم يكن بالإمكان اعتماد نفس المحاكمة الفكرية فيما يخص الصين التي نجدها في كل مكان معارضة للأطروحات السوفياتية ، فإن تطور المواقف اليوغسلافية ، خلال السبعينات ، وعندما بدأت سيرورة الخلافة السياسية ، يشهد بأن الاتحاد السوفياتي يمكنه أن يجد بعض المزايا في انقسامات العالم الاشتراكي . لقد قدمت له يوغسلافيا ، الغريبة عن حلف وارسو ، والمؤثرة في داخل حركة عدم الانحياز ، دعماً أكثر فائدة بكثير من دعم الأعضاء الطَّيِّعين في الحلف ، لأنه لا يمكن أن يُشَكَّ بأنها بديل للسياسة السوفياتية .

إلى نشاط الدول الاشتراكية الأوروبية ، وما يحمله معه من توسيع أو تحسين للتعاون فيما بينها ، يجب إضافة تغيُّرين آخرين في نظام العمل السوفياتي التقليدي : المشاركة الكوبية ، وانتشار ما يمكن تسميته بالنموذج الكوبي في بلدان أخرى . إن من غير المفيد العودة ثانية لوضع الشريك الحقيقي ، وليس مجرد المُنَفِّذ ، الذي ينطبق على وضع كوبا في أنغولا . ومثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، غَذَّت كوبا طموحاتها الخاصة

---

(1) م . اوستوحيك (M. Ostojic) : «L'Angola et l'Afrique»- Revue de politique internationale- العدد : 27 (620) ـ 5-2-1976 ـ ص . 12 و25-26

وجنت من نشاطاتها في العالم الثالث قدرة جديدة على المفاوضة أو المتاجرة مع موسكو . وحتى لو أن دورها في إثيوبيا كان أقل أهمية مما هو في أنغولا ، ولو أن نفوذها في حركة عدم الانحياز يميل للتناقص ، فإن الخلافات التي قدمتها هذه الدولة للاتحاد السوفياتي ، وتلك التي تستطيع أن تقدمها له في المستقبل في القارة الامريكية اللاتينية ، تبرر بشكل واسع ألاّ تبدو كمجرد عميل للقوة السوفياتية ، وأن يسند الاتحاد السوفياتي لها بشكل دائم في مشاريعه دوراً يأخذ أحياناً بالحسبان المصالح الكوبية .

وهناك بَلَدَان آخران يتجهان للإرتقاء لمرتبة الشركاء بحصة كاملة ، ولاتباع الطريق الذي فتحته كوبا . الفيتنام ، البلد الاشتراكي الذي وجد نفسه بطريقة ما في نفس الوضع الذي احتلته كوبا إزاء الاتحاد السوفياتي . إنها تخضع له ، لأن موسكو تعرض ، تجاه الصين القريبة ، حلفاً يؤمن للفيتنام درجة ما من الأمن . إن ظل الحامي السوفياتي سمح للفيتنام بالالتزام بسياسة فتح الجنوب ثانية ، ثم كمبوديا . إن هذه الطموحات هي ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، ملائمة . فبفضل الفيتنام ، سيراقب ، بصورة غير مباشرة ، كل البلاد ، وكذلك كمبوديا التي انتزعها حليفه من دائرة النفوذ الصيني . كما أنه أصبح أيضاً أفضل قبولاً في اللاوس حيث بدا أنه يشكل ستاراً للطموحات الفيتنامية في مراقبة كل شبه الجزيرة . إن تراجع النفوذ الصيني أُكْمِلَ ، في حساب المزايا التي جنتها موسكو هنا ، بالثمن الذي فرضته على الفيتنام لقاء مساعدتها ، وهو التنازل فيما يتعلق بالحصول على قواعد . لقد سمح لها هذا الحليف ، الذي تركته يلعب دوراً فعالاً ، والذي دعمت مبادراته ، سمح لها في المقام الأخير بإضعاف الصين ، وبالتمركز عسكرياً في جنوب شرق آسيا ، وبتحدي الولايات المتحدة في هذه المنطقة . إن الكسب الاستراتيجي كبير ، ويُبرر أن تُعَامَلَ الفيتنام كمساوية . لكن هذه المشاركة كان لها مساوىء بالنسبة للطرفين . فقد أثقلت على العلاقات الصينية السوفياتية وكبحت تطبيعها ، كما أثقلت المشاركة مع كوبا ، في ساعات الانفراج ، على العلاقات السوفياتية الامريكية . إن الفيتنام ، مثل كوبا ، بحاجة للمساعدة السوفياتية لكنها تعرف تقويم الفوائد التي تؤمنها مساعدتها لموسكو . إنها تعلم أيضاً أن الاتحاد السوفياتي ليس مستعداً لمجابهة أزمة دولية من أجل إنقاذها . إن تجربة الماضي علمتها حدود التحالف . إن هذا العلم للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي يعطي للفيتنام قدرة ما على أن تفرض ، بالمقابل ، على موسكو أن تأخذ مصالحها بعين الاعتبار ، وألاّ تُعَامَلَ كمجرد عميل للقوة السوفياتية . إن المشاركة هي ثمرة المخططات الخلفية الصعبة للتحالف مع موسكو .

إن ليبيا تُمَثِّلُ الحالة الأخرى التي لا تقل تعقيداً عن الأولى . فبين نظام القذافي وموسكو لا توجد لا قرابة أيديولوجية ـ سياسية ، ولا مشروع مشترك ، ولا ثقة . وعلاوة على ذلك ، فإن القذافي ، المهووس بإرادته في نشر الاسلام في العالم ، وغير القابل

للمراقبة في مبادراته ، هو حليف خطير . ومع ذلك ، فإن الخدمات التي قدَّمَها ، على مَرِّ السنين ، للسياسة الخارجية السوفياتية رفعته أيضاً لمرتبة الشريك الذي حاول الاتحاد السوفياتي غالباً أن يخفيه . إن ليبيا هي التي ساهمت في قيام جبهة الصمود ، وأضعفت مصر ، وأثارت قلق الدول العربية المعتدلة ، ودفعتها تدريجياً لشيء من التقارب مع الاتحاد السوفياتي من أجل السعي لتحييد عدائها . وإذا لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفياتي أن يدعم علناً التطلع الليبي لمحو اسرائيل من الخارطة ، ومشاريعها المزعزعة للاستقرار في إفريقيا ، واقتراحاتها المستمرة للاتحاد مع دول عربية لا تريد ذلك ، فإنه لم يكن باستطاعته أيضاً الاستغناء عن هذا الوسيط البارز الذي يقدم الأسلحة في كل مكان لا يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يقوم بذلك بنفسه ؛ والذي يسمح له بضغوطاته وتدخلاته ومساعيه الحميدة بأن يقود ، في نفس الوقت ، سياسات معاكسة . وهكذا فإن الاتحاد السوفياتي يدين لليبيا بقدرته ، في الصراع الطويل بين إيران والعراق ، على أن يلعب ، في آن وأحد ، دور الحليف الرصين من خلال قيامه بنفسه بتقديم الأسلحة لبغداد ، وأن يحفظ فرص تقارب مع إيران بفضل التجهيزات التي ينقلها لها بواسطة ليبيا . إن المصالح السوفياتية في المدى القصير (الحلف السوفياتي العراقي) وفي المدى الطويل (التقارب مع إيران) لم يكن بإمكانها مطلقاً ، بدون الوساطة الليبية ، أن تحفظ في نفس الوقت .

إننا نتصور لماذا سعى الاتحاد السوفياتي لاخفاء هذا الحليف المخيف والضروري ، أو للاشارة لاستقلاله . إن وضع المساوي ، هنا ، يعود للتطلعات الليبية أقل مما يعود للحذر السوفياتي . والتأكيد ، المتكرر غالباً في موسكو ، بأن المستوى العالي من الصداقة السوفياتية الليبية لا يستدعي حتى توقيع معاهدة(1) ، يدلل على الرغبة السوفياتية بالتهرب من التزامات دقيقة جداً لن يفي بها لكنها ستكون ، مع ذلك ، مُلزمة له . ويبقى أن ليبيا ، البلد غير الاشتراكي والذي لم تقتنع موسكو حتى بإعطائه صفة « الدولة ذات الاتجاه الاشتراكي » ، تشاطر الدول الاشتراكية ميزة المشاركة في المشاريع السوفياتية ، واحتلال مكانة هامة فيها بلا جدال .

هذا النموذج الكوبي هل سيمتد لبلدان أخرى ؟ إنَّ مرشَحَيْن محتملَيْن قابلان للتمييز ، بالرغم من أن الاتحاد السوفياتي ، حالياً ، يجب أن يأخذ بالاعتبار الصعوبات التي يواجهها في مراقبة التطورات الجارية فيهما . إن اليمن الجنوبي وأفغانستان ، البلدين الشيوعيين رسمياً ، ما زالا ، لأسباب مختلفة ، بعيدين جداً عن الاستقرار . إن الإنقلابات المتكررة في جنوب اليمن(2) ، والمقاومة اليائسة في أفغانستان هما بالنسبة

---

(1) ب . ناهايلو (B Nahaylo) . «Moscou demonstrates that soviet Lybian solidarity does not require a treaty» FRE - RL 10- 1 - 1986- p. 1- 6.

(2) تاس : 17 -1- 1986 و 31 -1- 1986

لموسكو مصدر للارتباك . إن الوضع الجغرافي لهذين البلدين ، وضعفهما (قلة السكان في اليمن وانقساماته ، وتجاور أفغانستان وجهد « جعلها كمنغوليا » الـذي التزمت بـه موسكو) ، إن كل هذا يوحي بأن النـظامين الشيـوعيين إذا لم ينهـارا فيهما ، في المـدى الطويل ، فإن بإمكانهما أن يطمحا للوضع المبهم ، وضـع الحليف ـ حصان طـروادة ، الذي هو وضع كوبا أو الفيتنام . إن هـذا الأمر يُعتبـر صحيحاً بشكـلٍ خاصٍ بـالنسبة لأفغانستان التي تمثل بالنسبة للاتحاد السوفياتي امتداداً لأراضيه ومركـزاً أمامياً في **قوس الأزمة** في آن واحد . إن هذا الوضع الاستثنائي يوحي أيضاً بأن أفغانستان هي بالنسبة لموسكو **قفزة للأمام** ليس لها أي معـادل ، وذلك لمـا تنعم به عليهـا ، في النهايـة ، من مزايا ، ومن إمكانيات مراقبة . ولهذا يجب أن يُحافَظَ عليها مهما كان الثمن . إن التشابه مع بولونيا ينبغي أن يبقى في الذهن مرة أخرى .

* * *

إن « فيالق الامبراطورية » ، بالرغم من تَغَيُّـرها مع مرور الزمن ، لم تصبح ، كما رأينا ، أقل عدداً أو أقل فعالية . إن سمتين تميزان تـطور وسائـل العمل التي تـزود بها الاتحاد السوفياتي منذ عدة سنوات . الأولى ، أنه لجأ **للدول** أكثر مما لجأ للأحزاب ، من أجل أن يتقدم . إن هذا لا يتضمن أبداً تراجعاً في إدعاءاته الايديولوجية ، لأن الدول التي يستخدمها هي دول ـ أحزاب ، تُبَرِّرُها الايديولوجية ، وتتجلى وظيفتها في حمل دائرة مراقبة هذه الايديولوجية دائماً للأمام . لكن تقديم الدول يعتبر مؤشراً لأهمية العلاقات الدولية ، العلاقات بين الدول ، في استراتيجية التقدم السوفياتية . إن الاتحاد السوفياتي يندفع كله ، دولة وحزباً مندمجين ، في « قفزته للأمام » ، ويدفع فيها كذلك شركاءه . وإذا كان قد قام بذلك ، فلأنه ، بعد أن أصبح دولة قوية جداً ، لم يعد بحاجة للتخفي وراء وهم الدولة المسؤولة ، التي تتجاهل نشاطات حزب غير مسؤول .

إن استراتيجية القـوة هي التي تسمح لـه ، لأنه يـدعم تطور أو ثـورة دول العالَم الثالث ، بأن يتزود باستمرار بأدوات جديدة للعمل ، هي الدول التـابعة التي سيـزداد عددها .

أما السمة الأخرى المميزة لهـذه الاستراتيجيـة فهي إظهاره لتكيُّـف مـع تغيرات العقليات الجماعية . لقد عرف الاتحاد السـوفياتي كيف يستشف تـراجع بعض القـوى الاجتماعية التي كانت تلعب ، قبل عدة عقود ، دوراً كبيراً ـ مثل القوى النقابية أو حركة السلم . وفهم أيضاً صعود التـطلعات أو التيـارات الجديـدة ـ التطابق مـع الاسلام ، وإرادة عدم الانحياز . وبإدراجه لها في سياسته ، وباستخدامها لمصلحته تزوَّد بوسائـل رائعة للعمل ، كان خصومه يفتقدونها . لقـد برهن أيضـاً على أن لـديه ، بـالرغم من الجمـود والتباطؤ اللذين يتميـز بهما ، استعـداداً كبيراً ، في ميـدان السياسـة الخارجيـة الحاسم ، على التكيُّـف بسرعة مع عالم مُتَحَوِّل .

الفصل الثامن
أمبراطورية من خلال المعاهدات

أصبح العالم الثالث ، الغائب منذ أمد طويل أو المُقَدَّر بأقل من قيمته الحقيقية من قِبَلِ الاتحاد السوفياتي ، أصبح من الآن فصاعداً ، بالنسبة له ، هَدفاً مميزاً في كل الميادين معاً : الأيديولوجي ، السياسي ، الاقتصادي والاستراتيجي . لقد فَرَّق المسؤولون السوفيات ، منذ أمد طويل ، بين هذه الأهداف ، وأخفوا بذلك إهتمامهم الإجمالي بهذا الجزء من العالم الذي كانوا مع ذلك يفهمون بأن دخوله النشيط في المجال السياسي سيقلب كلياً العلاقات الدولية . إن ليونيد بريجنيف ـ صانع التقدم الحقيقي للاتحاد السوفياتي في العالم الثالث ، والأمبراطورية التي تكونت فيه حينذاك ، هو الذي سيقوم ، في ختام مرحلة التقدم ، بإعداد كشف الحساب النهائي ، والتعبير بعبارات واضحة عن الأهداف . فأمام منصة المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، في 23 شباط 1981 (1) ، عرض نظراته حول حالة العالم ، وأشار الى أن « دائرة الأمبريالية » تقلّصت ، وأن الاتحاد السوفياتي ، « الحليف الطبيعي للعالم الثالث »(2) ساهم في هذا التطور من خلال « تنميته باستمرار للتعاون مع البلدان المتحررة » . إن تنمية العلاقات من خلال المعاهدات بين الاتحاد السوفياتي والعديد من البلدان السائرة في طريق النمو التي لَذَّ لبريجنيف أن يُعَدِّدها من على منصة المؤتمر(3) ، هي إشارة محسوسة لهذا التعاون المتنامي الذي يساعد العالم الثالث على تأكيد ذاته .

إن هذا الإلحاح على المعاهدات ، كرموز لعالَم يسير في طريق التحول ، يتفق في آن معاً معْ حقيقة مباشرة ووهم تاريخي . إن الحقيقة المباشرة هي أن السنوات الحاسمة (1975 -1980) التي شُيِّدَت فيها الامبراطورية السوفياتية الجديدة ، طُبِعَت بالفعل بنمو

(1) التقرير العام للمؤتمر السادس والعشرين الرافدا 24 -2 -1981

(2) حول نظرية الحليف الطبيعي ، اقرأ · ب ارتمياف (P. Artemiev) «Neprısoedınenıe, vajnoı faktor mirovoı polıtikı» in (Mırovaıa Ekonomika i Meȷdunarodnye otnochenııa) 3- mars- 1981- p· 61 à 73

(3) التقرير العام .

في أسلوب المعاهدات الثنائية . ولم يكن من قبيل الصدفة أن يُرَكِّز دستور 1977 على وظيفة المعاهدات ، كأدوات للسياسة الخارجية السوفياتية ، وأن يَتِمَّ ، في 6 تموز 1978 ، إقرار قانون يُحَدِّد إجراءات عقد وإلغاء المعاهدات التي يعقدها الاتحاد السوفياتي(1) . لقد كانت القضية مطروحة في تلك المرحلة على جدول الأعمال ، لأن الاتحاد السوفياتي كان على ما يبدو أسيراً « لظاهرة عقد المعاهدات » . وبنفس الوقت ، كان إلحاح بريجنيف على المعاهدات كأطر للعمل السوفياتي يخفي حقيقة تاريخية مختلفة شيئاً ما . لقد استخدم الاتحاد السوفياتي ، في البدء ، وسائل مباشرة أكثر من أجل التمركز في العالم الثالث . إن توريدات الأسلحة ، هي التي فتحت له الأبواب ، ثم أُتْبِعَت سريعاً باتفاقيات المساعدة التقنية . أما تتويج الصلات العسكرية والاقتصادية بمعاهدات ثنائية فإنه ظاهرة متأخرة . وهذه المعاهدات نفسها سبقتها ورافقتها أعداد لا محدودة من الاتفاقيات ـ اتفاقيات إطار ، أو نصوص نوعية ـ التي رسمت تاريخ التغلغل السوفياتي في البلدان المعنية . لقد وضعت هذه التتمة الطويلة من النصوص السياسية هذه البلدان ضمن الفئة الخاصة بالدول الصديقة . وبالرغم من الحقيقة التسلسلية الزمنية ، من الحسن ، من أجل فهم الحالة الراهنة للامبراطورية السوفياتية ، تتبع خط السير الذي اقترحه ليونيد بريجنيف ، وتفحُّص المعاهدات قبل التطرق للتعاون العسكري والدعم الاقتصادي والتقني اللذين تأسست عليهما تلك المعاهدات . إن أولوية العنصر السياسي ، التي تعتبر مبدأً أساسياً في النظام السوفياتي ، تُبرِّر بالنتيجة مثل هذه الدورة .

« التحالفات الجميلة والجيدة »

أشار البعض غالباً « لنزعة التحالف » السوفياتية . ومع ذلك ، فإن معاهدات الصداقة الثنائية ، المهيأة ليس فقط لتكريس تحالفات قائمة على نظرات أيديولوجية مشتركة ، وإنما أيضاً لتيسير نمو نظام دولي موالي للسوفيات ، ليست ، إذا ما نُظِرَ اليها عن قرب ، كثيرة . بهذا المعنى ، يُلاحظ أن المعاهدات الموقعة مع الحلفاء الجدد في العالم الثالث ذات طبيعة مختلفة كلياً عن « التحالف الجميل والجيد » الذي عقده ، غداة الحرب العالمية الثانية ، الجنرال ديغول . لقد نما هذا النموذج من المعاهدات ـ الثنائية ولكن المُدْرَجة ضمن مشروع إجمالي ـ في ثلاث فترات زمنية . فترة ثورات بعد الحرب التي بنى خلالها الاتحاد السوفياتي النظام الآحادي الأوروبي ، الدي لُجِمَ كلياً بمعاهدات ثنائية ربطت بينه وبين كلٍ من الدول الدائرة في فلكه ، كما ربطت هذه الدول فيما بينها . وضمن نفس الحركة ، وتقريباً وفق نفس النموذج ، وقّع الاتحاد السوفياتي معاهدات مع الدول الشيوعية الثلاث في آسيا ، وهي : منغوليا (27 شباط 1946)

(1) نص القانون في «Vedomosti Verkhovnogo Soveta S S S R. N° 28 (1946) 12-7-1978»

والصين (14 شباط 1950) وكوريا الشمالية (6 تموز 1961) . وهكذا شُيِّدَ بشكل مواز للنظام الشيوعي الأوروبي ، نظام شيوعي أسيوي . ثم وُقِّعَت في بداية السبعينات موجة ثانية من المعاهدات ـ محدودة من حيث العدد ـ. في هذه المرة ، لم يكن الأمر يتعلق ببلدان شيوعية ، وإنما بدول أقام الاتحاد السوفياتي معها علاقات جيدة بالرغم من عدائها الصريح للشيوعية أو من رفضها للانحياز له . ومع هذا ، وقّع الاتحاد السوفياتي ، وهذا هو التجديد الكبير في علاقاته مع العالم الثالث ، معاهدات صداقة مع مصر (27 أيار 1971) والهند (9 آب 1971) والعراق (9 نيسان 1972) . أما الموجة الأخيرة فهي تلك التي تتطابق مع النشاط النضالي الذي بذله الاتحاد السوفياتي في كل الاتجاهات . إن المعاهدات التي نتجت عنها هي تلك التي عَدَّدها ليونيد بريجنيف أمام الوفود المائة والتسعة المتجمعة في الكرملين في 1981 ، والتي تؤكد الصلات المتميزة مع الصومال (11 تموز 1974) وأنغولا (8 تشرين الأول 1976) والموزمبيق (31 آذار 1977) والفيتنام (3 تشرين الثاني 1978) واثيوبيا (20 تشرين الثاني 1978) وأفغانستان (5 كانون الأول 1978) واليمن الجنوبي (25 تشرين الأول 1979) وسورية (8 تشرين الأول 1980) والكونغو (13 أيار 1981) واليمن الشمالي (9 تشرين الأول 1984) . إنه تعداد مؤثر وموحي بأوضاع غريبة ومتناقضة . فاللاوس ، القريبة من الكوميكون لم توقع معاهدة ثنائية ؛ ولا كمبوديا . أما ليبيا ، التي ذهبت حتى لتأكيد إرادتها بالإنضمام الى حلف وارسو فلم ترتبط هي أيضاً تعاقدياً مع الاتحاد السوفياتي . ومن بين الموقعين يستحق اليمن الشمالي أيضاً الانتباه ، ليس لأن صلاته التعاقدية مع الاتحاد السوفياتي مناقضة لحالة الأشياء . فالجمهورية العربية اليمنية ، المُعلنة منذ عام 1962 ، كانت قد وقعت في عام 1964 معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي ، لم يكن ينقص عنوانها إلاّ كلمة « تعاون » من أجل أن تكون كمعاهدة عام 1984 . لكن المدهش يعود للإنقسام والعداوات بين اليمنين اللتين نجح الاتحاد السوفياتي مع ذلك في إدخالهما في شبكة تحالفاته ولكي نحاول فهم مدى هذه الاتفاقيات ومعنى الغياب أو الحضور ، يجب فحص مضمونها ووضع تصنيف نموذجي لها . وبالحاصل ، فإن قائمة المعاهدات التي تربط الاتحاد السوفياتي بالعالم الثالث ستكون ناقصة إذا استبعدنا منها أولى المعاهدات التي ما زالت نافذة دوماً ، وهي المعاهدة السوفياتية الايرانية ، الموقعة في 26 شباط 1921 ، والتي تساعد بعض أحكامها ، المرفوضة جداً من قبل إيران ، في فهم الصياغة الأكثر حذراً للمعاهدات الموقعة فيما بعد

إن الملاحظة الأولى التي تفرض نفسها ، لدى رؤية هذا التسلسل التعاقدي ، هي جغرافية وتاريخية في آن واحد . ففي الفترة الأولى ـ وهذا يَصِحّ أيضاً في مرحلة ما قبل تاريخ المعاهدات ، أي بالنسبة للاتفاق السوفياتي الايراني لعام 1921 ـ وقّعت كل النصوص مع بلدان محادية للاتحاد السوفياتي . إن النظام الدولي الذي كرّسته المعاهدات

هو في استمرارية السياسة التقليدية لروسيا ؛ إن المجال المتصل هو المجال الذي يستحق صلات متميزة . إن هذا المجال من نهاية الأربعينات الى بداية الستينات (المعاهدة مع كوريا) هو ، بلا شك ، كما في شرق أوروبا ، المجال الذي بَرَّرَت فيه وحدة الصلات الايديولوجية والنظم السياسية ، أسلوب المعاهدات . لكن الاستثناء الايراني لا يمكن أن يُنْسى . فقد عرفت المعاهدة السوفياتية الايرانية مصيراً مختلفاً جداً عن مصير المعاهدتين المماثلتين الموقَّعَتين ، في نفس الوقت ، مع الجارين الجنوبيين الآخرين للاتحاد السوفياتي ، واللتين كَفَّتَا عن أن تكونا نافذتين ـ من دون أن تُفْسَخَا بشكل نظامي ـ وأبعِدتا للمستوى الثاني لصالح معاهدتي الحياد وعدم الاعتداء اللتين رفض الاتحاد السوفياتي ، في حالة تركيا ، تجديدها في عام 1945 (1) ، وأبقاها ، في حالة أفغانستان ، بتجديدات مدة كل منها خمس سنوات(2) . وكجيرانها وَقَّعَت إيران مع الاتحاد السوفياتي ، في تشرين الأول 1927 ، معاهدة حياد ثبتت بنود معاهدة 1921 . لكن معاهدة 1921 هي التي تحكمت دوماً ، في نظر الاتحاد السوفياتي ، وبخلاف الوضع مع تركيا وأفغانستان ، بالعلاقات بين البلدين ، ولم يكن من الممكن لا إلغاؤ ها من طرف واحد ولا تعديلها . إن هذا الإلحاح يشهد على الأهمية التي يعلقها الاتحاد السوفياتي على بنود الأمن المُضَمَّـنَة في المادتين 5 و6 ، اللتين تدرّع بهما من أجل اجتياح إيران في عام 1941 .

إن السلسلة الثانية من المعاهدات تهم بلداناً ليس لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفياتي ، لكنها قريبة منها جغرافياً (باستثناء مصر) وتقع كلها في قلب مناطق ذات فائدة متميزة بالنسبة للاتحاد السوفياتي في تلك المرحلة . وزيادة على ذلك ، كان الأمر يتعلق ، في كل هذه الحالات ، ببلدان أقام معها الاتحاد السوفياتي منذ أمد طويل (1955 بالنسبة للهند ومصر ، 1958 بالنسبة للعراق) صلات مساعدة متقدمة ، كُرِّسَت بعدة إتفاقيات ومشاريع مشتركة . أما الموجة الأخيرة فتتميز بالعكس(باستثناء أفغانستان ، وسورية بدرجة أقل) بالبعد الجغرافي ، وبتبعثر غير عادي ، لأن هذه الموجة تمتد من أنغولا الى الفيتنام ، وفي بعض الحالات (مثل الموزمبيق وأنغولا) بالطابع الحديث حداً للصلات المعقودة . وتختلف هذه السلسلة من المعاهدات ، على الصعيد السياسي أيضاً ، عن سابقتها لأنها تهم ـ باستثناء اليمن الشمالي ـ بلداناً تعلن انتماءها ، إن لم يكن للماركسية بوضوح شديد ، فعلى الأقل للاتجاه الاشتراكي . ومن هذه الزاوية ، تقترب

---

(1) أُكملت معاهدة الصداقة الموقعة في 16 -3 -1921 بمعاهدة عدم الاعتداء والحياد الموقعة في 17 -12 -1925 ، والتي حددت في 1931 لمدة خمس سنوات ، ثم في 1935 لمدة عشر سنوات .

(2) عُدِّلت معاهدة الحياد وعدم الاعتداء الموقعة في آب 1926 ، وجعلت مدتها عشر سنوات بدلاً من خمس أثناء زيارة خروتشوف لكابول في كانون الأول 1955

مـوجة المعـاهدات المعقـودة في العصر الـذي شُيِّـدَت فيه الامبـراطوريـة ، من الموجـة الأولى ، الموجة التي لا تهم إلاّ دولاً شيوعية ، ويبدو أنها رمت ضمن قوسين المعاهدات التي وُقِّـعَت ، لأسباب ظرفية ، في بداية السبعينات .

إن الترتيب الجغرافي لمعاهدات الصداقة المعقودة من قبل الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث(1) ، منذ 1945 ، توحي ، في آن واحد ، بطموح إجمالي وباستراتيجيات مميَّـزة . إن السبع عشرة معاهدة المعنية تُوَزَّع بشكل عادل تقريباً بين ثلاث مناطق كبرى : خمس معاهدات في آسيـا (الصين ، الفيتنـام ، منغوليـا ، كوريـا والهند) وخمس في الشـرق الأوسط (مصر ، العراق ، سورية ، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي) وخمس في إفريقيا (الصومال ، اثيوبيا ، أنغولا ، الموزمبيق والكونغو) وإثنتان على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي (إيران وأفغانستان) . ضمن هدا التوازن ، هناك واقعان يفرضان نفسهما على الانتباه . أن أمريكا اللاتينية غابت عن هذا الجهاز في حين أن الاتحاد السوفياتي لم يكن غائباً عن أمريكا اللاتينية ، بينما تحتل فيـه آسيا ، بـالعكس ، مكانـاً مهيمناً إذا أضفنـا أفغانستان الى سلسلة المعاهدات الآسيوية . إن هاتين السمتين توحيان بنفس النتيجة . لقد سعى الاتحاد السوفياتي من خلال المعاهدات « لرسم حدود أراضيه » كما يفعل الثور في الحلبة ، كما أنه لعب بها أيضاً ، في نفس الوقت ، من أجل تحديد طبيعة علاقاته مع منافسيه الكبار . إن نزعة التحالف السوفياتي التي حـاصرت الصـين بواسـطة مجموعـة مُتراصَّـة من الدول التـابعة كـانت تُعبِّـر عن الخشية التي يـوحي بها لـلاتحاد السـوفياتي مستقبل علاقاته مع الصين ، وكذلك عن يقينه بأن الصين ليست ، في الوقت الحاضر ، في حالة تمكّـنها من مقاومة هذه الشبكة من التحالفـات التي تُبنَى حولهـا . لقد قـطعت الصين بنفسها الصلات التي كانت تربطها بالاتحاد السوفياتي منذ أمد طويـل ، وأهملت تطبيق معاهدة 1950 ، ثم قامت فيما بعد بإكمال القطيعة بإعلانها عن فسخ المعاهدة(2) . وبالمقابل ، لم يكن الاتحاد السوفياتي يجرؤ بعد علناً على التقدم في الميدان الدي سيُوقظ فيه الشكوك الامريكية . وقد مَرَّت كل صلاته الوثيقة مع حليفه الكوبي عبر قناة اتفاقيات اقتصـادية وثقـافية أو عسكـرية . وتجنب الاتحـاد السـوفيـاتي ، حتى في فتـرة انحـطاط الانفراج ، القيام بإجراءات يمكن أن تعتبر في الولايات المتحدة بمثابة استفزازات . إن الموقف الذي تبناه أثناء أزمة غرينادا هو مؤشر لموقف متعقل في قارة يلمح فيها إمكانيات ثورية بارزة ، لكنه يدرك أيضاً ضـرورة عدم الاصـطدام بالمصـالح الامريكية(3) . إن

---

(1) يمكن الاطلاع على كل المعاهدات في «Sbornık gosudarstrennykh dogovorov, soglachenıı ı konvent-sıı»,- Moscou.

(2) لـم تمدد المعاهـدة حيـن انتهـاء مـدة العتريـن السنة أمـا إلغـاؤ هـا مـن جانـب واحد فاعلنت عنه بكين في 3-4-1979 (الرافدا 5-4-1979)

(3) م روزنـــبرغ (M Rothenberg) «Sınce Reagan the Soviets and Latın Amerıca»- The =

أمريكا اللاتينية تنتمي للآفاق المستقبلية للاتحاد السوفياتي ، في حين أن المعاهدات المُوَقَّعَة تقوي أو تثبت سياسة حملت ثمارها .

إن شكل ومضمون المعاهدات(1) يستحق فحصاً متيقظاً لما تكشف عنه من تغييرات في الزمان أو في المكان .

فمن حيث الشكل تتشابه هذه المعاهدات الى حدٍ ما ، أولاً من حيث الحجم الذي عَرِفَ تغيرات كبيرة عبر الزمن ، بحيث تراوحت بين معاهدات مُفَصَّلَة جداً (25 مادة في المعاهدة السوفياتية الايرانية لعام 1921) ونصوص مكثفة جداً في فترة ما بعد الحرب (6 مواد بالنسبة الى المعاهدات الموقعة مع الصين وكوريا الشمالية والجمهورية العربية اليمنية) . وبالمقابل ، فإن نصوص السبعينات تَعُدّ ، بصفة عامة ، 25 مادة (16 بالنسبة لليمن الجنوبي ، 9 بالسبة للفيتنام) . إن هذا التطور يوحي بأن الاتحاد السوفياتي وجد ، بعد فترة طويلة من التلمُّسات ، صيغة يمكن أن تتضمن ، في آن واحد ، تحديداً لأهدافه وبنوداً من شأنها إرضاء كافة شركائه . إن نفس التطور نحو نموذج متماثل يتجلى في مدة صلاحية المعاهدات التي كانت أيضاً ، ولمدة طويلة ، موضوعاً لمشاجرات فالمعاهدة السوفياتية الايرانية ، الفريدة من نوعها ، لم يكن لديها أي تحديد لمدة صلاحيتها ، الأمر الذي ما زال يسمح حتى اليوم لموسكو بتجاهل إرادة الحكومات المتتالية لايران في تعديل هذا النص وفيما بعد ، مارس الاتحاد السوفياتي ، في فترة ما بعد الحرب ، صيغاً متفاوتة ذهبت من ثلاثين سنة في معاهدة الصداقة الموقعة مع الصين ، الى خمس سنوات في المعاهدة مع الجمهورية اليمنية ، وست سنوات في المعاهدة مع كوريا . ها أيضاً ، قام الزمن بدوره وفرض مشروعاً متماثلاً . فكل المعاهدات الموقعة في السبعينات مدة صلاحيتها 20 سنة ، باستثناء مصر والعراق اللتين التزمتا في عام 1972 لمدة 15 سنة ، والفيتنام التي وقعت معاهدة لمدة ربع قرن . ولكن ، كقاعدة عامة ، يبدو أن الاتحاد السوفياتي يفضل مدة العشرين سنة التي نجدها في المعاهدة السوفياتية الهندية لعام 1971 ، وفي المعاهدة الموقعة في عام 1984 مع الجمهورية العربية اليمنية (التي التزمت في عام 1964 بمعاهدة لمدة خمس سنوات فقط) .

إن قضية اللغات التي حُرِّرَت بها المعاهدات ليست بأقل فائدة . إنها تكشف أيضاً عن أن الاتحاد السوفياتي وعى تدريجياً ضرورة وجود أكبر قدر من الدقة في أدوات الإسناد وكقاعدة عامة ، كتبت كل المعاهدات الموقعة مع بلدان آسيا والشرق الأوسط

= Washington Quarterly, Vol 5 - N° 2- Spring 1982- p' 175- 179

(1) حول التحليل المقارن للمعاهدات المعقودة مع العالم الثالث وشرق أوروبا ـ أنظر هـ ك. دانكوس : «La politique soviétique au Moyen-Orient» باريس ـ 1975 ـ ص : 214 -220 ، ولنفس المؤلفة «Le Grand Frère» باريس ـ 1983 ـ ص 284 -290

بلغتين : الروسية واللغة القومية(1) ، واللغتان تصلحان كدليل في حالة النزاع . ومع ذلك ، فإنه تجب الاشارة هنا الى تكييفات مهمة مع الأوضاع المحلية ـ الثقافية أو العرقية ـ أو أيضاً إلى تطورات من حيث الزمان . ففي إفريقيا ، حيث تعتبر لغة المستعمر القديم وسيلة للاتصال ، أُكمِلَ النص الروسي بنص برتغالي (أنغولا والموزمبيق)(2) أو فرنسي (جمهورية الكونغو)(3) . وحيث يمكن لصراعات عرقية ـ ثقافية خطيرة أن تؤدي لتساؤل حول اللغة التي سيُؤخذ بها تجاه الروسية ، تَمّ تبني عدة حلول موحية ، بدون شك ، بعلاقات القوى أو بخلفيات فكرية . فالمعاهدة السوفياتية الهندية لعام 1971 حُرِّرَت بثلاث لغات ـ الروسية والهندية والانجليزية ـ لها كلها نفس القيمة . لقد إعترف الاتحاد السوفياتي بذلك بالسياسة المُتّبعة من قبل السلطة المركزية ، وبالوظيفة الدائمة للغة الانجليزية في العلاقات الداخلية والدولية للمجتمع الهندي . أما أثيوبيا فتقدم صيغة طريفة لنفس النظام . ففي عام 1977 ، لم يتضمن « إعلان الصداقة »(4)، المُمَهِّد للمعاهدة الموقعة في السنة التالية ، إلاَّ صياغتين : روسية وإنجليزية . وبالمقابل ، حُرِّرَت معاهدة 20 تشرين الثاني 1978 (5) بثلاث لغات . فقد ظهرت اللغة الأمهرية ، وتمتعت مثل الروسية والانجليزية بميزة تقديم نص يمكن الاستناد اليه . إن حالة أفغانستان ليست بأقل أهمية . ففي هذه البلاد التي أوحت الخصومات العرقية فيها للحكام باختيارات لغوية مختلفة ، حسم الاتحاد السوفياتي الأمر ، أثناء تحرير معاهدة 1978 (6)، لصالح لغة الداري (dari) (أي الفارسية التي سادت في القرن الثامن عشر في لغة البلاط) المَنسِيَّة نتيجة صعود لغة الباشتو في المرحلة الأخيرة من الاستقلال الأفغاني(7) . وباختياره للغة الداري فقط ، المرفوضة من قِبَل العديد من الفئات العرقية الأفغانية ، أشار الاتحاد السوفياتي لاستمرارية الأراضي السوفياتية والأفغانية ، لأن اللغة الطاجيكية هي أيضاً لغة فارسية

(1) أنظر نصوص : المعاهدة السوفياتية ـ المصرية (البرافدا : 28 -5 -1971) ، السوفياتية ـ العراقية (البرافدا · 10 -4 -1971) ، السوفياتية الصومالية (البرافدا . 13 -4 -1974) ، السوفياتية ـ الفيتنامية (البرافدا :4 -11 -1978 ـ السوفياتية ـ اليمنية الجنوبية (البرافدا · 26 -10 -1979) ، السوفياتية السورية (البرافدا :9 -10 -1980 ؛ السوفياتية ـ اليمنية الشمالية (البرافدا : 9 -10 -1984) .

(2) المعاهدة السوفياتية الأنغولية (البرافدا : 9 -10 -1976) والمعاهدة السوفياتية الموزمبيقية (البرافدا 2 -4 -1977) .

(3) المعاهدة السوفياتية الكونغولية (البرافدا : 14 -5 -1981)

(4) إعلان حول أسس العلاقات الودية والتعاون بين الاتحاد السوفياتي وإثيوبيا الاشتراكية في 6 أيار 1977

(5) البرافدا . 21 -11 -1978

(6) البرافدا · 6 -12 -1978

(7) حول المشاكل اللغوية أنظر م بارّي (M Barry) «Le Royaume de l'insolence»- Paris- Flammarion, 1984- p 50

في حين أن الباشتو غريبة عن شعوب الاتحاد السوفياتي . وباستبعادها اللجوء للغة ثالثة ـ الانجليزية أو الفرنسية ـ أظهرت موسكو بوضوح أنه إذا كان من الواجب اللجوء للغة ناقلة خارجية ، من أجل تجميع المجتمع الأفغاني ، فإن الروسية تكفي لذلك . إن هذا الوضع المميز للغة الروسية في المعاهدة السوفياتية الأفغانية يشير إلى أن أفغانستان ليست الهند ولا إثيوبيا ، وأنها مهيأة لتكامل متقدم أكثر فأكثر مع الاتحاد السوفياتي .

وأخيراً ، فإن مثالاً أخيراً يجب أن يُذكر لأنه يُبرز المظهر الاكراهي ـ على الصعيد الشكلي على الأقل ـ للمعاهدات المعقودة الآن . فمعاهدة 1964 التي تربط الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية اليمنية تعرض خصوصية نادراً ما نصادفها في هذا النوع من النصوص فبالرغم من تحريرها بلغتين ـ الروسية والعربية ـ تنص المادة السادسة ، بعد إشارتها لهذا التحرير الثنائي اللغة ، في الفقرة التالية الى : « أنه في حال حدوث خلاف في تفسير المعاهدة ، فإن النص العربي هو الذي سيؤخذ به »(1) . إن هذا النص الموقع في الشهور الأخيرة التي حكم فيها خروتشوف الاتحاد السوفياتي تُعَبِّر بدون شك وفي آن واحد ، عن صعوبات السلطة السوفياتية في ذلك العهد (كان زملاء خروتشوف منشغلين بتحضير عزلِهِ أكثر من اهتمامهم بمراقبة السياسة الخارجية) وعن مبادراته السيئة الإعداد التي نجد حينذاك أمثلة عديدة عنها في الشرق الأوسط ، وكذلك عن الارادة بالتوصل لاتفاق مع إحدى بلدان شبه الجزيرة العربية التي قادها ضعفها للانفتاح على الاتحاد السوفياتي . لقد كان أمام الاتحاد السوفياتي في عام 1964 القليل من الفرص المواتية في هذه المنطقة ، وهذا الأمر يُفَسِّر على الأرجح هذا الاستعداد النادر إن من المُسَلَّم به أن معاهدة 1984 لم تعد تحمل أثراً لمثل هذا الشطط ، لأنه تمت فيها العودة للقاعدة العامة المتمثلة بالوضع المتساوي المُعطى للصياغتين .

وبغض النظر عن الاختلافات والتغيرات الشكلية ، فإن مضمون المعاهدات هو الذي يُقَدِّم الفائدة الأكبر إن هناك عنصرين بارزين يميزان كل المعاهدات الموقعة بعد الحرب العالمية الثانية . أولاً : تأكيد المبادىء والأهداف والمصالح المشتركة التي تُوَحِّدُ بين الموقعين ـ وقد صيغ التأكيد بطريقة متشابهة تقريباً من معاهدة لأخرى . ففي كل المعاهدات توجد مقدمة مخصصة لتحديد هذه الرؤية المشتركة للعالم ، والتي تتضمن ، بدون شك ، بعض التنويعات الطفيفة تبعاً للبيئة السياسية لكل معاهدة ، ولكن التي توحي بوجود مجال دولي يشكل الاتحاد السوفياتي محوره ، وتسود فيه نفس الأفكار . لقد خرجت فكرة الحليف الطبيعي للمقدمة وهي مُعَزَّزة ، وكذلك النظرة لعالم ثنائي الأقطاب تتعارض فيه الرؤى المشتركة للعالم الثالث وحليفه الطبيعي مع مجال سلبي

---

(1) أنظر «Sbornik deistvuiuchtchik dogovorov T 23, (1970), p 5 et 6

عُدِّدَت سماته الأساسية في المقدمة . إن الأمر يتعلق ، من جهة أولى ، بالإشارة لعلاقات السلام المواتية للأمن في العالم ولاستقلال الشعوب والديمقراطية . ومن جهة أخرى بالامبريالية والاستعمار اللتين يناضل ضدهما الموقعين على المعاهدة . . . هكذا نجح الاتحاد السوفياتي في أن يُدرج في كل مكان نظرته للعالم ؛ النظرة التي ينشرها النظام الايديولوجي السوفياتي ، والتي أصبحت أيضاً ، بفضل المعاهدات ، نظرة الشريك فيها . أما العنصر الثاني المشترك في كل الاتفاقيات والذي له دلالة خاصة فيتجلى في التأكيد على أن كل الالتزامات المعقودة ـ تعاون ، مساعدة . . . ـ لها طابع متبادل ، وأنها تلزم بطريقة متساوية كل من الطرفين ، وأن كلاًّ منهما سيأخذ من هذا الاتفاق بقدر ما يُعطي . إن هذا الوهم مُلفت للنظر ، لأن من المُسَلَّم به أن أياً من شركاء الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يقدم له التجهيزات العسكرية أو الصناعية التي ستتحدث عنها النصوص الناجمة عن المعاهدات . لكن هذا التأكيد المتكرر للمصلحة المشتركة يُوَفِّر للاتحاد السوفياتي ميزة مداراة حساسية شركائه في التوقيع ودلك بشكل أفضل مما تفعله بعض المعاهدات الأولى . إنه يوفر له ، بشكل خاص ، ميزة فتح الطريق أمامه للتفاوض بشأن ما يمثل بالنسبة له « المصلحة المتبادلة » ، أي المزايا الاستراتيجية التي تردد العديد من شركائه في منحها له .

إنطلاقاً من هذه النظرات العامة ، تتضمن المعاهدات الثنائية التزامات دقيقة قليلاً ما تختلف بين نص وآخر ، وتساهم أيضاً في رسم معالم مجال سياسي جديد(1) . فهناك اتفاق عام على « المبادىء الخمسة للتعايش السلمي » الذي يشكل الإطار للعلاقات الثنائية المحددة في المعاهدات . وهناك أيضاً اتفاق عام على فكرة التعاون المتبادل بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وبعد دلك يمكن أن نستشف بعض الاختلافات الناجمة عن تباين الظروف الاقليمية ومستوى الالتزامات المقبول بها . وكقاعدة عامة ، يلتزم الاتحاد السوفياتي بدعم شركائه في محيطهم الاقليمي ، وفي القضايا التي يمكن أن يواجهوها . ففي المعاهدات المعقودة مع الدول العربية يبرز الدعم في الصراع ضد الصهيونية والرجعية . وبالنسبة للمعاهدات مع الدول الافريقية يجري التركيز ، بالمقابل ، بشكل إجباري على النضال ضد العنصرية ، ولكن أيضاً ضد الاستعمار الجديد . ويلترم الاتحاد السوفياتي بالمساعدة في الحل السلمي للنزاعات ، كما يُشار لدور منظمة الوحدة الافريقية في تنمية الوحدة الافريقية

وحين يتعلق الأمر بالدول الشيوعية الاسيوية فإن طموحاتها وطموحات الاتحاد

---

(1) أنظر مقالة طفار إمام (Zafar Imam) · «Soviet treaties with third- World countries»- Soviet Studies, XXXV - N° 1- 1983- p 53- 70

السوفياتي تُحَدَّد بوضوح أكثر بكثير مما يحدث مع الدول الأخرى . إن موسكو تلتزم بدعم مطلب الوحدة الكورية ، وتشير لمسؤوليات الفيتنام (أي لطموحاتها في جنوب شرق آسيا) . ويعترف هذان الشريكان بالمقابل بأن للاتحاد السوفياتي مسؤوليات في الشرق الأقصى وفي جنوب شرق آسيا . وتدين الفيتنام ـ وفقاً للاطروحة العزيزة على الاتحاد السوفياتي والتي تستهدف الصين ـ الأمر المفروض بالقوة (Le diktat) ونزعة السيطرة (hégémonisme) ، وتعلن الدولتان إيمانهما بالأممية الاشتراكية (مقدمة المعاهدة مع كوريا ، والمادة 4 من المعاهدة الفيتنامية) ؛ وتضيف الفيتنام لهذا أيضاً ، وفي نفس المادة ، إنتماءها للماركسية ـ اللينينية كأساس لعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي . إن وحدة النظم السياسية والاجتماعية ، الناجمة عن الاعتراف بالمبادىء الايديولوجية المشتركة ، لا تبرز ، بالحاصل ، إلاَّ في هاتين المعاهدتين .

ولدى النظر في هذه الالتزامات الدقيقة ، يلاحظ أن المعاهدة السوفياتية ـ الهندية تلفت النظر بسبب تعقّل صياغتها . فحين يتعلق الأمر بذكر المجال الجغرافي الذي يُطبق فيه التعاون والمصالح المشتركة ، تكتفي المعاهدة بالحديث عن آسيا . إن الهند لم تلتزم ، مثل أغلبية شركاء الاتحاد السوفياتي ، بدعم « نضال الشعوب في سبيل السلام والاستقلال والتقدم الاجتماعي » ، لكنها اكتفت بإشارة مبهمة لضرورة تشجيع التضامن في العالم الثالث . وبالمقابل ، فإن مفهوم عدم الانحياز ، بدءاً من المعاهدة السوفياتية الهندية ، هو الذي سيجد مكانه في كل النصوص . إلاَّ أن بلداً واحداً سيضحي بهذا المفهوم بعد المعاهدة السوفياتية ـ الهندية ، وهو العراق . ولقاء الدعم الذي حمله الاتحاد السوفياتي لعدم انحياز شركائه ، حيًّا هؤلاء جهوده من أجل السلام . إن الانتماء للأيديولوجية المشتركة الذي عَبّرت عنه الفيتنام ، كما رأينا ، بشكل كامل ، وبدرجة أقل كوريا الشمالية ، نجده أيضاً في الموزمبيق التي تأخذ المعاهدة معها ثانية بأطروحة الحليف الطبيعي السوفياتي ، والى حد ما في اليمن الجنوبي الذي قدم دعمه للتنديد بسياسة فرض الأمر بالقوة ونزعة السيطرة . أما في الحالات الأخرى ـ وحتى في المعاهدات الموقعة مع بلدان خاضعة للاتحاد السوفياتي ، مثل إثيوبيا وأفغانستان ـ فإن الصداقة والتعاون تكفي لتحديد الصلات مع موسكو

إن التعاون الذي يُشار اليه باستمرار في هذه النصوص يغطي كل الميادين : السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية . ومع ذلك فإن الميدان الأول هو الذي حظي بأكثر الاهتمام ، وسمح للاتحاد السوفياتي بمفاوضة هذه الشبكة من المعاهدات وأوضح بشكل أفضل طبيعة علاقاته مع كل دولة مُوَقِّعة . وعندما يتعلق الأمر بالالتزامات في ميدان الأمن والدفاع ، يتغير النظام بالفعل بشكل كبير من بلد لآخر لقد رأينا كم كانت المعاهدة الأولية ـ التي سعت كل دولة جاهدة لعدم توقيع ما يشابهها ـ ، المعاهدة السوفياتية ـ الايرانية ، تتضمن من بنود إكراهية فالمادتان الخامسة والسادسة اللتان

تحددان شروط الأمن المتبادل ، والآتيتان بعد المادتين الثانية والرابعة اللتين تتحدثان عن المساواة وعدم التدخل ، سمحتا للاتحاد السوفياتي باحتلال الجزء المحاذي للاتحاد السوفياتي من الأراضي الايرانية . وحتى المعاهدات المُتَفاوض بشأنها حديثاً مع أوروبا الشرقية ، والتي سَنَّت مبدأ المسؤولية المشتركة من أجل حماية الاشتراكية ، لم تتضمن مواداً صريحة بمثل هده الإتارة للقلق . إن كل المعاهدات المُوَقَّعة منذ ذلك الحين ، حتى تلك التي ألزمت الموقِّعين عليها باتخاذ تدابير تسمح لها بالمساهمة في أمنها المتبادل ، صمتت بشكل مثير للدهشة ، عندما كان الأمر يتعلق بوسائل التوصل لذلك . صحيح أن كل المعاهدات تنص على أن الموقعين يجب أن يقدموا المساعدة من أحل تدعيم وتنمية قدراتهم الدفاعية . لكن هدا البند العام ، الذي لا يُلزم بالتأكيد إلاّ الاتحاد السوفياتي ، يتضمن صيغتين متباعدتين . المعاهدة السوفياتية الهندية التي تشير اليه بشكل بسيط ، والمعاهدة السوفياتية الكورية إلتي تكتسي بالعكس كل سمات الحلف الحقيقي الخاص بالأمن المتبادل .

إن المعاهدة السوفياتية الفيتنامية ، التي أتت متأخرة عن المعاهدة الموقعة مع كوريا ، تصبح مبهمة الى حد ما عندما يتعلق الأمر بتحديد وسائل صمان الأمن لكل طرف فيها . فمن جهة أولى ، تؤكد ، في المقدمة ، ـ متل المعاهدات مع دول أوروبا الشرقية ـ « بأن المساعدة المتبادلة في الدفاع وتدعيم المكتسبات الاشتراكية التي تَمَّ الحصول عليها لقاء الجهود البطولية . . . تُعتبر من قبل الطرفين واجباً أُممياً » . ومن جهة أخرى ، تصبح المادة السادسة من المعاهدة ، التي تشير للحالة « التي سيكون فيها أحد الطرفين موصوعاً لعدوان أو لتهديد بالعدوان » ، أكثر إبهاماً بكثير عندما يتعلق الأمر بالتدابير التي يبغي اتخاذها لأنها تقتصر « على مشاورات متبادلة من أجل إزالة هذا التهديد أو اتخاذ تدابير مناسبة من أجل ضمان سلام وأمن البلاد » . وإذا حاولنا ترجمة هذا التناقض بعبارات واصحة ، لاستنتجنا من ذلك أن النظام السياسي الفيتنامي إذا وجد نفسه مُهَدَّداً فإن الأممية تملي على الاتحاد السوفياتي أن يرد ؛ بالرغم من أنه ، بالمقابل ، لم يتعهد بأي التزام بأن يضمن في كل الظروف أمن الفيتنام وهذا التوضيح يمكن تقديره في الواقع حين الحملة « التأديبية » التي شنتها الصين على جارتها والتي بقي الاتحاد السوفياتي أثناءها بعيداً عن الصراع .

لهذا يجب الحدر من تشبيه العلاقات السوفياتية الفيتنامية بالعلاقات التي تقوم مع بلدان حلف وارسو بالرغم من الصيغ المتقاربة . قد يعترض البعض على هدا بالقول بأن تعقل الاتحاد السوفياتي يمكن فهمه ، بدون شك ، لأن الفيتنام عير محادية له . لكن أفغانستان المحاذية تؤكد أن الالترامات ـ التعاقدية ـ لموسكو في العالم التالت ليست مشابهة للالتزامات التي ارتبطت بها في أوروبا فالمادة الرابعة من معاهدة 1978 التي

تذرعت بها موسكو بعد اجتياح أفغانستان ، من أجل تبريره جزئياً (لأن الاتحاد السوفياتي أضاف لذلك استناده لميثاق الأمم المتحدة) ، تنص فقط على أن الموقَعين سيتشاوران ، في حال حدوث أزمة ، وسيتخذان التدابير المناسبة » . كذلك كانت أكثر غموضاً المعاهدات الموقعة مع سورية ومصر والصومال وأنغولا التي تشير لإجراء « مشاورات » ، إن كانت هناك حاجة لذلك ، ومن دون الالتزام باتخاذ أي تدابير . أما فيما يتعلق بالمعاهدات الموقعة مع اثيوبياة واليمن الشمالي ، فإنها توصي ببساطة الموقعين « بالسعي فوراً للاتصال مع بعض » .

وإذا ما كُنّا بعيدين هنا جداً عن اتفاقيات الأمن المتبادل ، فإن مساهمة الاتحاد السوفياتي في القدرة الدفاعية لحلفائه كانت ، بالمقابل ، موضوعاً تَمَّ التفاوض حوله بعناية . فأغلبية المعاهدات ـ مع مصر والعراق وأنغولا وموزمبيق وأثيوبيا وأفغانستان واليمن الجنوبي وسورية ـ تنص على تعاون عسكري حُدِّدَت طرقه أحياناً بدقة شديدة . فالمعاهدة السوفياتية الصومالية تنص (في المادة 4) على أن « التعاون يجب أن ينصب بشكل خاص على تدريب القوات العسكرية الصومالية على استخدام التجهيزات العسكرية المُقَدَّمة » . أما المعاهدة مع سورية ، على سبيل المثال ، فتتجاهل كل تدقيقات من هذا النوع .

وإذا ما نظرنا للإلتزامات المعقودة بمثل هذا القدر من الحذر ، وأحياناً الغموض ، فإن السؤال التالي يُثار : ما هي الغاية من هده المعاهدات ؟ ولماذا يتمسك الاتحاد السوفياتي بها الى هذا الحد ، في الوقت الذي يرفض فيه تحريرها بطريقة تعطي لشركائه ضمانات أمن حقيقية ؟

إن أحداث السبعينات توحي بجوابين متناقضين على السؤال الأول · إن تسارع هذا الاجراء التعاقدي يتضمن على ما يبدو وجود بعض المصلحة فيه في نظر الموقعَين . وبالمقابل فإن قابلية المعاهدات للتبخر تقود للقول بالنتيجة بعدم فائدتها لقد ألغت مصر من طرف واحد المعاهدة في 15 آذار 1976 وعندما فعلت ذلك لم يكن التحالف مع الاتحاد السوفياتي موجوداً منذ أكثر من سنتين وكمؤشر إضافي على تفاهة مثل هذه الاتفاقيات ، لم يمنع التوقيع على المعاهدة مصر من القيام ، بعد 14 شهراً على ذلك (في 14 -7 -1972) ، بطرد كل المستشارين السوفيات . وقد قامت الصومال بنفس الأمر في 13 تشرين الثاني 1977 ، وكذلك الصين في بداية الثمانينات[1] . لقد تقبل الاتحاد السوفياتي كل هذه الاجراءات المتخذة من جانب واحد والتي كانت تكرس قطيعة سبق أن أدرِجَت في الواقع ، وذلك بشيء من التبرم ، ولكن دون القيام مطلقاً باتخاذ تدابير

(1) الرافدا 5 -4 -1979

ثأرية . وبالمقابل لم يقبل الاتحاد السوفياتي مطلقاً بالمطلب الايراني الخاص باعادة النظر ، ليس بمجمل معاهدة موقعة منذ أكثر من نصف قرن ، وإنما فقط بمادتين منها . وإذا كان من الممكن اعتبار أن البعد الجغرافي لمصر والصومال يعطي فائدة أقل للاتفاقيات المعقودة مع هذين البلدين ، فإن الحجة هذه لا يمكن الأخذ بها فيما يتعلق بالصين التي لديها أكثر من 7000 كلم من الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفياتي . إذن ، لماذا تشبثت موسكو بكل هذا القدر من الطاقة بالمعاهدة السوفياتية ـ الايرانية فقط ؟ بالرغم من حرصها بعد 1979 على مسايرة النظام الجديد ، واحتمال أن يؤدي موقفها المعاند هذا لزيادة حدة العلاقات الصعبة معه .

إن موقف الاتحاد السوفياتي تجاه إيران يُذكّر في هذه النقطة بسلوكه إزاء اليابان ، حيث يمر تطبيع العلاقات (توقيع معاهدة الصلح) بتنازلات إقليمية سوفياتية ، أي بإعادة الجزر المحتلة في عام 1945 . ففي كلتا الحالتين ، وبالرغم من أهمية المراهنة ، يُصمم الاتحاد السوفياتي على عدم الإصغاء لمطالب مُحَدِّثيه . ففي اليابان ، يتبلور هذا الموقف بالرفض الكلي للاتحاد السوفياتي للقبول بمناقشة حول وحدة أراضيه   إن هذا التصلب ، الذي يعتبر حيوياً بالنسبة له ، لأن العديد من الأقاليم الحدودية للاتحاد السوفياتي تشكل موضوعاً للنزاع ، يوحي بأن للاتحاد السوفياتي في إيران أيضاً رؤ ية ذات مدى بعيد تفرض عليه أن يُبقي مفتوحاً أفق تحرك في الأراضي الايرانية قد يبرره بدواعي أمنية . إن فائدة المعاهدات ، المشكوك بها غالباً ، تُدْرَكُ هكذا في بعض الحالات باعتبارها مشروعاً على المدى البعيد . وفي الحالات الأخرى ، تجعل المواد ـ الغامضة ـ المتعلقة بالأمن المتبادل المعاهدات قليل الفائدة من أجل القيام بعمليات عسكرية . إن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يجعل دباباته تتجول بشكل مريح في الأقاليم البعيدة . وحتى في الحالة الأفغانية ، لم تكفِ المادة الرابعة من المعاهدة لإضفاء شرعية تامة على الاجتياح ، ولهذا كان اللجوء للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة . إن عاهة نص عام 1978 تأكدت في الواقع بعد أن قامت موسكو في 4 نيسان 1980 بإبرام « معاهدة حول الإقامة المؤقتة لقوة محدودة من القوات السوفياتية في أفغانستان »(1) .

إذن لماذا تُعْقَد مثل هذه المعاهدات ؟ لقد أجاب القادة السوفيات على هذا السؤال في مناسبات عدة . إنها تُشكل بالنسبة لهم مراحل في « المسيرة الثورية العالمية »   إن معنى هذه المعاهدات يصبح أكثر وضوحاً بالفعل عندما يُطرَح بعبارات أيديولوجية . إن التطور العالمي الذي بَشَّرَ•به لينين ـ ضرب العالم الرأسمالي في حلقته الأضعف ـ أصبح حقيقة بقدر ما أعطت عملية تصفية الاستعمار ، وانعتاق البلدان المستقلة حديثاً ،

---

(1) إن نص هذه المعاهدة لم ينشر   أنظر حول الموقف السوفياتي من موضوع بقاء القوات تصريح ل بريجنيف في الرافدا   (23-2-1980) وتصريح ب كارمال في الرافدا 22-3-1980

وقضاياها الضخمة ، للعالم الثالث وزناً كبيراً في السياسة الدولية . إن كون الاتحاد السوفياتي الحليف الطبيعي للعالم الثالث ، وتصدره لمقدمة هذا التطور ، ودمجه للعالم الثالث في نظامه الدولي ، يعني ، بالنسبة له ، أنه وجد أخيراً الشرعية الدولية المفقودة منذ أمد طويل . فبين عامي 1920 و1945 ، لم يكن الاتحاد السوفياتي ، بالرغم من إنكاره ، إلّا دولة كانت الثورة تعيش فيها ضمن الإطار غير المنتظر والهرطقي لدكتاتورية حزب ثم رجل . إن الخطاب التوري لم يكن كافياً لإخفاء هذا التحول ، وستالين الذي لم ينخدع به فَضَّل تأمين شرعيته من خلال اللجوء للتاريخ الطويل لروسيا ، وللثورة الاجتماعية الشاملة المفروضة على بلاده . لقد أعادت الثورات التي أُنجِزَت في أوروبا ، في عام 1945 ، « من فوق » ، إنتاج النموذج السوفياتي ، وربطت كثيراً بين الثورة والسيطرة السوفياتية بحيث أمكن للاتحاد السوفياتي أن يدعي فيها بأصوله الثورية . وبالمقابل ، « فإن السير للإمام في العالم الثالث » وإنشاء شبكة من الدول الجديدة حول الاتحاد السوفياتي ، كتمهيد لمجال اشتراكي مُتَّسع ، ولتحول عام في العالم ، مندرج في المفهوم التاريخي الماركسي ، يُبَرِّر أيديولوجياً الدولة السوفياتية وسلوكها . ولا يهم إن لم تكن المعاهدات تضمن دائماً وجود علاقات دائمة مع الدول التابعة . إن الأمر الأساسي هو أنها تشهد ، بوجودها وتعددها ، على أن أطروحة التحالف الطبيعي بين الدولة السوفياتية وهذه الحركة التي تعدّل المشهد التاريخي ، والتطابق في الأهداف بين الاتحاد السوفياتي وهذا العالم المنبثق ، هي أطروحة حقيقية وآخذة في الانتشار إن الاتحاد السوفياتي ، الذي كان عليه ، منذ أمد طويل ، أن يلجأ للتاريخ الماضي من أجل تبرير شرعيته ، يستطيع اليوم التذرع بالتغييرات الجارية ، وإدراج وجوده في المستقبل

إن المعاهدات ، المفيدة أيديولوجياً ـ وماذا هناك من شيء أكثر أهمية بالنسبة لدولة تريد أن تكون الانعكاس الأرضي لأيديولوجية ؟ ـ لها الفضل أيضاً ، في بعض الحالات ، في إزاحة المشاريع الملموسة للاتحاد السوفياتي . إن هذا الأمر ينطبق على نظام الأمن الجماعي في آسيا الذي لم ينجح المسؤولون السوفيات ، طوال نحو عشر سنوات ، في جعله يتقدم ومع ذلك فقد كان مشروعاً علقوا عليه أهمية كبيرة ، وكل شيء يشهد على ذلك . إن المعاهدات المعقودة مع أفغانستان (المادة 7) واليمن الجنوبي (المادة 10) تشكل في هذا الصدد تقدماً لأن الموقعين التزموا بتشجيع المشروع هكذا نرى حبذاً المزايا العديدة التي ترتسم خلف هذه النصوص التي أدت معاملة السادات وسياد بري المحتقرة لها للميل للتقليل من قيمتها . فمن خلال هذه النصوص ، أو البعض منها ، بدأ مفهوم الأمن الجماعي في آسيا يأخذ قوامه ، ويحدد بدقة مدى المصالح المشتركة التي إندرج فيه ما بين السطور العداء للصين وتراجعات الولايات المتحدة . صحيح أن كل البلدان الموقِّعة لم يكن عددها ، بالتأكيد ، مثل هذه الخلفيات الفكرية لكن المهم بالنسبة للاتحاد السوفياتي هو أن عدد أصدقائه لم يكف عن التزايد ، بالرغم من الردَّات التي لا بد منها أو

الشركاء الذين يلعبون لعبة التحالفات المتعددة (كاليمن الشمالي) ، الأمر الذي أدهش الدول التي تسعى للبقاء بعيدة عنه .

وعلاوة على ذلك فإن من فضائل هذا النظام أيضاً بالسنة للاتحاد السوفياتي أنه يحرص حرصاً شديداً على تجنب توريطه في الصعوبات أو الصراعات التي يسعى على شركائه أن يجابهوها .

إن الاتحاد السوفياتي يعي ، أولاً ، قابلية نظم العالم الثالث للتَّـنَخُّر . ويعلم أن نُظماً تُعلن إيمانها بالماركسية ، وتُؤَمِّـن له ، في وقت ما ، حلفاء محاربين لمواقعه ، يمكن ، فـي أي لحـظة ، أن تتـرك مكـانها لنظم تقـوم عـلى اختيـارات معـاكسـة . إن وظيفـة المعاهدات الثنائية التي تميز بعناية بين السياسة الداخلية والتصرفات الـدولية ، وتمحـور التحالف حول بعض المبادىء الدولية المشتركة الكبرى ، تكمن أيضاً في وضع الاتحـاد السوفياتي بمنأى عن الضربات المعاكسة للتغيرات غير المتوقعة ، أكثر ممـا كان الحـال في الستينات . إن الاتحاد السوفياتي سيرضى ، بدون شك ، عن وجود حرب ماركسي في السلطة بعدن ، لكنه لا يعتزم أن يكون ضحية « لصراعاته الداخلية ، أو أن يرى بشكل خاص مواقعه وقد هُدِّدَت في حال افتراض أنْ يخلي الحزب الماركسي مكانه لحـرب آخر يتبنى اختيارات أيديولوجية معاكسة إن المعـاهـدات الثنـائيـة تميل لتـأكيد أن وحـدة النظرات الدولية ـ لأنها مُحَدَّدة بطريقة مُبهمة ـ تتفوق على كل التعـارضات في السيـاسة الداخلية . ولهذا أغفلت معاهدات نهاية السبعينات ، بصفة عامة ، الإشارة ـ كما كان الحال في المعاهـدة السوفيـاتية ـ المصـرية(1) ـ لتقـارب النظم السيـاسية والاجتمـاعية ، وأوضحت بالعكس تماماً أن التعاون والصداقة يُغَطِّـيان نظماً مختلفة .

إن تعقل الاتحاد السوفياتي تجلّـى بشكل خاص في حرصه على تجنب الالتزامـات الاجبارية التي قد تورطه في الصراعات الاقليمية العـديدة لقـد تجنبت المعاهـدات ، سواء في الشرق الأوسط أم في آسيا ـ كل إشارة دقيقة للصراعات الكامنة ، وأشارت فقط لقضايا مجردة ـ النضال في سبيل الاستقلال ، وضد الصهيونية ، وضد نزعة السيطرة ـ فمن أجل مساعدة شركائه في ضمان أمنهم لم يكن الاتحاد السوفياتي يعتزم أبداً المخاطرة بأمنه . وبالمقابل قدم الاتحاد السوفياتي لشركائه مسـاعدة عسكـرية كبيـرة ـ كلازمـة لا تنفصل عن المعاهدات ـ مهيأة للاستجابة لاحتياجاتهم الأمنية ، ولتهدئة مشاعر الحرمان التي قد يثيرها لديهم التعقل السوفياتي ، ولإطالة البُعد الأيـديولـوجي للأحـلاف بُعد استراتيجي

---

(1) أنظر ـ طمار أمام · المرجع السابق ص 62

أسلحة الصداقة

كانت توريدات الأسلحة والتجهيزات العسكرية ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، الأدوات المتميزة للأحلاف المصطنعة منذ عام 1955 . إن الدراسات التي تسعى في آن واحد لتقويم عمليات نقل الأسلحة للعالم الثالث بدقة ، وتأثيرها على الوضع الذي يحتله الاتحاد السوفياتي فيه ، والطريقة التي ينظر بها الاتحاد السوفياتي لهذه السياسة التي تشكل فيها التجهيزات العسكرية الرابطة الأكثر ثباتاً مع عدد ما من البلدان(1) ، هي دراسات ليست بالقليلة . إن الاتحاد السوفياتي لا يخفي ، بالحاصل ، هذا المظهر المتميز من سياسته . ومن الممكن إعداد مؤلَّف حقيقي من النصوص التي تشير للدور الدي تلعبه شحنات الأسلحة السوفياتية في نمو بعض الأنظمة في العالم الثالث ، وفي الحفاظ عليها(2) .

والاتحاد السوفياتي ، بالنتيجة ، ليس الدولة الكبرى الوحيدة التي تطبق هذه السياسة ؛ فهو يتنافس فيها مع الولايات المتحدة . إن هاتين الدولتين الكبيرتين مسؤولتان ، لوحدهما فقط ، عن ثلثي الأسلحة التي تنتقل عبر العالم . ومع ذلك ، فإن وثائق الكونغرس الامريكي ، التي تشكل مصدراً للمعلومات من الصعب رفضه ، خَلُصَت في عام 1981 لوجود تفوق عددي في عقود بيع الأسلحة التي أحراها الاتحاد السوفياتي(3) . إن الزبائن الرئيسيين للاتحاد السوفياتي في فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات يتركزون في الشرق الأوسط وجنوب آسيا حيث تَمَّ شراء 74% من الأسلحة السوفياتية . وإن مما له دلالة أن نجد في داخل هذه المناطق بعض الزبائن المتميزين بشكل استثنائي من حيث عدد ونوعية الأسلحة المُقَدَّمة فهناك أولاً ليبيا التي تحتل

---

(1) أشكر لور دوسري (Laure Despres) لوضعها تحت تصرفي دراستها حول « مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري بين الشرق والجنوب » (Les ventes d'armes et la cooperation militaire Est-Sud) ، المكتوبة في باريس عام 1985 ، وكدلك الفصل الدي كتبته في كتاب م لافيي (M Lavigne) « علاقات الشرق ـ الجنوب في الاقتصاد العالمي » (Les relations Est-Sud dans l'economie mondia 'e) باريس ـ 1985 ـ بعنوان « مبيعات الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأوروبية الستة من الأسلحة للبلدان السائرة في طريق النمو » ـ مجلد 1 ـ ص : 85-117 إن هاتين المساهمتين العيتين حداً كانتا مفيدتين لي كثيراً

(2) إيان غريغ (Ian Greg) «They mean wath they say a compilation of Soviet statements on ideology, foreign policy and the use of military forces, Londres, Foreign Affairs Institute, 1981 »

دكرته لور دوسري في دراستها « مبيعات » ص 3

(3) «Joint Economic Comittee, Subcomitte on International Trade Finance and security economics, Hearings, 97 th congress, 1 st session, p 178 (7e partie)

المعاهدات التي عقدها الاتحاد السوفياتي بين 1971 و1985

الدولة	تاريخ ومكان التوقيع	الموقعين	المدة	سريان المفعول	لغات المعاهدة
مصر	71-5-27 القاهرة	السادات بودعورني	15 سنة	ألغيت 76-3-15	الروسية / العربية
الهند	71-8-9 نيودلهي	سوام سينغ غروميكو	20 سنة	سارية	الروسية / الهندية والانجليزية
العراق	72-4-9 بغداد	أحمد البكر كوسيجين	15 سنة	سارية	الروسية / العربية
الصومال	74-7-11 مقديشو	سياد بري بودغورني	20 سنة	ألغيت 77-11-13	الروسية / الصومالية
أنغولا	76-10-8 موسكو	ا بيتو بريجنيف	20 سنة	سارية	الروسية / البرتغالية
مورمبيق	77-3-31 مابوتو	س ماشيل غروميكو	20 سنة	سارية	الروسية / البرتغالية
فيتنام	78-3-31 موسكو	لودوان بريجيف	25 سنة	سارية	الروسية / الفيتنامية
اثيوبيا	78- 10-20 موسكو	م مريام بريجيف	20 سنة	سارية	الروسية / الامهرية والانجليزية
أفغانستان	78-12-5 موسكو	تاراقي بريجنيف	20 سنة	سارية	الروسية / الدارية
ليمن الجنوبي	79-10-25 موسكو	عبد الفتاح اسماعيل بريجنيف	20 سنة	سارية	الروسية / العربية
سورية	80-10-8 موسكو	حافظ الأسد بريجيف	20 سنة	سارية	الروسية / العربية
الكونغو	81-5-13 موسكو	ساسو نغيسو بريجنيف	20 سنة	سارية	الروسية / الفرنسية
الجمهورية العربية اليمنية	84-10-11 موسكو	عبد الله صالح تشيرنيكو	20 سنة	سارية	الروسية / العربية

مكانة بارزة في قائمة الزبائن العسكريين للاتحاد السوفياتي ، والتي تُذَكِّر سياسة التسلح فيها بالسياسة التي اتبعها شاه إيران الأخير قبل سقوطه ، ولا يمكن أن تُقارن إلاّ بالجهد العسكري للعربية السعودية ففي بداية العقد الحالي ، اشترت ليبيا ثمانية مليار دولار تجهيزات مؤلفة بشكل رئيسي من دبابات ت 72 وطائرات ميغ 23 وميغ 25 وسنعود فيها بعد لهذه النقطة وهناك زبونان آخران مُهِمّان بشكل خاص في العالم العربي ، وهما : سورية والجزائر اللتان يُضاف اليهما ، ولكن بطريقة غير متكافئة من حيث

الزمن ، العراق . وفي آسيا الجنوبية ، هناك الهند التي تستقطب، على غرار ليبيا ، الجزء الأساسي من الجهود السوفياتية . وإن مما له دلالة أن تشتري عدداً كبيراً من الطائرات المروحية MI 24 التي برهنت عن فعالية كبيرة في القتال ضد حركات التمرد الداخلية . وعلاوة على ذلك ، امتلكت الهند القدرة على أن تضع بفضل المساعدة السوفياتية برنامجاً لانتاج طائرات ميغ 27 .

إن إحدى السمات الأكثر لفتاً للنظر في السياسة الحديثة لعمليات نقل الأسلحة المُطَبَّقة من قبل الاتحاد السوفياتي لصالح زبائنه المتميزين ، تتعلق بنوعية الأسلحة المُقَدَّمة . إن الزمن الذي كان فيه الاتحاد السوفياتي يصدر للعالم الثالث نماذج قديمة ، بل وحتى أسلحة مُستصلحة ، لم يعد قائماً . فمن الآن وصاعداً يتسلم زبائن الاتحاد السوفياتي منه التجهيزات الأكثر تقدماً من إنتاجه ؛ وأحياناً يتلقونها قبل أنْ تُعطى حتى للحلفاء في حلف وارسو أو في وقت يتسلمها هؤلاء فيه بكميات محدودة . إن هذا الأمر ينطبق على الميغ 23 التي صُدِّرت على نطاق واسع لمصر وسورية والعراق وليبيا وأثيوبيا وكوبا ، في حين أن الميغ 21 كانت هي السائدة في بلدان حلف وارسو ، باستثناء الزبونين الطَيِّعين فيه وهما بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا . كذلك ظهرت الميغ 25 في السماء الهندية والليبية والجزائرية والسورية قبل أن توزع على الحلفاء القريبين . ونفس الملاحظة تطبق على المدرعات . فدبابات ت 62 ثم ت 72 بدأت بالانتشار في وقت مبكر في العالم الثالث ، وقد سُلِّمت الـ ت 72 بشكل خاص الى الهند قبل أن يتلقى أي حليف أوروبي للاتحاد السوفياتي نماذج منها ، وذلك في عام 1975 ، في الوقت نفسه الذي كان فيه الجيش السوفياتي يتدرب عليها .

إن الجدول التالي الذي أعده خبراء الحكومة الامريكية ، يُبرز بصفة عامة الجهد الذي قام به الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد ، وطبيعة التجهيزات المنقولة الى مناطق العالم الثالث في الفترة العصيبة الممتدة بين 1977 و1982 (1) .

---

(1) U.S. Government «La puissance militaire soviétique» -1983- Department of State ـ ص . 91

الأسلحة	الشرق الأوسط وجنوب أسيا	افريقيا جنوب الصحراء	أمريكا اللاتينية	الدول الأسيوية ودول المحيط الهادىء	المجموع
دبابات ذاتية الحركة لسلاح المدفعية	5205	1140	80	640	7065
مدرعات خفيفة	6500	1590	175	395	8660
مدافع (100 مم وأكثر)	5115	3510	420	545	9590
سفن حربية كبيرة	19	5	1	7	32
سفن حربية صغيرة	10	45	27	44	126
زوارق طوربيد	33	4	11	8	53
غواصات	3	0	3	0	6
طائرات مقاتلة فوق الصوتية	1635	220	130	250	2235
طائرات مقاتلة تحت الصوتية	150	180	5	55	290
طائرات مروحية	620	125	35	130	910
طائرات عسكرية أخرى	100	70	65	110	345
صواريخ أرض ـ جو	9945	1575	435	175	11680

إذا قارنا هذا الجدول مع الجدول الذي نشره نفس المصدر بالنسبة لفترة 1980-1984 (1)، للاحظنا انزلاقاً جغرافياً واضحاً. فتوريدات التجهيزات من كل نوع الى أمريكا اللاتينية ارتفعت بسرعة، في حين انحسرت مبيعات الأسلحة في المناطق الأخرى، ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء حيث تناقصت الأسلحة المُقدَّمة بمعدل النصف باستثناء الطائرات التي تزيد سرعتها عن سرعة الصوت (305) وزوارق الطوربيد (4). وعندما ننظر في تفاصيل عقود بيع الأسلحة في الفترة التي غطاها الجدول السابق (أي في سنوات 1977-1982)، في إفريقيا جنوب الصحراء للاحظنا أن الوضع الواقعي

(1) Department of State- 1985- «Soviet military power» U S Government ـ ص 125

ينعكس في هذه العقود . ففي إثيوبيا التي كانت حينذاك الطالبة الرئيسية للتجهيزات بسبب الحرب ، ومن أصل القيمة الاجمالية المُقَدَّرة بـ 5,89 مليار دولار ، بلغت حصة إثيوبيا 3,70 مليار دولار ، وتبعتها بمسافة بعيدة بنين وأنغولا وتنزانيا والموزمبيق والزبائن الصغار الآخرين(1) .

إن توريدات التجهيزات العسكرية تتضمن أيضاً إرسال المستشارين ، وتكوين عدد كبير من ضباط الدول الزبونة في المدارس العسكرية للاتحاد السوفياتي وبلدان حلف وارسو ، وقد قُدِّرَ عدد المستشارين المتواجدين في نحو 30 بلداً من العالم الثالث ، في الثمانينات ، بـ 24 ألف مستشار تقريباً . كما قُدِّر عدد العسكريين الذين كُوِّنُوا في الدول الاشتراكية بنحو 70 ألفاً . إن انتقال افراد النخبة ، وتكوين أفراد القوات المسلحة ، المتمرسين بالتقنيات السوفياتية ، المعتادين على اللغة الروسية والمرتبطين بعلاقات شخصية في الاتحاد السوفياتي ، ليس عاملاً عديم الأهمية في سياسة المساعدة العسكرية . هنا يجب استبعاد فكرة مُكتسَبَة ومغروسة بشدة في العالم الغربي . فلأن القسم الأكثر ظهوراً من أفراد النخبة في العالم الثالث الذين تعلّموا في الاتحاد السوفياتي هو ذاك الذي انتجته جامعة لومومبا ، خَلُص الغربيون من ذلك للاعتقاد بأن أفضل وسيلة لصنع أشخاص معادين للشيوعية هي إرسال ممثلي العالم الثالث لعدة سنوات لهذه الجامعة . إن هذا الاعتقاد يُعَبِّر ، لسببين ، عن جهل خطير بالآثار الحقيقية للتكوين السوفياتي . فجامعة لومومبا ، هي أولاً ، رمز ، وليست أبداً مكاناً فخماً تتكون فيه نخبات العالم الثالث . فلأفضل عناصر هدا العالم تُفتح المدارس العسكرية والجامعات دات الاعتبار في موسكو ولينينغراد وحتى مدارس أطر الحزب . إن التكوين المتوفر في هذه المؤسسات هو تكوين رفيع المستوى بالنسبة للمعنيين . فهو لا يُغْلِقُ عليهم داخل ما يُسَمَّى بالغيتو ، ولا يخلق تعارضات عنيفة بينهم وبين البيئة السوفياتية . وحتى الطلاب المتخرجين من جامعة لومومبا الذين يعودون الى بلادهم وهم يحملون الحقد ضد التكوين الذي تلقوه ولا هيبة له ، وضد الجو الخانق والعلاقات الصعبة مع البيئة السوفياتية ـ إن تركيز طلاب العالم الثالث في حامعة لومومبا يؤدي لردود فعل شبه عرقية ـ حتى هؤلاء الطلاب يجدون من العسير عليهم ، بالرغم من مشاعرهم المعادية للسوفيات بشكل مؤكد ، أن يتخلّوا عن الأفكار المكتسبة وعن نمط التفكير الذي اعتادوا عليه خلال سبع سنوات من الإقامة المستمرة في الاتحاد السوفياتي لقد أظهرت التجربة أنَّ الكلام أو المزاج المعادين للسوفيات لا يتعارضان مع اكتساب أنماط التفكير السوفياتيه .

إلى هذه اللوحة العامة ـ العامة جداً ـ لعمليات نقل الأسلحة وإرسال المستشارين ، يجب أن نضيف ملاحظتين . الأولى هي أنَّ الاتحاد السوفياتي إدا كان حتى

(1) «La puissance militaire soviétique» ـ 1983 ـ المرجع السابق ذكره ـ ص 91

عام 1978 يصدر أسلحته نحو بلدان صديقة ، فإنه ، بدءاً من نهاية العقد ، دخل أيضاً كمقدم للتجهيزات العسكرية للدول المحافظة في الخليج (الأردن والكويت) التي كان الغربيون حتى ذلك الحين يحتكرون فيها هذا الأمر . أما الملاحظة الثانية فهي أقل مواتاة للاتحاد السوفياتي لأنها تلحظ وضعاً موازياً يستفيد منه الغربيون . ذاك أن بعض زبائنه المتميزين قرروا في نفس الوقت ـ بدافع الحرص على الحد من حضوعهم إزاء موسكو ، ولكن أيضاً أحياناً لأسباب مالية ـ تنويع مصادر تموينهم العسكري . إنها قبل الكل حالة الهند التي وقّـعَت في عام 1978 مع بريطانيا عقداً لشراء طائرات ، وأيضاً حالـة العراق (عندما تردد الاتحاد السوفياتي في إعطائه الأسلحة التي يمكن أن تستخدم ضد إيران) .

لقد طُرِحَت بالفعل ، خلال السنوات الأخيرة ، مشكلة سياسية ـ إقتصادية فيما يخص عمليات نقل الأسلحة . فإذا كان الاتحاد السوفياتي ، خلال سنوات طويلة ، قد اعتبر نقل الأسلحة كوسيلة سياسية ، قبل كل شيء ، من أجل أن يضمن لنفسه صداقة زبائنه ، وقام بذلك ضمن شروط إقتصادية مرضية بالنسبة لهم ـ بأسعار مخفضة ، وبقروض ، وقابلة للسداد بمواد أولية ، بل وكمجرد هبات ـ فإن هذا الوقت قد انتهى . فبالنسبة لأسلحة متقدمة تكنولوجياً مثل تلك التي يقدمها من الآن فصاعداً لزبائنه ، يعتزم الاتحاد السوفياتي أن يجني منها ربحاً إقتصادياً حقيقياً . إن نقل الأسلحة ، إن كان قد استُخدِمَ دائماً من أجل ترسيخ الصداقات ، فإنه يتعلق أيضاً بميدان الأعمال التجارية البحتة . لقد قفزت الأسعار السوفياتية (بالرغم من أنها ما زالت أدنى من الأسعار الغربية) واعتزم الاتحاد السوفياتي أن يُدفع له الثمن بالعملات الصعبة . وقد أصبح يلح على ذلك حتى مع الأصدقاء ، وحتى عندما يكون هؤلاء في وضع صعب . لقد كانت هذه حالة مصر في عام 1973 التي فرض عليها الاتحاد السوفياتي تسديداً فورياً للأسلحة المصدرة بشكل مستعجل من أجل مواجهة صراع أصبح من الصعب مراقبته إذن لماذا يبيع الاتحاد السوفياتي أسلحته للعالم الثالث ؟ من أجل ربط زبائنه بقضيته ؟ أو بشكل أكثر بساطة من أجل الحصول على العملات الصعبة ؟ إن السببين يمتزجان بدون أي شك . لكن المصلحة الاقتصادية أخذت مكاناً متنامياً في التصرفات السوفياتية ، بعد أن حَوَّل ارتفاع أسعار النفط بعض بلدان العالم الثالث ـ كليبيا والجزائر والعراق ـ الى زبائن أغنياء . ويبقى علينا معرفة كيف سيُدْخِل الاتحاد السوفياتي في حساباته صعوبات هذه البلدان ، منذ الوقت الذي لن يسمح فيه انحفاض أسعار النفط لهم بإتباع كل رغباتهم ، وذلك من دون أن يُقَوِّمُوا بحق كلفتها . لقد صاغت الأسلحة التي باعها الاتحاد السوفياتي ، بدون شك ، أو ساهمت بصياغة شبكة صلبة من التحالفات .

لكن من الواجب التساؤ ل عن الأهداف التي رسمها الاتحاد السوفياتي لهذه التحالفات . تشجيع ثورات شيوعية ؟ إن من الممكن أن نشك بذلك إذا ما لاحظنا أن في المرتبة الأولى من زبائن الاتحاد السوفياتي توجد بلدان تسيء معاملة الأحزاب الشيوعية ،

أو بصفة عامة أكثر تلغيها ـ كمصر وليبيا والجزائر ـ؛ ومع ذلك فإن الاتحاد السوفياتي لم يتأثر لذلك . هل يسعى الاتحاد السوفياتي لمقايضة تحسين مصير الشيوعيين بـالأسلحة ؟ إن الاتحاد السوفياتي عندما يضغط على زبائنه من خلال التأخر في الاستجابـة لطلبـاتهم العسكرية ، فإنه لا يفعل ذلك أبداً ، كقاعدة عامة ، من أجل الضغط على احتياراتهم الداخلية ، وإنما من أجل مراقبة سياستهم الخارجية ، والتأكد من أنهم لن يبتعدوا عنه . إن المثال المصري هـو الأكثر دلالـة في هذا الصـدد . فالأسلحـة هي بالنسبـة للاتحـاد السوفياتي أداة مهيأة لاختلاق صداقات ؛ لكن هذه الصداقات تتعلق بالحكومات القائمة وهي مهيأة لتقريبها في ميدان السياسة الخارجية من المواقع السوفياتية . إنها لا تتعلق إلاَّ بشكل ثانوي جداً ، وفقط إذا كان ذلك ممكناً ، « بالأصدقاء » الحقيقيين الذين يجب أن يكونوا الأحزاب الشيوعية . إن الاتحاد السـوفياتي هـو قبل كـل شيء الحليف الطبيعي لدول العالم الثالث .

إن السمة الأخيرة لسياسة أسلحة الصداقـة التي يجب أن يُشار إليهـا هنا هي أن السلوك السوفياتي لم يتطور فقط تبعاً لتطلعات اقتصادية ، وإنمـا بشكل خـاص لوضـع عالمي متحول . لقد أصبح الاتحاد السوفياتي قوة عالمية لأن لديه بحرية تستطيع أن تُظهِرَ قدرتها على العمل في أي مكان من العالم . إن هذا الوضع المستجد الذي يجسد أحلاماً مـوغلة في القِدم ، يسـاهم أيضاً في تـوجيه الاختيـارات السوفيـاتية في ميـدان تـوريـد التجهيزات العسكرية . فالاتحاد السوفياتي ، بفضل مهارته في الإمسـاك بالفـرص التي تنفتح عليه ، وبفضل المرونة التي يظهرها في اختيار تحالفاته ، كسب مواقع استراتيجية سمحت له بنشر أسطوله في بحار ومحيطات كـانت مُغلقة في وجهـه حتى وقت قريب . لكن المهم من الآن فصاعداً أن يضبط سياسته في تصدير الأسلحة مع المواقع المكتسبـة التي يجب عليه أن يدافع عنها ويُوَسِّـعها . ولكي يحصـل على حق الـدخول في المـراقىء البعيـدة ، ويتمكن من التمـوُّن فيهـا وإبقـاء أسـطولـه وطيـرانـه فيهـا ، ويجـري فيهـا إصلاحات ، كان على الاتحاد السوفياتي أن يضمن لنفسه إخلاص زبائنه . وباعتبار أن قدرته على المساعدة الاقتصاديـة والتقنية كـانت محدودة ـ بـدون مقارنـة ممكنة مـع قدرة الولايات المتحدة ـ فإن كل البناء ارتكز على المساعدة العسكرية . إن هـذا يتضمن أنه كلما زادت عمليات نقل الأسلحة من وسائـل العمل السـوفياتيـه في العالم ، ومن قـوته الاستراتيجية ، كلما كان الاتحاد السوفياتي ، في نفس الوقت ، مجبراً ، من أجل الحفاظ على مكتسباته ، على الاستمرار في تطبيق سياسة نقل الأسلحة هـذه إن من الصعب حدوث ارتداد في هذه الديناميكية

وليس من غـير المفيد هنـا رؤيـة كيف يحكم الجيش السـوفيـاتي عـلى مثـل هـذه السياسة . فهو الذي وَجَّـه أشد الانتقادات حدة لسياسة بيع التجهيزات العسكرية للعالم الثالث ، بعد الإهانة التي لحقت به في كوبا (1962) ثم النكبة العربية في عام 1967 وقد

اعتبر الجيش أن هذه السياسة غير منطقية ، وقليلة الربح وخطيرة . وهو الذي ضغط أيضاً من أجل أن تكون الاختيارات المعمول بها منهجية ومُرَاقَبة . إن إرسال المستشارين العسكريين مع التجهيزات ، وتكوين الأطر العسكرية في العالم الثالث كانا من مطالب الجيش السوفياتي . فحتى الفترة التي بدأ فيها الخرق السوفياتي الكبير - القسم الأول من السبعينات - فكر الخبراء العسكريون السوفيات بشكل أساسي ، بعمليات نقل الأسلحة وقوموا فعاليتها . وقد استخدموا في ذلك الفيتنام كمثال متميز . لقد اعتبروا أن الأسلحة السوفياتية ساهمت بطريقة حاسمة في نجاح الفيتناميين . وأنها ، بتمديدها لأمد المعارك وبمنعها لحدوث نجاحات أمريكية حاسمة ، حَطَّت من معنويات الولايات المتحدة ، وسمحت بتعبئة الرأي العام الامريكي ضد حرب لم تكن لتنتهي بعد[1] . ومع ذلك ، فقد تجاوز العسكريون ، سريعاً ، الجدل حول فعالية الأسلحة ليطرحوا مشكلة حضور المستشارين السوفيات ، مستندين بذلك لحالة عدم تهيؤ العالم الثالث لاستخدام التجهيزات والتقنيات العسكرية التي كانت قد أُرسلت اليه . وشيئاً فشيئاً فرضت نفسها فكرة أن الاتحاد السوفياتي يستطيع ، بمساعدة استثمارات الأسلحة المحدودة والمُكَمَّلة بعمل مستشاريه ، أن يؤثر بطريقة حاسمة على تطور الصراعات ، كما تُبرز ذلك أمثلة الفيتنام وأنغولا .

ولكن ، منذ تلك الفترة التي لم يكن الالتزام السوفياتي قد بلغ بعد الاتساع الذي وصل اليه في منتصف العقد ، كان الأميرال غروتشكوف (Gortchkov) ، سيد البحرية السوفياتية حتى بداية عام 1986 ، يلح باستمرار على عدم فعالية أو عدم فائدة كل جهد لا يستند الى البحرية[2] . ومن هنا نشأت الصلة التي قامت بين المساعدة العسكرية والحصول على التسهيلات البحرية التي قَدَّم زبونان كبيران للاتحاد السوفياتي ، هما مصر والصومال ، المثال عليها . لقد ضغط الاتحاد السوفياتي على حلفائه - الزبائن - ضغطاً كان أكثر فعالية بقدر ما كانوا متورطين في صراعات أو مشاريع تستلزم الأسلحة - من أجل أن يعوضوه باعطائه وسائل القوة الاستراتيجية التي أشارت القيادة العسكرية باستمرار لضرورتها . إن ما يلفت النظر في هذه الفترة هو أن الاتحاد السوفياتي ، انطلاقاً من هذا المفهوم ، استطاع أن يفي بأهدافه من خلال اللعب بكل الصراعات - العربي الاسرائيلي ، بنغلادش ، الصومالي - الأثيوبي ، أنغولا - ودون أن يلتزم فيها بالقيام بأي إجراء آخر إن أسلحته ومستشاريه ، ومساعدة بعض حلفائه المريحين أيضاً - مثل الطيارين الكوريين الشماليين ، والكوبيين في أنغولا - كانت كافية للسماح له ، بدون أخطار ولا مشاركة عدد كبير من أفراده ، بجني فوائد هامة إلّا أن هذا التحليل تعير في

(1) إ ريبكين (I Rybkin) - «Voiny sovremenoi épohi i ih vliianie na sotsialial'nye protssesy» Kommunist voorujennyh sil, N° 11- Juin 1970- p 16 .

(2) عروتشكوف «Red star rising at sea, U S Naval Institute, Annapolis- 1974- p 134

أواخر عهد بريجنيف ، كما تغير الوضع ، أثناء ذلك ، أيضاً . فالمواقع السوفياتية انتشرت في العالم . ولكي يصل الاتحاد السوفياتي اليها تدخل بوضوح أكثر بكثير مما حدث في الماضي . لقد شارك بشكل علني أكثر بصراعات إثيوبيا ، ووسع صفوف مستشاريه العسكريين في كل مكان ، وأرسل قواته الى أفغانستان . منذ ذلك الحين ، تحول الجدل من الموضوع العام : أي دور تلعبه عمليات نقل الأسلحة وإرسال المستشارين ؟ الى الموضوع المباشر أكثر ، موضوع الفائدة من التدخل العسكري المباشر . وقد خلص العسكريون السوفيات من مناقشتهم للاستراتيجية السوفياتية الكوبية في أنغولا وإثيوبيا ، وبدون تردد ، للقول بأن مثل هذا التدخل يمكن ، إذا حدث ضمن شروط جيدة ـ إختيار اللحظة ، وبيئة سبق أن هُيِّأت من خلال إرسال الأسلحة والمستشارين ـ أن يكون له أهمية حاسمة على مصير البلدان المُسَاعَدَة(1) . ودون أن يؤكدوا بوضوح أن الاتحاد السوفياتي يمكنه أن يدمج التدخل العسكري بسياسته في العالم الثالث ، لجأ الخبراء السوفيات لأمثلة تاريخية من أجل أن يُبَيِّنوا أن تقدم الثورة ، في بعض الظروف ، خضع لمثل هذا الاختيار . لقد استُنِدَ لحالات دول أوروبا الشرقية ، أو بشكل أبعد ، لحالة منغوليا ، من أجل دعم استخدام التدخل العسكري للقوات السوفياتية ولم تَغِبْ العملية الأفغانية عن هذا التفكير . هنا أيضاً ، لجأ المؤلفون الذين حَلَّلوا هذه العملية ، بدل استخلاص الدروس المستقاة منها ، الى سوابق من أجل تبرير فائدة اللجوء للقوة من أجل حماية الثورات القائمة أو التي سبق أن استقرت في السلطة . إن الحالات السلبية للثورة الاسبانية التي عانت من تدخل غير كافٍ ـ نتيجة للوضع الدولي ـ أو لصين الثلاثينات ـ التي تعتبر مثالاً مدهشاً عندما نفكر بترددات ستالين ـ تستخدم لإبراز أطروحة أن هناك واجب تضامن دولي يمكن أن يتطلب استعمال الوسائل الأكثر تنوعاً ـ بما فيها المساعدة العسكرية المباشرة ؛ وأن عدم القيام به سيؤدي للقضاء على الثورات ، الأمر الذي لا يمكن أن تفعله دولة كانت المركز الأول والركيزة للثورات(2) . إن هذا ينطبق على أفغانستان التي كتبت حولها مجلة « النيو تايمز » (New Times)(3) تقول : « في بعض اللحظات الحرجة ، يتطلب التضامن مع ثورة منتصرة دعماً معنوياً ، بالتأكيد ، ولكن بشكل خاص مساعدة مادية تصل ، ضمن بعض الشروط ، لحد المساعدة العسكرية . إن رفض تقديم مثل هذا الدعم لأفغانستان يعني ترك الثورة

---

(1) م . اياسوكوف (M Iasukov) «Mirovaia sistema sotsializma- istoritcheskie zavoevania mejdu- narodnogo rabotchego klassa»- Kommunist voorujennyh sil- N° 24 decembre 1977- p 68

(2) ا أوسيبوف (Iu Ospov) ; «V.I Lenin, K P S S ob internatsional'nom haraktere zachtchity zavoevanii sotsializma», Kommunist voorujennyh sil»- N° 13- Juillet 1978- p 76.

(3) «World Communist solidarity with the Afgan revolution»- New Times- N° 3- January 1980- p. 10

الأفغانية وجهاً لوجه أمام قوى الرجعية الامبريالية ، الأمر الذي سيحكم عليها بالهزيمة » .

إن هذه الملاحظات لا تشكل فقط تبريراً لاحقاً لاجتياح أفغانستان ، وإنما تدل على أن النخبة العسكرية ، وربما النخبة السياسية ، تتجادل حول الاستخدام الممكن للتدخلات المسلحة . إن من الممكن ، بدون شك ، أن نتبين في هذا الجدل سمتين رئيسيتين : الأولى تتجلى في الوعي المتنامي بأن المصالح السوفياتية في العالم الثالث تتطلب ، نتيجة بُعدها الجديد ، وسائل حماية جديدة . فالصراعات تثار حتى بسبب النجاح الذي يحققه الاتحاد السوفياتي (إن العربية السعودية لم تكن ربما لتهتم بالصومال لو لم تكن دائرة الى حد كبير في الفلك السوفياتي) ، وهذه الصراعات تجعل مصير أصدقاء الاتحاد السوفياتي أو اختياراتهم مشكوكاً فيها . وبقدر ما يقترب كثيراً من الاتحاد السوفياتي يعي العالم الثالث بأن مصالحه ومصالح موسكو لا تتطابق دائماً وفي كل مكان ، بالرغم من الالحاح السوفياتي على إقناعه بأنه حليفه الطبيعي . وسبب هذا الأمر ، وعى المسؤولون السوفيات ، منذ ذلك الحين ، بأنهم لا يستطيعون من أجل حماية مكتسباتهم تفويض أمرهم للإرادة الحسنة لأصدقائهم ، وأن عليهم أكثر فأكثر الدفاع بأنفسهم عن مصالحهم . إن هذه الأطروحة هي بالضبط التي سادت في أفغانستان .

ومع ذلك ، فإن أي شيء لا يدل على أن التدخلات المشتركة والمُتَوَّجَة بالنجاح - في أنغولا وأثيوبيا - أو الشخصية المُهَيَّأة لتسوية المشاكل التي يرى الاتحاد السوفياتي أنها مستعجلة - مثل إنقاذ النظام الشيوعي الأفغاني - هي الخطوات الأولى نحو سياسة تدخل عسكري منهجية في العالم الثالث . بل على العكس ، فالمسؤولين السوفيات ، من ليونيد بريجنيف ، في المؤتمر السادس والعشرين ، الى ميخائيل غورباتشوف ، في جنيف ، كرروا بوضوح أن القوات السوفياتية في أفغانستان عليها إنجاز مهمة خاصة ومحدودة ، هي « الحفاظ على السلطة الوطنية الأفغانية » ضد المكائد التخريبية الآتية من الخارج . وقد أكدوا بأنها ستنسحب فور ضمان أمن النظام . إن من غير الممكن ، بدون شك ، القبول بلا تشكيك بمثل هذا الكلام . فمثال تشيكوسلوفاكيا يشهد على أن الاتحاد السوفياتي يبقي بشكل دائم قواته حيث دخلت ، وأن الاتفاقيات حول « الإقامة المؤقتة للقوات » تشكو من عيب في المصطلحات لكن هذه الملاحظات لا تهدف لتغذية الرأي العام الغربي بأوهام فقط ، الأمر الذي يشكل بلا جدال أحد غاياتها وإنما هي تعكس أيضاً نوعاً من الإحساس المتردد بالسياسات التي ينبغي اتباعها لقد قبل الاتحاد السوفياتي بدون شك فكرة أن يستخدم قوة جيوشه من أجل حماية مواقعه في العالم الثالث إن كان هناك لزوم لذلك ، وعندما تكون الأخطار ضعيفة وهو يقوم بذلك على الأقل بالنسبة لبعض مواقعه التي يرى أن لها أهمية حاسمة . لكنه ، في نفس الوقت ، لا يجعل

من هذا الموقف ، في الوقت الراهن ، سياسة له . إن من الواجب أن تتكرر المناسبات المشجعة لمثل هذه التدخلات ، وأن تكون النجاحات باهرة بما فيه الكفاية لكي ينتقل الاتحاد السوفياتي ، ضمن سياق دولي مُهَيَّأ لذلك ، من عمليات معزولة الى سياسة منهجية . إن من المُستساغ قليلاً حدوث هذه الفرضية في وقت الحوار المتجدد بين الشرق والغرب ، حين يكون من الواجب تثبيت المكتسبات أكثر من التفكير بتوسيعها بشكل غير متعقل وسابق لأوانه . إن الأمر المستساغ أكثر هو أن يستمر الاتحاد السوفياتي في استخدام مبيعات الأسلحة من أجل رعاية الصداقات ، أكثر من استعمال جيوشه من أجل التعبير عن صداقته .

الاقتصاد ، وسيلة أو مكبح لسياسة ؟

إن الاتحاد السوفياتي ليس لديه دائماً نفس المفهوم عن استعمال الاقتصاد في علاقاته الدولية . هنا أيضاً ، صُنِعَ عهد ما بعد ستالين من انقطاعات . لقد تلا الانفتاح على الخارج التقشف والمستوى الضعيف للتجارة الخارجية . وبعد أن نَدَّدَت ، في سنوات ما بعد الحرب ، بالمساعدة الاقتصادية الامريكية للعالم الثالث وبالصلات القائمة ، بصفة عامة ، عبر قناة الاقتصاد باعتبارها صيغاً مختلفة للسيطرة الامبريالية(1) ، اكتشفت موسكو ، في عهد خروتشوف ، بأن الاقتصاد لا يمكن أن يُستبعد من أي سياسة نشيطة . هكذا تضاعفت اتفاقيات التعاون والمساعدة الاقتصادية والتقنية في كل مكان دخل اليه الاتحاد السوفياتي . ولكن مِثْلَ السياسة العامة في العالم الثالث ، سيخضع هذا النشاط الاقتصادي غير المُنَظَّم نسبياً لإعادة فحص على يد خلفاء خروتشوف .

ولم تُستَخلص اتجاهات واضحة من هذا التفكير إلاّ في بداية السبعينات . ففي المؤتمر الرابع والعشرين للحزب ، المنعقد في 1971 ، حَدَّد رئيس الوزراء ، كوسيجين سياسة بلاده في السنوات الخمس القادمة . « إن تنمية علاقاتنا الاقتصادية مع البلدان النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية هي هدفنا . لقد وصلت تجارتنا وتعاوننا الاقتصادي مع بعض الدول ـ كالهند وأفغانستان وإيران وباكستان ومصر وسورية والعراق والجزائر وعدة دول أخرى ـ الى المستوى الذي نستطيع معه أن نتحدث عن وجود صلات إقتصادية ملائمة بشكل متبادل ، وقائمة بشكل ثابت إن تعاوننا مع هذه البلدان ، القائم على مبادىء المساواة واحترام المصالح المتبادلة ، يخضع لتقسيم العمل

---

(1) أنظر على سبيل المثال . حيكوف (E.Jukov) : «Obostrennie krizisa kolonial'noi sistemy posle vtoroi mirovoi voiny»- in Krizis kolonial'noi sistemy Moscou, Leningrad, 1949- p 18.

الثـابت ويتعارض مـع نظام الاستغـلال الامبريـالي السائـد في العلاقـات الاقتصـاديـة الدولية »(1) .

وبعد عشر سنوات ، وفي خطابه أمام المؤتمر السادس والعشرين ، أشار ليـونيد بريجنيف ، الذي كَـرَّس الكثير من الانتباه للمواقـع السوفيـاتية في العـالم الثالـث ، الى التقدم والثبات ـ المتمثل بالرغبة في دفع التعاون دائماً الى الأمام ـ وبدا ربما أكـثر إتزانـاً بالنسبة لآفاق المستقبل مما كان عليه زميله كوسيجين في عام 1971 . إن هذا التحفظ ، أو التعقل ، يقابل ، بلا شك ، فترة التوقف العام ـ فـالتقدم الـدي أنجِزَ يجب تثبيتـه بما اكتُسِبَ بدل الهروب للأمام ـ كما يقابل اهتماماً جديداً موجَّـهاً للاقتصاد السوفياتي الذي يـراوح مكـانـه ويفـرض مـزيـداً من الشـدة في الاختيـارات الخـارجيـة ، وتــطوراً في الاستراتيجية الاقتصادية في العالم الثالث . إننا لن نركـز هنا في هـدا التفكير السيـاسي بشكلٍ أساسي على تفاصيل العمل الاقتصادي للاتحاد السوفياتي في العالم الثـالـث . إن أعمالاً هامة كُرِّسَت لهذا العمل بحيث تفرض الحكمة والتواضع على غير الاقتصادي أنْ يحيل القارىء اليها(2) . إلاَّ أن ما تجب الاشارة اليه هنا بالمقابل إنما هو تطور الاختيارات السوفياتية في هذا الميدان خلال المرحلة الصعبة التي حدث فيها التقدم بين عامي 1975 و1980 ، والاتجاهات التي يمكن استخلاصها من هذا التطور بالنسبة للمستقبل .

إن الاتحـاد السوفيـاتي يزدهي بعـلاقاتـه التجاريـة مـع 89 بلداً من بلدان العـالم الثالث ، من بينها 73 بلداً ترتبط به باتفاقيات تجارية ذات أجل طويل(3) إن المصـادر الاحصائية السوفياتية التي يصعب استعمالها ، كما يشير لذلك كل الخبراء ، لما تحتويه من عدم دقة ومن مجالات لا يمكن تحديد هويتها(4) ، توحي بأن العلاقـات الاقتصـاديـة مع العالم الثالث في السبعينات يمكن أن تقسم الى مرحلتين . مرحلة 1970 -1975 (الفتـرة التي غَطَّـاها خطاب كوسيجين) التي عَبَّـر التقدم في المبادلات التجارية عن نفسـه فيهـا بقفزة تقدر بنحو 20% بالنسبـة للصادرات و60% بـالنسبة للواردات . ومرحلـة 1976- 1980 التي استمـر فيها التقـدم في المبادلات ولكن بعبـارات معكوسـة حيث زاد الاتحاد السوفياتي من صادراته بنحو 45% ومن وارداته بنحـو 15% فقط(5) . وإذا كان الاتحـاد السوفياتي قد تنبَّـه في كل مكان لأنْ لا يكون عاجزاً في علاقاته الاقتصادية الدولية ـ المثال

---

(1) الرافدا · 17 -4- 1971 .

(2) أنظر · م لافيي · « علاقات الشرق ـ الحنوب » المرجع السابق دكره .

(3) ا كـوداتشيكـو (A. Kodatschenko) «Wirtschaftliche Zusammenarbeit Zwischen RGW und Entroicklun- Gslandern», Deutsche Aussenpolitik, N° 1- 1981- p. 55

(4) حـول مشكلة المصادر السـوفياتيـة أنظر بحث تيـراسـولـسكي (A Tiraspoeski) (في مؤتمـر عـارميش (Garmisch) الدولي ـ 1981 ـ وهو بحث عير مشور أتشكرها لكونها أطلعتي عليه

(5) حمعت المعلومات إنطلاقاً من « Vnechnaia Torgovlia S S S R » وبمساعدة تيراسـولسكي

الفرنسي هو مثال جيد على ذلك ـ فإنه قبل بوضوح ألّا يكون رصيد مبادلاته مع العالم الثالث إيجابياً .

وبالرغم من هذه النسب المئوية المذهلة يحتل العالم الثالث مكاناً ضعيفاً في التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي ؛ وإذا نظرنا عن قرب أكثر لبلدان العالم الثالث التي تندرج بين شركائه الاقتصاديين الرئيسيين الخمسة والعشرين في بداية الثمانينات ، لوجدنا بينهم بترتيب تنازلي : كوبا ، الهند ، منغوليا ، الأرجنتين ، ليبيا ، الفيتنام و إيران . وإذا نظرنا أيضاً للشركاء المتميزين للاتحاد السوفياتي في العالم الثالث وحده (وبعد استبعاد الدول الشيوعية) خلال هذه المرحلة المبتدئة في عام 1971 والتي تصل حتى بداية العقد الحالي ، للاحظنا التركيز غير العادي للجهد السوفياتي على بعض البلدان . فمصر التي كانت في مقدمة الزبائن السوفيات في عام 1970 ، وجدت نفسها ، من الآن فصاعداً ، في المؤخرة . أما الهند فقد بقيت باستمرار في المرتبة الثانية أو الأولى منذ عام 1975 . وأما إيران فكانت المستورد الثاني للمنتجات السوفياتية في 1970 ، وقد تفوقت عليها مصر في ذلك حتى 1975 ، كما تفوقت عليها الأرجنتين منذ ذلك الحين كَمُصَدِّرَة . وفي 1983 عادت لاحتلال المرتبة الأولى من حيث الاستيراد (بعد هبوط ملحوظ في عام 1980) وتنافست في ذلك مع العراق (الأمر الذي لن يدعو للدهشة) . في حين أن صادراتها التي احتلت المرتبة الرابعة في 1970 ، كانت معدومة في 1980 ، ثم عادت لاحتلال المرتبة السادسة في 1983 (1) .

وقد تضاعف الجهد السوفياتي في العالم الثالث بجهد شركائه الأوروبيين في الكوميكون ؛ لكن اهتمام كل منهم لم يتجه دائماً لنفس البلدان وكما أشارت لذلك الأعمال التي قادتها ماري لافيني ، فإنه يمكن ملاحظة وجود بعض التخصص الجغرافي(2) : « لقد التزم الاتحاد السوفياتي نسبياً أكثر من أي شريك من شركائه ، باستثناء رومانيا . . . . . إن حصة التجارة مع إفريقيا كانت ثابتة الى حد ما بالنسبة للدول الست في أوروبا الشرقية (نحو 30% من تجارتهم الاجمالية) . أما حصة الاتحاد السوفياتي الأكثر ارتفاعاً (أكثر من 40% في عام 1970) فقد تناقصت بشدة (أقل من 20% في 1981) في كل مرة كانت التجارة فيها مع أمريكا اللاتينية تزداد » .

لقد تغيرت مبادلات الاتحاد السوفياتي مع شركائه أيضاً من حيث المحتوى أو الهيكل خلال السبعينات . فالاتحاد السوفياتي يصدر دوماً أكثر التجهيزات العسكرية ، في حين تتراجع حصة المواد الصناعية ذات الاستخدام المدني ، التي كانت تمثل نحو

---

(1) م لافيني ـ المرجع السابق ذكره ـ المجلد الأول . ص . 50

(2) المرجع السابق ص . 43

الثلث في عام 1970 ، باستمرار . ويستورد الاتحاد السوفياتي من جهته أكثر فأكثر النفط والغاز الطبيعي والمنتجات الغذائية (القمح الأرجنتيني) والمنتجات المُصَنَّعة(1) . إن هذه المستوردات ، القليلة بالنتيجة ، تسلط الضوء على الصعوبات الغذائية السوفياتية ، وعلى الضغط الاجتماعي من أجل الحصول على مزيد من مواد الاستهلاك . إن تراجع مواد التجهيزات المدنية في الصادرات لصالح الأسلحة يعود بالتأكيد لتردد بلدان العالم الثالث في استيراد منتجات يجدون أن نوعيتها أعلى في العالم الغربي . وبوضوح ، فإن الاتحاد السوفياتي جدير ، في نظر شركائه ، بتقديم الأسلحة بشكل خاص ، أما بالنسبة للمواد الأخرى فإن التفضيلات تتجه نحو منتجات البلدان الرأسمالية .

وإلى تركيز الجهود ، وعدم التكافؤ في المبادلات ، يجب أن نضيف سمة مميزة أخرى للتوجهات الحديثة للاتحاد السوفياتي منذ 1975 . إنها التوجه بالنداء للكوميكون ، واشراكه الوثيق في السياسة الاقتصادية للاتحاد السوفياتي . ففي نيسان 1973 أسست الدول الأعضاء في المصرف الدولي للاستثمار ، التابع للكوميكون ، « صندوقاً خاصاً من أجل تمويل المساعدة الاقتصادية والتقنية للبلدان السائرة في طريق النمو » . وزيادة على ذلك توسعت الكوميكون في تركيبتها لتضم بلداناً من هذه الفئة . فقد دخلتها ثلاث دول من العالم الثالث . وإذا كانت منغوليا قد انضمت اليها منذ عام 1962 ، وهذا ما كان له دلالة قليلة ، فإن دخول كوبا في 1972 والفيتنام في 1978 في الجماعة الاقتصادية الاشتراكية يعتبر ظاهرة هامة . هكذا كان على الكوميكون أن تتشاطر وزن المساعدة لهذين البلدين الفقيرين في الأسرة الاشتراكية . وبنفس الوقت ، أشار الاتحاد السوفياتي بإدماجهما الى أن الجماعة التي يُؤَمِّنُ قيادتها لها بُعد عالمي حقيقي ، وليس فقط أوروبي . منذ ذلك الحين بدأ يرتسم في الأفق الاندماج الممكن لعضو جديد كان الاتحاد السوفياتي يحميه بصفة خاصة ، وهو اللاوس . وأوحت مصادر غير مُؤَكَّدة(2) بأن اليمن الجنوبي تفاوض بالفعل من أجل الدخول كعضو كامل في الكوميكون . إن هذه المشاركة الوثيقة للكوميكون في السياسة الاقتصادية الحديثة تُعَبِّر عن نفسها بشكل ملموس من خلال معاهدات . إننا نعود هنا لاستخدام المعاهدات من أجل صياغة علاقات متميزة ومن نمط جديد . إن المعاهدة الأولى من حيث التاريخ هي تلك التي وقعتها الكوميكون مع العراق ، في تموز 1975 ، والتي تنظم تعاونهما الاقتصادي والتقني ، وتعطي للجماعة بأسرها مسؤولية - وعبء - المساعدة في التنمية العراقية ولقد عَبَّرت بلدان أخرى من العالم الثالث مثل الباكستان والهند عن درجة ما من الاهتمام بعقد مثل هذه الاتفاقات ،

---

(1) المرجع السابق

(2) «The Soviet Union in the World 1980- 1985, an imperial burden or political asset? report prepared fort the Committee on foreign affairs, 99 th congress, 1er session, 1985- p: 170.

وذلك من دون الدخول الى الكوميكون أو المشاركة فيها بصفة مراقب . وقد كانت هذه وسيلة بالنسبة للاتحاد السوفياتي من أجل المناداة بشيء من الانحياز ـ الاقتصادي ـ لمعسكره من خلال قناة العلاقات المتميزة مع إحدى مؤسساته . لكن شركاء الاتحاد السوفياتي في الكوميكون لم ينظروا لهذه السياسة دائماً بعين راضية ، لأ ـم استشفوا بأن أعباءهم يمكن أن تتزايد من جرائها .

إن المساعدة الاقتصادية السوفياتية هي موضوع معقد تبدو المصادر السوفياتية فيه أيضاً قليلة الوضوح ؛ ولهذا فإن اللجوء للمصادر الغربية أمر لا بد منه .

إن مساعدة العالم الثالث تشكل ، من جهة أخرى ، فصلاً خاصاً من المؤسسات السوفياتية ، لأن التي تديرها ليست وزارة التجارة الخارجية ، الأمر الذي يمكن أن يكون منطقياً ، وإنما « لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الدولية » التي أُسِّسَت لهذا الغرض في عام 1957 ، الأمر الذي يدل على أهميتها في أعين القادة السوفيات .

هنا أيضاً ، سنكتفي بملاحظات عامة ، ونترك المكان لأعمال متخصصة من أجل القيام بتحليل دقيق . إن القروض التي خَصَّصها الاتحاد السوفياتي لمساعدة العالم الثالث تضاعفت ، بالأرقام المطلقة ، عشر مرات بين 1970 و1983 (1) . ومع ذلك فإن هذه الأرقام والمشاريع التي خُصِّصت لها هذه القروض لا تقدم دائماً كشفاً حقيقياً عن الواقع . فالمساعدة المُوَافَق عليها لا تُستخدم غالباً بشكل كامل لأن تنفيذ المشاريع يسير ببطء ، ولا تقوم كل الأطراف بالوفاء بكل التزاماتها . ويبقى أن الشروط التي يعرضها الاتحاد السوفياتي في فصل المساعدة تكون دائماً جذابة بالنسبة لشركائه . إنها قروض ذات أجل طويل ـ فالمدة الدنيا هي عشر سنوات بصفة عامة ـ وتتميز بضعف معدلات الفائدة التي تتراوح بين 2 و2,5% حسب الحالات . وكقاعدة عامة لا يبدأ المستفيدون في التسديد للاتحاد السوفياتي إلاّ في اللحظة التي تُنجز فيها المشاريع المُغَطّاة بهذه القروض ؛ وأحياناً يحصلون على مدد اضافية . وأخيراً فإن المدين يستطيع بشكل دائم أن يتحرر من دينه بتصديره للاتحاد السوفياتي المنتجات الناشئة عن المشروع المُمَوَّل (في حالة مصانع المفتاح باليد بالنسبة للهند ، على سبيل المثال) أو أيضاً منتجاته المهيأة بشكل تقليدي للتصدير (القطن في مصر) .

إن سؤالين يمكن أن يُطرحا في ختام هذا التذكير المختصر بالنشاطات السوفياتية في العالم الثالث . هل هذه السياسة مهيأة للاستمرار ؟ وهل ينظر الاتحاد السوفياتي لصلاته الاقتصادية مع العالم الثالث كمهمة مساعدة حقيقية ؟ أو كعملية تجارية ؟

فيما يتعلق بمستقبل هذه الصلات ، يمكن التساؤل عن قدرة الاتحاد السوفياتي أو

---

(1) م لافيي : المرجع السابق دكره ـ المجلد الثاني ـ الفصل الثاني

رغبته في الاستمرار بالاستثمار بالقدر الـذي فعله سابقاً في عالم غـير مواتٍ . إن كـل المسؤولـين السـوفيـات الـذين أتـوا بعـد خـروتشـوف ـ بـريجنيف ، أنـدروبـوف ، غورباتشوف[1] ـ يرغبون بدون شك بأن يتمسك الاتحاد السوفياتي بالتضامن مع البلدان الفقيرة باعتباره واجباً أساسياً للعالَم الشيوعي ولكن في نفس الوقت عَبَّـرَ بريجنيف في السنة الأخيرة من عهده وكذلك اندروبوف ، وبالأخص غورباتشوف عن النية بالانكفاء بشكل أولي على الاقتصاد السوفياتي من أجل معالجة نقاط الضعف فيه ، والقيام أخيراً بإشباع الحاجات المَنْسِيَّـة دائماً للمواطنين العاديين . إن واجب التضامن وهذا الانشغال الوطني ليسا متناقضين كلياً . وزيادة على ذلك ، فإن عدة أصدقاء للاتحاد السوفياتي في العالم الثالث ـ باستثناء الدول الشقيقة ـ يُعَبِّـرون طواعية عن رغبتهم بتنويع التزاماتهم الاقتصادية ، ويلعبون بصلاتهم مع موسكو من أجل ممارسة الضغط على الدول الغربية وحثها على الاهتمام بقضيتها . إن أياً كان لا يستطيع ، ضمن هذه الشروط ، ضمان أن يُبقي الاتحاد السوفياتي ـ في الأجل القصير على الأقل ـ على نفس الدرجة من الالتزام الاقتصادي خارج مجاله . على أن يُفهم أن تجارة الأسلحة تندرج في فصل آخر كلياً .

هل يعتبر الاتحاد السوفياتي الصلات الاقتصادية مع العالَم الثالث كواجب تضامن مطلق عليه أن يتعامل معه بطريقة إحسانية ؟ إن من الواضـح ، في هذا الصـدد ، أن موقف موسكو في كل الميادين ـ التجارة ، المساعدة ، بيع الأسلحة ـ قد تطور مع مرور السنين . وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد استمر بالوفاء بالتزاماته المعقودة ، فإن متطلباته في ميدان الدفع كانت أكثر وضوحاً . لقد بَيَّـنت لور دوبري[2] أنَّ الاتحاد السوفياتي إذا كـان ، فيما يتعلق بـالأسلحة ، قـد استمر ، بـالنسبة للزبـائن الذين يـريد أن يميّـزهم (كالهند) أو يكسبهم (كالأردن وإيران) ، في تطبيق أسعار منخفضة نسبياً ـ « إن طائرة ميراج 2000 تُكَلّـف ، كما كتبت ، من 30 الى 35 مليـون جنيه استـرليني ، في حين أن سعر الميغ 27 هو 8 ملايين جنيه ، وسعر الميغ 24 هو 6,7 مليون جنيه[3] ! » ، فإنـه في نفس الوقت الذي يندفع فيه في هذه المـزايدة في الأسعـار ، يعتزم أن يُـدفع لـه الثمن بالعملات الصعبة . وهكذا تصبح مبيعات الأسلحة بالنسبة له مصدراً هاماً جداً لهـذه العملات : إن نفس الأمر ينطبق على النفط الذي يحصل عليه الاتحاد السوفياتي مقـابل المواد المقدمة لبعض شركـائه كـالعراق ، والـذي يعود لبيعـه في العالم الغـربي من أجل الحصول منه أيضاً على العملات الصعبة . إن العديد من أصدقائه ، كمصر والعراق ،

---

(1) أنظر خطاب غورباتشوف أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب والنص النهائي لبرنامج الحزب الشيوعي السوفياتي في البرافدا . 7-3-1986

(2) في : « العلاقات بين الشرق والجنوب . » المرجع السابق ذكره ـ ص 91

(3) المرجع السابق ـ ص . 92

شَكُوا بمرارة ، بعد انقضاء زمن الصداقة المرحة والتسديدات ذات الأجل البعيد ، من الحِسّ التجاري الحاد لشريكهم السوفياتي . وحتى لو أن تصرفات موسكو ليست كتصرفات شيلوك (Shylock) (1) ، فإن من الواضح أن الاتحاد السوفياتي تطور كثيراً خلال العقد الأخير على هذا الصعيد ، وأدرج العلاقات الاقتصادية مع العالم الثالث ضمن إطار سياسة يحتل الربح مكانه فيها . إن ضرورة الحفاظ على الروابط الوثيقة مع بلدان مثل كوبا والفيتنام ، والصعوبات الاقتصادية السوفياتية ، ونمو الصلات السياسية التعاقدية ، إن كل هذا يساهم ، في الفصل الاقتصادي بالمعنى الحصري للكلمة ، في قيام الاتحاد السوفياتي تدريجياً باعتماد موقف أكثر عقلانية يتجنب فيه أن يخلط كثيراً بين الصداقة وحس الأعمال التجارية . وإذا كان هناك ميدان يتجه فيه الاتحاد السوفياتي لأن يصبح دولة « شبيهة بالدول الأخرى » ، فإن هذا الميدان هو الميدان الاقتصادي .

***

إن معاهدات الصداقة ، وبيع الأسلحة ، والاقتصاد (إن هذين الميدانين الأخيرين اللذين يشكلان موضوعاً لاتفاقيات متفاوض عليها ، يمكن إدراجهما ضمن المجموع التعاقدي) ؛ هي الوسائل التي حَدّدت معالم مجال العلاقات المتميزة بين الحليف الطبيعي والدول الدائرة في فلكه من جهة والبلدان المحرومة من جهة أخرى . لقد غَيَّرَت الامبراطورية الجديدة بطريقة بنائها ، والمُكَوَّنة في مثل هذه الفترة الوجيزة من الزمن ، غَيَّرَت من جغرافية النظام الذي يقوده الاتحاد السوفياتي . إن لينين يستطيع ، من ضريحه ، أن يتأمل برضى عمل خلفائه ، وخاصة ليونيد بريجنيف الذي يتجه إسمه ، مع ذلك ، للاختفاء من الخطب الرسمية . لقد أضاف بريجنيف ، الذي انتُقِدَ بسبب تقصيراته ، وفترة حكمه الطويلة التي شجعت الجمود والفساد ، وبسبب عبادة شخصيته ، الى القلعة المُحَاصرة في السابق، والى المعسكر المعزول في أوروبا والممتد بالكاد الى آسيا ، بناءً معقداً منغرساً كله في العالم الثالث الذي يشع فيه تأثير موسكو . إنه البناء المؤَلَّف من مجموعة الدول الشيوعية أولاً : منغوليا وكوريا وكوبا التي التحقت بها الفيتنام الموحدة (في عام 1975) واللاوس ـ التي أصبحت جمهورية ديمقراطية شعبية في عام 1975 ـ وكمبوديا ، الجمهورية الديمقراطية الشعبية التي انتُزِعَت في عام 1979 من النفوذ الصيني ؛ ثم من مجموعة الدول التي تنمو فيها الاشتراكية بفضل « المساعدة » التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لها وهي : « أفغانستان وأنغولا وأثيوبيا والموزمبيق واليمن الجنوبي ؛ وأخيراً من هذه المجرة الخفية المكونة من البلدان التي تريد اتباع طريق

---

(1) المرابي اليهودي والدائن القاسي القلب الذي يُمَثِّل الشخصية الرئيسية في مسرحية « تاجر البندقية » لشكسبير (المترجم)

اشتراكي في التنمية ، والتي تُعتبر ، بالرغم من الصعوبات المتفرقة في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ، دولاً صديقة له كالجزائر وبينين وبورما والكونغو وغينيا والعراق ومدغشقر وتنزانيا وجزر الرأس الأخضر وسيشيل .

وفي مؤخرة لوحة أصدقاء الاتحاد السوفياتي تأتي بعض الفيالق القديمة وذات التقاليد الصلبة أحياناً ، والأكثر حداثة أحياناً ، والمترددة أحياناً أخرى لحد الظهور بمظهر الاعداء . إن الهند وليبيا وسورية وخاصة إيران المطموع بها كثيراً لم تفلت كلياً من التأثير الجَذّاب الذي تطلقه موسكو . وكذلك حال البلدان المحافظة كالمغرب والأردن والكويت التي استقرت فيها تدريجياً فكرة أن من الممكن التعامل مع الاتحاد السوفياتي من دون الوقوع مع ذلك في فلكه أو خدمة مخططاته . إن إتجاهين يُسْتَخلصان إذن كنتيجة للاستراتيجية السوفياتية النشيطة : إن عدد الحلفاء.الحقيقيين زاد ، وإن الوضع الرفيع للبعض ـ كوبا والفيتنام بسبب إنتمائهما للكوميكون ـ يميل لتوسيع الامبراطورية الأولى التي تشكلت في عام 1945 . وبنفس الوقت ، فإن عدد الدول المُنْجَذِبَة للاتحاد السوفياتي أو المتعاملة معه ازداد ، حتى ولو كان من الواجب أن نُدخِلَ بالحسبان القطيعات الحاصلة والتي كانت أقساها تلك التي حصلت مع مصر والصومال ، وأدت الى مغادرتهما لهذه المجرّة . ولكن إذا وَزَنّا كل شيء ، فإن الرصيد سيكون إيجابياً .

إن من الحكمة ربما أن نستعير خلاصة مثل هذا الكشف الختامي للحساب من ريتشار لونتال (Richard Lowenthal) ، وذلك باستعمال المفهوم الذي اصطنعه من أجل تعريف الاستراتيجية السوفياتية في السبعينات ـ وهو مفهوم **الامبريالية المضادة (Le Contre-impérialisme)** ـ(1) . ففي حين تخلّى العالم الغربي بشكل من الأشكال عمّا كان يبرر تقليدياً « أمبرياليته الاقتصادية » ، أرسى الاتحاد السوفياتي أسس « أمبرياليته المضادة » على وسائل مستعارة من خصومه الذين استخدموها سابقاً من أجل ضمان سيطرتهم على من هم أضعف منهم . إن الفيالق ذات النمط الجديد ، المتكيفة مع العقليات والطموحات والمتحولة ، والاتفاقيات السياسية ، والمصالح الاقتصادية ، وكل المقومات التي سمحت مجتمعة أو بشكل منفصل ، ببناء أمبراطوريات الماضي ، استُخدِمت مرة أخرى في هذا المشروع الامبراطوري الذي تكمن أصالته الأولى في كونه يُعَرِّف نفسه ويبرر نفسه « كإمبريالية مضادة » .

---

(1) ريتشارد لونتال ، «Soviet countries imperialism» Problems of Communism - Nov- Déc 1976- p 52- 63

الخلاصة

في 25 شباط 1986 ، إجتمع الحزب الشيوعي السوفياتي في مؤتمره السابع والعشرين . وكرّس بذلك عهداً جديداً هو عهد غورباتشوف . إنها ساعة كشف الحسابات والبرامج ، وخاصة عندما يتسلم رجل جديد مقاليد الأمور في الاتحاد السوفياتي . وفي الفترة الوجيزة ـ أقل من سنة ـ التي تفصل بين وصوله للسلطة واللحظة التي افتتح فيها المؤتمر ، مؤتمره الأول كأمين عام للحزب ، لم يحرم ميخائيل غورباتشوف نفسه من انتقاد عمل سلفه في كل الميادين ، وتأكيد أن زمن تغيير الرأس والمناهج قد حان . هل ستشكل الامبراطورية التي أورثه إياها ليونيد بريجنيف جزءاً من هذه التصفية ؟ أم أنه ، بالعكس ، سيعدّها ، بعد تخلّصه من الرعاية المُزعجة ، المُقدَّر لها أن تُنسى ، مؤقتاً على الأقل ، من بين المظاهر الايجابية للاتحاد السوفياتي ؟ لكي نحاول رؤية الأمور بوضوح ، يجب بالتأكيد الانطلاق من كشف حساب هذه الملحمة الامبراطورية ، التي لا تعترف باسمها ، والتي يميل البعض للحكم عليها بعبارات الجدل الكلامي فيخلصون ، من تلقاء أنفسهم وبدون ظِلال من الفوارق ، لإعلان أنَّ الأمر عبارة عن كارثة أو انتصار .

ولكن قبل محاولة القيام بهذا التقويم ، يجب التذكير بسمتين من سمات تلك المرحلة وبآثارهما ، لأنهما تساهمان في توضيح الطريقة التي يتصرف بها الاتحاد السوفياتي في حقل العلاقات الدولية . السمة الأولى البارزة هي : القفزة للأمام التي أنجزها الاتحاد السوفياتي تحت « مظلة الانفراج » ؛ في وقت اعتمد فيه كبار صانعي الحياة الدولية على الانفراج ، المكرّس باجتماع هلسنكي ، من أجل تصور حدوده ، ودلك حتى عندما قلقوا من التحركات المُفْرِطة للاتحاد السوفياتي . فمقابل التفسير الغربي للانفراج **غير القابل للانقسام** ، ظهر المفهوم السوفياتي **لقابلية الانفراج للانقسام** ، ولتسلسله الزمني . إن الانفراج الذي كرّسه الصك الختامي الصادر عن مؤتمر هلسنكي ، كَفَّ ، بالنسبة لموسكو ، عن الوجود وعن استلزام تصرفات متكيفة معه . إن هدا الدوام بالإحساس الشخصي بالالتزامات الدولية ، وبالمفاهيم الدولية ، الذي تبرزه المرحلة الامبراطورية ، هو أمر هام يسعى أن يستوقف كل من يهتمّ بالاتحاد السوفياتي

أما السمة الثانية لهذه الملحمة : فهي التطابق بين هذا النشاط الدولي الاستثنائي والمثمر ، وبين وجود قادة كبار في السن ومُنهَكين على رأس الاتحاد السوفياتي ، قادتهم مرحلة طويلة جداً من الهدوء لشل حركة بلادهم في كل سلوكاتها الداخلية . هل يُعتبر تحجر النظام السياسي السوفياتي ، وعدم تقدم الاقتصاد من جهة ، والدينامية غير العادية للعمل الخارجي ، من جهة أخرى ، من الحقائق المتفقة مع بعضها البعض ؟ ومع ذلك ، فإن الاتحاد السوفياتي اجتاز هكذا النصف الثاني من السبعينات . ماذا نستنتج من ذلك غير أن السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي يمكن أن يكون لديها إستقلالية وديناميكية خاصة ؛ وأنها ليست بالضرورة إنعكاساً للقضايا الداخلية ، وغير خاضعة لحالة القادة .

إن كشف حساب هذه الديناميكية مدهش ، بالرغم من أنه يتضمن ، مثل كل كشف حساب ، جانباً سلبياً ، هو جانب الاخفاقات التي تلقّاها والتي يمكن أن نبدأ بذكرها . إن قائمة الخيبات السوفياتية ، أو الصعوبات التي تخبط بها الاتحاد السوفياتي ، لا يمكن أن يستهان بها . فمصر والصومال ، الحليفان المتميزان ، وجّها للاتحاد السوفياتي ضربات قاسية جداً أثّرت على نفوذه ومصالحه . إن الاحتقار الذي نظر به هذان البلدان للمعاهدتين الموقعتين ، والمستشارين المطرودين والقواعد أو التسهيلات التي أُنكرت فجأة على الاتحاد السوفياتي كانت من دلائل هذه الاخفاقات التي توَّجها السادات بالبرهنة على أن من الممكن ، بعد مصادقة الاتحاد السوفياتي المعادي للامبريالية ، تفضيل إعادة الصلات ، عن سابق تصميم ، مع الامبريالية الامريكية . وقد تبع السودان ، بالرغم من الضغوط الليبية من أجل احتوائه داخل إحدى الصيغ الوحدوية العزيزة على القذافي ، تبع مثال مصر ، وعَزّز بذلك من موقف السادات أما غينيا فقد استدارت ، هي أيضاً ، نحو العالم الغربي في عام 1977 ، وأغلقت أمام الاتحاد السوفياتي قاعدة لوبا في خليج بيافرا التي كانت شديدة الفائدة في زمن الجسر الجوي نحو أنغولا . والى التحالفات المفقودة ، تُضاف التحالفات الصعبة . فسورية التي نشأ بينها وبين الاتحاد السوفياتي تعارض بسبب الحرب اللبنانية كانت تطلب من الاتحاد السوفياتي موقفاً كريماً تجاه طلباتها من التجهيزات العسكرية . والعراق ، التترس في عدائه للشيوعية الداخلية ، والميّال دائماً للبحث أيضاً عن دعم في العالم الغربي ، كان يختبر ، بفضل الحرب مع إيران ، تناقضات التحالف السوفياتي وفي اليمن الجنوبي حيث أدت الصراعات الداخلية ضمن الحزب الواحد ، وتذوق الثورات ، إلى إنفجار جديد في كانون الثاني 1986 ، أبعد عن السلطة ناصر محمد ، وأعاد إليها أولئك الذين أُبعدوا عنها في عام 1980 . إن الاتحاد السوفياتي لم يخسر أصدقاءه في هذا الإعصار فقد اتخذ قراراً بأن يدعم في كل الظروف الفئة الحاكمة في عدن ، وكان من حظه أن تلك التي وصلت الى السلطة في كانون الثاني 1986 كانت أقل ميلاً من السابقة للبحث عن تسويات مع الغرب والدول العربية

المحافظة . ولكن في كل الافتراضات ، وسواء كانت الفئة الحاكمة مؤيدة أو معادية للسوفيات ، قررت موسكو أن تكون متساهلة . لكن ما فقده الاتحاد السوفياتي ، بالمقابل ، في هذا الانفجار إنما كان جزءاً من تسهيلاته في عدن . ليس لأن السلطة رفضت تقديمها له ، وإنما لأن حلفاءه غير القابلين للمراقبة والذين تولوا السلطة لم يوفروا ، في حمأة المعارك ، المنشآت السوفياتية . لقد بقيت عدن مفتوحة أمام الاتحاد السوفياتي ، لكنه كان يجب أولاً البدء بإعادة البناء . وثم هناك إيران التي أبعدت الولايات المتحدة من قرب الحدود السوفياتية لكنها بدت جاراً شرساً ومقلقاً .

مقابل هذه الوجوه السيئة ، يجب التذكير بالنجاحات . في آسيا أولاً حيث لم تتمكن روسيا القيصرية ، التي تسلط عليها جيرانها الآسيويون ، مطلقاً من إنجاز مثل هذا الطريق بالوسائل الأكثر تنوعاً . إن نشر القوة العسكرية السوفياتية على حدود الصين وفي أرخبيل الكوريل ، يمثل بالنسبة للصين واليابان تهديداً يعيه هذان البَلَدان . إن التغيير هنا هو تغيير في **نوعية القوة** ، وليس فقط في **كمية الأسلحة** المنشورة . ولأن الاتحاد السوفياتي حطم أخيراً الضغوط التي فرضتها عليه الجغرافيا والمناخ ، ولأنه اكتسب ، إن لم يكن السيطرة ، فعلى الأقل حرية الحركة في بحر الصين وفي المحيط الهادىء وما وراءه ، ولأنه امتلك أسطولاً كبيراً ، فقد أصبح ، من الآن فصاعداً ، قوة كبرى في آسيا كما كان في أوروبا . ولقد تضاعف الحلفاء في آسيا ، فهناك دول الهند الصينية الثلاث ، والهند التي بالرغم من محاولات خلق عدم انحياز حقيقي ، تبقى حالياً مخلصة ومفيدة للاتحاد السوفياتي ، وأخيراً أفغانستان . إن البعض سيعترض بدون شك قائلاً بأن هناك نقاط ضعف في هذا البناء . فعلاوة على أنه لا يُسَهِّل التقارب مع الصين ، ولا تسوية النزاع مع اليابان ، فإنه يرعب دول جنوب شرق آسيا ويمكن أن يوحي لهم بفكرة إيجاد تجمع أكثر نضالية من أجل احتواء التقدم السوفياتي . لكنها ليست حالياً إلاَّ افتراضات تضعف من إمكانية تحقيقها أوضاع الأزمة الكامنة ، وفي مقدمتها تلك التي تهدد الفيليبين . أما أفغانستان فإنها تساعد ، في النهاية ، على نجاح المشاريع السوفياتية التي تستهدف تحييد الباكستان .

إن العالم العربي ، وبشكل أوسع الشرق الأوسط ، يميل بالرغم من الفشل الجزئي والمجهول ، للكفة الراجحة في الميزان . إن النفوذ الامريكي المستبعد من إيران ، وعدم استقرار النظام السياسي والصلات المباشرة المُرَمَّمة أو غير المباشرة (ليبيا صديقة الاتحاد السوفياتي) ، إن كل ذلك يسمح بالأمل بأن الاتحاد السوفياتي سيتمكن في النهاية من تحسين مواقعه فيه ، ومن الاستراحة بشكل دائم من الجوار والمراقبة الامريكية . وبالرغم من الأزمات المتفرقة والخيانات الصغيرة ، فإن العراق وسورية وليبيا لم يتركوا دائرة التبعية السوفياتية ، أما اليمن الجنوبي فإنه يمثل موقعاً متقدماً ، لا تُقَدَّر قيمته بثمن ، في شبه

الجزيرة العربية وعلى مضيق باب المندب . وفي إفريقيا ، تقدم إثيوبيا نفس المزايا . إن الاتحاد السوفياتي يستطيع ، بواسطة هاتين الدولتين الثوريتين ، أن يراقب ، من جهة أولى ، المرور من البحر الأحمر الى المحيط الهندي ، وأن يمارس ، من جهة أخرى ، الضغط على الإمارات العربية المحافظة وعلى القرن الافريقي . وبجانب هذه المكاسب تبدو بقية النجاحات الافريقية أكثر قابلية للجدل . إن أنغولا والموزمبيق يعلنان ، بدون شك، إنتماءهما للاتحاد السوفياتي ؛ لكن الأرباح الحقيقية خُزِّنَت في مكان آخر . إن الفيتنام وأفغانستان واليمن الجنوبي وإثيوبيا هي الأوتاد الحقيقية التي تسمح للاتحاد السوفياتي بمراقبة « قوس الأزمة » ، وبفرض مفهومه الخاص لأمنه ، وذلك كمراحل حاسمة في مشروعه للأمن الجماعي في آسيا . إنها دول مفصلية أيضاً تسمح إنطلاقاً منها بالعمل في اتجاهات عديدة ، وتفتح استراتيجيات مختلفة . إن إرث بريجنيف يتضمن إذن جزئين متميزين . حلفاء إفريقيا ـ الذين يجب أن نستبعد منهم إثيوبيا ـ والذين ، بالرغم من النجاحات المتحققة لديهم ، ليسوا ربما إلاَّ زوائد مؤقتة للامبراطورية ، تُعتبر فائدتها ، في كل الأحوال ، ثانوية . وثم هناك هذا الخط من الدول ـ المفاتيح التي تَتَكَوَّن منها اللعبة الكبرى ، في صيغتها المعروفة في نهاية هذا القرن العشرين . فبعد اختفاء انجلترة من هذا الجزء من العالم ، واقتصارها على وضعها الجزيري ، أصبح الاتحاد السوفياتي يقاتل على جبهتين : ضد الصين الحاضرة في هذا الميدان ، وضد الولايات المتحدة البعيدة ، ولكن التي كانت حتى فترة قريبة حاضرة في كل مكان ، من آسيا الى البحر الأبيض المتوسط ، من أجل الوقوف فيه في وجه الاتحاد السوفياتي . هل يجب أن نندهش إذن ، لكون أهداف اللعبة الكبرى تمددت مع الجبهتين ، ولكونها تذهب بالضبط من آسيا الى البحر المتوسط ؟ إن نجاحات الاتحاد السوفياتي والمَجَرَّة التي تشكلت يجب بالذات أن توضع ضمن إطار هذه اللعبة الكبرى . أما كشف الحساب فهو أن موسكو كسبت فيها عدداً من النقاط ـ المفاتيح .

إلاَّ أن هناك في هذه اللوحة ، التي تُعبِّر عن سياسة حضور وتوسع عالمي ، فراغاً يتمثل في أمريكا اللاتينية . إن الاتحاد السوفياتي يلامس هنا ما حُدِّدَ دائماً للولايات المتحدة كمنطقة أمن ، هي الأكثر أهمية بالنسبة لهذه البلاد . وموسكو تعلم ، لأنها عانت ذلك من جانبها ، بأن اللعبة الدولية يمكن أن تتحول الى مأساة حين تكون فيه منطقة أمن بلد ما قيد التهديد . إن ذكرى الأزمة الكوبية لعام 1962 ما زالت حاضرة في كل الأذهان ، وتُذَكِّر بأن المسؤولين الامريكيين المنقسمين حول الكثير من الاختيارات ، اتفقوا جميعاً على الحدود التي يجب على الاتحاد السوفياتي ألاَّ يتجاوزها مطلقاً . إن هذه القاعدة الضمنية للعبة ـ إعتراف القوتين العظميين بمصالح الأمن الأساسية لكليهما ، وهو الأمر الوحيد الذي يسمح لهما بإمكانية الاستمرار بالعيش بسلام ـ تفسر بدون أي شك التعقل السوفياتي في أمريكا اللاتينية . هل يعني هذا مع ذلك أن

الاتحاد السوفياتي ارتضى كلياً بهذا ؟ لا . ففي الربع الأخير من القرن عَدَّلَ الاتحاد السوفياتي ميزان القوى ، وتعدى هنا أيضاً ، ولو بطريقة انتهازية وقليلة التخطيط ، على ميدان كان مغلقاً أمامه من حيث المبدأ . ولقد أصبحت كوبا في هدا الميدان مركزاً متقدماً للاتحاد السوفياتي . وعلاوة على فائدتها للاتحاد السوفياتي في إفريقيا ، ومن أجل دفع غير المنحازين للانحياز ، تمثلت فائدة كوبا قبل كل شيء ، وفي الأجل القصير ، في أنها أسَّسَت الحضور السوفياتي في منطقة الأمن الامريكية . أما على المدى البعيد ، فيمكن لكوبا أن تكون وكيلة الاندفاع السوفياتي في المنطقة . لكن الاتحاد السوفياتي لا يمكنه أن يكون شديد التلهف . إن الولايات المتحدة ليست ملزمة بالعيش جنباً الى جنب مع كوبا ، المركز المتقدم للاتحاد السوفياتي . إن التحولات السياسية الراديكالية ، وضربات القوة المُسَاعَدَه من الخارج تنتمي الى مجموعة أسلحة الحوادث التي يزخر بها تاريخ هذا القرن . ولكي يحافظ الاتحاد السوفياتي على هذا المركز المتقدم ـ الذي يمثل تقدماً تاريخياً استثنائياً بالنسبة لموسكو ، لأن الولايات المتحدة لم تعرف مطلقاً حتى الآن مثل هدا التحدي ، ولأن أي دولة كبرى أخرى لم تدخل مطلقاً قبل الآن في مجالها الأمني ـ كان عليه ، في نفس الوقت ، أن يدفع ثمن ذلك دعماً لكوبا على كل الأصعدة ، الأمر الذي يُشكل عبئاً ثقيلاً عليه ، وأن يتجنب كل تحرك سابق لأوانه قد يعطي الولايات المتحدة الفرصة « لتسوية » المسألة الكوبية . إن ما يريده الاتحاد السوفياتي هنا ، إنما هو أن يجعل الزمن (وربع قرن هي مدة قصيرة جداً) من حضوره في كوبا ، إحدى المعطيات الأساسية ، التي لا يمكن تغيير اتجاهها ، لميزان القوى وللمنظر التاريخي . إن هذا الاهتمام المركزي فى المسعى السوفياتي في أمريكا اللاتينية ، لم يمنعه في الفترة الأخيرة من الالتزام ، في أمريكا الوسطى ، بعملية تستهدف أن يقيم فيها نسخة مطابقة عن كوبا .

إن الدعم السوفياتي ـ الكوبي للساندينيين في نيكاراغوا ، وإنْ أثار في الولايات المتحدة رد فعل عنيف ، إلاّ أنه تميز بأنه كان غامضاً بما فيه الكفاية ، ومن الصعب تبيُّنه ، بحيث أن الحكومة الامريكية ، التي جمعها القلق ، كانت منقسمة على نفسها حين كان عليها أن تُحدّد جواباً . لقد أرسى الاتحاد السوفياتي ، تدريجياً ، وبأقصى حد من الحذر ، الشروط لقيام كوبا ثانية ، مستفيداً في ذلك من فجوات هذه الترددات الامريكية ، ومن الظروف التي دفعته لذلك . إن المجارفة التي تتضمنها هذه السياسة ـ سياسة مضاعفة الثغرات ، ببطء ولكن بشكل نهائي ، في منطقة الأمن الامريكية ـ كانت هامة جداً للطرفين بحيث كان على الاتحاد السوفياتي هنا أن يفكر أولاً بعبارات الخطر وأن لا يتقدم إلاّ بخطى صغيرة جداً . « إن الضربات » السياسية تشكل جزءاً من اللعبة الدولية ، عندما تسمح اللامساواة في القوة للأقوى بأن يفرضها حيث تُمارس في مناطق مفتوحة للمنافسة . إن العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية المتميزة بالمساواة في القوة والاتفاق على مفهوم الأمن ومجالات الأمن المتبادلة تستبعد إمكانية مثل هذه الضربات في

أمريكا اللاتينية ، وتفسر لماذا ترك الاتحاد السوفياتي ، الذي حافظ على كوبا بالرغم من كل شيء ، واكتشف فرضية قيام كوبا ثانية ، للزمن أمر العناية بتقرير ما إذا كان ، ومتى ، من الممكن الذهاب لما هو أبعد . إن أمريكا اللاتينية ، بالرغم من هذه التغيرات ، تنتمي بالأحرى ، في المنظور السوفياتي، لمستقبل بعيد ستميل فيه موازين القوى لصالح موسكو ، وسيصبح من الممكن لها ، بدون مخاطر ، وبالاستناد الى المواقع المكتسبة سابقاً ، أن تقوم هنا أيضاً بقفزة للأمام . إن المستقبل وحده سيقول ما هي قيمة هذا الحلم الذي لم يتحول بعد الى استراتيجية .

إن الاتحاد السوفياتي ، في الوقت الحاضر ، ليس لديه ما يدعوه ليكون حزيناً . إن كشف الحساب الذي ذكرناه هنا ، بما يتضمنه من فشل ونجاح ، يُعبّر عن نفسه قبل كل شيء بعبارات استراتيجية . إنه يدين بانتقاله من الوضعية القارّية الى الوضعية العالمية ـ أي التي تضع كل المجال الدولي في متناول طموحاته ـ الى القوة البحرية التي سمحت له بوضع حد لحتميات الجغرافيا والمناخ . إن العلاقة بين المجال السوفياتي ـ قارة معزولة عن البحار ـ والعالم الخارجي هي التي تغيرت خلال المرحلة الأخيرة(1) ؛ إن أي من المحيطات أو المجالات البحرية الممتدة من المحيط الهادىء الى المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي الجنوبي وبحر الشمال والبحر الكاريبي ، لم يعد مُغلقاً أمام الأسطول السوفياتي . كما أن نقاط المرور التي تتحكم بقابلية الاسطول للحركة ـ مضائق صويا ، وكوريا ، وملقا ، وباب المندب ـ هي جزئياً تحت مراقبته . وللتوصل الى كل ذلك ضاعف الاتحاد السوفياتي ، الذي كان حتى ثلاثين سنة خلت منكفئاً على نفسه ، من الاتفاقيات والمعاهدات التي ضمنت له تسهيلات جوية وبحرية يستطيع بشكل حقيقي أن يراقبها . لقد سحبت مصر (1972) والصومال (1977) منه هذه التسهيلات ، أما سورية فبدأت تنفر منها منذ 1976 ، وهذا هو الجزء السلبي من اللوحة . لكن هده التسهيلات كانت ، بالمقابل ، حاسمة في الفيتنام (كام ران) وعدن وإثيوبيا وغينيا وكوبا . إن عدداً كبيراً من البلدان تعطيه من جهة أخرى تسهيلات مشروطة أكثر ، لكنها ، في وقت الأزمة (الجسر الجوي لأنغولا) أثبتت فعاليتها .

إن قائمة هذه البلدان طويلة ، وهي تعبر عن الجهود الصبورة التي قامت بها هذه الدولة الكبرى من أجل أن تؤمن هذه المكتسبات التي بيّنت الأحداث في عدة مناسبات حقيقتها . إن الجزائر وأنغولا وبينين والكونغو وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو والهند وليبيا ومالي ومدغشقر وموزمبيق وسيريلانكا هي من البلدان التي قدمت ، في بعض المناسبات ، مساعدتها للمغامرات السوفياتية أو التي انفتحت أيضاً أمام زيارات

---

(1) أنظر ر كانيت (R Kanet) «Soviet foreign policy in the 80 ies»- New York - Preger- 1982- p 360

الوحدات البحرية السوفياتية . إن الاسطول السوفياتي يستطيع أيضاً أن يجد أمكنة للرسو وللجوء في المياه الاقليمية لجزر سيشيل والمالديف وجزيرة موريس وفي قناة موزمبيق وعلى ضفاف جزيرة سومطرة . وأخيراً فإن مراكز للتصنت ولتلقي المعلومات الاستراتيجية تعمل ، من الآن فصاعداً ، في الفيتنام واليمن وكوبا .

إن هذا يعني أن الاتحاد السوفياتي حاضر ـ استراتيجياً وبواسطة حليف حقيقي ـ في كل منطقة مهمة من العالم . وإن قواته البحرية والجوية تستطيع سريعاً الوصول الى أي مكان . إن لهذه الخارطة الجديدة لميزان القوى ، التي اكتسبت الجزء الأساسي منها أو تعزز خلال سنوات الانفراج ، سمة خاصة أيضاً . وهي أن الجيش السوفياتي لم يتدخل في أي مكان باستثناء أفغانستان . لقد لعب حلفاؤه لعبتهم بدعم من البحرية والقوات الجوية السوفياتية ، وبمؤازرة المستشارين العسكريين . لكن الاتحاد السوفياتي بقي بعيداً عن الميدان . وإذا كان بإمكان حلفائه والقوة الاستراتيجية السوفياتية ـ البحرية والطيران ـ لعب مثل هذه اللعبة ، فلأن صراعات محلية أو إقليمية قدمت لهم الفرصة لذلك . إننا لم نشر مطلقاً بما فيه الكفاية لأهمية هذه الصراعات في هذا التقدم من أنغولا الى الفيتنام . فباستثناء أفغانستان لم يكن الاتحاد السوفياتي في حالة حرب في أي مكان ، لكن قوته فرضت نفسها في حمى الحروب المحدودة .

هل يعتبر مثل هذا الصعود في القوة نتاجاً لاستراتيجية متماسكة يمكن تحديد أهدافها ووسائلها ؟ إن عدة سمات تُسْتَخلص من التفحص الذي يسمح برسم جواب على هذا السؤال . لقد أشرنا سابقاً الى أن الجهود السوفياتية في العالم الثالث التي كانت مبعثرة في الماضي تركزت فجأة على مواقع الأزمة وعلى الأماكن الحاسمة استراتيجياً بالنسبة للتقدم البحري للاتحاد السوفياتي . إن خطين جغرافيين يفرضان نفسهما على الانتباه حين نحاول القيام بعملية تلخيص لما تَمّ إنجازه . طريق البحار ـ من أنغولا الى الفيتنام ـ الذي يمر بمحاذاة السواحل الافريقية ويمر عبر القرن ويصل المحيط الهندي بالهادىء . وطريق اللعبة الكبرى الذي ، من إيران الى الفيتنام ، يغطي الحدود السوفياتية ويعزل الجار الصيني الكبير . إن المشروع البحري ومشروع الأمن الآسيوي يتكاملان ويغطيان بعضهما البعض غالباً . وإذا كان الاتحاد السوفياتي لم يُدرج بعد مكتسباته في يقين الزمان ـ فالسلام في أفغانستان لم يخيم بعد ، وكمبوديا لم تقبل بمصيرها ـ فإن المواقع التي اكتسبها في هذين المجالين الاستراتيجيين أصبحت موجودة ، حتى وإن كان من اللازم أيضاً تعزيزها وحمايتها .

والى التركيز الجغرافي ، يجب أن نضيف ربما مزيداً من الوضوح ، والحكمة في المشروع ، أي بالنسبة لدولة أيديولوجية ، تحليلاً وتبريرات أكثر قرباً من الواقع . لقد تلاعب المُنَظِّرون السوفيات ، منذ أمد طويل ، بالمفاهيم من أجل أن يُلبسوا سياسة

بلادهم في العالم الثالث شرعية أيديولوجية . لقد قدم الاتحاد السوفياتي تنازلات لمسؤولين معادين للشيوعية كانوا يقضون على الفرص الثورية والأحزاب الشيوعية من أجل تقوية الدولة وسلطتهم الخاصة . وقد سُمِّيت سلطتهم تباعاً بحركات تحرر وطني تقودها البرجوازية الوطنية ، وبديمقراطيات وطنية وديمقراطيات ثورية ، الخ . وكلها مفاهيم كانت تخفي اختيارات ذرائعية وغالباً وقحة . وفي سنوات التقدم ، تخلّى المُنَظِّرون السوفيات عن البحث عن مفاهيم تبريرية ، واتجهوا نحو تفكير رصين بقضايا ملموسة . وقد عَبَّأتهم في هذا الصدد قضيتان : كيف نَصِفُ التطور المصدوم لبلدان العالم الثالث التي تعرض الكثير من إمكانيات العمل على الاتحاد السوفياتي ؟ وكيف نقي البلدان التي بدأ فيها استغلال هذه الامكانيات والتي دخلت في الفلك السوفياتي ، من التحولات غير المقبولة ؟

حول السؤال الأول ، يمكن التمييز بين ثلاث مدارس في التفكير. إن مجتمعات البلدان السائرة في طريق النمو ليست ناضجة لتنمية سياسية يشكل النموذج الشيوعي غاية لها . إن عليها أن تسير عبر تاريخ طويل ، وعليها ربما أن تسلك طرقاً أخرى . إن هذا الرفض لتسريع أو لتشويه المجرى الطبيعي للتاريخ يقود أصحابه لاقتراح استراتيجية هي الوحيدة الممكنة ، والمرنة والمتخلصة من إكراهات الفهم الايديولوجي القائم على فكرة التغيرات التدريجية . إن « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N E.P) ، التي كانت مزيجاً بين مشروع طوباوي بعيد وبين أخذ الحالة الواقعية للمجتمعات ولتطلعاتها بعين الاعتبار ، والتي كانت الطريق الذي سلكه الاتحاد السوفياتي في العشرينات ، إن هذه السياسة ما زال هناك من يَحِنّ اليها[1] . وعلى الطرف الآخر ، نجد - وكما يحدث دائماً في الجدل السوفياتي - الرؤية الإرادية (Volontariste) . إن أتباعها[2] يعارضون النزعة التدريجية (gradualisme) لخصومهم بالقول بأن الأحزاب الطليعية توجد في العديد من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأنها شرعت بالفعل بالقيام بعبء التحولات الاجتماعية . إن الصراع الطبقي الذي هو حقيقة ميدانية في العديد من البلدان يجب إذن أن يُقبل به وأن يُدرج ضمن استراتيجية عامة ، وذلك تحت طائلة الإضعاف من عزيمة أولئك الذين يمارسونه . إن رفض أخذ حالة المجتمعات والوعي الاجتماعي بعين الاعتبار ليس جديداً مع ذلك . وكذلك ليس من الجديد موقف التسوية الذي يُعبر عنه في نفس الوقت المُنَظِّرون الذين تزودهم مسؤولياتهم السياسية في الهيئات القيادية للحزب الشيوعي السوفياتي بصفة تمثيلية أكبر[3] . وبالنسبة لهؤلاء ،

---

(1) لمكوفسكي (Levkovskii) في مجلة Meimo - العدد 1 - 1974 - ص. 114

(2) تابراريين (Tabrarin) في Meimo - 2 شباط 1979 - ص: 39

(3) بونوماريف (B Ponomarev) في مجلة Kommunist - 16 تشرين الأول 1980 - ص 42

ليس هناك من سيرورة ذات اتجاه واحد أو آلية ، ومن اتجاهات مشتركة مرئية بصفة عامة ، ومن صلات إجبارية بين نضالات التحرر الوطني والتحولات الاجتماعية . إن النوع هو الذي يميز العالم السائر في طريق النمو ، والاستراتيجية الفعّالة التي تفرض نفسها تكمن في أن نأخذ بالحسبان كل الأوضاع ، وأن نرد عليها باختيارات متكيفة مع الواقع ، ومرنة وبدون أي أفكار أيديولوجية مسبقة .

إن الانقسام الذي يسود في فهم التطورات السياسية الداخلية ، يخف ، بل ويختفي ، حين نصل منه الى السؤال الأخطر : كيف نتقي تحولات وخيانات الحلفاء ؟ هنا عبأ الحزب الخبراء ليس من أجل أن يطلب منهم إعداد نظرات عامة ، وإنما من أجل تقديم مقترحات دقيقة ، ودروس مُستخلصة من النكسات الواقعة(1) . هنا نجد دليلاً بالتدابير التي يبدو أنها تميل لتفضيل المفاهيم ذات الطابع الراديكالي : خلق أحزاب طليعية ؛ تنمية نموذج قوي للدولة يقوم على اتحاد وثيق بين الحزب والدولة وعلى مراقبة الحزب للدولة ؛ مساعدة مستمرة من قبل العالم الاشتراكي ، تتحلى في تكوين أطر الحزب والدولة وتنمية وتأطير القوات المسلحة التي تُرَبّى نخباتها داخل بلدان الجماعة الاشتراكية ؛ وتنمية الروابط بين النظام والجماهير من خلال إعداد نظام تربوي متكيف بعناية ومُرَاقَب ، وتأسيس منظمات جماهيرية تؤمّن تأطير المجتمع . إن هذه « الوصفات » ، إذا نظرنا اليها عن قرب ، تبدو وكأنها مُستوحاة بشكل وثيق من نموذج حديث ، نموذج إثيوبيا ، كما أن سمتها الأساسية هي المساعدة والمسؤوليات التي تقع على عاتق النظام الشيوعي من أجل المساعدة على إقامة مثل هذا الجهاز وتأطيره بشكل دائم . إن الدرس المُستخلص من الفشل السابق يبدو أنه يتجلى في المقام الأخير في أن الاتحاد السوفياتي وحلفاءه المُقَرَّبين لم يولوا بما فيه الكفاية انتباهاً للطريقة التي تطورت بها النظم السياسية للبلدان التي أقاموا فيها . تعاون حقيقي أكثر وإكراهي أكثر ، ذاك هو على ما يبدو الاتجاه العام للجدل حتى ولو أن بعض الأصوات المنشقة سُمِعَت وكانت تقول ، بالعكس ، بأن الوقت ما زال مبكراً ، وأن الاتحاد السوفياتي لن يكسب شيئاً من الالتزام بشكل مفرط ، ومن تحميل نفسه الكثير من الأعباء .

إن هذا الجدل يتطابق مع استراتيجية متغيرة . فقد حلت محل المرونة السوفياتية الماضية ، وبدون أي شك ، صلابة ونزعة تدخلية ميزتا العمل السوفياتي في العالم الثالث في زمن الانفراج . إن ما يميل الاتحاد السوفياتي لدعمه ، في كل مكان ، إنما هو راديكالية النظم ، والانتماء الى نموذج متماثل الشكل . لقد تدخل حلفاؤه ومستشاروه في الحياة السياسية والاقتصادية المحلية من أجل الابقاء عليها ضمن الطريق الذي حدّدته

---

(1) براجينا (E Bragina) «Razvivaiuchtchiesia strany i gosudarstvennaia politika i promychlennost» موسكو - Mysl - 1977

موسكو . ويبدو أن المشروع الذي سعت لتحقيقه يكمن في إقامة نظام دول يقلد ـ مع قدر أكبر من المرونة ـ النظام الذي يضمنه حلف وارسو في أوروبا . إنه مشروع متماسك لكنه يتضمن سيئة خطيرة . فإذا حدث هناك فشل ما فإن الاتحاد السوفياتي لن يستطيع الابتعاد بنفس المسافة التي ابتعد بها في السابق ، ويؤكد كما فعل في مصر ، بأن وجود نظام لم يستعر شيئاً من الاشتراكية ، محكوم عليه بشكل طبيعي تماماً ، بأن يتطور نحو الامبريالية . وإذا حدث فشل ما ، فسيكون فشل الاتحاد السوفياتي والنموذج السوفياتي وليس فشل القادة السياسيين غير المراقَبين . إن هذا التغير الاستراتيجي يوحي بسؤالين . هل كان بإمكان الاتحاد السوفياتي أن يتصرف بطريقة مغايرة ؟ وهل يسمح صعود القوميات أو أيضاً الاتجاهات السياسية الغريبة كلياً عن نظام القيم السوفياتي ـ إسلام الخميني ـ للاتحاد السوفياتي بأن يأمل بالحفاظ على مواقع نفوذه في بلاد تنتشر فيها هذه التيارات ، من دون أن يتحول النفوذ الى مراقبة متنامية ؟

أما السؤال الثاني المرتبط بالأول فهو التالي : هل ينطلق البحث عن مواقع مراقبة وليس عن مجرد نفوذ ، من مشروع يستهدف زعزعة الاستقرار في العالم الثالث ، أعَدَّه الاتحاد السوفياتي خلال السبعينات ؟ أم أنه كان جواباً ذرائعياً على أوضاع صعبة أو على فرص مواتية صادفها الاتحاد السوفياتي في الميدان ؟

إذا كان من المبكر جداً الاجابة على ذلك ، فإنه يجب استخلاص دروس هذه الاستراتيجية الأكثر راديكالية . لقد كان على الاتحاد السوفياتي ، بدعمه لنظم تعلن انتماءها للشيوعية ، أن يواجه متطلبات اقتصادية متنامية . وكان عليه أن يساعد على نجاح أتباعه . وكان عليه أيضاً أن يطرح على نفسه مشكلة حدود التزامه . فماذا فعل عندما هوجمت الفيتنام من قبل الصين ؟ وكان عليه أخيراً أن يلاحظ صعوبة الحسم في صراعات كان زبائنه متورطين فيها ـ كالاختيار بين إثيوبيا والصومال أو بين العراق وإيران .

هذه هي مساوىء الاختيارات التي استُنِدَ فيها لتضامن النظم السياسية . وبالنهاية ، فإن ما هو جديد في استراتيجية الاتحاد السوفياتي ، إنما هو أولاً الاستقبال الذي خَصّ به الانقلابات ، سواء تلك التي كان وراء قيامها أم لا ، ولكن التي استخدمها فيها بعد بطريقة منهجية . وسواء تعلق الأمر باثيوبيا أم بأفغانستان أم باليمن الجنوبي ، انتظرت موسكو من ضربات القوة التي قامت ظهور مسؤولين موالين للسوفيات أو مضطرين لاختيار توجه مواتي للاتحاد السوفياتي إن ضربات القوة هذه يمكن أيضاً أن تمتزج أو أن تتعزز بتدخلات عسكرية (وهذه هي السمة الثانية لاستراتيجية نهاية السبعينات) أصبحت هي أيضاً جرءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية ، وكانت ، بصفة عامة ـ باستثناء حالة أفغانستان ـ من فعل حلفاء الاتحاد

السوفياتي . هكذا أمّنت الفيتنام سيطرتها على الجنوب ، ثم أزالت بالقوة نظام بول بوت لموالي للصين ، وأحلت محله نظام هنغ سامرين . وساهمت أيضاً في ضربة القوة التي أعطت في اللاوس السلطة للباتيت لاو . وإذا كانت بعض ضربات القوة قد حدثت على حساب الاتحاد السوفياتي ، وأخذته على حين غرة (العراق ـ السودان) فإن الميزان بالإجمال يميل بالأحرى في اتجاه مشاريعه . إن معطيات هذه الاستراتيجية الأكثر هجومية ، المتمثلة بالانقلابات والتدخلات العسكرية ، تتطلب وسائل جديدة . إننا نجد هنا ميزة مهمة جداً للسياسة السوفياتية في السنوات العشر الأخيرة ، ألا وهي ظهور مجموعة حقيقية من المختصين بشؤون العالم الثالث . فحتى فترة حديثة ، لم يكن هؤلاء المختصون موجودين إلاّ في ميدان التأمل . لقد كانوا يكتبون ويفكرون في السياسة التي ينبغي اتباعها، وفي القضايا المطروحة. ولكن في هذا الميدان لم يكن من الممكن إيجاد أي أثر لأي اختصاص. إلاّ أن الأمر لم يعد كذلك من الآن فصاعداً. إن قراءةالبيانات المنشورة على إثر اللقاءات الثنائية التي تجمع بين المسؤولين السوفيات ونظرائهم المتميزين في العالم الثالث تشهد على أن هناك وسط النظام مجموعة لا يمكن الطعن بخبرتها إن السفراء المعينين في هذه البلدان يذهبون غالباً من بلد لآخر . ونفس هذا الأمر ينطبق على المستشارين وقد علمنا منذ مدة أن الوحدات السوفياتية المُعَسْكِرَة في أفغانستان لم تُحَلّ ، وأنها أُعِدَّت ، ودُرِّبَت بشكل خاص على خوض المعارك في الأراضي الجبلية ، وعلى مواجهة مجموعات تستعمل تقنيات حرب العصابات . إن استراتيجية السنوات الأخيرة ، المطبقة في بيئة خاصة ، تشهد على أن الأمر لا يتعلق فقط بمساعي انتهازية . إن الحلفاء ، المتمتعين بوضع الحليف الكامل ، (الفيتنام وكوبا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية) أو البدائل من الفئة الثانية يشكلون فيما بعد جزءاً من هذا المنظر الذي تنبثق منه قوات ـ عسكرية ومدنية ـ متكيفة مع المشروع الامبراطوري وتساهم في فعاليته الحديثة .

إن الاتحاد السوفياتي لا يريد أن يتحمل ، ولا يتحمل ، أخطاراً غير مفيدة . لقد اظهر طوال هذه المرحلة قابلية كبيرة على أن يحسب بدقة ، وبالنسبة لكل عملية ، المزايا والمخاطر . وحساباته لم تُكَذَّب حقيقة في أي مكان ، وحتى في أفغانستان . ولكن إلى أي حد أدرج في حساباته كل التكاليف التي ينبغي تحملها ؟ وقدرته على القيام بذلك ؟ إن من الواضح أنه دفع ، وأنه يستمر في دفع تكاليف هذه الاستراتيجية النشيطة في ميدانين . الاقتصاد أولاً . فخلافاً للأطروحة القابلة للجدل التي طَوَّرها لينين في كتاب « **الامبريالية ، أعلى مراحل الرأسمالية** » ، يمكن للامبراطورية أن تكلف عالياً جداً إن على الاتحاد السوفياتي أن يساعد الدول التي يحميها على البقاء (فيتنام ، كوبا) . إنه يتعرض باستمرار لضغوط من جانبهم واختياراتهم المتطرفة تضع تحت تصرفهم مصادر أخرى للمساعدة فالاتحاد السوفياتي يضطر للقيام بمزايدات مستمرة من أجل منع دولة

أخرى من أن تحاول ، من خلال وعود المساعدة ، انتزاع زبائنه منه (كما حصل بالنسبة للصومال) . إن على الاتحاد السوفياتي أيضاً من أجل مراقبة هذه الامبراطورية ومنع تفككها أن يبذل جهداً عسكرياً متواصلاً . إن كل الحسابات التي أجريت تخلص للاتفاق على القول بأن الكلفة الاقتصادية للمغامرة كبيرة جداً ، وأن نتائجها مفجعة بالنسبة للاقتصاد السوفياتي ، وبالنسبة لحاجات مجتمع مستاءٍ بسبب إقصائها دوماً للوراء . ومفجعة أيضاً بالنسبة لأوروبا الشرقية التي فرضت عليها موسكو أن تشاطرها أعباءها ، ومفجعة أخيراً بالنسبة للنموذج السوفياتي الذي تعرضه عدم فعاليته الاقتصادية للشبهة بشكل خطير . وإلى الكلفة الاقتصادية يُضاف الثمن السياسي المتمثل بوعي الولايات المتحدة ، وبشكل أوسع العالم الغربي ، للنزعة التوسعية السوفياتية . لقد دفع الاتحاد السوفياتي ثمن هذا الوعي . إن حزم ريغان ، أثناء فترة رئاسته الأولى ، وقرار حلف الأطلسي بشأن نشر الصواريخ في أوروبا تشهد على يقظة الآراء العامة وتشكل مؤشرات على أن التقدم السوفياتي كان باهظ التكاليف . ولكن أي ميدان كانت فيه التكاليف لا تحتمل ؟ الاقتصادي ؟ أم السياسي ؟ يجب الحذر من تطبيق معايير غربية على الاتحاد السوفياتي . إن الاتحاد السوفياتي يقيس بدون أي شك المساوىء الاقتصادية للامبراطورية ، لكن من المناقض لمنطق النظام التفكير ، في المقام الأخير ، بعبارات إقتصادية . إن التقويمات تتم بعبارات النجاح أو الفشل السياسي ، والكلفة السياسية . وبهذه العبارات يُحكم على الثمن المدفوع من أجل تنمية الامبراطورية إن الكلفة الاقتصادية هي عنصر تقويم بداخل التفكير السياسي وفي مستوى ثانوي . إلاّ أن الاتحاد السوفياتي يستطيع ، في هذا الفصل ، أن يلاحظ نتيجتين ملموستين وآفاق لا يمكن القول بأنها غير مشجعة . فالعلاقات مع الصين تتحسن ببطء ، وعلى الجبهة الأخرى ، جبهة الولايات المتحدة ، تعتبر المكاسب حقيقية .

لقد فقدت الولايات المتحدة ، في الوقت الحاضر على الأقل ، السيطرة على الأطراف الهامشية للاتحاد السوفياتي ، وذلك بفقدها لإيران ، ولأنّ شريكها الباكستاني لم يعد حراً كما كان في اختياراته منذ أن أصبح الاتحاد السوفياتي حاضراً في أفغانستان . وفي أمريكا الوسطى ، وبالرغم من الضربة التي وجهها الرئيس ريغان الى غرينادا ، فإن الوضعية الدفاعية هي التي تسود مع ذلك . إن الاتحاد السوفياتي ، بعد انقضاء فترة السخط العالمي أمام مشاريعه ـ التي لم يكن اجتياح أفغانستان ، الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة من التقدم ، إلاّ مُنبِّهاً متأخراً له ـ أخذ يميل لاستعادة المبادرة صحيح أنه يستفيد من عوامل مواتية تشجع على حدوث مثل هذا التحول . لكن الزمن لا يخدم فقط المشاريع ذات المدى البعيد للاتحاد السوفياتي وإنما هو يحمل أحياناً حسنات فورية . لقد استنفد الزمن فريق بريجنيف الذي تطابق مع هذه المغامرة الامبراطورية ، وأبعده عن المسرح . وفي مكانه يمكن لفريق جديد ووجوه جديدة وخطاب جديد أن يسمح للاتحاد

السوفياتي ، في الوقت الذي يحفظ فيه ما كُسِبَ ، بتقليص الثمن السياسي لمكاسبه . هل يمكن أن نرفض الاستماع لميخائيل غورباتشوف عندما يعلن بأنه يريد إعادة الانفراج وتنظيم نزع سلاح حقيقي من أجل إنقاذ السلام ؟ من سيكون ضد مثل هذا البرنامج ؟ إن غورباتشوف ، برميه لسلفه النشيط في عالم النسيان ، وبإدانته له بشكل إجمالي ، ينزع سلاح السخط ؛ فمن سيتحمل مخاطر رفض الحوار الذي يعرضه ؟ واليد التي يمدها ؟ ولأي سبب ؟ أمِنْ أجل أفغانستان البعيدة ؟ إن الاستراتيجية التي يعلن عنها ميخائيل غورباتشوف هي استراتيجية الانفراج انطلاقاً من الوضع الراهن ، وليس بالرجوع الى نقطة البداية . إن كل شيء يشهد على مشروعه الذي تتعايش فيه كلمتان : الانفراج والتطبيع . إن حضور أحد الجنود السوفيات العاملين في أفغانستان للمؤتمر السابع والعشرين للحزب بصفة مندوب يشهد على أن الحرب لم تعد خفية ، وأن المشاركة بها شرف . إن هذا الاختيار يتطابق مع كل الكلام الذي كان بإمكان غورباتشوف أن ينطق به حول أفغانستان . إن الاتحاد السوفياتي يريد أن يضفي طابعاً شرعياً على الحالة الواقعية الموجودة في هذا البلد ، ولهذا السبب فإنه يحتاج لحوار ولانفتاح يأتي من باكستان . وحتى لو أننا ما زلنا بعيدين عن ذلك فإن هدف كل هذه المساعي هو تقليص الكلفة السياسية للأحداث الماضية ، وجعل السخط وعدم الثقة ينزلقان في عالم النسيان ، والانطلاق ثانية نحو حوار جديد . إن العالم الثالث يُمَثِّلُ ضمن المجال المعقد للعلاقات بين الشرق والغرب ، أي ضمن المنافسة بين الدولتين العظميين ، موضوعاً لمراهنة حاسمة ـ إنه ليس مركز الجدل ، لكنه المكان الذي سيتعدل فيه ميزان القوى بالشكل الأكثر سهولة والأقل خطراً . إن الحوار السلمي بين الشرق والغرب يشكل ، ضمن المشروع السوفياتي الذي يكمن في تعديل ميزان القوى بدون مخاطر ، الإطار المتميز لهذا المشروع ، أما التقدمات فيتم إنجازها ، بين قوسين . لقد عرف ليونيد بريجنيف ، في سنوات 1975 -1980 ، كيف يستعمل أحد هذين القوسين بشكل فعّال . وبعده أقفل ميخائيل غورباتشوف القوسين ، لكنه لم يتنكر مع ذلك للمضمون . هكذا نرى كيف تتناقص تدريجياً الكلفة السياسية للامبراطورية التي ارتفعت من عهد بريجنيف . هل يعني هذا بأن الاتحاد السوفياتي لن يضحي بشيء من أجل الحوار المُسْتَأْنَف ؟ إن من المهم هنا أن نفصل بين الأساسي والثانوي من المكاسب الحديثة . إن افريقيا ، التي تقع في المرتبة الأدنى من سلم الاولويات السوفياتية المعاصرة ، والتي تدخل بالأحرى ضمن مجال النفوذ الكوبي ، يمكن أن تنزلق بشكل كامل خارج الدائرة السوفياتية . وهذه الحركة ، في موزمبيق ، على الأقل ، بدأت بالفعل . (إن الكلفة الاقتصادية لهذا الجزء البعيد ، الهامشي جداً بالنسبة للامبراطورية ، تدخل أيضاً بالحسبان ، بالقدر الذي نكون فيه بالضبط داخل المجال الذي لا يقع في قلب الاستراتيجية السوفياتية) . أما في المجال القريب ، المحاذي لأفغانستان ، المحاذي

للصين ، في الفيتنام ، والذي يتحكم بحرية أسطول الشرق الأقصى ، فإن ما يُلْعَبَ إنما هو القوة الحالية والمستقبلية للاتحاد السوفياتي . إن التراجعات مستحيلة هنا . وعن هذا ينجم أن الاتحاد السوفياتي لديه هامش عمل واسع نسبياً ، وأنه يستطيع ، على رقعة شطرنجه ـ ومن أجل التخفيف من أعبائه والبرهنة على إرادته الحسنة ـ أن يضحي بلا عناء بالأحجار الثانوية ويخفي بذلك التقدم المُنْجَز بفضل الأحجار الحاسمة من أجل اللعبة ذات المدى البعيد . إن السؤال الجيد ليس إذن : هل يستطيع الاتحاد السوفياتي تحمل تكاليف الامبراطورية ؟ وإنما ما الذي سيدعه يبتعد عنها ، من أجل الحفاظ على المكتسبات الأساسية بالنسبة له ، ومن أين ستنطلق فيها بعد الجهات الجديدة ؟ من أجل مثل هذا المخطط لا تمثل أفغانستان ولا الفيتنام ولا كوبا كلفة مُفْرِطة . إن هذه الكلفة تصبح محتملة نسبياً لأن القوة المُطَوَّرة ، الجلية ، تبهر أيضاً أولئك الذين لم يخضعوا لها . ولأن باتجاههم ترتسم من الآن ـ وانطلاقاً من مواقع القوة المكتسبة ـ ملامح استراتيجية تسوية أو مصالحة سوفياتية . إننا إذا لاحظنا عمل خلفاء ليونيد بريجنيف ، وعندما أقفِلَ القوسين ، لاستشفينا ثلاثة أهداف يسعى الاتحاد السوفياتي من خلالها ، وبحظوظ متفاوتة من النجاح ، وبدون روح غرو أو روح زعزعة استقرار ، لاستئناف أو لشد أواصر حوارٍ من شأنه أن يريح مكاسبه الامبراطورية . مع إسرائيل أولاً ، الخصم القديم ولكن الذي لا يمكن للاتحاد السوفياتي أن يتجاهله الى ما لا نهاية . فلكي يجد ثانية مكانه في عملية السلام في الشرق الأوسط ، ولكي يمارس الضغط على مصر التي تعارض في مشاركته بالنقاش ، يمكن للاتحاد السوفياتي أن يمد لها جسراً من أجل أن يتمكن من الاحتجاج بوجود حد أدنى من العلاقات مع اسرائيل . وهذا الجسر ـ الوقتي ، لأن عليه ، في نفس الوقت ، أن يسهر على عدم إبعاد الدول العربية عنه ـ سيتكوَّن من يهود الاتحاد السوفياتي ، رهائن سياسة ما زالت غير دقيقة . ويبدو واضحاً ، من الشائعات التي تُكَذِّب في كل الأحوال ، أن موسكو لم تتخلَّ نهائياً عن توسيع إمكانيات عملها في الشرق الأوسط ، حتى ولو كان من الواجب استبعاد فكرة حدوث انقلاب في التحالفات .

أما في آسيا فالوضع أكثر بساطة فبالرغم من تنافسهما ، ومن استمرار مواضيع النزاع بينهما اقترب الاتحاد السوفياتي والصين من بعضهما البعض شيئاً ما ، وتضاعفت العلاقات بينهما وبنفس الوقت طَوَّرَ الاتحاد السوفياتي الحوار مع اليابان ، وليس هناك من حدود لمساعيه إلَّا الثمن الذي سيريد دفعه والمتمثل بتنازلات إقليمية ولئن كان الثمن مفرطاً فإنه يبقى مستساغاً ومتفقاً مع المخطط السوفياتي الذي لا يقبل بتقهقر على حدود الاتحاد السوفياتي . ولكن بين مشاريع الاغراء ـ زيارة شيفارنادزة الى اليابان ـ وتدابير التخويف ـ الصواريخ المنشورة في الكوريل ـ يبين الاتحاد السوفياتي عن إرادته بوضع حد للصراع الدائم ، وللعودة المحتملة للعداء الصيني ـ الياباني ضده ، وذلك من

دون أن يدفع مقابل هذا ثمناً مُفْرِطاً . إن اليابان بعد كل شيء هي وتد من أوتاد نظام الأمن الجماعي العزيز على ليونيد بريجنيف(1) . والاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يأمل بإدخاله ضمن منطقة مراقبته لكنه قد يستطيع إدراجه في المجال الهامشي لنفوذه .

أخيراً ، وهذا هو المكان العصيب للآمال السوفياتية ، فإن الوضع غير المستقر للفيليبين يمكن أن يفتح للاتحاد السوفياتي آفاق توسعٍ ذي قوة استثنائية . فإذا ما خرجت الفيليبين من الفلك الامريكي ، وإذا ما عرفت القوى الشيوعية ، الأكثر تنظيماً من كل القوى الأخرى ، كيف تستغل قلق مجتمعٍ لم يتوصل لإنجاز مرحلة الانتقال الديمقراطية ، فإن الاتحاد السوفياتي سيجد نفسه الوحيد القادر على مراقبة مضيق ملفا . إن وجوده في كام ران يثقل على الوضع الاقليمي ويتحدى الوجود الامريكي في سوبيك باي . وحتى فترة وجيزة ، قبل 1975 ، كانت المراقبة الامريكية لهذا الممر حصرية . فبمستقبل الفيليبين يتعلق انقلاب الوضع وحلول الاتحاد السوفياتي هنا محل الولايات المتحدة . أيُّ أفقٍ تقدمٍ يُمثِّله هذا التحول سواء بالتخويف أو الاقناع نحو بقية دول جنوب شرق آسيا من جهة ونحو اليابان من جهة أخرى إن أمام ميخائيل غورباتشوف ، إذا ما قرر أن يهتم بنفسه بالسياسة الخارجية ـ وإجراءاته توحي بأنه قرر ذلك ـ برنامج عمل سلمي واسع النطاق يمكنه أيضاً ، ضمن نمط آخر من العلاقات ، أن يساهم في التأثير على ميزان القوى .

إن حساب التكاليف والمكتسبات هذا يؤدي لقضية أخرى . هل كانت الاستراتيجية السوفياتية في سنوات 1975 -1980 ثمرة لمخطط كبير ؟ أم أنها كانت سلسلة من ردود فعل على مناسبات مواتية ، تمّ إدراكها في اللحظة المناسبة ؟ إن الاتحاد السوفياتي بارع في الدمج بين الأمرين ، وهنا أيضاً ، يجب أن ندرج في محاكمتنا الفكرية المكان والزمان . فبالنسبة لما هو أساسي في نظرته للعالم ـ أَمْنُ أطرافه (الذي يتضمن ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، دائماً الأمن والعدوانية ، لأن الخطر إما أن يُلغى أو أن يُتّقَى) ؛ وحرية الحركة ، أي تجاوز الاكراهات الجغرافية ـ كان لدى الاتحاد السوفياتي ، بدون أي شك ، ومنذ أمد بعيد جداً ، مخطط حقيقي ساهم ليونيد بريجنيف بشكل كبير في تحديد معالمه بدقة . أما بالنسبة لما هو ثانوي ، فقد طبق الاتحاد السوفياتي انتهازية ثابتة . هكذا ينقسم المكان ـ أولاً مجال الأمن والقدرة على الحركة ، أي مجال اللعبة الكبرى ـ الذي تقدم فيه الاتحاد السوفياتي ، أحياناً بفضل الظروف ولكن غالباً تبعاً لنظرة عامة متماسكة وذات مدى بعيد جداً . ثم بقية أنحاء العالم حيث يمكن تحسين المواقع ، وحيث يكفي ببساطة اللعب بالفرص المواتية هنا ، تغلبت دائماً الذرائعية من

---

(1) حول قضايا الأمن الجماعي في آسيا ، انظر مؤتمر طشقند من 27 الى 29 نيسان 1985 ـ ومقالة بوغومولوف (Bogomolov) ـ في مجلة (Meimo) ـ العدد 10 ـ 1985 ـ ص 134 -138

خلال استغلال الامكانيات المفتوحة وكذلك من خلال القبول بدون عناء مفرط بالفشل والتراجعات . ولكن يجب أيضاً تخصيص مكان للزمان

إن ألن بيزنسون لم يخطىء حين رأى في التاريخ السوفياتي ديالكتيكاً بين زمان التقدم - شيوعية الحرب - وزمان التراجع - « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N E.P) -. إن ما هو صحيح في التاريخ الداخلي هو كذلك صحيح في الرؤية الدولية للاتحاد السوفياتي . إن « السياسة الاقتصادية الجديدة » الدولية هي الانفراج بتسمياته المختلفة كلها . إنها الجزء الطويل من التاريخ ، الضامن للسلام . لكنها من وقت لآخر حُطِّمَت من خلال الفترات الوجيزة للكفاحية ولشيوعية الحرب التي تغير فيها النظام ، من قفزة لأخرى ، وفي كل مرة شيئاً ما . لقد جَسَّدَ ليونيد بريجنيف ، لأنه بقي مدة طويلة في السلطة ، « السياسة الاقتصادية الجديدة » التي كانت هلسنكي تكريساً لها . كما جَسَّد ، في نفس الوقت ، شيوعية الحرب التي سمحت ، في عهد ستالين ، ببناء دائرة الامبراطورية الأوروبية ، وفي عهد بريجنيف ، الذي كان عهده أكثر تعقيداً بسبب تنوعه وتبعثره ، الامبراطورية غير الأوروبية . إن من مفارقات التاريخ أن يتطابق الزمن النضالي هذه المرة مع جيل مُنْهكٍ ومشلولٍ ظاهرياً ، وأن فريقاً شاباً ، يجسد الديناميكية ، هو الذي سيعود من ذلك لحكمة « السياسة الاقتصادية الجديدة » . لكن هذه الحكمة ، وهذا السلام الذي عثر عليه ثانية ، يجب ألّا تخفي أن « السياسة الاقتصادية الجديدة » ذات النمط الجديد ، تغيرت بفضل ما حملته لها المرحلة الأخيرة من شيوعية الحرب .

كيف يمكن ، في المقام الأخير ، وصف هذه الامبراطورية الجديدة ؟ بماذا يتجلى تماسكها ، خارج واقع أنها بُنيت في نفس الحركة ؟ إن امبراطورية ليونيد بريجنيف ، بالرغم من أنها تتضمن مجالين متميزين ، وأنها نتاج لاستراتيجيتين - مخطط حقيقي ، وانتهازية - فإنها ترتكز على نظامين للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي وأصدقائه الجدد . إن هذين النظامين اللذين وضعا قيد الانشاء هما : المراقبة والتأثير . فحيث تُلعب اللعبة الكبرى ، الحاسمة بالنسبة للقوة السوفياتية ، الحاضرة والمستقبلة ، لا وجود لعلاقات دائمة بدون إقامة مراقبة حقيقية . إن هذا يفسر لماذا ، في هذه المنطقة ذات الأولوية ، والمركزية بالنسبة لمخططاتها ، لم تتردد موسكو في اللجوء الى وسائل عديدة : كالانقلابات المدعومة بتدخلات ، بل وبتدخل مباشر ، وإرادة تعميق راديكالية النظم السياسية ، وإدخالها في الجماعة العالمية للشيوعية (الدمج في الكوميكون) ، والمساعدة الاقتصادية غير المحدودة تقريباً . لقد وضع كل شيء في خدمةِ مراقبةٍ كان الاتحاد السوفياتي يشدّها باستمرار ، ويريد ، باستثناء حالة الفيتنام التي لا بد منها ، أن يتحكم فيها بلا مشاركة من أحد . أما في المناطق الأخرى ، حيث يمكن لفرصة ما ، في بعض اللحظات ، أن تكون مواتية لموسكو ، ولكن حيث لا شيء ، في الوقت الحاضر ، يعتبر حاسماً فإن

التأثير ، الأقل كلفة والأقل تعريضاً للشبهة أيضاً ، يُعدّ كافياً . ولا يهم كثيراً ما إذا كان هذا التأثير مشتركاً مع حلفاء ، أو حتى يتم بواسطتهم . إن قيام كوبا بلعب الأدوار الأولى في أنغولا لا يتضمن إلاَّ مزايا . إن الاتحاد السوفياتي يمكن أن يركز جهوده على مهمات أخرى ، وإذا حصل يوماً أن أنغولا انزلقت ـ وهو أمر معقول ـ خارج الفلك السوفياتي الكوبي ، فإن موسكو لن تكون الخاسر الحقيقي . إن السخط سيقل وكوبا ستعود لمزيد من التواضع والمرونة ، وهذا التقسيم للمهام سيكون له ، في فترة أولى ، ميزة إرضاء الطموحات الشخصية للحلفاء الكثيري المطالب . أما في الفترة الثانية ، فسيكون له ميزة جعلهم يَعُون ضعفهم النسبي ، وانطلاقاً من ذلك ، الحاجة لتقوية الرقابة التي يمارسها الاتحاد السوفياتي عليهم . إن الامبراطورية السوفياتية هي على شاكلة الدمى الروسية ، مثل كل ما يمس هذا البلد . والبلاد التي سمحت الظروف للاتحاد السوفياتي بأن يأخذ فيها موطىء قدم ، وأن يمارس بعض التأثير ، الهامشي بالنسبة للنظام ، لم تكن إلاَّ الدمية الأخيرة في هذه الامبراطورية . وإذا ما انفصلت عنها ، فإن الخسارة لا تكون كبيرة . إنها ستكون ، قبل ذلك ، قد استُخْدِمَت في إحاطة مركز النظام بسدود جديدة تتقوى خلفها علاقات المراقبة بين الصانعين الحقيقيين لهذه اللعبة المعقدة .

هل هذه المرحلة الحديثة من نمو القوة السوفياتية ومجالها في المراقبة وفي القدرة على الحركة مشابهة للمراحل السابقة ؟ هل هي من نفس الطبيعة ؟ إن الصينيين القلقين من هذا التقدم الذي يُمارس ، في هذه المرة ، على حسابهم ، هم الذين وجدوا ، على الأرجح ، الجواب على هذا السؤال . لقد عَرَّفوا أصالة وخصوصية عمل ليونيد بريجنيف ، في جزئه الرئيسي ، جزء اللعبة الكبرى . إن الصينيين ، عندما يقولون بأن الاتحاد السوفياتي فَصَّلَ لنفسه أمبراطورية تؤمن له السيطرة على القارة الأوروبية ـ الاسيوية ، يبالغون أو يَستَبِقُون الأمور شيئاً ما . لكنهم يشيرون لتغير عميق في طبيعة الاتحاد السوفياتي . إن الاتحاد السوفياتي ـ وريث روسيا ـ الذي تمتد أراضيه في أوروبا وآسيا ، عانى دائماً من هذا الوضع غير الدقيق وغير المريح . إن كل تاريخ هذا البلد ، منذ نهاية السيطرة المنغولية الى عهد بريجنيف كان عبارة عن تمزق نفسي بين نزعتين ، النزعة التي كانت تدفع روسيا نحو أوروبا ، والنزعة التي كانت تشدها ـ بفعل جاذبية الجغرافيا والظروف الطبيعية ـ نحو آسيا . لقد نجح أسلاف بريجنيف ، بقفزاتهم المتتالية للأمام ـ في أنْ يُؤَمِّنُوا لبلادهم انغراساً صلباً في القارة الأوروبية .

لقد ثَبَّتَتْ روسيا ، بسيطرتها الممتدة حتى وسط أوروبا ، وهذا أيضاً معنى لقاء هلسنكي ، وضعها كدولة أوروبية . وأضفت عليه طابعاً شرعياً . وبقذفه لها نحو آسيا ، وبفتحه أمامها المجالات البحرية في الشرق والجنوب ، قام ليونيد بريجنيف ،

للمرة الأولى في تاريخها ، بمدِّها حقيقة الى آسيا ، وبجعلها تستقر في آسيا . إن التمزقات القديمة ، والصراعات التاريخية أخلت ، من الآن فصاعداً ، مكانها لتركيب بين القَدَرَيْن . إن الاتحاد السوفياتي لم يعد عليه أن يتساءل من أجل معرفة أين يوجد مكانه : في أوروبا أم في آسيا ؟

إنه ينتمي ، من الآن فصاعداً ، للقارتين ، والمكانة البارزة التي يحتلها في الأولى ، والتي بدأ بتأمينها لنفسه في الثانية ، غيّرت من طبيعته . فمن الوضع غير المستقر وغير القابل للتحديد بين قارتين الذي كان عليه ، أصبح الاتحاد السوفياتي ، بتمدده من الجانبين ، قلباً لقارة كانت دائماً موضوعاً للخيال ، وغير موجودة حتى فترة قريبة ، هي قارة أوراسيا . إن خلفاء بريجنيف يمكن أن ينسوه ، ويشطبوه لفترة من الوقت من تاريخ بلاده ـ وهو أمر مألوف في الاتحاد السوفياتي ـ. إلّا أن هذا لا يهم كثيراً ، لأن مكانه مُسَجَّل في مدفن عظماء الجيوبوليتيك .

الملحق رقم 1

الأحزاب الشيوعية في عام 1984
(بلدان العالم الثالث الشيوعية أو ذات الاتجاه الاشتراكي)

البلد	عدد السكان	عدد الأعضاء	الوضع شرعي أو سري	وضع البلد والحزب
أنغولا	7 770 000	31 000	حزب في السلطة	ـ اتجاه اشتراكي ـ حزب طليعي
بنين	3 910 000	200	حزب في السلطة	ـ اتجاه اشتراكي ـ حزب طليعي
الكونغو	1 745 000	8 685	حزب في السلطة	ـ اتجاه اشتراكي ـ حزب طليعي
أثيوبيا	31 998 000	30 000	حزب في السلطة	ـ اتجاه اشتراكي ـ حزب طليعي
موزمبيق	13 413 000	130 000	حزب في السلطة	ـ اتجاه اشتراكي ـ حزب طليعي
كوبا	9 995 000	434 143	حزب في السلطة	ـ دولة اشتراكية ـ حزب شيوعي ـ عضو في الكوميكون
أفغانستان	14 448 000	120 000	حزب في السلطة	ـ اتجاه اشتراكي ـ حزب طليعي
كمبوديا	6 118 000	غير معروف	حزب في السلطة	ـ اتجاه اشتراكي ـ حزب طليعي
كوريا الشمالية	19 630 000	3 000 000	حزب في السلطة	ـ دولة اشتراكية ـ حزب شيوعي
الصين	1034 907 000	أكثر من 40 000 000	حزب في السلطة	ـ دولة اشتراكية ـ حزب شيوعي
اللاوس	3 732 000	35 000	حزب في السلطة	ـ دولة اشتراكية ـ حزب شيوعي ـ مراقب في الكوميكون
منغوليا	1 860 000	76 240	حزب في السلطة	ـ دولة اشتراكية ـ حزب شيوعي ـ عضو في الكوميكون

البلد	عدد السكان	عدد الأعضاء	الوضع شرعي أو سري	وضع البلد والحزب
الفيتنام	59 030 000	1 730 000	حرب في السلطة	ـ دولة اشتراكية ـ حرب شيوعي ـ عصو في الكوميكون
الجزائر	21 350 000	450	عير شرعي	ـ دولة دات اتجاه اشتراكي ـ حزب طليعي
ايران	43 820 000	2000	عير شرعي	ـ دولة اسلامية ـ حرب شيوعي
سورية	10 075 000	5 000	شرعي	ـ اتجاه اشتراكي ـ حرب شيوعي
اليمن / عدن	2 147 000	26 000	حرب في السلطة	ـ اتجاه اشتراكي ـ حرب شيوعي

ـ المصادر . ر ف ستار (R. F. Starr) «Checklist of communist parties 1984» - Problems of Communism, mars- avril 1985

ولنفس المؤلف «U.S S R's Foreign policies after Detente, Stanford - 1985

(إن قائمة البلدان دات الاتجاه الاشتراكي ليست كاملة ولم بدكر هنا إلا الدول التي تهم هدا المؤلف)

الملحق رقم 2
التعاون العسكري مع الدول غير الشيوعية

العسكريون	السوفيات	الأوروبيون الشرقيون	الكوبيون (في 1981)
العدد الكلي	**16280***	**1925**	**39 175**
افريقيا الشمالية	4 000	600	50
افريقيا جنوب الصحراء	4 535	765	36 910
أمريكا اللاتينية	165	60	1 715
الشرق الأوسط	5 425	500	500
جنوب آسيا	2 155	?	?

(*) المصدر : The Soviet Union in the Third world 1980- 1985